



# **مجلة العلوم الشاملة**

## **Journal of Total Science**

**مجلة دولية علمية محكمة نصف سنوية**

**تصدر عن**

**المعهد العالي للعلوم والتقنية**

**رقدالين - ليبيا**

**السنة السابعة، المجلد (6)، العدد (32)، مارس 3032**

**Volume (6), Issue (23) 2023**

لمراسلة المجلة:

**مجلة العلوم الشاملة**

**المعهد العالي للعلوم والتقنية**

**رقداالين - ليبيا**

البريد الإلكتروني: mmfhsh1973@gmail.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 2015/405

بنغازي - ليبيا

بموافقة الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية بوزارة الثقافة

والمجتمع المدني، قرار رقم 2015/32

الرقم الدولي الموحد للمطبوعات الدورية

(ردمد:ISSN) 2518-579

## لبحوث لمشورقعبور عن أراختبها وتعبر عن رأيالمجلة

## شروط النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الشاملة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والباحثين في مجال العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية بتخصصاتها المختلفة، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية واللغة الإنجليزية، مع توفر الشروط الآتية في البحث أو الدراسة:

1. أن يتسم بالجديّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
2. أن يتقيد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، وطريقة التوثيق المتبعة في المجلة.
3. أن تكون البحوث ضمن تخصصات المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
4. البحوث التي تقبل تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة.
5. يتضمن البحث ملخصاً وبيانات الباحث والعنوان باللغتين العربية والإنجليزية.
6. ترسل الأبحاث من نسخة ورقية مرفقة بـ (CD)، وخط نوع SimplifiedArabic بحجم 12 وتكون مصححة لغوياً على ألا يزيد على 30 صفحة وتطبع على وورد 2010.
7. تسند المراجع وفق الآتي:
  - المراجع داخل البحث سواء أكانت كتاب أو دورية أو رسائل (اللقب، السنة، الصفحة).
  - الكتب في نهاية البحث (المراجع) اللقب، اسم المؤلف (السنة) عنوان المرجع، المدينة: دار النشر، الطبعة.
  - الدوريات والبحوث والرسائل في (المراجع) اللقب، الاسم (السنة) العنوان، اسم الدورية ومكان صدورها، المراجع الأجنبية تأخذ نفس السياق.
8. يمنح كل باحث نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه أو مشاركته في حال قبوله للنشر.



## تمهيد

بمناسبة صدور العدد الثالث والعشرون من مجلة **للغوم والشأمة** التي تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية برقدالين- ليبيا للسنة السابعة على التوالي بدون انقطاع، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين شاركوا معنا بجهودهم العلمية القيمة لكل الأعداد السابقة، ونتطلع لمشاركاتهم بنشر بحوثهم ودراساتهم المستقبلية في مجلتنا في الأعداد القادمة. كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم معنا في تصحيح مسار هذه المجلة الفتية عبر إبداء آرائهم وتقييمهم العلمي للإعداد السابقة، وتزويدنا بملاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر الواضح في خروج هذا العدد بصورته الحالية. ونرحب بتقبل كافة الملاحظات علي البريد الالكتروني الخاص بالمجلة والتي من شأنها أن تساهم في تصويب الأخطاء وتحسين وتطوير جودة الأعداد القادمة.

للمجلة **للغوم والشأمة** مجلة معنية بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد التقنية العليا، والباحثين في جميع التخصصات والأقسام العلمية. وقد اشتمل العدد الحالي على اثنان وثلاثون بحث متنوع وشمل تخصصات عدة، وبلغتين الانجليزية والعربية . نسأل الله أن تقدم الإضافة العلمية المرجوة منه.

## والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

## محتويات العدد

### أولاً: البحوث المنشورة باللغة العربية

1	أثر القياس المرجعي في تقييم وتحسين الأداء المالي	9
2	السياستين النقدية والمالية و أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي	31
3	متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض مراكز التربية الخاصة بطرابلس من وجهة نظر المعلمين	42
4	مدى التزام عناصر التمريض بالقواعد المهنية في الوقاية والتخلص الآمن من المخلفات الطبية في بعض المستشفيات الحكومية بمدينة طرابلس	69
5	التوزيع الجغرافي للسكان في مدينة صرمان للمدة 1973 – 2012م	86
6	جملة القول في البلاغة القرآنية	106
7	إلى أي مدى تؤثر الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية على جودة الإفصاح البيئي	136
8	أسباب التعثر الدراسي لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية	169
9	تقييم واقع النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني	212
10	التحديات الراهنة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني	232
11	ذو النون المصري فيلسوف التصوف الأول	264
12	أعراض الاحتراف النفسي مدربي السباحة	287

305	الحملات الإسلامية لفتح القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية	13
320	تحليل وقياس الاتجاه العام لدالة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2020)	14
345	دراسة حول تأثير المضادات الحيوية على معدلات السكر لدى مرضى السكري	15
352	عدم التعامل بالنقود المعدنية في ليبيا وآثارها السلبية على المجتمع من الناحية الاقتصادية والشرعية مع المعالجة المحاسبية للنقدية	16
381	العوامل المؤثرة على نشأة وظيفة المراجعة الداخلية وأسباب تطورها دراسة استطلاعية على الشركات الليبية العامة بمدينة طرابلس	17
407	النشاط البحري لولاية طرابلس الغرب (1557 - 1805) م	18
417	المبادرات الدولية لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة	19
441	دور السياسة المالية والنقدية في ((تخفيض)) معدلات التضخم في ليبيا	20
464	الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي للحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الإدارية الحكومية	21
485	المشروعات الصغرى والمتوسطة ومعوقات تمويلها في ليبيا	22
520	دراسة التدرج الحبيبي لخمس مصادر من الركام الخشن في الجبل الغربي	23
531	دور المرأة في الحفاظ على الموروث الشعبي في منطقتي رقدالين والجميل	24
544	واقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين	25

## **ثانياً: البحوث المنشورة باللغات الأجنبية**

<b>No.</b>	<b>Research Title</b>	<b>Page(s)</b>
<b>1.</b>	<b>Wavelet Transform and Entropy</b>	<b>E1 – E17</b>
<b>2.</b>	<b>Assessment of Students Common Speaking Errors at Engineering Natural Resources College of Ajilata</b>	<b>E18 – E35</b>
<b>3.</b>	<b>Detection of radon gas in some building materials stores in Surman, West Libya</b>	<b>E36– E49</b>
<b>4</b>	<b>Solar Energy Driven Seawater Reverse Osmosis (RO) Desalination Technology in Libya</b>	<b>E50– E90</b>
<b>5</b>	<b>Wavelet Transform and Entropy An overview of radioactive radon gas</b>	<b>E91– E104</b>
<b>6</b>	<b>Resulting potential for interior region and exteriorregion of a spherical shall in spherical coordinate</b>	<b>E105– E116</b>
<b>7</b>	<b>Analysis of a three-Phase Induction Motor with Open Stator Phase Using an Equivalent Two-Phase Model</b>	<b>E117– E135</b>



## أثر القياس المرجعي في تقييم وتحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على شركة ليبيا نفط

د. ربيع نجم الدين الجعفري

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد العجيلات/ جامعة الزاوية

### المخلص

يكن الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو معرفة أثر القياس المرجعي على الأداء المالي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام إستمارة إستبيان تحتوي على 30 سؤال، وزعت على 41 موظف في شركة ليبيا نفط لتوزيع المشتقات النفطية، يزاولون أعمالهم في قسم الميزانية، وقسم التخطيط، وقسم الاستثمار، وكانت الفرضية الأولى في هذه الدراسة تنص على عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في الشركة، أما الثانية تنص على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية ما بين القياس المرجعي والأداء المالي والتي تم إثباتهما، من خلال استخدام إختبار (T) وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد أوصى الباحث بضرورة تبنى أسلوب القياس المرجعي وتوفير متطلباته الأساسية كألية لتحسين وتطوير الأداء المالي وتقييمه. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج عام لتطبيق القياس المرجعي والاعتماد عليه كأداة لضمان تطوير الأداء المالي.

الكلمات الأساسية (القياس المرجعي، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي).

### Abstract:

The main objective of conducting this study is to investigate the impact of benchmarking on financial performance. To achieve this goal, a questionnaire containing 30 questions used, distributed to 41 employees of Libya Oil Company, working in the budget department, planning department, and investment department. The first hypothesis in this study was, there is no requirements for applying the benchmarking in the company, which proven, and the second hypothesis was there is a positive statistically significant effect between the benchmarking and financial performance, which has been proven, through the use of the (T) test according to the statistical package program for Social Sciences (SPSS). The researcher recommended the necessity of adopting the benchmarking method and providing its basic requirements as a mechanism for improving and developing the financial performance and its evaluation. As for the researcher's future recommendations, studies can be conducted on preparing a general model for applying benchmarking and relying on it as a tool to ensure the development of financial performance.

**Keywords** (benchmarking, financial performance, evaluation of financial performance).

## أولاً الجانب التمهيدي للدراسة:

## 1.1 مقدمة الدراسة:

تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية في عصرنا الحديث العديد من التحديات، نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة (سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التكنولوجية)، والتي تعكس بشكل أو بآخر على أدائها المالي ويضعها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة حادة من أجل الحفاظ على بقائها وتحقيق تقدمها وإزدهارها.

فلم يعد من المقبول اليوم الحكم على كفاءة الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية من خلال البيانات والأرقام المطلقة التي تظهرها قوائمها المالية وملحقاتها، بل أصبح ذلك يتطلب خضوعها للفحص والمقارنة والتحليل والتقييم، وذلك للحكم على مدى فاعلية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية المتبعة من قبل الإدارة العليا<sup>(1)</sup>.

الامر الذي دعا الأكاديميين والمهنيين للبحث عن إستخدام أساليب إدارية حديثة لتقييم الأداء المالي، وقد تم طرح أسلوب القياس المرجعي كأحد أهم هذه الأساليب الحديثة والتي يمكن للشركات والمؤسسات الاقتصادية تبنيها وتطبيقها، وذلك من خلال إجراء المقارنات بينها وبين الشركات والمؤسسات الأخرى المنافسة ذات التميز والريادة في المجال<sup>(2)</sup>.

وقد ظهر مصطلح القياس المرجعي سنة (1979)، عندما وضعت شركة (Xerox) وعرف بأنه العملية التي تقوم بها الشركة لتطوير ذاتها، عن طريق مقارنة ملامح ومكونات منتجاتها وسياساتها وخططها وبرامجها وتبادل بياناتها ومعلوماتها مع غيرها من المنافسين في السوق، وانتشر بعد ذلك إستخدام هذا الأسلوب وتطبيقه في دول كثيرة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والبرازيل، وبصور متعددة، فامتد ليشمل المجالات الوظيفية (كالشراء والتسويق)، والمنظمات الحكومية (كالمصارف والمستشفيات)، وأصبح يطبق من قبل الموظفين بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، ولم تعد الشركات تتنافس من خلال المقارنات مع المنافسين، بل بدأت تسعى لإكتساب مزايا تنافسية عن طريق المقارنة والتعلم من الشركات المنافسة وغير المنافسة، المحلية والدولية، وقد أثبتت تجارب العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية كفاءة وفاعلية أسلوب القياس المرجعي وقدرته في تحقيق التطور الفعال والنمو المستمر<sup>(3)</sup>.

## 1.2 مشكلة الدراسة:

يعد الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية المحرك الأساسي في نجاحها، فهو المؤشر الذي يمكن من خلاله الحكم على قدرتها في إستغلال مواردها المتاحة الإستغلال الأمثل، كما أنه يساهم بإيجابية في تقديم معلومات هامة في مجال التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، إلا أنه في الواقع العملي تجد العديد من الشركات صعوبة في تقييم أدائها المالي بصورة صحيحة، فلم تعد الأساليب التقليدية المستعملة مجدية لذلك الغرض<sup>(4، 5، 6)</sup>.

يري (مادي، 2020:السريتي، 2013) أن إعتداد الشركات على معايير داخلية في قياس أدائها المالي ودون الأخذ بعين الإعتبار معرفة مستوى أدائها بالنسبة للشركات المنافسة في ذات القطاع من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الكثير من الشركات والتي تؤدي بالمحصلة إلى تعثرها في تحقيق أهدافها وتميزها على المدى الطويل<sup>(7، 8)</sup>. مما ظهرت الحاجة بالبحث عن أساليب حديثة تضمن تحسين وتطوير الأداء المالي للشركات بصورة مستمرة، وتم طرح أسلوب القياس المرجعي كألية لتقييم الأداء المالي، وذلك من خلال إيجاد شركة (أو أكثر) متميزة ورائدة في ذات القطاع وذات المجال لإجراء مقارنة مرجعية معها بغية تقييم الأداء المالي وإقتراح سبل تطويره مستقبلاً للضمان النمو والتطور المستمر للشركة والبقاء في المنافسة بالسوق<sup>(9)</sup>. من العرض السابق يمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

✓ هل تتوفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركة ليبيا نفط لتوزيع المشتقات النفطية؟

✓ ما هو أثر القياس المرجعي في تقييم الأداء المالي لهذه الشركات؟

## 1.3 الدراسات السابقة:

في هذا الجانب من الدراسة، سوف يتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين القياس المرجعي وتقييم الأداء المالي وألية تطبيقه.

دراسة (السريتي، 2013) بعنوان مدى إمكانية إستخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي:<sup>(10)</sup>هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة وعرض أهداف التكامل بين المقاييس المالية وغير مالية، وذلك كمحاولة من الباحث للوصول إلى نظام تقييم أداء متكامل، وكانت الفرضية الرئيسية في الدراسة تنص على إمكانية تطبيق مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة في بيئة التصنيع الحديثة في البيئة الليبية، وأعتمد الباحث على إستمارة إستبيان وزعت على 86 مشارك، وتم إستخدام إختبار (T) وتحليل التباين

للوصول إلى النتائج. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن تطبيق المقاييس المرجعية في البيئة الليبية يؤدي إلى تحديد واكتشاف المجالات الحرجة التي تظهر فيها الوحدات أداء غير مرضياً مقارنة بالأداء المتميز لأفضل الشركات المماثلة داخل ليبيا.

دراسة (موسى، 2015) بعنوان أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المالي في المصارف السودانية:<sup>(11)</sup> هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القياس المرجعي على تقويم الاداء المالي في المصارف التجارية السودانية، لتحقيق هذا الهدف تم إختبار صحة الفرضية التالية:تطبيق القياس المرجعي بطريقة سليمة يؤدي الى نتائج حقيقية فى تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية. يستخدم الباحث في الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج التاريخي، المنهج الاستقرائي ومنهج دراسة الحالة لاختبار صحة هذه الفرضية، كما استخدم المنهج الإحصائي متمثلاً في إختبار مربع كأي، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها تطبيق القياس المرجعي يعمل على تطوير نظام تقارير القياس لتقويم الأداء المالي في المصارف التجارية.

دراسة (Nassar, 2018) بعنوان إستكشاف ممارسات القياس المرجعي في القطاع الفندقى المصري:<sup>(12)</sup>هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي للمقارنة المرجعية في القطاع الفندقى المصري، بالإضافة إلى بيان الآراء حول المقارنة المرجعية، وتكونت عينة الدراسة من 128 فندق تقع في شرم الشيخ والقاهرة والإسكندرية، وإستخدمت إستبانة لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة. وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها وجود إتجاهات إيجابية نحو المقارنة المرجعية كأداة لتحقيق جودة الخدمات المقدمة، وأوصى بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أثر القياس المرجعي على الأداء المالي بالفنادق المصرية.

دراسة (المندلسي، عرفة، 2018) تحت عنوان مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين:<sup>(13)</sup>حاولت الدراسة معرفة دور الاستثمار والتمويل كإحدى أهم أدوات الأداء المالي في الشركات، واختار الباحثان كل من شركة ليبيا للتأمين، المتحدة للتأمين، الصحاري للتأمين، الافريقية للتأمين، الثقة للتأمين، اليسير للتأمين، العالمية للتأمين كمجتمع للدراسة، أما عينة الدراسة فشملت 15 مدير ومسؤول بتلك الشركات، وأعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ضعف سياسات الاستثمار والتمويل بتلك الشركات وألية تنفيذها بالرغم من توفر الموارد المالية والبشرية، وأوصى الباحثان بضرورة الإيفاء بمتطلبات المقارنة المرجعية لتلك الشركات.



دراسة (حسانين، 2018) بعنوان المقارنة المرجعية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي في المنظمات العامة: <sup>(14)</sup>هدفت الدراسة إلى بيان مدى حاجة المنظمات العامة لتطبيق القياس المرجعي بغية تطوير وتحسين الأداء، وكذلك تقديم مقترح لتطبيق، ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الدراسات السابقة في هذا الإطار. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إمكانية إجراء المقارنة بين مؤسسة حكومية وأخرى، كما أكدت الدراسة على أن تطبيق القياس المرجعي يساهم بدرجة كبيرة في تغيير ثقافة المؤسسة القائمة على احتكار المعلومات إلى ثقافة تبادل المعلومات، وأوصى الباحث بضرورة تبني وتطبيق أسلوب القياس المرجعي لتطوير وتحسين الأداء المؤسسي.

دراسة (قدور، العربي، 2018) تحت عنوان المقارنة المرجعية كألية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: <sup>(15)</sup>سعت هذه الورقة إلى محاولة التعرف على الإطار النظري لألية المقارنة المرجعية وإبراز دورها في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية عموما والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، من خلال دراسة تطبيقية تم إجرائها على مؤسستين في نفس القطاع، وهما مجمع صيدال الجزائري ومؤسسة حكمة للأدوية الأردنية، وأكدت نتائج الدراسة على أن تطبيق القياس المرجعي يساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة وأوصت بضرورة توفير المتطلبات الأساسية لتطبيقه.

دراسة (Magd, 2019) تحت عنوان أفضل الممارسات من خلال المقارنة في المنظمات المصرية: <sup>(16)</sup>هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حالة القياس المرجعي في مجموعة مؤسسات مصرية متنوعة وتحديد منافع المقارنة المرجعية لهذه المؤسسات والتعرف على العوامل المهمة والمؤثرة في فعالية التطبيق. تكون مجتمع الدراسة من 500 مؤسسة مصرية، أما عينة الدراسة فشملت 225 مؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي وراء تبني أسلوب المقارنة المرجعية هو تحقيق الميزة التنافسية وزيادة الربحية وضمان التحسن المستمر، بالإضافة إلى أرضاء العملاء.

دراسة (مادي، 2020) بعنوان تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: <sup>(17)</sup>هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي للمصارف الليبية العامة والخاصة عن الفترة ما بين (2014: 2018)، مستخدمة في ذلك نظام (CAMEL) لتقييم الأداء، وأعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي وتم إستقاء البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف خلال الفترة محل الدراسة، أما الحدود المكانية لدراسة فقد شملت كل من مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية في مدينة

بنغازي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة أفضل بكثير من المصارف العامة، وأوصى الباحث بضرورة تطبيق مؤشرات معيارية لتقييم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

دراسة (أبو الذهب، 2021) بعنوان: أثر القياس المرجعي في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك التجارية:<sup>(18)</sup> هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القياس المرجعي في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك التجارية المصرية، وقد تم الاعتماد على المنهج الكمي، ولجمع البيانات استخدمت إستمارة إستبيان وزعت على 163 مشارك وكانت العينة المشاركة تمثل موظفي إدارة الاستثمار والمديرين الماليين وأعضاء مجلس الإدارة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي القياس المرجعي في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك التجارية المصرية.

من خلال المعلومات المذكورة أعلاه يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث: متغيرات الدراسة المستخدمة (القياس المرجعي، الأداء المالي)، الهدف من الدراسة (معرفة متطلبات تطبيق القياس المرجعي وأثره في تقييم الأداء المالي)، بيئة ومجتمع الدراسة (تم تطبيقه في شركة ليبيا نفط لتوزيع المشتقات النفطية)، عينة الدراسة (الموظفين بقسم التخطيط وقسم الاستثمار وقسم الميزانية)، أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم (إختبار T).

**1.4 أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على الدور الذي يلعبه مدخل القياس المرجعي في إعطاء تقييم صحيح للأداء المالي بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، وتشجيعها على إتباع أساليب حديثة في تقييم أداؤها، وكذلك الخطوات التي يمكن إتباعها للتطبيق، حيث لاحظ الباحث ندرة الأبحاث في هذا المجال، وقلة المراجع العلمية العربية ذات الصلة بالقياس المرجعي، كما أن نتائج وتوصيات هذه الدراسة قد توفر خارطة طريق للتحسين وتطوير الأداء المالي من ناحية، وتمثل أساس يمكن الإسترشاد به من قبل الباحثين لدراسات مستقبلية من ناحية أخرى.

#### 1.5 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. تحديد مدى توفر متطلبات القياس المرجعي في شركة ليبيا نفط.
2. معرفة أثر تطبيق القياس المرجعي في تقييم وتحسين الأداء المالي.
- 1.6 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى: عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في الشركة محل الدراسة.  
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية إيجابية ما بين القياس المرجعي وتقييم الأداء المالي في الشركة محل الدراسة.

1.7 منهجية الدراسة: أتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إستقراء المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذات الصلة، لبيان ووصف مفاهيم وأهمية تطبيق القياس المرجعي لتحسين الأداء المالي، وتم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهي صحيفة الإستبيان، ومن ثم جمعت البيانات وبوبة بشكل كمي، وتم واجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها، وذلك لوصف وقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وصولاً إلى إستنباط النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

1.8 حدود الدراسة: الحدود المكانية: شركة ليبيا نفط لتوزيع المشتقات النفطية.

الحدود الزمانية: سنة (2022).

الحدود البشرية: تتمثل في الموظفين ينقسم التخطيط والاستثمار والميزانية بشركة ليبيا نفط.  
تانياً مفاهيم الدراسة:

2.1 القياس المرجعي وأهميته:

تم إشتقاق مصطلح القياس المرجعي (المقارنة المرجعية) من علم المساحة، والذي يعتبر مرجعاً لأخذ المقاييس قياساً عليه، وقد إستخدم هذا المصطلح من قبل المساحون في مسح الأرض من خلال تحديد علامات أو إشارات تكون نقاط مرجعية أو دلالة معينة لمواقع محددة مسبقاً تقوم إستنادا إليها النقاط الأخرى<sup>(19)</sup>. وكانت اليابان أول الدول التي طبقت مفهوم القياس المرجعي، وذلك عندما بدأ اليابانيون بزيارة العديد من الشركات الغربية في بداية خمسينيات القرن الماضي، إذ أستطاعوا إستعاب ما نقلوه من الغرب من خلال مجموعة ضخمة من التعاقدات للحصول على حق المعرفة مع مراعاة إختيار ما يناسبهم وموائمه مع ظروفهم<sup>(20)</sup> ومن تم أنتقل هذا الأسلوب إلى الولايات المتحدة الامريكية من خلال شركة (Xerox) سنة (1979) وذلك كإستجابة إلى الأزمة التنافسية مع شركة (Fuji) التي ترحت منتجاتها في الأسواق بأسعار تساوي تكلفة شركة (Xerox) زيروكس مما جعل الأخيرة تطبق القياس المرجعي لكي تستمر في المنافسة بالسوق<sup>(21)</sup>.

عرف (عمر، 2014) <sup>(22)</sup> القياس المرجعي بأنه عملية مقارنة وقياس نشاطات الشركة أو عملياتها الداخلية مع الشركات ذات الأداء المالي من داخل وخارج الصناعة التي تعمل فيها تلك الشركة، وعرفه (أبو النصر، 2012) <sup>(23)</sup> بأنه تقنية وأسلوب منظم للتعلم من الآخرين، وجلب المعرفة منهم من خلال الملاحظات لنماذج الأداء المتميز التي قد تتوفر داخل الشركة أو الشركات الأخرى التي إكتسبت خبرات في مجالات معينة للعمل والتي يمكن إجراء مقارنة معها. بالنسبة إلى (باديس، 2016) <sup>(24)</sup> عرف القياس المرجعي بأنه عملية منظمة لتقييم أداء الشركة أو أحد جوانب الأداء من خلال المقارنة سواء داخل أو خارج هذه الشركة بهدف معرفة أسباب الفجوة والعمل على معالجتها للوصول للأداء الأفضل، أما (مزياني، بلاسكة، 2013) <sup>(25)</sup> يري القياس المرجعي بأنه الأسلوب الذي يمكن الشركة من مقارنة أدائها بمعايير ملائمة تساعد على ضمان التحسن المستمر. من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن القياس المرجعي عملية مستمرة لتقييم الأداء المالي للشركة بهدف تطويره، وتتم عملية التقييم في إطار المقارنة لأفضل نموذج في الأداء المالي. وتكمن أهمية القياس المرجعي في تحقيق التالي <sup>(26، 27)</sup>:

- ✓ تساعد الشركة في التحديد الدقيق للفجوة بين أدائها وأداء الشركات الرائدة.
- ✓ تضمن تخصيص الموارد بدقة أكبر والإستخدام الأمثل لها.
- ✓ تساعد الشركة على إكتشاف ممارسات جيدة بهدف تحقيق أهدافها.
- ✓ تساهم بشكل فعال في تطوير الإبداع الفردي والجماعي.
- ✓ تؤثر إيجاباً في بناء ميزة تنافسية للشركة من خلال التحسين المستمر.
- ✓ توفر المناخ الملائم لتحقيق التعاون والتكامل بين الموظفين بشركة.
- ✓ تساعد على توفير البيئة المثلى وتعزيز الرغبة لدى قيادة الشركة والموظفين فيها على تبني التغيير.

## 2.2 مراحل القياس المرجعي:

تقوم الشركات التي تطبق القياس المرجعي بتنفيذ مجموعة من الخطوات والأنشطة والتي يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

الجدول رقم (1) يوضح مراحل القياس المرجعي

المرحلة	الخطوة	الأنشطة
التخطيط للدراسة	✓ تحديد الوظائف المطلوب قياسها ومقارنتها.	✓ تحديد نشاطات الشركة المهمة. ✓ تحديد العناصر التي سيتم قياسها في القياس المرجعي. ✓ تحليل العمليات التي سوف تقارن بأفضل أداء.
تصميم الدراسة	✓ إختيار الشركة الأفضل أداء. ✓ تجميع البيانات وتحليلها.	✓ إتخاذ قرار بدء الدراسة وإختيار فريق العمل. ✓ تحديد الشركات الرائدة في المجال، والاتفاق معها لإجراء الدراسة وتبادل المعلومات.
تنفيذ الدراسة	✓ وضع الأهداف لضمان التحسين المستمر.	✓ قياس الإنجازات من قبل الشركات الرائدة بالمجال. ✓ قياس أداء الشركة ومقارنته مع الشركات الرائدة المختارة.
المتابعة والتقييم	✓ تطبيق خطة التحسين.	✓ تحليل النتائج ومقارنتها مع المنافس. ✓ تطوير الخطط المجهزة. ✓ الحصول على إلتزام من كافة المستويات الإدارية لتنفيذ التحول المخطط. ✓ تنفيذ الخطة وتقويم النتائج.

المصدر: (عيسى، 2014: ص62)<sup>(28)</sup>

2.3 متطلبات تطبيق القياس المرجعي:

حتى تتمكن الشركة من تطبيق القياس المرجعي يشترط توفر العناصر التالية<sup>(29)</sup>:

1. إلتزام قيادات الإدارة العليا: يتطلب تطبيق القياس المرجعي إدخال أساليب ومفاهيم ونظم عمل جديدة، لذلك يجب أن تلتزم الإدارة بتبنيها وتطبيقها ونشر ثقافتها.
2. توافر نظم معلومات وبيانات دقيقة: يحتاج تطبيق أسلوب القياس المرجعي إلى بيانات ومعلومات فعالة، حتى يمكن تحديد معايير عملية موضوعية للمقارنة.
3. التجانس بين وحدات المقارنة: أن التجانس بين الوحدات الإدارية (من حيث نوع النشاط وطريقة سير العملية الإنتاجية) يوفر بيانات أكثر دقة تجعل من القياس المرجعي عملية فعالة.
4. تغيير الثقافة التنظيمية: تطبيق القياس المرجعي يتطلب أن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة على ذلك، بهدف أن يتقبل الموظفون التغيير في أساليب العمل.
5. أرضاء العملاء: يهدف القياس المرجعي بالأساس إلى جعل الشركة منافساً فعال في السوق، وهذا الأمر يتحقق من خلال تقديم الخدمات الأفضل للعملاء وبأقل تكلفة.

## 2.4 مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي:

يعد الأداء المالي أحد المقومات الأساسية في جميع الهياكل الاقتصادية سواء كانت شركات أو مؤسسات، كونه أداة لمعالجة نقاط الضعف التي قد تحدث فيها من ناحية، ومحدد رئيسي لأي أخطار مالية محتملة وأندار مبكر للإدارات لتصحيح الانحرافات من ناحية أخرى، بالإضافة أنه وسيلة لتحفيز الإدارة والموظفين لبذل مزيد من الجهود بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق أفضل النتائج، لذلك فقد حظيت عملية تقييم الأداء المالي باهتمام خاص من قبل الباحثين والمهنيين من أجل تحسين الأداء المالي وتطوير أدوات للقياس تتناسب مع واقع بيئة الأعمال الحالية.

وتعرف عملية تقييم الأداء المالي بأنها قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة وفقاً لمعايير محددة مسبقاً، وذلك لتقديم حكم على إدارة الموارد المالية المتاحة للأطراق ذات العلاقة<sup>(30)</sup>. وعرفها (الزبيدي، 2011)<sup>(31)</sup> على أنها الأسلوب الذي يمكن من خلاله التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة. ويرى (الخطيب، 2017)<sup>(32)</sup> أن تقييم الأداء المالي هو معرفة قدرة الشركة على تحقيق الأهداف المرسومة، وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وأثار ذلك على الشركة نفسها. أما (Kuznetsova, 2015)<sup>(33)</sup> فقد عرفها بأنها عملية إدارية متكاملة وأداة رقابة تعمل للتأكد من أن النتائج المحققة من عمليات الشركة وأنشطتها المختلفة مطابقة للأعمال المنجزة، مع مقارنة تلك النتائج بالأهداف المخطط لها وذلك للوقوف على الانحرافات ومعالجتها بما يضمن للشركة الاستمرار والمنافسة في السوق.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن فحص تحليلي إنتقادي شامل للخطط والأهداف المالية من خلال معايير محددة مسبقاً، وذلك لضمان الإستغلال الأمثل للموارد المالية ومصادرهما في الإستخدامات ذات الأجل القصير أو الأجل الطويل للبقاء في المنافسة بالسوق. وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية<sup>(34)</sup>:

1. يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمعرفة مدى نجاح الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها، كما يوفر بيانات ومعلومات تستخدم في أغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات.
2. التأكد من تحقق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الشركة والمتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل، وذلك لضمان تحقيق الوافرات الاقتصادية وتلافي الفقد والضياع الاقتصادي والإسراف المالي.

3. التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما صاحبها من مخاطر.
  4. تساعد عملية تقييم الأداء المالي في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للشركة.
  5. على مستوى التسويق فأن تقييم الأداء المالي يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مربح وكذلك الإحتفاظ بالزبائن أو زيادتهم بوصفهما مؤشرين للمنافسة والتأكد من الكفاءة التسويقية بشقيها التشغيلي والسعري.
  6. على مستوى الإنتاج فأن تقييم الأداء المالي يهدف إلى تخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
  7. على مستوى الأفراد يهدف تقييم الأداء المالي إلى خلق مناخ الثقة والتعاون الأخلاقي، عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى الموظفين وإستغلال طاقاتهم وتوظيف طموحاتهم بأساليب تؤهلهم للتقدم وإكتساب ثقافة التعلم المستمر.
- 2.5 متطلبات تطبيق تقييم الأداء المالي: تستند عملية تقييم الأداء المالي على عدة قواعد رئيسية يمكن تلخيصها في التالي<sup>(35)</sup>:
1. تحديد الأهداف: إن إجراء تقييم أداء للشركة يتطلب التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.
  2. وضع الخطة: بعد استكمال تحديد أهداف الشركة لا بد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للشركة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم، وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الشركة، على أن تجري أهدافها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها.

3. تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الشركة وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

4. تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها الشركة.

2.6 علاقة القياس المرجعي بالأداء المالي: إن المقارنة مع المنافسين يمكن الشركة من معرفة المعدل الذي يسير به المنافسون نحو التحسن والتطور واكتساب المعارف والإبداع، فإذا كان هذا المعدل أقل من معدلات المنافسين فإن هذا يعد ناقوس خطر، بل يذهب البعض أيضا إلى أن القياس المرجعي يعد أهم وأقوى الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها الشركات في قياس وتحسين مستوى أدائها المالي، وتشير الدراسات أن (82%) من المعلومات يمكن أن تتحصل عليها الشركة من خلال قيامها بالمقارنة المرجعية، فضلا عن النواحي الأخرى لهذه المقارنة كمعرفة مستويات المنافسة والنجاحة في تحقيق الأهداف، حيث أثبتت دراسة أمريكية شملت (150) شركة متوسطة وكبيرة، أن هذه الشركات قامت بإجراء مقارنة مرجعية مع شركات رائدة في المجال، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هذه الشركات قد حسنت من مستوى الأداء في مختلف المجالات بنسبة (90%)، حيث لم يقتصر التحسين على الأداء المالي فقط بل تعدى ليشمل الأداء الاجتماعي والبيئي، وهذا ما يؤكد الدور الفعال للمقارنة المرجعية في تحسين أداء الشركات بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص<sup>(36)</sup>.

وتتمثل منهجية استخدام القياس المرجعي كألية لتقييم الأداء المالي في النقاط التالية<sup>(37)</sup>:

✓ التخطيط المالي: قبل البدء في عملية المقارنة المرجعية تقوم الشركة بالتخطيط المالي الجيد والتحديد الدقيق للأهداف العملية، وهذا بتحديد كم ونوع المعلومات اللازمة والتي تحتاجها الشركة، ويكون التخطيط المالي كذلك من خلال تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الموارد المالية، بالإضافة إلى تحديد مستويات الأداء المالي المطلوب ثم مقارنتها بالأداء المالي الحالي في الشركة، وتكون النتيجة وجود فجوة في الأداء المالي، والتي تحاول الشركة معالجتها، كما يجب أن يبنى التخطيط المالي على أساس المعرفة الجيدة للمنافس الذي يتم إجراء المقارنة معه، بما يتوافق واعتبارات الشركة كنوع النشاط، ومجال الصناعة.



✓ تقييم الأداء المالى: تشتمل هذه الخطوة على مقارنة النتائج المتحصل عليها مع القيمة المتوقعة لكل معيار تم تحديده، والقصد من هذه الخطوة هو تحديد الإنحرافات الحاصلة ومن المعلوم دائماً أن هناك درجة من التباين بين الأداء المالى الفعلى والأداء المالى المتوقع، لذا يجب تحديد الحدود المقبولة، ومن هنا يتبين دور المقارنة المرجعية فى تسهيل تحديد حجم الفجوة بين الأداء المالى الفعلى والأداء المالى المخطط له.

✓ إتخاذ القرارات التصحيحية: إن نجاح هذه الخطوة متعلق بالمعلومات المالية المتدفقة من المحيط الخارجى والداخلى، حيث تتيح هذه المعلومات إمكانية عرض مختلف البدائل التى تساعد فى التصحيح، ومن هنا يظهر الدور الذى يلعبه القياس المرجعى والمتمثل فى توفير القدر الكافى من المعلومات المالية، والتى يكون مصدرها المنافس الذى تم إجراء المقارنة معه، ويتطلب نجاح هذه المرحلة وجود نظام فعال من الاتصال من اجل ضمان إيصال المعلومات والاجراءات المالية المقترحة إلى نقاطها المحددة بأسرع وقت.

ثالثاً: الجانب العملى للدراسة:

### 3.1 مجتمع وعينة الدراسة:

حدد الباحث شركة ليبيا نفط لتوزيع المشتقات النفطية كمجتمع للدراسة (إنبتقت هذه الشركة من شركة البريقة لتوزيع النفط، وفقاً للقرار رقم (292) لسنة (2007)، وإبتدأت فى مزاولة أنشطتها سنة (2008))، ويبلغ عدد الموظفين المستهدفين بالدراسة 48 موظف، يزاولون مهامهم فى كل من قسم التخطيط، قسم الاستثمار، قسم الميزانية، باعتبارهم الأقسام المسؤولة عن اعداد القوائم المالية لشركة، ووضع الخطط والاستراتيجيات المالية لها، وتم إستخدام صحيفة إستبيان كأداة لجمع البيانات باعتبارها توفر العديد من المعلومات ذات الصلة المباشرة بالدراسة من ناحية، وتحافظ على سرية المعلومات الشخصية للمشاركين من ناحية أخرى، وقُسمت الإستبانة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وهى كالاتى: المجموعة الأولى: وتضم 5 أسئلة شخصية. المجموعة الثانية: وتشمل 12 عبارة حول متطلبات تطبيق القياس المرجعى كوسيلة للتقييم الأداء المالى فى الشركة المذكورة. المجموعة الثالثة: وتتألف من 13 عبارة بخصوص العلاقة ما بين القياس المرجعى والأداء المالى. وتم توزيع عدد 48 صحيفة إستبيان، وبلغ عدد الإستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل 41 إستمارة والجدول رقم (2) يبين عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع.

## جدول رقم (2) عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستثمارات القابلة للتحليل

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	نسبة المسترجع %
48	41	85.4%

3.2 اختبار الثبات والصدق: للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، تم حساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور إستمارة الإستبيان ولجميع المحاور. من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا لكل مجموعة من عبارات إستمارة الإستبيان تتراوح بين (0.820 إلى 0.935)، وهي قيم أكبر من (0.6)، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، أما معاملات الصدق تتراوح بين (0.910 إلى 0.944)، وهي قيم تقترب من الواحد الصحيح، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها<sup>(38)</sup>.

## جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	عدم توفر متطلبات القياس المرجعي كوسيلة للتقييم الأداء المالي.	12	0.820	0.910
2	تطبيق مدخل القياس المرجعي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لشركة.	13	0.935	0.944

3.3 اختبار التوزيع الطبيعي: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إعتدالية البيانات، (إتباعها لتوزيع الطبيعي)، وتم صياغة الفروض الإحصائية بشكل التالي: الفرض الصفري ينص على توزيع البيانات طبيعياً، مقابل الفرض البديل لا تتوزع البيانات وفقاً لتوزيع الطبيعي.

## جدول رقم (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

الدالة الإحصائية	Shapiro-wilk	الدالة الإحصائية	Kolmogorov-smirnov <sup>a</sup>	للكل المحاور
0.067	0.958	0.221	0.101	

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن الدالة الإحصائية وفقاً لإختبار (Kolmogorov-smirnov<sup>a</sup>) تساوي (0.221)، والدالة الإحصائية في إختبار (Shapiro-wilk) تساوي (0.059)، وكلاهما أكبر من مستوي المعنوية (0.05)، لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرض البديل.

3.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة: بعد تجميع إستمارات الإستبيان تم إستخدام الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي:

جدول رقم(5) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3)، فيدل هذا على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3)، فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3)، فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم إختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3)، أم لا، وذلك بعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية وتحليلها بإستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) في تحليل البيانات الأولية.

أولاً: تحليل البيانات الديموغرافية(خصائص مفردات عينة الدراسة)يوضح الجدول رقم (6) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس، العمر، التخصص، عدد سنوات الخبرة العملية، الإدارة أو القسم المنتمي إليه الموظف.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة

الجنس	العدد	النسبة	التخصص	العدد	النسبة
ذكر	22	%54	محاسبة	21	%51
أنثى	19	%46	إدارة أعمال	11	%27
المجموع	41	%100	اقتصاد	3	%8
عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة	تمويل ومصارف	2	%5
أقل من 5 سنوات	5	%12	تخصصات أخرى	4	%9
من 5 سنوات إلى أقل من 15	4	%10	المجموع	41	%100
من 15 سنة إلى أقل من 25	21	%51	العمر	العدد	النسبة
أكثر من 25 سنة	11	%27	أقل من 30 إلى 40	7	%17
المجموع	41	%100	أكبر 40 إلى 50	11	%27
القسم المنتمي له الموظف	العدد	النسبة	أكبر من 50 إلى 60	15	%37
قسم الميزانية	18	%44	أكبر من 60 سنة	8	%19
قسم التخطيط	15	%36	المجموع	41	%100
قسم الاستثمار	8	%20			
المجموع	41	%100			

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون ما نسبته 54% من مجموع مفردات عينة الدراسة، من حيث العمر نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 50 إلى أقل من 60 سنة ويشكلون نسبة 37%، أما من حيث التخصص فأغلب مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة 51% من مجموع مفردات عينة الدراسة، ويليه من المتخصصين في مجال إدارة الأعمال ويمثلون نسبة 27%، من حيث الخبرة نجد أن معظم مفردات عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن 5 سنوات ويمثلون نسبة 88%، كما أن نسبة المشاركين في الإجابات من قسم الميزانية تعد الأكبر مقارنة بباقي الأقسام وتشكل ما بنسبة 44% من إجمالي المشاركين. وبصورة عامة نلاحظ أن هناك تنوع في تخصصات مفردات عينة الدراسة، وأرتفع في مدة خبرتهم مما يزيد الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

ثانياً الإتجاه العام لإجابات عينة الدراسة: بهدف تحديد الإتجاه العام لإجابات عينة الدراسة تم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكانت النتائج المتعلقة بالفرضية الاولى كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (7) يوضح إجابات عينة الدراسة حول متطلبات تطبيق القياس المرجعي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	متطلبات تطبيق القياس المرجعي:
1.035	3.169	6. يوجد رغبة لدى الإدارة لإحداث التغير المطلوب بغية الوصول إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في الشركة.
1.078	2.731	7. تلتزم الإدارة العليا بمشاركة ذوي الخبرات سواء من داخل الشركة أو خارجها لتطبيق أسلوب المقارنة المرجعية.
1.201	2.627	8. تعمل إدارة الشركة على تطوير كوادرها البشرية لضمان التطبيق الأمثل للقياس المرجعي.
1.203	2.626	9. يتم إشراك الموظفين في أنشطة المقارنة المرجعية.
1.034	2.972	10. تتوفر لدى الشركة قاعدة بيانات مخصصة للمعلومات المالية تفي باحتياجات تطبيق القياس المرجعي.
0.639	2.013	11. تعطي الأهمية النسبية لنتائج القياس المرجعي من قبل إدارة الشركة.
1.020	3.457	12. توافق الشركة على إجراء التعديلات الضرورية وفقاً لنتائج القياس المرجعي.
1.121	3.305	13. تتم عملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية ومستمرة في الشركة.
1.021	3.451	14. تبني الشركة التخطيط الشامل عند إجراء تغييرات جديدة في عملية التقييم المالي.
1.006	3.735	15. تقوم الشركة بعمل التحليل الاستراتيجي لتحديد نقاط القوة والضعف لدى

نشر لقياس المرجعي في تقييم وتحسين الأداء لمدى

المنافسين.		
0.918	3.830	16. تقوم الشركة بتقييم وتحليل موقعها التنافسي في السوق وتحليله باستمرار.
1.187	3.228	17. تقوم الشركة بإجراء المقارنات مع المنافسين سواء فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة وتكلفتها وألية تسويقها.

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (7) والمتعلقة بعدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي، يتضح أن الإتجاه العام لإجابات مفردات الدراسة يتجه نحو الموافقة على الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لأغلب فقرات الفرضية أكبر من (3)، وتحصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على (أن الشركة تقوم بتقييم وتحليل موقعها التنافسي في السوق باستمرار) أعلى وسط حسابي (3.830).

أما فيما يتعلق بالاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة حول فرضية تطبيق القياس المرجعي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لشركة، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة الفقرات، واتضح أن الاتجاه العام للإجابات تتجه نحو الموافقة على الفرضية، وبلغ أعلى وسط حسابي (4.062) للفقرة رقم (22) والتي تنص أن تطبيق القياس المرجعي يساهم في تخفيض التكاليف. الجدول رقم (8) يوضح النتائج.

جدول رقم (8) يوضح إجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين القياس المرجعي والأداء المالي

القياس المرجعي والأداء المالي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
18. يساعد القياس المرجعي على توفير البيانات والمعلومات لتقويم الأداء المالي في الشركة.	3.341	1.141
19. توفر البيانات والمعلومات من مصادر متعددة يعطي معني محدد لقياس الأداء المالي لشركة.	3.618	1.040
20. يعد القياس المرجعي قاعدة للبيانات المتعلقة بالأداء المالي في الشركة.	3.396	1.106
21. يضع القياس المرجعي تصور مثالي يساهم في تطوير الأداء المالي في الشركة.	3.739	0.933
22. يساعد القياس المرجعي في خفض التكاليف.	4.059	0.875
23. القياس المرجعي يساعد إدارة الشركة في تحديد السعر المنافس لخدماتها المقدمة.	3.620	1.659
24. يساهم القياس المرجعي في تحسين العمل الجماعي داخل الشركة.	2.807	1.207
25. يساعد القياس المرجعي في تحقيق زيادة في القيمة السوقية للشركة.	3.624	1.670
26. المقارنة المرجعية للأداء المالي تساعد متخذي القرارات في تحديد نقاط الضعف وتحسينها.	3.970	0.918

1.112	3.441	27. يعمل القياس المرجعي على تطوير نظام تقارير القياس لتقويم الأداء المالي في الشركة.
1.054	3.611	28. مدخل القياس المرجعي يربط مقاييس النتائج بمحركات القياس.
0.991	3.329	29. نتائج القياس المرجعي ملائمة لمتطلبات ومعايير الأداء المالي في الشركة.
1.006	3.737	30. مدخل القياس المرجعي يؤثر في تقييم وتطوير الأداء المالي في الشركة.

ثالثاً إختبار فرضيات الدراسة: لإختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإستخدام إختبار (T)، حيث يستخدم هذا التحليل في الكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية لمتغيرين أو بين متغير ومحسوب فرضي مسبق لمتوسط حسابي للمجتمع، وكانت الفرضية الصفرية الأولى: عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع مشتقات النفط الليبية، مقابل الفرضية البديلة: توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع مشتقات النفط الليبية، أما الفرضية الصفرية الثانية تنص على: وجود علاقة ذو دلالة إحصائية إيجابية بين القياس المرجعي والأداء المالي، مقابل الفرضية البديلة: عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية إيجابية بين القياس المرجعي والأداء المالي، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) يوضح نتائج إختبار (T) للفرضيات

الفرضية	الانحراف المعياري	إختبار (T)	مستوي الدلالة
الأولى	0.631	10.817	0.001
الثانية	0.520	8.573	0.001

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة (T) للفرضية الأولى (10.817) عند مستوى دلالة (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05)، لذلك تم قبول الفرضية. أما فيما يخص الفرضية الثانية فقد بلغت قيمة (T) للفرضية (8.573) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية، وهو ما توصلت إليه نتائج دراسات (السريتي، 2013؛ مادي، 2020؛ المندلسي، عرفة، 2018).

#### 3.4 نتائج الدراسة:

من خلال تحليل البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي في الشركة محل الدراسة.
2. توجد علاقة ذو دلالة إحصائية ما بين تطبيق القياس المرجعي وتحسين الأداء المالي للشركات محل الدراسة.

### 3.5 توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فأنا نوصي بالتالي:

1. على إدارة شركة ليبيا نط أن تتبنى أسلوب القياس المرجعي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي، وذلك من خلال إعادة تشكيل الثقافة المؤسسية وتهيئة الظروف الملائمة للتطبيق.
2. العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة لكافة أنشطة الشركة، وذلك لوضع مؤشرات مرجعية للأداء المالي تتناسب مع المتغيرات البيئية.
3. العمل على استخدام برامج جاهزة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي بغية تقييم وتحسين الأداء المالي.
4. ضرورة إستماع إدارة الشركة لأراء ومقترحات موظفيها فيما يتعلق بتطبيق القياس المرجعي والمشكلات التي تواجه عملية التطبيق.
5. إعادة تأهيل الموظفين الماليين في الشركة، من خلال تنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل بخصوص تطبيق القياس المرجعي.
6. إستقطاب الخبرات والكفاءات والكوادر المالية المؤهلة والقادرة على تطبيق أسلوب القياس المرجعي بشكل فعال في الشركة محل الدراسة. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج عام لتطبيق القياس المرجعي والاعتماد عليه كأداة لضمان تطوير الأداء المالي.

### المراجع العلمية:

1. العامري، مسعود حديد. (2020): تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، المطبعة العالمية، العراق، ص12.

2. Goncharuk&Alsharf, (2015), BENCHMARKING AS A PERFORMANCE MANAGEMENT METHOD Polish Journal of Management Studies 11(2):27-36.

3. AbirMabrouk , Rajab Hokoma. (2018), Business Process Re-engineering and its Possible Applications for Improving the Libyan Banking Sector, The international Journal of engineering and information technology (IJEIT), Vol 2, No. 2, PP 80-84.

4. Desta, T. S. (2016), Financial performance of "The best African banks": A comparative analysis through CAMEL rating. Journal of accounting management, 6, 1-20.

5. Omar, H. & Mugabe, A. N. (2016), Camels Model Analysis and Financial Performance in Rwanda. The International Journal of Business & Management, 4, 298–317.
6. Magd Ahmed Magd, (2019), best practice through benchmarking in Egyptian organizations, The Egyptian Journal of Economic Sciences, Volume 2, Issue 6, pp: 67:79.
7. مادي، محمد الهادي. (2020): تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، 2020، المجلة العلمية لجامعة المفتوحة بنغازي، المجلد الأول، العدد 2، ص 67.
8. السريتي، المهدي مفتاح. (2013): مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي، مجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 15، ص 6.
9. حسانين، عبد الرحيم محمد. (2018): المقارنة المرجعية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي في المنظمات العامة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2، العدد 8، ص 131.
10. السريتي، المهدي مفتاح. (2013): مرجع سبق ذكره، ص 9.
11. موسى، الطيب حامد. (2015): أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، المجلد 2، العدد 6، ص 134.
12. Nasser Ibrahim Nasser, (2018), exploring current practices in the Egyptian hotel , Issue 12, pp 19:35. 5sector, The Egyptian Journal of Commercial Studies, Volume
13. الاندلسي، ناجي ساسي، مسعود على عرفة. (2018): مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين الليبية، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 4، ص 147.
14. حسانين، عبد الرحيم محمد. (2018): مرجع سبق ذكره، ص 137.
15. قدور، نبيلة حمزة العربي. (2018): المقارنة المرجعية كألية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ص 124.
16. Magd Ahmed Magd, (2019), best practice through benchmarking in Egyptian organizations, The Egyptian Journal of Economic Sciences, Volume 2, Issue 6, pp: 67:79.
17. مادي، محمد الهادي. (2020): مرجع سبق ذكره، ص 70.
18. أبو الذهب، دينا عبد الغفار. (2021): أثر القياس المرجعي في القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 7، العدد 11، ص 901 ص 940.
19. Zaytseva S.S., (2012). Financial benchmarking in the management of the strategic enterprise development. Russia. S. PP 235–238.



20. طالب، علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني. (2011): الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص26.
21. الموسوي، عباس نوار كحيط. (2008): دور المقارنة المرجعية في ترشيد قرارات التسعير المبنية على أساس الكلفة المستهدفة، مجلة الإدارة والاقتصاد، منشورة، الجامعة المستنصرية، العدد 69، ص68.
22. بلال، فايز عمر. (2014): أثر الإيضاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، الجامعة الأردنية، ص39.
23. أبو نصر، مدحت. (2012): الأداء الإداري المميز، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص18.
24. باديس، ايمان. (2016): دور المقارنة المرجعية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص23.
25. مزياني، نور الدين، صلاح بلاسكة. (2013): مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 4، ص117.
26. النعيمي، صلاح عبد القادر. (2014): تقييم أداء بعض الشركات الصناعية بأسلوب المقارنة المرجعية - دراسة ميدانية في الشركات العامة للإسمنت، كلية الإدارة والاقتصاد، منشورات جامعة بغداد، العراق، ص54.
27. Danilkova. (2019), Benchmarking Applications Financial and Economic Indicators in the Internal Audit in the Republic of Belarus. International Journal of New Economics and Social Sciences, 1 (9) 2019: 147-154.
28. عيسى، سمية. (2014): تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام الية المقارنة المرجعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص49.
29. Gregory-Smith, I. and Main, B.G.M. (2014), —Heads I win, tails you lose? A career analysis of executive pay and corporate performance, Cambridge Journal of Economics, November, 10, pp. 1-26.

30. السعبري، إبراهيم عبد موسي، زيد عائد مروان. (2012): القيمة العادلة وتأثير إستعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، كلية الكوفة، العراق، ص19.
31. الزبيدي، حمزة محمود. (2011): التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص93.
32. الخطيب، محمد محمود. (2014): الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص54.
33. Kuznetsova, (2015), Development of the concept of accounting on basis of benchmarking theory methodology, practice. Restiv\_ on\_don, Russia, p18.
34. عيسى، سميرة. (2014): مرجع سبق ذكره، ص56.
35. الاغوات، حسن. (2015): دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، ص42 ص43.
36. قدور، نبيلة حمزة العربي. (2018): مرجع سبق ذكره، ص191.
37. TutieAsrofah, SuhaizaZailani and Yudi Fernando, (2010), Best practices for the effectiveness of benchmarking in the Indonesian manufacturing companies, March 2010 Benchmarking An International Journal 17(1):115–143.
38. زغلول، سعد بشير. (2003): دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الإصدار العاشر، بغداد، العراق، ص82.



## السياستين النقدية والمالية و أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (يناير 2015 – ديسمبر 2020)

د. محمد علي حسين الحاج علي

دكتور في علم الاقتصاد / أكاديمية جنزور

### المخلص

تتناول هذه الورقة دور السياستين النقدية والمالية في موضوع أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي باعتبارهما أهم سياستان مؤثرتان خصوصا إذا ما أخذنا في الحسبان أن السياسة النقدية تحل محل التجارية خصوصا وإذا ما علمنا أن أسعار الصرف الرسمية وسياسة الاعتمادات المستندية متحكما بها من قبل المصرف المركزي، ومن ثم تتطرق الورقة إلى أثر بعض أدوات هاتين السياستين في المستوى العام للأسعار بالاقتصاد. باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (VAR) تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن أسعار الصرف في السوق الموازي كان لها الأثر الأقوى على التضخم في الاقتصاد الليبي.

### Abstract:

This paper deals with the role of monetary and financial policies in the issue of the liquidity crisis in the Libyan economy, as they are the two most important and influential policies, especially if we take into account that monetary policy replaces commercial ones, especially if we know that the official exchange rates and the policy of documentary credits are controlled by the Central Bank, and then The paper deals with the impact of some of the tools of these two policies on the general level of prices in the economy. Using the method of joint integration and the (VAR) model, several results were reached, the most important of which is that the exchange rates in the parallel market had the strongest effect on inflation in the Libyan economy.

أولا: مقدمة:

يتحدث الاقتصاديون وغير الاقتصاديين في ليبيا منذ فترة عن أزمات اقتصادية حلت بالاقتصاد الليبي من أسباب وحلول، الأمر الذي لم يجلب أي نتائج إيجابية إذا ما اقترنت هذه الحلول بإرادة جديّة مقرونة بالتخطيط الاقتصادي السليم أن صح التعبير، ومقرونة أيضا بضرورة توافق السياسات

الاقتصادية المختلفة، ونتكلم هنا عن أهم ثلاث سياسات اقتصادية وهي السياسة المالية المسؤول عنها وزارة الخزانة عادة، والسياسة النقدية عن طريق المصرف المركزي، وكذلك السياسة التجارية المتمثلة في وزارة الاقتصاد والتجارة. إذا لم (تحتزم) هذه السياسات بعضها البعض وتلتزم التعاون فيما بينها للوصول للحلول المناسبة في ظل الأهداف الاقتصادية المرجوة والمنشودة، فإن ذلك يعتبر عمل غير ذو جدوى اقتصادية.

منذ أن قر الكلاسيك بمقولة ساي المشهورة والتي تنص على أن العرض يخلق الطلب عليه، كانت هناك مشاكل في عدة متغيرات اقتصادية أهمها التوظيف والسيولة وسعر الفائدة والإقراض وغير ذلك..، وجاء كينز ليقول لايجوز دائما أن نترك الطلب يلهث وراء العرض، فلابد من التأكد من الجدوى الاقتصادية في تلك العلاقة.

جاءت بعدها مدرسة شيكاغو لتؤكد أهمية الجانب النقدي في الاقتصاد، حيث لخص فريدمان مضمون نظرية مدرسته بالسؤال عن العامل الذي يكون مسؤولاً عن إحداث التضخم، حيث يرى أن التضخم يحدث إذا كان نمو الإصدار النقدي يفوق نمو الناتج المحلي وذلك لأن الإنتاج غير مرن في الأجل القصير ولا يمكن الاستجابة للطلب المتزايد مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. إن ذلك دفع فريدمان للبحث عن محددات الطلب على النقود.

رأي فريدمان أن النقود شكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة، المستوى العام للأسعار حيث كلما ارتفعت أسعار السلع أدى ذلك إلى زيادة كمية النقود اللازمة للدفع، وبغض النظر عن عامل أسعار الفائدة المرتفعة التي تؤدي إلى تقليل الاحتفاظ بالنقود، فإن ارتفاع حجم التضخم المتوقع عادة ما يخفض من حجم الأرصدة النقدية.

نعود لكينز الذي يقول أن النقود تطلب لعدة أسباب منها للتبادل أو إتمام المعاملات، ولغرض الاحتياط والطوارئ، وكذلك لغرض المضاربة، إلا أن هناك أسباباً جعلت المركزي الليبي عن طريق منظومته التجارية يعجز عن تلبية تلك الحاجات والمتطلبات التي قر بها كينز وقر بها الليبيون وغير الليبيين، مما أدى إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي في ليبيا، مما أدى تبعاً إلى قيام رجال الأعمال والتجار وحتى المواطنين العامة بسحب أموالهم من المصارف، ويؤكد على ذلك إن هناك 24 مليار دينار ليبي على الأقل تتداول خارج الجهاز المصرفي.

هذه الورقة ستنالور دور السلسلسن النقلة والمالفة فف موصول أزمة السولة فف الاقلساد اللبل باعبارهما أهم سلسلسن مؤثرلسن خصوصاً إذا ما أخذنا فف الحسبان أن السلسة النقلة تلحل محل الللرلة خصوصاً إذا ما علمنا أن أسعار الصرل الرسلمة وسلسة الاعلمادات المسنللة مللحا بها من قبل المصرف المركزي، ومن ثم تنلرل الورقة إلى أثر بعض أدوات هاللسن السلسلسن فف المسلوى العام للأسعار بالاقلساد.

## لانيا: السلسة النقلة ودورها فف الأزمة:

### 1- عرض النقود:

يعلبر عرض النقود ضمن وسائل السلسة النقلة اللل يشرف علها المصرف المركزي بغيرل الللحك فف كلفة المعروض النقدي، بهدف الللقل الاسلرلر الاقلسادي، والمحافظة على اسلرلر الأسعار سعلما من اللال ذلك للسلرلة على الللضم، أو اللللب اللل الاقلساد فف حالات الرلود أو اللللكماش، اللل تعرف السلسة النقلة بأنها مموعة من القواعد والأدوات والأساللب والإلرلرلرلر اللل اللللبلر اللل تسلكلها البنوك المركزية بغيرل الللحك فف اللل السولة والمعروض النقدي فف القلار المالل، باللل الللقل من الللها مموعة من الأهداف منها تماسك الأسعار واسلرلرر سعر صرل العملة الوطنية. وبلل أن نعلم أن هناك سلسلسن نقلة توسعلة لللبعها المصرف المركزي فف حالة اللللكماش والرلود الاقلسادي اللللكل لإلرلرلرلر فف زلادة المعروض النقدي وزلادة الاقلساض، وهناك ألسا سلسلسن نقلة انكماشفة خصوصاً فف حالة ارلقال مسلوى اللللكل أهم لإلرلرلرلر هو اللللكل المعروض النقدي وقلل الإقراض سعلما للللكل اللل اللل ومن ثم اللللكل مسلوى أسعار السلع واللللرلرلر.

الللول (1) للللكل زلادة واضحة فف عرض النقود اللال كل سنوار القلرلر من 2011 إلى 2017، وبللل ذلك اللللكلر اللللل فف المعادلة اللل لللرلر اللل المسلوى العام للأسعار وما للللكلر هذا من سلسة انكماشفة مفاها اللللكلر عرض النقود ومنل القروس، فبالرغم من أن الأمر كان للللكل سلسة انكماشفة لللللللر من الارلقال المسلرلر فف الأسعار، إلا أن ما اللل هو هناك زلادة واضحة فف عرض النقود فف الاقلساد، هذا قل للكون سببا واضحاً فف اللللكل حجم الأزمة اللللة اللل لمر بها الللر اللل كان من المفروض أن لوخذ بعلل اللللكلر ولللكلر مبررلرلرر اللللكلر.

## جدول (1)

## عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2020)

بالمليون دينار ليبي

السنوات	عملة خارج المصارف	ودائع تحت الطلب	المجموع
2011	14840.1	38597.0	53437.1
2012	13391.1	45822.6	59213.7
2013	13419.9	50879.5	64299.4
2014	17174.9	49557.8	66732.7
2015	23007.3	53775.7	76783.0
2016	27103.2	67505.8	94609.0
2017	29765.4	76658.5	106423.9
2018	34732.6	74179.1	108911.7
2019	36691.8	68876.9	105568.7
2020	39732.0	83218.3	122950.3

المصدر: الإحصاءات النقدية- مصرف ليبيا المركزي.

من أهم أسباب أزمة السيولة في القطاع المصرفي هي زيادة الطلب على النقد من العامة لانعدام الثقة في الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على مواجهة النفقات العامة المرتفعة للحكومتين ومؤسساتهما، مما أدى تبعا إلى قيام رجال الأعمال والتجار وحتى المواطنين العامة بسحب أموالهم من المصارف، ويؤكد على ذلك ارتفاع العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى أكثر من 29 مليار في 2017 بعد أن كانت لا تتجاوز 13.5 مليار في 2012 كما هو موضح في الجدول.

بالإضافة إلى ذلك، إذا علمنا أيضا بأن الزيادة في قيمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي لم يقابلها انخفاض في قيمة الودائع تحت الطلب، بل بالعكس حيث نرى من خلال الجدول (1) أنها ارتفعت من حوالي 38.5 مليار في 2011 إلى أكثر من 76.6 مليار دينار في 2017، وأكثر من 80 مليار في عام 2020، وهذا يدل على أن السياسة المتبعة للخروج من الأزمة كانت أما عن

طريق اللجوء للقاعدة النقدية أو طباعة نقود جديدة، و غالبا الاثنين معا دون النظر في وسائل أخرى تأخذ في الحسبان طبيعة الاقتصاد الليبي ومستوى إنتاجه من ثم التخفيف من وطأة الأزمة.

## 2- أسعار الصرف في السوق الموازية:

يتضح من الجدول (2)، إنه ليس هناك أي تغيرات كبيرة أو مفاجئة فيما يتعلق بسعر الصرف الرسمي المعلن من قبل المصرف المركزي، إلا أن الأمر مختلف تماما مع سعر الصرف الأجنبي بالسوق الموازية، فالزيادة كانت واضحة ومستمرة حيث وصل سعر الصرف في ديسمبر 2017 إلى 8.85 للدولار الواحد بزيادة تقدر بـ 261% عن سنة 2015، و بـ 44% عن شهر يناير سنة 2017. الاختلاف الواضح بين السوقيين يجعل من المؤكد أن هناك خلل ما في هيكل الاقتصاد الليبي فما يتعلق بسوق الصرف الأجنبي، وهذا يقودنا لمحاولة فهم هذه السوق بشكل أكبر ووضع بعض النقاط على حروفها لكي يسهل من الوصول لحلول قد تخرج الاقتصاد الليبي من أزمتة وقد تصل به إلى الاستقرار المطلوب.

### جدول (2)

متوسط أسعار صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي

السوق الموازي	السوق الرسمي	السنوات
-	1.256	2011
1.490	1253	2012
1.500	1.250	2013
1.800	1.331	2014
2.450	1.389	2015
4.600	1.437	2016
6.130	1.410	2017
7.012	1.410	2018
4.200	1.420	2019
5.102	1.390	2020

المصدر: الأسعار الرسمية: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي

أسعار السوق الموازية: بيانات مجمعة من قبل قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة. جامعة المرقب.

### 3- التضخم والمستوى العام للأسعار:

إن النسب المبينة في الجدول (3) والتي توضح زيادة واضحة في معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، أما تدل على وجود تضخم مرتفع نسبياً، اجتمعت في نشوءه عدة أسباب قد نوجزها فيما يلي: من ناحية هو تضخم ناشئ عن ارتفاع التكاليف، حيث من المعروف إن الاستهلاك في الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير جداً على السلع المستوردة، خصوصاً السلع الانتاجية والمواد الخام المستوردة من الخارج، لذلك فإن ارتفاع سعر العملات الصعبة حتماً أثر في زيادة أسعار السلع المستوردة وكذلك المنتجة محلياً والتي كما أشرنا تستخدم مواد مستوردة في صناعتها.

إضافة لذلك، التضخم أيضاً نتج عن جانب الطلب: حيث زيادة حجم الطلب النقدي كما رأينا في الاقتصاد الليبي والذي صاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات أدت لارتفاع الطلب الكلي الذي لم تقابله زيادة في الإنتاج. مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أيضاً انخفضت القوة الشرائية للنقود في ظل استخدام العملة النقدية الورقية عندما قامت الدولة بطبع المزيد من العملة النقدية الورقية كما رأينا وإنفاقها على مجالات غير إنتاجية (استهلاكية)، وهذا الإنفاق الاستهلاكي مثل زيادة في الدخل النقدي دون أن يقابل ذلك أي زيادة في إنتاج السلع مما تسبب في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات وأدى كما رأينا إلى التضخم.

### جدول (3)

#### معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي لسنة 2017

الشهر	معدل التضخم العام	التضخم عن شهر يناير
يناير	26.19	-
فبراير	26.87	2.59
مارس	28.15	7.48
أبريل	28.77	9.85
مايو	29.42	12.33
يونيو	29.56	12.86
يوليو	29.78	13.70



أغسطس	30.55	16.64
سبتمبر	30.53	16.57
أكتوبر	31.53	20.03
نوفمبر	32.73	24.97
ديسمبر	33.36	27.37

المصدر: مأخوذة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك المنشورة من قبل مصلحة الإحصاء والتعداد، 2018.

#### رابعا: نموذج الدراسة:

##### 1- مقدمة:

خلال هذا الجزء سيتم التعريف بنموذج الدراسة ، يلي ذلك توصيف المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج ، ثم بعد ذلك سنقوم بالتعرف علي الاختبارات المستخدمة في تقييم النموذج والتي أهمها اختبارات الاستقرار عن طريق استخدام اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة سكون وتكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، وبالتالي معرفة أسلوب التقدير المناسب الذي سيتم اعتماده في دراستنا هذه.

##### 2- التعريف بالنموذج المستخدم:

سيتم تطبيق نموذج الدراسة باستخدام بيانات شهرية عن محددات التضخم خلال الفترة (يناير 2015 - ديسمبر 2020) ، حيث التغير في الرقم القياسي للأسعار CPI معبرا عن التضخم في الاقتصاد الليبي كمتغير تابع ، وكل من العملة خارج المصارف، وسعر الصرف في السوق الموازية ومرتببات القطاع العام كتغيرات مفسرة للتغير في المستوى العام للأسعار بالاقتصاد الليبي وذلك خلال الأشهر الممتدة من يناير 2015 إلى ديسمبر 2020، وفق الدالة التالية:

$$INF = f(CC, EXC, SLR)$$

حيث:

$INF$  = التغير في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد

$CC$  = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي

$SLR$  = مرتببات القطاع العام

### 3- اختبار الاستقرارية (Stationarity Test):

من ضمن اختبارات الاستقرارية الشائعة الاستعمال اختبار جذر الوحدة والذي يأتي ضمن أساليبها اختبار ديكي فولر الموسع ( ADF ) ، والذي يعتبر من أهم الاختبارات المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من عدم الاستقرار.

بعد الكشف علي استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات هذه الدراسة ( التغير في المستوى العام للأسعار ومحدداته المذكورة سلفا ) خلال الفترة ( 2015/1 - 2020/12 ) تبين كما هو واضح في الجدول رقم (4) إن سلسلة للمتغيرات (CC, SLR) قد استقرت عند المستوى  $I(0)$ ، أما المتغيرات (INF, EXC) غير مستقرة في المستوى، ولكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولي ، أي إنها متكاملة من الرتبة الأولي (1)، مع الأخذ في الاعتبار أن القيمة الحرجة للاختبار ند مستوى معنوية 1% كانت (-4.09).

#### جدول (4)

اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع

المتغيرات	المستوى	الفرق الأول
InINF	-0.09	-7.58
InCC	-8.04	-10.34
InEXC	-1.25	-8.12
InSLR	-7.06	-9.42

نتائج الاختبار تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews 7.

### 4- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

اختبار التكامل المشترك كما موضح في الجدول (3) يبين أنه لا يمكننا أن نقبل فرضية العدم ( $r = 0$ )، والتي تنص على عدم وجود معادلة تكامل مشترك عند مستوى إحصائية 5%، ولكن أيضا لا يمكن رفض فرضية العدم ( $r \leq 1$ ) عند مستوى إحصائية 5%. وفقا لذلك، فإن اختبار التكامل المشترك لسلسلة متغيرات النموذج فإننا نقبل فرضية العدم بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين التغير في المستوى العام للأسعار من جهة وبقية المتغيرات من جهة أخرى. لذلك، فإن هذه النتيجة تقودنا إلى التقدير باستخدام منهج الـ (VAR) بعد ما تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج.

## 5- نتائج تقدير اختبار السببية ونموذج VAR:

يشير اختبار السببية إلى علاقة تبادلية موجبة ذات اتجاهين بين التغير في المستوى العام للأسعار وبقية متغيرات النموذج المفسرة أسعار الصرف في السوق الموازية ومرتببات القطاع العام، إلا أنها لم تكن معنوية في حالة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وكان نموذج تقدير VAR يشير إلى مجموعة من النتائج أهمها المعادلة التالية:

$$\ln INF = 0.33 + 0.89 \ln CC + 0.1.02 \ln EXC + 0.45 \ln SLR$$

(3.4)

(9.2)

(5.7)

هذا يشير إلى أن متغيرات النموذج المفسرة (العملة المتداولة خارج المصارف، أسعار الصرف في السوق الموازي، مرتببات القطاع العام) لها تأثير واضح على وطردى على التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، وتشير النتائج إلى أن أسعار الصرف في السوق الموازي كان لها الأثر الأقوى على التضخم في الاقتصاد، وهذا بدأ واضحا من خلال مقارنة التغيرات في البيانات خلال الوصف والتحليل مما تناولته هذه الدراسة أعلاه.

### أهم النتائج:

- 1- يشير اختبار السببية إلى وجود علاقة تبادلية موجبة ذات اتجاهين بين التغير في المستوى العام للأسعار وبقية متغيرات النموذج المفسرة أسعار الصرف في السوق الموازية ومرتببات القطاع العام.
- 2- العملة المتداولة خارج المصارف، أسعار الصرف في السوق الموازي، مرتببات القطاع العام لها تأثير واضح وطردى على التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.
- 3- أسعار الصرف في السوق الموازي كان لها الأثر الأقوى على التضخم في الاقتصاد، وهذا بدأ واضحا من خلال مقارنة التغيرات في البيانات خلال الوصف والتحليل مما تناولته هذه الدراسة أعلاه.

## المراجع:

- مصرف ليبيا المركزي، منشورات الإحصاءات النقدية، أعداد مختلفة.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، 2018.
- منشورات قسم الاقتصاد والتجارة بخصوص البيانات الاقتصادية، بيانات سعر الصرف بالسوق الموازية. كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب.
- BIS Papers. Inflation Mechanism, Expectations and Monetary Policy. Paper No. 89. Monetary and Economic Department. November, 2016
- Brocklebank, J., Dickey, D. and Choi, B. SAS for Forecasting Time Series. 3<sup>rd</sup> Edition. SAS Institute Publications, 2018.
- Carralho, F. Uncertainty and Money: Keynes, Tobin and Kahn and the Disappearance of the Precautionary Demand for Money from Liquidity Preference Theory. Cambridge Journal of Economics. June 2009, 34(4), pp. 709-725.
- Dhamala, M., Liang, H., Bressler, S. and Ding, M. Granger – Geweke Causality Estimation and Interpretation. NeuroImage Journal. Volume 175, 15, July 2018, pp. 406-463.
- Fu, Q. and Liu, X. Monetary Policy and Dynamic Adjustment of Corporate Investment: A Policy Transmission Channel Perspective. China Journal of Accounting Research, Volume 8, Issue 2, June 2015, pp. 91-109.
- Goodfriend, M. and King, R. Financial Deregulation, Monetary Policy, and Central Banking. Economic review, May, June, 1988.
- Gospodinov, N., Herrera, A. and Pesavento, E. Unit Roots, Cointegration and Pre-Testing in VAR Models. The 12<sup>th</sup> Annual Advances in Econometrics Conference. SMU, Dallas. November, 2013.

- Hall, S., Swamy, P. and Tavares, G. Milton Friedman, the Demand for Money, and the ECB's Monetary Policy Strategy. Federal Reserve Bank Review, May, June 2012, 94(3), pp.85-153.
- Jordan, J. Money and Monetary Policy for the 21<sup>st</sup> Century. Critical Issues Bulletins. The Fraser Institute, Van Cover, May, 2005.
- Monnet, E. and Vari, M. Liquidity Ratios as Monetary Policy Tools: Some Historical Lessons for Macro prudential Policy. IMF Working Paper, 2019.
- Ross, B. The Elgar Companion to the Chicago School of Economics. Edward Elgar Publishing, Cheltenham. 2010.
- Thomas Sowell. Say's Law: An Historical Analysis. Princeton University Press. 1972.



## متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض مراكز التربية الخاصة بطرابلس من وجهة نظر المعلمين

د. سكية البشير قدمور

أستاذ مساعد

عضو هيئة تدريس - جامعة طرابلس

د. فاطمة سعيد أصمامه

أستاذ مساعد

عضو هيئة تدريس - جامعة الزيتونة

### المخلص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض مراكز التربية الخاصة و على اهم المعوقات التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، وتم اختبار المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب و متماشياً مع ما هدفت اليه الدراسة ، وبلغت عينة الدراسة (114) معلماً ومعلمة ، واطهرت نتائج الدراسة :أن المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الاول جاءت بقيمة (2.004) و هو معدل مرتفع. كما اظهرت أن المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الثاني قد جاء المعدل العام مرتفعاً على جودة المعلمين بمؤسسات التربية الخاصة وبقيمة (1.87) ، وكذلك المعدل العام لجودة الطلاب بقيمة (1.81) ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على جودة الادارة بمؤسسات التربية الخاصة جاءت بقيمة (1.79) ، والمتوسط العام لاستجابات افراد العينة على جودة المنهج الدراسي جاء المعدل العام بقيمة (1.66) وهو معدل متوسط ،اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الثالث جاء المعدل بقيمة (1.68) و هو معدل متوسط .

الكلمات المفتاحية: الجودة الشاملة - التربية الخاصة- مراكز التربية الخاصة .

### Abstract:

This study aimed at identifying the requirements of implementation of total quality management in some of the private education centers and to the most important obstacles that restrict the application of total quality management. The descriptive analytical method was chosen considering that it is an appropriate method that keeps pace with the goal of the study. The study sample attained (114) male and female teachers and the results of the study showed that the general average of responses of the sample's individuals for the first question amounted to (2.004), which is a high average. It also showed that the overall average for the responses of the sample's individuals for the second question came to be high for the quality of teachers in the private

education institutions and amounting to (1.87). Also, the overall average of the quality of students amounted to (1.81). But the overall average for the responses of the sample's individuals for the management quality in the private education institutions came with a value of (1.79) and the overall average of responses of the sample's individuals for the curriculum quality amounted to (1.66), which is a medium average, but the overall average of responses of the sample's individuals for the third question came as an amount of (68.1), which is a medium average.

**Keywords:** total quality – private education – private education centers.

## المقدمة :

تعتبر ادارة الجودة الشاملة من الاتجاهات الحديثة باعتبارها ركيزة اساسية لنموذج الادارة ، فهي ثورة حديثة تأخذ نظاما ادارياً شاملا ، حيث إن نجاح وازدهار اي مؤسسة صناعية ، أو خدمية ،أو انتاجية ،أو تربوية وتعليمية وغيرها من المؤسسات يعود بالدرجة الاولى الي جودة إدارتها،وبالتالي تعد الجودة من أهم الوسائل و الاساليب الناجحة في تطوير و تحسين بنية أي نظام اداري بمكوناته المادية و البشرية ، بل أصبحت ضرورة ملحة و خياراً استراتيجياً تمليه طبيعة الحراك الاداري لأي مؤسسة في الوقت الحاضر(منصور،2011،ص705) ،وما تمتاز به من تطور وحداثة في اساليبها ،ومن تألق وإبداع في مستوي ادائها ؛ فتطبيق ادارة الجودة الشاملة يحتاج الى ارضية معينة في كافة البنية التنظيمية و الادارية و الاجتماعية داخل المؤسسة و خارجها بحيث توفر المناخ المناسب لإمكانية تطبيقه ، وبالتالي نجاحه يتوقف على مدى ادراك الادارة لأهميته ، إذ لا بد من توافر القناعة التامة لدى الادارة العليا بأهمية هذا المفهوم و جعل الجودة في مقدمة استراتيجياتها ، وكذلك العمل على نشر هذه القناعة بين افرادها ، كما تتطلب قادة قادرين على توجيه الافراد نحو تحقيق اهدافهم و تطلعاتهم ، إذ ليس هناك من مؤسسة احرزت تقدماً ضمن مفهوم ادارة الجودة دون وجود قيادة فاعلة(مسلم،2018،ص2).

وعليه فإن الاهتمام بالجودة الشاملة مطلب ضروري يسعى إليه الكثير من المؤسسات الانتاجية والتعليمية ، و رغم اختلاف المفكرين والمتخصصين حول مفهوم ادارة الجودة الشاملة إلا ان اغلبهم اتفقوا حول جوانبها الاساسية من خلال ما حققه هذا النمط الاداري الحديث من نجاحات علي الصعيد العالمي والعربي والمحلي اذ تعتبر ادارة الجودة الشاملة احد الانماط الادارية الحديثة والمرغوبة ؛فقد شهدت في الآونة الاخيرة اهمية لتطبيقها في العديد من المؤسسات المختلفة ، ومنها مراكز و مؤسسات التربية الخاصة(حمادات،2007،ص277) ، ولهذا اصبح تطبيق الجودة في

التعليم مطلباً ملحا من أجل التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات عصر السرعة المعرفي والتكنولوجي والمنافسة بين الافراد والجماعات والمؤسسات والشغل الشاغل لكل المهتمين بقضايا التعليم .حيث اصدرت اليونسكو في مبادرتها عام 2001 م "التعليم للجميع" اهداف عدة ،وكان الهدف السادس لليونسكو هو" تحسين كافة جوانب التعليم للوصول الى وضع يستطيع الجميع ان يكونوا متميزين وتحقق للطلبة جميعهم نتائج معترف بها و يمكن قياسها، ولاسيما في القدرات الحسابية و القرائية و المهارات الحياتية و الاساسية ولمدى الحياة" (الفار ،2019،ص3).

وعليه يمكن القول ان ادارة الجودة الشاملة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدي انقان العمل وجودته والحرص علي التطوير والتجديد حيث ينادي الاسلام بالجودة والاتقان في العمل وحسن التصرف لقوله تعالى {صُنْعُ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ} سورة النمل الآية {88} ، وعن الرسول الله صل الله عليه وسلم : ( إن الله يحب اذا عمل احدكم عملا أن يتقنه ) .

فجودة التعليم هي منهج يرتكز على ايجاد خطوات تنظيمية لدى مؤسسات تعليمية بحيث تجعل القيادات و العاملين و المعلمين و المتعلمين متحمسين لكل ما هو جديد ، ويشجعهم على العمل كفريق موحد ، وبذلك انطلقت المؤسسات التعليمية لتبني مفاهيم الجودة الشاملة و تطبيقها بهدف العمل علي التحسين المستمر في المنتج التعليمي وتحسين نوعية الخدمات التعليمية في مؤسسات التربية الخاصة ،ونظراً لحدائث ميدان التربية الخاصة اصبح الاهتمام بالجودة في مجال التعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ضرورة ملحة لطبيعة التغيرات التكنولوجية الملاحقة والنقد العلمي و ارتفاع تكلفة التعليم في ظل الارتفاع الكبير لمختلف المشروعات الانتاجية والخدمية، و بالتالي يجب التركيز علي المخرجات النهائية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الي اقصى ما تسمح به قدراتهم تحقيقاً لأهداف التنمية في المجتمعات ، ولتحقيق الجودة في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لابد من تعبئة كافة الامكانات المادية و البشرية مع الاهتمام بالتعرف علي رغبات ومتطلبات المستفيدين ، وبما يساعد علي اشباعها و يحقق تحسين في وحدة المنتج التعليمي ؛وتأكيداً علي أهمية تطبيق الجودة الشاملة في ميدان التربية الخاصة تتطلب وجود رؤية واضحة ، و وسائل وأجهزة ومباني ومرافق للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب مع خصائصهم وقدراتهم واستعداداتهم ، و يتفق مع المعايير والمواصفات المتفق عليها ، وما يتوافق مع توقعات المستفيدين واولياء امور الطلاب ، وكذلك بالأعداد النظري والعلمي لمعلمي ومشرفي ومديري مؤسسات التربية الخاصة ، ولما يؤهلهم للقيام بالدور المتوقع منهم(منصور،2011،ص708).



وبما ان النظام التعليمي في ليبيا كغيره من الدول العربية يعاني العديد من المشاكل منها : عدم تطبيق فلسفة ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية والتي ترجع اسبابه الى عدم الوعي الثقافي المجتمعي لمفهوم و آليات ادارة الجودة الشاملة ، وانتشار الفساد الاداري و المالي مما يعرقل تبني مفهوم ادارة الجودة الشاملة ، و تركيز الاهتمام بالكلم أكثر من الكيف ، و عدم تحمس الادارة العليا في تطبيق فلسفة ادارة الجودة الشاملة (الرشيدي، 2017، ص266) ، حيث اشارت دراسة منال مادي (2016) الى أن مركز رعاية وتأهيل الاطفال متعددي الاعاقة في مدينة طرابلس لايفي بمتطلبات تعليم و تأهيل المعاقين نتيجة لغياب فلسفة الجودة لدى العاملين بالمراكز المختلفة ، والافتقار للكوادر الادارية ، وقلة الإمكانيات المادية المتاحة ، ونقص الفنيين و الخبراء في هذا المجال ، وعدم ملائمة الابنية التعليمية لطبيعة ذوي الاحتياجات الخاصة ، وغياب الحوار بين الاداريين و العاملين بالمركز ، وتدني مستوى الخدمات المقدمة ، وكذلك تدني كفاءة معلم التربية الخاصة ، وضعف الوعي لدى الالباء بأهمية مشاركتهم في تعليم اطفالهم (مادي، 2016، ص3)، بالإضافة الى مشكلات اخرى منها مايتعلق بالنظام الاداري ، ومنها مايتعلق بالمنهج و طرق التدريس ، ومنها ما يتعلق بالمعلمين و بيئة العمل ، و بالتالي فإن مشكلة التعليم في ليبيا يكمن في جودته و اعتماده على التوسع الكمي علي حساب التوسع النوعي في مخرجاته ، وباعتبار التعليم في مؤسسات التربية الخاصة يعمل تحت مظلة النظام التعليمي فهو لا يختلف عن تلك الاشكاليات التي يعاني منها النظام التعليمي في ليبيا فيما يتعلق بضعف الجودة في مؤسساته ، والتي يمكن التغلب عليها اذا تم اصلاح و تطوير الجهاز الاداري و التربوي داخل مؤسسات التربية الخاصة ،و ذلك بإقامة نظام تعليمي ذي جودة عالية، و تحسين كفاءة و فاعلية عملياتها الادارية و التعليمية من اجل ان تكون اكثر قدرة للاستجابة مع التغيرات السريعة في مختلف مجالات و مناشط الحياة (خليفة، 2019، ص318).

ونظراً لأهمية هذه الدراسة في تناولها موضوع ادارة الجودة الشاملة الذي يعد أحد الاتجاهات الادارية الحديثة في البيئة العربية بصفة عامة والليبية بصفة خاصة ، عليه ترتكز اشكالية هذه الورقة البحثية في دراسة متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في بعض مراكز التربية الخاصة بطرابلس من خلال الاجابة على التساؤلات التالية :

س1- ما مستوى وعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة ؟

س2- ما متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة فيما يخص ( التلميذ - المعلم - المنهج - المبني - الادارة ) .

س3- ماهي المعوقات التي تحد من تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة ؟

س4- ما أهم النتائج والتوصيات التي تسهم في تفعيل تطبيق نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة؟

**أهداف الدراسة : هدفت الدراسة الى تحقيق مايلي:**

1- التعرف علمستوى وعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة في بعض مؤسسات ومراكز التربية الخاصة بمدينة طرابلس .

2- التعرف على متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة فيما يخص ( الادارة -التلميذ - المعلم - المنهج - المبني المدرسي).

3- التعرف على اهم المعوقات التي تحد من تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة .

4- التعرف علي النتائج والتوصيات التي تسهم في تفعيل تطبيق نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة .

**أهمية الدراسة :تكمن اهمية هذه الدراسة في كونها :**

1- ان هذه الدراسة من الدراسات المحلية الليبية القليلة التي تناولت موضوع ادارة الجودة و متطلبات تطبيقها في بعض مراكز و مؤسسات التربية الخاصة حسب علم الباحثان .

2- انها تسهم في القاء الضوء علي الواقع الحالي لتطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التربية الخاصة .

3- انها تزود المهتمين والباحثين والقائمين علي مؤسسات ومراكز التربية الخاصة في ليبيا بقطاعه العام والخاص في تحديد نقاط القوة والضعف والصعوبات التي تواجههم في تطبيق نظام الجودة الشاملة .



- **التربية الخاصة:** "بأنها مجموعة من برامج التربية المتخصصة تقدم للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تنمية قدراتهم ومساعدة علي التكيف" (البريقين، 2018، ص 637).
- **مراكز او مؤسسات التربية الخاصة:** "هي المراكز التي تعني بالاهتمام بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم وإعادة تأهيلهم" (الرشيدي، 2017، ص 5).
- **معلم التربية الخاصة:** "هو ذلك الشخص المؤهل تأهيلاً علمياً وعملياً في مجال تعليم احد فئات ذوي الاحتياجات الخاصة العقلية والبصرية والسمعية" (منصور، 2012، ص 208).

#### الدراسات السابقة :

لقد تناولت العديد من الدراسات في مختلف دول العالم مفهوم ادارة الجودة الشاملة و تطبيقاتها في مراكز التربية الخاصة و في العالم العربي ، اما في ليبيا تم تناول بعض الدراسات المشابهة لهذا الموضوع ومنها ما يلي :

- 1- **دراسة منصور (2011) بعنوان "الجودة الشاملة في برامج وخدمات التربية الخاصة كما تقدم من وجهة نظر المعلمين وكما تدرك من وجهة نظر الاباء" (2011)** وهدفت الدراسة النالتعرف علي مستوي الجودة الشامل في برامج خدمات التربية الخاصة كما تقدم من وجهة نظر المعلمين وكما تدرك من وجهة نظر اباء ذوي الاحتياجات الخاصة وتكونت عينة الدراسة من (64) معلما من المرحلة المتوسطة و (316) ابا من اباء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة المقدمين بالبرامج والمعاهد التي استقت منها عينة المعلمين، وكان (173) ابا من اباء تلاميذ المرحلة الابتدائية (143) من (10) برامج ومعاهد تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة كان منهم (89) معلما من المرحلة الابتدائية و (64) معلما من المرحلة المتوسطة، و (316) ابا من اباء تلاميذ المرحلة الابتدائية و (143) من (10) برامج ومعاهد تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة جودة خدمات التربية - وتوصلت نتائج الدراسة الي ما يلي:
- 2- ان واقع خدمات التربية الخاصة كما تقدم وجهة نظر المعلمين تتسم بالجودة .
- 3- ان واقع خدمات التربية الخاصة من وجهة الاباء تتسم بالجودة .
- 4- توجد فروق دالة احصائيا في جودة الخدمات من وجهة نظر الاباء تعود لنوع اعاقه ابنائهم.

5- لا توجد فروق دالة احصائية في جودة خدمات التربية الخاصة من وجهة نظر المعلمين بين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة .

2- دراسة مادي (2016)، بعنوان " تطوير مراكز التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة بليبيا في ضوء معايير الجودة " ، وتهدف الدراسة الى تطوير مراكز تعلم و تأهيل المعاقين بليبيا في ضوء معايير الجودة ، واستخدمت الباحثة المنهج الانتوگرافي و الذي يمكن من خلاله توفير وصفاً مفصلاً للبيئة المادية و البشرية و الاجراءات المتبعة و التدريب على المهارات الحياتية ، واقتصرت عينة الدراسة على دراسة مركز رعاية و تأهيل الاطفال متعددي الاعاقة سيد المصري بمدينة طرابلس (دراسة حالة) .وبينت نتائج الدراسة ما يلي :

- ان المركز يتمتع بمستوى نظافة مرتفع و رعاية صحية مناسبة للأطفال الملحقين به .
- يهتم المركز باكساب الاطفال النزلاء بعض المهارات الحياتية و خاصة الذين لديهم شلل نصفي أو اعاقة عقلية بسيطة .
- ان المركز يولي اهتماما بالجانب الاداري المترتب على اتخاذ القرار مع مشاركة اولياء الامور في اتخاذ القرار .
- يتمتع المركز بموقع مناسب تتوفر فيه الشروط الصحية و الامن و السلامة .
- يعد تصميم المبنى من حيث الشكل الخارجي مناسباً و مراعيًا للنواحي الجمالية .
- لا يوجد بالمركز مختصون للأنشطة كالألعاب و الموسيقى .
- توجد معلمة تقوم بتدريب الأطفال على مهارة الرسم و الاشغال .

3- دراسة آل عثمان وآخرون (2017) بعنوان " مدي توافر معايير الجودة في برنامج التربية الخاصة من وجهة نظر مدرسي البرنامج وطلبة المستوي الثامن الملحقين فيه " ، وهدفت الدراسة الي تقدير مدي توافر معايير الجودة في برنامج التربية الخاصة في جامعة المجمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس وطلبة المستوي الثامن المتوقع تخرجهم في البرنامج في ضوء عدد من المتغيرات، وتكونت عينة الدراسة مع جميع اعضاء هيئة التدريس في قسم التربية الخاصة البالغ عددهم ( 42 ) عضواً ، وطلبة المستوي الثامن المتوقع تخرجهم وعددهم (62) طالباً، وقد بينت نتائج الدراسة :الي توافر معايير الجودة في البرامج بدرجة مرتفعة من وجهة نظر اعضاء هيئة

التدريس وعلي كافة ابعاد الادارة ،و تباين بسيط بين مختلف الابعاد كالمرافق والوسائل والخدمات في التي جاءت في المرتبة الاخيرة ، اما من وجهة نظر الطلبة المتخرجين فقد اشادت النتائج الي توافر معايير الجودة في البرنامج وفقا لبعدها اهداف البرنامج فقط بدرجة مرتفعة بينما جاءت علي كافة ابعاد الاداء الأخرى بدرجة متوسطة

**4- دراسة البريقين(2018) بعنوان "المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة الملحقه بمدارس التعليم العام بمحافظة الخرج في ضوء معايير الجودة الشاملة"**وهدفّت الدراسة الي التعرف علي اهم المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة الملحقه بمدارس التعليم العام في ضوء معايير الجودة الشاملة واستخدام الباحث المنهج الوصفي في دراسته ،واعتمد علي الاستبانة كأداة لجمع البيانات ،وطبقت الدراسة علي كل شاغلي الوظائف التعليمية ببرامج التربية الخاصة ويشمل علي(220)من افراد مدارس البنين و(160) من مدارس البنات وهم ( المعلمون ، المشرفون الفنيون للبرامج ، معلمو التدريبات السلوكية / معلمو النطق ، وكلاء المدارس ، رواد النشاط المرشدون الطلابيون ، قادة المدارس ) حيث طبقت الدراسة علي كامل المجتمع ( 380 ) فردا وتوصلت الدراسة الي ابرز النتائج :-

- ان المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة الملحقه بالمدارس التعليم العام في ضوء معايير الجودة الشاملة جاء بدرجة موافقة ( عالية ) بمتوسط ( 3.82 ) وتوصلت ايضا الي عدم وجود فروق ذات استجابات مجتمع الدراسة حول المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى الدلالة (0.05) بين استجابات مجتمع الدراسة حول المعوقات التي توجد فروق تعزي الي متغير الجنس لصالح الذكور .

**5- دراسة فعدان ( 2018 ) بعنوان " درجة توفر معايير الجودة في برنامج اعداد معلم التربية الخاصة بجامعة الاميرة نور بنت عبد الرحمن في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الطالبات "**، و هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة درجة توفر معايير الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الخاصة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الطالبات في العام 2017م، ومقارنتها بالعام 2014م، وتكونت عينة الدراسة من (108) طالبة من طالبات المستوى الثامن في برنامج التربية الخاصة بكلية التربية في العام 2017م، ومقارنتها بعينة مكونة من (63) طالبة طبقت عليهن أداة الدراسة في العام 2014م. وقد بينت نتائج الاختبارات

الإحصائية أن درجة توفر معايير الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الخاصة في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في العام 2017م ككل جاءت بدرجة تقدير مرتفعة، ولم تظهر فروقا فيها وفقا لمتغير المعدل التراكمي، كما كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توفر معايير الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الخاصة في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بين العامين 2017 و 2014 لصالح العام 2017 ، وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على تطبيق محاور معايير الجودة الشاملة بالكفاءة المطلوبة لتحقيق الفاعلية المستهدفة ، ووصولاً إلى الأهداف المحددة بالخطوة الاستراتيجية للقسم والكلية والجامعة، وتحقيقاً للاعتماد الأكاديمي الوطني ، وكذلك ضرورة مواصلة الاهتمام باستيفاء الممارسات في معايير ضمان الجودة وصولاً للعالمية.

**6- دراسة مصطفى (2022) بعنوان "متطلبات تحسين البيئة المدرسية لمؤسسات التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة"** هدفت الدراسة الى التعرف على الاطار المفاهيمي للبيئة المدرسية ، و التعرف على المتطلبات التصميمية للفراغات الخارجية و الداخلية التي ينبغي توافرها في المبنى المدرسي لتحسين البيئة المدرسية لمدارس التربية الخاصة ، كما هدفت الدراسة الى الكشف عن المتطلبات التخطيطية اللازمة لتحسين البيئة المدرسية بمدارس التربية الخاصة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي و اعتمد على ادوات البحث مثل :المقابلات الشخصية ،الملاحظة المباشرة ، بطاقة الرصد) ، وتوصلت نتائج الدراسة :الى وجود بعض المشكلات التي تخص المباني و الفصول لمدارس التربية الخاصة ، كما توصلت الدراسة الى تصور مقترح لتحسين البيئة المدرسية لمباني مؤسسات التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة .

#### اوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

**لقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في عدة مجالات منها :**

- توفير القاعدة المعلوماتية لصياغة مشكلة الدراسة و اهدافها و تحديد منهجيتها .
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء اداة الدراسة و محاورها .
- تحديد نوع المعالجات الاحصائية المناسبة للدراسة .

## إجراءات الدراسة

(أ) منهج الدراسة : استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي ؛ باعتبار أن هذا المنهج مناسب لوصف وجمع و تحليل البيانات و متماشياً مع ما هدف إليه البحث .

## (ب) مجتمع و عينة الدراسة :

تكون المجتمع الاصلي للدراسة من معلمي بعض مراكز الفئات الخاصة ،و البالغ عددهم (388)، وتكونت عينة الدراسة من ( 114) معلماً و معلمة ، و تم اختيارهم بطريقة عشوائية .

(ج) اداة الدراسة : اعتمدت الباحثتان الاستبانة كأداة لجمع البيانات ؛ تم مراجعة الادبيات التربوية و الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، حيث تم الاعتماد على فقرات الاستبانة التي تضمنت (52) سؤالاً ، وقد تم وضع مقياس تنائي (نعم/ لا).

## الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

- لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية
- التكرارات و النسب المئوية ، والوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، التجزئة النصفية ،و معامل الفا كرونباخ.
- اختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.

## أولاً : تحليل المعلومات الأولية: خصائص عينة الدراسة



## جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ماجستير	5	4.4
	بكالوريوس	28	24.6
	ليسانس	43	37.7
	دبلوم عالي	23	20.2
	دبلوم متوسط	15	13.2
	المجموع	114	100.0
سنوات الخدمة	اقل من سنة	8	7.0
	من 1 الى 5 سنوات	35	30.7
	من 6 الى 10 سنوات	17	14.9
	اكثر من 10 سنوات	54	47.4
	المجموع	114	100.0
مراكز الفئات الخاصة	الامل الصم وضعاف السمع	32	28.1
	الوطني لتشخيص وعلاج التوحد	21	18.4
	النور للمكفوفين	33	28.9
	الرشاد لصعوبات التعلم	28	24.6
	المجموع	114	100.0

يتضح من الجدول رقم (1) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالآتي:

- ان اعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة مؤهلهم العلمي 37.7% ، وبلغت اقل نسبة من مفردات العينة مؤهلهم العلمي ماجستير 4.4% .
- أن اعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة خبرتهم اكثر من 10 سنوات بلغت 47.4% ، واقل نسبة 7.0% للذين خبرتهم اقل من 5 سنوات .
- ان اعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة لمركز النور للمكفوفين بلغت 28.1% ، في حين اقل نسبة لمفردات العينة بلغت 18.4% في المركز الوطني لتشخيص و علاج التوحد.

## ثانيا : اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

أ. صدق أداة الدراسة : استخدمت الباحثان صدق المحكمين : حيث تم استخراج صدق الاداة من خلال الصدق الظاهري الذي تم عرضه على مجموعة من المحكمين من اساتذة الجامعة في مجال التربية و الادارة التعليمية، وذلك لإبداء رأيهم من حيث مناسبة الفقرات للمحتوى ، وفي ضوء الملاحظات و المقترحات من قبل المحكمين قامت الباحثان بإجراء التعديلات المناسبة على القائمة حتى اخذت صورتها النهائية .

ب. ثبات أداة الدراسة : يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها. بمعنى أن تعطي أداة جمع البيانات نفس النتائج إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة خلال فترات زمنية معينة ،ولقياس مدى ثبات محاور الدراسة استخدمت الباحثان الطرق التالية :

## اختبار ثبات أداة الدراسة

استخدمت الباحثان معادلة (ألفا كرونباخ)، وطريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمحاور الدراسة

المجموع				المحاور
معامل الثبات سبيرمان براون	معامل الإرتباط بيرسون	ألفا كرونباخ	عدد العبارات	
0.279	0.162	0.218	7	وعي المعلمين بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة
0.696	0.534	0.659	17	متطلبات ادارة الجودة الشاملة
0.718	0.560	0.756	8	معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة
0.555	0.384	0.667	52	المجموع

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.659 ، 0.756 ) لمختلف محاور الدراسة، ويتبين وجود علاقة ارتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث تراوح معامل إرتباط بيرسون بين ( 0.534، 0.560 )، كما إن معامل ثبات

سبيرمان براون بين النصف الفردي والزوجي تراوح بين ( 0.718 ، 0.696 )، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

وبذلك تكون الباحثان قد تأكدتا من صدق و ثبات مقياس الدراسة مما جعل ثقة المقياس وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على تساؤلات الدراسة.

تحليل بيانات الدراسة/ المحورالاول : ما مستوى وعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة ؟

جدول رقم(3) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مستوى الوعي بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة

ت	العبارة	النسبة	نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب	الدرجة
1	الجودة تعني اداء العمل بشكل صحيح و انتاجية عالية	ت	109	4	2.140	1.886	12.120	0.000	1	مرتفعة
		%	95.6	3.5						
2	توفر المعلومات الصحيحة مطلب اساسي في ادارة الجودة	ت	108	6	1.947	0.224	92.705	0.000	2	مرتفعة
		%	94.7	5.3						
3	الجودة تعني اهتمام الادارة بنشر ثقافة الجودة بين المعلمين	ت	108	6	1.947	0.224	92.705	0.000	2	مرتفعة
		%	94.7	5.3						
4	تهتم الجودة بتحسين الخدمات بشكل مستمر	ت	104	10	1.912	0.284	71.859	0.000	3	مرتفعة
		%	91.2	8.8						
5	تتطلب الجودة تكاليف عالية	ت	77	37	1.675	0.470	38.039	0.000	6	متوسطة
		%	67.5	32.5						
6	تطبيق ادارة الجودة يجعل اتخاذ القرار مستندا على الحقائق	ت	97	17	1.851	0.358	55.235	0.000	5	مرتفعة
		%	85.1	14.9						

مرتفعة		0.000	58.756	0.339	1.868	15	99	ت	يمكن حل المشكلات الأكثر أهمية بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة	7
						13.2	86.8	%		
مرتفعة		0.000	22.123	0.96738	2.004	المجموع				

يشير الجدول رقم (3) الى المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الرتب لمحور مستوى وعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة تراوحت ما بين (2.140 - 1.675) ، و بدرجة مرتفعة لكافة الفقرات باستثناء فقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة ، أما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المحور الاول بمعدل عام (2.004) و انحراف معياري (0.967) و بدرجة تطبيق متوسطة ، وجاءت في الرتبة الاولى الفقرة (1) و نصها " الجودة تعنى اداء العمل بشكل صحيح و انتاجية عالية و متوسط حسابي (2.140) و انحراف معياري (1.886) و بدرجة مرتفعة ، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (5) و نصها " تتطلب الجودة تكاليف عالية " و بلغ متوسطها الحسابي (0.470) ، وبانحراف معياري (38.039) وبدرجة متوسطة .

**المحور الثاني: ما متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة**

**جدول رقم(4) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة الادارة بمؤسسات التربية الخاصة .**

ت	العبارة	النسبة	نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب	الدرجة
1	تحدد الادارة الاهداف التربوية و تضع الخطط التنفيذية لتحقيقها	ت	105	9	1.921	0.2709	75.730	0.000	1	مرتفعة
		%	92.1	7.9						
2	لا تتسم الاجراءات الادارية بالمرونة	ت	57	57	1.500	0.5022	31.890	0.000	8	متوسطة
		%	50.0	50.0						
3	تبني اسلوب تنفيذ العمل جماعيا بروح الفريق	ت	96	18	1.842	0.3662	53.702	0.000	2	مرتفعة
		%	84.2	15.8						
4	قلة الحوافز و	ت	34.2	39	1.658	0.4765	37.148	0.000	4	

متوسطة						75	65.8	%	المكافآت التي تقدمها الادارة للمعلمين و العاملين	
متوسطة	6	0.000	35.592	0.4868	1.623	43	37.7	ت	تحرص الادارة على تدليل الصعوبات امام المعلمين و الطلاب	5
متوسطة	7	0.000	33.716	0.4972	1.570	49	43.0	ت	توزيع الميزانية المخصصة بشكل يوفر كافة المستلزمات الضرورية	6
متوسطة	5	0.000	36.335	0.4820	1.640	41	73	ت	توفر عددا كافيا من المختصين المتدربين في مجال التربية الخاصة	7
متوسطة	3	0.000	46.660	0.4095	1.789	24	21.1	ت	تتعامل الادارة بشكل جيد مع الطلاب و المعلمين	8
متوسطة	4	0.000	37.148	0.4765	1.658	39	34.2	ت	تقلل الادارة من الدور الرقابي و تعزز المساندة و النموذج	9
متوسطة		0.000	69.881	0.27341	1.7895	المجموع				

يوضح الجدول رقم (4) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة لمحور متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة في مجال جودة الادارة بمؤسسات التربية الخاصة ، حيث يلاحظ ان المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (1.500 - 1.921) ودرجة تطبيق متوسطة لجميع الفقرات باستثناء الفقرتين (1،3) جاءت بدرجة مرتفعة ، وبلغ المتوسط العام لاستجابات افراد العينة (1.7895) و انحراف معياري (0.2734) و بدرجة تطبيق متوسطة ، وجاءت في الرتبة الاولى الفقرة (1) ونصها "تحديد الادارة لاهداف التربوية وتضع الخطط التنفيذية لتحقيقها " بمتوسط حسابي (1.921) وانحراف معياري (0.2709)، ودرجة مرتفعة ، وجاءت الرتبة الاخيرة الفقرة (2) ونصها "لا تتسم الاجراءات الادارية بالمرونة " بمتوسط حسابي (1.500) و انحراف معياري (0.5022) و بدرجة تطبيق متوسطة ، وتشير هذه النتيجة الى أن هناك جودة في ادارة مؤسسات التربية الخاصة فيما يتعلق بتحديد الاهداف التربوية و وضع

الخطط التنفيذية لتحقيقها، وتتبنى الإدارة أسلوب العمل الجماعي بروح الفريق، وتتعامل بشكل جيد مع الطلاب و المعلمين، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ال عثمان من حيث توفر معايير الجودة في البرامج من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس والطلبة المتخرجين و على كافة ابعاد الاداء كالمرافق و الوسائل و الخدمات .

**جدول رقم(5) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة المعلمين بمؤسسات التربية الخاصة .**

ت	العبارة	النسبة	نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب	الدرجة
1	يلتزم المعلم باللوائح و الانظمة المنظمة للاداء الوظيفي	ت	102	12	1.895	0.3083	65.630	0.000	2	مرتفعة
		%	89.5	10.5						
2	يمتلك المعلم المهارات و الكفايات التدريسية اللازمة	ت	98	16	1.859	0.3489	56.912	0.000	5	مرتفعة
		%	86.0	14.0						
3	يلتزم بأخلاقيات المهنة و العمل بجدية	ت	108	6	1.947	0.2243	92.705	0.000	1	مرتفعة
		%	94.7	5.3						
4	يشارك في برامج التدريب و التكوين لتحسين مستواه	ت	13.2	15	1.868	0.3395	58.756	0.000	4	مرتفعة
		%	86.8	99						
5	تتقيد المعلمين عن دورهم في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة	ت	100	14	1.877	0.3297	60.798	0.000	3	مرتفعة
		%	87.7	12.3						
6	يستخدم بطاقات ملاحظة اداء الطلاب و رصد المهارات المكتسبة	ت	14.9	17	1.851	0.3578	55.235	0.000	6	مرتفعة
		%	85.1	97						
	المجموع				1.8728	0.26450	75.599	0.000		مرتفعة

يبين الجدول رقم (5) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والرتب لدرجة مجال جودة المعلمين بمؤسسات التربية الخاصة، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1.851-)

1.947) وبدرجة تطبيق مرتفعة لجميع الفقرات ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.8728) و انحراف معياري (0.26450) ، وبدرجة تطبيق مرتفعة ، و جاءت في الرتبة الاولى الفقرة (3) و نصها " يلتزم اخلاقيات المهنة و العمل بجدية" بمتوسط حسابي (1.947) و انحراف معياري (0.2243) ، ودرجة تطبيق مرتفعة ، في حين جاءت الرتبة الاخيرة الفقرة (6) ، ونصها "يستخدم بطاقات ملاحظة اداء الطلاب و رصد المهارات المكتسبة " بمتوسط حسابي (1.851) و انحراف معياري (0.3578) ، وبدرجة تطبيق مرتفعة ، وتشير هذه النتيجة الى التزام المعلمين بأخلاقيات المهنة و العمل بجدية، و الالتزام باللوائح و الانظمة المنظمة للاداء الوظيفي ، وهناك برامج لتتقيف المعلمين عن دورهم في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

#### جدول رقم(6) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة الطلاب بمؤسسات التربية الخاصة .

ت	العبارة	النسبة	نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب	الدرجة
1	يهتم باكتساب الطلبة مهارات التفكير العلمي	ت	88	26	1.772	0.421	44.891	0.000	3	مرتفعة
		%	77.2	22.8						
2	يمتلك القدرة على الفهم و التحليل و التقويم للمعلومات	ت	93	21	816. 1	0.389	49.792	0.000	2	مرتفعة
		%	81.6	18.4						
3	ضعف الخدمات الصحية المقدمة لطلاب	ت	59	55	1.518	0.502	32.283	0.000	4	متوسطة
		%	51.8	48.2						
4	اكساب الطلبة الاتجاهات الايجابية لخدمة المجتمع	ت	96	18	1.842	0.366	53.702	0.000	1	مرتفعة
		%	84.2	15.8						
5	يشجع الطلبة على طرح الاسئلة و ذلك لتطوير امكانياتهم	ت	96	18	1.842	0.366	53.702	0.000	1	مرتفعة
		%	84.2	15.8						
	المجموع				1.8070	0.3085	26.540	0.000		مرتفعة

يوضح الجدول رقم (6) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والرتب لدرجة مجال جودة الطلاب بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت

بين (1.518- 1.842) وبدرجة تطبيق مرتفعة لجميع الفقرات ، باستثناء الفقرة (3)، جاءت بدرجة متوسطة ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.8070) وانحراف معياري (0.3085) بدرجة مرتفعة ،حيث جاءت الرتبة الاولى للفقرتين (4،5) ونصا " اكساب الطلبة الاتجاهات الايجابية لخدمة المجتمع ، ويشجع الطلبة على طرح الاسئلة وذلك لتطوير امكانياتهم " بمتوسط حسابي (1.842) و انحراف معياري (0.366)، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (3) و نصها " ضعف الخدمات الصحية المقدمة لطلاب " وبلغ متوسطها الحسابي (1.518) و بانحراف معياري (0.502)، وتشير هذه النتيجة ان هناك تشجيع لطلبة على طرح الاسئلة، و اكسابهم مهارات التفكير العلمي لتطوير امكانياتهم ، و اكسابهم الاتجاهات الايجابية لخدمة المجتمع .

**جدول رقم(7) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة المنهج الدراسي بمؤسسات التربية الخاصة .**

ت	العبارة	النسبة	نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب	الدرجة
1	لا يتناسب المنهج مع القدرات الاستيعابية لطلاب	ت	67	47	1.588	0.4944	34.287	0.000	8	متوسطة
		%	58.8	12.2						
2	يربط المنهج الدراسي بثقافة المجتمع و اهتمامه بنظورها	ت	84	30	1.737	0.4423	41.928	0.000	3	مرتفعة
		%	73.7	26.3						
3	يساهم في تكوين الشخصية المتكاملة للطلاب	ت	88	26	1.772	0.4214	44.891	0.000	2	مرتفعة
		%	77.2	22.8						
4	تستخدم الادارة اساليب متنوعة و واقعية لمتابعة تقويم طلابها	ت	94	20	1.825	0.3820	50.995	0.000	1	مرتفعة
		%	82.5	17.5						



مرتفعة	5	0.000	40.674	0.4513	1719	32	82.1	ت	يربط الطالب بواقعه و يساعده على حل مشكلاته	5
						28.1	71.9	%		
متوسطة	6	0.000	39.017	0.4633	1.693	35	79	ت	يعمل على تطوير المقررات الدراسية وفق خصائص نمو الطلاب	6
						30.7	69.3	%		
متوسطة	7	0.000	35.955	0.4845	1.631	42	72	ت	يصعب على الطلاب اكتساب المعلومات العلمية	7
						36.8	63.2	%		
مرتفعة	4	0.000	9.323	1.9790	1.728	51	62	ت	لا تتناسب طرق التدريس مع طبيعة البرنامج التعليمية	8
						44.7	54.4	%		
متوسطة		0.000	16.720	1.05879	1.658	المجموع				

يوضح الجدول رقم (7) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والرتب لدرجة مجال جودة المنهج الدراسي بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (1.588-1.825) وبدرجة تطبيق مرتفعة لجميع الفقرات ، باستثناء الفقرة (7،6،1)، جاءت بدرجة متوسطة ، في حين جاء المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.658) و انحراف معياري (1.05879) و بدرجة متوسطة ، حيث جاءت الرتبة الاولى الفقرة (4) وانحراف معياري (0.3820) ، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (1) ونصها " لايتناسب المنهج مع القدرات الاستيعابية لطلاب " بمتوسط حسابي (1.588) و انحراف معياري (0.4944)، وتشير هذه النتيجة ان الادارة تستخدم اساليب متنوعة و واقعية لمتابعة تقويم طلابها ، و يساهم المنهج في تكوين الشخصية المتكاملة للطلاب ويربطه بواقعه ويساعده على حل مشكلاته ، وكذلك يرتبط بثقافة المجتمع واهتمامه بتطويرها .

**جدول رقم (8) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة في مجال جودة المبنى المدرسي بمؤسسات التربية الخاصة .**

ت	العبارة	النسبة	نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب	الدرجة
1	عدد الطلاب داخل الفصل مناسب و مساعد لعملية التعليم والتعلم	ت	84	30	1.737	0.4422	41.928	0.000	2	متوسطة
		%	73.7	26.3						
2	ضعف التواصل بين ادارة المؤسسة و اولياء الامور	ت	51	63	1.447	0.4994	30.943	0.000	8	متوسطة
		%	44.7	55.3						
3	توفر البرنامج و الانشطة الترفيهية و الرياضية داخل المؤسسة	ت	75	39	1.658	0.4765	37.148	0.000	5	متوسطة
		%	65.8	34.2						
4	تحتوي المكتبة على الكتب و المراجع العلمية الضرورية و المناسبة للطلاب	ت	61	53	1.535	0.5009	32.717	0.000	7	متوسطة
		%	53.5	46.5						
5	قلة توفر الوسائل التعليمية الحديثة و الملاعبة للمناهج التعليمية	ت	72	42	1.631	0.4845	35.955	0.000	6	متوسطة
		%	63.2	36.8						
6	يتميز الجنول الدراسي بالمرونة في تحقيق تنظيم العمل بالمؤسسة	ت	85	29	1.746	0.4374	42.607	0.000	1	متوسطة
		%	74.6	25.4						

7	الاعتماد على اساليب التقنية الحديثة في نقل و تناول المعلومات	ت	78	36	1.684	0.4668	38.516	0.000	4	متوسطة
		%	68.4	31.6						
8	ملاءمة مواصفات المبنى التعليمي للغة المستهدفة	ت	82	32	1.719	0.4513	40.674	0.000	3	متوسطة
		%	71.9	28.1						
9	توفير الانترنت داخل المؤسسة	ت	33	81	1.289	0.4555	30.224	0.000	9	ضعيفة
		%	28.9	71.1						
	المجموع				1.5132	0.32219	50.144	0.000		متوسطة

يتبين من الجدول السابق رقم (8) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والرتب لدرجة مجال جودة المبنى الدراسي بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (1.289-1.746) وبدرجة تطبيق متوسطة لجميع الفقرات ، باستثناء الفقرة (9) جاءت بدرجة ضعيفة ، في حين جاء المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.5132) و انحراف معياري (0.32219) و بدرجة متوسطة ، حيث جاءت الرتبة الاولى الفقرة (6) و نصها "يتميز الجدول الدراسي بالمرونة في تحقيق تنظيم العمل بالمؤسسة" بمتوسط حسابي (1.746) و انحراف معياري (0.4374) ، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (9) ونصها " توفر الانترنت داخل المؤسسة " بمتوسط حسابي (1.289) و انحراف معياري (0.4555) وتشير هذه النتيجة الى عدم وجود شبكة الانترنت في بعض مراكز التربية الخاصة وكذلك قلة اهتمام الادارة العليا بوزارة التربية و التعليم بمعايير الجودة في برامج التربية الخاصة ، وطرق التدريس المطبقة لا تتناسب مع معايير الجودة ، وقلة الكوادر المتخصصة ، وضعف الوسائل التعليمية المتعلقة بمعايير ادارة الجودة حسب استجابات عينة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة وائل مصطفى حول وجود بعض المشكلات التي تخص المبنى التعليمي ووضع مقترح لتحسين البيئة المدرسية لمباني مؤسسات التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة .

## المحور الثالث : ما معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة

جدول رقم(9) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و ترتيب الفقرات و الدرجة لمحور معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة .

ت	العبارة	النسبة	نعم	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب	الدرجة
1	قلة الصلاحيات الممنوحة لمديري مؤسسات التربية الخاصة في اتخاذ القرارات	ت	84	30	1.737	0.4423	41.928	0.000	3	مرتفعة
		%	73.7	26.3						
2	قلة اهتمام الادارة العليا بوزارة التربية و التعليم بمعايير الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة	ت	94	20	1.825	0.3820	50.995	0.000	1	مرتفعة
		%	82.5	17.5						
3	طرق التدريس المطبقة لا تتناسب مع معايير الجودة	ت	78	38	1.667	0.4734	37.583	0.000	6	متوسطة
		%	68.4	31.6						
4	قلة الكوادر المتخصصة في برامج التربية الخاصة	ت	78	36	1.684	0.4669	38.516	0.000	5	متوسطة
		%	68.4	31.6						
5	ضعف الوسائل التعليمية المتعلقة بمعايير ادارة الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة	ت	81	33	1.711	0.4555	40.094	0.000	4	مرتفعة
		%	71.1	28.9						
6	قلة المرافق الخاصة بطلاب التربية الخاصة	ت	85	29	1.746	0.4374	42.607	0.000	2	مرتفعة
		%	74.6	25.4						

متوسطة	7	0.000	36.335	0.4820	1.640	41	73	ت	قلة وعي العاملين بمعايير ادارة الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة	7
						36.0	64.0	%		
متوسطة	8	0.000	35.244	0.4889	1.614	44	70	ت	الهيكل التنظيمي الموجود لا يسمح بتطبيق ادارة الجودة	8
						38.6	61.4	%		
متوسطة		0.000	46.827	0.38202	1.6754	المجموع				

تبين من الجدول السابق رقم (9) ان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والترتب ودرجة التطبيق لمحور معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة ، ويلاحظ ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1.614-1.825) ودرجة تطبيق متوسطة لجميع الفقرات ، باستثناء الفقرة (1) جاءت بدرجة مرتفعة ، في حين جاء المتوسط العام لاستجابات افراد العينة على المجال بمعدل عام (1.6754) و انحراف معياري (0.38202) و بدرجة تطبيق متوسطة ، حيث جاءت الرتبة الاولى الفقرة (2) و نصها "قلة اهتمام الادارة العليا بوزارة التربية و التعليم بمعايير الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة " بمتوسط حسابي (1.825) و انحراف معياري (0.3820) وبدرجة مرتفعة، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (8) ونصها " الهيكل التنظيمي الموجود لا يسمح بتطبيق ادارة الجودة " وبلغ المتوسط الحسابي (1.614) و انحراف معياري (0.4889) وبدرجة متوسطة ، وتشير هذه النتيجة الى ان هناك معوقات تؤثر على الجودة في مؤسسات التربية الخاصة منها قلة اهتمام الادارة العليا بوزارة التربية و التعليم بمعايير الجودة الشاملة ، وضعف الوسائل التعليمية المتعلقة بمعايير ادارة الجودة الشاملة في برامج التربية الخاصة، و قلة المرافق الخاصة بطلاب التربية الخاصة، وكذلك قلة الصلاحيات الممنوحة لمديري مؤسسات التربية الخاصة في اتخاذ القرارات .

## ملخص النتائج :

1-تبين من خلال نتائج الدراسة أن المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الاول و الذي ينص على "مامستوى وعي معلمي مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة " قد جاءت بقيمة (2.004) و هو معدل مرتفع يدل على وجود وعي لدى معلمي بعض مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم ادارة الجودة الشاملة.

2-كما اظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الثاني و الذي ينص على "ما متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة " قد جاء المعدل العام لاستجابات افراد العينة متوسط وبقيمة (1.789) عن مجال جودة ادارة مؤسسات التربية الخاصة ، و جاء المعدل العام لاستجابات افراد العينة عن مجال جودة المعلمين بقيمة (1.872) وهو معدل مرتفع ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن مجال جودة الطلاب بمؤسسات التربية الخاصة جاءت بقيمة (1.807) وهو معدل مرتفع، في حين جاء المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن جودة المنهج الدراسي جاء المعدل العام بقيمة (1.658) وهو معدل متوسط ، اما المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن مجال جودة المبنى المدرسي جاء بقيمة (1.513) وهو معدل متوسط .

3-بينت نتائج الدراسة ان المتوسط العام لاستجابات افراد العينة عن التساؤل الثالث و الذي ينص على "ما معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التربية الخاصة " جاء المعدل بقيمة (1.675) و هو معدل متوسط .

## التوصيات :توصي الباحثان بما يلي :

-توعية و تثقيف الاداريين و العاملين في مؤسسات التربية الخاصة بمفاهيم الجودة الشاملة و معايير تطبيقها .

-العمل على اقامة دورات تدريبية و ورش عمل عن اهمية تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مراكز التربية الخاصة حتى يتسنى للقيادات الادارية في وزارة التربية و التعليم و كذلك القيادات الإدارية في مراكز التربية الخاصة الاستفادة منها و تبادل الخبرات مع الدول العربية و الاجنبية الرائدة في هذا المجال لتطوير مؤسسات و مراكز التربية الخاصة في ليبيا والنهوض بها .

## المراجع

### القران الكريم .

- 1-ابراهيم ،احمد (2002)، الادارة التعليمية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة المعارف الحديثة ، الاسكندرية ،مصر .
- 2-آل عثمان ،عبد العزيز و موسى ،عمر خليل وحسونة ، مأمون محمد (2017)، مدي توافر معايير الجودة في برنامج التربية الخاصة ، جامعة المجمعة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مدرسي البرنامج وطلبة المستوي الثامن الملحقين فيه ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلس العاشر ، العدد (32).
- 3-البريقي فيصل بن عبد الله (2018)، المعوقات التي تواجه قادة المدارس في تفعيل برامج التربية الخاصة الملحقة بمدارس التعليم العام بمحافظة الخرج في ضوء معايير الجودة الشاملة ،المجلة العلمية لكلية التربية ، أسيوط ، المجلد (34) ، العدد الخامس .
- 4-البيلاوي ،حسن حسين و طعمية ،رشدي احمد وسليمان ،سعيد احمد واخرون(2008)، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد الاسس و التطبيقات ،دار المسيرة ، عمان .
- 5-حمادات ،محمد حسن (2007)، وظائف وقضايا معاصرة في الادارة التربوية، مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن .
- 6-خليفة ،ابتسام سالم (2019)،التعليم في ليبيا و واقع تطبيق معايير الجودة الشاملة ،مجلة كليات التربية، جامعة الزاوية ،العدد(15) .
- 7-الرشيدي ،نادر عابد (2017)،صعوبات التي تواجه مديري مراكز التربية الخاصة في دولة الكويت و الحلول المقترحة لها ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية ، جامعة آل البيت ، الاردن.
- 8-سهل ،أمينة عمر(2011)، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة علي اداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا رسالة ماجستير ، كلية الأعمال جامعة عمان العربية.
- 9-الفار ، خالد مختار(2019)، معوقات تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة و سبل التغلب عليها ،مجلة كلية الآداب ،جامعة الزاوية ،العدد(27) ، الجزء الثاني يونيو .

- 10- قعدان ،هنادي أحمد(2018)، درجة توفر معايير الجودة في برامج اعداد معلم التربية الخاصة بجامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الطالبات ، دراسة مقارنة بين 2014 - 2017 - المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي - المجلد (11) ، العدد (33) .
- 11-مادي ،منال عمر(2016) ، تطوير مراكز التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة بليبيا في ضوء معايير الجودة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهرة .
- 12-مسلم ،رامي محمد (2018)، درجة تطبيق ادارة الجودة الشاملة في المدارس الاساسية الحكومية في مدينة العقبة في الاردن من وجهة نظر المعلمين - رسالة الماجستير - كلية العلوم التربوية - جامعة الشرق الاوسط .
- 13-مصطفى ، وائل (2022)،متطلبات تحسين البيئة المدرسية لمؤسسات التربية الخاصة في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة ،مجلة سوهاج لشباب الباحثين ، مجلد (2)، العدد(4) .
- 14-منصور ،عبد الصبور (2012)،الادارة و الاشراف في التربية الخاصة في ضوء معايير الجودة ، دار الزهراء للنشر و التوزيع ،عمان ، الاردن .
- 15-منصور،عبد الصبور (2011)،الجودة الشاملة في برامج و خدمات التربية الخاصة كما تقدم من وجهة نظر المعلمين و كما تترك من وجهة نظر الاباء ،مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية و الدراسات الاسلامية ،المجلد (23) ، العدد(3).





## مدى التزام عناصر التمريض بالقواعد المهنية في الوقاية والتخلص الآمن من المخلفات الطبية في بعض المستشفيات الحكومية بمدينة طرابلس

أ. سلوى عبد النبي سالم      أ. ربيع أحمد مامي      أ. زينب حريبه سالم

قسم صحة المجتمع / المعهد العالي للعلوم والتقنيات الطبية (أبوسليم) //

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى مدى التزام عناصر التمريض بالقواعد المهنية في الوقاية والتخلص الآمن من المخلفات الطبية في بعض المستشفيات بمدينة طرابلس حيث كان عدد العينات المستهدفة من الدراسة 150 عينة من طاقم التمريض موزعة على ثلاثة مستشفيات وهي (مستشفى الهضبة 50 ومستشفى طرابلس المركزي 50 والمستشفى الجامعي 50) وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة على العينة قيد الدراسة ، وقد اظهرت النتائج أن معظم عينة الدراسة ملتزمين بارتداء الملابس الوقائية اثناء الدوام بنسبة 77% ، وأن 83% ملتزمون بالقوانين والارشادات الصحية الحفاظ علي صحتهم ، أما 46% من طاقم التمريض ملتزمون بفرز المخلفات الطبية داخل القسم في أكياس مخصصة لكل نوع، وتعاملهم بحذر مع المخلفات الطبية وكذلك عدم وجود تأمين طبي لهم.

### Abstract:

This study aimed at examining the extent to which nursing personnel adhere to professional rules in the prevention and safe disposal of medical waste in some hospitals in Tripoli, where the number of samples targeted by the study was 150 samples from the nursing staff distributed to three hospitals, which are (Al-Hadba Hospital 50, Tripoli Central Hospital 50, and University Hospital 50). The study relied on the analytical descriptive approach, and the questionnaire was used as a study tool for the sample under study. The results showed that most of the study sample are committed to wearing protective clothing during work at a rate of 77%, and that 83% are committed to health laws and guidelines to preserve their health, while 46% Of the nursing staff are committed to sorting the medical waste inside the department in bags designated for each type, and they deal with caution with the medical waste, in addition to the lack of medical insurance for them

**المقدمة:**

إن الإصابات المهنية التي تحدث للعاملين في المستشفيات أثناء قيامهم بعملهم الأمر الذي يعد سبباً رئيسياً في إصابة الكثير منهم ببعض الأمراض ، وهذه الإصابة يمكن أن تؤدي إلى حدوث بعض الأمراض الخطيرة التي تكون سبباً للوفاة، وهنا تعتمد الإصابة على درجة القدرة على المقاومة والتحمل، وقد تم التطرق إلى هذه الدراسة في التعرف على كيفية تعامل طاقم التمريض مع هذه المشكلة، وعلى مدى التزامهم بالمعايير الصحية ووسائل الوقاية لتجنب من التعرض لأي خطر صحي قد تسببه هذه المخلفات الطبية.

ومما لا شك فيه أن معظم الإصابات التي يتعرض لها العاملون أثناء القيام بعملهم كالإصابة بالأدوات الحادة أو وخز الإبر وكذلك حملهم للمخلفات هي إصابات مهنية، ويمكن التعامل وأخذ التدابير الاحتياطات اللازمة للوقاية من هذه الإصابات التي تحدث لطاقم التمريض وذلك من خلال التقيد بقواعد السلامة المهنية في العمل، عن طريق ارتداء الألبسة الوقائية، وأخذ اللقاحات وإجراء الفحوصات المخبرية الدورية وتدريب الأطعم الطبية، والرفع من كفاءتهم وهذا لا يتم إلا من خلال دورات السلامة المهنية لتجنب إصابتهم بهذه الأمراض.

**مشكلة الدراسة:**

إن عناصر التمريض هم أكثر الكوادر الطبية احتكاكاً وتعاملاً مع المخلفات الطبية، مما يعني ذلك احتمالية إصابتهم بنسبة كبيرة والعدوى بالإمراض الخطيرة المعدية في حالة ما تم التعامل معها بإهمال أو عدم التقيد بالقواعد وقوانين السلامة المهنية الصحية، واستخلاصاً لما سبق يتعرض العاملون والكوادر الطبية إلى مخاطر كثيرة أثناء ممارسة أعمالهم الطبية المختلفة في المستشفيات والمختبرات ومراكز الرعاية الصحية، وهي في الواقع بيئة مناسبة لانتقال العدوى والأمراض الأمر الذي يقتضي تعرض العاملون للإصابات أثناء التعامل مع وسائل وأدوات تساعد على سرعة انتقال الأوبئة عن طريق الهواء واللمس والدم والأغذية.

وقد تم وضع التشريعات والقوانين الخاصة بالسلامة المهنية بالمستشفى (قرار اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة، (2007) لحماية العاملين من أخطار المهنة التي قد يتعرضوا لها أثناء قيامهم بالعمل في أماكن عملهم، وعليه ظهرت قوانين السلامة المهنية الصحية في مختلف دول العالم هدفها تحسين أصدرت اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة عدة قرارات.

كما يمكن تُصنف المخلفات الطبية إلى الأنواع الآتية:

1- مخلفات طبية غير خطيرة (عادية) (Non-hazardous medical waste):

ويمكن تعريفها بالنفايات العادية ولذا فإنها غير محتوية على النفايات المعدية أو الكيماوية الخطرة أو المشعة تشكل الجزء الأكبر من إجمالي النفايات الطبية (75-90 %). (منظمه الصحة العالمية، 2006)

## 2- مخلفات طبية خطيرة (hazardous medical waste):

وهي جميع النفايات الناتجة من منظمات الرعاية الصحية والتي تحتوي على البقايا البشرية والحيوانية، وسوائل الجسم بما في ذلك الدم ومشتقاته، و الإفرازات البشرية، و الملابس الملوثة، و الماسحات، و المحاقن، و الأدوات الحادة الملوثة، و الأدوية التالفة والمنتھية الصالحة، و المواد الكيميائية و المواد المشعة الخطرة على الصحة (ضيفة،:182015).

كما عرفت بأنّها كل ما ينتج عن النشاط الطبي والتي من الممكن أن تؤدي إلى تلوث بيئي أو الإضرار بصحة الكائن الحية. (هبة، عباسي وآخرون: 662006).

### 3- المخلفات الطبية المعدية (Infectious medical waste):

وهي التي يشتبه في أنها تحتوي على مسببات الأمراض مثل البكتيريا، الفيروسات، الطفيليات، أو الفطريات بتركيز أو كمية كافية تسبب المرض لمن يتعرض لها . تشمل من 10 إلى 25 % من مجمل النفابات الطبية وتتضمن هذه الفئة

- الأوساط الزراعية ومخزون محاليل العوامل المعدية في أعمال المختبر

- نفايات العمليات وتشريح الجثث للمرضى المصابين بأمراض معدية مثال: الأنسجة، والمواد أو المعدات التي لمست الدم أو سوائل الجسم الأخرى .

- نفايات المرضى المصابين الموجودين في أجنحة العزل مثال: إفرازات الجسم، والضماطات من الجروح الملوثة وجروح العمليات، والملابس الملوثة بالدم البشري أو سوائل الجسم الأخرى.

- النفائات التي المست المرضى المصابين لعمليات غسيل الكلى مثل: معدات غسيل الكلى كالأنابيب والفلاتر، والمناشف التي تستعمل لمرة واحدة، والملابس، والقفازات، ومرايل المختبر

الحيوانات المصابة بأمراض معدية من المختبرات . أية أدوات أو مواد كانت على اتصال بالأشخاص أو الحيوانات المصابة بأمراض معدية (منظمة الصحة العالمية، 2006م).

#### 4- المخلفات الطبية الحادة (Sharp medical waste):

وتشمل الأدوات الحادة مثل المحاقن، الإبر المشارط، الشفرات الزجاج المكسور، وأي أدوات حادة أخرى قد تسبب قطعاً أو وخزاً للجسم.

وإن عدم استخدام الأساليب العلمية والسليمة في التعامل مع المخلفات الطبية والتخلص منها، يؤدي إلى زيادة المخاطر على الصحة العامة والبيئة، وذلك لاحتواء هذه المخلفات على الإبر والحقن الطبية المستعملة، ومركبات كيميائية، وتلوث هذه المخلفات بالميكروبات والجراثيم الخطرة كالإيدز، ومرض التهاب الكبد الوبائي وغيرها من الأمراض المعدية من خلال الدم.

حيث أن الفيروسات تقاوم الظروف البيئية وتبقى حية في الإبر لمدة أسبوع من استعمالها ورميها في أماكن المخصصة لها. مما أوجب وضع تشريعات وقوانين ودراسات وضوابط خاصة بإدارة المخلفات الطبية الخطرة خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات المراقبة والتي تتضمن التخلص من هذه المخلفات بالطرق العلمية الصحيحة حتى لا تصبح مصدر خطورة على العاملين في المجال الطبي، وعلى البيئة السكانية العامة.

إن الإدارة السليمة للمخلفات الطبية تمنع حدوث الإصابات، والأمراض الناتجة عن سوء التعامل مع هذه المخلفات الخطرة على صحة العاملين في القطاع الصحي.

والمخلفات الطبية تشكل أحد الأخطار الرئيسية على صحة العاملين في حالة عدم اتباع القوانين المهنية داخل المرافق الصحية، فمعظم الإصابات، والأمراض المهنية التي تعاني منها معظم الكوادر الطبية في مختلف التخصصات والأقسام هي ناتجة عن أخطار وإهمال وأحياناً الجهل وعدم الخبرة، مما يؤدي إلى حدوث حالات من الأمراض وعجز وكذلك الوفاة (الغويل، وإبراهيم، وآخرون، (2004)، ص 32-37).

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في كيفية التعامل الكادر التمريضي مع المخلفات الطبية بجميع أنواعها من بداية جمعها إلى حين التخلص منها، وهل هناك دورات للسلامة المهنية الطبية وذلك لتوعيتهم من مخاطر هذه المخلفات، وكيفية التعامل معها.

### أهداف الدراسة :

- 1- معرفة كيفية تعامل طاقم التمريض مع المخلفات الطبية.
- 2- معرفة مدى التزام الكادر التمريضي بارتداء الملابس الوقائية والتقيد بالقوانين واللوائح الصحية.
- 3- هل هناك دورات للسلامة المهنية للكادر التمريضي حول كيفية التعامل مع المخلفات الطبية وماهية أخطارها.
- 4- معرفة على ما إذا كانت هناك إصابات حدثت لأي سبب من الأسباب لعناصر التمريض بسبب سوء التعامل مع المخلفات الطبية.
- 5- هل هناك فحوصات دورية تقوم بها إدارة المستشفى لطاقم التمريض، للتأكد من سلامتهم وخلوهم من الأمراض المعدية.

### تساؤلات الدراسة :

- 1- كيف يتم التعامل مع المخالفات الطبية بالطريقة المهنية الصحيحة من قبل الكادر التمريضي حتى يقوأنفسهممن التعرض لأي إصابات قد تؤثر على أدائهم الوظيفي أو على صحتهم؟
- 2- ماهية الإجراءات الوقائية التي تتبعها إدارة المستشفى لحماية العاملين داخل المستشفى من التعرضلأي إصابة أو المرض ؟

### الكلمات المفتاحية:

- 1- السلامة المهنية الطبية (Professional Safety):** عرفت السلامة المهنية على أنها الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تؤدي لتوفير بيئة عمل خالية من المخاطر بتوفير الحماية المهنية للعاملين وذلك بإزالة الخطر وإن لم نستطيع فالتقليل منه وعند بقاء بعض الآثار للخطر يتوجب استخدام معدات الوقاية الشخصية (حسان زيدان العمامرة.(2015)، ص 18).
- 2- مهنة التمريض (Nursing):** هي وظيفة مبنية على أساس من العلم والخبرة اختيرت اختيارا مناسباً حسب مجال العمل الخاص بها وهي تتطلب مهارات وتخصصات معينة ويحكمها قوانين وأداب خاصة لتنظيم العمل بها (زهراء سامي.2018).

**3- المخلفات الطبية (Medical Wastes):** رقت منظمة الصحة العالمية النفايات الطبية بأنها "النفايات الناتجة عن مؤسسات الرعاية الصحية ومراكز الأبحاث والمختبرات وتشمل كذلك النفايات الناشئة عن المصادر الثانوية والمتفرقة مثل ما ينتج عن الرعاية الصحية للأشخاص في المنزل (عمليات غسيل الكلي، حقن الانسولين... الخ) (منظمة الصحة. 2:1999).

**4- الأمراض المهنية (Occupational diseases):** هي أي مرض أو أي إصابة يصاب بها العاملون في المجال الصحي أثناء وبسبب العمل والمرض والإصابة المهنية ينتجان عن ظرف العمل ويمكن أن تكون الأمراض والإصابات المهنية مميتة أحياناً، أو أن تؤدي إلى خلل دائم أو مؤقت في وظائف الجسم. (الخرابشة، مازن ، وآخرون، (2000)، ص116-117).

**5- إصابة عمل (Work Injury):** تعد إصابة العمل حسب القانون الصحي الليبي (106) لسنة (1973) بأنه إصابة مفاجئة غير متوقعة تحدث نتيجة لأي عوامل في مكان العمل أثناء قياده بمهمة عمل (القانون الصحي الليبي. (1973): 106).

#### **6- مخاطر العمل (Risks Job):**

هي تلك الظروف أو الحالات أو التي يمكن أن تسبب للعامل الإصابات أو الإعاقات أو الأمراض المهنية جراء تواجده فيها، أو من خلال تعرضه لها (عبد المعز 26:2008).

#### الدراسات السابقة:

**1- دراسة نوال جمال عبد الرحيم الجوباني ( 2018 ) دراسة حول المخلفات الطبية في الصحة والسلامة المهنية للعاملين في المستشفيات الحكومية - بأمانة العاصمة صنعاء.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى دور إدارة المخلفات الطبية ومستوي الصحة والسلامة المهنية في المستشفيات الحكومية بأمانة العاصمة صنعاء ، وتحديد دور إدارة المخلفات الطبية ( تخطيط ، وتنظيم ، تنسيق ومتابعة والتوجيه والرقابة ) في الصحة والسلامة المهنية في المستشفيات الحكومية بأمانة العاصمة صنعاء وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، وتم استخدام الاستبانة كأداة مفردة تمثل العاملين في المستشفيات الحكومية بأمانة للقياس، وتكون مجتمع الدراسة ( 5147 ) بمستشفى الثورة العام النموذجي ، ومستشفى الجمهوري التعليمي وتكونت عينة الدراسة من ( 5147 ) بمستشفى الثورة العام النموذجي.



### مجتمع وعينات الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة على عينات من عناصر التمريض في بعض المستشفيات بمدينة طرابلس حيث اشتمل المجتمع الدراسة على 150 عينة من مجتمع الدراسة الكلي لعينة الدراسة وهي (1000) عينة وهي مجموع ثلاثة مستشفيات في مدينة طرابلس وهي كالتالي:

320 مستشفى الهضبة الخضراء.

350 مستشفى شارع الزاوية.

330 مستشفى طرابلس المركزي.

حيث اقتصرت الدراسة على عناصر التمريض في المستشفيات السالفة الذكر، وحجم العينة كان 150 موزعة على ثلاث مستشفيات (50 في مستشفى الهضبة الخضراء - 50 في مستشفى طرابلس المركزي - 50 في المستشفى الجامعي).

زمن الدراسة: إجراءات هذه الدراسة ابتداء من 1/يناير/2021م وحتى تاريخ 3/مارس/2021م.

أدوات الدراسة: تم الحصول على البيانات الأولية للدراسة بواسطة استخدام أداة الدراسة (الاستبيان)، حيث تم توزيع عدد 150 صحيفة استبيان على مفردات عينة الدراسة التي تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة الأصلي ثم توزيعه على كل العينات المستهدفة من طاقم التمريض، وقد اعتمدت على مجموعة من التساؤلات يتم الاجابة عليها (بنعم)، (لا)، (أحياناً).

### الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات العينة، واختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Social Sciences for Statistical Package" والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قامت الباحثان باستخدامها:

**1- المتوسط الحسابي:** هو مجموع القيم على عددها"، وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، ويستخدم لتقدير معلومات المجتمع، أو اختبار الفرضيات الإحصائية، ويتم إيجاد المتوسط الحسابي عن طريق المعادلة التالية:



$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i}{n}$$

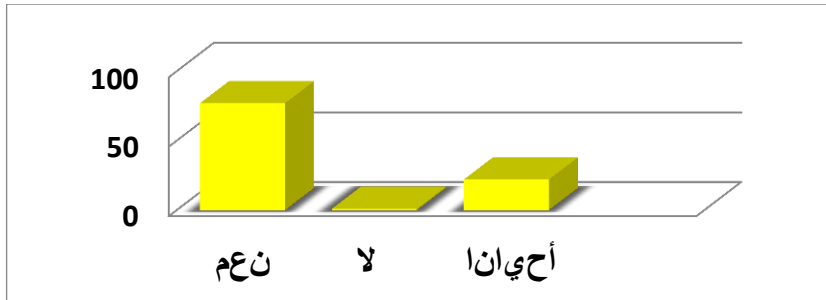
**2- الانحراف المعياري:** الانحراف المعياري لمجموعة من المشاهدات هو "الجذر التربيعي الموجب لمجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي مقسوماً على (n - 1)"، وهو أحد مقاييس التشتت، ويستخدم لمعرفة مدى تقارب أو تباعد إجابات مفردات عينة حول خيار معين ويتم إيجاد الانحراف المعياري من المعادلة التالية:

$$S = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{x})^2}{n - 1}}$$

### عرض ومناقشة النتائج :

#### 1: هل الممرض ملتزم بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام؟

ثم توجيه سؤال الي طاقم التمريض عن مدى التزامهم بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام من عدمه و الشكل رقم (1) يوضح نسبة التزامهم بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام بين العينات.

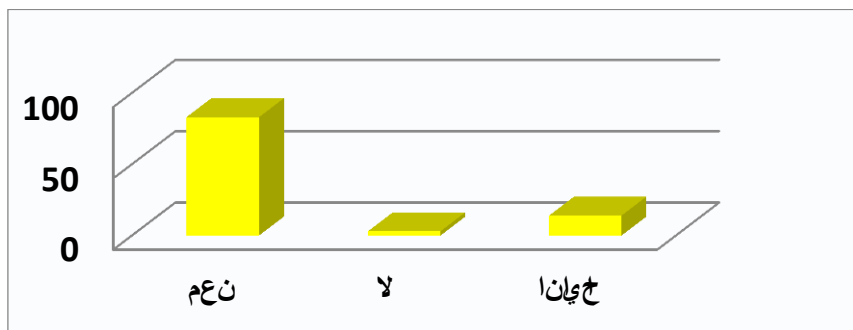


الشكل رقم (1) يوضح نسبة التزامهم بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام

لقد اظهرت النتائج أن طاقم التمريض ملتزمون بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام حيث وصلت إلى نسبة 77% من مفردة عينة الدراسة وهذه النسبة تعتبر جيداً ، أما عن نسبة 22% كانوا ملتزمون احياناً بارتداء الملابس الوقائية . لذلك يحتاج التمريض إلى دورات توعية بشكل دوري لتوعيتهم على أخطار التعامل مع المخلفات وهم في احتكاك مباشر ولما لها من أخطار على صحتهم، وكانت نسبة 1% غير ملتزمون بارتداء ويجب التزامهم الملابس الوقائية.

**2: هل تتقيد بالقوانين والارشادات الصحية للحفاظ على صحتك؟**

ثم توجيه سؤال حول التقيد بالقوانين والارشادات الصحية للحفاظ على صحتك والشكل رقم (2) يوضح نسبة التقيد بالقوانين والارشادات الصحية للحفاظ على صحتهم بين العينات.

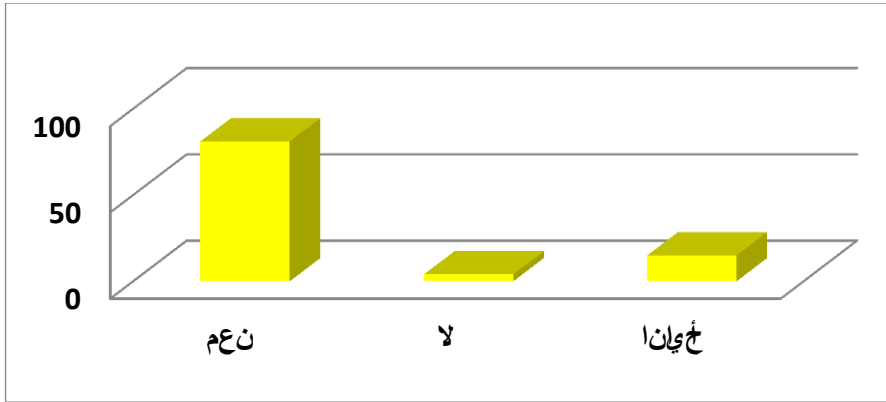


الشكل رقم (2) يوضح نسبة التقيد بالقوانين والارشادات الصحية للحفاظ على صحتك

لقد اظهرت النتائج أن طاقم التمريض ملتزمون بالقوانين والارشادات الصحية للحفاظ على صحتهم حيث وصلت نسبتهم إلى 88%، وأحياناً بنسبة 14% أما 3% منهم غير ملتزمون بالقوانين والارشادات الصحية للحفاظ على صحتهم، وهذه النسبة غير مرضية حتى ولو كانت بسيطة لأن طاقم التمريض يجب أن يكون ملتزم (100%).

**3: هل يتم فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع؟**

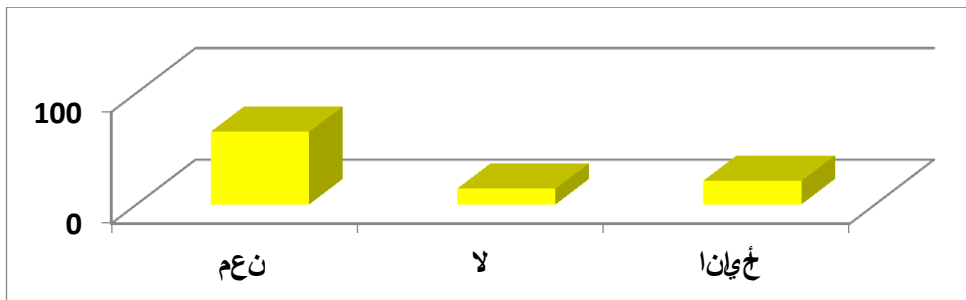
ثم توجيه سؤال حول فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع والشكل رقم 3 يوضح نسبة فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع.



الشكل رقم (3) يوضح نسبة فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع لقد أظهرت النتائج أنه يتم فرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع حيث وصلت نسبة الإجابة على نعم إلى 81% من نسبة العينة ، وأحياناً 15% بينما كانت 4% غير ملتزمين بفرز المخلفات الطبية في أكياس مخصصة لكل نوع داخل الأقسام ، ويمكن أن يرجع السبب إلى عدم إحساس طاقم التمريض بالمسؤولية ، وكذلك لا بد من دورات توعية مكثفة عن أهمية الفرز داخل كل قسم وإحساس بالمسؤولية القانونية تجاه ذلك .

#### 4: هل توفر إدارة المستشفى أكياس خاصة بفرز النفايات بشكل دائم؟

ثم توجيه سؤال حول توفير إدارة المستشفى أكياس خاصة بفرز النفايات بشكل دائم والشكل رقم 4 يوضح نسبة فرز إدارة المستشفى النفايات بشكل دائم في أكياس خاصة بها.

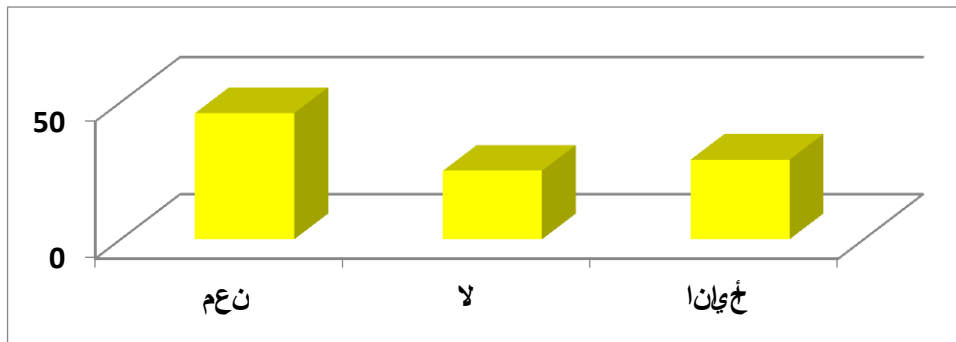


والشكل رقم (4) يوضح نسبة فرز إدارة المستشفى النفايات بشكل دائم في أكياس خاصة بها

لقد اظهرت النتائج ان إدارة المستشفى توفر أكياس خاصة بفرز النفايات بشكل دائم بنسبة 65% أما 14% من عينة أجابوا بأن إدارة المستشفى لاتوفر أكياس خاصة بفرز المخلفات بشكل دائم بينما 21% منهم أحيانا إدارة المستشفى توفر وليس بشكل دائم مما يحمل المستشفى مسؤولية القانونية والاخلاقية .

**5: هل هناك أي دورات تقوم بها إدارة المستشفى بالسلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم؟**

ثم توجيه سؤال حول الدوريات التي تقوم بها إدارة المستشفى بالسلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم الشكل رقم (5) يوضح الدوريات التي تقوم بها إدارة المستشفى بالسلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم.

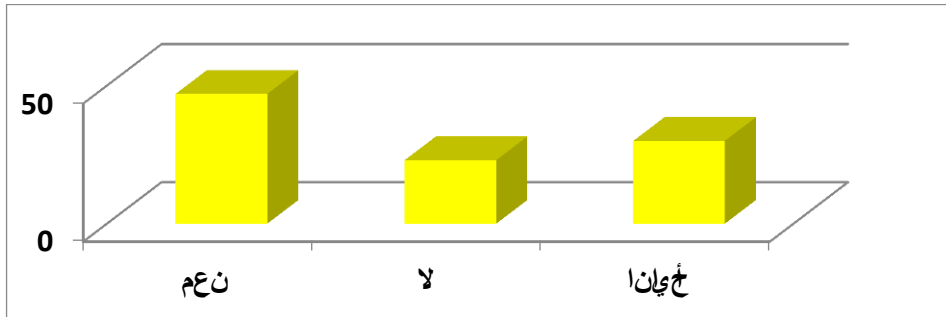


والشكل رقم (5) يوضح الدوريات التي تقوم بها إدارة المستشفى بالسلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم

لقد اظهرت النتائج ان إدارة المستشفى لا توفر دورات لتطبيق برامج السلامة المهنية وكيفية التعامل طاقم التمريض مع المخلفات في مكان تجمعها داخل القسم نعم بنسبة 46%، أما بنسبة وحيانا فكانت 25% اما بنسبة لا فكانت 29%، لذلك يجب التركيز على أهمية دورات التوعية وتنقيف وتطبيق برامج السلامة المهنية .

#### 6: هل توجد إدارة داخل المستشفى مسؤولة عن نقل المخلفات الطبية من أماكن تجمعها؟

ثم توجيه سؤال حول وجود إدارة للمخلفات الطبية داخل المستشفى ومسؤولية عن نقل المخلفات من أماكن تجمعها والشكل رقم (6) يوضح وجود إدارة للمخلفات الطبية داخل المستشفى مسؤولة عن نقل المخلفات من أماكن تجمعها.

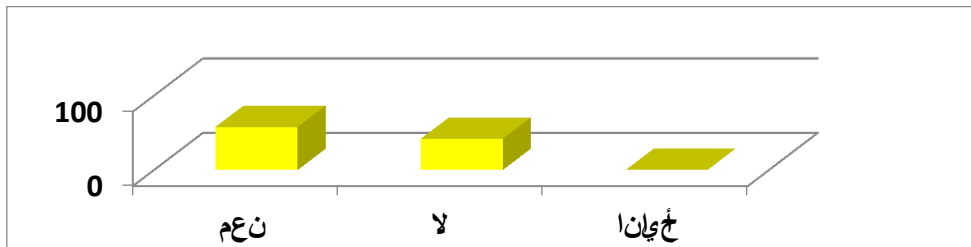


الشكل رقم (6) يوضح وجود إدارة للمخلفات الطبية داخل المستشفى مسؤولة عن نقل المخلفات من أماكن تجمعها

لقد أظهرت النتائج ان توجد إدارة داخل المستشفى مسؤولة عن نقل المخلفات من أماكن خاصة للمخلفات الطبية بها بنسبة نعم 47% الطبية ، أما نسبة أحياناً فكانت 30% فجاءت الاجابات عن عبارة لا بنسبة 23% ومن عينة الدراسة ما يدل على عدم اهتمام والوعي ادارة مستشفيات بمخاطر واضرار النفايات لا توجد ادارة مسؤولة عن نقل أحياناً وليس دائماً.

#### 7: هل تقوم بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي اصابة؟

ثم توجيه سؤال حول القيام بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي اصابة والشكل رقم (7) القيام بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي اصابة بين العينات.

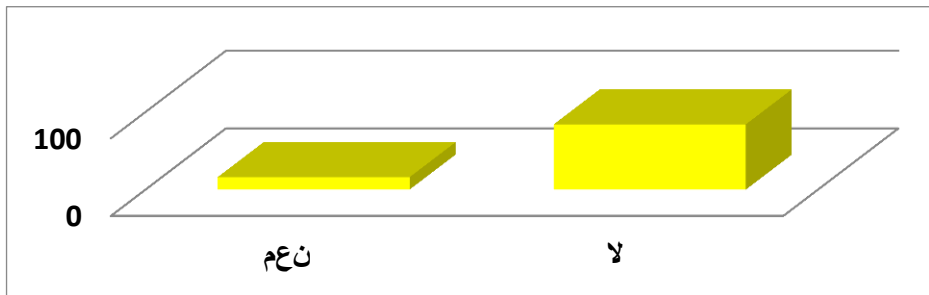


والشكل رقم (7) القيام بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي اصابة

لقد اظهرت النتائج إن طاقم التمريض يقوم بإجراء كشوفات طبية بشكل دوري للتأكد من الخلو من أي إصابة بنسبة 58% من عينة الدراسة أما عبارة احيانا فجاءت بنسبة 42% لذلك يجب توعية طاقم بأجراء الفحوصات الطبية اما عبارة لا جاءت بنسبة كانت 0 % من عينة دراسة لا يقومون بفحوصات طبية ،

#### 8: هل توفر لك المستشفى أي تأمين صحي؟

ثم توجيه سؤال حول توفير المستشفى أي تأمين صحي والشكل رقم (8) يوضح توفير المستشفى أي تأمين الصحي.

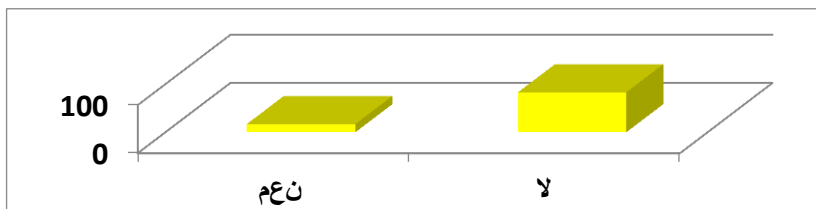


الشكل رقم (8) يوضح توفير المستشفى أي تأمين الصحي

لقد اظهرت النتائج مفردات عينة الدراسة أن أغلب الاجابات كانت لا حيث بلغت نسبة الاجابة حوالي 16% من مفردات العينة توفر المستشفى تأمين صحي لطاقم التمريض ،أما 84% أجابوا لا توفر لهم تأمين الصحي، هذه النسبة كبيرة.

#### 9: هل تعرضت لأي إصابة بسبب المخلفات أو سمعت بإصابة بين زملائك وماهي الإصابة؟

ثم توجيه سؤال حول تعرض لأي إصابة بسبب المخلفات أو سمعت بإصابة بين زملائك والشكل رقم 9 يوضح تعرض لإصابة بسبب المخلفات الطبية.



الشكل رقم (9) يوضح تعرض لإصابة بسبب المخلفات الطبية

لقد أظهرت النتائج أن نسبة 83% من عينة الدراسة لم تتعرض لأي إصابة بسبب المخلفات الطبية و17% تعرضوا لإصابة بسبب المخلفات الطبية وهذه النسبة كبيرة لأن حياة أي ممرض مهمة جدا ، وأي إصابة قد تؤدي إلى فقدان ممرض أو عدم قدرته على العطاء إذا تعرض لعدوى فيروسية أو بكتيرية .

### مناقشة النتائج :

أثبتت النتائج أن معظم عينة الدراسة ملتزمين بارتداء الملابس الوقائية أثناء الدوام بنسبة 77%، وقد أكدت النتائج أن 83% ملتزمون بالقوانين والارشادات الصحية الحفاظ على صحتهم ، أما 46% ملتزمون بفرز المخلفات الطبية داخل القسم من قبل طاقم التمريض في أكياس مخصصة لكل نوع ، وأن معظم عينة الدراسة أجابت بأن إدارة المستشفى توفر أكياس خاصة بفرز المخلفات بشكل دائم بنسبة 65% ، كما تبين ما نسبته 46% من عينة الدراسة أجابوا بأن إدارة المستشفى لا تقوم بعمل دورات في السلامة المهنية وكيفية تعامل طاقم التمريض مع المخلفات الطبية في مكان تجمعها داخل القسم ، كما بينت الدراسة أن 47% من طاقم الطبي يقوم بكشوفات طبية بشكل دوري لتأكد من خلوصهم من أي إصابة ، كما أوضحت الدراسة نسبة 83% لم يتعرضوا إلى أي إصابة بسبب المخلفات الطبية ، وأن 81% يقومون بوضع المخلفات في أكياس مخصصة لذلك.

**قائمة المصادر والمراجع:****أولاً: الكتب العربية:**

- 1- حسان زيدان العميرة.(2015)، أنظمة الأيزو في السلامة والبيئة، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 18.
- 2- الخرايشة، مازن عبدالكريم، والعامري، عبدالرحمن، (2000)، السلامة المهنية، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
- 3- زهراء سامي. (2018) التمريض ومكانته.
- 4- العقابلية، محمود، والجباري، عبدالكريم.(2004)، السلامة في المستشفيات والمختبرات الطبية، دار الصفاء: عمان.

**ثانياً: الرسائل العلمية:**

- 1- بجريم، باسم (2013. 9)، إدارة النفايات الطبية في مستشفيات الكوت، المجلة الهندسية، 98-111 ، 7(19).
- 2- خليل، عبد المعز.(2008)، تقييم وسائل الوقاية والسلامة المستخدمة في المستشفيات في قطاع غزة الحكومية وأثرها على أداء العاملين، رسالة ماجستير، في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 3- داؤود و عبد السالم محمد (2011)، دراسة إدارة النفايات الطبية بمدينة شندي 163-192، (7).
- 4- ضيفة، محمود (2016). إدارة نفايات الرعاية الصحية بمستشفى السالح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان، السودان.
- 5- عبده، عباس محمد. (2014)، كيفية تعامل طاقم التمريض مع المخلفات الطبية، جامعة الرازي، صنعاء: اليمن.
- 6- الغويل، ابراهيم عبدالحميد، والمجرسي، أبوبكر عبدالرزاق، (2004)، أخطار سوء التعامل مع النفايات الطبية، دراسة حالة أحد مستشفيات مدينة طرابلس، مجلة البيئة، ع7، الفاتح، طرابلس.



- 7- المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها (جوان 2020)، الدليل التوعوي الشامل عن فيروس كورونا الجديد(كوفيد-2019)، شؤون تحسين وتعزيز الصحة، الجزائر .
- 8- منظمة الصحة العالمية (2006م) الإدارة الأمن لنفايات أنشطة الرعاية الصحية ص3، 24.
- 9- منظمة الصحة العالمية(2006م) الإدارة الأمانة لنفايات أنشطة الرعاية الصحية ص3، 24.
- 10- منظمة الصحة العالمية. (1999:) تعريف النفايات الطبيةص2.
- 11- نوال جمال، عبد الرحيم الجوياني. ( 2018 )، المخلفات الطبية في الصحة والسلامة المهنية للعاملين في المستشفيات الحكومية - بأمانة العاصمة صنعاء.
- 12- هبة عباس، سونيا عباسي.(2006 )، إدارة النفايات الصلبة في مشافي جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، كلية الهندسة، جامعه دمشق المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، 65- 95.

### ثالثاً: القرارات:

- 1- قرار اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة، رقم (50) لسنة 2007، بشأن التنظيم الداخلي للمستشفيات والمراكز التخصصية.



## التوزيع الجغرافي للسكان في مدينة صرمان

للمدة 1973 – 2012م

أ. المنتصر محمد أبوالقاسم معتوق

كلية الآداب الجميل – جامعة صبراتة

## المخلص

تهدف دراسة التوزيع الجغرافي للسكان بصرمان إلى معرفة تأثير العوامل الطبيعية والبشرية على توزيعهم ، وإيضاح أماكن التركيز السكاني على مستوى المحلات ، وتوصلت الدراسة بأن التوزيع السكاني غير متساوي على إجمالي مساحة المدينة، وأنتهت بتوصيات أبرزها التشجيع على التوسع الرأسي وبناء وحدات سكنية بالإطراف الجنوبية للمدينة بشكل منظم بما لا يضر بالأراضي الزراعية وفق خطة تنموية شاملة .

## Abstract

The study of the geographical distribution of the population in Surman aims to know the impact of natural and human factors to their distribution, and to clarify the places of population concentration in the districts. The study concluded that the population distribution is unequal on the total area of the city, and it finished by some recommendations and the most important is the encouragement for vertical expand and build an organized new blocks in the south of the city which don't, damage the agricultural lands according to a comprehensive development plan.

## مقدمة

تعد دراسة توزيع السكان من أكثر عناصر الدراسة السكانية قرباً إلى الجغرافيا ، حيث ارتباطها قوياً بالسكان وهذا يعطيها الصفة الجغرافية ، كما أن التوزيع يمثل نقطة البداية الحقيقية لدراسة أي ظاهرة ، وذلك من أجل إبراز الاختلافات المكانية في هذا الجانب، لذلك يولي الجغرافيون اهتماماً خاصاً في دراساتهم السكانية بهذا العنصر الذي يبرزون من خلاله العلاقة بين السكان والبيئة التي يعيشون فيها مستخدمين في ذلك الخرائط التي توضح نمط الانتشار .

إذ يعد توزيع سكان أية منطقة انعكاساً للظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية فيها، حيث أن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر وفعال على السكان وتؤدي إلى تركيزهم في منطقة ما أو تبعثرهم في منطقة أخرى .

وتأسيساً على ما تقدم، فقد تم في هذا البحث تحليل الصورة التوزيعية للسكان بمدينة صرمان من خلال البيانات الواردة بالجدول الإحصائية خلال سنوات الدراسة ، والعوامل الرئيسية المؤثرة فيها، وإبراز تبايناتها المكانية والزمنية على مستوى المحلات بالمدينة ، وذلك بتطبيق المقاييس الكمية من أجل معرفة كيفية توزيع السكان بما يخدم خطط التنمية بمنطقة الدراسة .

### مشكلة الدراسة

نظراً لزيادة عدد السكان والتوسع العمراني وتركز السكان في بعض المحلات بالمدينة، والتغول على الأراضي الزراعية والمخططات بمنطقة الدراسة ، لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية :

- 1- ما هي العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان بمدينة صرمان ؟
- 2- هل هناك انتظام في توزيع السكان أم خلل في التوزيع بالمدينة ؟

### أهداف الدراسة

- 1- معرفة أثر العوامل الطبيعية والبشرية في توزيع السكان بمنطقة الدراسة وانتشارهم فيها.
- 2- إعطاء فكرة على سكان مدينة صرمان من حيث تركيبهم العمري والنوعي خلال الفترة الممتدة من 1973 - 2012 م .
- 3- تحليل التوزيع الجغرافي للسكان من حيث توزيعهم النسبي والكثافي على مستوى المحلات، ومدى تغير هذا التوزيع بمنطقة الدراسة.

### منهج الدراسة

من أهم المناهج التي أعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي في تحليل الخرائط والبيانات والجدول الخاصة بتوزيع السكان بمدينة صرمان ، إضافة إلى استخدام المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي.

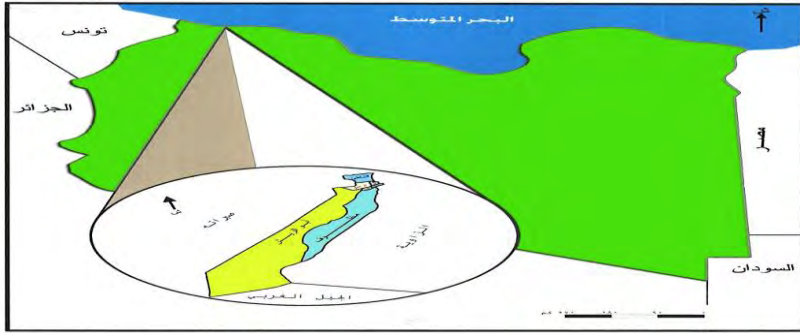
## حدود الدراسة

تتضمن هذه الدراسة منطقة صرمان التي تقع على الساحل الشمالي الغربي لليبيا ، حيث تبعد عن العاصمة طرابلس بمسافة تقدر بحوالي 63 كم غرباً ، وإلى الغرب من مدينة الزاوية بمسافة تقدر بحوالي 15 كم ، وإلى الشرق من مدينة صبراتة بمسافة تقدر بحوالي 9 كم ، أما الإحداثيات الفلكية للمنطقة فهي تقع بين دائرتي عرض  $30.32^{\circ}$  ،  $32.27^{\circ}$  شمالاً وخطي طول  $12.30^{\circ}$  ،  $12.42^{\circ}$  شرقاً وبمساحة تقدر بحوالي 790 كم<sup>2</sup> (1) .

أما الحدود الجغرافية فيحدها من الغرب مدينة صبراتة ، ومن الشرق مدينة الزاوية ومن الشمال البحر المتوسط الذي يبعد عن مركز المدينة بحوالي 5.5 كم ، ومن الجنوب منطقة الجبل الغربي، الشكل رقم (1).

أما الحدود الزمنية للدراسة فتشمل الفترة الممتدة من سنة 1973 - 2012 م .

الشكل (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة



المصدر :- الأطلسي الوطني- خريطة الشمال الغربي لليبيا ص33.

- أمانة اللجنة الشعبية للمرافق ، التخطيط العمراني ، صرمان ، عام 1978م

وقد قسم موضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي :

أولاً: العوامل المؤثرة في توزيع السكان بمدينة صرمان.

ثانياً: تطور النمو السكاني وتركيبهم العمري والنوعي بالمدينة خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً: : توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحلات بالمدينة.

أولاً : العوامل المؤثرة في توزيع السكان بمنطقة الدراسة .

تأثرت حركة توزيع العمران في مدينة صرمان بجملة من العوامل الطبيعية والبشرية ، والتي لعبت دوراً مهماً في توزيع السكان وكثافتهم وتحديد اتجاهاتهم، ويمكن تتبعها على النحو الآتي:

### 1- تأثير العوامل الطبيعية على السكان

تتمثل في التضاريس والمناخ والموارد المائية والتربة ، وهي تشكل العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الإنسان ، وبالتالي فإن ارتباط الإنسان ببيئته يتركز على مدى ملائمة هذه العناصر لحياته ، فالبيئة الطاردة هي التي عناصرها الطبيعية لا تلائمها أما البيئة الجاذبة هي التي تشكل مواردها مصدر استقرار له ويزيد تركزه وكثافته بها.

#### أ- تأثير التضاريس على توزيع السكان .

يشكل التضاريس عاملاً مهماً في توزيع السكان، فالسهول والوديان تمثل مناطق التركيز السكاني في العالم نظراً لسهولة الحركة فيها وتوفر مقومات الحياة بها ، أما مناطق الجبال والهضاب يقل تواجد السكان بها بسبب صعوبة استغلالها والتكيف بها ، ومنطقة الدراسة تتميز بسطح على درجة كبيرة من الاستواء خال من التعقيد ولا توجد به أي عقبة تضاريسية تحد من امتداد البصر سوى بعض التلال المتناثرة التي تبرز فوق المنسوب العام وسط وجنوب المنطقة ، وهي لا تشكل أي عائق أمام حركة السكان ويتدرج سطح المنطقة في الارتفاع كلما اتجهنا نحو الجنوب ، حيث لا يزيد الارتفاع في الشريط الساحلي على مستوى منسوب البحر، بينما يتدرج الارتفاع كلما تعمقنا إلى الداخل باتجاه الجنوب حيث يصل إلى 150 متراً<sup>(2)</sup> ، عليه فليس للتضاريس تأثير يذكر على توزيع سكان المدينة.

#### ب- تأثير المناخ على توزيع السكان

يمثل المناخ أهم العوامل المؤثرة في المدينة ، ويتكون من عناصر مختلفة، لعل أهمها الحرارة والرطوبة والأمطار التي تؤثر بشكل مباشر على المراكز العمرانية ، وتخضع ليبيا في جملتها للمناخ الصحراوي الذي يسود القسم الشمالي من القارة الأفريقية، ولا يستثنى من ذلك إلا الشريط الساحلي الضيق الذي يمتد على طول البحر المتوسط والمرتفعات الشمالية<sup>(3)</sup> .

ومدينة صرمان يتميز مناخها بالأضطراب وعدم الاستقرار بسبب الصراع الدائر بين الصحراء من جهة والبحر من جهة أخرى فقد يتغلب أحدهما في بعض السنوات أو الفصول في حين يسود الآخر

في سنوات أو فصول أخرى ، عليه عناصر المناخ تتباين إذ يقل تأثير البحر كلما اتجهنا ناحية الجنوب بينما يزيد في المقابل تأثير الصحراء هذا الوضع المناخي ، أدى إلى إن يكون النطاق الشمالي والأوسط للمدينة موطن جذب للسكان استوطنوه من القدم واغلبهم يتركزون فيه حالياً لوقوعها تحت تأثير مناخ البحر المتوسط ، أما النطاق الجنوبي فيمثل منطقة طرد سكان ويندر استيطان السكان به حالياً نتيجة وقوعه تحت تأثير المناخ الصحراوي حيث ترتفع درجة الحرارة صيفاً وتنخفض خلال فصل الشتاء ويقل التساقط بل ينعدم في بعض السنوات.

### ج- تأثير الموارد المائية على توزيع السكان

إن الماء هو أساس حياة الإنسان والكائنات الحية فبدون الماء لا تقوم الحياة، يقول الله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) فالإنسان منذ القدم عرف الاستقرار والتوطن حول مصادر المياه، ومعظم الحضارات القديمة كان مجالها المكاني حيث تتوفر المياه ومازال التأثير قائماً في الوقت الحاضر ، حيث أن معظم سكان العالم يتركزون في الأودية وحول الأنهار وفي السهول وسواحل البحار التي تتميز بارتفاع معدل التساقط وحيث تتوفر المياه الجوفية، ومنطقة الدراسة كغيرها من مناطق ليبيا تعتمد على مياه الأمطار والمياه الجوفية ، لذا فالسكان يتركزون في المنطقة الشمالية الساحلية والوسطى أما الجزء الجنوبي الذي يقل به السكان بسبب انخفاض معدلات الأمطار به بل يندر سقوطها في بعض السنوات إضافة إلى عمق خزانات المياه الجوفية وبعدها من سطح الأرض والتي تحتاج إلى جهد كبير وإمكانات مادية لتغطية عمليات الحفر والاستخراج هذا كما أن نوعية المياه غير جيدة لاحتوائها نسبة عالية من الجبس والأملاح ، ويقتصر استغلاله في المواسم التي تسقط فيها الأمطار عن طريق الزراعات الموسمية ورعى الحيوانات .

### د- تأثير التربة على توزيع السكان

التربة من الموارد الطبيعية المهمة للإنسان لأنها تمثل المجال الحيوي الذي يستغله في الزراعة وتربية الحيوان لغرض تأمين غذائه وحاجاته المختلفة، فمناطق العالم التي تتوفر بها التربة الخصبة مثل التربة الفيضية والبركانية والتربة السمراء تشكل مناطق التركيز السكاني في العالم والعكس، ومدينة صرمان تتميز أراضيها بالتربة الرملية متماسكة القوام والغنية بالعناصر المعدنية في الجزء الشمالي والأوسط ، لذا نلاحظ تركيز السكان بهذين النطاقيين والذي يدل إلى نجاح النشاط الزراعي بهما ، أما الجزء الجنوبي يسوده نوع التربة نفسها ولكنها غير متماسكة القوام وتندر بها العناصر المعدنية فهي لا

تلائم الزراعة الدائمة، ويقتصر استغلال هذا الجزء على الزراعات البعلية ورعى الحيوان في المواسم التي تتعرض لسقوط الأمطار خلال فصل الشتاء.

## 2- تأثير العوامل البشرية على توزيع السكان

تتمثل العوامل البشرية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة والعوامل التقنية التي تسهل حركة الإنسان وتمكنه من التفاعل مع بيئته مثل منشآت النقل ووسائله ، وكذلك العوامل التاريخية والاجتماعية والديموغرافية ، ونحاول نتعرف على تأثير هذه العوامل على توزيع سكان مدينة صرمان على النحو الآتي:-

### أ- أثر النشاط الاقتصادي على توزيع السكان.

إن معظم سكان العالم يتركزون قديماً وحديثاً في المناطق الزراعية بالرغم من أن الصناعة أصبحت تمثل عامل جذب في الوقت الحاضر ، ومدينة صرمان ذات طابع زراعي فتأثيرها مازال الأقوى في توزيع السكان حيث نلاحظ تركيزهم في منطقة الشمال الساحلية والمنطقة الوسطى التي تاليها من ناحية الجنوب والذي يرجع إلى توفر المقومات الزراعية كالتربة الخصبة والمياه الجوفية العذبة وسهولة الاستخراج ، ومعدلات المطر الجيدة خلال فصل الشتاء بينما يندر السكان في الجزء الجنوبي حيث يقتصر فيه النشاط الزراعي على الزراعات البعلية ورعى الحيوانات أثناء السنوات التي تتعرض فيها المنطقة لسقوط الأمطار ، هذا كما شكل النشاط الصناعي والتجاري دوراً كبيراً في تركيز السكان في المنطقتين المشار إليهما حيث أقيمت الأنشطة الصناعية والمحال التجارية في المساحة المخططة التي تمثل المركز العمران .

### ب- أثر طرق النقل على توزيع السكان.

يعد النقل ووسائله من العوامل المهمة المؤثرة على توزيع السكان في الوقت الحاضر ، فخريطة سكان العالم تغيرت بشكل جذري في القرنين الماضيين حيث أن معظم التجمعات السكانية تركزت حول المناطق الساحلية التي تحتوي على خطوط النقل البحرية والبرية والجوية التي توفر للسكان سبل التنقل بيسر وسلامة وتمكنهم من تبادل الإنتاج وتقديم المساعدات إلى بعضهم البعض عند الكوارث ، ومدينة صرمان كغيرها من المناطق الساحلية بليبيا يتركز معظم سكانها حول ساحل البحر المتوسط ، وتمركز العمران حول الطريق الساحلي الذي يربط المراكز العمرانية الساحلية مع بعضهم البعض ، وكذلك مناطق الدواخل والجنوب فشبكة الطرق التي تنتشر في المنطقة الشمالية والوسطى، والتي

أقيمت عليها مؤسسات الأنشطة الاقتصادية والتجارية وخاصة في محلات أبوهلال والشاطئ وعطاف وسيدى زكري والعين ، سهلت عليه التنقل وكسر حاجر العزلة والإنفراد بين السكان حيث أصبحت عملية الاتصال والتواصل مع بعضهم البعض ميسرة وسهلة .

### ج- أثر العوامل التاريخية والاجتماعية والديموغرافية على توزيع السكان .

على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المؤثرات الطبيعية والديموغرافية تأثيراً واضحاً على توزيع السكان ، فتوزيعهم في الماضي يعطى دلالة واضحة على توزيعهم في الحاضر في كثير من الأحيان فإن عامل الزمن كان له تأثير على توزيع سكان مدينة صرمان الذي استوطنوا المنطقة ، فالمحلات التي عمرت من فترة زمنية طويلة هي التي ترتفع فيها الكثافة السكانية في الوقت الحاضر مثل محلة أبو هلال والشاطئ وعطاف وسيدى زكري والعين، التي تقع في الجزء الشمالي الواقع على البحر والجزء الأوسط الذي يشكل امتداداً له من ناحية الحبوب ، إضافة إلى العامل الاجتماعي له دور مهم في توزيع سكان المنطقة والطابع القبلي مازال سائداً حيث نجد سكان القبيلة الواحدة يقيمون في امتداد جغرافي واحد لإظهار القوة والترابط الاجتماعي لقبيلتهم ، أما العامل الديموغرافي المتمثل في حركة المواليد والوفيات والهجرة له دور أيضاً في توزيع السكان وكثافتهم بمنطقة الدراسة.

ثانياً : تطور النمو السكاني وتركيبهم العمري والنوعي بالمدينة خلال سنوات الدراسة.

تحولت منطقة صرمان من قرية تحيط بها غابة الزيتون كما ذكر التيجاني في كتابه رحلات ضمن أفريقيا ، إلى مدينة لها وزنها في الكيان الحضري المعاصر بالدولة الليبية ، إذ ظهرت بها تنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، الأمر الذي أدى النزوح إليها ، وظهر ما يعرف بالهجرة العكسية، مما نتج عنها الزيادة في التعداد السكاني بالمدينة.

### 1- تطور نمو حجم السكان بالمدينة.

إن حجم وتطور النمو السكاني بمدينة صرمان خلال الفترة الممتدة من تعداد 1973م وما بعدها من فترات لا يعطي صورة متكاملة وواضحة على مراحل النمو التي مرت بها المنطقة ، عليه لابد من إعطاء فكرة على مراحل النمو السابقة حتى تكتمل وتتضح الصورة بشكل تام ومن خلال تتبع محتويات الجدول (1) الذي يبين تطور أعداد السكان ومعدل الزيادة والنمو السنوي في صرمان للفترة 1914م- 2012م



السنوات	عدد السكان	نسبة زيادة السكان	معدل النمو السنوي
1914	4563	-	-
1954	16253	256.2	-
1964	19458	19.7	1.8
1973	23261	19.5	1.9
1984	35517	52.7	3.8
1995	48673	37.1	2.6
2006	60328	23.9	3.1
2012	68370	13.3	4.8

المصدر: تجميع الباحث استنادا إلى :

- إحصاءات الحكومة الإيطالية عام 1914 من كتاب سكان ليبيا الجزء الأول ترجمة وتقديم خليفة التليسي سنة 1974/ ط 1.
- مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعدادات العامة (1954م- 64 ، 73 ، 84 ، 95 ، 2006م).

تبين من الجدول بأن صرمان ظهرت في صورة تجمع سكاني صغير بلغ عدد أفراده عام 1914م حوالي 4563 نسمة ، ثم تنامي العدد قليلاً حيث وصل إلى 16253 نسمة عام 1954م بنسبة زيادة مقدارها 256.2% سنوياً ، وترجع تلك الزيادة القليلة إلى عمليات الإبادة التي مارسها الأستعمار الإيطالي ضد سكان المنطقة، إضافة إلى تعرضهم كغيرهم من سكان ليبيا إلى سنوات القحط والجفاف الذي دفع ببعض السكان إلى الهجرة داخل البلاد وخارجها حيث استمر ذلك حتى تعداد عام 1964م ، إذ زاد العدد إلى حوالي 19458 نسمة بنسبة زيادة بلغت 19.7% في مدة عشرة سنوات بمعدل نمو وصل إلى 1.8 % سنوياً، أما تعداد 1973م زاد العدد إلى 23261 نسمة أي بنسبة زيادة قدرها 19.5% وبمعدل نمو 1.9% سنوياً ، ويعود سبب انخفاض النسبة إلى الظروف الاقتصادية والصحية التي تعرض لها السكان قبل هذه الفترة، أما تعداد 1984م ، فقد شهدت صرمان فترة تحول اقتصادية واجتماعية كبيرة من نتائجها الزيادة في عد السكان حيث بلغ عددهم 35517 نسمة أي بنسبة زيادة بلغت 52.7% في أحد عشرة سنة وبمعدل نمو بلغ 3.8% سنوياً ، والذي كان انعكاسا لعدة عوامل من بينها استمرار الارتفاع في معدل المواليد واتجاه معدل الوفيات نحو الانخفاض وكذلك انتعاش الحركة الاقتصادية والنهضة الشاملة في مجالات الإدارة والمواصلات والأعمال التجارية

والحرفية وغيرها ، مما جعلها منطقة جاذبة للعمالة الأجنبية بسبب توفر فرص العمل والخدمات المختلفة ، أما تعداد 1995م فقد أخذت المدينة تتجه نحو الاستقرار حيث بلغ عدد سكانها 48673 نسمة حيث بلغت نسبة الزيادة 37.1% بمعدل نمو 2.6% سنوياً، ويعود سبب التراجع في معدل النمو إلى الانخفاض في معدل المواليد أو إلى مغادرة بعض الأسر المنطقة إلى مناطق أخرى داخل ليبيا وخاصة العاصمة طرابلس مركز جذب لجميع السكان ، واستمر هذا الوضع حتى عام 2006م، حيث بلغ عدد سكان صرمان حوالي 60328 نسمة بنسبة 23.9% ومعدل نمو سنوياً بلغ 3.1%، تم استمرت هذه الزيادة في الارتفاع حتى وصلت إلى حوالي 68370 نسمة عام 2012م<sup>(4)</sup> وبنسبة 13.3%.

## 2- التركيب السكاني بالمدينة

يعد التركيب السكاني أحد المظاهر الديموغرافية التي يعول عليها المختصون في الدراسات الجغرافية ، لأنه يعد نتاج مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه وتتأثر به ، فهذا التركيب يعنى الخصائص العددية للسكان التي يمكن معرفتها من خلال بيانات التعدادات السكانية، ومن ثم يمكن تحديد الفئات المعولة فيها والفئات التي يقوم عليها العبء الأكبر في إعالة بقية الأفراد ، ومن ثم فإن دراسة التركيب العمري و النوعي تساعد على فهم دور معدلات المواليد والوفيات في النمو السكاني<sup>(5)</sup>.

### (أ) التركيب العمري

يقصد بالتركيب العمري عدد ونسبة كل فئة عمرية من الكتلة السكانية بالنسبة لإجمالي السكان، ذلك لأن نمط توزيعهم يسهم في وضع الخارطة التي يهتدى بها المتخصصون بالتخطيط، كما أن دراسة التركيب العمري تساعد على معرفة القوة والقدرة في المجتمع على تقديم عدد من السكان لتأدية الخدمات والأنشطة المختلفة .

ولدراستها يتم تقسيم الأعمار إلى ثلاثة مستويات متمثلة في فئة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ، وفئة متوسطي السن تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة ، وفئة كبار السن من 65 فما فوق ومدينة صرمان كغيرها من مدن ليبيا من خلال تتبع نتائج التعداد السكاني للمدينة يتضح أن هذه الفئات العمرية تتباين من فئة إلى أخرى، الجدول (2) .

الذي يبين توزيع فئات السن بصرمان خلال الفترة (1973م-2012م)

السنة	فئة صغار السن (0-14)	النسبة %	فئة متوسطي السن (15-64)	النسبة %	فئة كبار السن (65 فما فوق)	النسبة %
1973	12397	51.7%	10423	43.5%	1126	4.7%
1984	17282	48.6%	16639	46.5%	1596	4.4%
1995	17992	36.8%	28410	58.2%	2381	4.8%
2006	17207	28.6%	39566	65.9%	3246	5.4%
2012	19503	28.3%	43159	63.1%	5708	8.6%

المصدر:-

-تجميع الباحث استناداً على بيانات التعدادات السكانية صرمان 1973م، 1984م-1995م - 2006م.

- بيانات السجل المدني صرمان غير منشورة لعام 2012م.

من الجدول يتضح الآتي :-

#### 1-الفئة العمرية (أقل من 15 سنة )

تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني لمدينة الدراسة ومن المعلوم أن هذه الفئة الصغيرة هي الفئة غير المنتجة لصغر سنها ، وهي بذلك تشكل عبئاً اقتصادياً على الفئة المنتجة في المجتمع، وهي تتأثر بالمواليد والوفيات ، ذلك لأن نسبة الوفيات ترتفع في صغار السن وبخاصة الأعمار المبكرة<sup>(6)</sup>.

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ أن هذه الفئة قد بلغت حسب تعداد 1973م نسبة 51.7% ثم انخفضت حتى وصلت إلى 48.6% في تعداد سنة 1984م ، واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى 36.8% في تعداد عام 1995 م ، ثم توالى هذا الانخفاض في 2006م إلى 28.6% .

ومن أسباب الانخفاض في نسبة صغار السن في المدينة هو الوعي بأهمية تنظيم الأسرة والظروف الاقتصادية للعديد من الأسر، إلى جانب التأخر في سن الزواج الناتج عن صعوبة الظروف المعيشية، ومشاكل السكن التي تعاني منها الدولة على المستوى العام ومدينة صرمان على المستوى الخاص.

## 2- فئة متوسطي السن ( من 15 إلى 64 سم )

هي الفئة المنتجة التي تسهم في نمو السكان ، كما أنها تعد الفئة الأكثر قدرة على الحركة، ومنطقه الدراسة ومن خلال بيانات الجدول (2) يتضح أن فئة متوسطي السن أخذت تتطور باستمرار، وهذا ما يخلق مشاكل عديدة في المدينة، من بينها توفير فرص في سوق العمل يستوعب هذا العدد ، إذ سجلت نسبة 47.5% في تعداد عام 1973م ، واستمرت في الزيادة حتى وصلت إلى 65.9% عام 2006م ، ثم انخفضت قليلاً بنسبة 63.1% عام 2012م .

## 1- فئة كبار السن (65 سن فما فوق )

توجد هذه الفئة في رأس الهرم ، وهي فئة غير منتجة ، تتمثل في المتقاعدين والمسنين وهي أكثر عرضة للوفاة ، وتشكل عبئاً على من هم في سن العمل من السكان، ومن خلال بيانات الجدول يتضح أن نسبة هذه الفئة كانت في تعداد سنة 1973م تمثل 4.7%، ثم انخفضت في تعداد سنة 1984م ، فمثلت نسبة 4.4% ثم زادت حتى وصلت عام 2012م بنسبة 8.6% .

وترجع أهمية دراسة فئات السن إلى محاولة معرفة درجة نضج سكان المجتمع ومن الجدول (2) تبين أن مدينة صرمان تتميز بأنها ما زالت في مرحلة الفتوة ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة السكان المنتجين (عمرياً) وهو ما يخلق مشاكل عدة في المدينة، والتي من بينها توفير سوق العمل الذي يستوعب هذا العدد المتزايد من ناحية توفير كافة الخدمات التي تساعد على تنمية المدينة.

## (ب) التركيب النوعي

تختلف النسب النوعية العامة للسكان ( الذكور والإناث ) من بلدة لأخرى ، كما تختلف من قطر إلى قطر ومن زمن إلى آخر، ولهذا الاختلاف تأثير على أوضاع السكان واتجاه تطوره فلكل واحد من النوعين احتياجاته ووظائفه الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية<sup>(7)</sup>.

ومدينة صرمان تعتبر من المدن التي تتميز بالتباين البسيط بين عدد الذكور والإناث والجدول (3) يوضح ذلك، إذ نلاحظ تقارب توزيع عدد الذكور والإناث بالمدينة حيث بلغ عدد الذكور في تعداد 1973م حوالي 12375 نسمة وبنسبة 51.6% بينما بلغ عدد الإناث في التعداد نفسه حوالي 11571 نسمة بنسبة 48.4% أما تعداد عام 1984م وصل عدد الذكور 17990 نسمة بنسبة

50.7% وعدد الإناث 17527 بنسبة 49.3% ، وفي عام 2006م، بلغ عدد الذكور 30286 نسمة بنسبة 50.4% وزادت عام 2012م بنسبة 50.9% وعدد الإناث 29733 نسمة بنسبة 49.6% .  
جدول (3) التركيب النوعي لسكان مدينة صرمان للسنوات (1973م- 1984م- 1995م- 2006م ، 2012م )

السنة	الذكور		الإناث		نسبة الذكور للإناث
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
1973	12375	51.6%	11571	48.4%	107
1984	17990	50.7%	17527	49.3%	103
1995	24691	50.6%	24092	49.4%	1025
2006	30286	50.4%	29733	49.6%	102
2012	34758	50.9%	33612	49.1%	103

المصدر: -

- تجميع الباحث استناداً على بيانات التعدادات السكانية صرمان (1973م ، 1984م ، 1995م ، 2006م ) -  
بيانات السجل المدني صرمان غير منشورة لعام 2012م.

ثالثاً : توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحلات بالمدينة

#### 1- التوزيع النسبي للسكان بالمحلات.

من خلال تتبع بيانات الجدول رقم ( 4 ) للتوزيع النسبي لسكان مدينة صرمان يتضح أن هناك تبايناً في سنوات التعداد ونسب السكان بين المحلات داخل المدينة ، حيث شكلت محلة مخلوف أعلى نسبة من إجمالي سكان المدينة وقد بلغت حوالي 18.4% لعام 1973م، وارتفعت النسبة إلى 20% لسنة 1984م، ثم انخفضت قليلاً فوصلت إلى 19.5% سنة 1995م ، 18.2% سنة 2006م ، بينما جاءت محلة أبي الريش في الترتيب الثاني، حيث بلغت نسبة السكان بها حوالي 17.8% من جملة سكان المدينة في سنة 1973م ، ثم انخفضت في سنة 1984م بنسبة 16.8% ، ثم واصلت الانخفاض بنسبة 14.6% سنة 2006م ، ومثلت محلة أبو هلال الترتيب الثالث في نسبة السكان بالمدينة بنسبة 15% من إجمالي سكان المدينة عام 1973م ، ثم زادت بنسبة 22.3% عام

1995م ، ويرجع سبب الزيادة إلى الهجرة الوافدة إلى صرمان التي مثلها السكان العائدون من المناطق الأخرى، لأن المحلة واقعة في المساحة المخططة عمرانياً والتي تحتوى على الأنشطة الاقتصادية والخدمات .

ثم حلت محلة العين الترتيب الرابع من حيث توزيع السكان، حيث بلغت النسبة 13.7% عام 1973م من إجمالي السكان وانخفضت النسبة إلى 13.0% سنة 1984م ، وزاد هذا الانخفاض سنة 1995م حيث سجلت نسبة 12.0% وعادت للارتفاع سنة 2006م فوصلت النسبة 13.6% من إجمالي السكان، أما محلة الشاطئ فقد جاءت في الترتيب الخامس من بين محلات المدينة حيث بلغت نسبة السكان بها سنة 1973م حوالي 13.6% ثم انخفضت إلى 12.1% سنة 1984م ووصلت انخفاضها حتى وصلت سنة 1995م إلي 11.7% ، بينما سجلت هذه السبة 12.0% سنة 2006م ، وجاءت بعدها محلة عطايف حيث كانت نسبة السكان بها سنة 1973م حوالي 12% من إجمالي سكان المدينة ، وانخفضت هذه النسبة إلى 9.2% سنة 1984م ، وانخفضت أيضاً سنة 1995م ، فوصلت إلى 8.9% سنة 2006م ، بينما بقيت محلة سيدي زكري في الترتيب الأخير من ضمن محلات المدينة فكانت نسبة السكان بها سنة 1973م حوالي 9.5% من إجمالي سكان المدينة، ثم تراجعت النسبة قليلاً فسجلت 8.2% سنة 1984م ، ثم ارتفعت في سنة 2006م إلى نسبة 11.3%.

ومن خلال الجدول (4) يتضح أن التوزيع السكاني لهذه المحلات متغير من سنة إلى أخرى ، وذلك بسبب النمو السكاني المتمثل في الزيادة الطبيعية والهجرة ، مما أدى إلى عدم استقرار نسبة التركيز السكان، حيث حدثت تغيرت كثيرة على توزيع السكان خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين ، التي ترجع الى عوامل الجذب والطرود داخل مناطق المدينة نفسها أو مع مدن الجوار .

جدول (4) التوزيع النسبي للسكان وفق المحلات بمدينة صرمان للأعوام (1973م- 1984م- 1995م- 2006م)

المحلات	السنوات			
	1973%	1984%	1995%	2006%
عطايف	12.0	9.2	8.9	8.9
ابوهلال	15.0	20.1	22.9	20.6
الشاطئ	13.6	12.1	11.7	12.0

14.0	16.1	16.5	17.8	أبي الريش
11.3	8	8.2	9.5	زكري
18.2	19.5	20.9	18.4	مخلوف
13.6	12.9	13.0	13.7	العين
100	100	100	100	المجموع

المصدر :-

-تجميع الباحث استناداً على بيانات التعدادات السكانية صرمان ( 1973 م ، 1984 م ، 1995 م ، 2006 م ).

## 2- نسبة التركيز السكاني بمنطقة الدراسة

عن طريق حساب نسبة التركيز السكاني لأي منطقة نستطيع أن نتعرف على شكل التوزيع السكاني من حيث ميلهم إلى التركيز أو التشتت في الرقعة الجغرافية المقيمين عليها ونقوم بحساب نسبة التركيز السكاني عن طريق المعادلة الإحصائية الآتية :

$$\text{نسبة التركيز} = \frac{1}{2} \text{ مج (س - صن)}^{(8)}$$

س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم.

ص = النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم .

مج = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب .

ومن خلال بيانات الجدول (5) لتوزيع النسب المئوية للمساحة والسكان حسب التقسيم الإداري لمحات صرمان يمكننا تطبيق المعادلة السابقة لتحديد نسبة التركيز .

$$\text{نسبة التركيز} = \frac{1}{2} \times 121.9 = 60.95$$

جدول (5) النسب المئوية للمساحة والسكان بمحلات صرمان لسنة 2006م.

المحلات	النسبة المئوية من المساحة الكلية س %	النسبة المئوية من مجموع السكان ص %	الفرق الموجب ( س . ص )
عطاف	0.4	8.9	8.5
أبوهلال	1.7	20.7	18.9
الشاطئي	2.8	12.0	9.2
أبوالريش	71.1	14.6	56.5
سيدي زكري	0.4	11.4	4.6
مخلوف	23.3	18.7	13.3
العين	0.3	13.7	13.3
المجموع	100	100	121.9

المصدر: -

- إعداد الباحث استناداً الي بيانات التعداد للسكان بالمدينة لسنة (2006م).

- مكتب التخطيط العمراني صرمان

مما سبق يتضح لنا أن توزيع السكان على مساحة مدينة صرمان غير متساوي لأن نسبة التركيز زادت عن الصفر، هذا كما نلاحظ التباين بين المحلات في النسب المئوية للمساحة والسكان داخل المدينة ، كما أن جزءاً كبيراً من مساحة محليتي مخلوف وأبوالريش تقع خارج المخطط الحضري للمدينة، حيث يقل السكان تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً، ويتمثل هذا التركيز بوسط المدينة الخدمي وأطرافها الشمالية على امتداد الشاطئ البحري.

### منحى لورنز

منحى لورنز أحد الطرق الإحصائية الذي يستخدم لمعرفة علاقة السكان بالمساحة المنتشرين عليها ، أي تحديد شكل التركيز السكاني قريباً أو بعيداً من التوزيع المثالي

ومن خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول ( 6 ) والشكل (2) تبين أن التوزيع السكاني بالمدينة غير مثالي، حيث أن نسبة 54.7% من السكان يتركزون في مساحة 2.8% من مساحة المدينة، وأن ما يقارب من 45.3% ينتشرون في مساحة تقرب من 97.2% من أجمالي مساحة المدينة ، من ذلك نستنتج بأن هناك نطاق كبير من المساحة قادراً على استيعاب أعداد كبيرة من السكان، حيث يمثل هذا النطاق مجالاً جغرافياً بالإمكان إعادة توزيع السكان به.



جدول (6) التوزيع النسبي التراكمي للمساحة والسكان حسب المحلات لسنة 2006 م.

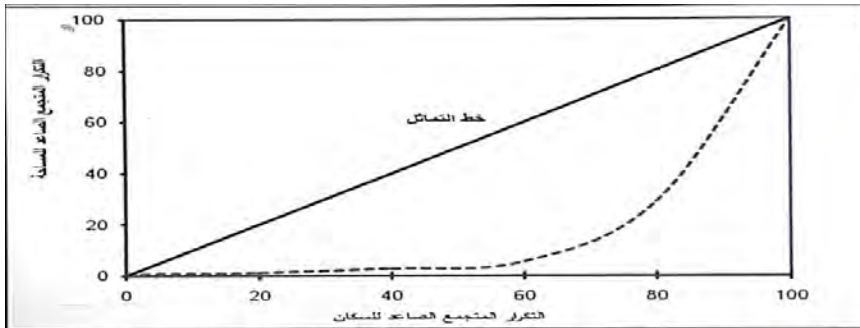
المحلات	النسبة من إجمالي المساحة	التكرار المتجمع الصاعد	النسبة من إجمالي الساحة	التكرار التجمع الصاعد
العين	0.3	0.3	13.7	13.7
زكري	0.4	0.7	11.4	25.1
عطاف	0.4	1.1	8.9	34
ابوهلال	1.7	2.8	20.7	54.7
الشاطي	2.8	5.6	12	66.7
مخلوف	23.3	28.9	18.7	85.4
ابي الريش	71.1	100	14.6	100

المصدر:-

- تجميع الباحث استناداً على بيانات تعداد العام للسكان عام 2006م

- مكتب التخطيط العمراني صرمان

شكل (2) منحنى لورنز لتوزيع السكان بصرمان لعام 2006م



المصدر:- من عمل الباحث بناء على بيانات الجدول (6)

### 3- الكثافة السكانية على مستوى المحلات

إن محلات منطقة الدراسة تختلف في أعداد السكان والمساحة ، الأمر الذي يؤدي إلى التباين في الكثافة السكانية بينهم ، بالنظر إلى بيانات الجدول (7) يتضح أن الكثافة السكانية مرتفعة في بعض المحلات بسبب صغر مساحتها ، حيث سجلت أعلى كثافة للسكان بمحلة العين التي كانت 2723.3

نسمة / كم<sup>2</sup> ، ويرجع ذلك إلى صغر المساحة التي تقدر بنسبة 0.3% من المساحة الإجمالية للمنطقة ، تلتها محلة عطاف بكثافة 1547.9 نسمة/ كم<sup>2</sup> ، والتي شكلت مساحتها نسبة 0.4% من إجمالي المساحة ، ثم جاءت محلة زكري في الترتيب الثالث من حيث الكثافة التي كانت 1577.2 نسمة/ كم<sup>2</sup> ونسبة 0.4% من إجمالي مساحة المنطقة ، نظرا لصغر مساحتها ووقوع أرضيها في مساحة المخطط عمرانياً ، هذا كما جاءت محلة ابوهلال في الترتيب الرابع بنسبة 7% ، ثم جاءت محلة الشاطئ بالترتيب الخامس بنسبة 2.8% من إجمالي المساحة ، أما أقل كثافة سكانية كانت محلتا مخلوف و أبوالریش ويرجع ذلك الى كبر مساحتهما بنسبة 23.4% من إجمالي المساحة لمحلة مخلوف ونسبة 71.1% من إجمالي المساحة لمحلة ابوالریش ، إلا أن معظم أراضيها واقعة في الجزء الجنوبي للمنطقة ، تشكل منطقة تخلخل سكاني نتيجة الظروف الطبيعية التي لأتلاءم استقرار السكان وممارسة نشاطهم بشكل طبيعي<sup>(9)</sup> ، ومن خلال عرض البيانات بالجدول (7) يمكن تقسيم المحلات من حيث الكثافة العامة للسكان إلى ثلاث أقسام ، الشكل (3)

1- محلات ذات كثافة سكانية عالية هي : العين ، عطاف ، سيدي زكري .

2- محلات ذات كثافة متوسطة وهي : أبو هلال ، الشاطئ .

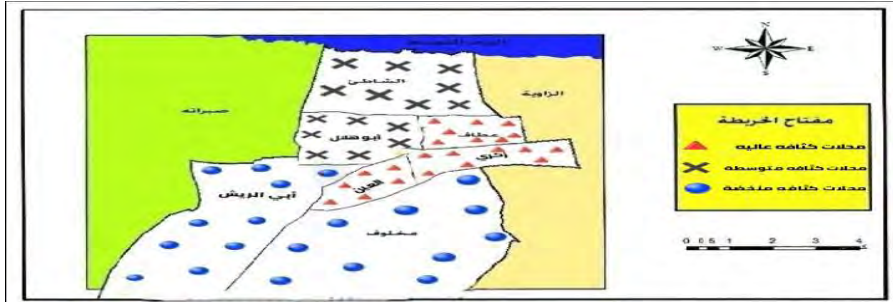
3- محلات كثافتها منخفضة وهي : مخلوف ، أبوالریش .

جدول (7) الكثافة العامة للسكان بمحلات صرمان لسنة 2006م

المحلة	الكثافة العامة للسكان ( نسمة / كم <sup>2</sup> )
عطاف	1577.9
ابوهلال	830.6
الشاطئ	267.9
ابوالریش	14.9
سيدي زكري	1577.2
مخلوف	55.1
العين	2723.2

المصدر: تجميع الباحث استنادا إلى بيانات التعداد لسنة 2006م

الشكل (3) الكثافة العامة للسكان وفق المحلات بمدينة صرمان لسنة 2006م



المصدر: - إعداد الباحث بالاعتماد على الهيئة العامة للتوثيق ، تعداد السكاني لسنة 2006م

## النتائج

1- لقد كان للظروف الطبيعية دور كبير في استقرار السكان وتوطينهم بمدينة صرمان ، حيث تميزت المدينة بموقع جغرافي مميز ومناخ معتدل على الساحل الغربي للبلاد جعل منها موطناً للتوطن البشري منذ القدم.

2- أن حجم السكان تطور في منطقة صرمان خلال الفترة الممتدة ما بين عام (1973 - 2012م) حيث كان عددهم عام 1973م حوالى 23261 نسمة، بينما وصل العدد عام 2012م إلى 68370 نسمة ، أي انه زاد عدد السكان بمعدل 293.3% خلال 39 سنة.

3-التوزيع الجغرافي للسكان غير متساوي على مساحة المدينة ، حيث يقل التركيز السكاني كلما اتجهنا جنوباً ، و يزداد بوسط المدينة وإطرافها الشمالية .

4- اتضح من تطبيق منحى لوزنر بأن التوزيع السكاني غير مثالى ، حيث أن نسبة 54.7% من السكان يتركزون في مساحة 2.8% ، ومايقارب من 45.3% ينتشرون في مساحة 97.2% من أجمالى مساحة المدينة .

5- نمو المدينة كان نمو عشوائياً ، حيث جاءت العديد من المناطق السكانية خارج المخطط.

## التوصيات

- 1- يجب الأهتمام بالدراسات السكانية وتشجيع الباحثين في مجالاتها المختلفة لما ذلك من أهمية في توفير الحقائق العلمية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للسكان ، بحيث يتمكن المخططون من وضع الخطط التنموية على أسس علمية توفر متطلبات السكان.
- 2- العمل على وضع الخطط التنموية الكفيلة لمواجهة الطلب المتزايد على السكن، وذلك عن طريق بناء الوحدات السكانية بالشكل المنظم بما لا يضر بالأراضي الزراعية في المحلات ذات الكثافة السكانية المنخفضة .
- 3- العمل على تشجيع التوسع الراسي متعدد الطوابق في البناء ، والحد من التوسع الأفقي الذي يلتهم الأراضي الخضراء بالمحلات .
- 4- أن يأخذ التخطيط الحضري بعين الاعتبار الطاقات والإمكانيات والموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة بالمدينة.

## الهوامش

- 1- أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني (طرابلس) 1978م ، ص26 محمود المقطوف ، الوظيفة التعليمية بمدينة صرمان (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعه طرابلس، 2015م، ص29.
- 2- شرف عبدالعزيز طريح، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1995م ، ط3 ، ص 94.
- 3- مصلحة الأحوال المدينة ، مكتب السجل المدني صرمان، بيانات غير منشورة 2012م.
- 4- فتحي محمد أبوعيانة ، جغرافية السكان، ط3 ،دار النهضة العربية بيروت 1980م، ص 298.
- 5- فتحي محمد أبوعيانة ، مرجع سابق ، ص399-400.
- 6- منصور محمد الكيخيا ، جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ط1، 2003م، ص135.
- 7- فتحي محمد أبوعيانة ،السكان والعمران الحضري، بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1984 م ، ص127.
- 8- عمار محمد ، التغيرات السكانية بالجماهيرية، دراسة تطبيقية على منطقة صرمان ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الآداب قسم الجغرافيا ، جامعة أم درمان السودان ، 2005م ، ص153.



## جملة القول في البلاغة القرآنية (دراسة لغوية من خلال سورة يوسف)

الدكتور: عبد الله عبد السلام طالب

جامعة طرابلس، كلية التربية (جنزور)

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم القضايا التي تهم الخطاب عامة، وجملة القول خاصة، من خلال التنوعات التي يحويها الخطاب القرآني، وطرائق توجيهها واستخدامها، وقد اخترنا سورة يوسف ميداناً لهذه الدراسة، مع الاستعانة بآيات من القرآن الكريم والشعر في بعض المواضع التي يستلزم فيها ذلك.

وجاءت هذه الدراسة متضمنة سبعة مواضيع تعالج قضية القول وجملة في الدرس اللغوي والبلاغي، وهي:

\***مفهوم القول:** حيث تناول مفهوم القول ودلالاته، وانصراف معانيه إلى غير دلالاته الظاهرة، وعمل القول في دلالاته المختلفة.

\***جملة القول عند القدماء:** ودرس اهتمام القدماء بالجملة عامة، وجملة القول على وجه الخصوص، وكيف كان تناولهم للقول وجملة.

\***أنواع جملة القول:** وتعرض لأنواع جملة القول من حيث التركيب، ومن حيث الدلالة، بالدراسة والتحليل، وبيان أسرار وجماليات كل نوع.

\***الحكاية في جملة القول:** وتناول أحوال الحكاية في جملة القول، من حيث قطعية النص المحكي، أو عدم قطعيته.

\***مكونات جملة القول:** ويدرس المكونات التي يتركب منها القول وتتألف منها في التركيب، وهي: (المتكلم، والمنلقي، والرسالة).

\***أقسام الخطاب (القول):** ويتعرض لأقسام الخطاب من حيث فحواه، وطريقة إلقائه.

**\*التحليل البلاغي لجملة القول:** وتتاول بالدراسة والتحليل الأسرار البيانية لعدد من الظواهر البلاغية التي حوتها جملة القول، من خلال سورة يوسف. كل ذلك كان مذيلاً بالمصادر والمراجع التي تدعم هذه الدراسة. وختم البحث بأهم النتائج والآراء والتوصيات التي تخدم البحث اللغوي، وتفتح آفاق الدراسات لقضايا لغوية أخرى.

**Abstract:**

This research aims to stand on the most important issues that concern the discourse in general, and the saying sentence in particular, through the diversities contained in the Qur'anic discourse, and the methods of directing and using it.

We have chosen Surat Yusuf as a field for this study, with the help of verses from the Holy Qur'an and poetry in some places where this is required.

This study included seven topics that deal with the issue of saying and its sentence in the linguistic and rhetorical lesson, namely:

\*The concept of saying: Where he dealt with the concept of saying and its connotations, and the divergence of its meanings to other than its apparent significance, and the work of saying in its various connotations.

\*The saying sentence at the ancients:

\*He studied the interest of the ancients in the sentence in general, and the saying sentence in particular, and how they dealt with the saying and its sentence.

\*Types of saying sentences: It studies the types of sentence in terms of structure and significance, and clarifying the secrets and aesthetics of each type.

\*the tale in narrative clause:

And dealt with the conditions of the tale in the saying sentence, in terms of definitiveness of the text spoken, or not definitively.

\*Components of the saying sentence:

It studies the components from which the saying is composed and their harmony in the structure, namely: (the speaker, the recipient, and the message).

Sections of discourse (the saying): It studies the sections of the speech in terms of its content and the way it is delivered.

the Rhetorical analysis of sentence the saying:

study and analyzed the rhetorical secrets of a number of rhetorical phenomena that were included in the saying sentence, through Surat Yusuf.

All of this was appended to the sources and references that support this study.

The research concluded with the most important results, opinions and recommendations that serve linguistic research and open up studies for other linguistic issues.

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهم القضايا التي تهم الخطاب عامة، وجملة القول خاصة، من خلال التنوعات التي يحويها الخطاب القرآني، وطرائق توجيهها واستخدامها، وقد اخترنا سورة يوسف ميداناً لهذه الدراسة، مع الاستعانة بآيات من القرآن الكريم والشعر في بعض المواضع التي يستلزم فيها ذلك.

## 1. مفهوم القول:

القول: هو الكلام على الترتيب<sup>أ</sup>، أي: الترتيب الصوتي والصرفي والدلالي والتركيبى للكلام، وهو كل لفظ ألقى به اللسان تاماً كان أو ناقصاً<sup>ب</sup>، تقول: قال يقول قولاً، وقال فهو قائل ومقول، وامرأة قولة: أي كثيرة القول<sup>ج</sup>، والمقول: اللسان، وجمعه مقاول<sup>د</sup>، قال لبيد<sup>ه</sup>:

لها غلٌّ مِنْ رازقيٍّ وكُرسفٍ بأيمانٍ عجمٍ ينصفون المقاولا

ويقال: قولتني مالم أقل، وأقولتني إياه، أي: ادّعته عليّ، وتقول عليّ، أي: كذب عليّ<sup>و</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُوا نَنْقُولُهُ<sup>ز</sup>﴾، واقتال عليهم: احتكم<sup>ح</sup>، قال كعب بن سعدون العنوي<sup>ط</sup>:

ومنزلة في دار صدقٍ وغبطةٍ وما أقتال من حُكمٍ عليّ طيبُ

ومنه قاولته في الأمر وتقولنا، أي: تفاوضنا<sup>ي</sup>، قال لبيد<sup>ك</sup>:

وإنَّ اللهَ نافلةٌ نقاءٌ ولا يفتأها إلا السعيدُ

## 1.1 دلالات فعل القول:

يأتي فعل (القول) بعدة دلالات غير المراد بالدلالة المعجمية للفظه.

- فقد يستعمل (القول) في الاستفهام بمعنى: (تظن)<sup>ل</sup>، نحو قول هذبة بن خشرم<sup>م</sup>:



متى      نقول      القلص      الرواسما  
والجلّة      الناجية      العياهما

والسبب في أن العرب تجري القول في الاستفهام بمعنى الظن؛ لأن القول أشبه بالظن والاعتقاد من الكلام.<sup>xiv</sup>

وإذا وقع (القول) بمعنى (الظن) أعمل مع الاستفهام كما سبق<sup>xv</sup>، نحو: أتقول زيداً منطلقاً، ومنه قول الكميت<sup>xvi</sup>:

أَجْهَالًا نَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمُرُ أَبَيْكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ

فالظن والاعتقاد لا يفهم معناه إلا بغيره، والقول كذلك لا يفهم إلا بغيره، فإذا قلت: قام، وجردته من الضمير، فإن المعنى لا يفهم؛ لأنه إنما وُضع ليفيد معناه مقترناً بما يسند إليه، و(قام) هذه نفسها (قول)، وهي محتاجة إلى الفاعل كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه، وليس الكلام كذلك؛ لأنه وُضع للاستقلال والاستغناء عما سواه، فكان التعبير بالقول أليق<sup>xvii</sup>.

- ويعبر بـ (القول) على الاستعداد بالتهيؤ للأفعال نحو: قال فأكل، وقال فضرب، وقال فتكلم<sup>xviii</sup>، ويرى سيبويه: أن (قال) \_ في كلام العرب \_ إنما وقعت على أن يحكي بها ما كان كلاماً لا قولاً<sup>xix</sup>، ويعني بالقول: الألفاظ المفردة التي يبني الكلام منها، كزيد من قولك: زيدٌ منطلق، وعمر من قولك - قام عمر<sup>xx</sup>.

- وقد يأتي فعل (القول) بمعنى الكلام، نحو: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، فإذا جاء كذلك لا يعمل فيما بعده<sup>xxi</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ﴾<sup>xxii</sup>؛ ولكن بعض العرب يعمله، نحو: قلتُ: زيداً منطلقاً<sup>xxiii</sup>.

- وقد يُطلق \_ أحياناً \_ على جملة القول لفظ القول، فنريد بذلك المقول كما تذكر اللفظ وتريد الملفوظ<sup>xxiv</sup>.

## 2. جملة القول عند القدماء:

تعرض المتقدمون من النحاة للجملة بصفة عامة ولكن لم تشعب دراسة وتحليلاً، ولم يعرض لها أحد بباب خاص بها، بل تناولوها بشيء من الإيجاز والإشارة.

وجملة القول كنوع من عدة أنواع من الجمل في العربية التي لم تتل حظها \_ عند المتقدمين \_ من الدراسة الكافية المستوفية.

فقد تعرض لها سيبويه (ت 180 هـ) من خلال (الكتاب)، بقوله: "واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنما تُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو قلت: زيد منطلق؛ لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، ولا تدخل (قلت)، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه" <sup>xxv</sup>.

وتكلم عنها الفراء (ت 207 هـ) في كتابه (معاني القرآن)، في معرض حديثه عن عمل (فعل القول) فيما بعده، فيقول: "وإنما تكون الحكاية إذا صلح قبلها إضمار ما يرفع أو يخفض أو ينصب، فإذا ضمنت ذلك كله فجعلته كلمة كان منصوباً بالقول كقولك: مررت بزيد، ثم تجعل هذه كلمة، فنقول: قلت كلاماً حسناً، ثم تقول: قلت: زيد قائم، فيقول: قلت كلاماً، وتقول: قد ضربت عمراً، فيقول أيضاً: قلت كلمة صالحة" <sup>xxvi</sup>.

وأشار لها المبرد (ت 285 هـ) في باب: (كسر همزة إن)، حيث جاء في معرض حديثه قوله: "أن تقع بعد القول حكاية، فتكون مبتدأة كما تقول: قال زيد: عمرو منطلق، وقلت: الله أكبر... تقول متى تقول أن زيدا منطلقاً، وأقول أن عمراً خارج، فإن لم ترد بها تظن وأردت بها الحكاية كسرت، كما أنك تقول: زيد منطلق تريد اللفظ ولا تريد الظن" <sup>xxvii</sup>.

وبقي الأمر على ما هو عليه إلى أن ظهر من المتأخرين ابن هشام (ت 761 هـ) بكتابة: (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب)، الذي يعدّ الرائد الأول الذي خاض وغاص في هذا الموضوع، ومنحه شيئاً من العناية والاهتمام، فتعرض للجملة وأنواعها، بشكل عام، وإلى جملة القول بشكل خاص، فكان ذلك سبباً لفتح الباب أمام النحاة من بعده لدراسة الجملة وتحليلها مستمدين دراساتهم من دراسة ابن هشام.

ونخلص بالقول إلى أن القدامى لم يهتوا بدراسة الجملة ولم يضع لها أحد منهم مصنفًا خاصاً بها، في المقابل نجد المتأخرين قد أولوا دراسة الجملة اهتماماً وعناية فاق ما كان عند المتقدمين.

### 3. أنواع جملة القول:

تنقسم جملة القول إلى نوعين اثنين:

#### 3.1. النوع الأول: جملة القول من حيث التركيب، وتنقسم إلى نوعين وذلك بطبيعة تقسيم

الجملة العربية، وهما:

3.1.1. جملة اسمية: وهي الجملة التي يكون الجزء الأول منها اسماً<sup>xxviii</sup>، فقد يأتي القول جملة اسمية مصدرة باسم صريح أو مؤول، أو اسم فعل، أو حرف مشبه بالفعل، ومثال تصدرها باسم صريح قول الله ﷻ: ﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ﴾<sup>xxix</sup>، ومثال تصدرها باسم فعل قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْبْ لَكَ﴾<sup>xxx</sup>، ومثال تصدرها بحرف مشبه بالفعل قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾<sup>xxxi</sup>.

3.1.2. جملة فعلية: وهي الجملة التي يكون الجزء الأول منها فعلاً<sup>xxxii</sup>، وقد تكون جملة القول مصدرة بفعل تام أو ناقص، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صُورَاحِ الْمَلِكِ﴾<sup>xxxiii</sup>، وقوله جل شأنه: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾<sup>xxxiv</sup>.

#### 3.2. النوع الثاني: جملة القول من حيث الدلالة، إذ تنقسم \_ بطبيعة الغرض منها \_ إلى نوعين اثنين، وهما:

3.2.1. الجملة الخبرية: وهي الجملة التي يُقطع بصحتها أو كذبها<sup>xxxv</sup>، وهي التي يحكم بها على شيء<sup>xxxvi</sup>، ولا يُنتظر من المخاطب جواباً، وتنقسم الجملة الخبرية إلى ثلاثة أصرب هي:

3.2.1.1. ضرب ابتدائي: وهو النوع الذي يكون فيه المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه، وتكون فيه الجملة خالية من أي أداة من أدوات التوكيد<sup>xxxvii</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾<sup>xxxviii</sup>.

3.2.1.2. ضرب طلبی: وهو النوع الذي يتردد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته، فيستخدم فيه أداة توكيد واحدة<sup>xxxix</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾<sup>xl</sup>.

3.2.1.3. ضرب إنكاري: وهو النوع الذي يكون فيه المخاطب منكراً لحكم الخبر إنكاراً، فيحتاج فيه لتأكيد الخبر بأكثر من أداة توكيد<sup>xli</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ﴾<sup>xlii</sup>.

3.2.2. الجملة الانشائية: وهي الجملة التي لا يُقطع بصدقها أو كذبها<sup>xliii</sup>، وهي التي لا يحكم بها على شيء<sup>xliv</sup>، وقد ينتظر من المخاطب جواباً، وتنقسم إلى ضربين اثنين هما:

3.2.2.1. إنشاء طلبي: وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وله خمسة أساليب هي: (الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء)<sup>xlv</sup>، وقد ورد معظمها في جمل القول الواردة في سورة يوسف.

فأسلوب الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْنَا﴾<sup>xlvi</sup>، وقوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾<sup>xlvii</sup>.

وأسلوب النهي، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ﴾<sup>xlviii</sup>.

وأسلوب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَاطْطَبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتَن يُوسُفَ عَنِ نَفْسِهِ﴾<sup>xlix</sup>، وقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾!

وأسلوب النداء، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>l</sup>، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجُنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾<sup>li</sup>.

3.2.2.2. إنشاء غير طلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوباً، ويكون بعدة صيغ، منها: (صيغ المدح، والذم، وصيغ العقود، والقسم، والتعجب، والرجاء)<sup>lii</sup>.

ومن القسم في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُ أَتَذْكُرُ يُوسُفَ﴾<sup>liii</sup>، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكِ اللَّهَ عَلَيْنَا﴾<sup>liv</sup>.

#### 4. الحكاية في جملة القول:

الحكاية هي: "إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه"<sup>lv</sup>، والحكاية على ثلاثة أضرب<sup>lvii</sup>:

4.1. حكاية على اللفظ، وهو حكاية اللفظ دون معناه، وقد أورده سيبويه بقوله: " فقال: لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه (قال)"<sup>lviii</sup>، فيرد القول لفظاً، دون الاهتمام بصحة التركيب، وهو الأصل<sup>lix</sup>، نحو قول الأعرابي: دعنا من تمرتان، على سبيل الحكاية في ردأ على آخر قال له: ما عنده تمرتان، وقول الآخر: أليس قرشياً؟ فقال: ليس بقرشياً، حكاية لقوله، دون أن ينظر إلى

حرف الجر، وهذا يجوز في الاسم العلم ولا يجوز في غيره؛ باعتبار أن الاسم العلم كثير الاستعمال حتى صار متعارفاً عليه بهذا الوجه<sup>lx</sup>، ولهذا فإن الحكاية على اللفظ لا تثني ولا تجمع<sup>lxi</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾<sup>lxii</sup>، إذا حكاها من يعرف لفظه دون معناه، فيقول مثلاً: نحاساً بدل قوله: قطراً<sup>lxiii</sup>.

**4.2. حكاية على المعنى دون اللفظ**، أي دون الاهتمام بمنطوق اللفظ، وقد أجازته النحويون بالإجماع<sup>lxiv</sup>، كقول من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فيقال: قال: الشهادتين، أو: قال: حقاً، وفي من قال: زيد قائم، يقول: قال: القائم زيد، حكاية بالمعنى على ما المراد قوله<sup>lxv</sup>.

**4.3. حكاية على اللفظ والمعنى**، وتكون عندما يسرد المتكلم ألفاظاً متناسقة لموضوع معين كما وردت دون تغيير في اللفظ أو المعنى، ولا تحكى الجملة إلا بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصُ أَنْفُسِي﴾<sup>lxvi</sup>، أو ما في معناه، نحو قوله تعالى: ﴿دَعَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾<sup>lxvii</sup>، ونحو قولك: قرأت: الحمد لله رب العالمين<sup>lxviii</sup>.

والحكاية بأنواعها الثلاثة هي مدار حديثنا في هذا البحث.

فغالباً ما تكون جملة القول محكية، سواء ذكر القول نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾<sup>lxix</sup>، أو حذف نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>lxx</sup>، أي: قال: يا يوسف، ومنه قول الشاعر<sup>lxxi</sup>:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْبًا      فَقُلْتُ لَصَيْدَحٍ انْتَجِعِي بِلَا

أي: سمعتُ من يقول: الناسُ ينتجعون غيباً.

وقد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، ومن ذلك قولك: أتقول: زيد قائم، و: أتقول: زيداً قائماً.

ففي الجملة الأولى يكون (زيد) مبتدأ، و(قائم) خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول، فهي في هذه الحالة محكية بالقول، أما في الجملة الثانية فيكون (زيداً) مفعولاً به أول للفعل (تقول)، (قائماً) مفعولاً به ثانياً؛ وذلك إذا اعتبرنا فعل القول بمعنى الظن، ومنه قوله

تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ وَ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾<sup>lxxii</sup>، فكذا تأتي الجملة \_ في هذه الآية \_ محكية بالقول، وتجري أيضاً مجرى الظن؛ لأنها مستوفية شروط إجرائها مجرى الظن.

وقد يقع بعد القول جملة محكية وليس للقول عمل فيها، ومن ذلك قولك: أول قلبي: إني أحمد الله؛ لأن الجملة هنا خبراً للمبتدأ (أول)، أما إذا كان القول فعلاً، نحو: أول ما أقول: إني أحمد الله، فتكون جملة (إني أحمد الله) محكية بالقول<sup>lxxiii</sup>.

وتأتي جملة القول \_ أحياناً \_ بعد القول وتكون غير محكية به، بل محكية بقول آخر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾<sup>lxxiv</sup>، فالجملة التي وقعت بعد فعل القول، وهي: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾، غير محكية به، بل هي استئناف لا يجوز أن يكون من قول الكافرين<sup>lxxv</sup>، وإنما محكية بفعل قول محذوف، والتقدير: (قل: إن العزة لله جميعاً).

وقد يُوصل بالمحكي غير المحكي، وهو ما يسميه المحدثون (مُدْرَجاً)<sup>lxxvi</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾<sup>lxxvii</sup>، فالجملة الأخيرة وهي قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)، استئناف جاء بعد المحكي لا يُقدر لها قول<sup>lxxviii</sup>، وهي من قول الله ﷻ<sup>lxxix</sup>.

## 5. مكونات جملة القول:

لابد لجملة القول من مكونات أساسية يجب أن تتوفر جميعها، إما بظهورها أو بتقديرها، وهذه المكونات هي:

### 5.1. المتكلم:

حتى تكون الجملة قولية فلا بد من وجود القائل، وهو المتكلم، أو المرسل، نحو قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّقَالَ يُوسُفُ لَأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>lxxx</sup>.

فأحياناً يكون القائل ظاهراً في القول كما في الآية السابقة؛ فالاسم الصريح دلّ على شخص القائل وهو يوسف عليه السلام، وقد يدل على المتكلم ضمير يعود عليه، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ

الَّذِي لَمْ تُنَبِّئْ فِيهِ»<sup>lxxxi</sup>، وقد يحذف المتكلم مع وجود ما يدلّ عليه من سياق ونحوه، ومنه قوله تعالى: «يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ»<sup>lxxxii</sup>، أي: فقال: يوسف أَيُّهَا الصديق<sup>lxxxiii</sup>.

ويأتي المتكلم مفرداً، نحو قوله تعالى: «وَقَالَ الْمَلِكُ انْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي»<sup>lxxxiv</sup>، وقوله تعالى: «وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْنَ»<sup>lxxxv</sup>، ويأتي مثني، نحو قوله تعالى: «قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى»<sup>lxxxvi</sup>، وقوله تعالى: «قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ»<sup>lxxxvii</sup>، وقد يأتي مجموعاً، نحو قوله تعالى: «وَقَالَ الْمَلِكُ انْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي»<sup>lxxxviii</sup>، وقوله تعالى: «وَقُلْنَ خَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا»<sup>lxxxix</sup>، أما قوله تعالى: «وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ»<sup>xc</sup>، فيجوز بالتاء أو بدونها، نحو: قَالَتِ: الْأَعْرَابُ، وَقَالَ: الْأَعْرَابُ<sup>xc</sup>.

وقد يأتي المتكلم غير عاقل، فيكون فعل القول لغير العاقل، ومن ذلك قوله تعالى حاكياً عن السماء والأرض: «قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ»<sup>xcii</sup>، ومنه قول ابو النجم<sup>xciii</sup>:

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تَقَدَّمْ رَاشِدًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا

## 5.2. المخاطب:

وهو القطب الثاني للحوار، وهو إمّا مستمع أو قارئ؛ لأن جملة القول خطاب، والخطاب يجب أن يتوفر فيه المتكلم والمتلقي.

وقد يُصرّح بالمخاطب في الحوار نحو قوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ»<sup>xciv</sup>، فصرّح بالمخاطب في هذه الآية، وهي امرأة العزيز، وقد لا يصرّح به، بحيث لا يظهر المخاطب في الحوار بصورة مباشرة، وإنما يظهر من خلال القرائن، ومنه قوله تعالى: «قَالَ إِنِّي لَبِخْرُؤُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ»<sup>xcv</sup>، فالمخاطب في هذه الآية هم أخوة يوسف، والدليل الضمير العائد عليهم، وكذلك لم يصرّح بالمخاطب في قوله تعالى: «قَالُوا أَضْعَافُ أُحْلَامٍ»<sup>xcvi</sup>، فالمخاطب هو الملك، بدليل قرينة السياق؛ لأن قولهم يأتي رداً على قوله تعالى على لسانهم: «يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ»<sup>xcvii</sup>.

فالمخاطب إذا كان صريحاً أو غير صريح فهو حاضر بطبيعة الحال؛ لأن الخطاب يفترض أن يكون هناك متحدثاً ومستمعاً

## 5.3. الرسالة:

وهي مادة الخطاب وموضوعه، وهي الوسيلة التي يوصل بها المتكلم مراداته إلى المتلقي، وتنقسم الرسالة بحسب الوسط اللغوي الناقل لها إلى قسمين اثنين هما:

5.3.1. رسالة شفوية، أو صوتية، وهي المدركة بحاسة السمع، والوسط الناقل لهذه الرسالة هو الوسط الصوتي.

ومن الرسائل الشفوية قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمُ﴾<sup>xcviii</sup>، فالرسالة التي أوصل بها يوسف عليه السلام مراده رسالة شفوية؛ لأنه كان في حضرة الملك، وكان ذلك رداً على الخطاب الشفوي الموجه من الملك إلى يوسف عليه السلام في نص قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أُمِينٌ﴾<sup>xcix</sup>.

5.3.2. رسالة مكتوبة، وهي المدركة بحاسة النظر، وهي الطريقة التي يوصل بها المتكلم، كلامه إلى المتلقي عن طريق الكتابة وما شابه ذلك، ومن ذلك قوله تعالى \_ على لسان ملكة سبأ عندما وصلتها رسالة سليمان عليه السلام \_ ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (30) أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأُنُودِي مُسْلِمِينَ﴾<sup>c</sup>، فهي رسالة مكتوبة مدركة بالنظر، وهذا ظاهر الآية.

## 6. أقسام الخطاب (القول):

يعرّف بنفيسست **benveniste** الخطاب بأنه: "كل تلفظ يفترض متحدثاً ومستمعاً، تكون للطرف الأول نية التأثير في الطرف الثاني بشكلٍ من الأشكال"<sup>ci</sup>.

وتأسيساً على هذا التعريف فإن اللغويون يرون أن الخطاب ينقسم إلى قسمين مهمين هما<sup>cii</sup>:

## 6.1. خطاب مباشر:

وهو الخطاب المنقول الذي تظهر فيه أقصى درجات الدقة<sup>ciii</sup>، ويحدث هذا في الواقع اليومي، عندما نقبس كلمات من سياقاتها الأصلية التي قيلت فيه، لتستعمل في العلاقات الحوارية الجديدة، مع الاختلاف في الزمن والمستويات الصوتية، مما ينتج عنه وجود قائلين، قائل أول وهو صاحب النص الأصلي، وقائل ثانٍ هو القائل الفعلي الذي يتقمص دور القائل الأول<sup>civ</sup>.



ومن صور الخطاب المباشر في جملة القول عبارة: أمكم تقول: تعالوا حالاً يا أولاد، فالمتكلم هنا مجرد ناقل لقول الأم، مع إمكانية تغير المستوى الصوتي، بإضافة نوع من الوعيد أو الإغراء، أو العطف ونحو ذلك.

ومن صور الخطاب المباشر لجملة القول في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ﴾<sup>cv</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾<sup>cvi</sup>.

والجمل المحكية بالقول تمثل هذا النوع من الخطاب تمثيلاً دقيقاً؛ إذ يكون القائل الثاني ناقلاً لدور القائل الأول، ولو كان القول في حد ذاته غير موافق للمعقول، أو خلاف القاعدة النحوية.

## 6.2. خطاب غير مباشر:

وهو الخطاب الذي لا تتوخى فيه الدقة في نقل قول القائل، وإنما الأهم هو نقل الأفكار المتضمنة في القول، والتعبير عنها بأسلوب خاص ليس كما ورد عند القائل الأول<sup>cvi</sup>، إذ يقوم القائل الثاني بإعادة صياغة القول المنقول مع عدم ضمان توخي الدقة في نقله، فقد يتطلب منه تحويل بعض أزمنة الأفعال أو تغيير الضمائر، أو اقتطاعه وإيجازه، كما يكون حضور شخصية الناقل (القائل الثاني) بارزاً في الخطاب غير المباشر عنه في الخطاب المباشر<sup>cvi</sup>.

ففي عبارتنا السابقة: (أمكم تقول: تعالوا حالاً يا أولاد)، يستطيع الناقل إعادة صياغتها والتعديل عليها مع الإبقاء على الأفكار الرئيسية فيها، فيقول \_مثلاً\_ أمكم تقول: هلموا إليّ يا صغاري، أو: أمكم تتاديكم.

ونجداً مثلاً قريباً لهذا النوع في سورة يوسف وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَأَقْبُلُوا عَلَيْهِمْ مَّآذَا تَفْقَدُونَ﴾<sup>cix</sup>، حيث نجد القائل الثاني وهو الله ﷻ ينقل قول أخوة يوسف مع زيادة في إظهار الحال التي كانوا عليها، لتقريب الصورة أكثر ووضع المتلقي لهذا الخبر وكأنه يشاهد ما حدث، فزاد ﷻ قوله: ﴿وَأَقْبُلُوا﴾، أي: "وقفوا مكانهم حتى وصلوا إليهم وقالوا: أيها الفتيان، مَآذَا تَفْقَدُونَ" <sup>cx</sup>.

## 7. التحليل البلاغي لجملة القول:

إن المتتبع لآيات القرآن الكريم يجدها زاهرة بفعل القول وجملته، ولكثرتها أسباب أهمها:

1. القرآن الكريم هو قول الله ﷻ.

2. إن القرآن الكريم متضمن قصص الأولين والآخرين.

3. جاء القرآن الكريم بأوامر ونواهٍ وتوجيهات للعباد.

فالمتمأمل في هذا الكم من جملة القول الواردة في كتاب الله العزيز، يجد أنها لا تخلو من الأهمية الكبيرة في بلاغة الخطاب والحوار.

ولهذا، لابد لنا من الوقوف على بعض هذه اللطائف والأسرار وجمالياتها في البلاغة القرآنية، وتحليلها؛ لبيان الأثر الذي تتركه جملة القول لدى المخاطب أو المتلقي.

## 7.1. الحذف:

الحذف هو: "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"<sup>Cxi</sup>.

وقد كثر حذف فعل القول من جملته في القرآن الكريم، كما كثر إظهاره، وفي هذا نجد خلافاً قائماً بين النحويين في حذف القول.

فالكوفيون يرون أن الجملة منصوبة بفعل قبلها مرادف لفعل القول، ولا يجوز تقدير فعل القول<sup>Cxii</sup>، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ...﴾<sup>Cxiii</sup>، فناسب جملة القول ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ...﴾ هو الفعل (شهد)؛ لأنهم يرون أنه يحل محل القول، كما لو قال: قال قائل من أهلها<sup>Cxiv</sup>.

أما البصريون فيرون أن فعل القول مقدّر في مثل قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ...﴾<sup>Cxv</sup>، واحتجوا على ذلك بالتصريح بالقول في نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾<sup>Cxvi</sup>، ويقابل ذلك حذف القول في قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾<sup>Cxvii</sup>.

والذي يرجح في العامل الناصب لجملة القول هو رأي البصريين، وهو تقدير فعل القول؛ لأنه بإمكاننا تقدير فعل القول في أي جملة قولية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾<sup>Cxix</sup>.

فإذا كان لا تقدير للفعل العامل في المنادى، والذي هو على تقدير: (أدعو يوسف) وهو رأي الكوفيين. لأن المنادى المفرد عندهم معرب مرفوع بلا عامل<sup>Cxx</sup>، فأين إذاً الفعل الذي يحل محل فعل القول وينصب الجملة عندهم؟

ف عندما لا يوجد فعل ناصب للجملة المحكية، وجب علينا تقدير فعل القول، وبذلك يبطل قول الكوفيين.

ومما يؤكد ضعف حجة الكوفيين، هو عدم وجود الرابطة بين الفعل الذي يظنون أنه محل القول، وبين جملته، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾<sup>cxxi</sup>، حيث تنعدم الرابطة بين الفعل (يرفع)، وبين الجملة المحكية، وهي قوله: (ربنا تقبل منا)؛ لأنه استئناف لكلام جديد، والتقدير: (قالا: ربنا تقبل منا).

وقد تحذف جملة القول ويبقى فعلها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاودَتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (51) ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمَأْخُذُهُ بِالْغَيْبِ<sup>cxxii</sup>، فالتأمل في هذه الآية يعتقد للوهلة الأولى أن قوله: (ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمَأْخُذُهُ بِالْغَيْبِ) هو من قول امرأة العزيز، والأصل خلاف ذلك؛ لأن فعل القول في هذه الآية\_ مقدر يعود على المتكلم، وهو يوسف <sup>cxxiii</sup>، والتقدير: (قال: ليعلم أنني لم أخنه بالغيب).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ (34) يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ (35) قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ خَاشِعِينَ<sup>cxxiv</sup>، فجملة: (فَمَاذَا تَأْمُرُونَ؟) جاءت بعد قول، وهي في الأصل ليست محكية به، بل محكية بقول محذوف تقديره: (قال: فماذا تأمرون)، عائد على قائله وهو فرعون<sup>cxxv</sup>.

#### 7.1.1. فوائد الحذف:

للحذف عدة فوائد بلاغية، ولجملة القول التي وقع في أحد ركنيها الحذف نصيب من هذه الفوائد التي من أهمها<sup>cxxvi</sup>:

- التفعيض والتعظيم.
- الإيجاز وتحصيل المعنى الكبير في اللفظ القليل.
- زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف.

#### 7.2. التغليب:

وهو "إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر أو إطلاق لفظة عليهما إجراءً للمختلفين مجرى المتفقين"<sup>cxxvii</sup>

## 7.2.1. أنواعه:

## للتغليب أنواع أهمها:

## أ. تغليب المذكر على المؤنث:

وقد ورد في القرآن الكريم -وتحديداً في سورة يوسف- تغليب المذكر على المؤنث، ومن ذلك تغليب فعل القول في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>cxxviii</sup>، فغلب المذكر على المؤنث في فعل القول؛ لأن النسوة جمع للقلة، أما إذا كان الجمع للكثرة فيؤنث<sup>cxxix</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾<sup>cxxx</sup>.

ومن تغليب المذكر على المؤنث قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>cxxxi</sup>، فقد غلب المذكر على المؤنث في قوله: (رأيتهم)، وفي قوله: (ساجدين)؛ وذلك لأن السجود من فعل بني آدم، والعرب تجمع ما لا يعقل جمع ما يعقل إذا نزل منزلته<sup>cxxxii</sup>، ولما وصفهم بما هو خاص بالعقلاء، وهو السجود، أجرى عليها حكمهم بالتذكير<sup>cxxxiii</sup>.

## ب. تغليب الغائب على المخاطب:

ويقع هذا النوع عندما يكون الغائب له الشرف والأهمية في الخطاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾<sup>cxxxiv</sup>، حيث غلب الغائب وهو الملك وقومه، على المخاطب في هذه الآية - وهو ساقى الملك الذي بعثه الملك إلى يوسف عليه السلام لينبئهم بتأويل رؤيا الملك، فأراد مخاطبة الجماعة بقوله: (تزرعون)، ولم يقل: (تزرع)؛ لأن القول موجّه للجميع، وأن الخير يهمهم جميعاً.

## ج. تغليب العاقل على غير العاقل:

ومن تغليب العاقل على غير العاقل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>cxxxv</sup>، فغلب العاقل على غير العاقل في قوله تعالى: ﴿سَاجِدِينَ﴾، وقد مرّ بنا كيف جمعت على من يعقلون؛ تغليباً وتشريفاً وتعظيماً.

### 7.3. التكرار:

وهو: "دلالة اللفظ على المعنى مردداً"<sup>cxvii</sup>، وله فوائد أصابت منها جملة القول بعضاً منها وهي:

- إذا طال الكلام وخشي أن يهمل أو يتناسى أوله، فيربطه بإعادة لفظة منه؛ لترسيخه في الأذهان، وأيضاً التفخيم لطول الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>cxvii</sup>، فكرر (رأيتهم)، حتى لا يهمل الأول من الكلام.

ويرى بعض البلاغيين أن لا تكرر في هذه الآية، بل هو كلام مستأنف<sup>cxviii</sup>، على تقدير جواب لسؤال محذوف قاله يعقوب عليه السلام، عندما قال سبحانه وتعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾<sup>cxviii</sup>.

والصحيح أنه تكرر؛ لورود الكثير من الآيات المشابهة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾<sup>cxli</sup>، فلا يجوز هنا أن يكون الضمير (هم) جواباً عن سؤال محذوف، ولكن كرر هم لضرب من التأكيد وإيضاح الصورة، فالكلام هنا مرتبط ببعضه، وليس هناك ما يؤكد لنا بأنه مستأنف، ولمالم يجز هنا، لم يجز في الآية التي سبقتها.

- النهي عن الشيء والأمر بالآخر؛ تفادياً للأول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَابَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ﴾<sup>cxli</sup>.

وقد يستقل تكرار الكلمة، فيعدل إلى ما يرادفها<sup>cxlii</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>cxliii</sup>، فالبث هو: "الحزن الذي تقضي به إلى صاحبك"<sup>cxliv</sup>، فاستقل تكرارها فعدل إلى ما يرادفها، وهو الحزن، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا﴾<sup>cxlv</sup>.

### 7.4. الاعتراض:

وهو: "كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركّب، لو أسقط لبقى الأول على حاله"<sup>cxlvi</sup>، ويقع الاعتراض بين الشئيين المتلازمين<sup>cxlvii</sup>، كالمبتدأ وخبره، والفعل وفاعله، والصفة والموصوف، والقسم وجوابه، والمعطوف والمعطوف عليه، والمضاف والمضاف إليه.

وينقسم الاعتراض إلى قسمين اثنين هما<sup>cxlviii</sup>:

**القسم الأول:** ما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، كالتوكيد، أو الدعاء، أو غير ذلك.

**القسم الثاني:** ما يأتي في الكلام لغير فائدة، كأن يقع سهواً أو خطأً.

ووقع في جملة القول الكثير من الاعتراضات من قبيل **القسم الأول**، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَاجِئَنَا لِلْفَيْدِ فِي الْأَرْضِ<sup>cxlix</sup>﴾، فاعترض بقوله: (لقد علمتم)؛ وذلك لغرض التأكيد على إثبات البراءة من تهمة السرقة.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بَشْرَى هَذَا غُلَامٌ<sup>cl</sup>﴾، فاعترض بقوله: (يا بشرى)، تأكيداً على التعجب والدهشة.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا<sup>cli</sup>﴾، والاعتراض هنا هو: (حاش لله)، تأكيداً على التعظيم والدهشة.

## 7.5. الجنس:

وهو: "تشابه الكلمتين في اللفظ"<sup>clii</sup>، مع اختلاف المعنيين<sup>cliii</sup>، وهو من المحسنات اللفظية، وينقسم إلى قسمين اثنين هما<sup>cliv</sup>:

- الجنس التام، وهو: ما اتفق فيه اللفظان من حيث: نوع الحروف، وشكلها، وعددها، وترتيبها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ<sup>clv</sup>﴾.

- الجنس الناقص، وهو: هو ما اختلف فيه اللفظان من حيث: نوع الحروف، أو شكلها، أو عددها، أو ترتيبها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالنَّفَّثَاتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ (29) إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ<sup>clvi</sup>﴾.

وجاء الجنس في جملة القول في سورة يوسف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَا أَسْقَى عَلَى يُوسُفَ<sup>clvii</sup>﴾، فجاء بين (أسقى)، و(يوسف)، وهو جناس ناقص؛ لأنه لا تطابق في ترتيب الحروف، كما أنه يختلف حرفان في اللفظتين، وهما الألف المتطرفة في (أسقى)، والياء في (يوسف).

### الخلاصة:

كان لجملة القول في القرآن الكريم أثراً بالغاً في إثراء الأسلوب القرآني على وجه الخصوص، والبحث اللغوي على وجه العموم، ظهر ذلك جلياً في العديد من المواضع التي وقفنا عليها في هذه الدراسة، التي اتضح من خلالها عدة قضايا واستنتاجات كان أهمها:

1. لم يول القدامى جملة القول اهتماماً كبيراً من القضايا اللغوية الأخرى، وما جاء في ثنايا كتبهم كان إشارات لم تصل إلى لبّ الجملة، بينما تميز المتأخرون في إيلاء الجملة اهتماماً واضحاً بالدراسة والتحليل والتصنيف.

2. تقع جملة القول محكية، فيعمل فعل القول فيها، أما إذا لم تقع محكية كأن يكون القول بمعنى الظن، أو بمعنى آخر غير القول، فلا يعمل في الجملة، وإنما يعمل في الكلمة بعده، كما قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها.

3. حتى تكون الجملة قولية فلا بد من وجود أركان ثلاثة، هي: ( المتكلم، والمتلقي، والرسالة)، وبذلك تكتمل عناصر الخطاب الأساسية.

4. إذا حذف فعل القول فلا يحلّ محله فعل آخر مذكور؛ لأن الرابطة تنعدم بين الفعل البديل وجملة القول، على عكس الرابطة القوية بين القول وجملته، ولهذا فإنه يستقيم تقدير فعل القول، ولا يستقيم أن يحل محله فعل آخر.

5. المتأمل في هذا الكم من جملة القول الواردة في كتاب الله العزيز، يلحظ ثرائها بلاغياً ولغوياً، فيجد في الجملة الواحدة أكثر من صورة بلاغية، وهذا ما يدعم قوتها البلاغية وتأثيرها في بلاغة الخطاب والحوار.

6. يعزى كثرة جملة القول في القرآن الكريم لأسباب أهمها:

- القرآن الكريم هو قول الله ﷻ.
- إن القرآن الكريم متضمن قصص الأولين والآخرين.
- جاء القرآن الكريم بأوامر ونواهٍ وتوجيهات للعباد.

7. يكون الخطاب مباشراً عندما يكون المتكلم ناقلاً للقول ولم يتصرف فيه، ويكون غير مباشر عندما يتصرف المتكلم فيه بالزيادة أو النقصان.

### الحواشي:

- <sup>i</sup> انظر ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مادة: قال.
- <sup>ii</sup> انظر الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع، مادة: قال.
- <sup>iii</sup> انظر لسان العرب، مادة: قال.
- <sup>iv</sup> انظر الصحاح في اللغة، مادة: قول.
- <sup>v</sup> ديوان لبيد، اعتني به: حمدوطمّاسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 77.
- <sup>vi</sup> انظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1990، مادة: قول.
- <sup>vii</sup> سورة الطور، من الآية: 33.
- <sup>viii</sup> انظر ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، مادة: قول.
- <sup>ix</sup> الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة، 1993، ص 97.
- <sup>x</sup> الصحاح مادة: قال.
- <sup>xi</sup> ديوان لبيد، ص 31.
- <sup>xii</sup> انظر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1988، ج 1، ص 122.
- <sup>xiii</sup> ديوان هذبة بن الخشرم، يحي الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1986، ص 141.
- <sup>xiv</sup> انظر ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، 1952، ج 1، ص 20.
- <sup>xv</sup> انظر الكتاب، ج 1، ص 122، وج 3، ص 143.



- <sup>xvi</sup> ديوان الكميت، محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.
- <sup>xvii</sup> انظر المصدر السابق: ج 1، ص 20.
- <sup>xviii</sup> انظر القاموس المحيط مادة قال
- <sup>xix</sup> انظر الكتاب، ج 1، ص 122.
- <sup>xx</sup> انظر المحكم والمحيط الأعظم، مادة: قول.
- <sup>xxi</sup> انظر الكتاب، ج 1، ص 122، وج 3، ص 143، وانظر الفراء، معاني قرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1983، ج 1، ص 38.
- <sup>xxii</sup> سورة يوسف، من الآية: 44.
- <sup>xxiii</sup> انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وظاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، مادة: (قول).
- <sup>xxiv</sup> انظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991، ج 2، ص 474.
- <sup>xxv</sup> الكتاب، ج 1، ص 122.
- <sup>xxvi</sup> انظر الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 38.
- <sup>xxvii</sup> المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربي، القاهرة، مصر، 1994، ج 2، ص 348-349.
- <sup>xxviii</sup> انظر عبد الرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص 58.
- <sup>xxix</sup> سورة يوسف، من الآية: 44.
- <sup>xxx</sup> سورة يوسف، من الآية: 23.
- <sup>xxxi</sup> سورة يوسف، من الآية: 13.
- <sup>xxxii</sup> انظر أسرار العربية، ص 58.
- <sup>xxxiii</sup> سورة يوسف، من الآية: 72.
- <sup>xxxiv</sup> سورة يوسف، من الآية: 55.

- xxxv انظر أسرار العربية، ص 29.
- xxxvi انظر السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1987، ص 170.
- xxxvii المصدر السابق، ص 170.
- xxxviii سورة يوسف، من الآية: 90.
- xxxix مفتاح العلوم، ص 170.
- xl سورة يوسف، من الآية: 8.
- xli مفتاح العلوم، ص 171.
- xlii سورة يوسف، من الآية: 94.
- xliii انظر أسرار العربية، ص 29.
- xliv انظر العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ، ج 3، ص 155.
- xliv انظر الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ج 1، ص 52.
- xlvi سورة يوسف، من الآية: 31.
- xlvi سورة يوسف، من الآية: 55.
- xlvi سورة يوسف، من الآية: 10.
- xlvi سورة يوسف، من الآية: 51.
- i سورة يوسف، من الآية: 89.
- li سورة يوسف، الآية: 4.
- lii سورة يوسف، من الآية: 33.
- liii انظر أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ضبط: يوسف الصميلين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص 69.
- liv سورة يوسف، من الآية: 85.
- lv سورة يوسف، من الآية: 91.

- <sup>lvi</sup> ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فؤاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ج 3، ص 49.
- <sup>lvii</sup> انظر أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: بيت الله بيّات، ومؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، الطبعة السادسة، 1433 هـ، ص 438، والمقرب، ص 438، وابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواربي، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1972، ج 1، ص 293.
- <sup>lviii</sup> انظر الكتاب، ج 2، ص 143.
- <sup>lix</sup> انظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980، ج 2، ص 243.
- <sup>lx</sup> المصدر السابق، ج 2، ص 413.
- <sup>lxi</sup> انظر المصدر السابق، ج 3، ص 327، وانظر المقتضب، ج 4، ص 11.
- <sup>lxii</sup> سورة الكهف، من الآية: 96.
- <sup>lxiii</sup> القطر: في هذه الآية هو النحاس، انظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 2000، ج 18، ص 116، وانظر الفروق اللغوية، ص 438.
- <sup>lxiv</sup> انظر همع الهوامع، ج 2، ص 243.
- <sup>lxv</sup> انظر شرح جمل الزجاجي، ج 3، ص 50.
- <sup>lxvi</sup> سورة يوسف، من الآية: 54.
- <sup>lxvii</sup> سورة يونس، من الآية: 10.
- <sup>lxviii</sup> انظر المقرب، ج 4، ص 11.
- <sup>lxix</sup> سورة يوسف، الآية: 55.
- <sup>lxx</sup> سورة يوسف، من الآية: 29.
- <sup>lxxi</sup> ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 198.
- <sup>lxxii</sup> سورة البقرة، من الآية: 140.

- lxxiii انظر الكتاب، ج 3، ص 143.
- lxxiv سورة يونس، من الآية 65.
- lxxv انظر معاني القرآن للفراء، ج 1، ص 471.
- lxxvi المدرج عند علماء الحديث هو: "أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فحسبها من يسمعا مرفوعة في الحديث، فيرويه كذلك"، انظر ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح: أحمد محمد شاكر، وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1996، ص 224.
- lxxvii سورة النمل، لآية 34.
- lxxviii انظر معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 48.
- lxxix انظر تفسير الطبري، ج 16، ص 142، وج 18، ص 616.
- lxxx سورة يوسف، الآية 4.
- lxxxi سورة يوسف، من الآية 32.
- lxxxii سورة يوسف، من الآية 46.
- lxxxiii انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، 1999، ج 4، ص 392.
- lxxxiv سورة يوسف، من الآية 54.
- lxxxv سورة يوسف، من الآية 31.
- lxxxvi سورة طه، الآية 45.
- lxxxvii سورة القصص، من الآية 23.
- lxxxviii سورة يوسف، من الآية 54.
- lxxxix سورة يوسف، من الآية 31.
- xc سورة يوسف، من الآية 30.
- xci الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ج 11، ص 326.
- xcii سورة فصلت، من الآية 11.

- <sup>xciii</sup> ديوان أبو النجم، الفضل بن قدامة، تحقيق: محمد أديب، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية، 2006، ص151.
- <sup>xciv</sup> سورة يوسف، من الآية 21.
- <sup>xcv</sup> سورة يوسف، من الآية 13.
- <sup>xcvi</sup> سورة يوسف، من الآية: 44.
- <sup>xcvii</sup> سورة يوسف، من الآية: 43.
- <sup>xcviii</sup> سورة يوسف، الآية: 55.
- <sup>xcix</sup> سورة يوسف، الآية: 54.
- <sup>c</sup> سورة النمل، الآية: 30\_31.
- <sup>ci</sup> نقلاً عن: سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1997، ص 19.
- <sup>cii</sup> انظر
- Gérard Genette , Figures III, Editch Lumen, Spain, Barcelona, Primeraedicion: 1989, p228.
- <sup>ciii</sup> انظر تزفيتانطودروف، الشعرية، ترجمة شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 1990، ص 47.
- <sup>civ</sup> انظر صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 164، 1992، ص 91.
- <sup>cv</sup> سورة يوسف، الآية: 11.
- <sup>cvi</sup> سورة يوسف، من الآية: 43.
- <sup>cvi</sup> انظر
- .Gérard Genette , Figures III, P288\_229
- <sup>cviii</sup> انظر بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 93.
- <sup>cix</sup> سورة يوسف، الآية: 71.
- <sup>cx</sup> عبد القادر بن ملاً حويش، بيان المعاني، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1382 هـ، ج 3، ص 239.

- <sup>Cxi</sup>الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1976، ص76.
- <sup>Cxii</sup>انظر مغني اللبيب، ج 2، ص 474.
- <sup>Cxiii</sup>سورة يوسف، من الآية 26.
- <sup>Cxiv</sup>انظر معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 41.
- <sup>Cxv</sup>سورة يوسف، من الآية 26.
- <sup>Cxvi</sup>سورة هود، من الآية: 45.
- <sup>Cxvii</sup>سورة القمر، الآية 10.
- <sup>Cxviii</sup>انظر مغني اللبيب، ج 2، ص 475.
- <sup>Cxix</sup>سورة يوسف، من الآية 29.
- <sup>Cxx</sup>انظر كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 1961، ج 1، ص 323.
- <sup>Cxxi</sup>سورة البقرة، من الآية 127.
- <sup>Cxxii</sup>سورة يوسف، من الآية 51 - 52.
- <sup>Cxxiii</sup>انظر معاني القرآن للفراء، ج 2، ص 47.
- <sup>Cxxiv</sup>سورة الأعراف، الآية 109 \_ 111.
- <sup>Cxxv</sup>انظر معاني القرآن للفراء، ج 1، ص 387.
- <sup>Cxxvi</sup>انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1984، ج 3، ص 104.
- <sup>Cxxvii</sup>المصدر السابق، ج 3، ص 302.
- <sup>Cxxviii</sup>سورة يوسف، من الآية 29.
- <sup>Cxxix</sup>انظر معاني القرآن للفراء، ج 1، ص 435.
- <sup>Cxxx</sup>سورة الحجرات، من الآية 14.
- <sup>Cxxxi</sup>سورة يوسف، من الآية: 4.
- <sup>Cxxxii</sup>انظر الكتاب، ج 2، ص 48.

- <sup>cxviii</sup> انظر أسرار العربية، ص 51.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 47.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 4.
- <sup>cxviii</sup> ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، القسم الثالث، ص 3.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 4.
- <sup>cxviii</sup> انظر، الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1407 هـ، ج 2، ص 443.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 4.
- <sup>cxviii</sup> سورة الروم، من الآية: 7.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 67.
- <sup>cxviii</sup> انظر البرهان، ج 3، ص 33.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 86.
- <sup>cxviii</sup> الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد علي النجار، وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، مادة: بث.
- <sup>cxviii</sup> سورة البقرة، من الآية: 109.
- <sup>cxviii</sup> المثل السائر، القسم الثالث، ص 40.
- <sup>cxviii</sup> انظر الخصائص، ج 1، ص 335.
- <sup>cxviii</sup> انظر المثل السائر، القسم الثالث، ص 40.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 73.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 19.
- <sup>cxviii</sup> سورة يوسف، من الآية: 31.
- <sup>cxviii</sup> مفتاح العلوم، ص 429.
- <sup>cxviii</sup> انظر محمد أحمد قاسم، ومحبي الدين ديب، علوم البلاغة، البديع والبيان والمعاني، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة: الأولى، 2003، ص 116.
- <sup>cxviii</sup> انظر مفتاح العلوم، ص 429.

<sup>clv</sup> سورة الروم، من الآية: 55.

<sup>clvi</sup> سورة القيامة، الآية: 29\_30.

<sup>clvii</sup> سورة يوسف، من الآية: 84.

### المصادر والمراجع

أولاً. القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.

ثانياً. المصادر العربية:

1. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
2. الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة، 1993.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 1961.
4. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.
5. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، شرح: أحمد محمد شاكر، وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1996.
6. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1984.
7. بيان المعاني، عبد القادر بن ملاً حويش، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1382هـ.
8. تحليل الخطاب الروائي، سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1997.
9. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، 1999.



10. تهذيب اللغة، الأزهرى، تحقيق: محمد علي النجار، وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر.
11. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 2000.
12. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
13. جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي، ضبط: يوسف الصميلين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
14. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، 1952.
15. ديوان أبو النجم، الفضل بن قدامة، تحقيق: محمد أديب، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية، 2006.
16. ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
17. ديوان الكميت، محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
18. ديوان ليبي، اعتنى به: حمدو طمّاسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
19. ديوان هدية بن الحشرم، يحي الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1986.
20. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: فوز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
21. الشعرية، تزيطانطودروف، ترجمة شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 1990.
22. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1990.
23. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ.
24. علوم البلاغة، البديع والبيان والمعاني، محمد أحمد قاسم، ومحيي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة: الأولى، 2003.

25. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: بيت الله بيّات، ومؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، الطبعة السادسة، 1433 هـ.
26. القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع.
27. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1988.
28. الكشف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.
29. لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، مصر.
30. المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربي، القاهرة، مصر.
31. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر.
32. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
33. معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1983.
34. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991.
35. مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1987.
36. المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1972.
37. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980.
38. النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- 
39. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وظاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي.  
ثالثاً. المصادر الأجنبية:
40. Gérard Genette , Figures III, Editch Lumen, Spain, Barcelona, Primeraedicion: 1989.  
رابعاً. الدوريات والمجلات العلمية:
41. بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 164، 1992.



## إلى أي مدى تؤثر الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية على جودة الإفصاح البيئي دراسة على شركات النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط

د. كمال إمام الجياش

كلية الاقتصاد - العجيلات - جامعة الزاوية

### الملخص

هذه الورقة تختبر ممارسات الإفصاح البيئي في شركات النفط. حيث تناقش تأثير العوامل الوطنية على المحاسبة والممارسات في الإفصاح لكلا من الشركات الوطنية والشركات الدولية. العوامل الوطنية مثل مستوى التنمية الاقتصادية والحرية السياسية والأنظمة القانونية شملت في هذه الدراسة. محتوى التحليل استخدام في الدراسة لقياس الإفصاح البيئي بجانب مؤشر الإفصاح لقياس جودة الإفصاح في التقارير السنوية بشركات النفط العاملة في البلدان العربية المصدرة للنفط. نتائج الدراسة تظهر أن الشركات الدولية تولي اهتمام أكبر لإفصاح المشاكل البيئية في التقارير السنوية. بالإضافة إلى جودة الإفصاح البيئي لكلا من الشركات الدولية والوطنية يتأثر بمستوى التنمية الاقتصادية. في المقابل فإن الحال يختلف عند النظر في تأثير كلا من الحرية السياسية والأنظمة القانونية على جودة الإفصاح البيئي.

الكلمات الافتتاحية: جودة الإفصاح . التنمية الاقتصادية - الأنظمة السياسية والمدنية - الإفصاح البيئي

### Abstract:

This paper examines the environmental disclosure practices in oil companies operating in oil sector. It discusses the impact of differing accounting and disclosure practices of both national and international companies. Explanatory factors such as the level of economic development, political civil and legal systems are included. Results of the study show that international companies demonstrated higher levels of disclosure about environmental issues in annual reports. Additionally, the quality of environmental disclosure for both national and international firms is impacted positively by level of economic development. This is not the case when the impact of differences in political, civil and legal systems is considered particularly for national companies.

## المقدمة

خلال السنوات القليلة الماضية شهدت المحاسبة البيئية للشركات تطوراً في العديد من البلدان حيث أولت العديد من البلدان اهتماماً ملحوظاً للبيئة والانشطة البيئية والمشاكل البيئية مثل القضايا البيئية والتلوث البيئي الاحتباس الحراري في السنوات الاخيرة وبالأخص البلدان المتقدمة مثل بلدان الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا وأمريكا واليابان. حيث أنشأت بها العديد من الوزارات والهيئات العليا المتعلقة بالبيئة من اجل الحفاظ على بيئاتهم(Joudeh et al 2018).فالاهتمام بالبيئة اصبح من أكثر القضايا التي تتركز المجتمعات في العديد من البلدان وبالتالي اصبحت من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حول العالم ( Joshi & Gao 2009; Yusoff & Lehman ) 2005. في هذا السياق، Joudeh وآخرون(2018) قال أصبح الاهتمام بالبيئة مطلباً حاسماً في معظم البلدان، حيث أنه اتجاه عالمي أدى إلى ظهور المحاسبة البيئية نظراً لأهميتها في توفير المعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية لمساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة. بالإضافة الي ذلك ذكر إسلام (2005) الإفصاح البيئي اصبح محل اهتمام من قبل العديد من البلدان خلال العقود الثلاث الماضية بل اصبح احد اهم مواضيع الإفصاح الاجتماعي. على أي حال فمع تزايد الكورات البيئية التي تحدث نتيجة العمليات التي تقوم بها الشركات،سواء الشركات الوطنية او الدولية التي تمارس أنشطتها في اكثر من دولة اصبح الاهتمام بالبيئة اصبح مطلب مهم للعديد من البلدان. لذلك فان زيادة الاهتمام بالمحاسبة البيئية في المجتمعات الدولية ساهم في زيادة الشفافية والافصاح لدي الشركات. ونتيجة لهذا فقد أدى بدوره إلى جذب اهتمام الشركات الدولية على وجه السرعة للإفصاح عن أنشطتها وممارساتها في مختلف البلدان، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة البيئية( Aerts, Cormier & Magnan 2008; Williams 2004; Islam 2011).الشركات الصناعية وعلى وجه التحديد في الشركات العاملة في صناعة النفط قد تكون متورطة في العديد من الكورات البيئية بسبب الحوادث البيئية والعمليات التي تقوم بها التي تؤثر على البيئة المحيطة (O'Rourke & Connolly 2003; Summerhays & De Villiers 2012).بالتالي فانه من الواضح زيادة القلق العالم وزيادة الضغوط علي الشركات نتيجة هذه الحوات البيئية (Islam 2010; Cormier, Magnan & Van Velthoven 2005; Ledoux & Magnan 2011).

تواجه الشركات العالميةتوبالأخص التي لها أنشظة وعمليات في بلدان عدة العديد من المشاكل من حيث شرعية المعلومات والامتثال للوائح المطبقة في المنطقة المحلية عند الإفصاح عن

المعلومات البيئية في دول غير متشابهة بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية واللوائح الحكومية (TAN 2009). في هذه السياق يقول إسلام (2010) عندما تزداد الصراعات بين الشركات الدولية والمجتمعات المحلية بخصوص الإفصاح عن الأنشطة البيئية فإن الشركات الدولية يجب أن تتبنى استراتيجيات واضحة للإفصاح عن أنشطتها البيئية نتيجة للعمليات الصناعية التي تقوم بها، سواء كانت عملياتها في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، ويجب أن تأخذ في الاعتبار الضغوطات التي من الممكن أن تواجهها في تلك البلدان. مع العلم بأن أغلب الدراسات المقارنة بخصوص الإفصاح عن المعلومات البيئية أجريت في بلدان مثل كندا وأوروبا وأستراليا وأمريكا (Saida 2009; Jenkins & Yakovleva 2006). في المقابل فإن بلدان مثل البلدان العربية تعاني من قلة الدراسات التي تهتم بالإفصاح البيئي على الرغم بأنها تعتبر من أكثر الدول المصدرة للنفط (Al-Janadi, Rahman & Omar 2011; Ismail & Ibrahim 2012; لذلك ونتيجة العوامل التي تؤثر على الشركات الدولية في البلدان المتقدمة والشركات فإن الإفصاح البيئي قد يكون مختلف بشكل كبير من حيث المحتوى والمعلومات (Omar and Abdullah, 2013; said).

قطاع النفط والغاز يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط حيث أن العديد من الشركات الوطنية والدولية تعمل في هذا القطاع. الاقتصاد في البلدان العربية هو اقتصاد استهلاكي يعتمد بشكل أساسي على مصدر النفط والغاز على الرغم من العديد من البلدان العربية المصدرة للنفط تسعى الي تطوير العديد البرامج الاقتصادية منذ عام 1970. فالإقتصاد في هذه معظم هذه البلدان لايزال مرتبط بشكل أساسي بقطاع النفط والغاز وبالأخص في توفير المصادر المالية حيث يساهم قطاع النفط بشكل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الموارد المالية والطاقة بنسبة ما بين 75% الى 95% (Al-Moneef 2006; Elbadawi & Gelb 2010). قطاع النفط في المنطقة العربية شهد بشكل لافت تطور في السنوات الأخيرة في كافة المجالات مثل الاستكشاف والإنتاج والتكرير مما ساهم في زيادة الإنتاج اليومي من خام النفط والغاز بشكل كبير بالتالي زيادة الاستثمارات في هذا القطاع سواء من قبل الحكومات والمثملة في الشركات الوطنية او الشركات الأجنبية التي تعمل على زيادة استثماراتها في قطاع النفط والغاز (أوابك 2011). فقد وقعت الحكومة الوطنية في ليبيا اتفاقية استثمار مع شركة أيني الإيطالية لاستكشاف المزيد في مجال النفط والغاز. هذا التطور الذي يشهده قطاع النفط والغاز وزيادة حجم الاستثمار فيه نتيجة الزيادة في الشركات الدولية العاملة في هذه البلدان وزيادة

استثمارتها في صناعة النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط بالإضافة الى وجود الشركات الوطنية الشركات العاملة في هذا القطاع مما قد يساهم في التنوع بين الشركات العاملة في نفس القطاع بالتالي فانه من المحتمل ان يكون هناك اختلاف في الإجراءات المحاسبية وممارسات الإفصاح بين الشركات.

في الوقت الراهن يتفق أغلب الباحثين والاكاديميين إن العوامل الداخلية مثل التشريعات القانونية والتنمية الاقتصادية داخل الوطن الواحد ليست ذو تأثير كبير على الممارسات التي تتم في المؤسسات والشركات المحلية وبالأخص تلك التي تعمل في نفس القطاع لكن الاختلافات بين الشركات الدولية مهم جدا (Miroshnik 2002; Joshi & Gao 2009). بالتالي فإن الممارسات المحاسبية المختلفة الموجودة يجب أن تأخذ في الحسبان سواء كانت تأثيرها كبيراً أو صغيراً في الشركات الدولية وبالأخص عندما تمارس أنشطتها في قطاعات تكون للشركات الوطنية دور مهم فيه مثل قطاع النفط والصناعات الاستراتيجية. وفقاً لهذا فان ممارسات الإفصاح يتوقع ان تكون مختلفة بين الشركات الدولية والشركة الوطنية العاملة في قطاع النفط (Islam 2011; Saida 2009).

نتيجة لقلة البحوث المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية للشركات الدولية العاملة في قطاع النفط في البلدان النامية مثل نيجيريا وإيران و فنزويلا بالإضافة الى البلدان العربية المصدرة للنفط فانه يجب التركيز علي هذه البحوث في الوقت الراهن (Ahmad 2004; Al-Tuwaijri, Christensen & Hughes 2004; Seetharaman, Ismail Saravanan (2010). بالإضافة الى قلة الدراسة التي تناولت موضوع جودة الإفصاح البيئي في التقارير المالية (Fatma Baalouch 2019 et al) هذه الدراسة ستحاول دراسة ممارسات الإفصاح البيئي من حيث جودة الإفصاح البيئي في شركات النفط المحلية مقارنة مع الشركة الدولية التي لها أنشطة في قطاع النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط. أيضاً هذه الدراسة تسعى الى تغطية هذه الفجوة البحثية في الادب بخصوص ممارسات المحاسبية فيما يتعلق بالإفصاح البيئي بين البلدان. من خلال دراسة الإفصاح البيئي في الشركات النفطية فان الدراسة ستتركز علي أثر العوامل الوطنية مثل مستوى التنمية الاقتصادية للدولة والأنظمة السياسية والمدنية بالإضافة الى الأنظمة القانونية على جودة الإفصاح البيئي. بالتالي فانه يمكن القول أنه من خلال التفاعل بين هذه المتغيرات الاجتماعية السياسية والضغوط الاقتصادية قد توضح الاختلاف في مستوي المعلومات البيئية المفصح عنها في التقارير السنوية. لذلك فان الدراسة تسعى الى الإجابة على الأسئلة التالية:

- I. إلى أي مدى يؤثر النظام السياسي للدولة على جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية لشركات النفط العاملة في القطاع النفطي؟
- II. إلى أي مدى يؤثر النظام القانوني المطبق في الدولة على جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية لشركات النفط العاملة في القطاع النفطي؟
- III. إلى أي مدى يؤثر التنمية الاقتصادية للدولة على جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية لشركات النفط العاملة في القطاع النفطي؟

### أهداف البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين العوامل الوطنية في بيئة الأنشطة التي تمارس فيها شركات النفط والغاز عملياتها الإنتاجية والممارسات التي تعتمدها الشركات النفطية العاملة في قطاع النفط والغاز من الحفاظ على البيئة وتقليل الملوثات إلى المستوى الذي يتناسب مع أفضل الممارسات البيئية النظيفة، ويمكن إيجاز أهداف البحث بما يأتي:

1. إيضاح دور العوامل الوطنية في الممارسات المحاسبية
2. مدى جودة المعلومات البيئية وخاصة المحاسبية منها الناجمة من الأنشطة البيئية لشركات النفط والغاز التي تعمل على درء الخطر أو معالجته من خلال تقديم المعلومات الاقتصادية والمحاسبية اللازمة لذلك.
3. توضيح طبيعة وقياس جودة المعلومات البيئية والإفصاح عنها في لقوائم المالية.
4. تقديم نموذج مقترح لقياس جودة الإفصاح عن المعلومات البيئية في القوائم المالية.

### أهمية البحث

يتناول البحث أحد أهم الموضوعات حديثاً في بيئة صناعة النفط والغاز في أكثر البلدان المنتجة للنفط التي تستقطب العديد من الشركات الدولية من مختلف البلدان المتقدمة للاستثمار في قطاع النفط والغاز. إن الأهمية العملية لهذا الموضوع هو تحسين الأوضاع البيئية من جهة، وبيان دور العوامل الوطنية ومدى تأثيرها في قطاع النفط والغاز من خلال الإفصاح البيئي لشركات النفط والغاز وذلك لبيان دور العوامل الوطنية في المحافظة على البيئة .



## العوامل الوطنية المؤثرة في ممارسات الإفصاح البيئي

في السنوات الأخيرة، تقوم العديد من الشركات بالإفصاح عن معلومات حول أنشطتها البيئية وفقاً لمطالب أصحاب المصلحة المتعلقة بالمسؤولية البيئية والمساءلة غير ان مدى ومحتوى الإفصاح البيئي يختلف من شركة إلى أخرى. في الصدد، توجد أدبيات محاسبية واسعة النطاق تتعلق بالعوامل التي تؤثر في الإفصاح عن المعلومات البيئية التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية والخصائص التي تشترك فيها مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس القطاع او المنطقة. أظهرت الأبحاث العديد من العوامل التي تؤثر على الإبلاغ عن المعلومات البيئية المتعلقة بخصائص تلك الشركات مثل حجم الشركة ونوع الصناعة ( Al-Tuwaijri, Christensen & Cormier, Magnan & Van Velthoven 2005; Gao, Heravi & Hughes 2004 ; Xiao 2005).

ومن ثم، فقد أولى الباحثون و الأكاديميون في العديد من البلدان اهتماماً بالكشف عن المعلومات البيئية في أنواع مختلفة من الشركات. في الماضي، كان إعداد التقارير البيئية مقصوراً في الغالب على الشركات التي تعمل في الصناعات ذات التأثير البيئي الكبير في البلدان الصناعية حيث تظهر الدراسات التجريبية اليوم أن الاتصال البيئي أصبح شائعاً في القطاعات الصناعية بما في ذلك قطاع النفط ، في مناطق مختلفة من العالم (KPMG 2008). ومع ذلك ، لا تزال التقارير البيئية هي الأعلى في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وأستراليا والمملكة المتحدة وفي صناعات مثل المواد الكيميائية والأدوية والإلكترونيات والسيارات والنفط والغاز (KPMG 2008).

علاوة على ذلك ، تشير الدراسات التي أجريت في البلدان المتقدمة وبشكل أكثر تحديداً مثل أستراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أن الخصائص المميزة للمؤسسات لها تأثير على الإفصاح البيئي. العديد من الدراسات أشارت الى الدراسات في البلدان النامية لازت شحيحة مقارنة بالدراسات في البلدان المتقدمة ففي هذا السياق ذكر كلا من Ismail و Rahman (2016) ان خصائص الشركات لديها ارتباط مع جودة المعلومات المالية بشكل مستمر لكن فيما يتعلق بالمعلومات غيرالمالية مثل المعلومات البيئية لازلت شحيحة. على الرغم من الشح في الدراسات التي أجريت في البلدان النامية الا ان معظمها ركز على الخصائص الداخلية للمؤسسات والشركات مثل الحجم وعمر الشركة ونوع الصناعة لذلك فأن هذه الدراسة تتناول عوامل

خارجية ومدى تأثيرها على الإفصاح البيئي وبالأخص في اأء أهم الأنشطة من حيث القيمة الاقتصادية وحساسيتها للبيئة بالإضافة الى ذلك أشتملها على شركات وطنية وشركات دولية ولكل منهما أهداف يسعى الى تحقيقها قد تختلف أو تتوافق أحياناً.

بالتالي، ستأخذ هذه الدراسة في الاعتبار المحددات الخارجية المؤثرة للإفصاحات والتي من المرجح أن تعطي بعداً أكبر في الاختلاف في مستوى الإفصاح بين البلدان المتقدمة والنامية (الشركات الدولية والشركات الوطنية). يمكن أن تقدم هذه الدراسة مساهمة كبيرة في أدبيات إعداد التقارير البيئية في سياق البلدان المصدرة للنفط. لذلك ، تقدم هذه الدراسة محاولة لمعالجة هذه الفجوة في الأدبيات من خلال تحليل ما إذا كانت العوامل الخارجية والمثثلة في العوامل الوطنية لشركات النفط تؤدي إلى اختلاف كبير على ممارسات الإفصاح البيئي وجودة الإفصاح البيئي للشركات المحلية عند مقارنتها بشركات دولية من بلدان أخرى لها ممارسات في البلدان المصدرة للنفط . النظم السياسية والاقتصادية والقانونية كعوامل مؤثرة في مختلف البلدان وكذلك الممارسات الثقافية التي يمكن أن تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر لها تأثير على ممارسات الكشف (El Ammari 2022&2012Joseph. D). كما أن معظم البلدان في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية. وبالتالي ، يقدم القسم التالي نظرة عامة على هذه العوامل الوطنية ومدى تأثيرها على ممارسات الإفصاح البيئي وصولاً إلى بناء الفرضيات.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات تشير إلى أن الشركات تتعرض لضغوط سياسية (Hatice Zerrin K E, 2016) مما قد ينعكس بشكل ما على ممارسات المحاسبة. يعتقد وليامز (1999) أن انتهاك الحقوق السياسية والحريات المدنية وتقييد الحرية السياسية قد يكون عقبة أمام الإفصاح العادل. علاوة على ذلك ، أشار بلال وأوين (2007) وغونزاليس بينيتو وغونزاليس بينيتو (2010) إلى أن مديري الشركات العاملة داخل المؤسسات السياسية المتخلفة هم أكثر عرضة للضغط السياسي. بشكل عام ، هناك مجموعة متنوعة من الأنظمة السياسية في جميع أنحاء العالم تتراوح بين الأنظمة الديمقراطية التي يتمتع فيها الناس بالحرية السياسية وجميع الحقوق المدنية المرتبطة بها؛ وأنظمة أخرى مثل الديكتاتوريات السياسية حيث لا يتمتع الناس بالحرية والمشاركة في صنع القرار وفقدوا معظم حقوقهم المدنية. يجب أن يكون لأي نظام سياسي تأثير على اللوائح المعمول بها، بما في ذلك نظام المحاسبة.

بناءً على ماسبق، فإن المنظمات في المجتمعات الأكثر ليبرالية لديها حافزاً أكبر للإفصاح عن المعلومات البيئية استجابةً للتوقعات الاجتماعية من أجل تحقيق مجموعة واسعة من الاهتمامات المجتمعية. من ناحية أخرى، فإن بعض المنظمات في البيئة الاجتماعية أقل ليبرالية وقد تلجأ إلى الحد من الكشف عن المخاوف البيئية أو قد لا تكشف عن أي شيء على الإطلاق خوفاً من مزيد من التدقيق من قبل الحكومة. لذلك ولأغراض هذه الدراسة تكون الفرضية كما يلي

**الفرضية الأولى: الارتباط بين مستوى الحرية السياسية والمدنية ونوعية الإفصاح البيئي في شركات النفط له ارتباط سلبي وله تأثير كبير على شركات النفط والغاز الوطنية خلافاً لشركات النفط والغاز العالمية.**

علاوة على ذلك، على الرغم من أن معظم البلدان حول العالم لديها أنظمة قانونية وطنية، فإن معظم هذه النظم القانونية تشترك في المثل العليا والسمات في بعض الجوانب الحاسمة. استخدم علماء القانون هذه السمات المشتركة من أجل تصنيف أنظمة القانون. في هذا السياق، حدد كريتر (2002) ثلاث مجموعات رئيسية للنظم القانونية: (1) القانون الروماني الجرمانى (المدنى)؛ (2) القانون العام؛ و (3) القانون الاشتراكي. هناك إجماع بين الأكاديميين والمحاسبين على أن الأنظمة القانونية هي جزء من إطار مؤسسي يتفاعل من خلاله نظام المحاسبة. لذلك، تتأثر خصائص النظام المحاسبي بالقوانين السارية في الدولة من خلال تقنين المعايير والإجراءات المحاسبية وهذا بدوره سيؤثر على الممارسات المحاسبية من خلال مدى القواعد المحاسبية التي يحددها القانون. ذكر Levine و Beck و Loayza (2011) أن النظام القانوني هو جزء من الإطار المؤسسي الذي من المرجح أن يتفاعل معه نظام المحاسبة ويؤثر على الطريقة التي يتم بها إصدار القواعد المحاسبية.

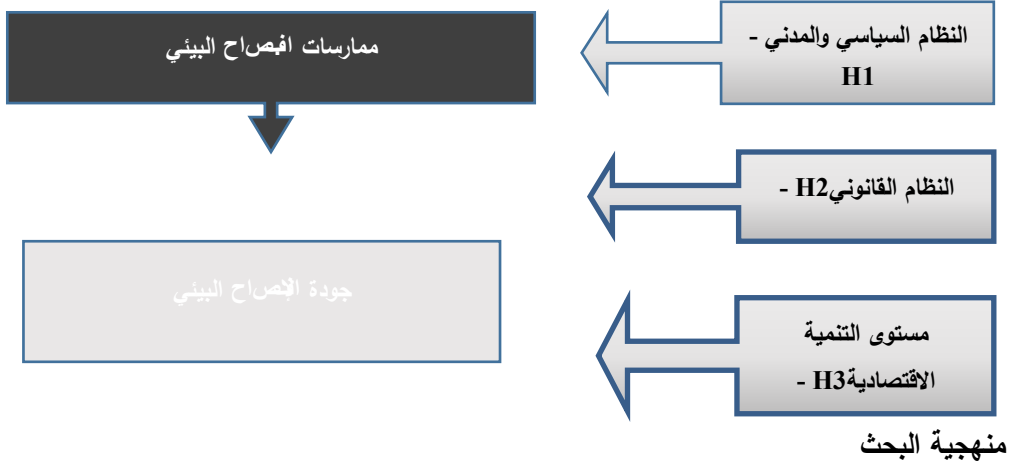
وبالتالي، فإنه يمكن القول أن الشركات العاملة في بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية تؤكد على التطور التنظيمي في إطار التشريعات القانونية يتم تزويدها بحافز أكبر للكشف عن المعلومات. لذلك، هناك ارتباط كبير بين جودة النظام القانوني ومستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير السنوية للمنظمات. يسمح هذا الإجراء للشركة بإظهار صورتها الإيجابية تجاه أصحاب المصلحة. وبالتالي، فإن الأبحاث التجريبية تدعم الافتراض النظري بأن النظام القانوني هو عامل مؤثر على ممارسات المحاسبة البيئية. بناءً على هذا الدليل، كانت الفرضية كما يلي:

**الفرضية الثانية:** يؤثر نوع النظام القانوني بشكل إيجابي على جودة الإفصاح البيئي في شركات النفط والغاز العالمية العاملة في الدول العربية المصدرة للبترول، خلافاً لشركات النفط والغاز الوطنية.

تناول العديد من الباحثين مستوى التنمية الاقتصادية كأثر في الكشف البيئي من خلال فحص مستوى النظام الاقتصادي للدولة والوعي بالنظام الاقتصادي المطبق (Yusoff & Lehman 2005؛ Hibbitt & Collison 2004). في هذا السياق، أفاد Xiao و Gao و Heravi (2005) أن أحد العوامل المهمة التي تؤثر على الكشف البيئي هو التنمية الاقتصادية في بلد معين. على مدى العقود القليلة الماضية، تقدمت التنمية الاقتصادية بشكل مختلف من بلد إلى آخر. وبالتالي، فإن البلدان في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى وجود اهتمامات وأولويات مختلفة من بلد إلى آخر (Elijido-Ten 2004). وفقاً لذلك، زياو وآخرون (2005) يعتقد أن القضايا البيئية قد جذبت قدراً كبيراً من الاهتمام في البلدان المتقدمة حيث، حتى الآن، هي واحدة من أولويات حكومات البلدان المتقدمة. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لاقتصاديات التنمية، يعتمد نظام المحاسبة في البلدان على التنمية الاقتصادية والتصنيع، وبالتالي يزداد الإفصاح المالي عندما يصبح الاقتصاد أكثر تطوراً وتؤثر التنمية الاقتصادية على تنظيم الإفصاح المالي للبلد (Xiao et al 2005؛ Hibbitt & Collison 2004). علاوة على ذلك، أشار حيدر (2012) إلى أن السياق الاقتصادي مهم في تفسير التباين المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بأن مستوى التنمية الاقتصادية قد شهد اهتماماً متزايداً من قبل العديد من الباحثين مؤخراً في البحوث المحاسبية (Haider 2012؛ Elmogla 2009؛ Buniamin 2010). يؤكد حيدر (2012، ص 6) أن "مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما له تأثير أيضاً على نمط الإفصاح". في هذا الصدد، تتمتع المنظمات والشركات في الدول المتقدمة بتنمية اقتصادية أكبر، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من التقارير الاجتماعية والبيئية للشركات. وبالتالي، وبناءً على هذا الدليل، فإن الفرضية هي كما يلي:

**الفرضية الثالثة:** يساهم مستوى التنمية الاقتصادية بشكل إيجابي في زيادة جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية للشركات النفط والغاز العالمية مقارنة بالشركات النفط والغاز الوطنية.

## نموذج تأثير العوامل الوطنية على جودة الإفصاح



### أداة قياس المتغير التابع ( مؤشر الإفصاح البيئي)

في هذه الدراسة، تم استخدام نهج مؤشر الإفصاح البيئي لقياس مدى الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير السنوية. لذلك، من أجل قياس جودة الإفصاح البيئي في التقارير السنوية في هذه الدراسة، تم استخدام برنامج NVIVO لحصر وتسجيل بنود الإفصاح الستة عشر في التقارير السنوية للشركات. من خلال حصر بنود الإفصاح لكل شركة تم تقييم جودة الإفصاح البيئي للشركات التي شملتها الدراسة عن طريق وضع علامة أمام كل مربع عنصر بحيث يكون للبند قيمة 3 إذا كشفت الشركة عن البند كإفصاح ذو قيمة نقدية؛ وقيمة 2 إذا كانت الشركة قد أفصحت عن البند على أنها ذو قيمة كمية؛ وقيمة 1 إذا تم الإفصاح عن البند على أنه إفصاح نوعي وقيمة 0 في حالة عدم وجود أي إفصاح لأي بند من البنود الستة عشر. مجموع النقاط لكل شركة يساوي 48 وبعبارة أخرى أعلى جودة للإفصاح البيئي هي 48 بينما الأدنى هي صفر. لذلك، فإن نموذج الإفصاح عن الإفصاح البيئي غير المرجح يقيس جودة درجة الإفصاح البيئي للشركة على النحو التالي:

$$QLEDi = \sum_{j=1}^n EDi$$

حيث أن  $QLEDi$  تمثل مجموع درجات جودة الإفصاح البيئي في التقرير السنوي للشركة  $i$  و  $EDi$  هي درجة بند الإفصاح البيئي للشركة  $i$  بحيث  $j$  تساوي الأرقام من 1 الي 16.

إداة قياس المتغيرات المستقلة

في هذه الدراسة البحثية ، تم استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات لقياس المتغيرات المجتمعية المستخدمة في هذا البحث لدى سيتم عرض طريقة قياس هذه المتغيرات في الجزء من البحث

**النظام السياسي والمدني :** يعتمد قياس متغيرالنظام السياسي والمدني للبلدان التي تضم شركات النفط والغاز الوطنية والدولية المستخدمة في هذا البحث على درجة المؤشر العام للحقوق السياسية والحرية المدنية من منظمة بيت الحرية حيث استخدم من قبل العديد من الدراسات (Archambault&Archambault 2003؛ Williams 2004). تم تصنيف المؤشر من 1 إلى 7 لكل من الحرية السياسية والحرية المدنية. بالنسبة للحقوق السياسية، تشير الدرجة 1 إلى أن البلاد تتمتع بحرية سياسية كبيرة؛ في حين أن النتيجة 7 تشير إلى الافتقار إلى الحرية السياسية. تم تصنيف الحرية المدنية أيضاً على مقياس من 1 إلى 7 ، حيث يشير 1 إلى درجة عالية من الحرية المدنية لمواطني الدولة؛ و 7 تشير إلى وجود قيود على الحرية المدنية. يتم نشر هذه المؤشرات سنوياً من قبل المنظمة لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم. يتم احتساب مجموع نقاط المؤشر لكل بلد من خلال الجمع بين درجات كل دولة لكل من قيم المؤشر السياسية والمدنية التي قدمتها منظمة بيت الحرية لكل سنة من فترة الدراسة (Lundström 2005).

**النظام القانوني :** فيما يتعلق بالمتغيرالنظام القانوني، فإن تقنية القياس المستخدمة هي إعطاء رمز متغير وهمي يعتمد على المتغيرات الفئوية في معادلة الانحدارالمتعدد (Field 2009). تصنف هذه التقنية البلدان إلى مجموعتين: المجموعة الأولى مرتبطة ببلدان الشركات الدولية حيث تنقسم إلى دول تطبق القانون العام وتلك التي تطبق القانون المدني. بالنسبة لعمليات القياس، تحصل البلدان التي تنتمي إلى فئة القانون العام على القيمة واحد (1)، بينما تُمنح البلدان التي تنتمي إلى القانون المدني القيمة اثنين (2). بعض البلدان التي تنتمي الى المجموعة الثانية وهي ببلدان الشركات الوطنية حيث ان البعض منها يطبق قانون الشريعة الإسلامية حيث يتم تعيين قيمة ثلاثة

(3) للبلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية، ويتم تعيين قيمة للبلدان التي تطبق القانون العام والقانون الإسلامي بقيمة أربعة (4) ، والدول التي تطبق القانون المدني والشريعة الإسلامية بقيمة خمسة (5). تم الحصول على الأنظمة القانونية للبلدان التي شملتها الدراسة في هذه الدراسة من the World Fact-book Country Profiles (CIA 2010).

**مستوى التنمية الاقتصادية :** قامت العديد من الدراسات بقياس مستوى التنمية الاقتصادية باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات. خلصت الدراسات التي فحصت التنمية الاقتصادية إلى أن اقتصادات البلدان تتطور من سنة إلى أخرى. وعليه، ولمواصلة التطور الاقتصادي، تسعى الشركات إلى توسيع عملياتها من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية. وبالتالي ، فإن هذه الشركات تحتاج إلى زيادة رأس المال مما يؤدي إلى توسع عمليات الشركات وبالتالي زيادة التقارير المالية المنشورة. ذكر Archambault و Archambault (2003) في بحثهما أن متوسط إفصاح الشركة أعلى في البلدان المتقدمة منه في الأسواق الناشئة. لذلك ، تم قياس مستوى التنمية الاقتصادية في العديد من الدراسات على أساس التصنيف، سواء كان متطوراً أو ناشئاً، كما هو وارد في تقرير التنمية العالمية. في الآونة الأخيرة، تم تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس التنمية الاقتصادية في البلدان على نطاق واسع في العديد من الدراسات مثل (Altman 2008؛ Hardaker&Masoud 2012؛ Gwartney، Joshua & Lawson 2010، Lawson & Norton 2008). أسفرت هذه الدراسات عن أهمية استخدام مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس التنمية الاقتصادية. ذكر جوارتي وهولكومب ولوسون (2004) أن الاختلاف في النمو الاقتصادي ناتج عن التباين في الجودة المؤسسية في بلد ما، والذي يتم قياسه من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية. وبالتالي ، فإن مؤشر الحرية الاقتصادية في هذه الدراسة ضروري كعامل قياس للتنمية الاقتصادية للأسباب التالية. يعطي مؤشر الحرية الاقتصادية مؤشراً لتحفيز الاستثمار في بلد ما (Compen et al. 2012)؛ يعزز التجارة الحرة بين البلدان ؛ ومؤشر الحرية الاقتصادية يكمله مؤشر الحقوق السياسية (Dreher، Gassebner&Siemers 2012). تم جمع مؤشر الحرية الاقتصادية لكل دولة في هذه الدراسة من (Gwartney، Lawson & Norton 2008؛ Gwartney & Lawson 2009). (Gwartney، Joshua & Lawson 2010).

**عينة الدراسة:** هذه الدراسة ركزت على قطاع النفط والغاز في البلدان العربية المصدرة للنفط (أوباك) وهي الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، السعودية، قطر، البحرين، الامارات، قطر. حيث شملت

الدراسة الشركات الوطنية والشركات الدولية العاملة في قطاع النفط الغاز في هذه البلدان. الشؤكات الدولية شملت العديد من البلدان مثل أستراليا و كندا و فرنسا و ألمانيا و إيطاليا واليابان وروسيا و إنجلترا وأمريكا حيث ان هذه البلدان لها أستثمارات في قطاع النفط والغاز. البيانات تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية المنشورة على مواقع الانترنت لهذه الشركات خلال السنوات 2008 و 2009 و 2010. تم التركيز على هذه السنوات حيث تميزت معظم البلدان العربية المصدرة بالاستقرار السياسي بخلاف ماحدث بعد عام 2011 حيث شهد عدد من البلدان العربية اضطرابات سياسية وأمنية ساهمت بشكل ما على الحياة السياسية لهذه البلدان بالإضافة الي انخفاض الاستثمارات لعدد من الشركات الدولية في هذه البلدان.

**النتائج: المتغيرات المستقلة والتابعة:** كما نوقشت في منهجية هذه الدراسة، فأن هذه الدراسة تتبني المتغير التابع الذي هو جودة الإفصاح البيئي المقاس بواسطة مؤشر الإفصاح البيئي. الجدول رقم 1 يوضح جودة الإفصاح البيئي في شركات النفط والغاز الدولية والوطنية العاملة في البلدان العربية المصدرة للنفط.

جدول رقم 1: جودة الإفصاح البيئي في الشركات الوطنية

	الجزائر	البحرين	مصر	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	تونس	الامارات
2008	25	38	77	128	42	187	214	32	212
2009	37	41	83	136	71	200	236	51	220
2010	58	45	88	146	75	214	254	53	241

جدول رقم 2: جودة الإفصاح البيئي في للشركات الدولية

	أستراليا	كندا	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	اليابان	روسيا	إنجلترا	أمريكا
2008	269	276	213	105	126	264	211	597	729
2009	319	291	225	112	139	273	223	605	747
2010	305	306	225	116	148	318	230	628	753

**QLED using EDI\*\*:** جودة الإفصاح البيئي باستخدام مؤشر الإفصاح البيئي

فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، جدول 3 يوضح وصف لهذه المتغيرات. أول هذه المتغيرات هو الحرية السياسية والمدنية. كما نلاحظ في الجدول، درجات الحرية السياسية و الحرية المدنية قد



جمعت مع بعض كمتغير واحد حيث كليهما مصنفة من 1 الى 7. لذلك فان اقل درجة للمتغير كانت 2 بينما اعلى درجة للحرية السياسية والمدنية كانت 14. فيما يخص بلدان العربية المصدرة للنقط "الشركات الوطنية" فان درجات الحرية تتراوح بين 8 و 14 اما بلدان التي لها أستثمارات بقطاع النفط عن طريق الشركات الدولية فان درجة الحرية كانت بين 2 و 11. المتغير الثاني هو النظام القانوني فقد صنف الي 4 فئات وفقا للنظام القانوني المطبق في الدولة التي لها شركات لها أنشطة في البلدان العربية المصدرة للنفط. المتغير الثالث مستوي التنمية الاقتصادية أستخدم لقياس التباين في التنمية الاقتصادية بين البلدان التي لها شركات تعمل في البلدان العربية المصدرة للنفط في قطاع النفط والغاز. من الجدول رقم 3 يمكن ملاحظة أن المؤشر لمعظم البلدان يفوق 50 باستثناء ليبيا حيث كانت درجة المؤشر اقل من 50 خلال سنوات الدراسة. بالعموم البلدان العربية باستثناء ليبيا فان مؤشر الحرية كان مابين 50 و 72 في المقابل فان درجة مؤشر الحرية لبلدان الشركات الدولية كان مابين 50 و 85

جدول 3: وصف المتغيرات المستقلة

بلدان الشركات الدولية	بلدان الشركات الوطنية	عدد الشركات	المتغيرات
الحرية السياسية والمدنية			
90	0	90	مستوي أقل من 5
0	6	6	مستوي اعلي من 5 واقل من 10
8	45	53	مستوي اعلي من 10 واقل من 15
98	51	149	المجموع
النظام القانوني			
68	0	68	القانون العام
30	0	30	القانون المدني
0	19	19	مختلط "أسلامي و قانون عام"

مختلط "أسلامي وقانون مدني"	32	32	0
المجموع	149	51	98
التنمية الاقتصادية			
أقل من 50 درجة	5	5	0
من 50 الى 60 درجة	18	11	8
من 60 الى 70 درجة	44	31	13
من 70 الى 80 درجة	61	4	57
كثير من 80 درجة	20	0	20
المجموع	149	51	98

الجدول رقم 3 يقدم نظرة لتوزيع المتغيرات المستقلة بين شركات النفط والغاز الدولية والوطنية. فانه يمكن ملاحظة وجود اختلاف بين قيم المتغيرات بين الشركات الدولية والوطنية. مثلاً مؤشر الحرية الاقتصادية يكون مؤشراً عالي للشركات الدولية بينما الشركات الوطنية كان المؤشر مابين 60 و70. مستوى الحرية السياسية والمدنية عالي بالنسبة للشركات الدولية بخلاف الشركات الوطنية يكون مستوى الحرية السياسية والمدنية منخفض. فيما يخص الأنظمة القانونية فانه من الملاحظ ان بلدان الشركات الدولية تطبق نظامي القانون العام والقانون المدني لكن نجد ان الشريعة الإسلامية منتشرة في بلدان الشركات الوطنية بالإضافة الي القانون العام او القانون المدني في بعض البلدان.

#### وصف التحليلات

تستخدم هذه الدراسة البحثية تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات المقترحة، لذلك يجدر فحص الإحصائيات الوصفية العامة لبيانات عينة هذه الدراسة قبل متابعة تحليل الانحدار. يستعرض الجدول 4 الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة في النموذج والمتغيرات التابعة من أجل إعطاء صورة كاملة للإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات المستخدمة في النموذج الإحصائي. تعرض

اللوحة "A" إحصائيات وصفية للشركات الوطنية ؛ بينما تعرض اللوحة "B" إحصائيات وصفية للشركات الدولية.

كما يلاحظ في الفقرة "A" من الجدول 3 للشركات الوطنية وبخصوص المتغيرات التابعة فانه يمكن رؤية ان متغير جودة الإفصاح البيئي في 2010 كانت 23.20 حيث كانت الأعلى خلال فترة الدراسة. مع الأخذ في الاعتبار للمتغيرات المستقلة متوسط الأعلى لمتغير الحرية السياسية والمدنية كانت 11.80 في 2009 و المتوسط الأعلى لمتغيري النظام القانوني ومستوى التنمية الاقتصادية كانت 4.63 و 63.352 في 2010 على التوالي.

جدول 4: وصف احصائي لكل المتغيرات لكلا من الشركات النفط والغاز الوطنية والدولية

Panel A: NOGCs; No 51						
Variable	Year	Minimum	Maximum	Mean	Median	Std. Deviation
QLED*	2008	8	31	20.320	20	5.857
	2009	8	33	21.50	21.5	6.052
	2010	9	34	23.02	24.00	6.31
PCS**	2008	8	14	11.255	11	1.674
	2009	10	14	11.80	11.50	1.111
	2010	8	14	11.373	11	1.624
LS***	2008	4	5	4.60	5	0.496
	2009	4	5	4.62	5	.490
	2010	4	5	4.63	5	.488
LED****	2008	38.70	72.20	61.830	62.8	7.261

	2009	43.50	65.80	60.94	64.30	6.664
	2010	40.20	76.30	63.352	67.30	8.989
Panel B: IOGCs, No 98						
	2008	22	41	28.5	28	3.990
QLED	2009	22	43	29.94	29.50	4.245
	2010	24	42	30.91	30	4.339
	2008	2	11	2.888	2	2.457
PCS	2009	2	11	2.888	2	2.457
	2010	2	11	2.888	2	2.457
	2008	1	2	1.31	1	0.463
LS	2009	1	2	1.31	1	0.463
	2010	1	2	1.31	1	0.463
	2008	49.90	80.60	71.913	79.50	10.584
LED	2009	50.80	82.60	74.458	79.00	9.499
	2010	50.30	82.60	73.437	76.50	8.827

QLED\* : جودة الإفصاح البيئي ---PCS\*\* : الأنظمة السياسية والمدنية ---LS\*\*\* :  
الأنظمة القانونية ---LED\*\*\*\* : التنمية الاقتصادية

توضح الفقرة "B" في الجدول 4 الشركات الدولية وفيما يتعلق بالمتغيرات التابعة ، يمكن ملاحظة أن جودة الإفصاح البيئي يسجل أعلى متوسط في عام 2010 عند 30.91. كان متوسط المتغير المستقل لمستوى التنمية الاقتصادية في عام 2009 هو الأعلى خلال فترة الدراسة

(74.458) إلى جانب 71.9133 و 73.4378 في عامي 2008 و 2010 على التوالي. متوسط باقي المتغيرات المستقلة (النظام السياسي والمدني والنظام القانوني) لا يتغير خلال السنوات الثلاث.

### نظرة على نتائج متعدد المتغيرات

#### الأنظمة السياسية والمدنية

من خلال مقارنة تأثير النظام السياسي والمدني على جودة معلومات الإفصاح البيئي في التقارير السنوية لكل من شركات النفط والغاز الوطنية وشركات النفط والغاز الدولية، كما هو موضح في الجدول 5، يمكن ملاحظة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم. فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين النظام السياسي والمدني وجودة الإفصاح البيئي، لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين النظام السياسي والمدني وجودة الإفصاح البيئي في الشركات الدولية على الرغم من الارتباط الإيجابي. في المقابل، أظهرت نتائج التحليل بالنسبة للشركات الوطنية ارتباطاً إحصائياً معنوياً عند مستوى  $p = 0.05$  و  $0.01$ . إلى جانب ذلك، ازداد التأثير سلبياً خلال فترة الدراسة من -4.002 عام 2008 إلى -7.171 عام 2010. وقد أثبتت نتائج تحليل العلاقة بين النظام السياسي والمدني المطبق في الدولة ونوعية الإفصاح في شركاتها فرضية الاولى

جدول رقم 5: تأثير النظام السياسي على جودة الإفصاح البيئي

السنة	الشركات الوطنية			الشركات الدولية		
	B	t	p-value	B	T	p-value
2008	-2.916	-4.002	0.000	0.296	1.444	0.152
2009	-2.861	-3.151	0.003	0.252	0.941	0.349
2010	-.997	-7.171	0.000	0.195	0.625	0.533

الأنظمة القانونية

من المثير للاهتمام الإشارة إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين النظام القانوني وجودة الإفصاح البيئي في الشركات الدولية في عامي 2009 و 2010 كما هو معروض في الجدول 6. عكس ذلك في عام 2008 حيث يكون الارتباط مهماً وإيجابياً. عند المستوى  $p = 0.05$ . وبالتالي، على الرغم من أن تأثير النظام القانوني للشركات الوطنية ذو دلالة إحصائية في عامي 2008 و 2010، على عكس الشركات الدولية التي كان لها تأثير إحصائي في عام 2008 فقط، فإن التأثير إيجابي للشركات الدولية وسلب في الشركات الوطنية. وهذا يدعم فرضية H2 التي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي للنظام القانوني على جودة الإفصاح في الشركات العالمية وتأثير سلبي في الشركات الوطنية.

جدول 6: تأثير الأنظمة القانونية على جودة الإفصاح

السنة	الشركات الوطنية			الشركات الدولية		
	B	t	p-value	B	t	p-value
2008	-21.100	-5.756	0.000	2.147	2.273	0.025
	-7.711	-3.490	0.001			
	-2.245	-0.896	0.375			
2009	2.122	0.916	0.365	1.776	1.391	0.167
	-30.834	-9.263	0.000			
2010	-13.566	-6.803	0.000	0.550	0.520	0.675

#### مستوى التنمية الاقتصادية

تشير النتائج، كما هو موضح في الجدول 7، إلى وجود ارتباط إيجابي بين مستوى جودة التنمية الاقتصادية لمعلومات الإفصاح البيئي الواردة في التقارير السنوية للشركات الوطنية والدولية على حد سواء. ومع ذلك، فإن تأثير مستوى التنمية الاقتصادية على جودة الإفصاح البيئي في

شركات النفط والغاز الوطنية أكبر من تأثير شركات النفط والغاز الدولية. على مدى السنوات الثلاث، تم العثور على ارتباط إيجابي بين مستوى التنمية الاقتصادية وجودة الإفصاح البيئي عند 0.01 لشركات النفط والغاز الوطنية؛ بينما هو عند 0.01 و 0.05 لشركات النفط والغاز الدولية. لذلك، في حين أنه قد يكون صحيحًا أن الارتباط بين مستوى التنمية الاقتصادية وجودة الإفصاح البيئي في شركات البترول أمر إيجابي، إلا أن تأثيره يكون في الشركات الوطنية أكثر من الشركات الدولية. لهذا السبب، فإن هذه النتيجة لا تدعم الفرضيات H3 التي تشير إلى أن التأثير الإيجابي لمستوى التنمية الاقتصادية على ممارسات الإفصاح البيئي هو أكثر في الشركات الدولية منه في الشركات الوطنية.

جدول 7: تأثير التنمية الاقتصادية على جودة الإفصاح

السنة	الشركات الوطنية			الشركات الدولية		
	B	t	p-value	B	T	p-value
2008	0.348	2.958	0.005	0.148	3.169	0.002
2009	0.765	7.990	0.000	0.128	1.458	0.048
2010	0.363	4.956	0.000	0.137	1.321	0.001

## المناقشة

معادلة الانحدار المتعدد أستخدمت في هذا البحث لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على ممارسات الإفصاح البيئي في الشركة الدولية والوطنية في البلدان العربية المصدرة للنفط. هذا الجزء من الدراسة توضح المناقشة للنتائج المستخلصة من تحليل العوامل الوطنية لجودة الإفصاح البيئي. الجدول 8 يعرض ملخص للفرضيات المفترضة في هذه الدراسة وبعد ذلك قياس والاختبار. كما هو واضح من الجدول 8 هناك ثلاث متغيرات مستقلة مرتبطة مع الفرضيات التي من المحتمل ان تؤثر على جودة الإفصاح البيئي. هذه المتغيرات فحصت بشكل معمق من اجل اختبار التأثير على جودة

الإفصاح البيئي وذلك لتوضيح الاختلافات بين الشركات الوطنية والشركات الدولية العاملة في قطاع النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط.

جدول 8: رفض أو قبول الفرضيات

القبول /الرفض	الفرضيات	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
مقبولة	الأولى	الأنظمة السياسية والمدنية	جودة الإفصاح البيئي
مقبولة	الثانية	الانظمة القانونية	جودة الإفصاح البيئي
مرفوضة	الثالثة	التنمية الاقتصادية	جودة الإفصاح البيئي

### النظام السياسي والمدني

مؤشر الحرية السياسية والمدنية استخدم لاختبار تأثيرها على جودة الإفصاح البيئي في كلا من الشركات الوطنية والدولية العاملة في قطاع النفط والغاز في البلدان العربية المصدرة للنفط خلال السنوات 2008 و 2009 و 2010. بالعموم مخلص النتائج في الجدول 5 تشير الى ان مؤشر الحرية السياسية والمدنية يؤثر بشكل مختلف على كلا من الشركات الوطنية والشركات الدولية. فيما يخص الشركات الوطنية فان الارتباط ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الحرية السياسية والمدنية و جودة الإفصاح البيئي ولكن بشكل سلبي مما يشير الى القيود التي تفرضها الحكومات على الحرية السياسية والمدنية بالتالي تؤثر ممارسات الشركات في هذه البلدان. على سبيل المثال فرض النظام السياسي في ليبيا خلال فترة الدراسة قيودا على الحريات العامة من خلال السيطرة على كافة الجوانب في البلدان سواء كانت سياسية او اقتصادية او حتي بعض الإجراءات داخل الشركات حيث ذكر كلا من Vandewalle (2011) و Pargeter (2012) إن ليبيا كان لديها من أكثر الانظمة السياسية غموضا في العالم. بالإضافة الي ذلك، فانه على الرغم من المؤسسات الحكومية الموجودة في تونس ومصر بخلاف ليبيا فان الحرية السياسية كانت خلال فترة الدراسة تحت سيطرة الدولة وان مؤسسات الدولة لم يكن لها دور في السياسات بالدولة ( Hassan et al. 2011; Wagner 2012). الملفت للانتباه مؤشر الحرية في بلدان عربية اخري لم تكن مختلفة بشكل كبير ولكن ممارسات الإفصاح البيئي كانت مختلفة عما كانت عليه في ليبيا وتونس ومصر.



في الجهة المقابلة فيما يتعلق بالشركات النفط والغاز الدولية مؤشرات الحرية السياسية والمدنية في بلدانها تتراوح ما بين 1 و 2 مما يشير الى ان الحرية السياسية والمدنية عالية في هذه البلدان. تنعكس هذه المؤشرات بشكل إيجابي مع ممارسات الإفصاح البيئي من حيث توفير المعلومات المالية بما بها المعلومات البيئية. الارتباط الإيجابي بين ممارسات الإفصاح ومؤشرات الحرية السياسية والمدنية تتفق مع عدد من الدراسات السابقة. نتائج دراسة التي أجراها Williams (2004) أشارت الارتباط بين كمية الإفصاح و الافتتاح السياسي قوية جدا. علاوة على ذلك انه من المشجع لهذه النتيجة ان الإفصاح في شركات النفط والغاز الروسية مقارنة بشركات الدولية الأخرى منخفضة حيث ان مؤشر الحرية السياسية والمدنية مختلف مقارنة للشركات الدولية الأخرى.

Cerne (2009) ذكر أن احد اهم العوامل المؤثرة في النظام المحاسبي والتقارير هو النظام السياسي للدولة. في الدراسة الحالية المقارنات مع الدراسات السابقة مثل ( Aribi 2009; Hibbitt et al. 2004) تظهر ان النتائج لهذه تؤيد الفرضيات التي تم افتراضها في هذه المسألة من حيث ان جودة الإفصاح البيئي مما يدل على ارتباط إيجابي مع النظام السياسي لبلدان الشركات الدولية على عكس الشركات الوطنية حيث الارتباط سلبى.

النظام القانوني : من المدهش إلى حد ما أن نتائج الارتباط بين النظام القانوني وجودة الكشف البيئي غير واضحة إلى حد ما. ولكن ما يمكن أن يبرر هذه النتائج هو تنوع النظم القانونية المعمول بها في بلدان شركات النفط والغاز الدولية وشركات النفط والغاز الوطنية. نتائج الأدبيات السابقة التي درست تأثير الأنظمة القانونية على الممارسات المحاسبية والإفصاح البيئي تناولت القانون العام والقانون المدني ووجدت تبايناً في الإفصاح المالي والبيئي بين الشركات وفقاً للنظام القانوني ، سواء كان القانون العام أو القانون المدني.

بالنسبة لشركات النفط والغاز الوطنية، فإن النظام القانوني المعمول به في شركات تلك البلدان هو الشريعة الإسلامية والقانون المختلط (القانون المشترك والإسلامي ومدني). في مراجعة الأدبيات، لم يتم العثور على دراسة تعاملت مع العلاقة بين القانون المختلط وجودة الكشف البيئي. لذلك ، على عكس التوقعات ، لم تجد هذه الدراسة فرقاً كبيراً بين استخدامات القانون العام أو القانون المدني مع الشريعة الإسلامية في التأثير على ممارسات الكشف البيئي في شركات النفط والغاز الوطنية. ومع ذلك ، فإنه يكشف أن استخدام الشريعة المشتركة والإسلامية قد أثر على ممارسات

الكشف البيئي بشكل سلبي أكثر من استخدام الشريعة المدنية والإسلامية فيما يتعلق بممارسات الكشف البيئي في الشركات التي تستخدم الشريعة الإسلامية فقط.

فيما يتعلق بشركات النفط والغاز الدولية ، تأثر النظام القانوني بشكل إيجابي على جودة الكشف البيئي على حد سواء على مدى السنوات الثلاث. يبدو أن النتائج الحالية تتفق مع الأبحاث الأخرى التي وجدت أن النظام القانوني يرتبط بشكل إيجابي بممارسات الكشف البيئي. علاوة على ذلك ، في ضوء ما سبق ، تتوافق نتائج الانحدار المتعدد ، كما هو مبين في الجدول 6 ، مع نتائج الدراسات الأخرى التي خلصت إلى أن النظام القانوني يرتبط بشكل إيجابي بممارسات الكشف البيئي. في المقابل ، على الرغم من الصلة الإيجابية بين جودة الكشف البيئي والنظام القانوني ، فإنه لا يظهر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية خلال فترة الدراسة.

Muniandy وآخرون (2012) ذكر أنه وفقًا للدراسات السابقة ، تعد طبيعة النظام القانوني أحد العوامل التي تؤثر على أنظمة التقارير المالية للبلدان. علاوة على ذلك ، ذكر Williams (2004) أن النظام القانوني يلعب دورًا مهمًا في الممارسات المحاسبية. قدمت نتائج هذه الدراسة الدعم لنتائج الدراسات السابقة من حيث النظام القانوني لها تأثير إيجابي على الممارسات المحاسبية من خلال النتائج المتعلقة بشركات النفط والغاز الدولية المرتبطة بالقانون العام والقانون المدني. أما بالنسبة لشركات النفط والغاز الوطنية المرتبطة بالشريعة الإسلامية أو القانون المختلط ، فمن الصعب شرح العلاقة السلبية. هذا الاستنتاج غير متوقع. على الرغم من حقيقة أن الشريعة الإسلامية تشجع الإفصاح في الشركات التي تبنت فيها العديد من البنوك الدولية الشريعة الإسلامية في العديد من معاملاتها

#### مستوي التنمية الاقتصادية

العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت عاملاً اقتصادياً من حيث مستوى التنمية الاقتصادية في الدول باعتبارها واحدة من المحددات المهمة في تطوير ممارسات المحاسبة والإبلاغ قد خلص إلى أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية ومستوى الإفصاحات وممارسات الإبلاغ إيجابية ( Tuwaijri et al. 2004 ؛ Hardaker et al. 2012 ؛ Williams 2004 ؛ Xiao et al 2005). لذلك ، تشير نتائج هذه الدراسة ، كما هو مبين في الجدول 7 ، إلى وجود علاقة إيجابية بين مستويات التنمية الاقتصادية مع جودة الكشف البيئي. إن تأثير التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي

وفقاً لاختبارات الانحدارات المتعددة هو إحصائي كبير على مدى السنوات الثلاث لكل من شركات النفط والغاز الوطنية وشركات النفط والغاز الدولية.

لكن ما يثير الدهشة في نتائج هذه الدراسة هو مدى تأثير التنمية الاقتصادية على ممارسات الكشف البيئي في كل من شركات النفط والغاز الدولية وشركات النفط والغاز الوطنية. تجدر الإشارة إلى أن التأثير الإيجابي لمستوى التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي في شركات النفط والغاز الوطنية هو أكثر من شركات النفط والغاز الدولية. على سبيل المثال، Xiao و اخرون (2005) خلص إلى أن الإفصاح الاجتماعي والبيئي للشركات في المملكة المتحدة أعلى من هونج كونج بناءً على الفرق في مستوى التنمية الاقتصادية بين المملكة المتحدة كدولة متطورة و HK كدولة أقل تطوراً. وفقاً لذلك، من خلال الوصف الإحصائي للبيانات، كما هو موضح في الجدول 6.1، فإن مؤشر الحرية الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى التنمية الاقتصادية أعلى بالنسبة لشركات النفط والغاز الدولية مقارنة بالدول العربية التي تنتمي إلى النفط الوطني وشركات الغاز. علاوة على ذلك، من المثير للدهشة، على الرغم من أن مؤشر الحرية الاقتصادية قد زاد بالنسبة لمعظم البلدان التي شملها الاستطلاع على مدار السنوات الثلاث، انخفض تأثير مستوى التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي في عام 2010، سواء بالنسبة لشركات النفط والغاز الوطنية أو شركات النفط والغاز الدولية.

بشكل عام، من الصعب إبرام أسباب تأثير مستوى التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي أكبر في شركات النفط والغاز الوطنية من شركات النفط والغاز الدولية. قد يكون هذا التناقض بسبب زيادة الدور الذي تقوم به شركات النفط الوطنية (NOCS) في التنمية الاقتصادية في بلدانها. وهكذا، اتخذت هذه الشركات مكانها في صناعة النفط العالمية حيث وسعت العديد من NOCs أنشطتها البترولية خارج الحدود الوطنية. علاوة على ذلك، يمكن تفسير هذا الانخفاض في تأثير مستوى التنمية الاقتصادية جزئياً من حيث الأزمة المالية العالمية المتفاقمة. على العموم، فإن الاستنتاج الافتراضي الذي تم تطويره حول مستوى التنمية الاقتصادية وتأثيره على جودة الكشف البيئي يتسق مع نتائج معظم الدراسات السابقة، ولكن تأثيره أكبر في شركات النفط والغاز الدولية مقارنة بالشركات الوطنية للنفط والغاز. وبالتالي، وفقاً لنتائج الانحدار، لم يتم قبول فرضية H3

**الاستنتاج:** تتضمن هذه الدراسة فهماً متعمقاً للاختلافات في مستويات ممارسات الكشف البيئي لشركات النفط والغاز الوطنية والدولية الكبرى في منطقة البلدان النامية، وهي بلدان في المنطقة

العربية. واستخدمت نتائج الجزء الأول من التحليل في هذه الدراسة في الجزء الثاني من التحليل كمتغيرات تابعة تتأثر بالعوامل الوطنية.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن شركات النفط والغاز الدولية أظهرت مستويات أعلى من الكشف في التقارير السنوية خلال فترة الدراسة. لذلك ، يبدو أن شركات النفط والغاز الوطنية في المنطقة العربية بطيئة في تبني الممارسات البيئية مقارنة بالشركات الدولية. تشير هذه الدراسة إلى وجود مستويات الكشف المختلفة بين الشركات الوطنية والدولية. تتوافق نتائج هذا الجزء من البحث مع نتائج العديد من الدراسات الأخرى التي تشير إلى أن مستويات الكشف في البلدان المتقدمة أكبر من مستويات الكشف في الشركات في البلدان النامية.

ينعكس مستوى الإفصاح البيئي المنخفض للشركات الوطنية على جودة الكشف في التقارير السنوية. بشكل عام ، تُظهر الشركات الدولية مستوى عالٍ من الكشف في التقارير السنوية. تشير النتائج إلى أن جودة الإفصاح في الشركات الوطنية أقل من شركاتها الدولية نظيرتها ، على الرغم من العمل في نفس المجال. يتضح ذلك من خلال التركيز على العناصر التي تم الكشف عنها في التقارير السنوية. تميل الشركات الدولية إلى الكشف عن العناصر النقدية والكمية للإفصاح البيئي بدلاً من الوصفي ؛ على عكس الشركات الوطنية التي تميل نحو الكشف الوصفي.

في الجزء الثاني من الدراسة، تم اختبار العوامل الوطنية من أجل إثبات تأثيرها وعلاقتها بممارسات الكشف البيئي. تشير النتائج إلى أن العوامل الوطنية لكل بلد في هذه الدراسة أثرت على مستويات جودة الكشف. تأثرت النظم السياسية والمدنية والنظام القانوني في البلدان العربية سلباً على ممارسات الكشف عن شركات النفط؛ على عكس البلدان المتقدمة التي ساهمت بطريقة إيجابية في ممارسات الكشف عن شركاتها. وبالتالي ، يمكن القول أن الفرق في ممارسات الإفصاح بين الشركات الوطنية والدولية يرجع إلى الاختلافات في النظم السياسية والمدنية والنظام القانوني في بلدان هذه الشركات. من ناحية أخرى، ومن المثير للاهتمام أن نتائج تحليل العوامل الوطنية المتعلقة بمستوى تأثير التنمية الاقتصادية بشكل إيجابي في كل من الشركات الوطنية والدولية ؛ على عكس النظام السياسي والمدني والنظام القانوني. ومع ذلك، فإن تأثيرها على ممارسات الكشف عن الشركات الوطنية أكبر من تأثير الشركات الدولية.

وبعبارة أخرى ، تأثر النظام السياسي والمدني بشكل إيجابي على الإفصاح البيئي فيما يتعلق بالشركات الدولية في حين أن تأثيره سلبي بالنسبة للشركات الوطنية. يتعرض مستوى جودة الكشف البيئي في الشركات لضغوط من الانفتاح السياسي للنظام السياسي المطبق داخل البلاد وكيف تستجيب الشركات لهذا الضغط. لذلك ، في البلدان التي لديها مستوى عال من الحرية السياسية والمدنية ، تميل المؤسسات إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للبيئة من خلال نشر المعلومات حول أنشطتها البيئية من أجل تجنب مجتمع الضغط وتلبية متطلبات أصحاب المصلحة.

علاوة على ذلك، ساهمت الاختلافات في تطبيق نوع النظام القانوني بين البلدان في ممارسات الكشف البيئي من حيث مستوى جودة الكشف البيئي الوارد في التقارير السنوية. في البلدان التي تستخدم القانون المشترك والمدني، تتأثر ممارسات الكشف البيئي بشكل إيجابي بالنظام القانوني، على عكس البلدان التي تستخدم الشريعة الإسلامية أو القوانين المختلطة. تعطي البلدان التي تطبق القانون المشترك أو المدني نوعاً من الحرية لمنظمتها في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطتها للجمهور من أجل الحفاظ على شرعيتها. بالإضافة إلى ذلك، في البلدان التي تستخدم الدين كمرجع لسن القانون أو تلك التي تستخدم مجموعة من الأنظمة، تواجه الشركات الضغط الحكومي في نشر المعلومات. على الرغم من الدين الإسلامي الذي يشجع تبادل المعلومات داخل المجتمعات من أجل المصلحة العامة، فإنه في الوقت نفسه يرفض الاحتكار من قبل المؤسسات.

في المقابل، أثر مستوى التنمية الاقتصادية على جودة الكشف البيئي بشكل إيجابي في كل من الشركات الوطنية والدولية. وفقاً للنتائج التجريبية، يمكن تلخيص مستوى التنمية الاقتصادية على النحو التالي. تتمتع البلدان ذات المستوى الاقتصادي المرتفع بدرجة عالية من الحرية الاقتصادية، مما يتيح لها زيادة استثماراتها في المجتمع. لذلك في هذه البلدان، تواجه الشركات مستويات عالية من الضغط الاجتماعي فيما يتعلق بأنشطتها البيئية. يميل هذا الضغط الاجتماعي إلى أن يكون موجهاً أكثر إلى الشركات الصناعية الكبيرة التي لديها المزيد من الأنشطة الحساسة للبيئة. ومع ذلك، على الرغم من أن تأثير مستوى التنمية الاقتصادية يتأثر بشكل إيجابي على الشركات الوطنية أو الشركات الدولية، أشارت النتائج إلى أن تأثيرها على الشركات الوطنية أكبر من الشركات الدولية. هذه النتيجة محيرة بعض الشيء فيما يتعلق بنتائج الدراسات السابقة وتشير إلى مزيد من البحث إلى الضرورة.

## المراجع

- Aerts, W, Cormier, D & Magnan, M 2008, 'Corporate environmental disclosure, financial markets and the media: An international perspective', *Ecological Economics*, vol. 64, no. 3, pp. 643–659,
- Ahmad, N 2004, 'Corporate Environmental Disclosure in Libya: Evidence and Environmental Determinism Theory', PhD, Napier University, Edinburgh, United Kingdom.
- Al-Janadi, Y, Rahman, RA & Omar, NH 2011, 'The level of voluntary disclosure practices among public listed companies in Saudi Arabia and the UAE: Using a modified voluntary disclosure index', *International Journal of Disclosure and Governance*, vol. 9, no. 2, pp. 181–201,
- Al-Moneef, M 2006, 'The contribution of the oil sector to Arab economic development', presented at the High-level Roundtable Partnership for Arab Development: A Window of Opportunity, Vienna, Austria.
- Al-Tuwaijri, SA, Christensen, TE & Hughes, KE 2004, 'The relations among environmental disclosure, environmental performance, and economic performance: a simultaneous equations approach', *Accounting, Organizations and Society*, vol. 29, no. 5–6, pp. 447–471,
- Altman, M 2008, 'How much economic freedom is necessary for economic growth? Theory and evidence', *Economics Bulletin*, vol. 15, no. 2, pp. 1–20, <<http://economicsbulletin.vanderbilt.edu/2008/volume15/EB-07O10037A.pdf>>
- Archambault, JJ & Archambault, ME 2003, 'A multinational test of determinants of corporate disclosure', *The International Journal of Accounting*, vol. 38, no. 2, pp. 173–194,

Beck, T, Demirguc-Kunt, A & Levine, R 2002, 'Law and finance: why does legal origin matter?', *Comparative Economics*, vol. 31, pp. 653-675, <<http://www.nber.org/papers/w9379>>

Belal, AR & Owen, DL 2007, 'The views of corporate managers on the current state of, and future prospects for, social reporting in Bangladesh: An engagement-based study', *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, vol. 20, no. 3, pp. 472-494,

Buniamin, S 2010, 'The quantity and quality of environmental reporting in annual report of public listed companies in Malaysia', *Issues in Social and Environmental Accounting*, vol. 4, no. 2, pp. 115-135.

Said, R., Omar, N. and Abdullah, W. N. (2013). Empirical Investigations on Boards, Business Characteristics, Human Capital and Environmental Reporting. *Social Responsibility Journal*, 9 (4), 534-553. <http://dx.doi.org/10.1108/SRJ-02-2012-0019>

CIA, E 2010, 'The World Factbook 2010', Central Intelligence Agency, Washington, DC,

Cormier, D, Magnan, M & Van Velthoven, B 2005, 'Environmental disclosure quality in large German companies: economic incentives, public pressures or institutional conditions?', *European Accounting Review*, vol. 14, no. 1, pp. 3-39,

Cormier, D, Ledoux, MJ & Magnan, M 2011, 'The informational contribution of social and environmental disclosures for investors', *Management Decision*, vol. 49, no. 8, pp. 1276-1304,

Dreher, A, Gassebner, M & Siemers, L-HR 2012, 'Globalization, Economic Freedom, and Human Rights', *Journal of Conflict Resolution*, vol. 56, no. 3, pp. 516-546,

Elbadawi, IA & Gelb, AH 2010, 'Oil, Economic Diversification and Development in the Arab World', presented at Natural Resources and Economic Diversification: Towards a Research Agenda for ERF, Cairo, Egypt, November 6,.

Elijido-Ten, E 2004, 'Determinants of environmental disclosures in a developing country: An application of the stakeholder theory', presented at Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference, Singapore, Singapore, 4-6 july.

Eljayash, Kamal 2015, 'Documentation of Environmental Disclosure Practices in the Oil Companies in the Countries of the Arab Spring – Some Evidences from Egypt, Libya and Tunisia' Journal of Economics, Business and Management vol. 3, no. 10, pp. 954-960, 2015.

Elmogla, M 2009, 'Corporate social reporting in a transition economy: the case of Libya', PhD, University of Huddersfield, UK.

El Ammari, (2022), "does political connection affect corporate financial performance? The moderating role of directors' financial expertise", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol

Fatma Baalouch&Salma Damak Ayadi & Khaled Hussainey; 2019; "A study of the determinants of environmental disclosure quality: evidence from French listed companies"; Journal of Management and Governance; vol. 23, pp. 939-971.

Field, A 2009, Discovering statistics using SPSS, 3 edn, Sage Publications Limited, London.

Gao, SS, Heravi, S & Xiao, JZ 2005, 'Determinants of corporate social and environmental reporting in Hong Kong: a research note', Accounting Forum, vol. 29, pp. 233-242,

Gwartney, J & Lawson, R 2009, Economic Freedom of the World: 2009 Annual Report, Fraser Institute, Vancouver, Canada.



Gwartney, J, Lawson, R & Norton, S 2008, Economic Freedom of the World 2008 Annual Report, The Fraser Institute, Vancouver, Canada.

Gwartney, JD, Holcombe, RG & Lawson, RA 2004, 'Economic freedom, institutional quality, and cross-country differences in income and growth', Cato Journal, vol. 24, no. 3, pp. 205–233,

Gwartney, JD, Joshua, C & Lawson, R 2010, 'Economic Freedom Dataset, published in Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report', 2010 Economic Freedom Dataset, published in Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report, vol. 20, no. 2, pp. 157–135,

Haider, MB 2012, 'An Overview of Corporate Social and Environmental Reporting (CSER) in Developing Countries', Issues in Social and Environmental Accounting, vol. 4, no. 1, pp. 3–17,

Hardaker, G & Masoud, N 2012, 'The Impact of Financial Development on Economic Growth: Empirical Analysis of Emerging Market Countries', Studies in Economics and Finance, vol. 29, no. 3, pp. 1–1,

Hatice Erkekoglu& Zerrin Kilicarslan, 2016, “do political risks affect the foreign direct investment inflows to host countries?”, Journal of business, Economics and Finance, Vol. 5, issue. 2, pp.218–232

Hibbitt, C & Collison, D 2004, 'Corporate environmental disclosure and reporting developments in Europe', Social and Environmental Accountability Journal, vol. 24, no. 1, pp. 1–11,

Islam, MA 2011, 'Environmental incidents in a developing country and corporate environmental disclosures: A study of a multinational gas company', Society and Business Review, vol. 6, no. 3, pp. 229–248,

- Ismail, KNIK & Ibrahim, AH 2012, 'Social and Environmental Disclosure in the Annual Reports of Jordanian Companies', Issues in Social and Environmental Accounting, vol. 2, no. 2, pp. 198–210,
- Ismail, H & Rahman A, 2016, "the quality of environmental disclosure in various reporting media of oil and gas companies in developing countries", Corporate Ownership & Control, Vol. 14, Issue. 1, pp. 203–218
- Jenkins, H & Yakovleva, N 2006, 'Corporate social responsibility in the mining industry: Exploring trends in social and environmental disclosure', Journal of Cleaner Production, vol. 14, no. 3, pp. 271–284,
- Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., & Alroud, S.F, (2018),"Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and extraction companies", Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), Vol..5(1), pp.18–25,
- Joseph , Piotroske., (2012), "The influence of political forces on reporting and capital market activity". European Accounting Review, vol. 21, pp. 649–650.
- Joshi, P & Gao, S 2009, 'Multinational corporations' corporate social and environmental disclosures (CSED) on web sites', International Journal of Commerce and Management, vol. 19, no. 1, pp. 27–44,
- Levine, R, Loayza, N & Beck, T 2011, 'Financial intermediation and growth: causality and causes', Central Banking, Analysis, and Economic Policies Book Series, vol. 3, pp. 031–084,
- Lundström, S 2005, 'The effect of democracy on different categories of economic freedom', European Journal of Political Economy, vol. 21, no. 4, pp. 967–980, <<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S017626800500011X>>
- Miroshnik, V 2002, 'Culture and international management: a review', Journal of management development, vol. 21, no. 7, pp. 521–544,

O'Rourke, D & Connolly, S 2003, 'Just oil? The distribution of environmental and social impacts of oil production and consumption', Annual Review of Environment and Resources, vol. 28, no. 1, pp. 587–617,

OAPEC 2011, Annual Statistical Report, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries,

Saida, D 2009, 'Contribution on the analysis of the environmental disclosure: a comparative study of American and European multinationals', Social Responsibility Journal, vol. 5, no. 1, pp. 83–93,

Seetharaman, A, Ismail, M & Saravanan, A 2010, 'Environmental Accounting as a Tool for Environmental Management System', Journal of Applied Sciences and Environmental Management, vol. 11, no. 2, pp. 137–145,

Summerhays, K & De Villiers, C 2012, 'Oil company annual report disclosure responses to the 2010 Gulf of Mexico oil spill', Journal of the Asia–Pacific Centre for Environmental Accountability, vol. 18, no. 2, pp. 103–130,

Tan, J 2009, 'Multinational corporations and social responsibility in emerging markets: opportunities and challenges for research and practice', Journal of business ethics, vol. 86, no. 2, pp. 151–153,

Williams, SM 2004, 'An international investigation of associations between societal variables and the amount of disclosure on information technology and communication problems: The case of Y2K', The International Journal of Accounting, vol. 39, no. 1, pp. 71–92,

Xiao, JZ, Gao, SS, Heravi, S & Cheung, YCQ 2005, 'The impact of social and economic development on corporate social and environmental disclosure in Hong Kong and the UK', Advances in International Accounting, vol. 18, pp. 219–243,

Yusoff, H & Lehman, G 2005, 'International differences on corporate environmental disclosure practices: A comparison between Malaysia and

Australia', presented at 4th International Conference on Accounting and Finance in Transition Proceedings, University of South Australia, 10 th April – 12th April.

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., Alroud, S.F., (2018). Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and

extraction companies. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), V.5(1) p.18–25,

Permement link to this document:<http://doi.org/10.17261/Pressacademia.2018.781>

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., Alroud, S.F., (2018). Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and

extraction companies. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), V.5(1) p.18–25,

Permement link to this document:<http://doi.org/10.17261/Pressacademia.2018.781>

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., Alroud, S.F., (2018). Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and

extraction companies. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), V.5(1) p.1

Joudeh, A.H.M., Almubaideen, H.I.M., Alroud, S.F., (2018). Environmental disclosure in the annual reports of the Jordanian mining and

extraction companies. Journal of Economics, Finance and Accounting (JEFA), V.5(1) p.1



## أسباب التعثر الدراسي لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

The causes of academic stumbling among the university student from the point of  
view of the students of the Faculty of Economics, Al-Zawiya University

أ.رنا عبد الرحمن محمد قباصة

كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب التعثر الدراسي لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية، حيث تكونت العينة من 35 طالب وطالبة متعثرين دراسياً، وتم ذلك خلال فصل الربيع من العام الجامعي 2022، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، استخدمت الباحثة الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: هناك كثير من الأسباب التي تقود إلى التعثر الدراسي وتتمثل في: أسباب شخصية وذاتية أهمها (ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة، انخفاض مستوى طمح الطلبة للدراسة، الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة، عدم إلمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكاديمية، تردي الوضع الأمني للبلاد)، أسباب دراسية وتربوية أهمها (الخوف من الامتحانات، صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية، ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية، عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها، قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة، قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية، سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة، توقف الدراسة بسبب الاعتصامات وجائحة كورونا)، أسباب أسرية اجتماعية أهمها (انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة، ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة، قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة)، وأسباب اقتصادية أهمها (انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة، انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة، تحمل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية، بعد السكن عن موقع الدراسة). وتوصلت الباحثة إلى مقترحات وتوصيات قد تفيد بحل تلك الأسباب المؤدية إلى التعثر الدراسي لدى الطالب الجامعي أهمها: تفعيل دور المرشد الأكاديمي، إيجاد آلية لحسم الغياب المتكرر، تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والدراسية لطلبة الجامعة، دراسة مشكلات الطلبة والأزمات التي يتعرضون لها ومساعدتهم على مواجهتها والتغلب عليها أو التعايش معها، ابتكار أساليب ممتعة للطلبة، عمل لقاءات وورش عمل تعريفية للطلاب لاختيار التخصص الذي يتماشى مع رغباتهم، إيجاد بيئة مناسبة وجاذبة للطلبة من أندية طلابية وأنشطة مختلفة.

الكلمات المفتاحية: تعثر دراسي، الطالب الجامعي، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية.

## Summary

This study aimed to shed light on the causes of academic failure among university students from the perspective of students of the Faculty of Economics at Al-Zawiya University, where the sample consisted of 35 students who failed academically, and this was done during the spring semester of the academic year 2022, the study followed the descriptive analytical approach, the researcher used the questionnaire and: Personal and subjective reasons, the most important of which are ( poor motivation of some students to study, low level of students ' aspiration to study, desire for a job and work more than study, student's lack of familiarity with academic regulations and instructions, the deterioration of the security situation in the country), academic and educational reasons, the most important of which (fear of exams, difficulty absorbing some subjects, poor sit-ins and the corona pandemic), family and social reasons, the most important of which is the student's preoccupation. The main reasons are (the student's preoccupation with work instead of studying, the low economic level of students, the student's assumption of financial responsibilities of the family, the distance of housing from the study site). The researcher came up with suggestions and recommendations that may help to solve those reasons leading to academic stumbling among university students, the most important of which are: activating the role of an academic advisor, finding a mechanism to resolve frequent absences, providing psychological, social and academic consultations for university students, studying Student Problems and crises that they are exposed to and helping them to face, overcome or live with them, inventing fun methods for students, conducting introductory meetings and workshops for students to choose the specialization that is in line with their wishes, creating a suitable and attractive environment for students from student clubs and various activities.

## المقدمة

اعتباراً من مطلع القرن الماضي أصبح التعليم العالي أكثر أهمية كجزء رئيسي من الصورة العامة لكل فرد، حيث تعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية، التي يعتمد ويرتكز عليها المجتمع من خلال دورها في إعداد وتعليم الكوادر البشرية المؤهلة وإكسابهم المهارات المختلفة، وتزويد سوق العمل بما يحتاجه من كفاءات ومهارات، وبالتوازي مع ذلك أصبحت الدراسة الجامعية أكثر سهولة أيضاً من حيث عدد المؤسسات التعليمية والتسهيلات التي تقدمه الدول لطلابها كي يكملوا دراستهم الجامعية.

حتى أصبح من النادر أن تدخل إلي بيتٍ فلا تجد فيه خريجاً أو طالباً جامعياً واحداً على الأقل، لكن مع انتشار التعليم الجامعي برزت إلى الواجهة أنواع جديدة من الضغوطات التي يواجهها

الشباب في واحدة من أكثر مراحل حياتهم حساسية، إنها هواجس الفشل في الدراسة والتعثر الدراسي. (الأستاذ وصبح، 2010: 39).

وقد حظي التعليم الجامعي باهتمام كبير نظرا لدوره في الاستجابة لمطالب المجتمع وخطط التنمية القومية، خاصة بعد أن شهدت السنوات القليلة الماضية الكثير من المتغيرات في مجالات المعرفة، والحرص على جودة أداء المؤسسات التعليمية ونوعية الخريجين، وتعمل مؤسسات التعليم العالي والجامعي على رعاية جميع الطلبة وخاصة ذوي القدرات والمواهب المميزة، من خلال تطوير إمكانياتهم وتنمية مواهبهم ومهاراتهم، لسد احتياجات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة (صوالحة والعمرى، 2013: 126).

وترى الباحثة أن المرحلة الجامعية تعتبر مرحلة هامة جدا حيث تعد القاعدة الأساس التي من خلالها يتم إعداد الطلبة للانخراط بسوق العمل، وبالتالي المساهمة في نهضة البلد وعمارته، متى ما حققت أهدافها، وتغلبت على المشكلات التي تواجهها في المرحلة الجامعية، وأخرجت طلبة ذوي مستوى عالي .

وتعتبر ظاهرة التعثر والتأخر الدراسي أو الأكاديمي من الظواهر والمشكلات التربوية والنفسية والإنسانية التي تواجه الطالب وأيضا تواجه الآباء والأساتذة في الجامعات، بل وكل من له صلة بالعملية التعليمية، وكذلك يترتب عليه مشكلات نفسية واجتماعية وتعليمية، يعاني منها الطالب المتعثر دراسيا، فقد يحمله إحساسه بالفشل على فقدان ثقته بنفسه، والإحساس بأنه ليس مؤهل للحياة الناجحة، كذلك الأب ينزعج عندما يرى ابنه متعثر دراسيا، والأستاذ الجامعي حين يرى أن طلابه يتعثرون قد يؤثر ذلك في ثقته في نفسه دراسيا، وإدارة الجامعة أو الكلية أو القسم سيعاني من الطلاب المتعثرين، حيث يتسببون بعرقلة الدراسة، والإساءة إلى نتائج الجامعة أو الكلية أو القسم. وقد لوحظ أن التعثر التدريسي تزايد، وتزايدت حدته في الآونة الأخيرة بحيث أصبحت ظاهرة في جميع المقررات تقريبا. (الترتير، 2003: 15). (كتلو، كامل، وبنات، بسام 2006).

فالتعثر الدراسي لدى طلاب كلية الاقتصاد ظاهرة موجودة بصورة واضحة من حيث الكم والكيف، وهذا ملاحظ من خلال عملية التدريس لهم بجميع الأقسام، ولكن أسباب هذه الظاهرة تختلف من شخص إلى آخر، ومن بيئة إلى بيئة أخرى، وأصبح من الضرورة إيجاد حلول وسبل تدريسية

تهدف إلى التوصل لعلاج و حلول لتلك الظاهرة. ومن هنا جاءت الدراسة الحالية لتبين أسباب التعثر الدراسي، لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية.

### مشكلة البحث

انطلاقاً من واقع التدريس للطلاب في الأقسام المختلفة، ومن خلال عمل الباحثة كعضو هيئة تدريس بالكلية لاحظت الباحثة أن هناك مشكلة كبيرة تتمثل في تعثر دراسي أو تأخر دراسي لبعض الطلبة من حيث تدنى درجاتهم عن باقي الطلبة في نفس المجموعة، إن قضية رسوب الطلاب، أو إنذارهم، أو فصلهم من الجامعة، يعد هدراً للموارد في التعليم الجامعي؛ لذلك لا بد أن تتصدى الدراسات والأبحاث للتخفيف من هذه الظاهرة، ووضع البرامج الملائمة لتلافي وقوعها،

فكان لا بد من إيجاد الحل لهذه المشكلة، والكشف عن أسباب هذا التعثر بين الطلبة، فهي مشكلة متعددة الأبعاد، تارة تكون مشكلة اقتصادية واجتماعية وتارة أخرى تكون مشكلة نفسية وتربوية، وبناء عليها أجرت الباحثة بعض اللقاءات مع الطلبة المتعثرين بهدف التعرف على أهم المشكلات التي تواجههم أثناء دراسة المقررات. وبناء عليه يمكن أن تتبلور مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي للبحث هو:

هل هناك أسباب تعثر دراسي لدى الطالب الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي للبحث الأسئلة التالية:

- 1- هل هناك أسباب شخصية وذاتية للتعثر الدراسي لطلبة كلية الاقتصاد /جامعة الزاوية؟
- 2- هل هناك أسباب دراسية وتربوية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد /جامعة الزاوية؟
- 3- هل هناك أسباب أسرية واجتماعية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد /جامعة الزاوية؟
- 4- هل هناك أسباب اقتصادية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد /جامعة الزاوية؟



## فرضيات الدراسة:

### الفرضية الرئيسية

توجد أسباب للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الإقتصاد / جامعة الزاوية.

### الفرضيات الفرعية

#### الفرضية الفرعية الأولى:

توجد أسباب شخصية وذاتية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الإقتصاد / جامعة الزاوية.

#### الفرضية الفرعية الثانية:

توجد أسباب دراسية وتربوية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الإقتصاد / جامعة الزاوية.

#### الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد أسباب أسرية واجتماعية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الإقتصاد / جامعة الزاوية.

#### الفرضية الفرعية الرابعة:

توجد أسباب اقتصادية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الإقتصاد / جامعة الزاوية.

## أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- 1- التعرف على أسباب التعثر الدراسي لدى الطالب الجامعي في كلية الإقتصاد بجامعة الزاوية كما يدركها الطلبة أنفسهم.
- 2- التعرف على أثر الأسباب الشخصية والذاتية في تعثر الطالب الدراسي.
- 3- التعرف على أثر الأسباب الدراسية والتربوية في تعثر الطالب الدراسي.
- 4- التعرف على أثر الأسباب الأسرية والاجتماعية في تعثر الطالب الدراسي.
- 5- التعرف على أثر الأسباب الاقتصادية في تعثر الطالب الدراسي.

6- تقديم بعض المقترحات والتوصيات والحلول التي يمكن أن تؤدي إلى معالجة وحل مشكلة التعثر الدراسي والارتقاء بالطالب الجامعي لمستوى أفضل.

### أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث فيكون التعثر الدراسي مرتبط بأداء الطلبة الجامعيين فهذا الموضوع تربوي أكاديمي يتعلق بجودة المخرج التعليمي الجامعي، وتكتسب الدراسة أهميتها كونها تركز على الشباب الجامعي كفئة مستهدفة، حيث تعتبر هذه الفئة ركيزة أساسية في المجتمع، وعلى عاتقها تقع مسؤوليات عديدة في المستقبل. وقد يسهم هذا البحث في:

- 1- تزويد المسؤولين في التعليم العالي بأسباب التعثر الدراسي للطلاب الجامعي.
- 2- المساعدة في إيجاد حلول للحد من ظاهرة التعثر الدراسي في التعليم بصورة عامة، والتعليم العالي بصورة خاصة.
- 3- قد تسهم في توفير معلومات تساعد على رسم وتوجيه خطط دمج التقنية في التعليم وفق أسس علمية معتمدة على بيانات واقعية.
- 4- تفعيل دور الارشاد الأكاديمي لمواجهة التعثر الدراسي لمختلف المواد لدى الطلاب.

### حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: تمت الدراسة في الفصل الدراسي الربيع من العام الجامعي 2021-2022.
- الحدود المكانية: طبقت الدراسة في كلية الإقتصاد - الزاوية بجامعة الزاوية.
- الحدود البشرية: تمثلت في طلبة كلية الإقتصاد بجامعة الزاوية المتعثرين بجميع الأقسام.

### منهجية البحث

بما أن هذا البحث يهدف إلى معرفة أسباب تعثر التحصيل الدراسي لدى الطالب الجامعي في كلية الإقتصاد جامعة الزاوية فإن المنهج الوصفي التحليلي يعد من أنسب المناهج في وصف الوضع الراهن للمشكلات التعليمية، وتفسيرها، وتحليلها وتحديد العلاقات التي توجد بين تلك المشاكل.

## مصطلحات البحث

- 1- التعثر الدراسي أو الأكاديمي: يقصد به عدم قدرة الطالب على إنجاز عدد الساعات المقررة عليه خلال الفصول الدراسية المحددة، حسب مستوى الطالب الدراسي. أو تدني مستوى تحصيل الطالب كما يعكسه المعدل التراكمي له عن المعدل المقبول (أقل من 50%) من جهة أخرى، الأمر الذي قد يترتب عليه حصول الطالب على إنذار أكاديمي أو وقف لقيده، أو إجباره على التحويل من كلية إلى كلية أخرى من جهة ثالثة.
- 2- الطالب المتعثر: هو الطالب الحاصل على معدل تراكمي أقل من 2 أو نسبة أقل من 50% بعد مرور عام دراسي كامل (فصلين دراسيين) ويتم وضعه تحت المراقبة الأكاديمية من قبل المرشدين الأكاديميين. (دليل قسم تحليل البيانات، 2019).
- 3- المراقبة الأكاديمية: هي حالة أكاديمية يتم فيها مراقبة الطالب الذي لوحظ رسوبه المتكرر أو الذي حصل على معدل تراكمي أقل من 2 أو نسبة أقل من 50% بعد انتهاء العام الدراسي كاملاً، وتستمر المراقبة الأكاديمية لمدة عام دراسي آخر. (دليل قسم تحليل البيانات، 2019).
- 4- مستوى التحصيل الدراسي أو الأكاديمي: يعرفه شعلان (2006) بأنه درجة الاكتساب التي يحققها الفرد ومستوى النجاح الذي يصل إليه في مادة دراسية أو مجال تعليمه، أي هو كل أداء يقوم به الطالب في الموضوعات الدراسية المختلفة والذي يمكن إخضاعه للقياس عن طريق درجات اختبار وتقديرات المدرسين أو كليهما.
- كما يعرف بأنه المعدل الدراسي التراكمي الذي يحصل عليه الطالب في مرحلة دراسية معينة بناء على مقاييس متباينة أهمها الاختبار بأنواعه المختلفة، والذي أهم مقاييسه هو قدرة الطالب على استرجاع المعلومة الخاصة بالمادة المدروسة وما يدركه من عالقات بينها وما يستنبطه من حقائق. (دمنهوري وعوض، 1995م).
- 5- مستوى التحصيل الدراسي الفصلي: الغياب المتكرر في أكثر من مقرر دراسي، وتحصيل الطالب خلال الفصل الدراسي من امتحانات نصف فصلية، أو أعمال السنة الأخرى لا يتجاوز (50%) في معظم المواد المسجلة.

6- الطالب الجامعي: هو الطالب الملتحق بالنظام الجامعي بكلية الإقتصاد بجامعة الزاوية، شريطة أن يكون مستمر فعلا في الدراسة، ومن المنتظمين في برنامج البكالوريوس في كلية الإقتصاد بجامعة الزاوية.

7- الكلية: إحدى كليات جامعة الزاوية ويقصد بها في هذا البحث كلية الإقتصاد-الزاوية.

8- معدل الثانوية العامة: هو المعدل الذي حصل عليه الطالب في امتحان الشهادة الثانوية العامة للدخول به الجامعة.

9- الرسوب: يعرفه ذياب (2006) بأنه ضعف التحصيل الدراسي دون المستوى العادي، أي الافتقار إلى النجاح عند بعض الطلبة في انجاز أو اتمام الواجب المدرسي، وهو يتضمن غالباً عدم تحقيق الدرجة التي ترفع الطالب إلى صف أعلى.

#### الدراسات السابقة:

دراسة بالغنيم (1999): هدفت إلى معرفة علاقة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأسرية بتدني تحصيل بعض طالبات كلية التربية بجامعة الملك فيصل بالأحساء. ولقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية دالة بين تدني التحصيل الدراسي للطالبات وحصولهن على إنذار أكاديمي وكل من متغيرات: قلة دخل الأسرة، إهمال الأسرة في تهيئة الجو المناسب لنجاح الطالبة، وقلة عدد الأخوة، كما لم تظهر نتائج الدراسة علاقة بين تدني مستوى التحصيل الدراسي للطالبة وكل من متغيرات مهنة الأب أو ولي الأمر، ومستوى تعليمه وتعليم الأم وترتيب الطالبة بين إخوتها، ونوع ومكان السكن وزواج الأب بأكثر من زوجة. ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن دخل أسرة الطالب الجامعي، من الممكن أن يكون له تأثير مباشر على مستوى التحصيل الدراسي، سواء بالسلب أو الإيجاب.

دراسة حسن (2001): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى رسوب الطلاب بكلية التربية جامعة الزقازيق، وذلك من خلال وجهة نظر الطلاب أنفسهم، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد مجموعة من الأسباب المرتبطة بالحياة الشخصية للطلاب، كما أن هناك مجموعة أخرى من الأسباب ترجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة، هذا بالإضافة إلى الأسباب المرتبطة بالنظم التعليمية داخل القسم والكلية. ويستفيد البحث الحالي من الدراسة السابقة في دراسة

العديد من الجوانب المختلفة للطالب كالجانب النفسي بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي والثقافي لأسرة الطالب وأثر ذلك على التحصيل الدراسي للطالب.

دراسة أبو حمادة (2006): هدفت الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على مستوى الأداء الأكاديمي للطالب في جامعة القصيم واقتراح آليات لتحسين مستوى هذا الأداء للطالب واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: انخفاض مستوى الأداء الأكاديمي للطالب في جامعة القصيم، ويختلف باختلاف نوع الكلية. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء الأكاديمي للطالب كمتغير تابع وكل عامل من العوامل الخاصة بإدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطالب والأسرة والعملية التعليمية كمتغيرات مستقلة. وجود ارتباط بين مستوى الأداء الأكاديمي للطالب كمتغير تابع وكل عامل من العوامل الخاصة بإدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطالب والأسرة كمتغيرات مستقلة ووجود بعض المشكلات التي تواجه الطالب أثناء فترة الدراسة وهي على الترتيب التالي: صعوبة المناهج وعدم توافقه مع قدرات وميول الطالب، وعدم دخول الطالب التخصص الذي يرغبه، وعدم اهتمام الأسرة التي ينتمي إليها الطالب بالتعليم، وعدم التوزيع الجيد للجدول الدراسية، يليها تحميل الطالب ببعض الأعباء الأسرية أثناء فترة الدراسة، و جاءت بالمرتبة الأخيرة مشكلة زيادة عدد أفراد الأسرة التي ينتمي إليها الطالب.

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن طبيعة المناهج وصعوبتها وعدم توافقه مع ميول ورغبة الطالب، من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى التحصيل الدراسي، سواء بالسلب أو الإيجاب.

دراسة ياسر أحمد والريس أحمد (2012-2013): هدف هذا البحث إلى التعرف على الأسباب المؤدية إلى التعثر التحصيلي الأكاديمي للطالب الجامعي في جامعة الأمير سطام بواحي الدواسر من وجهة نظر الطلاب أنفسهم وإيجاد مقترح للحلول لمجابهتها والتقليل من آثارها السالبة، ووجهة نظر الأساتذة، تكون مجتمع الدراسة من الطلاب المتعثرين في التحصيل الأكاديمي في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1435/1434هـ، في كلية التربية قسم التربية الخاصة، وكلية الهندسة قسم الهندسة الكهربائية والبالغ عددهم 136. وتوصل الباحث إلى نتائج كان من أهمها وجود الكثير من العوامل التي تقود للتعثر في التحصيل الأكاديمي للطالب الجامعي، وتتمثل في: عوامل اجتماعية اقتصادية أهمها: قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطالب، كثرة الارتباطات

الأسرية، الاختلاط بأقران السوء ، عوامل شخصية ذاتية أهمها: التغيب المتكرر عن المحاضرات، الرغبة في العمل أكثر من الدراسة، عوامل تدريسية تربوية أهمها: الخوف من الامتحانات، وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم، صعوبة بعض المقررات، وأن نوع المؤهل للطالب الجامعي (علمي، أدبي) له تأثير واضح في عوامل التعثر الدراسي لطالب المرحلة الجامعية لصالح التخصص العلمي، كذلك المعدل في المرحلة الثانوية له أثر واضح في ظاهرة التعثر الأكاديمي للطالب الجامعي لصالح المعدل الأعلى. كما توصل الباحث من خلال المقابلة الشخصية المفتوحة إلى مقترحات حلول لتلك الأسباب المؤدية للتعثر الأكاديمي للطالب الجامعي كان من أهمها: تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي، حملات توعوية وتعريفية بالكلية أولياء الأمور ولطلاب المدارس الثانوية، إيجاد آلية عملية لحسم عملية تكرار الغياب.

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن التغيب المتكرر عن المحاضرات والرغبة في العمل أكثر من الدراسة، من الممكن أن يكون له تأثير مباشر وقوي في تعثر الطلاب دراسيا.

دراسة موسى مطنى (2014): تهدف الدراسة إلى تحديد أهم عوامل التعثر الدراسي، التي تواجه طلاب الدراسات العليا، بجامعة الملك سعود، بدولة المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال معرفة بعض المسببات الأكاديمية، بالإضافة إلى تأثير مصادر التعليم والتعلم، والوسائل التعليمية، وتوزيع جداول المقررات.

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة في الإشارة والتعرف على أن التعثر الدراسي مرتبط ارتباط وثيق بمجموعة من العوامل أهمها (الجانب الدراسي - الوسائل التعليمية - المقررات الدراسية - الارشاد الأكاديمي).

دراسة مهدي فتحة وشريف علي (2015): هدفت هذه الدراسة للتعرف على أسباب التعثر الأكاديمي لدى الطلبة الجامعيين ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة هذه الأسباب. حيث أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها: أن مستوى التعثر الأكاديمي لا يقل عن 80 % لدى طلبة جامعة الدكتور موالى الطاهر بسعيدة. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعثر الأكاديمي يعزى إلى متغير الجنس. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعثر الأكاديمي يعزى إلى متغير التخصص. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعثر الأكاديمي يعزى إلى متغير الكلية. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعثر الأكاديمي

يعزى إلى متغير المعدل التراكمي. توجد علاقة بين أسباب التعثر الأكاديمي واستخدامات تكنولوجيا المعلومات. مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في معالجة بعض أسباب التعثر الأكاديمي لدى طلبة جامعة سعيده.

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات، من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى التحصيل الدراسي.

دراسة بن غشير أمال والأطيرش فتحية والطالبسالمه (2017): يهدف هذا البحث إلى معرفة العلاقة بين الضغوط النفسية والتحصيل الأكاديمي لدى عينة من طالبات قسم معلم الفصلي كلية التربية بجامعة مصراته، كان الهدف هو التعرف على الضغوط التي تتعرض لها طالبات قسم معلم الفصل والتعرف على الفروق في الضغوط النفسية لدى عينة من الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات. وتحدد إشكالية البحث في التساؤلات الآتية: 1 ما هي معدلات الضغوط النفسية لدى عينة من الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات بقسم معلم الفصل - كلية التربية جامعة مصراته؟ 2. هل توجد علاقة بين الضغوط النفسية والتحصيل الأكاديمي لدى عينة من الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات بقسم معلم الفصل - كلية التربية جامعة مصراته؟ 3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الضغوط النفسية لدى عينة من الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات بقسم معلم الفصل - كلية التربية جامعة مصراته؟ استخدمت الباحثات المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، واختيرت عينة البحث بشكل عشوائي من طالبات كلية التربية (متزوجات وغير متزوجات) خلال العام الجامعي: 2015-2016، وبلغ عدد عينة البحث (64) طالبة، منهن (29) متزوجات و (35) غير متزوجات، وقد قامت الباحثات بإعداد استبيان الضغوط النفسية وتم عرض الاستبيان على المحكمين لاستخراج الصدق الظاهري، واستخراج صدق المحتوى للفقرات عن طريق الأساليب الإحصائية، وقامت الباحثات بحساب معامل الثبات عن طريق معادلة ألفا كرونباخ، وكان معامل الثبات (0.971)، كما أسفرت نتائج البحث على أن الضغوط الاقتصادية حصلت على أعلى نسبة لدى أفراد العينة الكلية (29.68%) بينما كانت الضغوط النفسية هي الأكثر شيوعاً لدى المتزوجات بنسبة (27.58%) وجاءت الضغوط الاقتصادية أيضاً والاجتماعية في نفس الترتيب لدى عينة غير المتزوجات بنسبة (31.52%) بينما كانت أقل الضغوط بنسبة للعينة ككل متعلقة بالضغوط الأسرية، وبالنسبة للمتزوجات كانت الضغوط الأسرية (13.79%) بينما أقل الضغوط لدى غير المتزوجات

هي الضغوط النفسية (20.00%). ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة أن الضغوط الاقتصادية والنفسية، من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى التحصيل الدراسي.

دراسة القحطاني محمد (2019): هدفت هذه الدراسة لتناول العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الاستطلاعية الكشفية، التي تعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع ووصفها بدقة والتعبير عنها كما وكيفاً في تصنيف المعلومات وتنظيمها والوصول لاستنتاجات تساهم في تطوير الواقع المدروس، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل باعتباره المنهج الملائم لطبيعة الدراسة، وأشارت النتائج إلى ما يلي: أن مستوى تأثير العوامل الاجتماعية على التعثر الدراسي لدى عينة الدراسة من الطلاب كانت بدرجة متوسطة، وأن مستوى تأثير العوامل التنظيمية على مستوى التعثر الدراسي لدى عينة الدراسة كانت بدرجة مرتفعة، وأن مستوى قبول الآليات المقترحة لمعالجة مشكلة التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي كان بدرجة مرتفعة، وأشارت النتائج إلى أن هناك اختلافاً في آراء أفراد الدراسة حول العوامل الاجتماعية المؤثرة في التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف جميع متغيرات الدراسة وهي: العمر والمستوى، والتخصص. وقد وجد أن الفروقات تميل للعمر 25، وللمستوى الدراسي الخامس، ولتخصص علم النفس وذلك على الترتيب. أما درجة الاختلاف في آراء أفراد الدراسة في مستوى العوامل التنظيمية المؤثرة على في التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف متغيرات الدراسة (العمر، المستوى، التخصص)، فقد تبين أن هناك اختلافاً في العوامل التنظيمية المؤثرة في التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف المستوى الدراسي، والتخصص، فيما لم يوجد ممثل هذه الاختلافات حسب متغير العمر. وكانت تميل تلك الفروق لصالح المستوى الثاني وتخصص التاريخ على الترتيب. أما فيما يتعلق بدرجة الاختلاف في آراء أفراد الدراسة حول الآليات المناسبة لمعالجة مشكلة التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف متغيرات الدراسة نفسها (العمر، المستوى، التخصص)، فقد تبين بأن هناك اختلافاً في آراء العينة حول الآليات المناسبة لمعالجة مشكلة التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي باختلاف متغيرات العمر والتخصص فيما لم يظهر أي اختلاف لصالح المستوى الدراسي. وإن كانت الفروقات تميل لصالح العمر ولتخصص الجغرافيا على الترتيب أيضاً. ويستفاد من هذه الدراسة بأن العوامل التنظيمية قد تؤثر بشكل كبير في التعثر الدراسي للطلاب.

تعقيب على الدراسات السابقة :



استفادت الدراسة الحالية كثيراً من نتائج البحوث والدراسات السابقة في إثراء إطاره النظري وبناء أدواتها وتفسير نتائجها، ولعل ما يميزها عن الدراسات السابقة تركيزها على المشكلات الأكاديمية/التعليمية لطلبة كلية الإقتصاد جامعة الزاوية. ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أن كل الدراسات أكدت على أن الطلبة بالجامعات يعانون من مشكلات تعليمية ونفسية واجتماعية. كما أكدت الدراسات على أهمية تعاون الأسرة مع الجامعة للتصدي لهذه المشكلات واتضح أيضاً أن هناك عدد من الدراسات التي تناولت مستوى الأداء الأكاديمي أو التحصيل الدراسي للطلاب في مؤسسات التعليم العالي، والتي تتأثر بالمشكلات التي يواجهها الطالب بالجامعات. وتناولت الدراسات السابقة طلبة الجامعات في دول مختلفة منها الكويت والمغرب وليبيا والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وأمريكا وغيرها. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي، والاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، ولكنها تركز على المشكلات الأكاديمية بصفة عامة وعلاقته بالأداء الأكاديمي لطلبة كلية الإقتصاد جامعة الزاوية. إن معظم الدراسات ركزت على موضوع تدني مستوى التحصيل الدراسي وعلاقته بالمتغيرات كما ذهبت إلى ذلك هذه الدراسة. أما بعض الدراسات الأخرى استعملوا المنهج التجريبي. تباينت الدراسات في حجم العينات وجنسها واقتصرت عدد من الدراسات على جنس واحد واعتمدت الدراسات الأخرى على كلا الجنسين واعتمدت الدراسة الحالية كذلك على كلا الجنسين. واختلفت الدراسات السابقة فيما بينها من حيث النتائج التي توصلت إليها ويعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف الأطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الدراسة فضلاً عن اختلاف المعالجات الإحصائية التي عولجت بها فضلاً عن اختلاف العينات من حيث أحجامها وأنواعها .

موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة: اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها :من الدراسات التي اهتمت بجميع الأسباب المحيطة بالطالب الجامعي وتقريباً جمعت بين كل الأبعاد التي تطرقت إليها الدراسات السابقة. كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء فقرات الاستبيان الخاصة بأسباب التعثر الدراسي.

### أداة جمع البيانات

**1- تصميم استمارة الاستبيان:** لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة وترى الباحثة ضرورة تقسيم استمارة الاستبيان إلى عدة

أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2- اختبارات الصدق "الصلاحية": للتأكد من صدق وصلاحيّة استمارة الاستبيان قامت الباحثة باختبارات الآتية:

#### أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راعت الباحثة جانب صدق المحتوى في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنقاة من الإطار النظري للدراسة.

#### ب- الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين في علم الإحصاء وبعض التخصصات الأخرى ذات الصلة، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم خمس مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي: -

**المجموعة الأولى:** - وتضم أسئلة شخصية وتشمل الجنس، تخصص المرحلة الثانوية، التخصص الحالي، الفصل الدراسي الحالي، عدد الإنذارات، المعدل العام للفصل السابق.

**المجموعة الثانية:** - وتشمل 9 عبارات حول الأسباب الشخصية والذاتية.

**المجموعة الثالثة:** - وتشمل 16 عبارة حول الأسباب الدراسية والتربوية.

**المجموعة الرابعة:** - وتشمل 12 عبارة حول الأسباب الأسرية والاجتماعية.

**المجموعة الخامسة:** - وتشمل 8 عبارات حول الأسباب الاقتصادية.

وبعد عملية التحكيم والصدق قامت الباحثة بتوزيع عدد (35) استمارة استبيان على الطلبة والطالبات المتعثرين وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد جميع الاستثمارات الموزعة.

ترميز البيانات: بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدمت الباحثة الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول رقم (1)

جدول رقم (1) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي

الإجابة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
الدرجة	1	2	3

من خلال الجدول رقم (1) يكون متوسط درجة الموافقة (2). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن 2 فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن 2 فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن 2 فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن 2 أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSSStatistical Package for (Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما يلي: -

**اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate** للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قامت الباحثة بحساب معامل ألفا كرونباخ (AlphaCronbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (AlphaCronbach) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	الثانية	9	0.656	0.809
2	الثالثة	16	0.667	0.817
3	الرابعة	12	0.799	0.894
4	الخامسة	8	0.759	0.871
5	جميع الأسباب	45	0.841	0.917

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل ألفا كرونباخ (معاملات الثبات) من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين 0.656 إلى 0.799 وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين 0.809 إلى 0.894 وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

### خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس: الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	22	62.9
أنثى	13	37.1
المجموع	35	100.0

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من الذكور ويمثلون نسبة 62.9% من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي من الإناث ويمثلن نسبة 37.1% من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص في المرحلة الثانوية: الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص في المرحلة الثانوية.

**جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب تخصص المرحلة الثانوية**

النسبة %	العدد	التخصص في المرحلة الثانوية
62.9	22	علمي
28.6	10	أدبي
8.6	3	ثانوية تخصصية
%100	35	المجموع

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم علمي ويمثلون نسبة 62.9% من مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن تخصصهم أدبي ويمثلون نسبة 28.6% من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي من الثانوية التخصصية ويمثلون نسبة 8.6 % من جميع مفردات عينة الدراسة.

**3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد الإنذارات:** نلاحظ أن كل مفردات عينة الدراسة عدد إنذاراتهم 3 أو أقل ويمثلون نسبة 100% من جميع مفردات عينة الدراسة.

**4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الفصل الدراسي الحالي:** الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الفصل الدراسي الحالي

**جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الفصل الدراسي الحالي**

النسبة %	العدد	الفصل الدراسي الحالي
8.6	3	الخامس
11.4	4	السادس
2.9	1	السابع
5.7	2	الثامن
14.3	5	التاسع
22.9	8	العاشر
20.0	7	الحادي عشر
14.3	5	أكثر من 11 فصل دراسي
%100	35	المجموع

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن هم في الفصل العاشر ويمثلون نسبة 22.9% من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن هم في الفصل السابع ويمثلون نسبة 20.0% من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن هم في الفصل التاسع وأيضاً في الفصول الأكثر من الفصل الحادي عشر ويمثلون نسبة 14.3% من جميع مفردات عينة الدراسة لكل فصل، تم يليه ممن هم في الفصل السادس ويمثلون ما نسبته 11.4% من جميع مفردات العينة ثم يليه من هم في الفصل الخامس ويمثلون نسبة 8.6% من جميع مفردات المجتمع والباقي ممن هم في الفصل الثامن ويمثلون نسبة 5.7% من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة ممن هم في الفصول المتقدمة من الفصل التاسع وأكثر.

#### 5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص الحالي

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص الحالي.

#### جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص الحالي

النسبة %	العدد	التخصص الحالي
8.6%	3	اقتصاد
17.1	6	إدارة
14.3	5	محاسبة
8.6	3	تحليل بيانات
37.1	13	علوم سياسية
14.3	5	تمويل ومصارف
100%	35	المجموع

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم علوم سياسية ويمثلون نسبة 37.1% من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن تخصصهم إدارة ويمثلون نسبة 17.1% من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن تخصصهم محاسبة وتخصصهم تمويل ومصارف ويمثلون نسبة 14.3% لكل تخصص من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن تخصصهم اقتصاد وتخصصهم تحليل بيانات ويمثلون نسبة 8.6% لكل تخصص من جميع مفردات العينة.

## 6- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المعدل العام للفصل السابق

نلاحظ أن كل مفردات عينة الدراسة معدلهم العام للفصل السابق 50% فأكثر ويمثلون نسبة 100% من مفردات عينة الدراسة.

اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1- الأسباب الشخصية والذاتية للتعثر الدراسي: الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	درجة الموافقة
1	ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة	4	3	28	عالية
		11.4	8.6	80.0	
2	سوء الحالة الصحية لبعض الطلبة.	7	14	14	متوسطة
		20.0	40.0	40.0	
3	انخفاض مستوى طموح الطلبة للدراسة	8	8	19	عالية
		22.9	22.9	54.3	
4	الارتباك والخجل أمام الآخرين	19	6	10	منخفضة
		54.3	17.1	28.6	
5	تدني مستوى الذكاء.	14	10	11	متوسطة
		40.0	28.6	31.4	
6	الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة	6	3	26	عالية
		17.1	8.6	74.3	
7	عدم إمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكاديمية.	2	17	16	متوسطة
		5.7	48.6	45.7	
8	عدم أدراك الطالب لأهمية الدراسة الجامعية.	15	2	18	عالية
		42.9	5.7	51.4	
9	تردي الوضع الأمني للبلاد	2	12	21	عالية
		5.7	34.3	60.0	

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن

## أ - درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة.
2. انخفاض مستوى طموح الطلبة للدراسة.
3. الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة.
4. عدم أدراك الطالب لأهمية الدراسة الجامعية.
5. تردي الوضع الأمني للبلاد ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة

## ب - درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

- 1- سوء الحالة الصحية لبعض الطلبة.
- 2- تدني مستوى الذكاء.
- 3- عدم إلمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكاديمية.

## ج - درجات الموافقة منخفضة على العبارة التالية:

1. الارتباك والخجل أمام الآخرين

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: - متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: - متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط



المقياس (2) الجدول رقم (8) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المعنوية المحسوبة
1	2.69	.676	-4.243	.000
2	2.20	.759	-1.528	.127
3	2.31	.832	-2.117	.034
4	1.74	.886	-1.671	.095
5	1.91	.853	-.600	.549
6	2.57	.778	-3.536	.000
7	2.40	.604	-3.300	.001
8	2.09	.981	-.522	.602
9	2.54	.611	-3.962	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

أ - الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية: -

1. ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة.
2. انخفاض مستوى طموح الطلبة للدراسة.
3. الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة.
4. عدم إلمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكاديمية.
5. تردي الوضع الأمني للبلاد.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

**ب- الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعبارات التالية: -**

1. سوء الحالة الصحية لبعض الطلبة

2. الارتباك والخجل أمام الآخرين

3. تدني مستوى الذكاء.

4. عدم إدراك الطالب لأهمية الدراسة الجامعية.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات فهذا يدل علناً درجة الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

**ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية للتعثر الدراسي**

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (2)

**الفرضية البديلة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (2)

**الجدول رقم (9) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالأسباب الشخصية والذاتية**

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
الأسباب الشخصية والذاتية للتعثر الدراسي	2.2730	.31351	5.152	.000

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 5.152 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 2.2730 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أسباب شخصية وذاتية لتعثر الطلبة وتتمثل هذه الأسباب في الأسباب التالية:

1. ضعف دافعية بعض الطلبة نحو الدراسة.

2. انخفاض مستوى طموح الطلبة للدراسة.

3. الرغبة في الوظيفة والعمل أكثر من الدراسة.

4. عدم إلمام الطالب بالأنظمة والتعليمات الأكاديمية.

5. تردي الوضع الأمني للبلاد.

**2- الأسباب الدراسية والتربوية للتعثر الدراسي**

الجدول رقم (10) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

**الجدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي**

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	درجة الموافقة
1	سوء اختيار التخصص المناسب للطلاب.	9	14	12	متوسطة
		25.7	40.0	34.3	
2	استهتار الطلبة بحضور المحاضرات	9	9	17	عالية

	48.6	25.7	25.7	النسبة %		
عالية	16	15	4	التكرار	الخوف من الامتحانات	3
	45.7	42.9	11.4	النسبة %		
عالية	33	1	1	التكرار	صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.	4
	94.3	2.9	2.9	النسبة %		
منخفضة	6	10	19	التكرار	كثرة أعداد الطلبة في المجموعة الواحدة	5
	17.1	28.6	54.3	النسبة %		
عالية	31	3	1	التكرار	ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية	6
	88.6	8.6	2.9	النسبة %		
عالية	18	6	11	التكرار	عدم تنظيم أوقات المذاكرة.	7
	51.4	17.1	31.4	النسبة %		
عالية	17	7	11	التكرار	عدم الرغبة في الدراسة	8
	48.6	20.0	31.4	النسبة %		
متوسطة	12	9	14	التكرار	وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم	9
	34.3	25.7	40.0	النسبة %		
عالية	19	10	6	التكرار	عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.	10
	54.3	28.6	17.1	النسبة %		
عالية	23	9	3	التكرار	قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.	11
	65.7	25.7	8.6	النسبة %		
عالية	31	3	1	التكرار	قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.	12
	88.6	8.6	2.9	النسبة %		
عالية	17	8	10	التكرار	ضعف الجهد الذي يبذله الطالب في الدراسة.	13
	48.6	22.9	28.6	النسبة %		
عالية	28	4	3	التكرار	سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.	14
	80.0	11.4	8.6	النسبة %		
عالية	21	1	13	التكرار	قاعات التدريس غير ملائمة من حيث الإضاءة والتهوية.	15
	60.0	2.9	37.1	النسبة %		
عالية	35	0	0	التكرار	توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات - جائحة كورونا)	16
	100.0	0.0	0.0	النسبة %		

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

#### 4- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. استهتار الطلبة بحضور المحاضرات.
2. الخوف من الامتحانات.
3. صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.
4. ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية.
5. عدم تنظيم أوقات المذاكرة.
6. عدم الرغبة في الدراسة.
7. عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.
8. قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.
9. قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.
10. ضعف الجهد الذي يبذله الطالب في الدراسة.
11. سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.
12. قاعات التدريس غير ملائمة من حيث الإضاءة والتهوية.
13. توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات - جائحة كورونا).

#### 2- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية

1. سوء اختيار التخصص المناسب للطالب.
2. وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم.

#### 3- درجات الموافقة منخفضة على العبارة التالية:

1. كثرة أعداد الطلبة في المجموعة الواحدة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

**الفرضية الصفرية:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

**مقابل الفرضية البديلة:** - متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

**الجدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية**

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة	
1	2.09	.781	-.655	.513	سوء اختيار التخصص المناسب للطالب.
2	2.23	.843	-1.569	.117	استهتار الطلبة بحضور المحاضرات.
3	2.34	.684	-2.683	.007	الخوف من الامتحانات.
4	2.91	.373	-5.488	.000	صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.
5	1.63	.770	-2.600	.009	كثرة أعداد الطلبة في المجموعة الواحدة.
6	2.86	.430	-5.303	.000	ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية.
7	2.20	.901	-1.300	.194	عدم تنظيم أوقات المذاكرة.
8	2.17	.891	-1.134	.257	عدم الرغبة في الدراسة.
9	1.94	.873	-.392	.695	وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم.
10	2.37	.770	-2.600	.009	عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.
11	2.57	.655	-3.922	.000	قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.
12	2.8571	.42997	-5.303	.000	قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.
13	2.2000	.86772	-1.347	.178	ضعف الجهد الذي يبذله الطالب في الدراسة.

14	سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.	2.7143	.62174	-4.490	.000
15	قاعات التدريس غير ملائمة من حيث الإضاءة والتهوية.	2.2286	.97274	-1.372	.170
16	توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات - جائحة كورونا)	3.0000	.00000	-5.916	.000

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

أ-الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية: -

1 الخوف من الامتحانات.

2 صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.

3 ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية.

4 عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.

5 قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.

6 قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.

7 سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.

8 توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات-جائحة كورونا).

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من مستوي المعنوية 0.05 للعبارات التالية: -

1 سوء اختيار التخصص المناسب للطالب.

2 استهتار الطلبة بحضور المحاضرات.

3 عدم تنظيم أوقات المذاكرة.

4 عدم الرغبة في الدراسة.

5 وجود أكثر من امتحان في نفس اليوم.

6 ضعف الجهد الذي يبذله الطالب في الدراسة.

7 قاعات التدريس غير ملائمة من حيث الإضاءة والتهوية.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفريّة لهذه العبارات فهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ج- الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (2) للعبارة التالية: -

1 كثرة أعداد الطلبة في المجموعة الواحدة.

لذلك نرفض الفرضية الصفريّة لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالأسباب الدراسية وتربوية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12) حيث كانت الفرضية الصفريّة والبديلة لها على النحو التالي: -

الفرضية الصفريّة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

الفرضية البديلة: . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)



**الجدول رقم (12) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالأسباب الدراسية والتربوية**

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
الأسباب الدراسية والتربوية للتعثر الدراسي	2.3946	.29540	7.904	34	.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 7.904 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 2.3946 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أسباب دراسية وتربوية وتتمثل في الأسباب التالية:

1 الخوف من الامتحانات.

2 صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.

3 ضعف عملية التوجيه والإرشاد الأكاديمي في الكلية.

4 عدم تناسب أسئلة الامتحان مع الزمن المحدد لها.

5 قلة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات في المكتبة.

6 قصور الأجهزة الإعلامية في التوعية.

7 سوء تعامل بعض الأساتذة مع الطلبة.

8 توقف الدراسة (بسبب الاعتصامات-جائحة كورونا).

**3- الأسباب الأسرية والاجتماعية للتعثر الدراسي**

الجدول رقم (13) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

الجدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	درجة الموافقة
1	انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة.	النكرار	7	3	25
		النسبة %	20.0	8.6	71.4
2	وجود خلافات بين أفراد الأسرة.	النكرار	21	9	5
		النسبة %	60.0	25.7	14.3
3	تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو غيره.	النكرار	26	8	1
		النسبة %	74.3	22.9	2.9
4	ضعف اهتمام الآباء بمستقبل أبنائهم.	النكرار	19	15	1
		النسبة %	54.3	42.9	2.9
5	ضعف المستوى الثقافي للأسرة	النكرار	23	9	3
		النسبة %	65.7	25.7	8.6
6	القسوة أو اللين في معاملة الأبناء.	النكرار	11	21	3
		النسبة %	31.4	60.0	8.6
7	ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء	النكرار	19	10	6
		النسبة %	54.3	28.6	17.1
8	الاختلاط بأقران السوء.	النكرار	24	1	10
		النسبة %	68.6	2.9	28.6
9	ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة	النكرار	4	8	23
		النسبة %	11.4	22.9	65.7
10	قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة	النكرار	8	3	24
		النسبة %	22.9	8.6	68.6
11	الزواج في سنوات الدراسة وتحمل المسؤولية.	النكرار	14	11	10
		النسبة %	40.0	31.4	28.6
12	كثرة الارتباطات الاجتماعية بين الأسر	النكرار	6	18	11
		النسبة %	17.1	51.4	31.4

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن:

1. درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1- انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة.

2- ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة.

3- قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة.

2. درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

1. الاختلاط بأقران السوء

2. كثرة الارتباطات الاجتماعية بين الأسر

3. درجات الموافقة منخفضة على العبارات التالية:

1. وجود خلافات بين أفراد الأسرة.

2. تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو غيره.

3. ضعف اهتمام الآباء بمستقبل أبنائهم.

4. ضعف المستوى الثقافي للأسرة

5. القسوة أو اللين في معاملة الأبناء.

6. ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء

7. الزواج في سنوات الدراسة وتحمل المسؤولية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: - متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: - متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2).

الجدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المعنوية المحسوبة
1	انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة.	2.51	.818	-3.182	.001
2	وجود خلافات بين أفراد الأسرة.	1.54	.741	-3.138	.002
3	تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو غيره.	1.29	.519	-4.811	.000
4	ضعف اهتمام الآباء بمستقبل أبنائهم.	1.49	.562	-4.025	.000
5	ضعف المستوى الثقافي للأسرة	1.43	.655	-3.922	.000
6	القسوة أو اللين في معاملة الأبناء.	1.77	.598	-2.138	.033
7	ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء	1.6286	.77024	-2.600	.009
8	الاختلاط بأقران السوء.	1.6000	.91394	-2.401	.016
9	ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة.	2.5429	.70054	-3.657	.000
10	قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة.	2.4571	.85209	-2.828	.005
11	الزواج في سنوات الدراسة وتحمل المسؤولية.	1.8857	.83213	-.816	.414
12	كثرة الارتباطات الاجتماعية بين الأسر.	2.1429	.69209	-1.213	.225

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن:

أ-الدالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية: -

1 انشغال الطالب بمتطلبات الأسرة.

2 ضعف العلاقة بين الكلية وأولياء أمور الطلبة.

3 قلة الاهتمام باستثمار أوقات فراغ الطلبة

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعبارات التالية: -

1 الزواج في سنوات الدراسة وتحمل المسؤولية.

2 كثرة الارتباطات الاجتماعية بين الأسر.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفريّة لهذه العبارات فهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ج-الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوي المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (2) للعبارة التالية: -

1 وجود خلافات بين أفراد الأسرة.

2 تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو غيره.

3 ضعف اهتمام الآباء بمستقبل أبنائهم.

4 ضعف المستوى الثقافي للأسرة.

5 القسوة أو اللين في معاملة الأبناء.

6 ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء

7 الاختلاط بأقران السوء.

لذلك نرفض الفرضية الصفريّة لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية للتعثر الدراسي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15) حيث كانت الفرضية الصفريّة والبديلة لها على النحو التالي :-

**الفرضية الصفرية:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

**الفرضية البديلة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)

**الجدول رقم (15) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالأسباب الأسرية والاجتماعية**

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
الأسباب الأسرية والاجتماعية	1.8571	.37735	-2.240	34	.032

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار -2.240 بدلالة معنوية محسوبة 0.032 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 1.8571 وهو يقل عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى أنه توجد بعض الأسباب الأسرية والاجتماعية.

#### 4- الأسباب الاقتصادية للتعرض الاقتصادي

الجدول رقم (16) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

**الجدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي**

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	درجة الموافقة
1	انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة	9	2	24	عالية
		25.7	5.7	68.6	
2	انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة	3	7	25	عالية
		8.6	20.0	71.4	
3	تكاليف الدراسة العالية	16	7	12	متوسطة

	34.3	20.0	45.7	النسبة %		
عالية	21	2	12	التكرار	ارتفاع أسعار وسائل النقل	4
	60.0	5.7	34.3	النسبة %		
عالية	16	6	13	التكرار	قلة المصروف اليومي للطالب.	5
	45.7	17.1	37.1	النسبة %		
متوسطة	9	17	9	التكرار	الثراء الفاحش لبعض الأسر يقلل من أهمية الدراسة.	6
	25.7	48.6	25.7	النسبة %		
عالية	23	4	8	التكرار	تحمل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.	7
	65.7	11.4	22.9	النسبة %		
عالية	31	2	2	التكرار	بعد السكن عن موقع الدراسة.	8
	88.6	5.7	5.7	النسبة %		

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن:

أ- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

- 1 انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة.
- 2 انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة.
- 3 ارتفاع أسعار وسائل النقل.
- 4 قلة المصروف اليومي للطالب.
- 5 تحمل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.
- 6 بعد السكن عن موقع الدراسة.

ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

- 1 تكاليف الدراسة العالية.
- 2 الثراء الفاحش لبعض الأسر يقلل من أهمية الدراسة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية تتم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: - متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)  
مقابل الفرضية البديلة: - متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (2)  
الجدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على  
العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1 انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة.	2.43	.884	-2.611	.009
2 انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة.	2.63	.646	-4.158	.000
3 تكاليف الدراسة العالية.	1.89	.900	-.756	.450
4 ارتفاع أسعار وسائل النقل.	2.26	.950	-1.567	.117
5 قلة المصروف اليومي للطلاب.	2.09	.919	-.557	.577
6 الثراء الفاحش لبعض الأسر يقلل من أهمية الدراسة.	2.00	.728	.000	1.000
7 تحمل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.	2.43	.850	-2.694	.007
8 بعد السكن عن موقع الدراسة.	2.83	.514	-5.048	.000

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن:

أ-الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية: -

- 1 انشغال الطالب بالعمل عن الدراسة.
- 2 انخفاض المستوى الاقتصادي للطلبة.
- 3 تحمل الطالب لمسؤوليات العائلة المالية.
- 4 بعد السكن عن موقع الدراسة.



لذلك نرفض الفرضية الصفريّة لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعبارات التالية:-

1 تكاليف الدراسة العالية.

2 ارتفاع أسعار وسائل النقل.

3 قلة المصروف اليومي للطالب.

4 الثراء الفاحش لبعض الأسر يقلل من أهمية الدراسة.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفريّة لهذه العبارات فهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالأسباب الاقتصادية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18) حيث كانت الفرضية الصفريّة والبديلة لها على النحو التالي: -

**الفرضية الصفريّة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

**الفرضية البديلة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

**الجدول رقم (18) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية**

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
الأسباب الاقتصادية للتعرض الدراسي	2.3179	.46608	4.035	34	.000

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 4.035 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 2.1226 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أسباب اقتصادية للتعرض الدراسي.

### إختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بأسباب التعثر الدراسي لطلبة كلية الإقتصاد بجامعة الزاوية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (الأسباب الشخصية والذاتية والأسباب الدراسية والتربوية والأسباب الأسرية والاجتماعية والأسباب الاقتصادية) وتم استخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (19) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :-

**الفرضية الصفرية:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على جميع الأسبابلا يختلف معنويا عنمتوسط المقياس (2)

**الفرضية البديلة:** . المتوسط العام لدرجة الموافقة على جميع الأسباب يختلف معنويا عنمتوسط المقياس (2)

**الجدول رقم (19) نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأسباب التعثر الدراسي لطلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية**

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
أسباب التعثر الدراسي لطلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية	2.2107	.27567	4.521	34	.000

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 4.521 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 2.2107 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود أسباب للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية وتتمثل هذه الأسباب في الأسباب التالية:

- 1 توجد أسباب شخصية وذاتية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- 2 توجد أسباب دراسية وتربوية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- 3 توجد أسباب أسرية واجتماعية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- 4 توجد أسباب اقتصادية للتعثر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: - النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات ومن أهمها:

1. أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير الجنس هي من فئة ( الذكور ) وتشكل نسبة (62.9% ) .
2. تؤكد الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير التخصص في المرحلة الثانوية عند تخصص (العلمي) ويمثلون نسبة (62.9%).
3. أما أعلى نسبة لمتغير عدد الإنذارات عند 3 أو أقل ونسبته (100%).
4. وأعلى نسبة لمتغير التخصص الحالي عند تخصص العلوم السياسية ونسبته (37.1%).

5. وأعلى نسبة لمتغير المعدل العام للفصل السابق عند 50 فأكثر بنسبة (100%).
6. توجد أسباب للتعثّر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية وتتمثل هذه الأسباب في الأسباب التالية:

- أ- توجد أسباب شخصية وذاتية للتعثّر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- ب- توجد أسباب دراسية وتربوية للتعثّر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- ج- توجد أسباب أسرية واجتماعية للتعثّر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.
- د- توجد أسباب اقتصادية للتعثّر الدراسي لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية.

#### ثانياً: - التوصيات

##### توصي الباحثة بما يلي: -

- 1- تفعيل دور المرشد الأكاديمي بالكلية بشكل أكبر من خلال عقد لقاءات إرشادية دورية للطلبة، والتأكيد على أهمية دور المرشد الأكاديمي ومراجعته.
- 2- تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والدراسية لطلاب وطالبات الجامعة.
- 3- إيجاد آلية عملية لحسم عملية تكرار الغياب.
- 4- دراسة مشكلات الطلبة والأزمات التي يتعرضون لها ومساعدتهم على مواجهتها والتغلب عليها أو التعايش معها.
- 5- ابتكار أساليب ممتعة وجاذبة للطلبة، وذلك لضرورة أن تتم عملية المتابعة والإرشاد بالطريقة التي تتفق مع رغبات وميول وحاجات الطلبة.
- 6- عمل لقاءات وورش عمل تعريفية للطلاب لاختيار التخصص الذي يتماشى مع رغباتهم.
- 7- إيجاد بيئة مناسبة وجاذبة للطلبة من أندية طلابية وأنشطة مختلفة.

#### المقترحات:

- 1- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية لمعرفة أثر متغيرات جديدة غير التي بحثتها الدراسة الحالية.

- 2- إجراء دراسة دورية تتبعية مستقبلا على طلبة كلية الإقتصاد جامعة الزاوية للتعرف على مدى ثبات أو تغير نتائج الدراسة.
- 3- إجراء دراسات مماثلة في جامعات وكليات أخرى لمقارنة أسباب التعثر الدراسي.
- 4- إجراء دراسات مماثلة لتشمل الطلبة المتفوقين أكاديميا في نفس الكلية وعقد مقارنات بين مسببات التفوق الأكاديمي ومسببات التعثر الأكاديمي من أجل إثراء المعرفة والكشف عن جوهر الإشكالية ولتحدد أطر واضحة للظاهرة قيد الدراسة.
- 5- ضرورة عقد لقاءات تنويرية وورش عمل تعريفية للطلبة المستجدين لتوضيح اللوائح والأنظمة المعمول بها في الكلية وبخاصة فيما يتعلق بالخطط الدراسية والمعدلات التخصصية والتراكمية وشروط التحويل.

#### المراجع باللغة العربية:

- 1- أبو عليا، محمد ومحاظه، سامح (1997): "مشكلات طلبة الجامعة الهاشمية كما يراها الطلبة أنفسهم"، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية.
- 2- الأستاذ، محمود؛ وصبح، أيمن (2010) التعثر الأكاديمية وأسباب لدى طلبة جامعة الأقصى ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجته. مجلة الجامعة الإسلامية، 18(1) 39-81.
- 3- البياتي، محمود مهدي (2005). تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS - الطبعة الأولى - دار الحامد - عمان.
- 4- الترتير، إبراهيم. (2003). أسباب التأخر الدراسي لدى طلبة الصفوف الأساسية الدنيا في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- 5- التل، سعد (1979). مبادئ وأهداف التعليم الجامعي، إتحاد الجامعات الأردنية، ص 93.
- 6- القحطاني، محمد بن موسى (2019). "العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعثر الدراسي لدى الشباب الجامعي (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من طلاب كلية العلوم الاجتماعية)"، مجلة البحث العلمي في التربية العدد العشرون.

- 7- الرئيس، ياسر أحمد (2013): مناهج الرياضيات نظريات واستراتيجيات تدريسها وتقييمها، المملكة العربية السعودية، الدمام: مكتبة المتنبي.
- 8- آل مشرف، فريدة (2000): "مشكلات طلبة جامعة صنعاء وحاجاتهم الإرشادية" دراسة استطلاعية، المجلة التربوية، ع (54) مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- 9- بن غشير، آمال والأطيرش، فتحية (2017): "الضغوط النفسية وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي لدى طالبات قسم معلم الفصل في كلية التربية بجامعة مصراته"، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراته، ليبيا، المجلد الثاني، العدد الثامن. ص 203-237.
- 10- تركي، عادل والسلمي صالح (2020): "التعثر الدراسي لدى الطالب الجامعي؛ الأسباب والمقترحات جامعة جدة المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم التربوية والنفسية المجلد (4) العدد (41) 30 نوفمبر 2020 م: 115 - 128 ص.
- 11- دمنهوري، رشاد صالح وعوض، عباس محمود (1995م). التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي: دراسة في علم النفس الاجتماعي التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 12- دليل قسم تحليل البيانات (2019)، كلية الاقتصاد - الزاوية، جامعة الزاوية، ليبيا.
- 13- نياض، يوسف (2006) سيكولوجية التأخر الدراسي نظرة تحليلية علاجية، دار المناهج.
- 14- سمير، نوال وشرف، أحمد (2018): "استراتيجية مقترحة لمعالجة التعثر الدراسي لطلاب قسم التربية الفنية عن أقرانهم من الأقسام الأخرى في المقررات التربوية بكلية التربية النوعية جامعة المنوفية"، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية العدد الخامس عشر يوليو 2018 ج 1.
- 15- شعلان، هادي (2006) المرشد التربوي ودوره الفاعل في حل مشكلات الطلبة، دار عالم الثقافة، الأردن.
- 16- صليبيبا، مورييس (1987) الإهدار التربوي ومعالجته في إطار رؤية جديدة، مكتب اليونسكو الإقليمية للتربية في البلاد العربية، التربية الجديدة، العدد (42).

17- صوالحة، عونية والعمرى، أسماء وعطا، عبد المنعم (2013) أسباب التعثر الأكاديمي للطلبة في جامعة عمان الأهلية كما يراها الطلاب المتعثرون، كلية الآداب، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن.

18- صوالحة، عونية والعمرى، أسماء (2013): "أسباب التعثر الأكاديمي في جامعة عمان الأهلية كما يراها الطلبة المتعثرون"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 16(1) 123-167.

19- عياصرة، وفاء محمود (2019): "أسباب التعثر الأكاديمي لدى الطالب الجامعي دراسة حالة: طالبات جامعة حائل"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة المجلد (8) العدد (5) أيار 2019.

20- كتلو، كامل، وبنات، بسام (2006): "المشاكل الدراسية لدى طلبة جامعة الخليل وعلاقتها ببعض المتغيرات"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة الخليل، ع (2)، مج(2).

21- موسى مطنى الشمري (2014): "التعثر الدراسي لدى طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعة الملك سعود، دراسة مطبقة على كليات الآداب والتربية وإدارة الأعمال"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية - مصر. 36 (14). 5445-5491.

#### المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Alokani & et al. (2013). The Influence of parents Educational Background and Study Facilities on Academic Performance Among Secondary School Students, **Ozaena Journal of Social Sciences**, (6)(2), p. (27-33)
- 2- Alshebou, S. (2019) Non-Traditional Education Studies. Vol.12, No.7.28-41. <https://doi.org/10.5539/ies.v12n7p28>.
- 3- Forsyth, D. R., story, P. A., Kelley, K. N. & McMillan, J. H. (2009). " What causes failure and success? Students' perceptions of their academic outcomes". **Soc Psychol Educ** 12:157-174 DOI 10. 1007/ s11218- 008- 9078- 7.
- 4- Jean-Yves, L. (Nov 2012) " Student failure in the first year of university in France: current situation and future prospects", **Education, Knowledge & Economy**, Vol 4, No.3, 157-171.



## تقييم واقع النظام المحاسبي فى مؤسسات المجتمع المدني (دراسة ميدانية على الجمعيات الخيرية بمدينة طرابلس)

د. عبد الحميد إبراهيم معتوق      د. عبد الناصر مسعود تنتوش      أ. سامي عياد الفيتوري راشد

أستاذ المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم      أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بالمعهد      محاضر بقسم المحاسبة بكلية العلوم  
السياسية - جامعة طرابلس      العالي للعلوم والتقنية - الزهراء      الإدارية والمالية التطبيقية - طرابلس

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات النظام المحاسبي، وعلى الإجراءات المتبعة في اتمام المعاملات المالية، وعلى الرقابة الداخلية، وعلى مصادر واستخدامات أموال الجمعيات الخيرية بمدينة طرابلس، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم قائمة استبيان وتوزيعها على (المدير الإداري المالية، رئيس القسم المالي، المراجع الداخلي، المراقب المالي، رئيس وحدة الميزانية، أمين الخزينة، المحاسبين بالقسم المالي) في مؤسسات الاجتماعية - صندوق التضامن الاجتماعي - المخول للصرف على الجمعيات الخيرية داخل نطاق مدينة طرابلس. تم تجميع وتحليل 48 استبياناً، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم اجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أنه توجد مقومات النظام المحاسبي في صندوق التضامن الاجتماعي كأحد المؤسسات الاجتماعية، وأنه توجد رقابة داخلية على كل الحسابات، إلا أنه لا توجد سياسة واضحة في تحديد الأشخاص المستهدفين الذين يستحقون المساعدات النقدية والعينية، ولا تتبع المؤسسة إلى حد ما سياسة واضحة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب. وأنه توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء.

الكلمات الافتتاحية: المؤسسات الاجتماعية، الجمعيات الخيرية.

### ABSTRACT

This study aims to identify the components of the accounting system, the procedures followed in completing financial transactions, the internal control, and the sources and uses of charitable association funds in the city of Tripoli. Internal, financial controller, head of the budget unit, treasurer, accountants in the financial department) in social institutions - the Social Solidarity Fund



- authorized to spend on charities within the scope of the city of Tripoli. 48 questionnaires were collected and analyzed.

The analytical descriptive approach was relied upon as a method for the study, and the data was analyzed by the statistical package for social sciences (SPSS) program, and the necessary statistical tests were conducted. The study reached the following most important results: that there are elements of the accounting system in the Social Solidarity Fund as one of the social institutions, and that there is internal control over all accounts, but there is no clear policy in determining the targeted persons who are entitled to cash and in-kind assistance, and the institution is not affiliated to some extent A clear policy to put the right person in the right place. And that there is a follow-up control and performance evaluation.

**Key words:** social institutions, charities.

## 1.0 المقدمة.

المؤسسات الاجتماعية هي مؤسسات غرضها الأساسي تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين، ولا تهدف إلى تحقيق أرباح مادية وتوزيعها، ولا لمنافع شخصية كما هو الحال في النشاط التجاري، ولا أهداف سياسية. من أمثلة هذه المؤسسات النوادي الرياضية والجمعيات الخيرية وحركات الكشف والمرشادات ومكتب الفنون والصنائع. ومن خصائص هذه المؤسسات أن ملكيتها تعود للمجتمع وللنشاط الذي تمارسه وليس لأفراد أو مجموعات. وسوف تقتصر هذه الدراسة على الجمعيات الخيرية في مدينة طرابلس والتي نعلم أن مصادر دخلها من استقطاعات التضامن الاجتماعي من الموظفين التابعين للقطاع العام بنسبة 1 % من إجمالي المرتبات كذلك الإعانات من الشخصيات الاعتبارية والتبرعات من الشخصيات الطبيعية وأن أهدافها تقديم مساعدات مالية وعينية للمحتاجين سواء كانوا أيتاما أو عجزاً من منطلق أن المجتمع ولي من لا ولي له.

وتتناول هذه الدراسة نبذة عن المؤسسات الاجتماعية ونظم الرقابة الداخلية المتبعة، ودور أجهزة الرقابة الحكومية في الرقابة عليها وتقييم الأداء وصولاً إلى تسليط الضوء على كيفية عملها الإداري والمالي وذلك لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وهي خدمة المجتمع.

**2.0 مشكلة الدراسة:** أن الجمعيات الخيرية تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية وهذه الوزارة بدورها خاضعة لمتابعة أجهزة الدولة الرقابية المتمثلة في ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية. وهذه

الأجهزة بدورها أنشأت من أجل حماية المال العام من المخالفات والتجاوزات وضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

ن خلال الملاحظة والاستقصاء للهيكل الإداري والمالية في المؤسسات المجتمع المدني، لا سيما الجمعيات الخيرية في مدينة طرابلس، نجدها منغلقة على نفسها حيث لا توجد تقارير معلنة عن إيراداتها ومصروفاتها، ولا توجد بها ملامح واضحة للمعالجات المحاسبية لاسيما النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وتقييم الأداء المتبع فيها. كنتيجة لذلك يعجز المراقبين والمهتمين وأصحاب المصلحة على تقييم أدائها في البيئة الليبية سواء من الناحية المالية أو الإدارية علاوة على تقييم جودة خدماتها.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين إلى حد كبير أن موضوع الدراسة لم يعط الاهتمام الكافي، ولم يتم تناوله بشكل واسع في البيئة الليبية. عليه تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

✓ هل يمكن تقييم واقع النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية كأحدى مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا؟

### 3.0 أهداف الدراسة.

1. التعرف على مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.
2. التعرف على الإجراءات المتبعة في اتمام المعاملات المالية.
3. التعرف على الرقابة الداخلية المتبعة في الجمعيات الخيرية.
4. التعرف على مصادر واستخدامات أموال الجمعيات الخيرية بمدينة طرابلس.

### 4.0 أهمية الدراسة.

1. بالنسبة للجمعيات الخيرية تحسين الاداء.
2. بالنسبة للمجتمع تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفرادها.
3. بالنسبة للأشخاص المستهدفين الذين يستحقون مساعدات مالية وعينية من الجمعية الخيرية، الحصول على خدمات أفضل.

## 5.0 فرضيات الدراسة.

1. توجد مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.
2. توجد رقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية.
3. توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في الجمعيات الخيرية.

## 6.0 الدراسات السابقة.

### 1.6.0 دراسة عبد الحميد إبراهيم معتوق، وآخر (2022)

بعنوان كفاءة أجهزة الرقابة المالية والادارية الحكومية في مراقبة ومتابعة حسابات المؤسسات الاجتماعية، دراسة ميدانية على النوادي الرياضية بمدينة طرابلس، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية بصفة عامة، ونظم الرقابة الداخلية المتبعة في النوادي الرياضية بصفة خاصة، بالإضافة إلى أجهزة الرقابة الحكومية ودورها في متابعة ورقابة النوادي الرياضية في مدينة طرابلس.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: لا يوجد مراقبين ماليين بهذه المؤسسات؛ يوجد بها إلى حد ما مراجعين داخليين؛ عدد الموظفين قليل وأغلبهم متطوعين؛ نتيجة لقلة الموارد المالية الممنوحة من وزارة الشباب والرياضة للنوادي الرياضية من جهة وإهمال دور أجهزة الرقابة المالية الحكومية من جهة أخرى، فإنه لا يوجد نظام محاسبي متكامل في هيكلية أغلب النوادي الرياضية؛ غياب سياسات الحوافز والتدريب للموظفين الأمر الذي ساهم في ضعف نظام الرقابة الداخلية لا سيما (الرقابة السابقة) والمتمثلة في عدم وجود دورات مستندية وسجلات ودفاتر ودليل حسابات، وكذلك (الرقابة المرافقة) والمتمثلة في عدم إتمام المعاملات المالية بصورة سليمة، وغيرها من مقومات النظام المحاسبي عموماً.

### 2.6.0 دراسة مفتاح علي التيج (2020):

بعنوان "الرقابة على إدارة المرافق العامة في ليبيا"، تهدف الدراسة إلى معرفة جوانب القوة والضعف التي تكتنف إنجاز الأنشطة في مجملها، وعملية قياس وتقييم الأداء وتصحيحه. بالإضافة إلى ضمان عدم انحراف أداء الأجهزة الرقابية في هذه المرافق عن المسار الذي رسمه وحدده المشرع لمتابعة إنجاز أعمالها وتحمل مسؤوليتها في مجال اختصاصها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج

التالية: أن الرقابة تعد مفصلاً هاماً من مفاصل العمل الإداري من أجل تحقيق أهداف المرافق العامة وضمان الحصول على أفضل وأجود الخدمات، ومحاربة مظاهر الفساد المالي والإداري. أوضحت الدراسة أيضاً أن عملية الرقابة على المرافق العامة تتم من جهات رقابية معينة، وقسمت الجهات الرقابية إلى (البرلمان - الرأي العام - المجتمع المدني - الرقابة الفنية المتخصصة).

### 3.6.0 دراسة فاطمة فزع هدا ب وآخر (2018):

ب عنوان "تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية - بحث تطبيقي في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية"، وتهدف إلى معرفة التنامي السريع منذ 2003 في أعداد المنظمات غير الحكومية وأنواعها، فضلاً عن زيادة مواردها والعقبات والمعوقات التي تقف أمام تقدم هذه المنظمات، ومفهوم نظام الرقابة الداخلية بالمنظمات غير الحكومية وصولاً إلى تقويم نظام الرقابة الداخلية في هذه المنظمات. أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية في اللجنة الأولمبية عينة البحث ، وأن هناك الكثير من العقبات والمعوقات التي تقف أمام تقدم هذه المنظمات.

### 4.6.0 دراسة زكريا عبده السيد (2013):

ب عنوان "إطار لمحددات فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي - دراسة ميدانية على وزارة الإدارة المحلية بجمهورية مصر العربية"، وتهدف إلى معرفة دور وظيفة المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية. توصلت الدراسة إلى أن الأجهزة الحكومية في مجموعها تشكل وحدة محاسبية كبيرة ، وحجم إنفاقها العام كبير جداً، وتدار في بيئة معقدة وصعبة. والمراجعة الداخلية باعتبارها آلية هامة من مجموعة الآليات المتاحة للإدارة تساعد على الوفاء بمسئولياتها في هذه البيئة.

### 5.6.0 دراسة عصام محمد البحيصي (2012)

ب عنوان تقييم النظم المالية والمحاسبية في المنظمات غير الحكومية - الأهلية - الفلسطينية ، دراسة ميدانية على الجامعة الإسلامية \_ غزة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع العملي للنظام المحاسبي في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة وتقييمه، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن المؤسسات غير الحكومية تعاني من خلل واضح في أداءها المالي والسبب هو ضعف وقصور النظام المحاسبي المتبع، وعدم جودة اللوائح المالية والتنظيمية للعمل داخل أغلب هذه المؤسسات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

ركزت الدراسات السابقة على كفاءة أجهزة الرقابة المالية والإدارية الحكومية في مراقبة ومتابعة حسابات المؤسسات الاجتماعية (النوادي الرياضية بمدينة طرابلس)، والرقابة على إدارة المرافق العامة في ليبيا، ودور وظيفة المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية، وتقييم النظم المالية والمحاسبية في المنظمات غير الحكومية، ركزت هذه الدراسة على تقييم واقع النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية كأحدى مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا.

### الجانب النظري للدراسة

#### 1.1 مفهوم المؤسسات الاجتماعية.

يعرف صادق حامد مصطفى (1992، ص399) المؤسسات الاجتماعية بأنها تلك المؤسسات أو المنظمات التي تعمل أصلاً لأغراض رياضية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية مثل الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية، وليس غرضها القيام بأعمال لتحقيق أرباح. تعد المنشآت غير التجارية بمثابة هيئات خاصة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها، كما يحكم هذه الهيئات قوانين ولوائح داخلية علاوة على أنها تخضع لإشراف ورقابة أجهزة الرقابة المالية بالدولة.

##### 1.1.1 خصائص المؤسسات الاجتماعية

- ليس لها رأس مال بالمعنى التجاري المفهوم
- الغرض من إنشائها تحقيق أهداف رياضية واجتماعية وثقافية
- ملكيتها تعود للمجتمع وللنشاط الذي تمارسه وليس لأفراد أو مجموعات
- لا تهدف إلى تحقيق أرباح أو مكاسب
- تهدف لتقديم خدمات عامة
- في حالة انسحاب عضو يترتب على ذلك استمرار نشاطها
- في حالة التصفية يتم صرف أموالها وممتلكاتها على أنشطة من شأنها تحقيق أهداف رياضية واجتماعية وثقافية كالتى نشأت من أجلها (نور الدويري 2021).

## 1.1.2 مقومات النظام المحاسبي .

- المستندات.
- الدورة المستندية.
- دليل الحسابات.
- الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- التقارير المالية.
- العنصر البشري.
- الآلات والأجهزة الالكترونية.
- الطرق المحاسبية.

## 1.1.3 الرقابة الداخلية.

### 1.1.3.1 تعريف الرقابة الداخلية

هي الخطة التي يتبناها المشروع وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات للمحافظة على الأصول واختبار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها وتنمية كفاءة العمل وتشجيع إتباع السياسات الإدارية الموضوعية (ادريس عبدالسلام الشتيوي، 1990، ص 50).

وتعتبر الرقابة الداخلية إحدى مقومات النظام المحاسبي ووظيفة من وظائف الإدارة الرئيسية والتي لا تقل أهمية عن التخطيط والتنظيم والتوجيه ، والمراجعة الداخلية هي إحدى أهم عناصر الرقابة الداخلية. وكون المراجعة الداخلية تقوم على العنصر البشري الذي بدوره يقوم بعملية تقييم الرقابة الداخلية التي يترتب عليها نجاح أو فشل النظام المحاسبي بكامله ( Karagiorgos1 T. et al., 2011 ).

### 1.1.3.2 أنواع الرقابة الداخلية

#### 1. الرقابة المحاسبية.. وتهدف إلى:

- حماية أصول الشركة من التلاعب والاختلاس وسوء الاستعمال.

- ضمان دقة الحسابات بالدفاتر والسجلات حتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

#### وسائل تحقيق الرقابة المحاسبية:

- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية.
- إعداد موازين المراجعة بصفة دورية.
- عمل مذكرات تسوية المصرف دورياً.
- إتباع نظام الجرد المستمر ومطابقته مع الجرد الفعلي من وقت لآخر.
- وجود دورة مستندية لكل نشاط في الشركة.
- وجود مكتب أو قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية.
- توصيف الوظائف حتي لا ينفرد شخص بتنفيذ عملية بكاملها.

#### 2. الرقابة الإدارية.. وتهدف إلى:

- رفع مستوى كفاءة العمل.
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقاً.

#### 1.1.3.3 وسائل تحقيق الرقابة الإدارية:

- الكشف الإحصائية وتقارير الأداء.
- دراسة الزمن والحركة لكل عملية من العمليات وذلك لتحديد الزمن المعياري لإنجازها.
- مراقبة الجودة.
- استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة (سعيد يوسف حسن كلاب، 2004، ص 50).
- وتجدر الملاحظة بأن الرقابة المحاسبية أهم من الرقابة الإدارية بالنسبة للمراجع الخارجي.

#### 1.1.3.4 أسباب الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية:

- كبر حجم المشروعات وانفصال الملكية عن الإدارة.

- الازدياد الهائل في كمية المعلومات المحاسبية بشكل أصبح معه ضرورة توافر ضوابط تضمن جودة هذه المعلومات لاتخاذ القرارات.
- تحول عملية المراجعة من تفصيلية إلى اختبارية الأمر الذي أدى إلى ضرورة توافر نظم للرقابة الداخلية يعتمد عليها المراجع في تحديد حجم العينة.
- حاجة الشركات إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة وبالتالي ازدياد الحاجة إلى نظم رقابية لضمان إنجاز الخطط الموضوعية (رجاء سعد عبد الكريم، وآخرون 2020).

### 1.1.3.5 مقومات الرقابة الداخلية الجيدة:

- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- تحديد المسؤوليات بدقة.
- الفصل التام بين عمليات الإثبات في الدفاتر والاحتفاظ بالأصل.
- تقسيم العمل وتوصيف الوظائف.
- مسك دفاتر وسجلات مناسبة.
- استخدام الوسائل الآلية.
- الفحص المستمر لنظام الرقابة الداخلية.
- المراجعة الداخلية.
- تبادل المستخدمين وتدريبهم.
- التأمين على الأصول وحمايتها.
- توضيح النظام للمستخدمين.
- ألا ينفرد شخص معين بإنجاز عملية بأكملها بل تقسيمها بين عدة أشخاص حتي يكتشف كل شخص خطأ ما قبله (رقابة ذاتية) أو (الضبط الداخلي).
- كل معاملة تقوم بها الشركة يجب أن تكون معتمدة من شخص يملك هذا الحق.



- هيكل تنظيمي كفؤ (حسن محمود ، 2010).

## 1.2 دور الأجهزة الرقابية الحكومية في الحفاظ على المال العام (الرقابة اللاحقة وتقييم الأداء).

إن الرقابة على إدارة المرافق العامة سواء الإدارية أو القضائية تعد ضماناً أساسية من ضمانات الدول حتى تمارس كل جهة دورها في إلزام الإدارة بالخضوع للقانون. تخلق هذه الرقابة توازن عادل ودائم بين السلطة والأفراد وتزيد من فاعلية الإدارة ، وتحد من تجاوزها للاختصاصات التي رسمها لها القانون حتي لا تعصف بالحريات العامة والحريات الأساسية وينقلب نشاطها الذي يراد به نفع الأفراد والمصلحة العامة وبالأعلى عليهم. تمثل الرقابة أهمية بالغة في تطوير الأداء الإداري والترشيد والتوجيه لأجهزة الدولة. على الرغم مما تحققه الرقابة من دور مهم للدولة ، في تقييم وتقويم أداء مرافقها العامة ، يجب أن لا تتجاوز حدودها حتى لا تؤدي إلى عرقلة عمل المرافق العمومية (مفتاح علي التيج، 2020).

### الإطار العملي للدراسة

#### 2.1 المنهجية والدراسة الميدانية

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة الدراسات السابقة في مجال الدراسة وما توصلت إليه من نتائج للمساعدة في تطوير التساؤلات في هذه الدراسة وبناء الفروض وتغطية بعض الجوانب التي لم تشملها الدراسات السابقة ما أمكن ذلك. كذلك أستخدم المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث من خلال سؤال البحث الرئيس وفروضالبحث. وبعد ذلك تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي في جمع وتحليل البيانات وبالتالي استخلاص النتائج.

##### 2.1.1<sup>1</sup> جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال عينة من مجتمع الدراسة الذي يشمل كل من (المديرالإدارة المالية، رئيس القسم المالي،المراجع الداخلي، المراقب المالي، رئيس وحدة الميزانية، أمين الخزينة، المحاسبين بالقسم المالي) في مؤسسات الاجتماعية - صندوق التضامن الاجتماعي -المخول للصرف على الجمعيات الخيرية داخل نطاق مدينة طرابلس. اشتملت العينة المستهدفة في هذه

الدراسة على عدد (60) مفردة من مجتمع الدراسة. في حين اعتمدت الدراسة على تحليل (48) استبانة صحيحة، ونسبة 80% تقريباً من اجمالي الاستبانات الموزعة.

تم استخدام صحيفة استبيان كوسيلة رئيسة لجمع البيانات، والتي اشتملت أولاً على التساؤلات التي ستزود الدراسة بمعلومات خاصة عن المشتركين من حيث المؤهلات العلمية والبيانات الوظيفية للمستهدفين من أفراد العينة. ثانياً اشتمل الاستبيان على ثلاثة محاور، يعرض كل محور من هذه المحاور الفقرات المرتبطة مباشرة بكل فرضية من فرضيات الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الممتد من درجة موافق بشدة إلى درجة غير موافق بشدة. آراء المشتركين في فقرات هذه المحاور ستستعمل لاحقاً في التحليل واستخلاص النتائج. ثالثاً وأخيراً تم إفراة صفحة للملاحظات التي قد يبديها المشتركون على أمل أن تثري هذه الدراسة.

ولضمان صدق محتوى الاستبانة تم التأكد من شمولها على كل العناصر اللازمة للتحليل بوضوح وشفافية لكل المستخدمين. من خلال الخبرة وبعد مراجعة عامة لأهم للدراسات والبحوث ذات العلاقة في البيئات المشابهة لبيئة هذه الدراسة تم تصميم الاستبانة. تم تحكيمها لاحقاً من قبل عدد من المتخصصين والخبراء في مجالات المحاسبة وطرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي. كما تم الاعتماد على بعض المقابلات الشخصية التي رأى الباحثان ضرورة إجرائها لاستجلاء وسد بعض النقص في المعلومات النظرية التي استجبت من خلال الملاحظات التي أبداها لنا المشتركون.

## 2.1.2 تحليل البيانات

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتحقيق أهداف الدراسة. في البداية تم اختبار مستوى الثقة في ثبات الاستبانة حيث بلغ في هذه الدراسة 0.982 وهذا يعتبر مستوى ثبات قوي جداً، الأمر الذي شجع على الاستمرار في الدراسة اعتماداً على هذا الاستبيان.

## 2.1.3 تصنيف وتحليل بيانات المشتركين في الدراسة

سبق الإشارة إلى إن الجزء الأول من الاستبانة استهدف المعلومات الخاصة بكل مشترك من المشتركين في الدراسة لما لها من أهمية في تشكيل آراءهم حول تقييم واقع النظام المحاسبي في مؤسسات المجتمع المدني - الجمعيات الخيرية بمدينة طرابلس.

إن المؤهل العلمي لمفردات العينة كانا الخاصية الأولى التي وجب التعرف عليها لتحديد نسب توزيع المستويات العلمية لمفردات العينة. الجدول رقم (1) يبين تصنيف المشتركين في الدراسة وفقاً لمؤهلاتهم العلمية.

الجدول رقم (1) المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد المشتركين	النسبة %
البكالوريوس	33	68 %
الدبلوم العالي	6	13 %
الدبلوم التجاري المتوسط	9	19 %
المجموع	48	100 %

كانت النسبة الأكبر من المشتركين في الدراسة في مستوى البكالوريوس 68% والدبلوم العالي 13% والدبلوم التجاري المتوسط 19% تعزز هذه النسب الثقة في المعلومات التي سيقدمها هؤلاء المشتركين ودرجة الاعتماد عليها.

الخاصية الثانية من خصائص المشتركين في الاستبانة كانت التخصص العلمي لكل منهم. ويبين الجدول رقم (2) نسب انتشار المشتركين بين التخصصات المختلفة.

الجدول رقم (2) التخصص العلمي

التخصص	عدد المشتركين	النسبة %
محاسبة	38	79.17 %
إدارة أعمال	5	10.42 %
اقتصاد	3	6.25 %
تخطيط	2	4.16 %
المجموع	48	100 %

يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 79.17 % من المشتركين تخصصاتهم محاسبة ، 10.42 % تخصصاتهم إدارة أعمال، 6.25 % اقتصاد، 4.16 % تخطيط، وهذا يعطي أيضاً مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات من جهة ، وصحة بناء فرضيات الدراسة من جهة أخرى كون أن أغلب المتخصصين في مجال المحاسبة حيث من المفترض أن لهم إلمام كافي بإجراءات المالية.

في الخاصية الثالثة تمت عملية توزيع المشتركين حسب طبيعة عمل كل منهم على خمس مستويات كما هي بالجدول التالي.

الجدول رقم (3) طبيعة العمل

طبيعة العمل	عدد المشتركين	النسبة %
مدير إدارة	1	2%
رئيس قسم	1	2%
مراجع داخلي	2	4%
مراقب مالي	1	2%
أمين خزانة	4	8%
رئيس وحدة الميزانية	1	2%
محاسب	38	80%
<b>المجموع</b>	<b>48</b>	<b>100%</b>

يبين الجدول رقم (3) أن نسب توزيع أفراد العينة بين الوظائف المختلفة كانت وإلى حد كبير متناسبة مع حجم الأفراد بكل وظيفة في مجتمع الدراسة، وهذا أيضاً يعطي مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات.

أخيراً جاءت سنوات الخبرة لتكون الخاصية الرابعة من خصائص المشتركين والتي قسمت إلى أربع مجموعات افتراضية بالاستبانة كما هي في الجدول التالي.

الجدول رقم (4) سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	عدد المشتركين	النسبة %
من 1 إلى 3 سنوات	3	6%
من 4 إلى 6 سنوات	0	0%
من 7 إلى 10 سنوات	9	19%
أكثر من 10 سنوات	36	75%
<b>المجموع</b>	<b>48</b>	<b>100%</b>

انقسمت سنوات الخبرة الفعلية للمشاركين على ثلاث مجموعات كما هي بالجدول رقم (4)، حيث زادت جلها عن تسع سنوات. هذه السنوات من الخبرة تضمن إلى حد كبير كفاءة أفراد العينة في تقديم معلومات دقيقة من خلال التجربة العملية في مجال الدراسة.

## 2.1.4 تحليل ردود المشتركين وآرائهم في محاور الدراسة

لأغراض التحليل يجب ترميز إجابات المشتركين بطريقة رقمية لاستنتاج التكرارات والنسب المئوية التي ستستخدم في التحليل وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي الجدول أدناه:

الجدول رقم (5) الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	المستوي
لا أوافق بشدة	1.00 - 1.79	عدم الموافقة	منخفض
لا أوافق	1.80 - 2.59		
محايد	2.60 - 3.39	الحيداد	متوسط
أوافق	3.40 - 4.19	الموافقة	مرتفع
أوافق بشدة	4.20 - 5.00		

تم استخلاص المعلومات الخاصة بكل محور وإدراجها في جدول يظهر التوزيع التكراري لردود المشتركين والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب ودرجة كل فقرات من فقرات ذلك المحور. قام الباحثون أيضاً بإجراء اختبار T للعينات الواحدة عند مستوى أهمية 5 % لجميع محاور الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين متوسط استجابة أفراد العينة والمتوسط الفرضي ومدى الدلالة الإحصائية للفروق بينها. فيما يلي تحليل ردود المشتركين وآرائهم في محاور الدراسة:

## 2.1.4.1 المحور الأول: توجد مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.

الجدول رقم (6) توجد مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.

ت	العبارة الإستقصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرأي السائد
1	يوجد بمؤسستكم دليل حسابات.	4	0.000	2	موافق
2	توجد بمؤسستكم مستندات كافية لإتمام جميع المعاملات.	3.5	0.715	5	موافق
3	توجد بمؤسستكم دورة مستندية تامة لكل معاملة مالية.	4	0.715	2	موافق
4	توجد بمؤسستكم سجلات ودفاتر محاسبية كافية.	4.5	0.255	1	موافق
5	يوجد بمؤسستكم عدد كاف من المحاسبين المتخصصين.	3.625	0.457	4	موافق
6	يوجد بمؤسستكم منظومة إلكترونية للمعاملات المالية.	3.125	1.378	7	محايد
7	يوجد بمؤسستكم سياسة واضحة لإعداد التقارير المالية.	3.5	0.505	5	موافق

8	يوجد بمؤسستكم هيكل تنظيمي واضح في تحديد المسؤوليات والصلاحيات.	3.375	1.002	6	محايد
9	توجد بمؤسستكم خريطة للإجراءات لكل دورة مستندية.	3.75	1.101	3	موافق
المتوسط المرجح للمحور الأول		3.708			
الانحراف المعياري للمحور الأول		0.709			

كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الأول قد بلغ 3.708 وانحراف معياري بسيط بلغ 0.709 إجمالاً يمكن القول أن الاتجاه العام لردود المشتركين على العبارات بهذا المحور تشير إلى الموافقة حيث يزيد المتوسط المرجح عن المتوسط الفرضي (3) وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن وجود مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية يتعدى فوق المستوى المتوسط وفي المستوى المطلوب. مما يدعو إلى قبول الفرضية الأولى، أي بمعنى توجد مقومات النظام المحاسبي في الجمعيات الخيرية.

#### 2.1.4.2 المحور الثاني: توجد رقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية.

الجدول رقم (7) توجد رقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية.

ت	العبارة الإستقصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرأي السائد
1	يوجد بالمؤسسة نظام رقابة داخلية لكل الحسابات المالية.	3.625	1.123	4	موافق
2	توجد بالمؤسسة إدارة أو قسم أو مكتب للمراجعة الداخلية.	4.458	0.798	3	موافق
3	يوجد بالمؤسسة مراقب مالي.	4.875	0.335	1	موافق
4	تتبع مؤسستكم سياسة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.	2.25	0.978	8	غير موافق
5	تتبع مؤسستكم نظام واضح لتقسيم العمل ووصف الوظائف.	3.125	0.789	7	محايد
6	جميع المعاملات تمر على المراجع الداخلي والمراقب المالي	4.5	0.505	2	موافق
7	عادة ما تقومون بمراجعة مالية مفاجئة للخزينة والمخازن.	3.375	0.866	6	محايد
8	توجد سياسة واضحة في مؤسستكم في تحديد الأشخاص المستهدفين الذين يستحقون المساعدات النقدية والعينية.	1.375	0.866	6	غير موافق

9	توجد سياسة واضحة لتحصيل الإيرادات وصرف النفقات في المؤسسة.	3.5	0.729	5	موافق
10	عادة ما تمر المعاملة الواحدة على عدة موظفين وعدم استحواذ موظف واحد بتمامها من أولها لآخرها.	3.625	1.231	4	موافق
المتوسط المرجح للمحور الثاني		3.471			
الانحراف المعياري للمحور الثاني		0.822			

كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني قد بلغ 3.471 وانحراف معياري بسيط بلغ 0.822 إجمالاً يمكن القول أن الاتجاه العام لردود المشتركين على العبارات بهذا المحور تشير إلى الموافقة حيث يزيد المتوسط المرجح عن المتوسط الفرضي (3) وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن وجود الرقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية، يعد فوق المستوى المتوسط وفي المستوى المطلوب. مما يدعو إلى قبول الفرضية الثانية، أي بمعنى توجد رقابة داخلية على كل الحسابات بجمعيات الخيرية.

#### 2.1.4.3 المحور الثالث: توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في الجمعيات الخيرية.

جدول رقم (7) توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في الجمعيات الخيرية.

ت	العبارة الإستقصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرأي السائد
1	يتم إعداد الحسابات الختامية كل سنة في حينها.	3.625	0.263	3	موافق
2	تقوم المؤسسة دورياً بمقارنة الفعلي مع التقديري بهدف الرقابة وتقييم الاداء.	3.375	0.726	5	محايد
3	تقوم المؤسسة دورياً بتحديد المسؤول عن الانحرافات	3	0.875	6	محايد
4	تقوم المؤسسة دورياً باستخدام الموازنات التقديرية كأداة للتخطيط والرقابة على الإيرادات والمصروفات.	3.5	0.505	4	موافق
5	هناك تجاوزات من حين لآخر في بنود المصروفات.	2.125	0.789	7	غير موافق
6	هناك مخالفات من حين لآخر في بنود	2	1.130	8	غير موافق

				المصروفات.	
7	تقوم أجهزة الرقابة الحكومية بمراجعة حساباتكم.	4	0.000	1	موافق
8	عادة لا تتأخر عملية المراجعة لديكم.	3.875	0.937	2	موافق
9	عادة ما يتم معالجة الانحرافات بأسلوب علمي.	3.375	0.866	5	محايد
3.208				المتوسط المرجح للمحور الثاني	
0.677				الانحراف المعياري للمحور الثاني	

كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني قد بلغ 3.208 وانحراف معياري بسيط بلغ 0.677 إجمالاً يمكن القول أن الاتجاه العام لردود المشتركين على العبارات بهذا المحور تشير إلى الحياد حيث يزيد المتوسط المرجح عن المتوسط الفرضي (3) وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن وجود رقابة لاحقة وتقييم الأداء في الجمعيات الخيرية، يعد فوق المستوى المتوسط ودون المستوى المطلوب. مما يدعو إلى قبول الفرضية الثالثة، أي بمعنى توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في الجمعيات الخيرية.

## 2.2 النتائج والتوصيات

### 2.2.1 النتائج.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

1. توجد مقومات النظام المحاسبي في صندوق التضامن الاجتماعي كأحد المؤسسات الاجتماعية المهمة بالجمعيات الخيرية، حيث توجد بالمؤسسة سجلات ودفاتر محاسبية كافية، ويوجد دليل حسابات، وتوجد دورة مستندية تامة لكل معاملة مالية، ويوجد بالمؤسسة عدد كاف من المحاسبين المتخصصين، كما يوجد بالمؤسسة هيكل تنظيمي واضح في تحديد المسؤوليات والصلاحيات، كذلك يوجد منظومة الكترونية للمعاملات المالية.

2. توجد رقابة داخلية على كل الحسابات، في صندوق التضامن الاجتماعي كأحد المؤسسات الاجتماعية المهمة بالجمعيات الخيرية، حيث يوجد بالمؤسسة مراقب مالي، وتوجد إدارة للمراجعة الداخلية، وجميع المعاملات تمر على كل من المراجع الداخلي والمراقب المالي، كما



يوجد بالمؤسسة نظام رقابة داخلية لكل الحسابات المالية، وعادة ما تمر المعاملة الواحدة على عدة موظفين وعدم استحواد موظف واحد بإتمامها من أولها لآخرها ، كما توجد سياسة واضحة لتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، إلا أنه لا توجد سياسة واضحة في تحديد الأشخاص المستهدفين الذين يستحقون المساعدات النقدية والعينية، ولا تتبع المؤسسة إلى حد ما سياسة واضحة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

3. توجد رقابة لاحقة وتقييم الأداء في صندوق التضامن الاجتماعي كأحد المؤسسات الاجتماعية المهمة بالجمعيات الخيرية، حيث تقوم أجهزة الرقابة الحكومية بمراجعة حساباتهم، وعادة لا تتأخر عملية المراجعة لديهم، لأنه يتم إعداد الحسابات الختامية كل سنة في حينها، كما تقوم المؤسسة دوريا باستخدام الموازنات التقديرية كأداة للتخطيط والرقابة على الإيرادات والمصروفات، كذلك تقوم المؤسسة دوريا بمقارنة الفعلي مع التقديري بهدف الرقابة وتقييم الاداء، وعادة ما يتم معالجة الانحرافات بأسلوب علمي، ولا توجد مخالفات ولا تجاوزات.

4. النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات المجتمع المدني - الجمعيات الخيرية - أفضل بكثير من النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات المجتمع المدني \_ النوادي الرياضية.

## 2.2.2 التوصيات.

1. العمل على وضع سياسة واضحة في تحديد الأشخاص المستهدفين الذين يستحقون المساعدات النقدية والعينية.
2. العمل على تحديد سياسة واضحة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
3. على أفراد المجتمع دعم صندوق التضامن الاجتماعي ماديا ومعنويا.
4. على وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة الاهتمام بدار رعاية الأيتام ودار رعاية العجزة والمسنين.
5. على صندوق التضامن الاجتماعي التواصل مع مراكز البحوث الاقتصادية والاجتماعية لإيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تعرقه في تحقيق أهدافه.

## المراجع.

1. إدريس عبد السلام الشتيوي. (1990) "المراجعة معايير وإجراءات"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، (الطبعة الأولى)، مصراتة.
2. حسن محمود (2010). "مقومات نظام الرقابة الداخلية" محاسبة دوت نت 2010/07/09.
3. [رجاء سعد عبد الكريم، بشير عبد العظيم البنا؛ عبده مصطفى \(2020\)، " أثر تطوير نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على أداء الاجهزة الرقابية العليا \(دراسة ميدانية في ليبيا\)"، مجلة كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد 44، العدد 1.](#)
4. زكريا عبده السيد (2013)، "إطار لمحددات فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي دراسة ميدانية على وزارة الإدارة المحلية بجمهورية مصر العربية " المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 33 ، العدد 3
5. سعيد يوسف حسن كلاب (2004). "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي" دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. رسالة ماجستير في ادارة الاعمال كلية التجارة .
6. صادق حامد مصطفى ، الهادي محمد السحيري،(1992)،"المحاسبة في المنشآت الخدمية"، كلية المحاسبة غريان.
7. عبد الحميد إبراهيم معنوق و عبد المجيد محمد عبد الدائم. (2022) "كفاءة أجهزة الرقابة المالية والادارية الحكومية في مراقبة ومتابعة حسابات المؤسسات الاجتماعية، دراسة ميدانية على النوادي الرياضية بمدينة طرابلس، مجلة الجامعي العدد 35 الربيع.
8. عصام محمد البحيصي (2012)، "تقييم النظم المالية والمحاسبية في المنظمات غير الحكومية - الأهلية - الفلسطينية"، دراسة ميدانية على الجامعة الاسلامية \_ غزة.
9. فاطمة فزع هدا، عباس حميد التميمي (2018)، " تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية بحث تطبيقي في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية "، مجلة دراسات محاسبية ومالية/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ العراق، مجلد 13 عدد 42

10. مفتاح علي النيح (2020). "الرقابة على ادارة المرافق العامة في ليبيا"، مجلة جامعة مصراتة العدد 23.

11. نور الدويري (2021). مفهوم الجمعيات"، [mawdoo3.com](http://mawdoo3.com) 07/15 /2021.

12. Karagiorgos, T., Drogalas, G. and Giovanis, N., (2011) "Evaluation of the Effectiveness of Internal Audit in Greek Hotel Business", *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, Vol.4, No.1, pp. 19-34.



## التحديات الراهنة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني

أ. رشيد رحومه الرعاش

كلية القانون زلطن - جامعة صيراته

### مقدمة:

بادئ ذي بدء إن أول ولادة للقانون الدولي الإنساني كانت مع ظهور اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1863 لتحسين حال الجرحى، والمرضى في القتال إلى أن شكلت اتفاقية لاهاي سنة 1907 الخاصة باحترام قوانين، وأعراف الحرب البرية، القواعد الأساسية التي تحكم الحق في التمتع بامتيازات المقاتلين، ووضع أسير الحرب، واستخدام وسائل، وأساليب القتال في مباشرة العمليات العدائية، ويعد أهوال الحروب العالمية الأولى والثانية التي شهدت أعمالاً وحشية فظيعة، لم تُرتكب ضد المقاتلين الجرحى والمأسورين ومن استسلموا فحسب، بل كذلك ضد ملايين المدنيين في الأراضي المحتلة، قررت الدول اعتماد المؤتمر الدبلوماسي لعام 1949 الذي بدوره تم التصديق على مجموعة منقحة وكاملة من اتفاقيات جنيف الأربعة وهي أكثر الاتفاقيات التي صدّق عليها حيث تضم 196 دولة طرفاً وفي سنة 1977 أيضاً اعتمد البروتوكولين الإضافيين الخاص بالنزاعات الدولية والنزاعات الغير الدولية وعلى الرغم من أن مصدر هذه الاتفاقيات المتعلقة بحماية المدنيين، وأسرى الحرب منذوا ولدت القانون الدولي الإنساني 1863 كما تحدثنا سابقاً، لكنها لم تكتسب طابعاً قانونياً إلزامياً دولياً إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا بعد اعتماد هذا المؤتمر الدبلوماسي.

ومع ازدياد وتيرة النزاع المسلح واتساع النفوذ بين الدول وتطور الأسلحة الحديثة في القرن الواحد والعشرون أصبح القانون الدولي الإنساني يواجه العديد من التحديات والعقبات، لا سيما في أوقات

النزاعات المسلحة، وهو أمر مفهوم، لأن القانون صُمم في الأصل لتحقيق توازن هش بين المتطلبات العسكرية للبلاد أثناء الحرب وحماية غير المقاتلين.

وعلى الرغم من توقيع معظم دول العالم على اتفاقيات جنيف الأربع وملحقاتها، إلا أن الحروب ما زالت تسبب مآسي ضخمة للمدنيين، والتي لا يأتي منها إلا أشنع الجرائم، والانتهاكات الجسيمة وفي كثير من الحالات يشكل المدنيون غالبية ضحايا النزاعات المسلحة بمن فيهم الأشخاص أكثر ضعفا من النساء والأطفال والشيوخ.

ويتمثل أحد التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني في أن الدول تميل إلى تصنيف جميع الأعمال العدائية للجماعات المسلحة من غير الدول على أنها أعمال عدائية ضدها، لا سيما عندما يطلق عليها الإرهابيين في النزاعات المسلحة غير الدولية، وإن تصنيف بعض الجماعات المسلحة من غير الدول على أنها جماعات إرهابية له تأثير كبير على القضايا الإنسانية، وقد يعيق أيضًا العمليات الإنسانية، ويواجه القانون الدولي الإنساني تحديات متواصلة بسبب تطور النزاعات المسلحة الحديثة، حيث يركز تحقيق قدر أكبر من الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة على احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه، وستبقى الأولوية الدائمة للجنة الدولية للصليب الأحمر هي ضمان قدرة القانون الدولي الإنساني على معالجة واقع الحرب الحديثة بشكل مناسب وتوفير الحماية لضحايا النزاعات المسلحة.

ومن جانب آخر لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة شاملة في جميع نواحي العالم، إذ تزداد المخاطر السيبرانية في غالب الأحيان كلما زادت هيمنة تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات على النسق العام، فأصبحنا أمام جرائم حقيقية ومتكاملة الأركان تتم عن طريق شبكات الأنترنت، وأجهزة الحاسوب بأشكال كثيرة، كسرقة الأموال، النصب، والاحتيال، التخطيط لعمليات إرهابية، ترويح في العالم الرقمي الأخبار الكاذبة، وكذلك القرصنة باعتبارها الجريمة الأكثر شيوعا، وفي هذا السياق، فإن البحث في قضايا التهديدات السيبرانية والتحديات الأمنية يقتضي الغوص في حيثيات العصر الرقمي الجديد وتوصيف بيئة هذه التحديات.

أولا/ أسباب اختيار الموضوع

الهدف من هذا الموضوع هو تقديم لمحة عامة عن بعض التحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة المعاصرة على القانون الدولي الإنساني، وتوليد تفكير أوسع بشأن تلك التحديات، وتحديد

عمل اللجنة الدولية الحالي أو المرتقب ومواقفها ومجالات اهتمامها، بمجال القانون الدولي الإنساني على جميع المستويات، والمساهمة في نشر، وتطوير ثقافة كونية لهذا القانون خاصة توصياتها للجنود (القوات المسلحة) بضبط النفس في الحرب، والعمل على تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحماية المدنيين كذلك الذين كفوا عن القتال في مجال توعية وتعبئة الجهات الحكومية، وغير الحكومية من خلال تقوية دورها التنسيقي والتقييمي.

وعلى هذا الأساس كان سبب اختيار موضوع وعنوان هذه الدراسة لتجمع بين التطور الحديث من الأسلحة الباليستية، وأيضاً التطور المستمر لتكنولوجيات الأسلحة الجديدة، وبين الهدف الذي يسعى إليه القانون الدولي الإنساني للحد من التبعات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة وأيضاً التمييز بين الجنود والمدنيين وبين الممتلكات العسكرية والممتلكات المدنية.

#### ثانياً/ أهمية البحث

وتنبثق أهمية دراسة موضوع بحثنا هذا أولاً وقبل كل شيء من أهمية القانون الدولي الإنساني الذي يجب أن يحظى بقبول واحترام مبادئه من قبل الدول وحتى نستطيع تطوير القانون، بحيث يكون قابلاً للتطبيق في الواقع العملي أثناء النزاع المسلح خاصة في ظل متغيرات دولية متسارعة، ولا نبالغ إذا قلنا إن احترام القانون الدولي الإنساني هو السبيل الوحيد لاستقرار الدول داخلياً، وخارجياً ودعم واستقرار الأمن والسلم الدولي.

وفى تصوري إن أي بحث أو دراسة في مجال القانون الدولي الإنساني هي دراسة مهمة وذلك لأن نشر ثقافة هذا القانون هي مهمة رئيسية لأي باحث في مجال القانون الدولي وفي نفس السياق يمكن القول، بأن أي دراسة موضوعها القانون الدولي الإنساني قد لا تستدعي إظهار أهميتها، لأن أهمية القانون الدولي الإنساني بديهية مسلم بها، وكل موضوع يتناوله بالدراسة يكون على الأرجح موضوعاً ذا أهمية، حيث يعد القانون الدولي الإنساني هو المعيار الذي يقاس به احترام الدول لمبادئ العامة المتعلقة بالإنسان خلال النزاع المسلح.

وتأسيساً على ما تقدم فإن أهمية البحث في هذا الموضوع تنبع من أهمية تطبيق القانون الدولي الإنساني، والفائدة من البحث عن حلول عامة لتحديات التي تواجه تطبيق هذا القانون، والتي قد تقود إلى مشاكل أكبر من خلال عدم إيجاد السبل المناسبة لحلها، ومن ناحية أخرى فإن أغلب الدراسات فيما يخص تطبيق القانون الدولي الإنساني

وبالنظر إلى تشعب موضوع القانون الدولي الإنساني وكثرة الاتجاهات والكتابات حوله وارتباطه بالعديد من الموضوعات الجانبية، ولخدمة البحث وأهدافه بذاتها وفي سبيل عدم الخروج عن الموضوع، والإعادة والتكرار، فسوف أحاول البحث في الموضوع من خلال التطرق بالتحليل إلى ما يتعلق بالموضوع بشكل مباشر، وأتناول ما يحيط به بالقدر اللازم لخدمة البحث، دون الدخول في التفاصيل الجانبية، بالإشارة المختصرة إلى البديهيات حول الموضوع، وما قد تم تناوله سابقا ولا يغني البحث.

#### ثالثا/ منهجية البحث

تعتمد الدراسة في الوصول إلى نتائجها على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل، وتوضيح التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في ظل النزعات المسلحة، ولتسليط الضوء على هذه الصعوبات والمعوقات ومدى ملائمتها للأهداف التي شرعت من أجلها اتفاقيات جنيف الأربعة، وبروتوكولها الإضافيين وأيضا لتقييد أساليب ووسائل الحرب لتجنبها في المستقبل، وهي منهجية تتطلب الحصول على وقائع معتبرة تتناول جوهر الموضوع، ومن ثم القيام بوصف تلك النصوص.

وحيث سأتناول أيضا المنهج القانوني لدراسة اتفاقيات جنيف الأربعة، ومدى توافقها مع التطور الحديث الذي يشهده العالم، وفي مدى تمتع المعنيين من قبل القانون الدولي الإنساني ببعض الحقوق الواردة في اتفاقيات جنيف الأربعة، واستخدامها كعنصر هام في الإطار لدراسة هذا الموضوع.

#### رابعا/ إشكالية البحث

إن مشكلة البحث تكمن في تسليط الضوء على التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني، وبهذا قد أثارت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات:

- ما هي الأهداف التي يسعى إليها قانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية؟
- تحديد مفهوم الحرب السيبرانية ومدى تطبيق القواعد والمبادئ الرئيسية للقانون الدولي الإنساني بشأنها؟

- وما المقصود بواجب المقاتلين بتمييز أنفسهم عن السكان المدنيين في الفضاء السيبراني؟
- كيف يمكن للأطراف المتحاربة بتكنولوجيا الأسلحة الحديثة تفادي إصابة السكان المدنيين وممتلكاتهم، أثناء سير العمليات العسكرية؟
- إن الهجمات السيبرانية تثير إشكالية تتعلق بالقواعد المتعلقة بحق اللجوء إلى الحرب من حيث طبيعة تلك الهجمات في إمكانية وصفها استخدام للقوة وبالتالي البحث في المشروعية أو عدم مشروعيته؟
- مدى تأثير التطور المستحدث لتكنولوجيا الأسلحة المعاصرة وانعكاسها سلبيا لتصبح من ضمن التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني؟
- تحديد مفهوم القوة في إطار الحرب السيبرانية؟ كمفهوم القوة على القوة المسلحة فقط، أو يشمل الضغط الاقتصادي أو السياسي؟
- كيف أثر الفضاء السيبراني على التحول في مفاهيم ومضامين القوة والصراع؟
- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في تحديد الأهداف وإمكانية امتثالها لقواعد القانون الدولي الإنساني؟
- هل يمكن اعتبار الحرب على الإرهاب أو جزء منها نزاعاً مسلحاً يخضع للقانون الدولي الإنساني؟
- وما هو الوضع القانوني للإرهابيين المشتبه بهم، بما في ذلك أولئك المحرومون من حريتهم؟

#### خامسا/ خطة البحث

وفق هذا الموضوع قسمت دراستي إلى مبحثين كرسيت في المبحث الأول بعض تقنيات الحرب الجديدة، ألا وهي الحرب السيبرانية، بينما تطرقت في المبحث الثاني إلى الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني من تحديات معاصرة وذلك وفقا للخطة الآتية:



المبحث الأول: الحرب السيبرانية تهديدات حقيقية من العالم الافتراضي

المطلب الأول: التعريف بالحرب السيبرانية

المطلب الثاني: أثر السيبرانية في تطور القوة

المبحث الثاني: تحولات وتحديات عصر الذكاء

المطلب الأول: التحديات الناشئة وظاهرة الحرب

المطلب الثاني: التحديات والصعوبات من الجانب الوطني والدولي

المبحث الأول

الحرب السيبرانية تهديدات حقيقية من العالم الافتراضي

ثمة تطور ظهر مؤخرًا نسبيًا هو توسيع نطاق العمليات العسكرية لتشمل الفضاء السيبراني، فيما يسمى (المجال الخامس للحرب) بجانب البر، والبحر، والجو، والفضاء، وعلى الرغم من عدم وجود خلاف عمومًا على أن القانون الدولي الإنساني ينطبق على العمليات السيبرانية المنفذة في إطار نزاع مسلح قائم، فمن غير الواضح ما إذا كانت العمليات السيبرانية في حد ذاتها يمكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح، ومن ثم تؤدي إلى انطباق القانون الدولي الإنساني.

سببت الحروب السيبرانية جملة من المخاطر والتداعيات على تفاعلات السياسة الدولية وتكمن هذه الخطورة في كون العالم أصبح يعتمد أكثر فأكثر على الفضاء السيبراني، لا سيما في البنى التحتية المعلوماتية، ولا شك أن ازدياد الهجمات السيبرانية يعني إمكانية تطورها لتصبح سلاحا حاسما في النزاعات بين الدول في المستقبل، ومن هذا المنطلق سنتحدث في المطلب الأول عن ماهية أو مفهوم الحرب السيبرانية لكي تسهل على كل قارئ معنى هذا المصطلح الحديث، ونتطرق فيما بعد في المطلب الثاني إلى مدى أثر السيبرانية في تطور القوة وتحولات وتحديات عصر الذكاء.

## المطلب الأول

### التعريف بالحرب السيبرانية

سوف نطلق في تحديد مفهوم الحرب السيبرانية، بالإشارة إلى أن قواعد القانون الدولي الإنساني، وهي القواعد القانونية المنظمة للنزاعات المسلحة، لا تنطبق على كافة العمليات الإلكترونية أو ما يطلق عليها هجمات سيبرانية، وفقاً لعمومية المصطلح، حيث يستخدم المصطلح في مجالات عدة تقع خارج نطاق النزاع المسلح، وبالتالي خارج نطاق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، فهناك ميدان لتطبيق تلك الأنشطة يتعلق بالشركات التجارية، والحكومات، جرائم الفضاء الإلكتروني، والجرائم الجنائية الأخرى، بالقدر نفسه الذي تهتم به الهجمات السيبرانية التي يحكمها القانون الدولي الإنساني، وبالتالي لا بد من التعريف بالمصطلح وتميزه عما يشته به، فضلاً عن تبيان الطبيعة القانونية لتلك الهجمات.

### الفرع الأول: الفرق بين الحرب الإلكترونية والحرب السيبرانية

حتى لا تختلط المفاهيم على الكثيرين، وجب على الباحث التفرقة بين مصطلح الحرب الإلكترونية ومصطلح الحرب السيبرانية، فالأخيرة تشكل جزءاً من الأولى لكن ميدانها **الإشعاع** الكهرومغناطيسي الموجود في شبكات الكمبيوتر، والأجهزة المتصلة بشبكة الأنترنت، بينما تأخذ الأولى طابعاً عسكرياً أكثر في المعارك ما بين القوى العسكرية.

فالحرب الإلكترونية هي مجموعة الإجراءات والمنظومات الإلكترونية، التي تستخدم من أجل استطلاع الإشعاع الكهرومغناطيسي الصادر من منظومات العدو المختلفة، من أجل التأثير عليها عبر منعه، أو حرمانه، أو تقليل استخدامه لهذه المنظومات.

ومن جهة الأخرى هي الإجراءات والمنظومات التي تؤمن الدفاع السلبي من إجراءات العدو المضادة، ويمكن تطبيق هذه الحرب من الجو، والبحر، والأرض، أو الفضاء بواسطة أنظمة مأهولة وغير مأهولة، ويمكن أن تستهدف الاتصالات، أو الرادار، أو أي نوع من الأنظمة الإلكترونية مثل أنظمة توجيه الصواريخ، والطائرات بدون طيار.

بينما الحرب السيبرانية هي حرب إلكترونية تشن عبر الإنترنت، تتم عبر استخدام الإشعاع الكهرومغناطيسي، من أجل التحكم في القطاعات التي تستخدم الأجهزة الإلكترونية وأنظمة الكمبيوتر والشبكات لإدارتها.

الفرع الثاني: مفهوم الحرب السيبرانية

بعدما تناولنا بشكل موجز في الفرع الأول من هذا المطلب التفريق بين مصطلح الحرب الإلكترونية ومصطلح الحرب السيبرانية نتطرق لمفهوم الحرب السيبرانية، وفقا للأبحاث العلمية انه لا يوجد إجماع على تعريف محدد ودقيق لمفهوم الحرب السيبرانية.

السيبرانية في اللغة مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (kybernetes) بمعنى القيادة والتحكم عن بعد.

وفي الاصطلاح عرف (مايكل شميت) الهجمات السيبرانية بأنها تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل الهجوم على نظم المعلومات للعدو، وبهدف التأثير والاضرار فيها، والدفاع عن نظم المعلومات الخاصة بالدولة المهاجمة.

وأيضا يعرفها كل من "ريتشارك كلارك" و"روبرت كناكي" على أنها (أعمال تقوم بها دولة تحاول من خلالها اختراق أجهزة الكمبيوتر والشبكات التابعة لدولة أخرى بهدف تحقيق أضرار بالغة أو تعطيلها).

ويعرفها "بولو شاكريان" بأنها (امتداد للسياسة من خلال الإجراءات المتخذة في الفضاء السيبراني من قبل دول أو فاعلين غير دوليين، حيث تشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي).

وتعرف الحرب السيبرانية بأنها التغلغل في شبكات الحواسيب في دولة، عبر شبكات الإنترنت والحواسيب التابعة لدولة أخرى أو منظمة ما، وتوصف الأنشطة الجارية في هذا الخصوص، بـ (الهجوم السيبراني).

وجب التنبيه بأنه إذا شكلت الهجمات السيبرانية وتبعاً لظروف نزاعاً مسلحاً، فنكون أمام مصطلح الحرب السيبرانية أو ما يعرف بالهجوم السيبراني، وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بوصفه عملية إلكترونية سواء هجومية، أو دفاعية يتوقع أن تتسبب في إصابة، أو قتل أشخاص، أو

الاضرار بأعيان، أو تدميرها، وبالتالي فإن الهجمات السيبرانية يمكن أن تكون أوسع نطاقاً من الحرب السيبرانية، وقد تحدث خارج إطار الحروب وقد تكون سبباً لبدا الحرب.

ويبدو أن إيراد عبارة واي نوع من الاسلحة الأخرى التي يتم تصنيعها في المستقبل ذات اثر تدميري يتشابه أو يقترب مما تخلفه الاسلحة غير التقليدية بمعناها المتعارف عليها من اسلحة ذرية وكيميائية وبيولوجية، جاءت لتتسع حيث تشمل ما تخلفه الهجمات السيبرانية في اطار النزاع المسلح من اختراق وإعاقة للحواسيب وشبكات المعلومات التابعة للدول محل الهجوم، مما يجعل المدنيين عرضة لخطر الحرمان من الاحتياجات الأساسية مثل مياه الشرب والرعاية الطبية والكهرباء، إذا ما تعطلت تلك الأنظمة عن العمل بسبب الهجوم السيبراني، حيث يمكن أن تتعرض السدود والمحطات النووية وأنظمة التحكم في الطائرات مما يصعب الحد من آثار الهجوم السيبراني دون الإضرار بأجزاء أخرى مما يشكل اثر تدميري هائل.

ويثير تعريف الموضوع محل البحث مسألة على قدر من الاهمية تتعلق بوصف الهجمات السيبرانية كجزء من نزاع مسلح سواء أكان نزاعاً مسلحاً دولياً أم غير ذي طابع دولي، ذلك أن القانون الدولي الإنساني، هو مجموعة من القواعد التي تسعى للحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية، وبالتالي فإن ميدان القانون الدولي الإنساني هو النزاع المسلح، وعليه يجب ابتداءً رسم خط واضح يفصل بين الحالات التي تمثل والحالات التي لا تمثل نزاعاً مسلحاً، وهي ليست بالمهمة اليسيرة لاعتبار الهجمات السيبرانية، لاسيما وإن تلك الهجمات تمتاز في كونها قد ترتكب في ظل ظروف غير منظمة بصورة أساسية

ويقترح آخرون أيضاً أن الحرب السيبرانية، وأشكال النزاع التي تحصل في الفضاء السيبراني، يمكن ان يحدد مستوياتها كالتالي: .

- القرصنة السيبرانية: وتقع في المستوى الأول، ومن أمثلتها القيام بعمليات قرصنة المواقع الإلكترونية أو بتعطيل الحواسيب الخادمة من خلال إغراقها بالبيانات.
- الجريمة السيبرانية والتجسس السيبراني: ويقعان في المستوى الثاني والثالث وغالبا ما يستهدفان الشركات والمؤسسات وفي حالات نادرة بعض المؤسسات الحكومية.
- الإرهاب السيبراني: ويقع في المستوى الرابع ويعبر عن الهجمات غير الشرعية التي ينفذها فاعلون غير حكوميين ضد أجهزة الكمبيوتر والشبكات والمعلومات المخزنة.

- الحرب السيبرانية: وهي المستوى الأخطر للنزاع في الفضاء السيبراني، وتهدف إلى التأثير على إرادة الطرف المستهدف السياسية وعلى قدرته في عملية صنع القرار، وكذلك التأثير فيما يتعلق بالقيادة العسكرية أو توجهات المدنيين في مسرح العمليات الإلكتروني

### المطلب الثاني

#### أثر السيبرانية في تطور القوة

سبق وتطرقنا إلى مفهوم الحرب السيبرانية، بالرغم مما يثيره ذلك المفهوم من غموض، فأنا في هذا المقام سوف نتناول أثر السيبرانية في تطور القوة، إن المتفحص لممارسة القوة في العلاقات الدولية يجد إنها تطورت بشكل هائل نتيجة التطور الكبير الذي أصاب المعلومات والاتصالات، أذ أصبحت الأخيرتان هدفاً لطالما سعت الدول للحصول عليها، كون القوة هي المحدد الرئيسي للأداء الاستراتيجي للدولة وترسم أبعاد دورها الحالي والمستقبلي.

#### الفرع الأول: . الحرب السيبرانية في ضوء استخدام القوة

أن البحث في إمكانية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني على الحرب السيبرانية قد يستلزم ابتداء التكيف القانوني لتلك المسألة من حيث شرعية وعدم شرعية الحرب السيبرانية في ضوء استخدام القوة في العلاقات الدولية، فالعلاقة بين حق اللجوء إلى الحرب وقانون الحرب تتسم بأنها علاقة توتر لا بد منه، فالقواعد المعاصرة للقانون الدولي تحظر استخدام القوة، باستثناء حق الدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها، أو بمقتضى استخدام تدابير انفاذ القانون التي يتخذها مجلس الأمن.

إما قانون الحرب فهدفه التوفيق بين ضرورات الحرب وقوانين الإنسانية من خلال فرض قيود واضحة على سير العمليات العسكرية، وبخلاف ما تم الإشارة إليه، فإن استخدام القوة في العلاقات الدولية يعد عملاً غير مشروع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة حيث نص على ما يلي (يتمتع أعضاء المنظمة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة) .

وهنا يثار التساؤل حول تفسير مصطلح (القوة) وبين المقصود بهذا المصطلح، هو استخدام القوة المسلحة في إطار عدوان أو هجوم مسلح ترتكبه الدول باستخدام قواتها المسلحة أو جماعات منظمة

تابعة لها أو مسندة من قبلها ، وبين من يرى انه ليس هناك سبب قانوني يدعو إلى اقتصار مفهوم القوة على القوة المسلحة فقط، بل يمكن أن يشمل الضغط الاقتصادي أو السياسي كذلك

والحقيقة أن الأخذ بالمعيار الأول المعتمد على العنصر الحركي للقوات المسلحة لا يستقيم والكثير من الاستخدامات للقوة أثناء الحروب، وبغض النظر عن مشروعية تلك الحرب من عدمها ومنها الهجمات البايولوجية والجرثومية، وكذلك الهجمات السيبرانية مدار بحثنا، كما أن الاعتماد على المعيار الثاني قد يوسع كثيرا من مفهوم استخدام القوة والتهديد بها ليشمل الإكراه الاقتصادي والسياسي، وقد يخالف المقصود بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من مقاصد وفقاً لرأي أغلبية الفقهاء كونه يوسع من مفهوم العدوان بما يعطي مسوغاً لاستخدام القوة المضادة استناد لحق الدفاع الشرعي.

على أن هناك من يذهب بخلاف الاتجاهين السابقين في تحديد المقصود بالقوة، لتشمل كافة صور استخدام القوة المسلحة، بالإضافة إلى صور أخرى يترتب عليها انتهاك أو تأثير واضح على الأمن القومي لدولة أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، فأن هناك مجموعة من الأطر التفسيرية المرتبطة بالحرب السيبرانية، منها ما يتعلق بمفهوم القوة، حيث لعب الفضاء الإلكتروني دوراً أساسياً في تعظيمها والاستحواذ على عناصرها الأساسية في العلاقات الدولية، حيث أصبح التفوق في ذلك المجال عنصراً حيوياً في تنفيذ عمليات ذات فعالية على الأرض، والبحر، والجو، والفضاء الخارجي، من خلال اعتماد القدرة القتالية في الفضاء الإلكتروني على نظم التحكم والسيطرة التكنولوجية، وهذا الأمر يستدعي بالضرورة تغيير في مفهوم القوة حيث بات بالإمكان تعريفها بأنها ( مجموعة الوسائل والطاقت والإمكانات المادية، وغير المادية المنظورة، وغير المنظورة التي بحوزة الدولة ويستخدمها صانع القرار في فعل مؤثر يحقق مصالح الدولة، وتؤثر في سلوك الوحدات السياسية الأخرى).

ومن هنا فأن عناصر القوة وفقاً للمنظور السابق يتمثل في التناغم بين القدرات التكنولوجية والسكانية، والاقتصادية، والصناعية، والقوة العسكرية، وإرادة الدولة، وغيرها مما يسهم في دعم إمكانيات الدولة على ممارسة الإكراه، أو الاقتناع، أو ممارسة التأثير السياسي في أعمال الدول الأخرى بغرض الوصول للأهداف، سواء كانت تلك الأهداف مشروعة متى ما توافقت مع القواعد القانونية، ومنها القواعد القانونية الدولية، أو غير مشروعة، وما يستتبعه من مخالفة لقواعد القانون

الدولي التي أوجبت على الجماعة الدولية من الامتناع في استخدام القوة، أو التهديد بها في علاقاتهم الدولية، وبالتالي فإن التغير في مفهوم القوة يؤدي بالضرورة إلى تغير في منظور الحرب، حيث انتقلت من نسق الحروب التقليدية القائمة على تدمير الخصم، أو احتلال أرضه، أو الاستيلاء على موارده، إلى حروب تعمل للاستحواذ على سباق التقدم التكنولوجي، وسرقة الأسرار الاقتصادية والعلمية، والتحكم بالمعلومات والعمل على اختراق الأمن القومي بدون طائرات أو متفجرات، أو حتى انتهاك الحدود وتدمير مواقع التجسس والتي قد يكون لها تأثير يفوق الحرب التقليدية لما تشكله من آثار مدمرة على الاقتصاد والبنية التحتية.

الفرع الثاني: . مدى إمكانية وصف أنماط الحرب السيبرانية من حيث طبيعتها

وإذا تبين لنا فيما تقدم أن مفهوم القوة في إطار الحرب السيبرانية له مدلولاته عن مفهومها التقليدي وفقاً لما قصده واضعي ميثاق الأمم المتحدة فإن هناك إطار تفسيري آخر مرتبط في أن استخدام القوة بصورة غير مشروعة، إنما يتمثل بمعيار استخدام القوة المسلحة بالإضافة إلى انتهاك الأمن القومي لدولة أخرى، وفي ضوء أنماط متعددة للحروب السيبرانية في كون جميع درجاتها يمكن أن تشكل استخدام غير مشروع للقوة فقد يتم استخدام الفضاء الإلكتروني كساحة لصراع منخفض الشدة من خلال التأثير على النواحي الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، وهي لا تتطور بالضرورة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني كقوة مسلحة، أو شن حرب إلكترونية واسعة النطاق، حيث يمكن أن تتجسد تلك الصراعات بوسائل عدة، منها الحرب النفسية والاختراقات المتعددة، والتجسس، وسرقة المعلومات، وشن حرب الأفكار وغيرها، ومثال ذلك ما تعرضت له (روسيا من اتهام بالقرصنة الإلكترونية في الانتخابات الأمريكية لدعم المرشح الجمهوري دونالد ترامب في مواجهة منافسته الديمقراطية هيلاري كلنتون).

وهناك نمط آخر من الحروب السيبرانية يتمثل في تحويل الصراع عبر الفضاء الإلكتروني كساحة موازية أو مرافقة أو مرتبطة لحرب تقليدية دائرة على الأرض، ومنها ما تعرضت له سوريا في 2007/12/6 لهجمة سيبرانية على دفاعاتها الجوية في إحدى المنشآت التي يشتبه في أنها منشأة نووية في مدينة دير الزور من قبل إسرائيل، مما أدى إلى تعطيل هذه الدفاعات لتمكين الطائرات الإسرائيلية من قصف هذا الموقع دون أن يتم الكشف عن الهجوم.

ونمط ثالث يعبر عنه في نشوء حروب في الفضاء الإلكتروني بصورة منفردة، وإذا لم يشهد العالم هكذا نوع من الحروب وفقاً آثارها المدمرة من خلال اختراق العمليات العسكرية عالية التقنية أو استهداف الحياة المدنية والبنية التحتية بالشكل الذي يمكن تصوره إلا أن هناك نماذج لتلك الحروب تتمثل على شكل رسائل تهديد مصحوبة بآثار محدودة جراء تلك الهجمات، ومنها ما تعرضت له جمهورية إستونيا عام 2007 من هجوم سيبراني مستقل بذاته موجه من روسيا الاتحادية وذلك عن طريق إغراق المواقع الإلكترونية بسيل من البيانات غير اللازمة، حيث وجهت ما يقارب من مليون حاسبة من عدة نقاط في العالم، واستهدفت المواقع الحكومية والصحف والجامعات والمستشفيات والمصارف وخدمات الإطفاء والإسعاف وذلك بهدف إسقاط وشل الحكومة الإستونية.

ووفقاً لما تقدم فإن الهجمات السيبرانية تنثير إشكالية تتعلق بالقواعد المتعلقة بحق اللجوء إلى الحرب من حيث طبيعة تلك الهجمات في امكانية وصفها استخدام للقوة وبالتالي البحث في مشروعية أو عدم مشروعيتها وفي ضوء المبادئ والقواعد القانونية، لاسيما بعد إنشاء الأمم المتحدة والتي تتعلق بضرورة عدم استخدام القوة أو التهديد بها في ميدان العلاقات الدولية، ما خلا الاستثناءات المتعلقة بحق الدفاع الشرعي أو بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق، والأمر يزداد صعوبة في ظل عدم الاتفاق حول مفهوم القوة المستخدمة والتي توصف كونها غير مشروعة لتشكل ما يعرف جريمة العدوان، لاسيما وإن ميدان الهجمات السيبرانية يمكن أن يأخذ أشكال عدة منها الاقتصادية والثقافية، فضلاً عن ما يمكن وصفه بأنه هجوم مسلح.

يتمثل الجانب السلبي لاستخدام الهجمات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة، وعلى فرض برمجتها وفقاً للالتزام المفروض بقواعد القانون الدولي الإنساني، إلا أن التوقعات يمكن أن تشير إلى إمكانية استخدامها من قبل قائد عسكري لا يعرف الرحمة قادر على إعادة برمجتها، أو أن تتحول تلك البرامج إلى أسلحة مارقة نتيجةً لعيوب في المنظومة، مما يؤدي إلى اتخاذ خيارات تخالف تلك التي يتوقعها أو يشجع عليها مبرمجي هذه الأنظمة، كما أن الضرورات العملية في تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني، ومنها على سبيل المثال تطبيق مبدأ الضرورة العسكرية في معالجة الأهداف التي تستلزم أحياناً أسر الأهداف المشروعة بدلاً من قتلها، قد يكون الإنسان أفضل دائماً في اتخاذ هكذا قرار والقدرة على التمييز بين من يدعي الإصابة والذي قد يمثل تهديداً وبالتالي يمكن استهدافه وقتله وفقاً لمبدأ الضرورة العسكرية، وبين من جرح جرحاً بالغاً حتى أنه لم يعد يمثل تهديداً



ذلك أن مبدأ الضرورة العسكرية يستلزم أن تكون الإجراءات أو القوة المستخدمة لا تتضمن عمليات الثأر والاقتصاص .

بالإضافة إلى عدم وجود بديل آخر لإجراءات أو التدابير المقرر استخدامها استناداً لمبدأ الضرورة ، كما أن الفعل ذاته قد ينتهك مبدأ الآلام التي لا مبرر لها، ذلك المبدأ الذي يشتمل على أي تعد على السلامة البدنية والذهنية أو على حياة المقاتلين الذين يجوز قانوناً أن يكون عرضة لأعمال العنف المشروعة .

كما أن المقاربة السلبية للهجمات السيبرانية، قد تتجلى في حالة الجنود في الميدان في صعوبة تطبيق مبدأ التناسب، ذلك المبدأ وكما تم الإشارة سابقاً الذي يرتبط بتقديم الأضرار التي قد تلحق، لاسيما بالسكان المدنيين والأعيان المدنية من الميزة العسكرية المنتظرة، حيث أن الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المنتظرة من هجوم على هدف مشروع قد تتغير باستمرار وفقاً للواقع الميداني المتعلق بخطط القادة الميدانيين وتطور العمليات العسكرية على كلا الجانبين، وبالتالي وعلى فرض استثناء الحالات التي يكون فيها تلك المتغيرات متوقعة، فأن برمجة تلك العمليات الإلكترونية لا يمكن في مقدورها تطبيق مبدأ التناسب، لاسيما إذا ما علمنا أن معادلة التناسب تعد معادلة صعبة ودقيقة حتى أثناء وإدارة العمليات الحربية التقليدية، فتحقيق المهمة القتالية وإحراز النصر هدف أساسي للقوات العسكرية، وتنفيذ القوانين وضبط التدمير وعدم إلحاق أضرار مفرطة بالخصم التزام قانوني واجب النفاذ، وبالتالي يحتاج إلى قائد ماهر شديد المراس يسوي ميزان هذه المعادلة، والأمر بدون شك يزداد تعقيداً إذا ما تعلق الأمر بالهجمات السيبرانية.

## المبحث الثاني

### تحولات وتحديات عصر الذكاء

سنطرق للحديث في هذا المبحث عن التحديات الناشئة وظاهرة الحرب في المطلب الأول والتحديات والصعوبات من الجانب الوطني والدولي في المطلب الثاني

## المطلب الأول

### التحديات الناشئة وظاهرة الحرب

يواجه القانون الدولي الإنساني العديد من التحديات والعقبات، لا سيما في أوقات النزاع المسلح، وهو أمر مفهوم، لأن القانون صُمم في الأصل لتحقيق توازن هش بين المتطلبات العسكرية للبلاد أثناء الحرب وحماية غير المقاتلين، على الرغم من توقيع معظم دول العالم على اتفاقيات جنيف الأربع وملحقاتها، إلا أن الحروب ما زالت تسبب مآسي ضخمة للمدنيين، وفي كثير من الحالات يشكل المدنيون غالبية ضحايا النزاعات المسلحة.

#### الفرع الأول: . الحرب في المدن

هذا التحدي مرتبط بمسرح العمليات نفسه وهو الحرب داخل المدن، لو تذكرن كتاب «تذكارة سولفرينو» الذي أسس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تأسست بناءً عليه وتأسست أول اتفاقية من اتفاقيات جنيف، الذي كان فيه هنري دونان يتحدث عن مشهد عاطفي ما بين 300 ألف مقاتل يقفون وجهًا إلى وجه على شريط حدودي، كأنهم ينتظرون صافرة الحكم لبدء النزاع، هذا المشهد اختفى تمامًا الآن من النزاعات المسلحة الحالية، حتى في الحرب العالمية الثانية عام 1945 لم تكن هناك اتفاقية تحمي المدنيين إلا بعد الحرب العالمية الثانية التي انتهت 1945، وفي عام 1949 أصبح لدينا اتفاقية جنيف التي تحمي المدنيين، لم يكن متصورًا بالنسبة للمشرع الدولي أن الحرب ستتغير بعد تطور سلاح الطيران إلى داخل المدن السكنية.

الآن لو نظرنا للحروب الموجودة في العالم أو الأقرب إلينا مثلًا المشهد في ليبيا، وأيضًا في الشرق الأوسط، انظر إلى المشهد في غزة الذي امتد لسنوات، انظر للمشهد في الموصل قبل التحرير، انظر للمشهد في حلب أثناء الأزمة أو أثناء النزاع، كل هذه المشاهد ستجد فيها أن الحرب داخل المدن والمناطق السكنية المكتظة بالسكان المدنيين.

والقانون الدولي الإنساني هنا لم يحاول التعرض لهذا التحدي الجديد، فالقانون الدولي الإنساني مبني على فكرة التمييز ما بين المدني والمقاتل، هنا ستجد استحالة تطبيقه أو واقعية في تطبيق القانون، لأن في المناطق المكتظة بالسكان أو المدنيين ستجد أفراد الجماعات المسلحة موجودين بين السكان، وستجد الهدف العسكري قريبًا جدًا من العين المدنية، في هاتين الحالتين من المستحيل أن تطلب من المقاتل أن يميز بين المدني والمقاتل لأن المشهد مختلط جدًا، فمثلًا قد تجد مبنى

سكنياً في الطابق الثالث منه أفراد من الجماعات المسلحة، وفي الطابق الأول والثاني والرابع والخامس يعيش مدنيون، ففي هذه الحالة ما نوع السلاح الذي سيستهدف طابقاً واحداً ويحافظ على باقي الطوابق وأرواح باقي المدنيين، وهذا شكل متكرر جداً، لذلك ونحن نتحدث عن العامل الموضوعي الذي يعقد هذا القانون أو تطبيقه، هي فكرة أن السلوك الإجرامي صعب جداً وصفه، من الصعب جداً أن تحدد إذا كان هناك ارتكاب جرم وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني أم لا.

هذه هي الفكرة الأولى، الفكرة الثانية هناك غموض في مصطلحات الاتفاقيات في فكرة الأضرار الجانبية، فكرة الخسائر البشرية، فكرة الخسائر المادية التي تصيب المباني، طبعاً تعرفون مبدأ التناسب الذي يطلب من المقاتل أن يوازن ما بين الضرورة العسكرية أو الميزة العسكرية التي ستتحقق من جراء العمل العسكري والخسائر البشرية والمادية التي يمكن أن تلحق بالخصم أو بالأعيان المدنية المملوكة للعدو، في هذه الحالة هل أستطيع القول إن دبابه تساوي مسجداً مثلاً؟ هل عشرة مقاتلين مساوون لعشرة مدنيين؟ ولو كان المقاتلون والمدنيون متجاورين، هل أستخدم معلمي أنه قد أقتل عشرة مدنيين معهم؟ هل الميزة العسكرية أعلى من الخسائر البشرية والخسائر المادية؟ إذا كانت الإجابة نعم فلماذا؟ ولو الإجابة لا فلماذا؟ ولو كانوا أربعة مدنيين وعشرة مقاتلين أو أربعة مقاتلين وعشرة مدنيين، من يحدد الخط الفاصل؟

القانون في هذه الحالة يكون قاضي محكمة الموضوع، ولكن في النهاية أنا أفكر في القانون بشكل واقعي، يجب أن أتحدث للجندي البسيط وأفهمه لأنه ليس كل الجنود سيفهمون هذا التوازن الدقيق - إذا كان هناك توازن - إذا استطعت شرحه، سأتمكن من شرحه لشخص على مستوى معين وعالٍ من التعليم، ولكن أغلب المجندين في صفوف الجيوش العربية ليسوا كلهم متعلمين، أنا أتحدث هنا عن الجنود وليس الضباط، القوة القاتلة أو الضاربة لأغلب الجيوش العربية، في هذه الحالة هناك تعقيدات كثيرة جداً، ونحن بحاجة أن نراجع ونفكر كيف سنتغلب على هذه التحديات في المستقبل، ونحن هنا نتحدث كشركاء في الرحلة التي تحدثنا عنها كرحالة في القانون الدولي الإنساني، كيف نستطيع تطوير القانون بحيث يكون قابلاً للتطبيق.

البروفيسور ماركو ساسولي رئيس أكاديمية جنيف يقول القواعد غير الواقعية لا تحمي أشخاصاً على الإطلاق، لذلك يجب علينا التفكير كيف نقوم بتحديث القانون أو نفسره بشكل واقعي كي يكون قابلاً للتطبيق، فكرة أخرى في الحرب داخل المدن، ازدياد فكرة الدروع البشرية، يكون هناك سكان موجودون تحت سيطرة جماعات مسلحة لأن الجماعات المسلحة لديها سلاح، بالتالي

قد تستخدم الجماعة المسلحة دروعاً بشرية لحماية أنفسهم، هل أنا الآن كخصم أستههدف المقاتل أو الهدف العسكري وأستههدف أيضاً المدنيين الموجودين معه على حسب، هل المدني رهينة أم متطوع أن يقف بجانب؟ إذا كان متطوعاً أن يقف بجانبه، بالتالي من حقه استهداف هذا المدني الذي قال سأحامي الجماعة المسلحة بجسدي، في هذه الحالة يعد مشاركاً مشاركة مباشرة في العمليات العدائية، أما لو كان رهينة، في هذه الحالة يجب أن تدخله في حصة الخسائر البشرية إذا كنت قد نويت أن تستهدف أو تعيد النظر في العملية العسكرية، إذا كانت الميزة العسكرية ليست بالكبيرة، وهنا نعود مرة أخرى لغموض المفاهيم وكيف ستعرف الميزة العسكرية وفكرة الأضرار الجانبية.

### الفرع الثاني: انتشار ظاهرة الإرهاب

التحدي الآخر هو انتشار ظاهرة الإرهاب والتزايد في وصف بعض الجماعات والأفراد بصفة الإرهاب على الرغم من عدم وجود ضوابط قانونية على المستوى الدولي، هناك طبعاً قوانين وطنية لبعض الدول حددت هذا الموضوع بمنتهى الوضوح، وبالتالي تسهل الأمر قليلاً لأن هناك ضابطاً قانونياً، لكن مشكلة الإرهاب عندما يظهر داخل نزاع مسلح، طبعاً تعرفون أنه ليس هناك ما يسمى جريمة الإرهاب على المستوى الدولي، أي ليس هناك تعريف لجريمة الإرهاب، ولكن هناك بعض الاتفاقيات التي تشكل أو تحدد سلوكيات إجرامية معينة بأنها سلوكيات إرهابية.

حاول المجتمع الدولي أن يضع تعريفاً لجريمة الإرهاب، لكنه فشل بسبب الاستقطاب السياسي ما بين الكتلة الغربية ودول عدم الانحياز أو الـ 77 من ضمنهم الدول العربية، الذين أرادوا استثناء الشعب الفلسطيني، مقاتلين أحراراً يحاولون الدفاع ضد النظام الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي، ولكن الدول الغربية كانت تريد تحديد أن كل شخص من الجماعات المسلحة حتى لو كانت مجموعة أفراد يطالبون بحقوقهم فهم أيضاً يعدون جماعات إرهابية، حدث هذا وظل إلى نهاية التسعينيات وحتى 2001، في 2001 كانت هناك فرصة على طبق من ذهب للرئيس الأمريكي جورج بوش بعد أحداث 11 سبتمبر، وقف المجتمع الدولي كي يطلب من كل الدول أن تجرم ما يسمى بالإرهاب بدون أن يعرف ما هو الإرهاب، القرار الذي صدر في 12 سبتمبر برقم 1368، وفي القرار 1373 أي بعدها بأسبوعين في 28 سبتمبر تحديداً، أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات من ضمنها قرار يشكل لجنة مكافحة الإرهاب، التي أصبحت معنية بتحديد من هو الإرهابي، ومن هي الجماعة الإرهابية، ثم جرم في بند ثالث أي وحدة أو أي مؤسسة تقدم دعماً مادياً للجماعات الإرهابية.

إن تصنيف بعض الجماعات المسلحة من غير الدول على أنها "جماعات إرهابية" له تأثير كبير على القضايا الإنسانية وقد يعيق أيضاً العمليات الإنسانية، ويواجه القانون الدولي الإنسانى تحديات متواصلة بسبب تطور النزاعات المسلحة الحديثة، حيث يركز تحقيق قدر أكبر من الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة على احترام القانون الدولي الإنسانى وتنفيذه، وستبقى الأولوية الدائمة للجنة الدولية للصليب الأحمر هي ضمان قدرة القانون الدولي الإنسانى على معالجة واقع الحرب الحديثة بشكل مناسب وتوفير الحماية لضحايا النزاعات المسلحة.

إلا إن وفقاً لهذا السياق يقول الدكتور عمر المكي بحكم انه عضو في لجنة الدولية للصليب الأحمر (مشكلتي كلجنة دولية للصليب الأحمر في هذا الموضوع تحديداً أنه بمنتهى السهولة، وأنا أسف أنني أستخدم هنا مثال حركة حماس لأنه هو المثال الأكثر شيوعاً وقبولاً في منطقة الشرق الأوسط، وأنا كلجنة دولية موجود على الأراضي الفلسطينية والأراضي الإسرائيلية، يخبرني أن جماعة حماس تعد جماعة إرهابية وأي دعم مادي للجماعة يُعد سلوكاً إرهابياً، أنا الآن يجب أن أقدم لها دعماً طبياً، والدعم الطبي دعم مادي، وهذا دوري وفقاً لاتفاقيات القانون الدولي الإنسانى، بالتالي يأتي ببطقة جديدة في القانون الدولي العام وهي قواعد مكافحة الإرهاب، ويحاول أن يسلب من الجماعات أو المنظمات الإنسانية حقها في تقديم المساعدات الطبية والمساعدات الإنسانية لأنه قرر لأسباب هو وحده يعرفها، يحاول أن يشاركنا في بعضها ولكن صعب جداً عملية أو أن تُخرج جماعة بعد أن صُنفت أنها جماعة إرهابية، وهذا بالطبع موضوع معقد جداً متصل بفرع آخر من أفرع القانون الدولي العام).

وبهذا يمكن أن يتسبب استخدام مصطلح (الأعمال الإرهابية) في سياق النزاع المسلح في حدوث ارتباك بين مجموعتين مختلفتين من القوانين، مما قد يؤدي إلى تجاهل الجماعات المسلحة من غير الدول لقواعد القانون الدولي الإنسانى لأنها تعتقد أنه ليس لديها حافز للامتثال لقوانين الحرب وأعرافها.

#### الفرع الثالث: انتشار التحالفات العسكرية

هناك تحدٍ آخر وهو انتشار التحالفات العسكرية، وهذا أمر به إشكاليات كبيرة جداً متصلة بالحوار مع أطراف النزاع، للأسف بعض التحالفات تكون ظاهرة وأدوارها محددة، ولكن هناك تحالفات أخرى كثيرة جداً مثل تحالف الناتو الذي شارك في ليبيا في 2011، كانت هناك صعوبات

في معرفة الجنود الذين شاركوا في هذه العملية الحربية، لأنه في النهاية في القانون الدولي الإنساني يبريد الوصول إلى المسؤولية الجنائية الفردية، فتزويد الوصول إلى من هو مرتكب الجرم أو من الشخص الذي يجب أن أتحاور معه حتى أعرف أنا كلجنة دولية للصليب الأحمر لدي ضوء أخضر كي أتحرك على الأرض أم لا؟ أنا لا أقوم بعمليات انتحارية، يجب أن أحصل على الضوء الأخضر من أطراف النزاع، بالتالي لا تعرف من مسؤول عن ماذا داخل النزاع المسلح، وهذه بالنسبة لنا إشكالية كبيرة جداً.

الفرع الرابع: . النزاعات غير المتماثلة وتحدي عدم المعاملة بالمثل

منذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت النزاعات المسلحة غير متماثلة بصورة متزايدة، ما يضع عادة دولاً بالغة القوة في مواجهة جماعات مسلحة ضعيفة التنظيم والتجهيز، ومن الأمثلة الرئيسية على هذه النزاعات الحملة متعددة الجنسيات ضد جماعة طالبان في أفغانستان، والعمليات الإسرائيلية المتكررة ضد حماس في قطاع غزة، وقد دفع التفوق التكنولوجي والعسكري الهائل للدول المعنية، الجماعات المعارضة إلى تجنب اكتشافها وهزيمتها، عن طريق التحرك تحت الأرض والاختلاط بالسكان المدنيين والانخراط في أشكال متنوعة من حروب العصابات، ونتيجة لذلك تحدث المواجهات العسكرية في أغلب الأحيان وسط المناطق المأهولة بالسكان، الأمر الذي لا يعرض السكان المدنيين للمخاطر المتزايدة للأضرار العرضية فحسب، بل يسهل أيضاً المشاركة المباشرة للمدنيين في العمليات العدائية، بالإضافة إلى ذلك ويسبب عدم قدرة الجماعات المسلحة على الانتصار في المواجهات المباشرة مع العدو، فإنها تميل بشكل متزايد إلى اللجوء إلى وسائل وأساليب يحظرها القانون الدولي الإنساني، مثل استغلال الملابس المدنية لقتل عدو أو إصابته أو أسرته غدرًا، أو تنفيذ هجمات عشوائية أو حتى استهداف المدنيين أو الطواقم الإنسانية أو الطبية والبنية الأساسية لهم استهدافاً متعمداً (فيما يعرف بالأهداف السهلة) وتعجز القوات المسلحة التابعة للدول بدورها عن تحديد الطرف المعادي بشكل صحيح وتواجه مخاطر متزايدة للتعرض للهجوم من جانب أشخاص لا يمكن لها تمييزهم عن السكان المدنيين، وقد أدى هذا التوجه عموماً إلى فرض ضغوط كبيرة على مفاهيم عدم المعاملة بالمثل والمساواة بين أطراف النزاع، ولسوء الحظ على استعداد القوات المسلحة التابعة للدول والجماعات المسلحة غير الحكومية لقبول التزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

#### الفرع الخامس: . خصخصة الأنشطة العسكرية والأمنية وإضفاء الطابع المدني عليها

تحصل القوات المسلحة دائماً على دعم المدنيين، بمن في ذلك متعهدو الخدمات وموظفو الخدمات الحكومية المدنية في الواقع، وباستثناء حالات محددة قليلة للغاية لا يحظر القانون الدولي الإنساني إسناد المهام العسكرية والأمنية إلى أطراف خارجية، بل ينص كذلك على أن المدنيين المكلفين رسمياً بمصاحبة القوات المسلحة في نزاع دولي قد يكون من حقهم التمتع بوضع أسرى الحرب فور القبض عليهم إلا أن العقد الماضي شهد توجهاً غير مسبوق نحو إسناد المهام التي اعتادت القوات المسلحة التابعة للدولة القيام بها إلى شركات عسكرية وأمنية خاصة، فعلى سبيل المثال في الحروب الأخيرة في العراق وأفغانستان، انتشر عشرات الآلاف من متعهدي تقديم الخدمات من القطاع الخاص، بل كانت هناك فترات فاق عددهم بشكل واضح القوات المتعددة الجنسيات على الأرض، وحسب السياق قد تتولى هذه الشركات مجموعة واسعة ومتنوعة من المهام التي تمتد من إعادة الإعمار إلى الخدمات اللوجستية والتدريب وخدمات الإدارة إلى توفير الأمن للأفراد والبنى التحتية المدنية والعسكرية، ومن صيانة وتشغيل نظم أسلحة معقدة إلى حراسة المحتجزين واستجوابهم، وترتبط بعض أنشطتها ارتباطاً وثيقاً بعمليات القتال حتى إن أفرادها يخاطرون بالنظر إليهم بوصفهم مشاركين مشاركة مباشرة في العمليات العدائية بل ومرتبقة حسب الظروف وتثير خصخصة المهام العسكرية كذلك عدداً من الشواغل الإنسانية الخطيرة، يجب أولاً التأكيد على أن الدول من خلال ممارسة الإسناد، لا يمكن لها أن تتصل من مسؤولياتها القانونية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، وبالتالي تظل مسؤولة عن ضمان احترام جميع القوانين واللوائح المنطبقة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني من جانب الشركة العسكرية والأمنية الخاصة التي تتعاقد معها، بالإضافة إلى ذلك وأياً كانت مهامهم أو أنشطتهم، لا يخرج متعهدو القطاع الخاص من دائرة حماية القانون الدولي الإنساني على الإطلاق وبإيجاز، وعلى خلاف الاعتقاد الشائع لا تمارس الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مهامها في فراغ قانوني.

#### الفرع السادس: . تكنولوجيا الأسلحة الجديدة

بلغت العمليات العسكرية ونظم الأسلحة مستوى غير مسبوق من التعقيد في كثير من النزاعات المسلحة المعاصرة، يتضمن تنسيق مجموعة متنوعة من الموارد البشرية والتكنولوجية التي يعتمد بعضها على بعض في مواقع مختلفة منتشرة على مستوى العالم، وبالتزامن مع ظهور تكنولوجيا

جديدة مثل الأسلحة ذات التحكم عن بُعد ووسائل الحرب السيبرانية وتكنولوجيا النانو والأسلحة ذاتية التشغيل المتزايدة، يفرض هذا التطور تحدياً خطيراً أمام تفسير القانون الدولي الإنساني وتطبيقه.

### 1. الطائرات بدون طيار ذات التحكم عن بعد

على سبيل المثال، يثير الاستخدام المنهجي للطائرات بدون طيار ذات التحكم عن بعد في عمليات مكافحة الإرهاب في بلدان مثل أفغانستان وباكستان واليمن، تساؤلات حول انطباق القانون الدولي الإنساني على هذه العمليات، ومن ثم حول القواعد التي تحكم استخدام القوة الفتاكة ضد الأشخاص المستهدفين، وحيثما كان القانون الدولي الإنساني منطبقاً، يثير الاستخدام المنهجي للطائرات بدون طيار شواغل تتعلق بدقة معلومات الاستهداف المستخدمة وتعرض السكان المدنيين للأضرار العرضية وعدم قدرة الطرف المهاجم على رعاية الجرحى أو تطبيق مبدأ الأسر بدلاً من القتل.

### 2. تطورات مستمرة: تكنولوجيا النانو والأسلحة ذاتية التشغيل

من التطورات التكنولوجية الأخرى ذات الأهمية المحتملة للقانون الدولي الإنساني استحداث تكنولوجيا النانو وزيادة استخدام الأسلحة ذاتية التشغيل في ساحات المعارك، وعلى الرغم من أن تكنولوجيا النانو تستخدم بالفعل في العمليات العسكرية الحالية، لا سيما لتعزيز أداء ذخائر معينة وتصفيح المدرعات، فقد لا نزال بعيدين بعقود عن تطوير روبوتات ذاتية التشغيل بصورة كاملة قادرة على اتخاذ قرارات الاستهداف بشكل مستقل عن الدور البشري، غير أن هذا الرأي يثير بوضوح أسئلة حول التحكم التشغيلي في نظم الأسلحة المذكورة والمسؤولية القانونية والجنائية عن الضرر الذي تنتسب فيه في حالة القيام بتصرفات تخالف القانون الدولي الإنساني، وأهم ملاحظة يجب إيدؤها في هذا الصدد أن مسؤولية ضمان امتثال جميع الوسائل والأساليب المستخدمة في نزاع مسلح للقانون الدولي الإنساني ستظل تقع على عاتق أطراف ذلك النزاع، بالإضافة إلى ذلك فإن أي تصرف أو إهمال فردي يرقى إلى مستوى المشاركة الجنائية في انتهاكات القانون الدولي الإنساني سيظل خاضعاً للمحاكمة والعقاب في جميع الأحوال، حتى إذا كان "القرار" النهائي بارتكاب الجريمة محل النظر اتخذته آلة استناداً إلى برامج وخوارزميات وليس إلى أوامر فورية يصدرها مشغل بشري .



## المطلب الثاني

### التحديات والصعوبات من الجانب الوطني والدولي

تحتاج الدول إلى المساندة من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته وهيئاته وتحديدًا من قبل أكبر هيئة دولية وهي منظمة الأمم المتحدة، وذلك لضمان احترام القانون الدولي الإنساني ووضعه موضع التنفيذ والتطبيق على النحو الأمثل، وخاصة في حالة ارتكاب الانتهاكات الجسيمة.

وأكدت أحكام المادة (89) من البروتوكول الإضافي الأول على ضرورة الالتزام بتعاون الدول مع منظمة الأمم المتحدة في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني، والتي ورد بها "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تعمل، مجتمعة أو منفردة، في حالات الخرق الجسيم للاتفاقيات وهذا الملحق (البروتوكول الأول)، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبما يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة".

وتقوم منظمة الأمم المتحدة بتنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني من خلال أجهزتها كمجلس الأمن الدولي الذي يختص بحفظ الأمن والسلم الدوليين، والجمعية العامة للأمم المتحدة صاحبة الاختصاصات الواسعة وتحديد المسائل التي تتعلق بحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية التي تعتبر الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة والتي تعنى بفرض وتسوية كافة النزاعات بين الدول التي توافق على هذا الاختصاص.

ومن هذا المنطلق أيضا تلتزم الدول المتعاقدة بالعمل على احترام الاتفاقيات الدولية وفرض احترامها ونشرها على نطاق واسع، ويبدأ الإعداد لذلك زمن السلم من خلال وضع البرامج العلمية وترتيب الإجراءات الملائمة لذلك، وقد أناطت اتفاقيات جنيف بالدول مسؤولية سن التشريعات والنظم الكفيلة بتطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، وأوكلت إليها مهمة إدراج أحكامها ونشرها على كافة الأوساط العسكرية والمدنية، وحملت الأطراف المتعاقدة وليست المتحاربة فقط على التقيد بالقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية، وذلك بتسخير جهودها ووضع آليات وقائية زمن السلم لضمان احترامها، لكن للأسف في الكثير من الأحيان ما لا تتخذ هذه الإجراءات جدية بل تصطدم بعوائق تحول دون ذلك أهمها:

الفرع الاول: تماطل الدول في الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية، وصعوبة إدماج أحكام هذه الاتفاقيات في تشريعاتها الداخلية.

يبدأ سريان المعاهدات بعد الالتزام النهائي بها، وللتعبير عن هذا القبول هناك وسائل مختلفة بينتها المادة 11 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969م، بحيث أن هذا الالتزام يتم بالتوقيع عليها، أو بتبادل الوثائق المكونة لها، أو التصديق، أو القبول، أو الموافقة، أو بالانضمام إليها، أو بأي وسيلة أخرى متفق عليها، وقد أظهرت الممارسة الدولية أنه يتم التعبير عن قبول الدولة الالتزام بمعاهدة وقعها ممثلها عن طريق التصديق عليها، فيما عدا ما قد تتفق الدول المعنية بشأنه على خلاف ذلك.

الدولة لها الحرية المطلقة في التوقيع على المعاهدات ثم التصديق عليها من قبل ممثلها، وبالتالي لا يجوز إجبارها على التصديق، أو مسائلتها دولياً في حال عدم رغبتها في ذلك، وهذا ما يقف عائداً أمام العديد من المعاهدات التي تشترط نصاب قانوني معين من الدول لدخولها حيز التنفيذ وترتيب آثارها، إذ عدم وجود نص صريح في المعاهدة يحدد موعد التصديق عليها يعطي الحرية المطلقة للدولة في اختيار التوقيت المناسب للتصديق مهما طال الفارق الزمني بين التوقيع والتصديق. وبالتالي ينجم عن ذلك ضياع العديد من حقوق الأفراد، وإفلات الكثير من المجرمين طوال هذه المدة من قبضة العدالة، خاصة إذا كانت الجريمة محل المسائلة لم تصادق عليها الدولة المطالبة بالمحاكمة. فقد واجهت اتفاقية روما المتضمنة القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المتبناة في 1988م، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2002م العديد من الصعوبات المتعلقة بالتصديق أو الانضمام إليها من طرف الدول، باعتبارها تمس خصوصيات السيادة المتمثلة باحتكار سلطة القمع الجنائي وولاية القانون الجنائي الوطني عليها.

بحيث يتحتم على الدول الرغبة في الانضمام إلى هذه الاتفاقية ضرورة التوافق بين نظامها القانوني الوطني والنظام الأساسي لهذه المحكمة، والتي قد تتعارض مع القواعد الدستورية في بعض الدول، ويتعارض مع مبدأ إقليمية القانون الجنائي، والذي يأتي محاكمة مواطني الدولة الذين ارتكبوا جرائم فوق إقليمها أمام نظام قضائي آخر، وتعد مثل هذه المحاكمة اعتداء على سيادة الدولة وهذا ما جعل بعض الدول ترفض التصديق على هذه الاتفاقية.

## الفرع الثاني: صعوبة عمليات إدماج الالتزامات الدولية في التشريعات الوطنية

على الرغم من أن المادة (80) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف حرصت على تأكيد التزام الأطراف بتنفيذ واتخاذ كافة الإجراءات دون إبطاء إلا أن عملية إدماج النصوص المتعلقة في الاتفاقيات في القانون الوطني للدولة التي صادقت على الاتفاقية يواجه صعوبة في المواءمة مع القانون الوطني - الداخلي - خاصة في مجال القانون الدولي الإنساني، إذ تجد هنالك تعارض صارخ بين التشريعات الوطنية لدولة والالتزامات التي تقع عليها بموجب التصديق على المعاهدة خاصة إذا كانت تأخذ بمبدأ سمو القوانين الوطنية، لذلك فنادر ما تعدل الدول تشريعاتها الوطنية بما يتناسب وتعهداتها الدولية، كما تعتبر المواءمة في المجال الجنائي من أصعب المواءمات، ومن ثم فلا يمكن ملاحقة مقترفي الكثير من انتهاكات القانون الدولي الإنساني لقصور تشريعاتها عن ذلك وهذا يرجع إلى أن العديد من القواعد الدولية تصاغ في نصوص تكون غامضة ومبهمة على القاضي، وبالتالي يتعذر على القاضي الوطني تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية لأسباب راجعة إلى غموضها وعدم تحديدها للعقوبات، كما جاء في الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م ولذلك يتعين أن تصاغ الاتفاقيات في نصوص واضحة تسمح بتطبيقها مباشرة، أو تنقل نصوص الاتفاقيات الدولية إلى القوانين الوطنية بواسطة نص تشريعي داخلي.

## الفرع الثالث: عدم مواكبة ميثاق الأمم المتحدة لمستجدات النزاعات المسلحة الحديثة

لقد عرف المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة أوضاع تنتهك فيها قواعد القانون الدولي الإنساني بشكل خطير جداً، ومظاهر جديدة لم يتطرق إليها ميثاق الأمم المتحدة، لان عند إقراره في سنة 1945 لم يكن العالم يعرف مثل هذه الأوضاع ، وهذه النزاعات المتطورة أيضاً أصبحت تشكل تحدي في ظل التطور التكنولوجي واستخدام أسلحة إلكترونية كأسلحة التحكم عن بعد والأسلحة التلقائية، على الرغم من الطبيعة الافتراضية لهذا النوع من العمليات العسكرية ، فإن الأضرار والمعاناة الناتجة عنها لا تقتصر على العالم الافتراضي ففي عصر يجري فيه التحكم بكل شيء إلكترونياً، فقد تستهدف بعض الهجمات الإلكترونية مؤسسات البنية التحتية لمنطقة ما، مما يسبب حرمان عدد كبير من المدنيين من الخدمات أو المواد الأساسية كالمياه أو الكهرباء أو الرعاية الطبية.

ثم إن النزاعات المسلحة الدولية أصبحت أقل في الوقت الذي تضاعفت فيه النزاعات غير الدولية، وهناك عدم وضوح في الخطوط الفاصلة بين النزاعات الدولية والداخلية، وتحولت التوترات الداخلية التي لا ترقى إلى مستوى النزاع المسلح في بعض الأحيان إلى عنف شديد وتسببت في قدر كبير من المعاناة والخسائر البشرية.

وظهرت تحالفات وائتلافات معقدة بين الدول بوجه الخصوص ما شهدته النزاعات في سورية وليبيا وأفغانستان والعراق واليمن والصومال، ناهيك عما قدمته دول الدعم إلى القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول في بلدان أخرى وذلك عن طريق التدريب والعتاد والأسلحة والتمويل وتوفير الغطاء السياسي، ومن بين هذه الأوضاع التي تثير قلق شديد لدى المجتمع الدولي بسبب عدم تنظيمها في أية اتفاقية دولية هو الإرهاب الدولي الذي يعتبر أخطر مظهر عرفه العالم في السنوات الأخيرة.

فالإرهاب الدولي لم تتمكن الأمم المتحدة من تعريفه تعريفاً جامعاً أو حتى وضع معايير قانونية لتحديده، إذ لا تزال محل نقاش و اختلاف وجهات النظر.

فمثل هذه المستجدات تبين عجز ميثاق الأمم المتحدة على مسايرة التطورات التي تعرفها النزاعات المسلحة الحديثة، فما على الأمم المتحدة سوى تعديل ميثاقها حل لها في أسرع وقت ممكن، خاصة مع ظهور مصطلح "الحرب الشاملة على الإرهاب" الذي تنترعه الولايات المتحدة الأمريكية والذي تتخذه كحجة لتدخلاتها العسكرية في بعض الدول كإفغانستان والعراق واليمن وسوريا.

الفرع الرابع: عدم وجود توازن في قرارات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

إن صنع القرار في منظمة الأمم المتحدة يعود بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمن خاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث أعطى له ميثاقها صلاحية اتخاذ قرارات ملزمة على جميع دول الأعضاء في هذا المجال رغم أنه هو الجهاز الأقل تمثيلاً من طرف الدول.

أما بالنسبة لقرارات الأجهزة الأخرى خاصة الجمعية العامة في مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين تبقى مجرد توصيات ليس لها قوة إلزامية بالمعنى الدقيق، إذ تقتصر قيمتها على القيمة الأدبية الأمر الذي يسمح للدول عدم الالتزام بها والتمسك بالسيادة الوطنية لها، فمن جهة سمح لها الميثاق صالحيه حفظ السلم والأمن الدوليين ومن جهة أخرى حرم قراراتها من القيمة الإلزامية، وهذا ما ينعكس سلباً على الجمعية العامة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

### الفرع الخامس: سيطرة الدول الكبرى على منظمة الأمم المتحدة (حق الڤيتو)

منذ نشأة المنظمة وهي تحت سيطرة الدول الكبرى تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الدول تهمين على المنظمة وتستخدمها كوسيلة لقضاء مصالحها، الأمر الذي يجعل من المنظمة أداة قانونية مشروعة أوجدتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لتبقى تحكم العالم و تتسلط عليه دون أن تلجأ إلى استخدام القوة لتحقيق ذلك ، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى توظيف مبادئ الأمم المتحدة بالشكل الذي يضمن هيمنتها على التفاعلات الدولية وعلى مختلف الأصعدة، 2 مما جعل المنظمة تسير وفقا للقواعد التي ترسمها وتضع شروطها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن حق الڤيتو الذي تملكه الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن يمكن لها أن تسير شؤون المنظمة وشؤون العالم بأكمله والواقع يثبت استخدام حق النقض لأغراض تخدم مصالحها دون النظر إلى الاعتبارات الإنسانية، وأحسن مثال على ذلك تواطؤ الولايات المتحدة مع دولة الاحتلال الصهيوني بشكل يجعل مجلس الأمن مجرد متفرج على ما يحدث في فلسطين دون أن يتحرك لوقف المجازر التي ترتكب يوميا على الأراضي المحتلة

ولابد من الإشارة هنا إلى أن شلل المجلس لا يتوقف فقط على الاستخدام الفعلي للڤيتو، بل أيضا من تهديدات الدول الخمس في المشاورات قبل التصويت باستخدام الڤيتو لإجهاض الكثير من القرارات المهمة.

### الخاتمة

بعد الثناء على الله عز وجل الذي تتم بحمده الصالحات، جاء هذا العمل المتواضع للإجابة ولو بقدر ليس بالكبير على تساؤلات طرحت ولا زالت تطرح والتي تمحورت أساسا حول التحديات والصعوبات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني، من خلال التطرق إلى النصوص المنصبة في الدساتير على تأمين حقوق الإنسان من أوجه الانتهاكات والخروقات الخطرة، والماسة بسلامة وكيان وكرامة الكائن البشري.

ولقد كان هذا الموضوع والذي ألقينا عليه الضوء عبر مبحثين في هذه الورقة البحثية والتي استعرضنا فيها الحرب السيبرانية تهديدات حقيقية من العالم الافتراضي، وتناول فيها الباحث لحظة وجود فكرة الحرب السيبرانية، وما مدى أثر السيبرانية في تطور القوة، كما تناول الباحث الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني ومنها التحديات الناشئة وظاهرة الحرب.

من خلال ما تم عرضه وتناوله في هذه الدراسة من محاور، فإن أبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها بعد اختبار الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة تمثل بما يلي:

أولاً: . النتائج

1. موضوع القانون الدولي الإنساني كان ولا زال محط اهتمام من قبل كافة الأمم والشعوب على اختلاف نظمها وأساليبها وسياساتها وخياراتها.
2. وفقاً للأبحاث العلمية أنه لا يوجد إجماع على تعريف محدد ودقيق لمفهوم الحرب السيبرانية.
3. إن وجود القانون الدولي الإنساني رهين بالحفاظ على حياة المدنيين ومنحهم الحركة الآمنة في إطار ممارسة حرياتهم، وعدم المساس بهم.
4. سببت الحروب السيبرانية جملة من المخاطر والنداعيات على تفاعلات السياسة الدولية وتكمن هذه الخطورة في كون العالم أصبح يعتمد أكثر فأكثر على الفضاء السيبراني، لا سيما في البنى التحتية المعلوماتية.
5. فقد يتم استخدام الفضاء الإلكتروني كساحة لصراع منخفض الشدة من خلال التأثير على النواحي الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، وهي لا تتطور بالضرورة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني كقوة مسلحة، أو شن حرب إلكترونية واسعة النطاق.
6. إن البداية الحقيقية للإهتمام بمسألة القانون الدولي الإنساني في إطار القانون الدولي كانت بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أن مرحلة قبل الحرب العالمية الأولى قد عرفت مضامين واتفاقات خاصة بالقانون الدولي الإنساني كاتفاقية لاهاي إلا أنها لم تأخذ بمبدأ الإلزام القانوني إلا بعد هذه المرحلة.
7. لم يكن متصوراً بالنسبة للمشروع الدولي أن الحرب ستنتقل بعد تطور سلاح الطيران إلى داخل المدن السكنية المكتظة بالسكان المدنيين.

8. . حاول المجتمع الدولي أن يضع تعريفاً لجريمة الإرهاب، لكنه فشل بسبب الاستقطاب السياسي ما بين الكتلة الغربية ودول عدم الانحياز أو الـ 77 من ضمنهم الدول العربية، الذين أرادوا استثناء الشعب الفلسطيني، مقاتلين أحراراً يحاولون الدفاع ضد النظام الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي.
9. بلغت العمليات العسكرية ونظم الأسلحة مستوى غير مسبوق من التعقيد في كثير من النزاعات المسلحة المعاصرة.
10. في حالة انتشار التحالفات العسكرية يصعب معرفة الجنود الذين شاركوا في هذه العملية الحربية للوصول إلى المسؤولية الجنائية الفردية.

## ثانياً/ التوصيات:

أما التوصيات- فقد أوجزها الباحث في النقاط التالية:

1. ولضمان حماية المدنيين والمرضى والجرحى لا بد أن يتحتم على الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه الاتفاقية ضرورة التطابق بين نظامها القانوني الوطني والنظام الأساسي لهذا القانون، والتي قد تتعارض مع القواعد الدستورية في بعض الدول، ويتعارض مع مبدأ إقليمية القانون الجنائي، والذي يأتي محاكمة مواطني الدولة الذين ارتكبوا جرائم فوق إقليمها أمام نظام قضائي آخر، وتعد مثل هذه المحاكمة اعتداء على سيادة الدولة وهذا ما جعل بعض الدول ترفض التصديق على هذه الاتفاقية.
2. النزاعات المسلحة الدولية أصبحت أقل في الوقت الذي تضاعفت فيه النزاعات غير الدولية، وهناك عدم وضوح في الخطوط الفاصلة بين النزاعات الدولية والداخلية، وتحولت التوترات الداخلية التي لا ترقى إلى مستوى النزاع المسلح في بعض الأحيان إلى عنف شديد وتسببت في قدر كبير من المعاناة والخسائر البشرية.
3. تأسيس مراكز أو مؤسسات حكومية وغير حكومية تتولى متابعة مهمة نشر الوعي بخصوص القانون الدولي الإنساني وفضح انتهاكاتها في المجتمع.
4. ان القانون الدولي الإنساني ملزم لكافة الدول باحترامه والتقييد في نصوص أحكامه لما مر به من العرف الدولي فهو يقوم على ثالث ركائز أساسية متمثلة في: قانون لاهاي وقانون جنيف

والقانون العرفي فسواء كانت الدولة طرف بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بأحكام القانون الدولي الإنساني أو غير طرف فيه ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني وعدم انتهاكه، خاصة فيما يتعلق بالاضطرابات الداخلية والتوترات السياسية

5. إن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وملحقاتها 1977 جاءت بغية حماية ضحايا النزاعات المسلحة والمدنيين وأسرى الحرب وغيرهم ممن استهدفتهم الاتفاقيات وعليه يحظر على الدول التي تتخربط في النزاعات المسلحة الدولية والغير دولية التعدي على الفئات المحمية بموجب قانون جنيف (مجازي) ويحظر عليها استهداف المدنيين، وفي حالة الشك بصفة الشخص إذا كان مدني أو عسكري يعامل معاملة المدني إلى أن تظهر قرينة العكس، فالأولى معاملته بقرينة المدني وعدم تجريده من صفته

6. على الدول التي تتخربط في النزاعات المسلحة أن تحترم قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني ولا تتمسك بمبدأ المعاملة بالمثل إزاء الدولة المعتدية بل لا بد لها أن تتمسك بمبادئ القانون الدولي الإنساني تجنباً للأعمال القتالية الانتقامية، وبالتالي تخفيفاً لما تسببه النزاعات المسلحة من المعاناة والآلام للأطراف.

7. يجب فهم هذه التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني ومعالجتها لضمان استمرارها في أداء مهمتها المتمثلة في توفير الحماية في حالات النزاع المسلح.

وأخيراً لا أتمنى أن يفهم من كل ما سبق ذكره، أنه لا يوجد أسس لتطبيق مضامين القانون الدولي الإنساني على الإطلاق، وإنما المراد حقيقة هو إثارة انتباه العاملين بالمجال الحقوقي والمفكرين والمهتمين بشؤون بلادنا إلى ضرورة الوعي بفادحة الأزمة وتعقيدها، وببساطة تعاملنا مع موضوع كبير كهذا، هناك بطبيعة الحال استثناءات مفكرون وربما مؤسسات، يتوفرون على قدر كبير من المعرفة العلمية والعقلية يحيطون بالواقع من جوانبه المتعددة ويأخذون بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للموضوع، ولكنني أتحدث عما هو سائد بشكل عام وما هو سائد، للأسف من تكرار للأشياء والناس والأفكار والأفعال والتسلط، وكذا الجهل بمضامين الأشياء وأبعادها وتغييب العقل سواء في أفكارنا أو في أعمالنا وحركاتنا وتعاملاتنا، سيؤدي لا محالة إلى تعقيد الأمور أكثر وتضخيم الأزمة وبالتالي إبعاد إمكانية عيش الإنسان ضمن حقوق تحفظ كرامته وحياته وحرية، أتمنى أن يكون هذا البحث قد أصاب الأهداف وأضاف إلى المكتبة القانونية شيئاً جديداً مفيداً.



## قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. د. احمد عبيس نعمة الفتلاوي، الهجمات السيبرانية مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل كلية القانون، العدد الرابع، السنة الثامنة، 2016.
2. د. جوزيف ناي، المنازعات الدولية- مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة احمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1998.
3. د. سلوان جابر هاشم، حالة الضرورة العسكرية في القانون الدولي الإنساني، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013.
4. د. علاء الدين حسين مكي خماس، استخدام القوة في القانون الدولي، المطابع العسكرية، بغداد، 1982.
5. د. عزت زحاً، (2005)، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
6. د. عمر مكي، القانون الدولي الإنساني والارهاب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
7. د. نزار العنبيكي، (2010) القانون الدولي الإنساني، دار وائل للنشر، الأردن، عمان.
8. هاشم سلوان جابر ، حالة الضرورة العسكرية في القانون الدولي الإنساني، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013.
9. د. هشام بشير، المدخل للقانون الدولي الإنساني، ط1، المركز القومي للإصدارات القومية، القاهرة، 2012.
10. د. هنري ميروفيتز، مبدأ الآلام التي لا مبرر لها، دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2009.
11. د. يوسف آمال (2010) دروس في القانون الدولي الإنساني، دار بلقيس للنشر، الجزائر.

ثانياً: المجلات والدوريات والبحوث والدراسات والمقالات

1. محمد مختار، الأمن السيبراني، مفاهيم المستقبل، مركز المستقبل لأبحاث والتطوير اتجاهات الأحداث، العدد 6، 2015.

2. حزيران/ يونيو الماضي، ألقى الدكتور عمر مكي، المنسق الإقليمي للقانون الدولي الإنساني بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللجنة الدولية للصليب الأحمر، محاضرة إلكترونية حول موضوع «تحديات القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية». [www.icrc.org/ar](http://www.icrc.org/ar)

#### ثالثا الرسائل العلمية

1. احمد ثامر سراب، الهجمات على شبكات الحاسوب في القانون الدولي الإنساني، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين- كلية الحقوق، بغداد، 2015.

2. ساعد لقعون، (2009) دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان (مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة) كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، بباتنة، الجزائر.

3. نبيل بو جليل، ياسين بو عناني، (2013) دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان (عوارض تنفيذ القانون الدولي الإنساني)، جامعة عبد الرحمن ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، الجزائر.

4. سعاد واجعوط، (2017) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون عام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق.

#### رابعا: الاتفاقيات والمواثيق والداستير والإعلانات الدولية

1. ميثاق الأمم المتحدة.

2. اتفاقية جنيف.

#### خامسا: الشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنت)

1. موقع الكتروني. [www.SaSapost.com](http://www.SaSapost.com)

2. الحرب الإلكترونية والحرب السيبرانية [WWW.Alkhanadeq.com](http://WWW.Alkhanadeq.com)

3. المجال الخامس. الحروب الإلكترونية في القرن الـ 21، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/20117212274346868.html>
4. محمد عالم فرغلي، (2018)، منشور لدى مجلة الإنسانى بعنوان) العنف الرقمي أحدث صيحات الحروب الجديدة (، اللجنة الدولية لصليب الأحمر، حزيران / 24 العدد 59 / <https://blogs.icrc.org/alinsani/2018/06/24/1782>
5. رونالد أوفترينغر (2019)، منشور لدى مجلة الإنسانى، بعنوان) اتفاقيات جنيف في سبعين عاما. تحولات النزاعات وتحديات الحماية (اللجنة الدولية لصليب الأحمر، أيلول / 15 العدد 65. <https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/09/15/3278>



## ذو النون المصري فيلسوف التصوف الأول

عادل جمعة المبروك ابوسعيدة

كلية الآداب زوارة

## الملخص

التصوف الإسلامي السني قديم في الإسلام قدم الشرع الشريف ومؤيداً بنصوص القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم وقد أصلح الله بفحواه قلوباً كثيرة من الصحابة بعد إسلامهم فأحيّاها ، ونفوساً استتارت به فزكاها . وظهر ذو النون المصري الصوفي العابد العالم . الذي أحدث ثورة في مضامين التصوف كعلم ناضج ويعتبره مؤرخوا التصوف منشئ المذهب الصوفي وينسبون إليه نظرية المعرفة الصوفية وأنواعها ودرجاتها وطرق الوصول إليها التي تؤدي إلى معرفة الله وترتيب الأحوال ، وأول من وضع تعريفات للوجد والسماع والمقامات الصوفي.

## Abstract:

Sunni Islamic Sufism is ancient in Islam. The noble Sharia came first and was supported by the texts of the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him. And God reformed many hearts of the Companions after their conversion to Islam, so He revived them, and enlightened souls and purified them.

Dhul-Nun appeared, the Egyptian mystic, worshiper, and scholar. Who revolutionized the contents of Sufism as a mature science, and the historians of Sufism consider it the originator of the Sufi doctrine, and attribute to it the theory of Sufi knowledge, its types and degrees, and ways to reach it that lead to knowledge of God and the arrangement of conditions, and the first to set definitions for existence, hearing, and Sufi shrines and categorizing them.

He was distinguished by his eloquence, lessons, and rare wisdom, so he did not stress the chains of transmission of stories and stories in transmitting the news, and there was nothing in their meaning that denied or contradicted the Sharia, so there is no objection to recourse to them and mentioning them as a matter of exhortation and reminder.

Dhu al-Nun al-Misri directs his attention to emphasizing the effectiveness of practicing rituals, supplications, and overpowering the soul so that it becomes fit to accept its god and enter into an

incest with him, just as the basic condition in this annunciation is divine love. This is the reality of slavery, represented in complete love with complete humiliation and pure submission to the Beloved.

مقدمة:

يصف المستشرق الانجليز بيرنولدنيكلسون في كتابه "الصوفية في الإسلام" أن الصوفية الأولين كانوا زهاداً عباداً مسالمين، وأن شعورهم المستولي عليهم للخطيئة، والخوف من الله أو حب الله أو معرفة الله، فضلاً عن معاني التعبّد والشوق والخلوة والزهد وغيرها؛ جعلت التصوف علماً تحدد أركانه ومعالمه بمرور الزمن، وأن تجربة العابد أو الصوفي، وشعوره المستولي عليه قبل وأثناء وبعد هذه التجربة الإيمانية الذاتية هي ما يمكن أن يميز التصوف عن غيره من العلوم.

وتحددت معالم التصوف على اكتاف رجالات القرنين الثاني والثالث الهجري، مثل ابن المبارك وإبراهيم بن أدهم والداراني والجنيد ورابعة العدوية والبسطامي وغيرهم، إلا أن رجلاً ظهر في مصر، أحدث ثورة في مضامين التصوف كعلم ناضج، وتجربة فريدة ذلك الرجل، هو ذو النون المصري الصوفي العابد، والكيميائي العالم، فمن هو ذو النون المصري؟ وما هي تجربته التي مرّ بها؟ وما الجديد الذي جاء به في علوم التصوف؟ وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها تم تقسيم البحث إلى:

## 1- حياته:

أ- حياته: ولد ثوبان بن إبراهيم المصري كنيته "ابو الفيض" ولقبه "ذو النون" في عام 179هـ/796م في مدينة إخميم بصعيد مصر، لأسرة نوبية عرفت بالزهد والتقوى.

وسط هذه البيئة، عاش ذو النون حياته الأولى، تلك الحياة التي انبثت فيه غرس التأمل والتأمل، ومن ثم رحل من إخميم إلى القسطنطينية وعن سبب رحيله يذكر المناوي في كتاب الكواكب الدرية (سمع ذو النون ذات يوم من أيام إقامته بإخميم صوت لهو ودفاف فقال ما هذا؟ قيل عرس ثم سمع بجانبه بكاء وصياح فقال ما هذا؟ قيل فلان مات، قال أعطى هؤلاء فما شكروا وابتلى هؤلاء فما صبروا لله على أن بت بهذا البلد فخرج فوراً إلى مصر فقطنها).

عاش ذو النون في عصر حافل بكثرة أئمة الفقه وعلماء الحديث ومشايخ الصوفية متأثر بهم وأخذ عنهم فقد اتصل بالأمام أحمد بن حنبل واجتمع به كما اتصل بالزاهد الكبير بشر الحافي وغيره من شيوخ زمانه، واشتغل ذو النون بعلم الحديث وروايته، وروى الحديث عن مالك بن أنس والليث

بن سعد وعبدالله بن لهيعة، ودرس على علماء عديدين وسافر إلى سوريا والحجاز، ولم يلبث أن انصرف عن الحديث إلى الاشتغال بنفسه ولما سئل عن ذلك أجاب للحديث رجال وشغلي بنفسي استغرق وقتي دار الامان<sup>(i)</sup>.

وكان ذو النون من أهل العلم، ولكن غلب عليه التصوف، يذكر القشيري في رسالته أنه أول من عرف التوحيد بالمعنى الصوفي، وأنه أول من وضع تعريفات للوجد والسماع والمقامات والأحوال<sup>(ii)</sup>.

اتهمه معاصروه بالزندقة وحاولوا الإيقاع بينه وبين الخليفة "المتوكل" واصفينه بأنه أحدث علماً لم تتكلم به الصحابة، فاستجلبه المتوكل إليه في بغداد سنة 829م، فسيق مقيداً مغلولاً، وسافر معه جماعة من أهل مصر يشهدون عليه.

وفي محبسه كان ذو النون يناجي ربه لك من قلبي المكان المصون... كل لوم على فيك يهون / لك عزم بأن أكون قتيلاً... فيك والصبر عنك ما لا يكون، ويقول ذو النون (لما حملت من مصر في الحديد إلى بغداد لقيتني امرأة زمنه - أي عجوز - فقالت إذا دخلت على المتوكل فلا تهبه ولا ترى أنه فوقك ولا تحتج لنفسك لأنك إن هبته سلطه الله عليه).

وإن ما حججته عن نفسك لم يزدك إلا وبالاً، وإن كنت بريئاً فادع الله تعالى أن ينتصر لك ولا تنتصر لنفسك، فلما دخلت على المتوكل قال لي ما تقول فيما قيل فيك من الكفر والزندقة؟ فسكت ثم قال لي لم لا تتكلم؟ فقلت يا أمير المؤمنين إن قلت لا، كذبت المسلمين، وإن قلت نعم، كذبت على نفسي، فأفعل أنت ما ترى، فأنتي غير منتصر لنفسي، فبكى المتوكل وقال هو رجل برئ مما قيل فيه، فردّه إلى مصر مكرماً<sup>(iii)</sup>.

وطلب المتوكل من ذي النون أن يسمعه شيئاً من كلام الزهاد، ليرد عليه ذو النون بعد إطراق وتأمل قائلاً: "يا أمير المؤمنين، إن الله عبداً عبده، بخالص من السر، فشرهم بخالص من شكره، فهم الذين تمر صحفهم مع الملائكة فرغى، حتى إذا صارت إليه ملأها لهم من سر ما أسروا إليه. أبدانهم دنوبية، وقلوبهم سماوية، قد احتوت قلوبهم من المعرفة حتى كأنهم يعبدونه مع الملائكة بين تلك الفرج وأطباق السماوات لم يخبوا في ربيع الباطل، ولم يرتعوا في مصيف الأثام، ونزهوا الله أن يراهم يتواثبون على حبال المكمو... بهم ينشأ السحاب، ويدفع العقاب والعذاب، وبهم يسقى العباد والبلاد فرحمة الله علينا وعليهم. أثر كلام ذي النون ووعظه في نفس الخليفة المتوكل، ولمس فيه

الصدق والعزم، كما أحس فيه بالاطمئنان والراحة، وصار المتوكل طوال بقاء ذي النون في بغداد يستدعيه بين الفينة والأخرى ليسمع منه، فلا يزيده سماعه إلا إيماناً واطمئناناً وراحة، حتى أثر عنه أنه قال: "إن كان هؤلاء زنادقة فما على وجه الأرض مسلم".

وعن عمرو بن السرح: قلت لذي النون: كيف خلصت من المتوكل، وقد أمر بقتلك؟ قال: لما أوصلني الغلام، قلت في نفسي: يا من ليس في البحار قطرات، ولا في ديلج الرياح ديلجات، ولا في الأرض خبيات، ولا في القلوب قطرات، إلا وهي عليك دليلات، ولك شهادات، وبربو بينك معترفات، وفي قدرتك متحيرات، فبالقدرة التي تجبر بها من في الأرضين والسموات إلا صليت على محمد وعلى آل محمد، وأخذت قلبه عني، فقام المتوكل يخطو حتى اعتنقني، ثم قال: أتعباك يا أبا الفيض.

قال اسحق بن إبراهيم السرخسي: سمعت ذا النون وفي يده الغل، وفي رجله القيد، وهو يساق إلى المطبق والناس ييكون حوله وهو يقول: هذا من مواهب الله تعالى ومن عطاياه، وكل فعالة عذب حسن طيب، ثم أنشد<sup>(iv)</sup>:

لك من قلبي المكان المصون	كل لوم عليّ فيك يهون
لك عزم بأن أكون قتيلاً	فيك والصبر عنك ما لا يكون

وكان ذو النون يهيج السماع، فقد حدثوا أنه لما دخل بغداد اجتمع إليه الصوفية ومعهم قوال فابتدأ ينشد: <sup>(v)</sup>

صغير هواك عذبي	فكيف به إذا احتك
وأنت جمعت من قلبي	هوى قد كان مشتركا
أما ترثي لمكتئب	إذا ضحك الخلي بكى

فقام ذو النون وسقط على وجهه والدم يقطر منه، وقال يوسف بن الحسين: حضرت مع ذي النون مجلس المتوكل، وكان مولعاً به، يفضل على الزهاد، فقال: صف لي أولياء الله، قال: يا أمير

المؤمنين، هم قوم ألبسهم الله النور الساطع من محبته، وجللهم بالبهاء من إرادة كرامته ووضع على مفارقهم تيجان مسرته، فذكر كلاماً طويلاً.

وإضافة إلى كونه صوفياً وقطباً كبيراً ومتفهماً في الدين، فقد كان من البارعين في الكيمياء وقد تعلم السريانية، ودرس الطب وعرفه، وترك في الكيمياء ثلاثة كتب هي "الركن الأكبر" وكتاب "الثقة في الصنعة" وكتاب "العجائب".

ومع هذه العلوم والمعارف الجمة التي ألهته ليلزم دروسه طلاب عصره وشيوخهم، أثر ذو النون أن يُغني حياته زاهداً عابداً سائحاً في أرض الله، وكانت حياته خليطاً غريباً من الزهد والحرص على تأسيس مدرسة صوفية فريدة، ولعل هذا ما دفع المستشرق الألمانية "آن ماري شميل" أن تصفه بأنه أحد الشخصيات الصوفية الجذابة والمحيرة في نفس الوقت، وأنه كان واحداً من أبرز الشخصيات الروحية الخفية في الإسلام.

وقال يوسف بن الحسين: سمعت ذا النون، يقول: فيما تصور في وهمك، فالله بخلاف ذلك، وسمعته يقول: الاستغفار جامع لمعان: أولهما: الندم على ما مضى، الثاني: العزم على الترك، الثالث: أداء ما ضيعت من فرض الله، الرابع: رد المظالم في الأحوال والأعراض والمصالح عليها، الخامس: إذابة كل لحم ودم نبت على الحرام، والسادس: إذابة ألم الطاعة كما وجدت حلوة المعصية.

وعن علي بن حاتم: سمعت ذا النون، يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن كلامه: العارف لا يلتزم حالة واحدة بل يلتزم أمر ربه في الحالات كلها.

توفي ذو النون في الجيزة سنة 245هـ\*، عن عمر قارب التسعين ودفن في مقابر أهل المعافر<sup>(vi)</sup>، ويقول الشعرائي في الطبقات الكبرى (لما توفي رضى الله عنه بالجيزة حمل في قارب مخافة أن ينقطع الجسر من كثرة الناس في جنازته ولما أخرج من القارب وحمل على أكتاف الرجال جاءت طيور خضر ترفرف على جنازته حتى وصلت إلى قبره ولما دفن غابت<sup>(vii)</sup>)، وعندما رأى أهل مصر ذلك ندموا على ما فرط منهم في حق ذلك الولي واستغفروا مما أنكروه عليه من ولايته وما ألحقوه به من الأذى في حياته وأجلوه بعد ذلك واحترموا قبره، وفي كشف المحجوب يقول الهجويري (وفي ليلة وفاة ذا النون رأى سبعون رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوم وهو يقول جئت لألقي ذا النون خليل الله ولما فاضت روحه وجد مكتوباً على جبينه "هذا حبيب الله الذي مات في



حب الله" ويقول عنه أبو نعيم في كتابه الأشهر "حلية الأولياء" إن ذا النون "نظر فعبّر، وذكر فازدجر، فهو ملهم العلم المضيء، والحكم المرضى الناطق بالحقائق، الفائق للطرائق" وهذه إضاءة عابرة لا توفي سيرته الغامضة والملينة بالغرائب حقها.

#### ب- مؤلفاته:

ألف ذا النون المصري مؤلفات عديدة أهمها:

1- كتاب حل الرموز وبرء الأرقام في كشف أصول اللغات والأقلام.

2- كتاب الركن الأكبر، وكتاب العجائب، وكتاب أشعار في حجر الحكماء، ولقد سبق العالم شامبليون<sup>(viii)</sup>، في فك طلاس رموز الهيروغليفية فلقد تمكن من فهمها وشرحها للناس، فلقد تعلم على الكيمياء، وأتقن اللغة السريانية، وحاول فك رموز ورق البردي الموجودة في أخميم.

#### 2- ذو النون والنجوى الإلهية:

ومن الأعلام البارزين في هذه المرحلة التأسيسية في تاريخ التصوف ذو النون المصري (ت859) وهو مصري ينحدر من أصل قبضي، ويكاد يكون في أخبار التصوف شخصية اسطورية، فهو بهذا الاعتبار شبيه بشخصية أخرى إلى الخرافة هي شخصية العالم جابر بن حيان (ت776) الذي قيل أنه كان أحد أساتذته<sup>(ix)</sup>، ويعتبره مؤرخو التصوف منشئ المذهب الصوفي وينسبون إليه نظرية المعرفة الصوفية (gnose) وترتيب الأحوال والمقامات الصوفية وتبويبها، وقد رأينا أنه أول من جعل الفلسفة جزءاً من التصوف وقد نسبت إليه أقوال منها: "الصوفية قوم أثروا الله على كل شيء فأثرهم الله على كل شيء"، ومنها "تمنيت أن أراك، فلما رأيتك غلبت دهشة السرور فلم أملك البكاء"<sup>(x)</sup>، أما الطريق الصوفي، فيتألف في عرفه، في عدد من "المقامات" يترتب على المتصوف أن يسلكها، وعدد مقابل من "الأحوال" قد ينعم بها الله عليه، وهذا الفارق المميز بين "المقامات" و"الأحوال"، وهو أن الأول يتم بالجهد الإنساني، في حين إن الثاني هبة من الله، أصبح في ما بعد الفارق المعتمد في التقليد الصوفي، ولا يتوقف ذو النون طويلاً عند فضائل الحياة الصوفية، بل يوجه اهتمامه إلى التأكيد على فاعلية ممارسة الشعائر، والدعاء وقهر النفس في باب التطهر من الأثام، وعندما تطهر النفس من آثامها، تصبح صالحة لأن تتقبل إلهها، ولأن تدخل معه في نجوى روحية حميمة، وبذلك تعود النفس إلى حالتها الأصلية من الجود في الذات الإلهية<sup>(xi)</sup>.

والشرط الأساسي في هذه النجوى هو الحب الإلهي، والحب الإلهي الصادق يستلزم نبذ جميع العواطف الأخرى حتى لا يبقى في القلب إلا الله، وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الحب الإلهي - نظير الحب الأسمى الذي وصفته رابعة العدوية (كما تقدم) ينبغي أن يكون لوجه الله فحسب لا لغرض آخر<sup>(xii)</sup>.

وسئل ذو النون: "متى يأنس العبد بربه؟ قال: إذا خافه أنس به"<sup>(xiii)</sup>، ذلك أن الأشياء تتميز بأضدادها، فالأصل هو الأنس، وقد اقتضت الحكمة الإلهية وجود ضده لمعرفة، وهو الوحشة المعبر عنها هنا بالخوف، وإن عبارة ذي النون، على بعدها زمنياً من الشيخ محيي الدين، تشي بما ذهب إليه في تعريفه الذي أشار فيه إلى علاقة الأنس بجمال الجلال، وأيا كان الأمر، فالآنسون بالله لهم علامات تكرر ورودها في الشعر والنثر على السواء، فهم الفرارون على الدوام من الخلق، والمؤثرون للانفراد طلباً للأنس برب العباد، وإن ردوا إلى الخلق بأبدانهم لا بقلوبهم، فهي مشغولة بذكر المحبوب، ومطالعة أنوار الغيوب، وقد ورد وصفهم منذ عهد بعيد على لسان على عليه السلام. قال: "... وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بالمحل الأعلى، أولئك خلفاء الله في أرضه، والدعاة إلى دينه آه آه شوقاً إلى رؤيتهم..."<sup>(xiv)</sup>، وقد جمع ذو النون صفاتهم في قوله:<sup>(xv)</sup>

رجال اطاعوا الله في السرو الجهر	فما باشروا اللذات حيناً من الدهر
أناس عليهم رحمة الله أنزلت	فظللوا سكونا في الكهوف وفي القفر
يراعون نجم الليل ما يرقدون	فباتوا بإدمان التهجد والصبر
فداخل هم القوم للخلق وحشة	فصاح بهم أنس الجليل إلى الذكر
فأجادهم في الأرض هوناً مقيمة	وأرواحهم تسري إلى معدن الفخر
فهذا نعيم القوم إن كنت تبغني	وتعقل من مولك آداب ذي القدر

وإن الخلوة بالله لتبدو ضرورية لذوق حال الأنس، وفلما يذكر بدونها يروي ذو النون عن إحدى العابدات قولها<sup>(xvi)</sup>:

يا مؤنس الأبرار في خلواتهم  
يا خير من حطت به النزال

من قال حبك لا ينال تضجعا  
القلب يعلم أن ما يفنى محال

ذكر ابن القيم الجوزية (ت751) عشر مراتب للمحبة<sup>(xvii)</sup>، مصنفاً إياها تصنيفاً تصاعدياً من الأدنى إلى الأعلى، ويصف المحبين منذ أن يبدأ حال المحبة يتولد في قلوبهم، ثم ينمو فيستوي على سوقه مورقاً مثمراً، وغني عن القول إن هذا الترتيب التصاعدي يشير إلى مقدار معرفة المحب بخالقه تعالى.

وأول المراتب العشر هي مرتبة العلاقة، وسميت كذلك لتعلق القلب بالمحبوب، ثم تليها الإرادة، وهي ميل القلب إلى محبوه<sup>(xviii)</sup> وطلبه له، وقال ذو النون فيها يستأنس به للاستدلال على المرتبة الثانية في طلب المحبوب: (xix)

أطابروا لأنفسكم  
مثل ما وجدت أنا

قد وجدت لي مكاناً ليس في هواه عنا

أما في الصبابة، وهي انصباب القلب إلى المحبوب بكلية فلا يملكه صاحبه، كانصباب الماء في الحدود<sup>(xx)</sup>، وهي نتيجة طبيعية بعد العلوq والميل، وقد أفصح كل صب عن صبابته وفق ذوقه منها، وعلى حد قدرته الإبداعية في التعبير عنها، من هو ذو النون تستغرقه الصبابة فتبقى شاهداً حياً على محبته إلى ما بعد الموت يقول: <sup>(xxi)</sup>

أَمُوتَ وَمَا مَاتَ إِلَيْكَ صَبَائِيتِي وَلَا قُضِيَيتَ عَنْ وَرْدِ حَبْلٍ أَوْ طَارِئٍ

مناي المني كل المني انت لي مني وأنت الغني كل الغني عند أقتاري

وأنت مدى سؤلي وغاية رغبتني

والوداد من تجليات الحق باسمه الودود الذي من معانيه الحبيب لعباده والمحب لهم، وشرط الوداد أن لا يترك في قلب صاحبه مكاناً لغير الحبيب، إذ به تصفو الأوقات، ويكتفها الأُنس قال ذو النون<sup>(xxii)</sup>:

ففي ذاق طعم الوداد      قلبي جميع العباد

من ذاق طعم الوداد      سلى طريق العباد

من ذاق طعم الوداد      أنس رب العباد

واعلومة العشق أن صاحبه غالباً ما يصاب بالذهول، وقد يفضي به إلى الجنون روى ذو النون عن شيخ لقيه في بعض سياحاته قوله:<sup>(xxiii)</sup>

إن ذكر الحبيب هيج شوقي      ثم حب الحبيب أذهل عقلي

وحقيقة العبودية تتمثل في الحب التام مع الذل الكامل، والخضوع الصرف للمحبوب، وكأن محبة التعبد لا تترك لصاحبها أي فرصة لاقتناص الحظوظ النفسية، لأن العبد لا يملك لنفسه شيئاً، يروي ذو النون عن رجل لقيه في إحدى سياحاته قوله:<sup>(xxiv)</sup>

قد كان لي دمع فأفنيته      وكان لي جفن فأدميته

وكان لي جسم فأبليتته      وكان لي قلب فأضنيته

وكان لي يا سيدي ناظر      أرى به الحق فأعميته

عبدك أضحي سيدي مدنفاً      لو شئت قبل اليوم داويته

إن سمة التي تبدو غالبية على هذا الرجل هي أنه يختبر مرحلة التخلّي عن حظوظ النفس، يدل على ذلك نضوب الدمع، وتقرح الجفن، وفناء الجسم، وضني القلب، وعمى العين، وضعف الحواس يتبعه ضعف مطالب النفس وإن كانت حقاً لها، ولكنها مرحلة الترويض التي تنبه النفس على ألا تصير المحبة وفقاً على نيل الحظ النفسي، بل تعتمد في جعلها محبة العبودية، فإن التذت التذت عن أمر الله، وليست العبودية إلا الإطراق وانتظار أوامر الحبيب، فإن صح هذا التحليل، فمعناه أن الرجل كان يخطو خطواته الأولى في مدرج التعبد.

أما الشوق المبرح تثور ثائرتة، ويكون على أشده بعد مفارقه الحبيب واحتجابه، ولعله، في هذه البرهة، كانت أغلب صور المشتاقين في الشعر. قال ذو النون: (xxv)

ذوقتني طيب الوصال فزدتني شوقاً إليك مخامر الحسرات

### 3- ذو النون والمعرفة:

أول ما تجب الإشارة إليه هنا، أن مسألة المعرفة تحتوى رابطاً مشتركاً بين مختلف ظاهرات الفكر العربي - الإسلامي وتجلياته (علم الكلام، الفلسفة العقلية، التصوف... والفقه وأصول الفقه) بالإضافة إلى ما تحتويه من خصائص تنفرد بها كل ظاهرة عن غيرها في إطار هذا الرابط المشترك نفسه، نعني به، أولاً، أن الموضوع الأساسي للمعرفة هو الله، وثانياً، أن مركز الدائرة لهذا الموضوع هو وحدانية الله (xxvi) (فكرة التوحيد) وثالثاً، أن حقيقة الله، أي ماهيته، ليست في متناول إدراك الإنسان، وإنما يدرك الإنسان منه أنه موجود، وأنه واحد، وأنه بوحانيته منزّه عن المثل والتشبيه تنزيهاً مطلقاً.

هذا الرابط المشترك، بعناصره الثلاثة، هو الأرض اللاهوتية التي تتطلق منها مسألة المعرفة في الفكر الإسلامي كله، الذي هو أساس الفكر العربي منذ الإسلام، وهذا يشكل لدينا موقفاً نقدياً تجاه الافتراضات التي تضع بعض العوامل الفكرية أو المذهبية الخارجية كأساس وحيد لنظرية الصوفية في الإسلام، من ذلك مثلاً، ما يقوله "آدم مترز" من أن المسلمين أحسوا، منذ القرن الثالث الهجري بحاجات جديدة في الدين "وسرعان ما تقدمت، لسد هذه الحاجات، الديانات القديمة التي كانت دائماً مستترة وراء ستار ظاهري، ولاسيما النصرانية، أعنى مجموعة الفلسفة اليونانية في عصرها الأخير

في الشرق والمشرية بالنصرانية (يقصد الأفلاطونية المحدثه)، وأن الحركة التي غيرت صورة الإسلام في أثناء القرنين الثالث والرابع ليست في مجموعها سوى نتيجة لدخول التيارات الفكرية النصرانية في دين محمد". ثم يقول "متز" في السياق نفسه، ما يشير إلى أن "معرفة الله" كمثل أعلى في الدين هي "مذهب الغنوسيين القديم..." وقد ظهر عند أهل التفكير الحر في صورة مذهب عقلي أو مذهب لا هوتي علمي، وعند آخرين في صورة التصوف<sup>(xxvii)</sup>.

نظرية المعرفة الصوفية إذن، عند "متز" صادرة فقط عن مصدرين خارجين، النصرانية (في الأفلاطونية المحدثه) والغنوسطية الشرقية القديمة، ولكن موقفنا النقدي هنا، لا يعني القول بعزلة نظرية المعرفة الصوفية عن تراث الفكر العالمي، بل بالعكس فنحن ملتزمون، منهجياً، برفض هذه العزلة، أو رفض إمكانها بإطلاق، وإنما نقول بأن استفادة النظرية من التراث العالمي حصلت في إطار الارتباط بالجذور اللاهوتية الإسلامية، وحصلت كذلك بطريقة الانصهار والتمثل "الداخلي" لذلك التراث خلال حقبة تاريخية كانت فيها الثقافة عند العرب تتفاعل تفاعلاً شاملاً معه، وكانت حركة الترجمة التي بلغت ذروة حيويتها في القرنين الثالث والرابع الهجريين، من أعظم الأحداث التاريخية التي عمقت الصلة بين الثقافة العربية - الإسلامية وحاصل الجهد البشري السابق في حقول المعرفة.

على أن "نظرية المعرفة" الصوفية في الفكر العربي - الإسلامي، لا ترجع إلى جذورها اللاهوتية هذه وحسب، فقد أشرنا منذ قليل إلى أن هذه النظرية لا يمكن عزلها عن تراث الفكر العالمي، وإيضاح ذلك كله يدعونا الآن إلى الدخول في صلب الموضوع، أي إلى معالجة "نظرية المعرفة" الصوفية هذه مباشرة، فما محتوى هذه النظرية؟

نبدأ، الآن، الإجابة عن السؤال الأول بالرجوع إلى المصادر الأصلية للفكر الصوفي، وأول من تفكر به هنا: ذو النون المصري (245هـ/859م) فهو من أوائل المعبرين عن الفكر الصوفي الفلسفي في القرن الثالث الهجري، ومن واضعي الخطوط الأولى لمفهوم "المعرفة" عند الصوفية، ويقول عنه نيكلسون أنه "المؤسس الحقيقي للتصوف"<sup>(xxviii)</sup>، وعند "فيليب حتى" أنه "مؤسس العقيدة الصوفية"<sup>(xxix)</sup>، ويرى البير نصري نادر أن ذا النون المصري "أول من جعل الفلسفة جزءاً من التصوف"<sup>(xxx)</sup>، ونجد صورة لهذا المفهوم في نص له يضع فيه الحدود الفارقة بين المعرفة الإيمانية الصرف، و"المعرفة العقلية البرهانية" و"المعرفة الصوفية" فيقول<sup>(xxxi)</sup>:

"المعرفة على ثلاثة وجوه: الأول، معرفة التوحيد الخاصة بعامة المؤمنين المخلصين، والثاني، معرفة الحجة والبيان، وتلك خاصة بالحكماء والبلغاء والعلماء المخلصين، والثالث، معرفة صفات الوجدانية، وتلك خاصة بأهل ولاية الله المخلصين الذين يشاهدون الله بقلوبهم حتى يظهر الحق لهم ما لم يظهره لأحد من العالمين".

وهناك ترجمة أخرى لهذا النص عن المصدر نفسه، وقد جاء النص في هذه الترجمة الأخيرة على الصورة التالية: "إن المعرفة الحقيقية بالله ليست العلم بوجدانيته التي يؤمن بها المؤمنون جميعاً، كما أنها ليست من علوم البرهان والنظر التي هي علوم الحكماء والمتكلمين والبلغاء، ولكنها معرفة صفات الوجدانية التي هي معرفة الأولياء بخاصة، لأنهم هم الذين يشاهدون الله بقلوبهم، فيكشف لهم ما لا يكشفه لغيره من عبادته"<sup>(xxxii)</sup>.

والاختلاف الظاهر بين الترجمتين لا يمس صورة المعرفة الصوفية (الأولياء) كما وضعها ذو النون المصري، ولكن الاختلاف يقع على نظرة "ذو النون" إلى النوعين الأولين من المعرفة، فهو في الترجمة الأولى يبدو أنه يعترف بمعرفة المؤمنين ومعرفة الحكماء العقلية بقدر اعترافه بمعرفة "الأولياء" (الصوفية) في حين يبدو في الترجمة الثانية أنه ينفيهما ولا يعترف بغير المعرفة الصوفية.

فهذه الصورة عند أوائل أهل الفكر الصوفي الفلسفي في الإسلام، تضع هذا النوع من المعرفة في الإطار العام العالمي للمعرفة المثالية، كما تضعه في الإطار العام اللاهوتي الإسلامي، ولكن "تخصه" بميزة ينفرد بها عن سائر أنواع المعرفة المثالية العالمية واللاهوتية الإسلامية، فهو نوع أدائه القلب وحده، وهو إذن يلغي من الحس والعقل كأداتين للمعرفة، ونرى في هذه الصورة كذلك أن "العارفين" - أي "الذين يشاهدون الله بقلوبهم" يرفعون إلى منزلة "الأولياء" وفكرة "الولاية"، في المفاهيم الصوفية، تقترب بفكرة "الكرامات" وهي ظهور الحوادث والحالات الخارقة على أيدي "الأولياء"، أي التي تخرق القوانين الطبيعية وتتخطاها بفضل ما يتمتعون به من "كرامات" عند الله... "فالكرامات" بهذا المعنى مرادفة "للمعجزات" التي تظهر - في الاعتقاد الديني - على أيدي الأنبياء، رغم أن الصوفية يتظاهرون بالتقريب بين "الكرامات" و"المعجزات"<sup>(xxxiii)</sup>، لكي ينفوا عن أنفسهم تهمة "الهرطقة"، ولكن تفريقهم غير مقنع، وليس يستر كونهم يضعون مقام "الولاية" في مستوى ربما يفوق مقام "النبوة" فالولاية في المفهوم الصوفي منزلة تتعدى بها الصلة المباشرة دون وسائط بين الله والعارف صاحب "الولاية"، أي أنها تتجاوز وسطة النبي، وإذا نظرنا في عموم كلمة "العالمين" الذي يشمل حتى الأنبياء، أمكن أن نفهم، بكثير من الوضوح، أن هذه المعرفة "الخاصة بأهل ولاية

الله"، يقصد الصوفية - لا يظفر بها، في رأيهم، حتى الأنبياء، ثم يأتي صوفي كبير معاصر لذي النون المصري بصفة صاحب كتاب "اللمع" بأنه "مشهور بالزهد والعبادة والعلم والمعرفة"<sup>(xxxiv)</sup>، نغني أبا يزيد البسطامي (261هـ/874م) تقول: يأتي أبو يزيد فيقولها صريحة كل الصراحة: "تالله أن لوائي أعظم من لواء الأنبياء، لوائي من نور تحته الجان والجن والأنس كلهم من النبيين"<sup>(xxxv)</sup>، وليس يغير من دلالة هذه المقالة الصريحة أن يصفوها بكونها من شطحات أبي يزيد، فإن الصوفية يضعون الشطحات في صلب أدبياتهما التصوفية، ولا ينكروها، وأن كانوا يلجأون إلى تأويلها<sup>(xxxvi)</sup>.

ونستخلص أيضاً من الصورة التي يقدمها ذو النون المصري، أن المعرفة الصوفية تقتصر على "معرفة صفات التوحيد"، أي صفات الله، دون "حقيقته"، ونجد تأكيداً لهذا الاستنتاج عند أحد الذين شاركوا في صناعة "النظرية" الصوفية فلسفياً خلال القرن الرابع الهجري، وهو أحمد بن عطا (369هـ/979م) فهو يقول: "المعرفة معرفتان: معرفة حق، ومعرفة حقيقة، فمعرفة الحق معرفة وحدانيته على ما أبرز للخلق من الأسماء والصفات ومعرفة الحقيقة على أن لا سبيل إليها، الصمدية الحميدة وتحقيق الربوبية"<sup>(xxxvii)</sup>، ثم يستشهد أحمد بن عطاء على امتناع "معرفة الحقيقة" بالآية: "ولا يحيطون به علماً" (سورة طه، الآية 110).

ونعود إلى نص "ذو النون المصري" لنقول انه يخلو من ذكر الوسيلة أو السلوك الصوفي الموصل إلى معرفة "صفات الوجدانية" غير أننا نجد له أقوالاً أخرى تشير إلى ذلك، وبها يمكن أن تكتمل عنده الصورة (النظرية والعمل) فقد روى القشيري له قوله: "لا تسكن الحكمة معدة ملئت طعاماً"<sup>(xxxviii)</sup>، ونسب له القول أنه بمقدار ما يعرف الصوفي ربه يكون انكاره لنفسه"<sup>(xxxix)</sup>، فالجمع بين هذين القولين يوصلنا إلى استنتاج أن السلوك العملي المؤدي إلى "المعرفة" هو التخفف من حاجات الجسد وكبت رغبات النفس، وهذا هو ما يسميه الصوفية بـ"المجاهدة" وقد عبر عن الصورة الكاملة لنظرية المعرفة الصوفية (النظر والعمل) صوفي آخر من ريعل القرن الثالث الهجري أيضاً، وممن تأثروا بذو النون المصري وسمعوا منه، هو أبو سعيد أحمد بن عيسى الخراز (286هـ/899م)<sup>(xl)</sup>، إذ قال: "المعرفة تأتي من وجهين: من عين الجود، وبذل المجهود"<sup>(xli)</sup>، فقد جمع في هذه العبارة الموجزة ذات النكهة الصوفية الخاصة، مصدر "المعرفة" (عين الجود)، والسلوك الموصل إليها (بذل المجهود)، أما (عين الجود) فهي تشير إلى "تطور" في نظرية المعرفة الصوفية حدث بعد ذي النون إذ تنتقل بها من المضمون العام لـ"المشاهدة" (مشاهدة الله) إلى مضمونها الأخص، وهو "الإلهام الإلهي" الذي يفيض على قلوب "العارفين" من ينبوع "الجود



الإلهي". وهذا "الإلهام" سنراه "يتطور" عند السهروردي إلى "الإشراق" الإلهي، أي إلى مذهب الإشراقيين<sup>(xlii)</sup>، وأما بذل "المجهود" فتعني "مجاهدة" النفس، أي ترويضها على معاناة التجربة الصوفية الشاقة (الصبر على التقشف المفرط واحتمال أنواع الرياضيات "الروحانية" "القاسية" بغية نيل "الإلهام الإلهي" ذلك).

كان ذو النون أول صوفي في تاريخ الإسلام يتكلم في المعرفة على أساس علمي منظم بل اعتبر المعرفة بالله الغاية القصوى من الطريق الصوفي، يقول: "إنه بمقدار ما يعرف العبد من ربه يكون إنكاره لنفسه، وتام المعرفة بالله تمام إنكار الذات"، والمقصود بمعرفة الله هنا؛ إدراك العبد أن الله الحق وحده هو الفاعل لكل شيء، المرید لكل شيء، القادر على كل شيء، وأن العبد لا فعل له ولا قدرة ولا إرادة، وهكذا تؤدي المعرفة بالله كما يفهمها ذو النون إلى تمام إنكار الذات، وهذا معنى الفناء الصوفي الذي تجلى عند أبي يزيد البسطامي فيما بعد.

وقد فصل ذو النون القول في المعرفة وأنواعها ودرجاتها وطرق الوصول إليها على نحو لم يسبق إليه، بمعرفة وحدانية الله طريقها الكتاب والسنة، ومعرفة فردانيته وقدرته طريقها الكشف، ومعرفة اسم الله الأعظم هبة من الله يختص بها من يشاء من عباده وكان لذي النون المصري الفضل في تعميق فكرة "الباطن" كأحد السمات الملازمة لمفهوم التصوف، فحين يتكلم عن التوبة يذكر أنها نوعان: توبة العوام، وتوبة الخواص، وتوبة العوام عنده تكون من الذنوب، أما توبة الخواص تكون من الغفلة عن ذكر الله والتفكير في ملكوته.

#### 4- قصص ذا النون المصري:

كان العالم المتميز ذا النون المصري له الكثير من المواقف التي اعتبرها البعض عجائب خاصة به وحده، ونذكر منها ما يلي:

##### - توبة السكران:

هذه القصة في كتاب التوابين "لأبي قدامة في توبة السكران؟ قال ابن باكويه وحديثا بكران بن احمد، قال: سمعت يوسف بن الحسين، يقول: "كنت مع ذي النون المصري على شاطئ غدير، فنظرت إلى عقرب أعظم ما يكون على شط الغدير واقفة، فإذا بضفدع قد خرجت من الغدير، فركبتها العقرب، فجعلت الضفدع تسبح حتى عبرت، فقال ذو النون: إن لهذه العقرب لشأناً، فأمضى بنا، فجعلنا نقفوا أثرها، فإذا رجل نائم سكران، وإذا حية قد جاءت، فصعدت من ناحية سرته إلى

صدره، وهي تطلب أذنه، فاستحكمت العقرب من الحية فضربت بها، فانقلبت وانفسخت، ورجعت العقرب إلى الغدير، فجاءت الضفدع، فركبتها فعبرت، فحرك ذو النون الرجل النائم، ففتح عينيه، فقال يا فتى، أنظر مما نجاك الله؟ هذه العقرب جاءت، فقتلت هذه الحية التي أردتكَ، ثم أنشد ذو النون يقول: يا غافلاً والجليل يحرسه... من كل سوء يدب في الظلم

كيف تنام العيون عن ملك .... تأتيه منه فوائد النعم

فنهض الشاب، وقال: إلهي هذا فعلك بمن عصاك، فكيف رفقاك بمن يطيعك؟ ثم ولى، فقلت: إلى أين؟ قال: إلى البادية، والله لا عدت إلى المدن أبداً<sup>(xliii)</sup>.

لم يكن طريق السالك "ذو النون" مفروشاً بالورود، فقد لقي العنت والابتلاءات والاختبارات، وله في ذلك محكيات كثيرة، منها أنه أراد أن يمتحن جارية فامتنحته، فحسب ما رواه بأنه كان سائراً بجوار ساقية، أو نهر، يقول: "انتهيت إلى منظر عالية هناك، فتوضأت ورجعت، فوقع نظري على المنظر، فرأيت جارية في غاية الحسن والجمال، أردت امتحانها، فقلت: لمن أنت يا جارية؟ قالت: يا ذا النون، لما رأيته بادي الرأي ظننتك مجنوناً، فلما صرت قريناً ظننتك عالماً، ثم لما صرت أقرب ظننتك عارفاً، والآن تبين الحال، وانكشف الأمر فما انت بمجنون، ولا عالم، ولا عارف، قلت: "كيف هذا الشأن؟ قالت: فلو كنت مجنوناً ما توظأت، ولو كنت عالماً ما نظرت إلى غير محرمك، ولو كنت عارفاً ما نظرت إلى غير الله، وما التفت إلى ما سوى الحق - جلا وعلا - قالت هذا الكلام، وغابت عن النظر".

### ومن أقواله:

- سمعت أحمد بن محمد يقول: سمعت سعيد بن عثمان يقول: سمعت ذا النون يقول: "مدار الكلام على أربع: حب الجليل، وبغض القليل، واتباع التنزيل، وخوف التحويل".
- "ومن علامات المحب لله عز وجل: متابعة حبيب الله، (ص)، في أخلاقه، وأفعاله، وأوامره، وسنته".
- وسئل ذو النون عن السفلة فقال: "من لا يعرف الطريق إلى الله، ولا يتعرفه".
- "لا تسكن الحكمة معدة ملئت طعاماً".

- وسئل ذو النون عن التوبة فقال: توبة العوام تكون من الذنوب، وتوبة الخواص تكون من الغفلة.
- "إن الله عبادة تركوا المعصية استحياء منه بعد أن كانوا تركوها خشية منه؟ أمّا وقد أنذرك!".
- "ألا إن حب الله عز وجل... وحب غير الله خزي وخجل".
- البقين داع إلى قصر الأمل، وقصر الأمل يدعو إلى الزهد، والزهد يورث الحكمة، والحكمة تورث النظر في العواقب".
- لقد أدرك ذو النون أن الدنيا لا قيمة لها، وأنها خلق من خلق الله لا أكثر، وقد أثر عنه أنه كان يقول: "إلهي ما أصغي إلى صوت حيوان ولا حفيف شجر ولا خرير ماء ولا ترنم طائر ولا دوي ريح ولا قعقة رعد إلا وجدتها مشاهدة بوحداثيتك، دالة على أنه ليس كمثلك شيء، وأنتك غالب لا تغلب، ولا تُجهل".
- وفي كتاب "تذكرة الأولياء" أن ذا النون المصري قابل امرأة على شاطئ البحر فسألها، ما هي نهاية الحب؟ قالت له: يا بطل، الحب ليس له نهاية، فقال لماذا؟ قالت: لأن المحبوب ليس له نهاية.
- قال يوسف بن الحسين "حضرت مع ذي النون مجلس المتوكل، وكان مولعاً به، يفضلته على الزهاد، فقال له صف لي أولياء الله، فقال: يا أمير المؤمنين هم قوم ألبسهم الله النور الساطع من محبته، وجللهم بالبهاء من إرادة كرامته، ووضع على مفارقهم تيجان مسرته" فأعجب به وأعادته إلى مصر.
- عمل ذو النون على تهذيب نفسه وأبعادها عن الفساد والشهوات، فكان يرى أن الخوف من الذنوب دليلك على أنك في الطريق الصحيح ويقول: "الفساد يدخل في السالك من ستة أشياء، الأول ضعف النية بعمل الآخرة، الثاني الحرص في الشهوات، الثالث طول الأمل مع قرب الأجل، الرابع اختبار رضا الخلق على رضا الخالق، الخامس متابعة الهوى والبذعة وترك السنة والشرعية، السادس أن يجعل زلات اللسان حجة له وينسى مناقبهم ويظهر الفساد بذلك بين الخلق".

- وكان كلام ذا النون المصري جميل عذباً مليئاً بالحكم والعبر فلقد كان يقول (مداد الكلام على أربع: حب الجليل، وبغض القليل، واتباع التنزيل، وخوف التحويل)، وقال أيضاً: (من علامات المحب لله عز وجل: متابعة حبيب الله، صلى الله عليه وسلم، في أخلاقه، وأفعاله، وأوامره، وسنته)، ووصف ذا النون المصري السافلين وقال: "من لا يعرف الطريق إلى الله، ولا يتعرفه"، وقال.

## 5- شواهد من وصاياه:

ونصائح ذي النون كثيرة جداً، وهي في فنون مختلفة من الأخلاق، ونحن ذاكرون طائفة قليلة تبين مذهبه في القول، وطريقته في إصلاح القلوب.

الوصية الأولى: "ليس بذئ لب من كأس في أمر دنياه، وحمق في أمر آخرته، ولا من سفه من مواطن حلمه، وتكبر في مواطن تواضعه، ولا من فقد منه الهوى في مواضع طمعه، ولا من غضب من حق إن قيل له، ولا من زهد فيما يرغب العاقل في مثله، ولا من رغب فيما يزهّد الأكياس في مثله، ولا من استقبل الكثير من خالقه عز وجل، واستكثر قليل الشكر من نفسه غيره، ولا من نسي الله في مواطن طاعته، وذكر الله في مواطن الحاجة إليه، ولا من جمع العلم فعرف به ثم أثر عليه هواه عند متعلمه، ولا من قل من الحياء من الله على جميل ستره، ولا من أغفل الشكر عن إظهار نعمته، ولا من عجز عن مجاهدة عدوه لنجاته إذا صبر عدوه على مجاهدته، ولا من جعل مروءته لباسه، ولم يجعل أدبه وروعه وتقواه لباسه، ولا من جعل علمه ومعرفته تطرفاً وتزييناً في مجلسه".

وهذه الوصية نقلها أبي عربي في الفتوحات<sup>(xliii)</sup>، ويظهر أنه قالها في أحد المجالس، بدليل قوله: "ثم قال: استغفر الله، إن الكلام كثير، وأن لم تقطعه لم ينقطع، ثم قال وهو يقول: لا تخرجوا من ثلاثة: النظر في دينكم بإيمانكم، والتزود لأخركم من دنياكم، والاستعانة بركم فيما أمركم به، ونهاكم عنه"<sup>(xliv)</sup>.

الوصية الثانية: "ومن نظر في عيوب الناس عمي عن عيوب نفسه، ومن اعتنى بالفردوس والنار شغل عن القيل والقال، ومن هرب من الناس سلم من شرهم، ومن شكر المزيد زيد له"<sup>(xlv)</sup>.

الوصية الثالثة: واعتل رجل من إخوان ذي النون فكتب إليه أن يدعو له فكتب إليه ذو النون<sup>(xlvii)</sup>:

سألتني أن أدعو الله لك أن يزيل عنك النعيم  
وأعلم يا أخي أن العلة مجازاة يأنس بها أهل  
الصفاء والهم والضياء ... ومن لم يعد البلاء  
نعمة فليس من الحكماء، ومن لم يأمن الشفيق  
على نفسه فقد أمن أهل التهم على أمره، فليكن  
معك يا أخي حياء يمنعك عن الشكوى والسلام

ومن هذه الشواهد القليلة نعرف اتجاه ذي النون في فهم الأخلاق، فهو رجل يرى الخير كل  
الخير في الأنس بطاعة الله، ويرى المغنم الحق في صفاء القلوب.

#### 6- كرامات ذي النون المصري:

وكان لذي النون كرامات وعجائب حدثت معه يشير باحث الآثار الإسلامية أبو العلا خليل إلى  
أن ذي النون تعنى "أحب الحوت" وقد أطلقت عليه تشبيها بنبي الله يونس عليه السلام فقد كان لذي  
النون كرامة مع التمساح مثل كرامة يونس مع الحوت يذكر الشعراني في كتاب الطبقات الكبرى على  
لسان ذي النون (جاءتني امرأة فقالت إن أبنئي أخذه التمساح فلما رأيت حرقته على ولدها أتيت  
"النيل" وقلت اللهم أظهر التمساح فخرج إلى فشقت عن جوفه فأخرجت ابنها حياً صحيحاً فأخذته  
ومضت).

- وقد سئل ذو النون عن سبب توبته فأجاب خرجت من مصر إلى بعض القرى فتمت في  
الطريق في بعض الصحارى ففتحت عيني فإذا أنا بقنبرة - أي عصفورة - عمياء سقطت من  
شجرة على الأرض، فانشقت الأرض فخرج منها سكر جتان - إناء صغير - واحدة من ذهب  
والأخرى من فضة في احدهما سمس وفي الأخرى ماء ورد فجعلت تأكل من هذا وتشرب من  
هذا فقلت حسبي قد تبّت.

- مر "ذو النون" على دار أتقن صاحبها بناءها فلما فرغ منها جلس على بابها فقال له ذي النون  
أيها المغرور واللاهي عن دار البقاء والسور كيف لا تعمد داراً في دار الأمان دار لا يضيق  
فيها المكان ولا ينتزع منها السكان ولا يزعجها حوادث الزمان دار حدودها أربع الحد الأول  
منازل الراجيين والثاني منازل الخائفين والثالث منازل المحسنين والحد الرابع منازل الصابرين

وعلى بابها هذا ما اشترى العبد المحزون من الرب العفو، فلما سمع الرجل ذلك بكى وباع الدار وتصدق بئمنها على الفقراء طلباً للدار التي وصفها ذو النون.

وكان العابد الشهير ذو النون المصري من السائحين، يلتقى الكثير من الزهاد وأصحاب المعرفة، فكشف الكثير من أسرارهم.

يقول العابد أحمد بن علي الأحميمي، كنا ذات يوم عند ذي النون، وقد ذكر كرامات الله عز وجل لأوليائه، فقال بعض من حضره، أنت رأيت منهم أحد يا أبا الفيض؟

فقال ذو النون: كان عندي فتى من أهل خراسان أعجمي بقي عندي في المسجد سبعة أيام لا يطعم الطعام، وكنت أعرض عليه الطعام فيأبى.

وأضاف ذو النون: فبينما نحن جلوس ذات يوم دخل سائل يطلب شيئاً، فقال له الخراساني: لو قصدت الله عز وجل دون خلقه أغناك.

فقال السائل: مالي هذا المكان، فقال له الخراساني: أي شيء تريد؟ فقال: ما سد فاقتي وستر عورتى.

فقام الخراساني إلى المحراب وصلى ركعتين ثم أتاه بثوب جديد وطبق فيه فاكهة وأعطاه السائل، قال ذو النون: فقلت له: يا عبدالله لك هذا الجاه عند الله عز وجل وأنت منذ سبعة أيام لم تطعم شيئاً؟

فجأ الشاب الخراساني على ركبتيه وقال: يا أبا الفيض، كيف نبسط الألسن بالمسألة والقلوب ممثلة بأنوار الرضا عنه؟

قال ذو النون: فقلت له: فالراضون لا يسألون شيئاً، فقال: منهم من يسأل من باب الإدلال، ومنهم من يملؤه غنى به، ومنهم من يستخرج المسألة منه عطفه على غيره.

ثم أقيمت الصلاة فصلّى معنا العشاء الأخرى وأخذ ركوته وخرج من المسجد كأنه يريد الطهارة، فلم أره بعد ذلك رضى الله عنه وأرضاه.

ومن الكرامات الخفية أيضاً: أتى رجل من إخوان فقيل من أهل خراسان فجلس إلى فضيل في المسجد الحرام فحدثه.

قال: فقام الخراساني يطوف، فسرقته منه دنائير، ستين أو سبعين.

قال: فخرج الخراساني يبكي، فقال له فضيل: مالك؟

قال: سرقته الدنائير، قال: عليها تبكي؟ قال: لا، قال الخراساني: مثلتني بين يدي الله عز وجل، فأشرفت على إحاض حخته فبكيت رحمة له.

قال السلمي في "محن الصوفية": ذو النون أول من تكلم ببلدته في ترتيب الأحوال، ومقامات الأولياء، فأنكر عليه عبدالله بن عبدالحكيم، وهجره علماء مصر، وشاع أنه أحدث علماً لم يتكلم فيه السلف، وهجره حتى رموه بالزندقة، فقال أخوه: إنهم يقولون: إنك زنديق، فقال: ومالي سوى الإطراق والصمت حيلة ووضعني كفي تحت هدي وتذكاري.

قال: وقال محمد بن القرفي: كنت مع ذي النون في زورق، فمر بنا زورق آخر، فقيل لذي النون: إن هؤلاء يمرون إلى السلطان يشهدون عليك بالكفر، فقال: اللهم إن كانوا كاذبين، فغرقهم، فانقلب الزورق، وغرقوا فقلت له: فما بال الملاح؟ قال: لم حملهم وهو يعلم قصدهم؟ ولأن يقفوا بين يدي الله غرقى خير لهم من أن يقفوا شهود زور، ثم انتفض وتغير، وقال: وعزتك لا أدعو على أحد بعد.

والكلام عن ذي النون كثير جداً، ويكفي أن نحيل القارئ على ترجمته في الجزء الثاني من كتاب (جامع كرامات الأولياء) للنابلسي، فقد جمع أكثر أخباره وكراماته، هو شخصية جذابة تستحق الدرس، ولكن منهج البحث لا يسمح بأكثر من هذه الفقرات.

ومما سبق يتبين أن سلسلة الأسناد مجموعة من أئمة التصوف، ممن عرفوا بحسن الديانة لكن ليس ممن يتحملون نقل الأحاديث.

وأما الإسناد الثاني فهو مسلسل بالمجاهيل، ممن لم نقف لهم على الترجمة.

وهذه مجرد حكايات وقصص رآها ورواها ذو النون المصري، وليست حديثاً مسنداً، ولا أثراً موقوفاً عن صحابي بل ولا نقلاً عن تابعي، ولا هي مما يتعلق به حكم في دين ولا شرع، ولا أصل في اعتقاد أو خير.

## الخاتمة: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- درس ذو النون المصري علم الحديث وقد قام برواية الكثير من أحاديث الليث بن سعد ومالك بن أنس وغيرهم الكثيرون.
  - 2- ويُعد من أوائل العلماء الذين عرفوا التوحيد الصوفي، وأول من وضع تعريفات للوجد والسماع والمقامات والاحوال.
  - 3- وقد اتهمه أعدائه بالشعوذة، بسبب حالات الوجد الإلهي التي كانت تنتابه، وحاولوا الإيقاع بينه وبين الخليفة المتوكل، حيث أكدوا أنه يتحدث بأحاديث تختلف تماماً عن أحاديث الصحابة.
  - 4- كان ذو النون يتميز بالعبودية والعبر والحكم النادرة، وكان دائم التأكيد على أن الكلام لابد وأن يدور كله حول حب الله، وذلك باتباع خلق وسلوك وعبادات الرسول صلى الله عليه وسلم.
  - 5- وقد كان ذا النون متقناً للغة السريانية والعديد من اللغات الأخرى، التي جعلته يفك العديد من الطلاسم الموجودة في حجر رشيد، والموجودة أيضاً في أوراق البردي بقريته، وكذلك درس علم الكيمياء وترك ثلاثة كتب هي "الركن الأكبر" وكتاب "الثقة في الصنعة" وكتاب "العجائب".
  - 6- وقد فصل ذو النون القول في المعرفة وأنواعها ودرجاتها وطرق الوصول إليها على نحو لم يسبق إليه، واعتبر المعرفة بالله الغاية القصوى من طريق الصوفي، وتؤدي المعرفة بالله كما يفهمها ذو النون المصري إلى تمام إنكار الذات، وهذا هو معنى "الفناء" الصوفي.
- هذه الحكايات والقصص وأمثالها التي أوردناها، لا يشدد في أسانيدنا، ولا يتحرى فيها ما يتحدث في نقل الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو حتى عن أصحابه رضوان الله عليهم، وإذا نقلها من لم يعرف بالكذب، ولم يكن في معناها ما ينكر، أو يخالف الشريعة، أو مما يمتنع عقلاً، فلا مانع من الاستئناس بها، وذكرها من باب الموعظة والتذكير، حيث يتسامح في هذا الباب ما لا يتسامح في غيره.
- وأخيراً ذلك الصوفي القديم الذي عاش في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري والنصف الأول من القرن الثالث الهجري، ظلت آثاره وأقواله المتناثرة وأشعاره في مصادر الصوفية ذات صدق قوي فيمن لحقه، لاسيما في إيران والأناضول، فما فهمه ذو النون من لغة الأشجار والطيور



والطبيعة من حوله، فهمه كذلك كبار شعراء الصوفية في إيران، والشاعر الصوفي التركي الشهير "يونس إمره" في الأناضول، حتى يمكن أن يوصف ذو النون بأنه أول فلاسفة الصوفية.

(i) أبو عبد الرحمن، بطقا تظن صوفي، العوس وعال عريّة العيسرة، 1965م.

(ii) الخلفاء، ج1، ص340.

(iii) مصدرا ليريلق، ج1، ص340.

(iv) ونيات ا. عيان، ج2، ص279.

(v) شزال محاسن الالغالبية، ج2، ص205.

\* أرخيبيد لمبش عيبن عغير فينلده قس سورة 245 هـ وأما عيبن عيبن أحملا ليريلق قوابا حانتبهاليّة، وعديبهه لف صررفس مرحح خويلا من حمة لاله خ لوفال سرالليتين لتهما من بلق عديق قسيفة وأبي عيبن وطيبن، وقلب أخرا حك سرتشان وأبي عيبن، والله أعلم.

(vi) لاي خي غداد، الالخطي، ج8، ص393-394.

(vii) شراتال هح، ج2، ص108.

(viii) دقي فنلر هو شالهيون (1790-1832)، لعللي وفقيدهم لخبوب وعلام شورقي اتفن سوس، اشرقي بفلفهم لرهو

ال يولي عيبي فل مصرية، ولكنّه أحد واضع أسخ لول مصريات، نغ شالهيون مطفو لفتفس م ابلال غويدهات، عي قديموال أورق ليل عيبي الال مورع موبف مرمو للغة الالهي مويقيّة سورة 1860، ولله ان قدال لوف لالحد بطل عيبي القبطيّة والعرية بطاق قفس سبدي لال قرن لالاس عشر الميلادي، سادت الأوساطي فنسرية حلة من ال ويغال مصرهيات ببعديت عالج عيبي الال قفس صا صحت الال لالقي فنسرية علف مصل لالسر لالضوء علف حمرشي دال لالهو حبثلا لغات، وحيي ساديل لالقيشات وال دببيل الأوساطي علف حوب دور طلي علة الالقلبه الال لروي عيبيّة، وعما م الكرامتل مو الرمو تنخب أصوات أم لال لشببر سومتب بفلفة أومدلوب.

(ix) لال لالني لاللف رست، ص358-355.

(x) خراف خورب، خلي ب ال رتال لالغل سلفة العرية، ص309.

(xi) ما فخر بتال لالغل سلفة الإسلاميّة، ص328.

(xii) ما فخر بتال لالغل سلفة الإسلاميّة، ص328.

(xiii) حليّة الأولىاء، 368/9 أبون عيبن، أح مبن عبدالله، ط3، دارالفتاح للعبس عيروت، 1980م.

(xiv) المصنففسه، 80/1.

(v) المصنففسه، 368/9.

(vi) حليّة الأولىاء، 355/9.

(vii) مدارج اللالين، 29/3-33 م حني عي لالعبس فس أيع درات مسال حوال ووال عشق وال وي.

(viii) مدارج اللالين، 29/3.

(ix) حليّة الأولىاء، 344/9.

(x) مدارج اللالين، 29/3.

(xi) حليّة الأولىاء، 390/9.

(xii) المصنففسه، 377/9.

(xiii) روضالرياحين، ص74.

(xiv) حليّة الأولىاء، 228/10.

(xv) المصنففسه، 375/9.

- <sup>xxvi</sup>(فيو بيلو يحيى أحمد بن سريخ الخرا (277 هـ - 890 م) وهو أحد علماء الرصاص فيفتة سرال قدرن لكالة ال مربى قوبو  
 ..فم عفة آل حق (الله) معونة وحذيقته) السراج الواسع للمع، ص56.)
- <sup>xxvii</sup>(آدم بن ملاح حضارة الإسلام في القرن الرابع ال رب، ج2، ص13-14.)
- <sup>xxviii</sup>(ليفل سونفلس للصوف الإسلام تحت رمة بوال علا الفقيس لقا مرة، 1947، ص7.)
- <sup>xxix</sup>(علي حفتك اريخال عرح، ج2، ط1 ميروت، 1950، ص524.)
- <sup>xxx</sup>(الين صرن ادر، للصوف الإسلام ميروت، 1960، ص42.)
- <sup>xxxi</sup>(كاهب مص غطس لقييس، لاصل في بن للصوف ولي شريخ"، ص363 نبر بها عن شهادة الألفاء "في حد العين  
 ال عطف ال فرسية، ج1، ص108.)
- <sup>xxxii</sup>(الين صرن ادر للصوف الإسلام ميروت، 1960، ص20.)
- <sup>xxxiii</sup>(لهم صرن لاسراج لاطوس (278 هـ / 988 م) القته لال مع تحقيق علفاح ليم مح جود، وطه علف لقيس سرور،  
 لقا مرة، 1960م، ص793.)
- <sup>xxxiv</sup>(السراج الواسع للمع، ص472.)
- <sup>xxxv</sup>(عبل لرح من بدوب، مش طحات لقيس وفي، ص21.)
- <sup>xxxvi</sup>(السراج الواسع للمع، ص452-482.)
- <sup>xxxvii</sup>(السراج الواسع للمع، ص56، وقفس رل لاسراج قوبين عطاء "لا مي بلمي هال خلبقه لا مي بل لال عرفة  
 عل الفحقيقية، لأن الشبلر لخلق ه من اس طل صفاته ما ليم أن مي طيق هه لال لاق يقية عرفته لاطيق هال خلق ولا  
 رة في ... "ولل سراج لاطوس ه لاطوس من لبار للصوف قس لال لال رب (278 هـ / 891 م).)
- <sup>xxxviii</sup>(لوس لال لقي شري، ص10.)
- <sup>xxxix</sup>(ابو ريان - محم لعل، أصل الويل سفة الإشراقية، طلقا مرة، 1959، ص286.)
- <sup>xl</sup>(آدم بنقر، الم ر غل سلق، ج2، ص20.)
- <sup>xli</sup>(السراج للمع، ص56.)
- <sup>xlii</sup>(ن فخال م ر ع، ص226 ومبعد ها.)
- <sup>xliii</sup>(أورد ليلس ال ونفس "عيون ال لطيقات"، ص102.)
- <sup>xliv</sup>(الفتوحات، ج4، ص665.)
- <sup>xlv</sup>(الفتوحات، ج4، ص666.)
- <sup>xlvi</sup>(الفتوحات، ج4، ص690.)



## أعراض الاحتراق النفسي لمربي السباحة

د.الصدف سالف السائف

كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة جامعة الزاوية

### المخلص

هدف البعث الى التعرف على الضغوطات النفسية التي يتعرض لها مربي السباحة وكذلك التعرف على أعراض الاحتراق النفسي لدى مربي السباحة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي ( المسحي ) عن طريق استمارة استبيان مقياس مارتنز (1987) martenz لقياس الضغوطات النفسية للمدرب الرياضي كما شملت عينة البحث على (26) مدرب في رياضة السباحة بمنطقة طرابلس والزاوية للموسم التدريبي 2021/2022م وتوصلت الباحث الى أن درجة أهمية الأسباب التي تساعد على زيادة الضغط النفسي على المدرب الرياضي كالتالي ( الإتهاك الانفعالي - التغيير الشخصي نحو الاسواء - نقص الانجاز الرياضي - الإتهاك البدني - الإتهاك العقلي ) و كانت استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مربي السباحة طبقاً لمتغير المنطقة التدريبية متقاربة.

#### research aims:

To identify the psychological pressures that swimming coaches are exposed to.

Identifying the symptoms of burnout among swimming coaches.

#### Search questions:

What are the symptoms of psychological burnout among swimming coaches?

Are there statistical differences in the responses of the sample members in the symptoms of burnout among the swimming coaches according to the variable of the training area?

#### Search procedures:

The researcher used the descriptive (survey) method through the Martenz scale questionnaire form (1987) to measure the psychological stress of the sports coach.

The research sample included (26) swimming coaches in Tripoli and Zawiya for the 2021/2022 training season

The most important results:

The degree of importance of the reasons that help increase psychological pressure on the sports coach as follows (emotional exhaustion – personal change for the worse – lack of athletic achievement – physical exhaustion – mental exhaustion).

The respondents' responses to the psychological burnout symptoms of the swimming coaches, according to the variable of the training area, were close.

## المقدمة :

أحتلت ظاهرة الاحتراف النفسي في مجال الرياضي دوراً كبيراً وخاصة في مجال التدريب اهتماماً بارزاً في الدراسات السيكولوجية على مدى السنوات الأخيرة وذلك لما تسببه من آثار سلبية تؤدي إلى سوء التوافق.

ويعتبر فرويد بير حر Freudenger أول من استخدم مصطلح الاحتراف النفسي وذلك من خلال دراسته لمظاهر الاستجابة للضغوطات التي يتعرض لها المدربون وغيرهم من قطاع الخدمات، وتؤكد على الملتزمين والمخلصين هم أكثر عرضة للاحتراق ( 1 : 84 )

ويرى كريسينا ماسلاك Maslack ان المدرب حينما يواجه معوقات تحول دون قيامه بدوره بشكل كامل ، فإن ذلك يؤدي إلى إحساسه بالعجز والقصور على تأدية العمل المطلوب منه مما يترتب عليه ضغوط نفسي، وتوتر عصبي يؤدي إلى تدني مستوى دافعية ( 18 : 23 )

وعندما يحدث ذلك تأخذ العلاقة التي تربط بين المدرب واللاعب بعيداً سلبياً له أثاره المدمرة على العملية التدريبية ككل ويعتبر فقدان المدرب للإهتمام بالعمل عموماً وباللاعب خصوصاً، السلوك السلبي الرئيسي الناتج عن الحالة الاحتراق النفسي ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ان يعمل المدرب لاعبه بطريقة آلية ودون اكتراث ، وبالإضافة ذلك تتتاب المدرب حالات من التشاؤم واللامبالاة ومقاومة التغيير ، وفقدان القدرة على الابتكار في مجال التدريب وغير ذلك من الظواهر السلبية (4:1)

ويرى كلاً من ليلي عثمان ابراهيم (1988) محمد حسن علاوى (1999) أن ظاهرة الضغوط النفسية تواجه العاملين في العديد من المجالات والتي منها مهنته التربية الرياضية ، ولهذا فالعبء المهني للعاملين بالتربية الرياضية ملوء بالعديد من الضغوطات مما يؤدي على الأداء المهنية واسلوب الحياة فيظهر العديد من المؤثرات النفسية التي تنعكس على القيام بواجبات المهنة على

الوجه الأكمل ، وتحدث المعاناة نتيجة العجز عن التكيف مع متغيرات البيئة فالضغط نتائج الصراع بين متطلبات المهنة وعدم القدرة على الوفاء بها مما يترتب على ذلك انخفاض ملحوظ في حجم العمل والشعور بعدم القدرة على التقدم ويتبعها شعور الفرد بالضغط النفسي الذي قد يصل إلى درجة اللامبالاة بمتطلبات العمل مع سرعة الغضب أو الاحساس باليأس مع انخفاض في مستوى الطاقة على العمل وتحمل أعباء كذلك صعوبة التركيز حول الذات وقد يصلو إلى عدم القدرة على القيام بالعمل ( 7 : 15 )

ويذكر نادر أحمد محمد ( 2014 ) ان الضغوطات التي تنتج عن المنافسات تلعب الدور الكبير في حياة المدرب الرياضي لارتباطها بسمات شخصية وسلوكه ودوافعه وحاجاته التي تفرضها النشاط التي يمارسها اذا انه لا يوجد نشاط رياضي يمارس دون ان يرتبط بالانفعالات والضغوطات وحيثما وجدت المنافسات والمسابقات الرياضية وجدت تلك الضغوطات التي تزيد من الاعباء والمتطلبات على كاهل المدرب بالمجال الرياضي ( 10 : 17 )

#### **مشكلة البحث:**

من خلال عمل الباحث في مجال رياضة السباحة منذ 22 سنة كمدرب رياضي وكمشرف رياضي وحكم وعضو ، الاتحاد الفرعي للسباحة طيلة هذه المدة لاحظ ظاهرة الابتعاد والانسحاب في مجال التدريب في رياضة السباحة في ليبيا ومن خلال المسح المرجعي للعديد من المراجع لم يلاحظ التركيز على ظاهرة الاحتراق النفسي في المجال الرياضي في رياضة السباحة وفي مجال التدريب بصفة خاصة ومن هذا المنطلق رأى الباحث القيام بهذه الدراسة لمعرفة أسباب الاحتراق النفسي لمدربين السباحة في ليبيا وك محاولة لتقديم بعض الحلول العلمية المناسبة للتغلب على الضغوطات النفسية المهنية التي تواجه مدربي السباحة عند القيام بمتطلبات و واجبات العملية التدريبية

#### **أهداف البحث :**

يهدف البحث الى التعرف على الضغوطات النفسية واعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة في ليبيا وذلك من خلال التعرف على مايلي :

1. التعرف على اعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة.

2. توجد فروق في استجابات أفراد العينة في الاحتراف النفسي لدى مدربي السباحة طبقاً لمغير المنطقة التدريبية.

### تساؤلات البحث :

1. ماهي اعراض الاحتراق النفسي لدي مدربي السباحة ؟
2. هل توجد فروق احصائية في استجابات افراد العينة في اعراض الاحتراق النفسي لدي مدربي السباحة طبقاً لمغير المنطقة التدريبية ؟

### مصطلحات البحث :

#### - الضغوطات النفسية :

هي ذلك الظروف الصعبة بالعلاقات المتشابكة والمركبة بين الفرد وكل ما يحيط به وترتبط معه العديد من العلاقات في محيط العمل وما يرتبط بنوعية هذه العلاقات من عدم التفكير الكافي او التشجيع والتحفيز المناسب (39:8)

#### - الاحتراف النفسي :

هو حالة من الانتهاك العقلي والانفعالي والبدني يشعر بها المدرب الرياضي نتيجة للأعباء والمتطلبات الزائدة والمستمرة الواقعة على كاهل (2 : 48)

#### - الدراسات المرتبطة :

دراسة جمال إمام السيد و جيهان حامد عبد الرحمن (2004) (3) دراسة بعنوان " الضغوطات المهنية وعلاقتها بأعراض الاحتراف النفسي لدى مدربي ألعاب القوى " واستخدم الباحثان المنهج الوصفي متبعاً الأسلوب المسحي على عينة قوامها (40) مدرباً للألعاب القوى بالوجه البحري ومن ادوات البحث مقياس اسباب الضغوطات النفسية - مقياس أعراض الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي ، ومن أهم النتائج وجود علاقة ارتباطية بين الضغوطات المهنية ودرجة أعراض الاحتراق النفسي.

دراسة عجمي محمد عجمي (2005) (5) دراسة عنوانها " أسباب اختلاف الاحتراق النفسي بين مدربي كرة القدم دراسة مقارنة " واستخدام المنهج الوصفي متبعاً الأسلوب على عينة قوامها (78)

مدرباً لكرة القدم بمنطقة الشرقية ومن أدوات البحث : مقياس اسباب الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي ومن أهم النتائج اسباب الاحتراق النفسي لمدربي الناشئين (الاقبل خبرة) هي خصائص المدرب وشخصيته ثم اللاعب ثم الادارة العليا للفريق ثم وسائل الاعلام واخيراً المشجعين ، أما اسباب الاحتراق النفسي لمدربي الدرجة الاولى (الاكثر خبرة) هي الملاعب ثم وسائل الاعلام ثم المدرب و شخصية.

دراسة احمد محمود على بدر (2009) دراسة بعنوان " الاحتراق النفسي وعلاقته بالسمات الشخصية ومدة الخبرة للمدربين " واستخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي علي عينة قوامها (92) مدرباً من مدربي الناشئين والفريق الاول بمدينة الزقازيق بمصر ومن أدوات البحث قائمة الشخصية لجوردن ومقياس الاحتراق النفسي للمعلمين ( سيدمان وراجر) ومن أهم النتائج ان المدربين الاقل خبرة اكثر المجموعات تعرض للاحتراق النفسي

دراسة نادر احمد محمد عبد المنعم (2014)<sup>(10)</sup> بعنوان " الضغوطات النفسية واعراض الاحتراق النفسي لدي مدربي الملاكمة بمصر " واستخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي على عينة قوامها (92) مدرب لرياضة الملاكمة ومن أدوات البحث مقياس الضغوطات النفسية للمدرب الرياضي ومقياس اعراض الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي، ومن اهم النتائج تأتي الاسباب المرتبطة بالإدارة العليا للاعبين من اهم الاسباب الضغوطات النفسية وتأتي نقض الانجاز الرياضي من اهم اعراض ومظاهر الاحتراق الرياضي لدي مدربي الملاكمة بمصر .

### 3- منهج وإجراءات البحث:

#### 3-1 منهج البحث

أتبع الباحث المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي الذي "يعتمد على جمع المعلومات والحقائق ثم القيام بتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره".

**3-2 عينة البحث:**

تم اختيار عينة ابحاث بطريقة العشوائية من بعض مدربي السباحة في المنطقة الغربية البالغ عددهم (26) مدرينا مقسمين على اتحادين اتحاد السباحة بمنطقة الزاوية وعددهم (16) مدرباً واتحاد السباحة بمنطقة طرابلس وعددهم (10) مدربين.

**3-3 حدود البحث:**

**الحدود الزمنية:** للموسم التدريبي 2021-2022 ف

**الحدود البشرية:** مدربي السباحة بالمنطقة الغربية.

**الحدود الموضوعية:** أسباب ظاهرة الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة.

**3-6 متغيرات البحث:**

**أولاً: المتغيرات المستقلة:**

- متغير المنطقة.

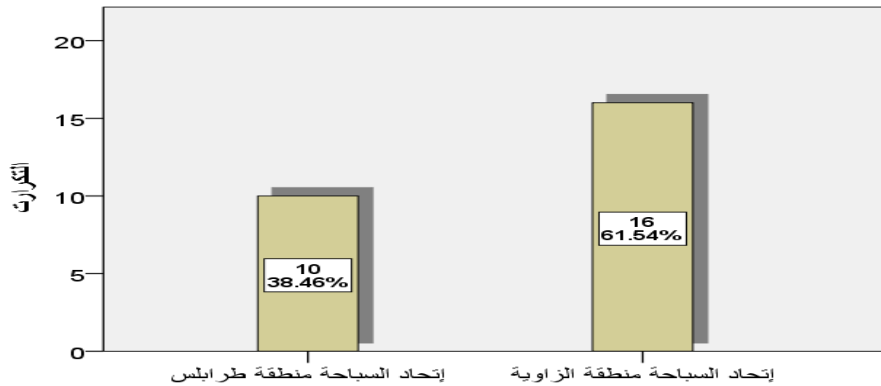
**جدول (1) التوصيف الإحصائي لعينة الدراسة حسب متغير المنطقة**

المتغير	عينة الدراسة	النسبة المئوية
اتحاد السباحة بمنطقة الزاوية	16	38.5 %
اتحاد السباحة بمنطقة طرابلس	10	61.5 %
المجموع	26	100 %

يتبين من الجدول (1) أن حجم عينة اتحاد السباحة بمنطقة الزاوية



### أعراض الاجتراف النفسي لدى السباحة



شكل (1)

### التوصيف الإحصائي لعينة البحث حسب متغير المنطقة

بلغ عددهم (16) مدرباً ونسبة مئوية (38.5%) وحجم عينة إتحاد السباحة بمنطقة طرابلس بلغ عددهم (10) مدربين ونسبة مئوية (61.5%) بينما بلغ العدد الكلي للعينة (26) مدرباً ونسبة مئوية (100%).

ثانياً: المتغير التابع:

يتمثل في (5) محاور أساسية:

1. محور المدرب.

2. محور الضغوط النفسية.

3-7 أداة الدراسة:

هدف هذا البحث إلى التعرف على أسباب ظاهرة الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة ، ومعرفة الفروق طبقاً لمتغير (المنطقة) فقد استخدم الباحث في هذا البحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات وقد تكونت الاستبانة من (3) أجزاء:

الجزء الأول: يختص ببعض البيانات الأولية الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

**الجزء الثاني:** اختص هذا الجزء بقياس أسباب ظاهرة الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة وقد قام الباحث باستخدام استبانته محكمة تضم أربعين فقرة (30) فقرة موزعة على (5) محاور رئيسي.

**الجزء الثالث:** استخدم الباحث أسلوب الاستبانة لجمع البيانات نظرا لسهولة تطبيقها وتحليل نتائجها ولأنها تغطي جوانب كثيرة من موضوع البحث مقارنة بالأساليب الأخرى لجمع البيانات وتعتمد هذه الاستبانة في إعدادها على أساس سلم ليكارت الخماسي (*Likert Scale*) الذي يتكون في تحديد سلم الاستجابة من خمس مستويات على النحو التالي:

1- بدرجة كبيرة جداً (5) درجات.

2- بدرجة كبيرة (4) درجات.

3- بدرجة متوسطة (3) درجة.

4- بدرجة قليلة (2) درجتان.

5- بدرجة قليلة جداً (1) درجة واحدة.

من أجل تفسير النتائج أعتمد الباحث على المتوسط الحسابي، المبين في الجدول التالي (2).

$$\text{طول الفئة} = \frac{1-5}{5} = \frac{4}{5} = 0.8$$

جدول (2) المتوسط الحسابي ودرجة التأثير

المتوسط الحسابي	درجة التأثير
1 - 1.80	قليلة جداً
1.81 - 2.66	قليلة
2.61 - 3.40	متوسط
3.41 - 4.20	كبيرة
4.21 - 5	كبيرة جداً

### 3-8 خطوات بناء الاستبانة:

1- استعان الباحث بالمقياس التالي: -

- قائمة راينر مارتينز 1987 (Martens).

2- تحديد محاور الاستبانة.

3- صياغة الفقرات لكل محور على حده.

4- عرض الفقرات المناسبة على خبراء في مجال التخصص لتحديد صدق المحتوى.

5- تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية لتحقيق من الشروط العلمية.

6- تطبيق الاستبانة في صورته النهائية على العينة الأساسية.

### 3-9 الدراسة الاستطلاعية الاولى:

قام الباحث باستخدام الدراسة الاستطلاعية الاولى للتحقق من المعاملات الاحصائية الخاصة بأداة الاستبانة.

ثبات الاستبانة.

- لقد تم استخدام معامل الثبات لمحاوَر استبانة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ.

### جدول (3) يوضح معامل الثبات لمحاوَرين أداة البحث (الاستبانة)

معامل الفا كرنباخ		المحاوَر	رقم المحوَر
للمحورين	للفقرات		
50.7	0.78	الإنهاك العقلي	1
	0.69	الإنهاك البدني	2
	0.70	الإنهاك الأنفعالي	3
	0.83	التغير الشخصي نحو الأسوأ	4
	0.79	نقص الإنجاز الشخصي	5

يتبين من خلال الجدول (3) أن جميع محاور أداة الدراسة تتميز بمعامل ثبات مرتفعة يتراوح ما بين (0.69 - 0.83) وأن الثبات الكلي للاستبانة وصل إلى (0.75) وهي نسبة ثبات عالية وتفي بأغراض البحث.

### 3-10 الدراسة الاستطلاعية الثانية :

قام الباحث بإجراء الدراسة الاستطلاعية الثانية من أجل:

1 - معرفة نقاط القوة والضعف.

2 - تدريب المساعدين علي العمل المطلوب منهم.

3 - معرفة الزمن المخصص للإجابة علي الاستبانة.

### 3-11 الدراسة الأساسية :

قام الباحث بإجراء الدراسة الأساسية يوم .....بتاريخ 5 /3/ 2022.

### 3-12 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استعان الباحث بالحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لتحليل بيانات البحث.

### 5- عرض ومناقشة النتائج

- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول.

أولاً: ماهي أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة؟

جدول (4) المتوسط الحسابي للانحراف والأهمية النسبية والترتيب لعبارات محور الإنهاك العقلي

م	الإنهاك العقلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	عدم إحترام اللاعب للمدرب بصورة كافية	2.85	1.405	57	3
2	عدم تقدير اللاعبين للجهد الذي يبذله المدرب للارتقاء بمستوياتهم	2.88	1.451	57.6	2
3	وجود العديد من المشاكل والصراعات بين اللاعبين	3.08	1.383	61.6	1
4	تحقيق اللاعبين نتائج متواضعة أو كثرة الهزائم	2.42	1.362	48.4	6
5	محاولة بعض اللاعبين التكتل ضد المدرب	2.65	1.441	53	5
6	عدم إلتزام اللاعبين بتعليمات المدرب في المنافسات الرياضية	2.73	1.564	54.6	4
	المتوسط الكلي	77.2		متوسط	

يتبين من الجدول رقم (4) وعنوانه المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور الإنهاك العقلي حيث جاءت الفقرات (3)

وجود العديد من المشاكل والصراعات بين اللاعبين في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.08) وبأهمية نسبية (61.6 %) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (2) عدم تقدير اللاعبين للجهد الذي يبذله المدرب للارتقاء بمستوياتهم بمتوسط حسابي (2.88) وبأهمية نسبية (57.6 %) فيما جاءت في الترتيب الأخير (4) تحقيق اللاعبين نتائج متواضعة أو كثرة الهزائم بمتوسط حسابي (2.42) وبأهمية نسبية (48.4 %) كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (2.77) مما يدل على أن الإنهاك العقلي لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر متوسط درجة تأثير .

### جدول (5)

#### المتوسط الحسابي والانحراف والأهمية النسبية والترتيب لعبارات محور الإنهاك البدني

م	الإنهاك البدني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	النقد من وسائل الإعلام بصور يعتبرها المدرب قاسية	2.88	1.366	57.6	4
2	شعور المدرب بأن بعض وسائل الإعلام تعمل على تضخيم أخطاء	2.77	1.366	55.4	6
3	إحساس المدرب بتحييز بعض وسائل الإعلام ضده أو ضد لاعبيه	2.88	1.395	57.6	3
4	تجاهل بعض وسائل الإعلام المدرب	3.15	1.347	63	1
5	عدم اهتمام بعض وسائل الإعلام وجهة نظر المدرب	2.92	1.468	58.4	2
6	محاولة بعض وسائل الإعلام إلقاء مسؤولية هزائم الفريق أو اللاعبين على المدرب بمفرده .	2.85	1.405	57	5
	المتوسط الكلي	2.91		متوسط	

يتبين من الجدول رقم (5) وعنوانه المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور الإنهاك البدني حيث جاءت الفقرات (4) تجاهل بعض وسائل الإعلام المدرب في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.15) وبأهمية نسبية (63 %) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (5) عدم اهتمام بعض وسائل الإعلام وجهة نظر المدرب بمتوسط حسابي (2.92) وبأهمية نسبية (58.4 %) فيما جاءت في الترتيب الأخير (2) شعور المدرب بأن بعض وسائل الإعلام تعمل على تضخيم أخطاء بمتوسط حسابي (2.77) وبأهمية نسبية (55.4 %)

كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (2.91) مما يدل على أن الإنهاك العقلي لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر درجة التأثير متوسطة .

### جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف والأهمية النسبية والترتيب لعبارات محور الإنهاك الإنفعالي

م	الإنهاك الانفعالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	الهتافات العدائية من بعض المتفرجين و التي تمس المدرب	3.04	1.509	60.8	5
2	محاولة بعض المتعصبين التهمج او الاعتداء البدني على المدرب	3.19	1.443	63.8	2
3	محاولة بعض المتعصبين الاعتداء اللفظي على المدرب	3.65	1.294	73	1
4	مقاطعة عدد كبير من المتفرجين للمباريات التي يشترك فيها الفريق الذي يدره المدرب	3.04	1.536	60.8	4
5	مطالبة بعض المتفرجين المتعصبين بتغير المدرب عقب بعض الهزائم الطارئة	3.08	1.598	61,6	3
6	انقلاب المشجعين على الفريق الذي يدره المدرب و تشجيعهم اللاعبين المنافسين كإشارة الى عدم رضاهم عن المدرب	2.77	1.366	55,4	6
	المتوسط الكلي	3.13		متوسط	

يتبين من الجدول رقم (6) وعنوانه المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور الإنهاك الانفعالي حيث

جاءت الفقرات (3) محاولة بعض المتعصبين الاعتداء اللفظي على المدرب في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.65) وبأهمية نسبية (73 %) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (2) محاولة بعض المتعصبين التهمج او الاعتداء البدني على المدرب بمتوسط حسابي (3.19) وبأهمية نسبية (63.8 %) فيما جاءت في الترتيب الأخير (6) انقلاب المشجعين على الفريق الذي يدره المدرب و تشجيعهم اللاعبين المنافسين كإشارة الى عدم رضاهم عن المدرب بمتوسط حسابي (2.77) وبأهمية نسبية (55.4 %) كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (3.13) مما يدل على أن الإنهاك العقلي لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر متوسط درجة التأثير .

جدول ( 7 ) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري و الأهمية النسبية و الترتيب لفقرات محور نقص الانجاز الرياضي

م	التغير الشخص نحو الأسوأ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	الشعور الداخلي للمدرب بعدم الأمان أو الاستقرار في عمله	3.38	1.359	67.6	1
2	حساسية المدرب الزائدة للنقد الذي قد يواجه إليه من الآخرين	3.04	1.371	60.8	4
3	احساس المدرب بعدم قدرته على تحقيق المزيد من الانجازات للفريق	2.73	1.373	54.6	6
4	شعور المدرب بعدم قدرتها على تحفيز و دفع اللاعبين نحو الارتقاء بمستوياتهم	3.04	1.399	60.8	3
5	توفر بعض الصفات المعيبة لدى المدرب كالعصبية أو الانطوائية أو الديكتاتورية	2.92	1.294	58.4	5
6	تراكم بعض المشاكل المختلفة ( اسرية / شخصية / أو مرتبطة باللاعبين ) و عدم قدرة المدرب على معالجتها	3.23	1.366	64.6	2
	المتوسط الكلي	3.06		متوسط	

يتبين من الجدول رقم (7) وعنوانه المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور التغير الشخص نحو الاسوأ حيث جاءت الفقرات (1) الشعور الداخلي للمدرب بعدم الأمان أو الاستقرار في عمله في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.38) وبأهمية نسبية (67.6%) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (6) تراكم بعض المشاكل المختلفة ( اسرية / شخصية / أو مرتبطة باللاعبين ) و عدم قدرة المدرب على معالجتها بمتوسط حسابي (3.23) وبأهمية نسبية (64.6%) فيما جاءت في الترتيب الأخير (3) إحساس المدرب بعدم قدرته على تحقيق المزيد من الانجازات للفريق بمتوسط حسابي (2.73) وبأهمية نسبية (54.6%) كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (3.06) مما يدل على أن محور التغير الشخص نحو الاسوأ لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر متوسط درجة التأثير.

## جدول (8) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و الأهمية النسبية و ترتيب الفقرات لمحور نقص الانجاز الرياضي

م	نقص الإنجاز الرياضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	إحساس المدرب بأن الإدارة العليا للفريق غير مقتنعة بكفاءته	3.35	1.355	67	1
2	إحساس المدرب بأن الإدارة العليا للفريق لاتقدره ماديا بصورة كافية	3.00	1.523	60	4
3	تدخل بعض الإداريين في صميم العمل الفني للمدرب	2.62	1.329	52.4	6
4	رفض الإدارة العليا للفريق الاستجابة لبعض الطلبات الضرورية للمدرب	3.27	1.373	65.4	2
5	شعور المدرب بأنه مهدد من الإدارة العليا للفريق بالاستغناء عنه	3.04	1.455	60.8	3
6	عدم منع الإدارة العليا للفريق اختصاصات و مسؤوليات كافية للمدرب	2.77	1.478	55.4	5
	المتوسط الكلي	013.		متوسط	

يتبين من الجدول رقم (8) وعنوانه المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لفقرات محور نقص الانجاز الرياضي حيث جاءت الفقرات (1) إحساس المدرب بأن الإدارة العليا للفريق غير مقتنعة بكفاءته في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.35) وبأهمية نسبية (67%) بينما جاءت في الترتيب الثاني العبارة (4) رفض الإدارة العليا للفريق الاستجابة لبعض الطلبات الضرورية للمدرب بمتوسط حسابي (3.27) وبأهمية نسبية (65.4 %) فيما جاءت في الترتيب الأخير (3) تدخل بعض الإداريين في صميم العمل الفني للمدرب بمتوسط حسابي (2.62) وبأهمية نسبية (52.4 %) كما تشير النتائج إن المتوسط الكلي يساوي (3.01) مما يدل على أن محور نقص الانجاز الرياضي لعينة الدراسة بشكل عام يعتبر متوسط درجة التأثير.

### 5-1 عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني.

1- أظهرت نتائج جداول رقم (4) و (5) و (6) و (7) و (8) وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين أبعاد مقياس الاحتراق النفسي للمدرب السباحة ، وبملاحظة نتائج الجداول السابقة يتضح وجود فروق دالة إحصائية بين الأسباب المرتبطة بمحور الإنهاك الانفعالي و باقي الأسباب و لصالح الأسباب المرتبطة بالإنهاك الانفعالي وبين محور التغير نحو الاسوا و بين باقي الأسباب لصالح الأسباب المرتبطة بمحور التغير نحو الاسوا و بين الأسباب المرتبطة بمحور نقص الانجاز الرياضي وباقي الأسباب و لصالح الأسباب المرتبطة



## أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة

بمحور نقص الانجاز الرياضي وبين الأسباب المرتبطة بمحور الإنهاك البدني و باقى الأسباب و لصالح الأسباب المرتبطة بمحور الإنهاك البدني .

و يرجع الباحث ظهور أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة الى شعور المدرب بضعف فى الطاقة البدنية وإحساس بالتعب و التوتر و العصبية و التعامل السلبي مع الآخرين و نقص التركيز نتيجة مما تضعف من قدراته على اتخاذ القرار وتحدث لديه استجابات نفسية سلبية تصل الى حد الإجهاد البدني و الانفعالي و العقلي نتيجة تعرض المدرب لكثير من المواقف الضاغطة المتكررة إثناء عمليتي التدريب و المنافسة ، و لا يستطيع المدرب التكيف معها و يصل الى ما يطلق عليه الاحتراق النفسي ، و يؤدي ذلك للاعتزال و تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج كل من جمال إمام السيد و جيهان حامد عبدا لرحمن ( 2004 ) ( 3 ) و دراسة عجمي محمد عجمي ( 2005 ) ( 5 ) على انه كلما زادت نسبة الضغوطات النفسية كلما زادت ظهور أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي الأنشطة الرياضية .

2- هل توجد فروق إحصائية في استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة طبقاً لمتغير ( المنطقة التدريبية ).

**جدول(9) نتائج الفروق في استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة طبقاً لمتغير ( المنطقة التدريبية ) .**

المحور	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	f	مستوى الدلالة
الإنهاك العقلي	طرابلس	2.72	.572	.106	.748
	الزاوية	2.80	.692		
الإنهاك البدني	طرابلس	2.87	.745	1.693	.206
	الزاوية	2.94	.574		
الإنهاك الانفعالي	طرابلس	3.13	.697	.022	.884
	الزاوية	3.13	.714		
التغير الشخصي	طرابلس	3.02	.529	.189	.668
	الزاوية	3.08	.459		
نقص الإنجاز	طرابلس	2.90	.179	9.708	.108
	الزاوية	3.07	.643		

يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة طبقاً لمتغير ( المنطقة التدريبية ). حيث تراوحت قيم مستوى الدلالة (Sig) ما بين (0.108 – 0.326) وهذه القيم أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة نادر احمد محمد ( 2014 ) ( 10 ) و دراسة جمال أمام السيد و جيهان حامد عبدا لرحمن ( 2004 ) ( 3 ) بوجود علاقة ارتباطيه بين الضغوطات النفسية المهنية و درجة أعراض الاحتراق النفسي .

#### الاستنتاجات :

1- اختلاف ترتيب أعراض و مظاهر الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة و كانت على النحو التالي :

أ- الإنهاك الانفعالي

ب- التغير الشخصي نحو الاسوا

ج- نقص الانجاز الرياضي

د- الإنهاك البدني

هـ- الإنهاك العقلي

2- لا توجد فروق إحصائية في استجابات أفراد العينة في أعراض الاحتراق النفسي لدى مدربي السباحة طبقاً لمتغير ( المنطقة التدريبية )

#### التوصيات :

في ضوء النتائج و حدود البحث يوصى البحث بما يلي :

1- قيام الاتحاد الليبي للسباحة بحل المشاكل النفسية التي يتعرض لها المدربين من خلال وضع استمارات خاصة لكل المدربين و التغلب على مظاهر أعراض الاحتراق النفسي و أسبابه .

2- إقامة دورات تثقيفية في مجال الرعاية النفسية للمدرب و تعريفه بماهية الضغوطات النفسية و كيفية مواجهتها .

3- مساهمة وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المجلات و الملصقات و وسائل التواصل الاجتماعي في توعية المدربين و الرياضيين بأسباب الاحتراق النفسي و كيفية التعامل موجهته.

4- الاهتمام بزيادة الحوافز المادية و المعنوية حتى تتحسن أحوال المدربين المعيشية و الانفعالية.

## المراجع:

- 1 - أحمد محمود بدر " الاحتراق النفسي و علاقته بالسمات الشخصية و مدة الخبرة للمدربين " .  
مجلة التربية البدنية / كلية التربية البدنية بجامعة الزاوية . العدد السابع ( 2009 )
- 2-أسامة كامل راتب : الإعداد النفسي للناشئين ، دليل للإرشاد و التوجيه للمدربين و أوليا الأمور ،  
دار الفكر العربي ، القاهرة 2001
- 3\_جمال إمام السيد و جيهان حامد عبدا لرحمن " الضغوطات المهنية و علاقتها بأعراض  
الاحتراق النفسي لدى مدربي ألعاب القوى " مجلة بحوث التربية الرياضية . المجلد ( 37 ) و  
العدد ( 66 ) ، كلية التربية الرياضية للبنين جامعة الزقازيق ، 2004
- 4 - زكية على ابوالقاسم : وضع اختبارات لقياس مستوى الأداء المهاري و التحصيل المعرفي  
للمهارات الهجومية فى كرة السلة لطلاب كلية التربية البدنية ، رسالة دكتوراه غير منشورة  
كلية التربية الرياضية للبنات جامعة الإسكندرية ، 2007 .
- 5- عجمي محمد عجمي " أسباب اختلاف الاحتراق النفسي بين بعض مدربين كرة القدم دراسة  
مقارنة " مجلة بحوث التربية الرياضية ، المجلد ( 83 ) العدد ( 68 ) كلية التربية الرياضية  
للبنين ، جامعة الزقازيق ( 2005 ) .
- 6- ليلي عبدا لعزيز زهران : الأصول العلمية و الفنية لبناء المناهج فى التربية الرياضية ، دار  
زهران للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1991 .
- 7- ليلي عثمان ابراهيم : الرضاء الوظيفي و علاقته ببعض السمات الشخصية لدى دارسات التربية  
الرياضية للمرحلتين الاعدادية و الثانوى ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة  
حلوان ( 1998 ) .
- 8- محمد حسن علاوي : سيكولوجية الاحتراق للاعب و المدرب الرياضي ، مركز الكتاب للنشر ،  
القاهر ، 1999 .
- 9- محمد حسن علاوي : موسوعة الاختبارات النفسية للرياضيين ، مركز الكتاب للنشر ، القاهر ،  
1999 .



## الحملات الإسلامية لفتح القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية

د/ زهبة عاشر قري

كلية التربية زارة / جامعة الزاوية

### المقدمة:

لقد حاول المسلمون في بداية بناء دولتهم الجديدة، التخلص من قوة دولة الروم "البيزنطية" وكان هذا الحلم منذ بداية العصر الراشدي، وانتقل إلى حيز الواقع الميداني على عهد الخلافة الأموية، بعد أن قويت الدولة الإسلامية، وذلك نتيجة فتح الشام وفلسطين ومصر، لكن المحاولات الإسلامية في ذلك العصر باءت بالفشل بسبب قوة الاستحكامات البيزنطية، وأيضاً بسبب الشتاء القارص في القسطنطينية ترتب على هذا الفشل زيادة ثقة البيزنطيين في قدراتهم الحربية.

لقد كانت رغبتني الشديدة في دراسة أحداث هذه الفترة التاريخية من أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، وذلك لمعرفة أهمية هذه المدينة لاتصالها بتاريخ المسلمين في الشرق؛ ودول أوروبا العصور الوسطى في الغرب.

إن هدفنا من وراء دراسة هذا الموضوع، هو سد الثغرات التي اغفلتها الجهود السابقة، واستيفاء الجوانب التي لم يتطرق لها المؤرخون السابقون، ومحاولة تقديم دراسة علمية مستقلة بذاتها.

أما عن المنهج الذي سنحاول أن نتبعه، فإننا نود الإشارة إلى أن هذا البحث قد فرض علينا أن نتبع المنهج السردى للأحداث الخاصة بما يطرح حوله من نقاط، ثم اللجوء إلى تحليل هذه الأحداث واستقراءها وقراءة ما بين سطورها قراءة تساعدنا على الوصول إلى الحقيقة والرأي الموضوعي.

وقد اقتضى هذا الموضوع تقسيمه إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة. ألخص الحديث عن محتوياتها فيما يلي:

المبحث الأول يحمل عنوان "الحملات الإسلامية الأولى"

تحدثت فيه على أهمية القسطنطينية السياسية والاقتصادية، ثم تعرضت فيه لـ"الحملات الإسلامية على مدينة القسطنطينية في العصر الراشدي" والتي خاض فيها المسلمين غمار البحر.

أما العنصر الثاني فقد تطرقت فيه إلى "الحملات الإسلامية في العصر الأموي" سواء كانت برية أو بحرية، إذ درج الخلفاء الأمويين على إرسال حملات سنوية ضد القسطنطينية، وكانت هذه الحملات يغلب عليها الطابع التأديبي.

وأما المبحث الثاني والذي يحمل عنوان "المحاولات الإسلامية في العصر العباسي" درست في هذا المبحث "طبيعة الصراع بين الطرفين".

إذ نظر البيزنطيون إلى أن سقوط القسطنطينية في أيدي المسلمين، كان يعني سقوط للمسيحية. وساهمت الكنيسة والبابا في تقديم كافة المغريات لتشجيع المسيحيين للانخراط في الحروب البيزنطية ضد المسلمين.

وتعرضت في العنصر الأول إلى "الحملات الإسلامية في العصر العباسي" إذ كان هناك صراع بين الطرفين، يختلف في كثير من خصائصه عن العصر الأموي، وصاحب هذا الصراع قيام حملات حربية عرفت في التاريخ الإسلامي باسم "الصوائف والشواتي".

ويحمل المبحث الثالث والأخير عنوان "فتح القسطنطينية في عصر الدولة العثمانية" وتعرضت في هذا المبحث إلى "الاستعدادات العثمانية لفتح القسطنطينية" التي قام بها السلطان محمد الثاني وشرحت اهتمامه بالمدفعية، واهتمامه بالأسطول العثماني وكل التفاصيل التي تسبق مرحلة التحرك نحو فتح المدينة.

وتحدثت في العنصر الثاني عن "حصار المدينة وفتحها" مما اضطر البيزنطيون إلى الاستنجاد بالدول الأوروبية، لكن عزيمة السلطان محمد الثاني ومدفعيته القوية أدت إلى وقوع العاصمة البيزنطية ودخولها دون أن تتمكن الدول الأوروبية من إنقاذها.

وأخيراً الخاتمة: تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذا الموضوع.

## المبحث الأول: الحملات الإسلامية الأولى

قدر للدولة البيزنطية أن تتمتع بازدهار اقتصادي عظيم، بسبب موقعها الجغرافي، إذ كانت القسطنطينية حلقة الوصل بين قارتي آسيا وأوروبا<sup>(i)</sup>، وفيها التقت جميع الطرق التجارية من الشمال، والجنوب والشرق والغرب<sup>(ii)</sup>، وعبر القلقشندي عن أهمية موقعها وازدهار تجارتها فقال: "واكتناف البحر لها من كل جانب بحيث يحمل إليها على ظهره كل شيء مما لا يوجد فيها... فبلاد الروم إذا أغلت وأقحطت كانت كسعر الشام إذا أقبل وأرخص"<sup>(iii)</sup>.

لقد قامت القسطنطينية بدور الوسيط التجاري بين الدولة العباسية والغرب المسيحي، فكانت موزعاً للمواد الأولية<sup>(iv)</sup>، وسوقاً تجارية مزدهرة، ومن أسواقها سوق "بيلة" الذي يقام مرة في أول الربيع من كل عام ويستمر مدة أربعين يوماً وهو من أشهر الأسواق، يأتيه الناس من المناطق البعيدة، ويبذل التاجر غاية جهده كي يدركه<sup>(v)</sup> وقد وصف بنيامين الطليطلي "الحركة التجارية في أسواق القسطنطينية وكثرة من يتردد عليها من تجار: العراق، والشام، ومصر، وبلاد فارس، ومن الروس والبلغار، والخزر، وإسبانيا، فامتألت أسواقها بالسلع الفاخرة في ازدهارها وثرائها لا يمكن أن تقارن بأي مدينة أخرى باستثناء بغداد<sup>(vi)</sup> وأثنى المقدسي على جمال أسواقها وكثرة فواكهها ورخص أسعارها وشبهها بمدينة البصرة، وإن كانت البصرة أصغر منها<sup>(vii)</sup>.

### 1- محاولات فتح القسطنطينية في العصر الراشدي

لقد شهدت العلاقات الإسلامية البيزنطية منذ منتصف القرن الأول الهجري/ منتصف القرن السابع الميلادي صراعاً متأرجحاً بين النصر والهزيمة، إذ لم يكد الإمبراطور هرقل (ق.هـ/610-641م) ينتهي من القضاء على خطر الفرس حتى ألتفت لمواجهة الدولة الإسلامية التي بدأت الاعتماد على قوتها الحربية وبخاصة البحرية<sup>(viii)</sup> إذ يرجع إلى الدولة الإسلامية عامة ولمعاوية بن أبي سفيان خاصة عندما كان والياً على الشام من قبل أميري المؤمنين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما - خاصة، فضل السيطرة على البحر المتوسط، بعد أن كانت البحرية البيزنطية هي القوة الوحيدة فيه، حيث تمكن معاوية من غزو جزيرة قبرص سنة (29هـ/649م)<sup>(ix)</sup>، كما تمكن عبد الله بن سعد بن أبي السرح والي مصر من تحقيق نصر كبير على البيزنطيين في موقعة ذات الصواري سنة (34هـ/655م) وهي الموقعة التي وضعت نهاية لسيادة بيزنطية البحرية<sup>(x)</sup>.

وعلى الرغم من أن الفتوحات الإسلامية توقفت في فترة الخليفة علي بن أبي طالب بسبب المشاكل الداخلية والفتنة التي أدت إلى مقتله، إلا أنها استؤنفت مع قيام الدولة الأموية.

**2- محاولات فتح القسطنطينية في العهد الأموي:** استمر سعي المسلمون لفتح مدينة القسطنطينية الحصينة ففي هذا العصر حدثت أكثر من محاولة لفتح هذه المدينة، كانت الأولى سنة 48هـ/668 م في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان، أرسل حملة برية وبحرية بقيادة سفيان بن عوف وبصحبه مجموعة من الصحابة منهم عبد الله بن العباس، عبد الله بن عمر، عبد الله بن الزبير وأبو أيوب الأنصاري، سارت الحملة ووصلت إلى أسوار المدينة ودار بين الطرفين قتال عنيف، فشل المسلمون في فتح المدينة وعاد الجيش الإسلامي بعد استشهاد الكثير من الجنود كان من أبرزهم الصحابي أبو أيوب الأنصاري إضافة إلى فقدهم العديد من السفن (11)، ورغم ذلك استمر الخليفة معاوية في إرسال حملات سنوية إلى القسطنطينية لكنها كانت مجرد حملات تأديبية أما الحملة الثانية كانت في عصر الخليفة سليمان بن عبد الملك، والتي أعد لها الخليفة الوليد بن عبد الملك 96-99هـ/715-717 م إلا أنه توفي قبل إرسال حملته، وكانت الحملة بقيادة مسلمة بن عبد الملك، استطاع أن يضمن ولاء البلغار إلى جانبه<sup>(xi)</sup> وسارت الحملة في أوائل سنة 97هـ/716 م. وكان يحكم الدولة البيزنطية في هذه الفترة الإمبراطور البيزنطي ليو الأيسوري الثالث (99-123هـ/717-740 م) تقدم مسلمة بن عبد الملك عبر آسيا الصغرى بجيش يتكون من 80000 جندي، وعبر أوروبا أثناء إبحار الأسطول الإسلامي المكون من 1800 قطعة بحرية في بحر مرمرة فأعلن ليو دفاعه عن المدينة باستخدام النار الإغريقية "النفط" ويصف ابن خلدون محاولة مسلمة قائلاً: "أمر مسلمة عساكره بالزراعة واتخذوا بيوتاً من الخشب وصاف وشتى وهم يأكلون من زراعتهم حتى جهد أهل القسطنطينية الحصار، وسألوا الصلح على الجزئية دينار على الرأس فرفض مسلمة وأصاب عساكره الجوع"<sup>(xii)</sup>.

وكان شتاء 717-718هـ شديد البرودة على المسلمين إضافة إلى قلة مؤونهم<sup>(xiii)</sup>، ورغم ذلك ظلت الحملة تحاصر القسطنطينية حتى تولى الخلافة الخليفة عمر بن عبد العزيز سنة 61-101هـ/681-720 م فأمر بفك الحصار وانقد من بقي من أفراد الحملة من الجوع والبرد<sup>(xiv)</sup>، وعلى الرغم من فشل الحربي الذي حاق بالحملة، إلا أنها أحرزت انتصاراً معنوياً، وفرض مسلمة بن عبد الملك على الإمبراطور البيزنطي ليو الثالث "الايسوري" بناء مسجد داخل أسوار القس نظير انسحاب قواته ورفع الحصار<sup>(xv)</sup>.



لقد نظر المسيحيون إلى ليو الإيسوري على أنه لم ينقد القسطنطينية من السقوط في أيدي المسلمين فحسب، بل إنه أقعد الحضارة الأوروبية والمسيحية من الإسلام، وقام البابوات بتقديم التسهيلات والمغريات كافة لتشجيع المسلمين للانخراط في الحروب البحرية البيزنطية ضد المسلمين في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، ولتحقيق ذلك أعلن البابا ليو الرابع "232-241هـ/846-855م" أن كل من يمت في هذه الحرب يعد مدافعاً عن الكنسية، ويعد شهيداً وله الجر والثواب عند الله<sup>(xvi)</sup>.

لقد استغلت الدولة البيزنطية الدافع الديني في حروبها ضد المسلمين، لما له من أثر في نفوس الناس، لإثارتهم وحثهم على القتال، لتحقيق أهدافها الأخرى سواء أكانت سياسية أم حربية، أم اقتصادية، بينما كان المسلمون يدافعون بصدق عن دينهم، فالجهاد كان عقيدة لها أثرها الفعال فيما أحرزوه من انتصارات على البيزنطيين وكانت دعوة الجهاد كافية لإثارة الحماسة لديهم فكل مشترك في القتال مجاهد، وإذا مات في ساحة القتال فهو شهيد.

### **المبحث الثاني: المحاولات الإسلامية في العصر العباسي**

لقد حقق المسلمون انتصارات عظيمة وأقاموا دولتهم في معظم البقاع التي كانت تخضع للدولة البيزنطية كالشام، ومصر، وشمال أفريقيا، وهذا لا يعني القضاء على بيزنطة، إذ استمر وجودها في مناطق أخرى مهمة كالأناضول والبلقان، وهذا ما يدفعنا إلى طرح تساؤل عن أسباب توقف المسلمون عند هذا الحد، وعدم استمرارهم في مد نفوذهم والسيطرة على العاصمة البيزنطية القسطنطينية، ومن خلال اطلاعنا على أحداث هذه الفترة نستطيع القول إن ذلك راجع إلى أن الدولة الإسلامية تحت خلافة العباسيين لم يعد لديها رغبة أو مخطط للقضاء على البيزنطيين وهذا في حد ذاته يعد أمراً غريباً إذ يقتضي المنطق من الناحية النظرية على الأقل أن هناك صراعاً دائماً بين الدولتين يحتم قضاء أحد الطرفين على الوجود السياسي والقوة الحربية للطرف الآخر. إن هذا الوضع الغريب جعل لذلك الصراع طبيعة خاصة، فهو من الوجهة النظرية صراع دائم مستمر ولكنه لا يسمح برجحان كفة أي من الطرفين على الفريق الآخر، ثم أنه لم يحل دون التعاون بينهما<sup>(xvii)</sup>.

#### **1- الغزوات العباسية ضد البيزنطيين:**

لقد كانت أهم الحملات في العصر العباسي هي الحملة التي حدثت في عصر الخليفة المهدي "158-169هـ/775-785م" بقيادة ابنه هارون الرشيد عام 165هـ/782م وصلت الحملة إلى خليج

البحر على القسطنطينية وهددها مما اضطر الإمبراطورة إيرين الوصية على ابنها قسطنطين السادس "164-181هـ/780-797م" إلى طلب الصلح<sup>(xviii)</sup>. توصل الطرفان إلى عقد هدنة سنة 167هـ/783م بين الدولتين استمرت ثلاث سنوات خضعت فيه الإمبراطورة مضطرة لشروط القائد هارون الرشيد .

مثل ذلك الاتفاق إهان بالغة للدولة البيزنطية، إذ ألزمت الإمبراطورة بدفع مبلغ مالي قُدر ما بين سبعين أو تسعين ألف دينار سنوياً<sup>(xix)</sup> (19) إضافة إلى الشروط التالية:

يتم تبادل الأسرى بين الطرفين، وتلتزم بيزنطة بفتح الأسواق التجارية للمسلمين في رحلة عودتهم، كما أُجبرت على أن تمد الجيش الإسلامي بالمرشدين في طريق العودة<sup>(xx)</sup>.

نجحت العمليات الحربية التي قام بها الجيش الإسلامي تحت قيادة الخليفة هارون الرشيد سنة 173هـ/790م في عقد اتفاقية سلام جديدة مع الدولة البيزنطية ، قضت بدفع إتاوة كما في عهد الخليفة المهدي<sup>(xxi)</sup>.

وفي نهاية القرن الثالث الهجري بداية القرن التاسع الميلادي عاود الخليفة هارون الرشيد حملاته ضد الدلة البيزنطية وذلك بسبب تهديد الإمبراطور نفقور الأول 187-196هـ/802-811م له في إحدى رسائله التي طالب فيها الخليفة برد ما دفعته له الإمبراطورة إيرين قائلاً: "أما بعد فإن الملكة التي كانت قبلي أقامتكم مقام الرخ وأقامت نفسها مقام البيدق فحملت إليك من أموالها ما كنت حقيقاً بحمل أمثالها إليها ..."<sup>(xxii)</sup> فأجابه الرشيد برسالة جاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم من هارون أمير المؤمنين إلى نفقور كلب الروم قد قرأت كتابك يا ابن الكافرة والجواب ما تراه دون أن تسمعه..."<sup>(xxiii)</sup> وكانت الحملة التي قادها الخليفة هارون الرشيد سنة 190هـ/806م هي من أهم الغارات التي قام بها بنفسه واستولى على معاقل مهمة منها هرقله Heraclea وبعض الحصون مثل حصن الصقالبة Slavs ودبسة Thebasa ومقلوبية Malacopia والصفصاف واضطر نفقور على أثر هذه الحملة إلى طلب الصلح ودفع مبلغ من المال عن نفسه وولده وعن بطارقه وباقي الرعية بلغ خمسين ألف دينار سنوياً<sup>(xxiv)</sup>.

## 2- طبيعة الصراع العباسي البيزنطي:

لقد كانت سياسة التوسع هي سياسة الدولة الإسلامية في فترة الفتوحات الأولى حتى نهاية عصر الدولة الأموية، أما وقد وصلت حدود الدولة العباسية إلى أقصى اتساع لها، فقد تغيرت الاستراتيجية

العامة، وبدأ عصر جديد في الدولة الإسلامية يختلف في كثير من خصائصه عن العصر الأموي الذي سبقه، فقد صاحب قيام الدولة العباسية 132هـ/750م انتهاء الشعور بالانتماء إلى عالم البحر المتوسط، وبعبارة أخرى فإن العباسيين غيروا اتجاههم من البحر المتوسط وتطلّعوا إلى جهة الشرق<sup>(xxv)</sup> فالمؤثرات الفارسية التي كان لها دور مهم في قيام الدولة العباسية، ازدادت وضوحاً، بعد ذلك وفرضت عليها نقل عاصمة الدولة الإسلامية من دمشق إلى بغداد القريبة من فارس، فضعف بذلك الأثر الهلنستي في الحضارة الإسلامية في حين ازداد فيها أثر الحضارات الشرقية كالفارسية والهندية<sup>(xxvi)</sup>. وترتب أيضاً على الاتجاه شرقاً حدوث تغيير في سياسة الخلفاء العباسيين تجاه البيزنطيين، فأصبحت شواطئ البحر المتوسط بالنسبة للعباسيين بمثابة حدود ونهايات، ينبغي الدفاع عنها لا أبواب وتغور يفقر منها إلى ما وراء هذا البحر من بلدان. كما ترتب على بعد عاصمتهم عن ساحل البحر أن قل اهتمام الخلفاء بدعم الأسطول الإسلامي في البحر<sup>(xxvii)</sup>

**فتح القسطنطينية في العهد العثماني:** لقد أحياناً العثمانيون من جديد فكرة الجهاد المقدسة ضد البيزنطيين والذي مكن لهم من تنفيذ هذا الهدف أنهم كانوا من القادمين حديثاً إلى الأناضول، كما ساعدهم على لعب هذا الدور كونهم ما زالوا بدأ يندفعون بكل قوة في سبيل الجهاد الإسلامي ضد الأعداء، ولم تكن الحضارة والملاذات والقصور قد جعلت حماسهم الديني يضعف أو ينتهي.

كما كان لضعف الدولة البيزنطية العامل الأكبر الذي مكن وسهل الفتح على العثمانيين، إذ كان الصراع ما بين الإمارات التركية والإمبراطورية البيزنطية قد أضعف الطرفين.

كانت أولى المحاولات الحربية لفتح القسطنطينية في مطلع القرن الرابع عشر الميلادي وبالتحديد زمن الإمبراطور البيزنطي يوحنا السادي كانتاكوزينوس (1347-1355م) الذي استجد بالسلطان أورخان بن عثمان (1326-1359م) فأنتهز الأخير الفرصة وأمدّه بقوات تتألف من عشرة آلاف مقاتل ساهمت في تثبيت كانتاكوزينوس على العرش البيزنطي، فضلاً عن زواج السلطان أورخان من الأميرة تيودورا<sup>(xxviii)</sup>.

أستمر العثمانيون في سياسة الاستيلاء على الأراضي البيزنطية في القارة الأوروبية، فأستولوا على مدينة غاليبولي عام 1354م ومنها انطلقوا نحو الاستقرار في أراضي البلقان ولجأ الإمبراطور يوحنا السادس كانتاكوزينوس إلى استخدام أسلوب المفاوضات مع السلطان العثماني أورخان وابنه سليمان

من أجل استعادة الأراضي البيزنطية التي استولى العثمانيون عليها لكن أورخان وابنه رفضا ذلك، مما دفع الإمبراطور يوحنا إلى التنازل عن العرش البيزنطي أواخر عام 1354م<sup>(xxix)</sup>.

نجح العثمانيون في عهد السلطان مراد الأول (1359-1389م) في اكتساح منطقة البلقان، وأدرك البيزنطيون الخطر الداهم الذي يتربص بهم وحاولت الدولة البيزنطية استمالة الغرب الأوربي من أجل الوقوف في وجه الخطر العثماني. وإنقاذ القسطنطينية، مما اضطره إلى عقد معاهدة سلام مع السلطان مراد الأول في عام 1372م تعهد فيها بدفع جزية سنوية للسلطان العثماني والاعتراف به سيداً له مع تقديم العون الحربي له. وهكذا أصبحت الإمبراطورية البيزنطية بمقتضى تلك المعاهدة مرتبطة بالأتراك العثمانيين من الناحية العملية<sup>(xxx)</sup>.

سار السلطان بايزيد الأول (1389-1402م) على نهج سياسة أبيه الرامية إلى التدخل العثماني في الصراعات القائمة بين أفراد الأسرة الحاكمة في القسطنطينية غير أن تولي مانويل عرش الإمبراطورية البيزنطية خلفاً لوالده يوحنا الخامس عام (1391-1425م) أعلن رفضه وتذمره من العلاقة التي تضمن تبعيته للسلطان العثماني بايزيد الأول، وعندها توجه السلطان العثماني بقواته إلى تراقيا، ثم تقدم نحو القسطنطينية لمحاصرتها<sup>(xxxi)</sup>، ولم ينته الحصار إلا بعد استسلام الإمبراطور البيزنطي مانويل لمطالب السلطان بايزيد والتي كان من بينها ضرورة بناء مسجد جديد في القسطنطينية وإنشاء محكمة إسلامية، كما تنازل عن نصف (حي غلطة) الذي وضعت فيه حامية عثمانية قوامها 6000 جندي<sup>(xxxii)</sup>.

ومرة أخرى حاول الإمبراطور مانويل التخلص من علاقة التبعية للسلطان بايزيد الأول، فكان رد السلطان أن قام بحصار القسطنطينية عام 1394م وتمكنت قواته من الاستيلاء على جميع ممتلكات الإمبراطور خارج أسوار المدينة، ولم يكن أمام الإمبراطور البيزنطي إلا أن يتوجه نحو الغرب لطلب المساعدة، ومكث الإمبراطور في إيطاليا ينتظر وصول خبر سقوط القسطنطينية.

أرسل الإمبراطور مانويل برسالته إلى البابا في روما وملك فرنسا وحاكم المجر يخبرهم فيها بحصار القسطنطينية واقترب سقوطها في أيدي أعداء المسيحية<sup>(xxxiii)</sup>.

ويرى بعض المؤرخين أن هذه الحملة حملة صليبية لأنها شاركت فيها البابوية، وكادت أن تسقط القسطنطينية في أيدي العثمانيين بداية القرن الخامس عشر الميلادي وبالتحديد سنة 1400م لولا تدخل القدر ليزيد من عمر الإمبراطورية البيزنطية نصف قرن جديد وذلك بسبب تنامي قوة المغول

الذين دخلوا في حرباً مع العثمانيين انتهت بإيقاع هزيمة مروعة بالجيش العثماني في معركة أنقرة عام 1402م وتمكن البيزنطيون من أسر السلطان بايزيد نفسه الذي مات في الأسر بعد عدة أشهر<sup>(xxxiv)</sup>.

تمكن الإمبراطور مانويل على أثر هزيمة العثمانيين في موقعة أنقرة وزوال الخطر العثماني عن القسطنطينية من العودة إلى عرشه، كما اضطر الأمير سليمان بن السلطان بايزيد على التوقيع على اتفاقية مهينة عام 1403م مع يوحنا السابع باليولوغس الإمبراطور الشريك في القسطنطينية<sup>(xxxv)</sup>.

لقد كان من نتائج هزيمة العثمانيين في معركة أنقرة تفكك الإمبراطورية العثمانية مؤقتاً إذ قامت حرب أهلية بين أبناء السلطان بايزيد وقام الإمبراطور مانويل بدور كبير فيها وذلك بتغذية روح الكراهية والغيرة بين الأخوة<sup>(xxxvi)</sup>.

اتجه السلطان مراد الثاني بعد توليه عرش السلطنة سنة (1421-1451م) إلى إعادة بناء جيشه وعاود مرة أخرى سنة 1422م محاصرة القسطنطينية واستمر حصاره مدة 64 يوماً بأسطول وجيش قوامه 30 ألف جندي، كان حصاراً شديداً، لكن المدفعية العثمانية لم تحدث أضراراً بأسوار المدينة، مما اضطر السلطان إلى رفع الحصار أثر ادعاء أخيه الصغير (مصطفى الذي كان عمره 13 سنة) السلطنة وذلك بتحريض من البيزنطيين<sup>(xxxvii)</sup>.

عاد السلطان العثماني بعد أن عقد صلح مع البيزنطيين على أن يدفعوا للدولة العثمانية 300,000 أقة كضريبة سنوية<sup>(xxxviii)</sup>.

اعتلى آخر الأباطرة البيزنطيين قسطنطين الحادي عشر العرش البيزنطي (1448-1453م) وكان سيئ الحظ إذ ورث أوضاعاً سياسية واقتصادية وعسكرية مضطربة. ولم يكن أمامه الكثير ليقوم بفعله، سوى المحافظة على العلاقات الطيبة مع العثمانيين، سنة 1451م توفي السلطان مراد الثاني وخلفه ابنه محمد الثاني (1451-1481م) الذي بدأ في فترة سلطنته العمل على تحقيق الإنجاز الذي كان أبيه وأجداده على وشك تحقيقه أكثر من مرة، وهو فتح القسطنطينية<sup>(xxxix)</sup>.

**1- الاستعدادات العثمانية لفتح القسطنطينية:** اهتم السلطان محمد الثاني بكل التفاصيل التي تسبق التحرك نحو القسطنطينية، كما اتبع السرية المطلقة في عملية التخطيط لفتح العاصمة البيزنطية، ولم يخبر القادة بهذا الأمر إلا الموثوق فيهم، كما كان دائماً يدرس خارطة

القسطنطينية كي يتعرف على نقاط الضعف والقوة في أسوار المدينة للاستفادة منها في وضع خطة الهجوم عليها، ودرس أيضاً محاولات قادة الجيوش الإسلامية عبر العصور السابقة<sup>(xi)</sup>.

انصب اهتمام السلطان محمد الثاني على المدفعية، حيث عمل على تصميم مدافع بحجم غير مسبوق، كما صنعت الآلات النارية التي كانت ترمي بأسهم تكاد تخرق الحجر<sup>(xii)</sup>، وبعضها يرمى ببندق من حديد يزن ما يزيد عن مائة رطل، وقد كانت هذه المدافع من تصميم المجري (أوريان) الذي نجح في تصميم أضخم مدفع عرفه التاريخ في ذلك الوقت حيث كان وزنه 700 طن، بينما تزن قذيفته 12 ألف رطل، في حين يصل مداه ميل واحد، وقد اختبر السلطان المدافع بنفسه وكانت نتيجة المدفع الكبير حسنة<sup>(xiii)</sup>.

لقد قام السلطان محمد الثاني بتسوية طريق أدرنة القسطنطينية بـ 200 عامل يشرف عليهم 50 عاملاً ماهراً لجره المدافع الضخمة، حيث يحتاج المدفع الكبير إلى 60 ثور لجره و 400 جندي على جانبي الثيران، و 200 جندي من كل جهة لتأمين عدم التزحلق والميلان<sup>(xiii)</sup>.

اهتم السلطان محمد الثاني اهتماماً كبيراً بالأسطول العثماني، حيث عمل على تقويته وتزويده بالسفن المختلفة ليكون مؤهلاً للقيام بدوره في الهجوم على القسطنطينية تلك المدينة التي لا يكتمل حصارها دون وجود قوة بحرية تقوم بهذه المهمة<sup>(xiv)</sup>.

بلغ عدد السفن التي أعدت للمشاركة في الحملة 400 سفينة<sup>(xiv)</sup> تشمل على 16-18 سفينة من النوع الشيني، ومن 6-8 سفن شراعية صغيرة بها ما بين 18-20 مجدف، ومن سفن أصغر حجماً يتراوح عددها من 16-20 مجهزة لنقل الخيول، بالإضافة إلى عدد آخر من السفن مختلفة الأنواع<sup>(xvi)</sup>.

وهكذا بعد أن قام السلطان محمد الثاني بكل التجهيزات الممكنة لفتح القسطنطينية تلك المدينة الحصينة والمنيعه والمتمثلة في بناء قلعة زوملاي، وتجهيز جيشه بمدافع حديثة وعملاقة لم يسبق لها مثيل ومده بالسفن الجديدة، إضافة إلى عقده العديد من الاتفاقيات مع مختلف الدول ليضمن حيادها حان الوقت للتوجه إلى فتح المدينة.

**2- حصار المدينة وفتحها:** شعرت أوروبا بخطر سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين، وبدأت تتحرك لمساعدة إمبراطورها والدفاع عنها، فأعلن هونيادي قائد المجر الحرب على السلطان محمد الثاني رغم وجود معاهدة بينهما استمر قصف المدينة واندفع المسلمون نحو السور

بأكثر من ألفي سلم خشبي، وضعت على السور، ليصعد منها الجنود، لكن البيزنطيين تمكنوا من تحطيم أغلبها، لذلك أمر السلطان بوقف إرسال السلاالم وأمر بفتح ثغرات في السور للاندفاع داخل المدينة وكان من أبرز القادة الذين تولوا هذا الأمر (حسن أولو بادي) الذي تقدم مع ثلاثين من رجاله، وفتحوا ثغرة في السور ودخلوا للمدينة، لكن المدافعين رموهم بالسهم والزيت الساخن فاستشهد حسن ومعظم رفاقه<sup>(xlvii)</sup>.

مهد حسن ورفاقه هذا العمل الطريق لبقية الجنود، فأزاد الحماس خاصة أن السلطان محمد الثاني كان قد قاد الهجوم بنفسه بعد أن اخترق الخندق على متن جواده، وانسحب القائد البيزنطي بعد أن أصيب بجرح في ذراعه والذي سبب بمغادرته للمدينة في ارتباك وخوف الجنود المدافعين عن القسطنطينية وبذلك تمكن الجنود العثمانيون من رفع الأعلام العثمانية فوق أسوار المدينة، ودار قتالاً عنيفاً في شوارع العاصمة البيزنطية سقطت على أثره العاصمة في يد الفاتحين العثمانيين بعد حصار دام 55 يوم كما سقط الإمبراطور قسطنطين الحادي عشر آخر أباطرة بيزنطيه<sup>(xlviii)</sup>، دخل السلطان محمد الثاني آيا صوفيا وأمر برفع الأذان وصلى صلاة العصر فيها<sup>(xlix)</sup>، ثم أمر بالبحث عن جثة الإمبراطور وسلمها إلى الرهبان وأمر بإقامة مراسم دفنه كما دفن الأباطرة السابقين<sup>(l)</sup>، وبعد هذا الفتح أطلق على السلطان محمد الثاني لقب "الفتح" وتحولت العاصمة العثمانية من أدرنة إلى القسطنطينية التي سميت بإسلامبول أي "مدينة الإسلام" كما سميت بدار السلام وبعد ذلك سميت استانبول<sup>(li)</sup>.

**3- نتائج الفتح:** فتحت القسطنطينية يوم الثلاثاء 20 جمادى الأول 857هـ- التاسع والعشرين من مايو 1453م، وكان السلطان محمد الثاني متسامحاً مع النصارى، فدخل السلطان محمد الثاني المدينة في موكب مهيب، وألقى بياناً عاماً دعا فيه الفارين من المدينة بالعودة إلى منازلهم، وآمنهم على حياتهم وأموالهم، ووعدهم بحرية العبادة وممارسة شعائهم الدينية، فنصب لهم بطريرك جديد لأن البطريركية كانت شاغرة، واحتفى به وبالغ في تكريمه وجعله في رتبة الوزراء، وعهد إليه أمور البيزنطيين في النواحي الدينية والمدنية<sup>(lii)</sup>.

قام السلطان محمد الثاني "الفتح" ببناء مسجد يحمل اسمه في إسلامبول، وكان القصد من وراء ذلك أن يصبغ المدينة بالصبغة الإسلامية، وبنى حول المسجد ثمانية مدارس لتدريس مختلف العلوم الشرعية والأدبية، كما نقل العديد من سكان الأناضول إلى إسلامبول وأمرهم بالسكن في العاصمة<sup>(liii)</sup>.

كان سرور العالم الإسلامي كبيراً بفتح القسطنطينية فقد أنيرت القاهرة أياما طويلة، وأقيمت فيها احتفالات كبيرة، كما أرسل سفراء خاصين لتهنئة السلطان محمد الفاتح ويؤرخ لفتح القسطنطينية بانتهاء القرون الوسطى وبداية التاريخ الحديث<sup>(iv)</sup>.

أما في الغرب فقد تأثرت دول أوروبا بنبا هذا الفتح وانتابهم شعور بالفزع والألم والخزي، وبدأ لهم خطر جيوش الإسلام القادمة من اسلامبول، كما بدل الشعراء والأدباء ما في وسعهم لتأجيج نار الحقد والكراهية في نفوس النصارى ضد المسلمين، وعقد مؤتمر في روما أعلن فيه توحيد الجهود ضد العدو المشترك "الدولة العثمانية" لكن موت البابا نيقولا الخامس الذي مات متأثراً بسقوط القسطنطينية قد أوقف هذا التحالف المشترك في أوروبا وتحمس الأمير فيليب دوق برجنديا واستنفر ملوك أوروبا لقتال العثمانيين وتبعه البارونات والفرسان المتعصبون للنصرانية، وأصبح قتال المسلمين عقيدة مقدسة، إلا أن السلطان محمد الفاتح كان لهم بالمرصاد<sup>(v)</sup>.

### الخاتمة

- يمثل الفتح الإسلامي للقسطنطينية حدثاً مهماً، إذ يعد من أهم الفتوحات التي قام بها المسلمين، ليس في التاريخ الإسلامي فحسب، بل في التاريخ الإنساني بأسره، إذ يرى المؤرخون أن فتح القسطنطينية يعد نهاية للعصور الإسلامية وبداية للعصور الحديثة.

- لقد كان الصراع الحربي بين هاتين الدولتين مرآة تعكس الصراع الديني، إذ يرى كل من الطرفين نفسه مسؤولاً في الدفاع عن عقيدته الدينية وأصبحت هذه الحروب بمثابة حرب مقدسة.

- وكانت القسطنطينية المعقل الرئيس للحركات الصليبية، ويرى بعض المؤرخين أن حروب الامبراطور هرقل "ق-م 19هـ/610-641م" ضد العرب المسلمين كانت حروب صليبية، وإنها امتداد لحروبه ضد الفرس، التي كان من أبرز حوافزها استعادة الصليب المقدس وبهذا يكون الحماس الديني هو أحد أسبابها.

- اندهش الأوروبيون في هذا الفتح بعظمة الجيش العثماني وقوته، وارتفاع الروح العسكرية في نفوس جنده، وقدرتهم في التحلي بالصبر والنظام والاتحاد والنيقظ.



- لقد كانت القسطنطينية تتمتع بموقع استراتيجي مهم، مما أكسبها أهمية اقتصادية، جعلت التجار يتوافدون من كل الأماكن براً وبحراً لوقوعها بين طرق بحرية مهمة، بالإضافة إلى أهميتها الدينية، إذ كانت تمثل معقل النصرانية المعادية للإسلام.

وظلت هذه العاصمة قروناً وادهاً مقراً للكنيسة الشرقية الأرثوذكسية -اليونانية- تهفو إليها قلوب الملايين من أتباع هذه الكنيسة.

لقد كان السلطان محمد الثاني سلطاناً متسامحاً مع النصارى فدخل المدينة في موكب مهيب، وصادر بياناً عاماً دعا فيه الفارين من المدينة بالعودة إلى منازلهم، وآمنهم على حياتهم وأموالهم، ووعدهم بحرية العبادة وممارسة شعائرهم الدينية، فنصب بطريرك جديد لأن البطريركية كانت شاغرة.



Vasilive A. A, History of the Byzantine Empire, vol1A, the uni of Wisconsin press, 1958, p274

xxxv(لشازفتح ،الحدود الإسلامية وبين الخثكالحرب ونصصالاحضاري، 2للقها ر ، دارالقي العدي ، 1966، ص 131.

151. شاورجعيد بلالفتاق، أوبوالعصورالو رر ، 1، ر10للقا ر ساقتيه لجالوسصريه، 1986، ص

٥٦. <sup>xxvii</sup> حين تاتي اهل بيوت فل بلخ لستور، ر ٢٢ لقا ر ، لادار اهل بيوت في فل بيوت، ١٩٨٦، ص ٥٦.  
<sup>xxviii</sup> يورن لفي مي اهل اللدوني، فل بيوت، و يورن لستور رات و يورن لستور في فل بيوت، ايت، ص ٢٣، ص ٢٥،

ص31: xxxix (قوله: ياربى ار والفتح الح الاى اسد للقرى) بن وبنه ي و بنه، اتلاصه، ار العه، ان 1453 م تى يوت على يه

36. (xxx) لدران لیل در جیبی بود، دار لیل در اوقات و الحاحات الشیعی، 2002م، ص 20، ص 21.

xxxix) من سحر، يهسجدت اهل الدولة العراقية لبقا ر ، 2007م، ص121، ص123.  
 xxxii) الحيفة، حاضنة لكافة احوال الاخير ف للام التاتول و الاخبار ت حقيق هس من دلقا ر ، 1988م، ص164.

xxxiii) عبيد بك من جد ابي الدوالي علي الغوري (اللقار) من بعض بنو فاند دلشهر، 1993م، ص 53، ص 54.

xxxiv) ابن العادل الجبل نابو الفاي لبد الح، شجرة اتالة ف انبارسنة ١٠٧٢ هـ، 7 بيروت، انت، ص 47.

xxxv) (بلن تير يپردي، هه الهي نيلو السحاح نيو  
 مان جوم الزا ف سوك س صي والهي ر ، 12 لاي ر ،  
 ات، ص 269.

<sup>(xxvii)</sup> طين ملاس بين سعيد، الرئيس لسنڌ ايل لاجاب ترجمه ودراسة ربيع قزويني شير، ياله ساجيدي

سنشور، المجلعة الأربعة، 2010م، ص90.  
 (xxxviii) أوتون إيساز تايل الدولة العصرية س ج 1نقر سؤ فيص اللشر، 1988م، ص120، ص121.

xl) چهار سرچببق فُره، ص 90، ص 91.  
 xli) ال یار سرچببق فُره، ص 32، ص 34.

<sup>xlii</sup> رضى وائيد لى، العمل رائس على الفيت حى لى الفيت حى الإيلاس في أوربي الشهيرة، جده، دار اليعوبي قشير، ص 19، ص 15.

1982م، ص23، ص24.  
 الخاش، ارف متوايل ل لقران متوجس من حد لبدال عار ، دارالمشعر، 1918م، ص203.

xliv) لصليبي، الذي سمي بدفنيته في رن في رية العبد رانس في الدفن في القبر، ر، دار الشجر الإبرية، 2006م، ص 89.

xliv) کین ملاص در بقی فخره، ص 100.  
xlv) چوز، ز سرچ بقی فخره، ص 107، ص 108.

<sup>xlvi</sup> چار سرچ بقی فتره، ص 93.  
<sup>xlvi</sup> ید رضوان سرچ بقی فتره، ص 122.

الخديجة بنت خويلد، المدثر، دار الشؤون الثقافية، 2013م، ص 121، ص 122.

١٤) اوتن اسرج ببق فخر مسج، ص 140.  
١٥) اش اسرج ببق فخر مسج 1، ص 204.

iii) الشريدي سرچ ببق فخره، ص 126.  
 iv) سراج سرچ ببق فخره، ص 98.

(iv) أوتون اسد رجب بق فخره س ج 1، ص 142.  
(v) الصلاحي سر ج بق فخره، ص 120، ص 121.



## تحليل وقياس الاتجاه العام لدالة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2020)

إلهام محمد أحمد البشتي

كلية الاقتصاد/ الزاوية- جامعة الزاوية

### المخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس الاتجاه العام لدالة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020) باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي القياسي (E-views) لتقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وتوصل البحث إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع- سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م، ذات أثر ايجابي في المدى القصير و ذات أثر سلبي في المدى البعيد.

### Abstract:

The study aimed to analyze and measure the general trend of the inflation function in the Libyan economy during the period (1990-2020) using the descriptive correlational approach, based on the standard statistical program (E-views) to estimate the relationship between the variables under study, and the research found a significant relationship with statistical significance between the independent variables (broad money supply – the exchange rate) and the dependent variable (inflation) in the Libyan economy during the period 1990-2020 AD, with a positive impact in the short term and a negative impact in the long run.

### اولاً- الاطار العام للدراسة:

#### المقدمة:

يعتبر موضوع الاستقرار الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تحضي باهتمام المتخصصين والدول المختلفة، لما له من تأثير على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ولقد اتفق الجميع على المحافظة على معدل التضخم ضمن المستوى الطبيعي بحيث لا

يتجاوز 0.02، ولكن المتتبع لمسار التضخم في ليبيا يجدها تفوق هذه النسبة لتصل الى 100% في بعض السنوات، مما ينعكس على الاقتصاد الليبي بالسلب والاضطرابات.

يتأثر التضخم بالتقلبات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية، ويعكس أثره على الوضع الاقتصادي للدولة، لما له من دور مهم في النشاط الاقتصادي، وذلك لتأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية، مما يجعله من الموضوعات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين والتي تحظى باهتمام العديد من الباحثين والدارسين على المستوى المحلي والاقليمي ولما له من دور في اتخاذ القرار الاستثماري والاستهلاكي.

مرت ليبيا خلال الفترات السابقة بالعديد من الإضرابات والمراحل المختلفة (اقتصادياً وسياسياً وامنياً) انعكست أثره على الوضع الاقتصادي للدولة كارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة الكتلة النقدية وانخفاض قيمة الدينار الليبي، حيث تتبلوه أهمية الدراسة في دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية التي تفسر ظاهرة التضخم في ليبيا خلال فترة العشر سنوات السابقة، واستخلاص أهم النتائج والتوصيات.

سيتم في هذا البحث تحليل وقياس الاتجاه العام لدالة التضخم في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)، ولقد تم تقسيم البحث الى المحاور الآتية:

1- الاطار العام للدراسة. 2- الدراسات السابقة. 3- الاطار النظري للدراسة. 4- الاطار العملي للدراسة. 5- الخاتمة.

المشكلة البحثية:

حسب ما جاء في النظرية الاقتصادية يعتبر عرض النقود وسعر الصرف من العوامل الرئيسية والفاعلة في التأثير على التضخم، والتي اثبتت التجربة العملية للسياسات الاقتصادية العالمية المختلفة الى وجود تأثير ايجابي طردي للمتغيرين في المدى القصير على الاقل، وان المتتبع لمسار او اتجاه الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة يجدها متذبذبة وفي ازدياد مستمر.

لقد شهد لاقتصاد الليبي خلال الفترات السابقة مراحل مختلفة سياسية وأمنية ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي للدولة ، برزت ملامحه على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل ملحوظ يصل الى اكثر من 200% (مصرف ليبيا المركزي- 2021) في بعض السنوات وانخفاض

في قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار، هذه التغيرات وغيرها جذبت انتباه الباحثة لدراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال التالي:

هل توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود وسعر الصرف)، والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)؟.

أهمية الدراسة:

- يعتبر هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على الاتجاه العام لدالة التضخم في الاقتصاد الليبي.
- سد جزء من النقص في الدراسات حول هذا الموضوع، بالتالي المساهمة في نشر الوعي حول أهمية موضوع التضخم.
- أهداف الدراسة:

- تحديد نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع - سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م.
- معرفة وتحليل الاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع - سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م.
- فرضيات الدراسة:

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية تذكر بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع - سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م.
- عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية تذكر بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع - سعر الصرف)، والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م.
- متغيرات الدراسة: من خلال صياغة فرضية الدراسة، فإن المتغير المعتمد هو مستوى التضخم و الذي سيتم التعبير عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمتغيران المستقلان هما سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار، وعرض النقود بالمفهوم الواسع.

منهج وأسلوب البحث: سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي الارتباطي للوصول الى اهداف البحث بالاعتماد على البيانات والتقارير التي تقدمها ادارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي، ومنشورات وتقارير مصرف ليبيا المركزي، وبعض الدراسات المتتالة موضوع البحث محلياً وإقليمياً ودولياً، وكذلك سيتم الاعتماد على برنامج (Eviews) لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الكلمات الرئيسية ( مصطلحات البحث ): عرض النقود- سعر الصرف- التضخم- الرقم القياسي للأسعار.

#### ثانياً- الدراسات السابقة:

- دراسة ((2019) محمد الصيد احميد، عبد الرحمان محفوظ) قام المؤلفان بدراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017)، وتناولت الدراسة العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الحقيقي، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وكذلك المنهج التحليلي الكمي في تقدير تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف إلى عرض النقود، وكذلك وجود علاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقود إلى المستوى العام لأسعار المستهلك.

- ((2014) يونس على أسعيد البرغثي و على سعيد الشريف ) بحثاً تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا، وتطرقت الدراسة الي تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي، واتبع البحث أسلوب الوصفي التحليلي في دراسة تأثير عرض النقود على مستوى الأسعار ومعدل التضخم باستخدام بعض مؤشرات الاستقرار النقدي، وكذلك الأسلوب الكمي لتحليل تأثير المتغيرات النقدية المستقلة على المتغير التابع (الاستقرار النقدي) من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى ان السياسة النقدية لعبت دوراً مهم في تصعيد التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970-2007).

- دراسة (2013م احمد رمضان شنبيش). بعنوان دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، حيث قام المؤلف بدراسة

مستويات التضخم وتطوره في الاقتصاد الليبي، وتحديد العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الحقيقي وعرض النقود وسعر الصرف، باستخدام أسلوب البحث الوصفي لوصف الظاهرة وكذلك الأسلوب الكمي التحليلي في دراسة العلاقة بين المتغيرات، باستخدام برنامج Gretl وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين مستوى التضخم وعرض النقود، كما توجد علاقة بين مستوى التضخم وأسعار الصرف، وكذلك بين عرض النقود و الناتج المحلي الإجمالي.

- (دراسة (نجلاء صالح الزامل 2008م). بعنوان محددات التضخم في الاقتصاد السعودي، هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين التضخم وعرض النقود المستورد من خلال أسلوب الوصفي لوصف ظاهرة التضخم، وأسلوب للتحليلي الكمي باستخدام النماذج القياسية، وخلصت إلى أن عرض النقود له علاقة طردية مع التضخم وأن التضخم المستورد يلعب دوراً أساسياً في تغذية الضغوط التضخمية.

### ثالثاً- الاطار النظري للدراسة:

#### 1- عرض النقود:<sup>1</sup>

يقصد بعرض النقود بأنه مجموع وسائل الدفع المتاحة والمتداولة لدى الأفراد والمؤسسات والمؤسسات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وقد اخذ مفهوم عرض النقود جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم معين ومحدد والية احتسابه.

عرض النقود بالمفهوم الضيق  $MS_1$ : يعرف عرض بالمفهوم الضيق على انه النقود الورقية والمعدنية المتداولة لدى الجمهور، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص والمؤسسات العامة للدولة لدى المصارف التجارية.

عرض النقود بالمفهوم الواسع  $MS_2$ : ويتكون من عرض النقود بالمعنى الضيق، بالإضافة إلى شبه النقود، وتشمل شبه النقود في الودائع لأجل وودائع ادخار للقطاع الخاص والمؤسسات العامة وشبه العامة في الدولة لدى المصارف التجارية.

<sup>1</sup> محمد الصيد احميد، عبد الرحمن علي محفوظ "تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي" دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017) ص 369.



## الجدول رقم (1)

### عرض النقود بالمفهوم الواسع خلال الفترة (199- 2020)

السنة	عرض النقود MS2	السنة	عرض النقود MS2
1990	6,155.30	2006	19,655.9
1991	6,035.70	2007	26,982.1
1992	6,913.20	2008	39,744.5
1993	7,268.00	2009	44,161.3
1994	8,093.40	2010	46,350.7
1995	8,942.70	2011	57,940.9
1996	09,569.	2012	63,731.5
1997	9,948.3	2013	69,005.9
1998	110,358.	2014	69,404.7
1999	9,763.9	2015	78,606.3
2000	19,616.	2016	96,320.9
2001	310,242.	2017	111,338.7
2002	10,939.5	2018	110,720.5
2003	11,558.1	2019	10,874,524
2004	513,135.	2020	125,543.00
2005	17,096.3		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي "كتيب الإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)" إدارة البحوث والإحصاء.

المصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء لباقي السنوات.

والمتتبع لحجم عرض النقود خلال فترة الدراسة يلاحظ ان عرض النقود قد نما بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ 6,155.30 مليون دينار سنة 1990م، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 125,543.00 مليون دينار سنة 2020م.

**2- سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف: بأنه عبارة عن نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، أو هو ثمن العملة المحلية معبراً عنها بالنقد الأجنبي، أو هو سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي.<sup>2</sup>

يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر رئيسي لإيراداته، مما يجعله عرضة لتأثر بتقلبات أسواق النفط العالمية، والذي يلقي بظلاله على قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، والجدول التالي يوضح سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار خلال فترة الدراسة .

### الشكل رقم (2)

سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار للفترة (1990-2020)

السنة	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	السنة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
1990	0.2823	2006	1.28178
1991	0.28416	2007	1.22116
1992	0.29771	2008	1.2454
1993	0.32155	2009	1.234
1994	0.36066	2010	1.2512
1995	0.35268	2011	1.2565
1996	0.3641	2012	1.2533
1997	0.38674	2013	1.3894
1998	0.45154	2014	1.4379
1999	0.46077	2015	1.3528
2000	0.5434	2016	1.3875
2001	0.64409	2017	1.3928
2002	1.21063	2018	1.3322
2003	1.30187	2019	1.3894
2004	1.2444	2020	1.4379
2005	1.34864		

المصدر: محمد الصيد احميد، عبد الرحمان على محفوظ "تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي"، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017).

المصدر: مصرف ليبيا المركزي "الإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)" إدارة البحوث والإحصاء.  
المصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء لباقي السنوات.

<sup>2</sup> محمد الصيد احميد، عبد الرحمان على محفوظ "تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي" ص371.

ومن البيانات الواردة في الجدول يتضح تذبذب سعر الصرف بين الارتفاع والانخفاض بشكل طفيف جدا خلال فترة الدراسة.

### 3 - التضخم :

فالتضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ويشير هذا التعريف إلى أن التضخم يتطلب حدوث ارتفاع شامل لأسعار كل السلع والخدمات، فارتفاع أسعار إحدى أو بعض السلع فقط لا يعتبر ارتفاعا تضخميا، وأيضا ارتفاعه لفترات مؤقتة لا يعتبر تضخماً.

#### 1- مفهوم التضخم:<sup>3</sup>

يعبر التضخم عن عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو الانخفاض المستمر في قيمة النقود، ويعبر إحصائياً عن التضخم بأنه معدل الزيادة في الأسعار لكافة السلع خلال فترة زمنية محددة.

1- التضخم النقدي باعتباره زيادة في المخزون النقدي او الدخل النقدي سواء على المستوى الكلي أو متوسط دخل الفرد.

2- التضخم كشرط لتعميم فائض الطلب حيث توجد كمية كبيرة من النقود تسعى خلف كمية محدودة من السلع.

3- التضخم باعتباره زيادة في التكاليف، وينشأ تضخم التكاليف من التغير في العرض الكلي لمدخلات الإنتاج.

4- التضخم الناجم عن تدهور سعر صرف العملة الوطنية بالأسواق الخارجية.

#### 2- طرق قياس التضخم:<sup>4</sup>

<sup>3</sup> نجلاء صالح الزامل "محددات التضخم في الاقتصاد السعودي" ص13.

<sup>4</sup> امحمد رمضان شنيش "دراسة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)".

عرفنا أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي يمكن قياس التضخم عن طريق حساب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويوجد ثلاث طرق رئيسية يمكن من خلالها قياس التضخم، وهذه الطرق هي:

### 1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index):

يعتبر المؤشر الأيسر والأكثر استعمالاً لقياس مستوى الأسعار، حيث أن الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار السلع والخدمات التي يمكن للمستهلك اقتناؤها (سلة المستهلك)، دون التعرض للأسباب حدوث هذه ارتفاعات.

ويتم حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة مجموع القيم المطلقة لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في سنة ما على مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة الأساس، كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\sum_{i=1}^n p_{i,1}}{\sum_{i=1}^n p_{i,0}} \times 100$$

حيث تمثل:

$p_{i,1}$ : أسعار السنة الجارية.

$p_{i,0}$ : أسعار سنة الأساس.

### 2- الرقم القياسي لأسعار المنتج (أسعار عناصر الإنتاج):

ويتضمن الرقم القياسي لأسعار المنتج أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة التي يشتريها المنتج، وبالرغم من أن هذا المؤشر لا يعكس بشكل مباشر اتجاهات أسعار جميع السلع والخدمات، إلا أنه يمثل أهمية كبيرة في قياس ظاهرة التضخم، باعتباره مقياساً غير مباشراً للتغير في أسعار السلع والخدمات، استناداً إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول إلى سلع نهائية، وبالتالي فإن أي تغير في الرقم القياسي لأسعار المنتج يشير إلى ما سيحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

### 3- المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (Implicit GDP deflator):

المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي: هو رقم قياسي يستعمل لقياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يعبر عنه بنسبة الناتج المحلي الجاري (الاسمي) إلى الناتج المحلي الحقيقي، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$GDP_{def} = \frac{GDP_n}{GDP_r} \times 100$$

حيث تمثل:

$GDP_n$ : الناتج المحلي النقدي (بالأسعار الجارية).

$GDP_r$ : الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة).

- إذا كان الرقم القياسي المئوي يفوق 100 % فهذا يعني أن هناك ارتفاع في الأسعار؛
- إذا كان الرقم القياسي أقل من 100 % فهذا يعني أن هناك انخفاض في الأسعار؛
- أما إذا الرقم القياسي مساوي لـ 100 % فهذا يعني أن الأسعار لم تتغير.

المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي يحتل أهمية كبيرة في قياس التضخم، كون أن العديد من المنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي يعتمد عليه كمؤشر أو كدليل لوجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد، بالإضافة إلى أنه يشمل جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني.

### 3- أسباب التضخم:<sup>5</sup>

هنالك عدة أسباب تفسر حدوث التضخم، فالبعض يرى أن السبب وراء التضخم هو الزيادة في المعروض النقدي، والبعض الآخر يرجع السبب إلى زيادة الطلب الكلي في حالة التوظيف الكامل،

<sup>5</sup> عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب "التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية" 1996م.

بينما يرى فريق آخر أن نقص العرض الكلي هو من أهم أسباب التضخم، وفيما يلي نتناول هذه الأسباب بشئ من التفصيل:

### 1- زيادة المعروض النقدي:

يقصد بالمعروض النقدي إجمالي الأموال المتاحة في الاقتصاد، فزيادة عرض النقود بنسبة معينة يعمل على زيادة الإنفاق والاستثمار، وبالتالي زيادة التوظيف والإنتاج وتحفيز الاقتصاد، إلا أن الزيادة المفرطة في عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج يكون له آثار تضخمية على الاقتصاد، فصانعو السياسات الاقتصادية يطمحوا لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتضخم من خلال السياسة النقدية التوسعية والانكماشية، فالسياسة التوسعية تعمل على زيادة المعروض النقدي والسياسة الانكماشية تعمل على تقييد المعروض النقدي.

يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم هو ظاهرة نقدية، حيث أن زيادة عرض النقود تعمل على رفع الأسعار وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية والقوى الشرائية للنقود، نقود كثيرة تطارد سلع قليلة، إن معالجة التضخم في هذه الحالة تتم عن طريق تخفيض المعروض النقدي.

### 2- زيادة الطلب الكلي:

ينشأ التضخم نتيجة لزيادة الطلب الكلي للدولة مع بقاء العرض الكلي ثابت، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا تقابلها زيادة في العرض الكلي، كأن يكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل.

3- نقص العرض الكلي: إذا ما حدث نقص في العرض الكلي كنتيجة لارتفاع التكاليف مع بقاء الطلب الكلي ثابت، فإن الناتج الكلي سينخفض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويحدث التضخم، ويطلق على هذا النوع بالتضخم بفعل جذب التكاليف.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك<sup>6</sup> - انطلاقاً من تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مع ثبات الدخول الحقيقية، فإنه تم التعبير عن التضخم (المتغير المعتمد) بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يعرف أيضاً بمؤشر تكلفة المعيشة، وذلك لربطه بأسعار السلة السلعية للمستهلك وبالتالي ربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلك، حيث يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أنه تقدير لتكاليف شراء سلة نموذجية من

<sup>6</sup> مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء "التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك" الربع الأول 2018.

السلع والخدمات التي تشتريها اغلب الأسر مقارنةً بتكلفة هذه السلة في السنة السابقة، ويوضح الجدول التالي الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة من 1990-2020م باعتبار سنة 2004 سنة أساس.

### الجدول رقم(3)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة 1990-2020م سنة الأساس = 100 1993 - 2003 - 2015

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
1990	73.6	2006	142.91
1991	82.3	2007	151.55
1992	90	2008	167.38
1993	100	2009	171.44
1994	114.7	2010	175.64
1995	127.3	2011	150.5
1996	144.1	2012	159.6
1997	164.3	2013	163.7
1998	207.4	2014	167.7
1999	222.7	2015	184.2
2000	216.2	2016	231.9
2001	196.4	2017	297.9
2002	177.7	2018	270.2
2003	173.9	2019	264.3
2004	170.1	2020	268.2
2005	173.5		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء "التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك" الربع الأول 2018.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء "كتيب الإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)".

المصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء لباقي السنوات.

ويتضح من البيانات الواردة بالجدول تذبذب الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال فترة الدراسة.

رابعاً- الجانب العلمي للدراسة:

سيتم تقدير العلاقة بين الرقم القياس لأسعار المستهلك P كمؤشر للتضخم (المتغير التابع) وبين المتغيرات المستقلة وهي: عرض النقود 2MS وسعر الصرف الرسمي EXC، باستخدام برنامج Eviews، وتم الحصول على افضل نموذج بعد اخذ الفرق الاول(انظر الى الجدول رقم 2 في الملاحق) لمتغير التضخم DP وسعر الصرف DEXC، وكذلك متغير عرض النقود MS 2 تم طرح كل سنة من سنوات الدراسة من السنة التي تسبقها، لتأخذ هذه العلاقة بالصيغة الرياضية الآتية :

$$P = a + \beta_1 MS_2 + \beta_2 EXC + U_t$$

بعد اخذ الفرق الاول(D) لمتغير التضخم وسعر الصرف تصبح المعادلة بالصيغة الآتية:

$$DP = a + \beta_1 MS_2 + \beta_2 DEXC + U_t$$

حيث ان:

DP: معدل التضخم

2MS: عرض النقود بالمفهوم الواسع

DEXC : سعر الصرف

a,  $\beta$ : معلمات النموذج

Ut : حد الخطأ

اولاً- اختبار استقرار السلاسل الزمنية **Unite root test**:

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام منهج (ديكي - فولر) المعدل (ADF) واختبار (فيليبس - بيرون)، لبيان اذا ما كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة ام لا.



**Tabl-4. Augmented Dickey and Fuller (ADF) results**

Variable	Constant	Constanta and Trend	No constant
At level			
DP	-2.967767	-3.574244	-1.952910
Prob*	0.0054))	0.0205))	0.0004))
MS1	-2.963972	-3.574244	-1.952473
Prob*	0.0476))	0.0170))	0.0153))
DEXC	-2.967767	-3.574244	-1.952910
Prob*	0.0023))	0.0099))	0.0002))

يتضح من خلال الجدول رقم (4) ان النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي - فولر) المعدلان متغيرات الدراسة ساكنة او مستقرة عند مستوياتها الاصلية (at level).

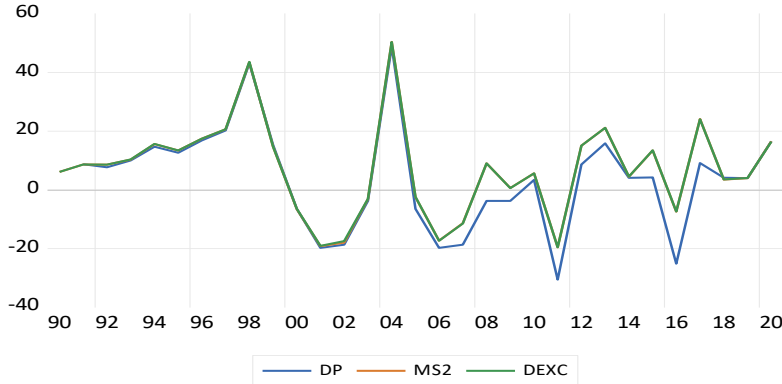
**Tabl-5. Phillips-Perron (pp) results**

pp			
Variable	Constant	Constanta and Trend	No constant
At level			
dp	-2.967767	-3.574244	-1.952910
Prob*	0.0072))	0.0347))	0.0005))
MS2	-2.963972	-3. 620843	-1.952473
Prob*	0.0357))	0.0448))	0.0126))
DEXC	-2.967767	-3.574244	-1.952910
Prob*	0.0023))	0.0103))	0.0002))

وكذلك الحال بالنسبة لاختبار (فيليبس - بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (5) ان كل المتغيرات ساكنة عند مستوياتها الاصلية (at level).

## الشكل رقم (1)

## السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة وواضح ذلك في تذبذبها.

## ثانياً- اختبار التكامل المشترك (counteraction Test)

بتطبيق اختبار التكامل المشترك للمتغيرات بين التضخم (DP)، وعرض النقود (2MS)، وسعر الصرف (DEXC)، وبما انهم متكاملين من نفس الرتبة فإننا نستطيع ان نثبت او ننفي ان هناك علاقة بين السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات في الاجل الطويل من عدمه، وذلك باستخدام اختبار جوهانسن ( Johansen ) للتكامل المشترك تحصلنا على النتائج كما هي موضحة بالجدولين التاليين:

Tabl-6. Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace Statistic )

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.442783	27.34952	29.79707	0.0934
At most 1	0.215100	11.55988	15.49471	0.1793
At most 2 *	0.169681	5.020508	3.841465	0.0250

تبين نتائج التقدير الظاهرة بالجدول رقم(6) إحصائية اختبار الأثر ( **Trace Statistic** ) الى ان هناك علاقة توازنية احادية في المدى الطويل بين التضخم (DP) وعرض النقود (2MS) وسعر الصرف ( **DEXC** ) عند **At most 2 \*** ، حيث ان القيمة الحرجة **Critical Value=** (3.841465) اقل من القيمة المحسوبة (**Trace Statistic=5.020508**) بمستوى دلالة إحصائية .. (Prob=0.0250)

Tabl-7. Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.442783	15.78963	21.13162	0.2374
At most 1	0.215100	6.539374	14.26460	0.5450
At most 2 *	0.169681	5.020508	3.841465	0.0250

كما تبين نتائج التقدير الظاهرة بالجدول رقم(7) إحصائية اختبار القيم العظمى ( **Max- Eigen Statistic** )، ان هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين التضخم (DP) وعرض النقود (2MS) وسعر الصرف ( **DEXC** ) عند **At most 2 \*** ، حيث ان القيمة الحرجة **Critical Value=** 3.841465 وهي اقل من القيمة المحسوبة (**Trace Statistic=5.020508**) بمستوى دلالة إحصائية (Prob=0.0250).

ثالثاً -تقدير العلاقة بين التضخم(DP) وعرض النقود (2MS) وسعر الصرف (DEXC) في المدى الطويل باستخدام أسلوب المربعات الصغرى:

1- يمكن تقدير العلاقة بين التضخم (DP) وعرض النقود(2MS) وسعر الصرف ( **DEXC** ) في المدى الطويل باستخدام أسلوب المربعات الصغرى على النحو الاتي:

Tabl-8. Results

Dependent Variable: **DP**

Method: Least Squares

Date: 09/08/22 Time: 12:29

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MS2	1.644406	0.596155	-2.758352	0.0103
DEXC	58.21016	26.48112	-2.198176	0.0367
C	11.45787	3.757651	3.049211	0.0051
R-squared	0.281973	Mean dependent var	3.686667	
Adjusted R-squared	0.228785	S.D. dependent var	17.91103	
S.E. of regression	15.72926	Akaike info criterion	8.443561	
Sum squared resid	6680.056	Schwarz criterion	8.583681	
Log likelihood	123.6534	Hannan-Quinn criter.	8.488387	
F-statistic	5.301511	Durbin-Watson stat	1.808674	
Prob(F-statistic)	0.011426			

- من خلال الجدول نستطيع الحصول على معادلة التكامل المشترك في المدي الطويل بين التضخم (DP) وعرض النقود (2MS) وسعر الصرف (DEXC) وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$DP = -1.64440577767*MS2 - 58.2101621739*DEXC + 11.4578712556$$

- وتشير معادلة التكامـل المشترك الى وجود علاقة أحادية طويلة الأجل، يعتمد فيها التضخم (DP) كمتغير تابع على عرض النقود (2MS) بشكل عكسي وسعر الصرف ((DEXC) بشكل عكسي كمتغيرين مستقلين، وفي حالة زيادة عرض بمقدار 1% فإن التضخم سوف ينخفض بمقدار -1.64 ، وفي حالة زيادة سعر الصرف بمقدار 1% فإن التضخم سينخفض بمقدار -58.21.
- من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ قيمة Prob الاحتمالية لجميع المتغيرات اقل من مستوى معنوية 0.05 مما تشير الى وجود علاقة إحصائية بين التضخم (DP) وعرض النقود (2MS) وسعر الصرف (DEXC) عند مستوى معنوية 0.05.
- كذلك تشير قيمة معامل التحديد المعدل ( $\text{Adjusted R-squared} = 0.28$ ) الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 0.28 من التغيرات الخاصة في التضخم.
- كما يشير اختبار صلاحية النموذج الى صلاحيته في التقدير المستقبلي بدون انحراف زائف حيث كانت قيمة F-statistic = 5.301511 بمعنوية إحصائية  $\text{Prob}(F- = 0.011426$  (statistic) لتبين ذلك.

## 2- اختبارات صلاحية النموذج

أولاً- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي:

Tabl-9. Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.354639	Prob. F(2,25)	0.7049
Obs*R-squared	0.827653	Prob. Chi-Square(2)	0.6611

يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الى ان النموذج لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي، حيث كانت قيمة  $\text{Obs}^*R- = 0.827653$

squared بمستوى دلالة محسوب  $\text{Prob. Chi-Square} = 0.6611$  وهي اعلى من 0.05.

ثانياً- اختبار مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي:

Tabl-10. Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.469866	Prob. F(1,27)	0.4989
Obs*R-squared	0.496038	Prob. Chi-Square(1)	0.4812

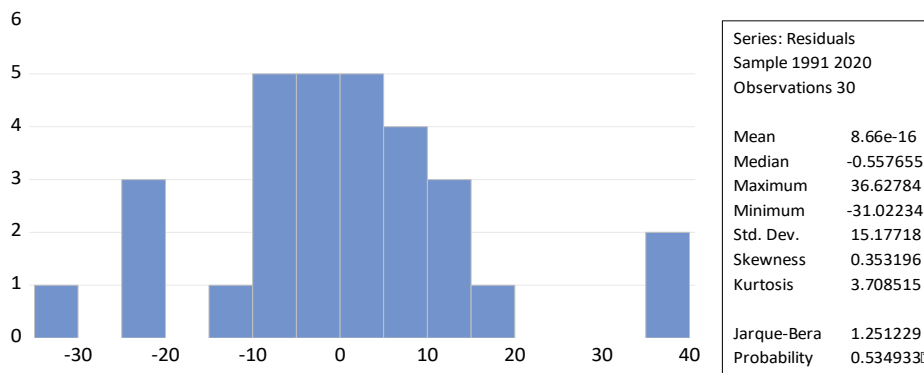
يشير اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey الى ان النموذج لا يعاني من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي حيث كانت قيمة  $\text{Obs*R-squared} = 0.496038$  بمستوى دلالة محسوب  $\text{Prob. Chi-Square} = 0.4812$  وهي اعلى من 0.05.

ثالثاً- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

يشير اختبار التوزيع الطبيعي الى ان السلسلة الزمنية موزعة توزيع طبيعي، حيث كانت قيمة المعنوية الإحصائية لجاك بيررا  $= 0.534933$  وهي اكبر من 5%.

## الشكل رقم (2)

### التوزيع الطبيعي للبيانات



رابعاً- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (var(VEC):

Tabl-11. نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير

Error Correction:	D(DP)	D(MS2)	D(DEXC)
CointEq1	<b>-1.032919</b> (0.40180) [-2.57076]	-0.032285 (0.11399) [-0.28323]	-0.003431 (0.00323) [-1.06226]
D(DP(-1))	<b>0.516323</b> (0.32246) [ 1.60120]	-0.035942 (0.09148) [-0.39288]	0.001055 (0.00259) [ 0.40707]
D(DP(-2))	<b>0.449535</b> (0.23746) [ 1.89309]	-0.055666 (0.06737) [-0.82628]	-0.000409 (0.00191) [-0.21439]
D(MS2(-1))	<b>1.821290</b> (0.90814)	-0.099880 (0.25764)	-2.54E-05 (0.00730)

		[ 2.00551]	[-0.38767]	[-0.00348]
D(MS2(-2))	<b>2.029501</b>	-0.496814	0.000535	
	(0.77969)	(0.22120)	(0.00627)	
	[ 2.60297]	[-2.24599]	[ 0.08528]	
D(DEXC(-1))	<b>53.95538</b>	-2.390077	-0.440324	
	(32.7311)	(9.28597)	(0.26313)	
	[ 1.64844]	[-0.25739]	[-1.67343]	
D(DEXC(-2))	<b>103.1712</b>	-6.619465	-0.474757	
	(28.1529)	(7.98710)	(0.22632)	
	[ 3.66468]	[-0.82877]	[-2.09770]	
C	<b>0.378359</b>	-0.031354	-0.002600	
	(3.33312)	(0.94562)	(0.02680)	
	[ 0.11351]	[-0.03316]	[-0.09702]	

R-squared	0.581431	0.310055	0.374576
Adj. R-squared	0.427221	0.055864	0.144157

معامل تصحيح الخطأ في المدى القصير: يشير معامل تصحيح الخطأ في المدى القصير الى سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم كانت معنوية وسالبة **-1.032919**، أي ان 1.03% من عدم التوازن في الاجل الطويل في معدل التضخم يتم تصحيحه في السنة. اما معادلة سعر الصرف وعرض النقود لا يوجد تصحيح لان معامل تصحيح الخطأ غير معنوي وموجب.

مرونة الاجل القصير: وتتمثل في معاملات المتغير التابع المبطل لفترة واحدة او لفترتين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (11) كالآتي:



نلاحظ ان معنوية حد تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة المتوقعة وهذا يؤكد وجود علاقة طويلة المدى، بمعنى ان هناك علاقة توازنية ديناميكية طويلة الاجل بين سعر الصرف والتضخم، كما ان أثر كل من سعر الصرف وعرض النقود خلال فترة ابطاء (-1) و (-2) على التضخم معنويه احصائية موجبة (أي طردية) في المدى القصير عند مستوى معنوية (0.05) يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الرقم (11) بالعمود الراسي للتضخم، ويمكن تلخيص معادلة التضخم في الاجل القصير كالآتي:

كل معاملات النموذج تشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود 2 - سعر الصرف) والمتغير التابع، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، واي تغير في المتغير التابع سيؤثر في المتغير المستقل بمقدار المعامل مضروب بمقدار التغير.

معادلة الاجل القصير:

من خلال الجدول رقم(11) يمكن اشتقاق معادلة الاجل القصير بالصيغة الرياضية كالآتي:

**VAR Model:**

$$D(DP) = A(1,1) * (B(1,1) * DP(-1) + B(1,2) * MS2(-1) + B(1,3) * DEXC(-1) + B(1,4) + C(1,1) * D(DP(-1)) + C(1,2) * D(DP(-2)) + C(1,3) * D(MS2(-1)) + C(1,4) * D(MS2(-2)) + C(1,5) * D(DEXC(-1)) + C(1,6) * D(DEXC(-2)) + C(1,7)$$

VAR Model – Substituted Coefficients:

=====

$$D(DP) = - 1.0329190687 * ( DP(-1) + 2.55049800849 * MS2(-1) + 92.4256464823 * DEXC(-1) - 16.4317072032 ) + 0.516323360998 * D(DP(-1)) + 0.449534547589 * D(DP(-2)) + 1.82129012239 * D(MS2(-1)) + 2.02950138171 * D(MS2(-2)) + 53.9553817656 * D(DFP(-1)) + 103.17124213 * D(DEXC(-2)) + 0.378359141305$$

خامساً- الخاتمة:ولاً- النتائج:

بعد إجراء التحليل القياسي للبيانات، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. وجود علاقة تكاملية معنوية ذات دلالة احصائية تذكر بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود الواسع- سعر الصرف) والمتغير التابع (التضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م، حيث ظهرت القيمة الاحتمالية لمتغيرات الدراسة معنوية (أقل من 0.05) 0.01 و 0.03 لكل من 2MS و DEXC على التوالي، وكذلك ظهرت قيمة t-Statistic أكبر من t-critical كما هو ظاهر في الجدول رقم(8).

2. من خلال الجدول رقم(8) نستطيع الحصول على معادلة التكامل المشترك في المدي الطويل بين التضخم (DP) وعرض النقود(2MS) وسعر الصرف(DEXC) وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$DP = -1.64440577767 * MS2 - 58.2101621739 * DEXC + 11.4578712556$$

3. وتشير معادلة التكامل المشترك الى وجود علاقة أحادية طويلة الأجل، يعتمد فيها التضخم (DP) كمتغير تابع على عرض النقود (2MS) بشكل عكسي وسعر الصرف (( DEXC ) بشكل عكسي كمتغيرين مستقلين، وفي حالة زيادة عرض بمقدار 1% فإن التضخم سوف ينخفض بمقدار -1.64، وفي حالة زيادة سعر الصرف بمقدار 1% فإن التضخم سينخفض بمقدار -58.21 .

4. كما يشير اختبار صلاحية النموذج الى صلاحيته في التقدير المستقبلي بدون انحراف زائف حيث كانت قيمة F-statistic=5.301511 بمعنوية إحصائية 0.011426 Prob(F- statistic) لتبين ذلك.

5. كذلك تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared= 0.28 ) الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 0.28 من التغيرات الخاصة في التضخم، المقدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لتفسير التغير الحاصل في المتغير التابع هي 28%، مما يدل على وجود

متغيرات أخرى تؤثر في التضخم، ويرجح الباحث إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها الدولة.

6. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي واختبار مشكلة تباین حد الخطأ ما بين البواقي تشير الى ان النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط والتباين ما بين البواقي، حيث كانت القيمة الاحتمالية  $(\text{Prob}(F\text{-statistic} > 0.05))$ ، يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (9) و(10).

7. ان المتغيرات المستقلة (عرض النقود وسعر الصرف) لها اثر ايجابي في المدى القصير واثر سلبي في المدى الطويل.

ثانياً- التوصيات:

1. العمل على تخفيض الكتلة النقدية لدى الجمهور، وبالتالي تخفيض عرض النقود وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية.

2. إجراء تعديلات على سعر الصرف الرسمي بما يتناسب والتغيرات الاقتصادية في ليبيا.

#### قائمة المراجع:

1. محمد الصيد احميد، عبد الرحمان محفوظ "تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي" دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017)، مجلة كلية التربية، العدد 14 يونيو 2019.

2. يونس علي أسعيد البرغثي، علي سعيد الشريف "تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا" أبحاث مؤتمر الاقتصاد في ليبيا، منشورات جامعة بنغازي 2014م.

3. امحمد رمضان شنيش "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)" مجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، 2013م.

4. نجلاء صالح الزامل "محددات التضخم في الاقتصاد السعودي" جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008م.

5. أبوحبيل، عبد الفتاح عبد السلام "التحليل الاقتصادي الكلي، النظرية والسياسات الاقتصادية" منشورات جامعة الجبل الغربي، غريان، 1996.
6. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء "التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك" الربع الأول 2018.
7. مصرف ليبيا المركزي "الإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)" إدارة البحوث والإحصاء.
8. منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء.
9. منشورات مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، بنغازي.
10. مصلحة الإحصاء والتعداد- ليبيا، الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2010-2018) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية"، 37، الامم المتحدة، نيويورك 2019.
11. فتحي محمد مجيد " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2010" دراسة ماجستير غير منشورة (جامعة بنغازي- كلية الاقتصاد/ قسم الاقتصاد- خريف 2016)، تحت اشراف الدكتور: عطية الفيتوري.



## دراسة حول تأثير المضادات الحيوية على معدلات السكر لدى مرضى السكري

عبد الحميد محمد الغزومي

نزهة مختار العلوص

ماجستير كيمياء بالكلية العلوم و التقنيات

ماجستير كيمياء بالكلية العلوم و التقنيات

الطبية / طرابلس

الطبية / طرابلس

## المقدمة :

يعتبر داء السكري من أكثر التحديات الصحية التي تواجه العالم حيث صار يهدد جميع الفئات الاجتماعية على حد سواء ،حاملًا معه امراضاً اشد خطورة منه مثل المضاعفات القلبية والوعائية والاعتلال العصبي السكري وتأثيره على العيون و الكلى وإصابات القدم السكرية و التي قد تؤدي بدورها إلى الوفاة المبكر أو الفشل الكلوي أو العمى أو بتر القدم او العجز الحقيقي.

وتقدر الاحصاءات الدولية لمنظمة الصحة العالمية و الاتحاد الدولي للسكري إن عدد المصابين في العالم في عام 2014 قد وصل قد وصل إلى 400 مليون ،بينما كان عدد المصابين في عام 2010 يقرب 285 مليون من اصل 7 مليار في نفس العام ،ويتوقع ان يرتفع العدد من 400 مليون إلى 438 مليون من كافة الفئات العمرية من اصل 8.4 ملياراً وهم سكان الارض مع حلول عام 2030 ، اي بنسبة 7.8% من مجموع سكان العالم ،مع وجود دراسات تشير إلى حدوث وفاة واحد في العالم كل عشر ثواني ناتجة عن المضاعفات السكرية مما يشير إلى الخطورة المتصاعدة لانتشار هذا المرض وزيادة الاعباء الاقتصادية المترتبة على الفرد و المجتمع ،فضلاً عن ضعف انتاجية الفرد المصاب وانخفاض متوسط العمر الافتراضي والافراط في تناول المضادات الحيوية له الكثير من الآثار الجانبية التي تؤثر الاداء الوظيفي لجميع اجهزة الجسم ، ،إلا أن نتائج خطيرة كشفت عنها دراسة حديثة اوضحت أن الافراط في تناول المضادات الحيوية يزيد من خطر الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني وحلل الباحثون القائمون على الدراسة بيانات مليون شخص في بريطانيا كانوا اكثر عرضة للإصابة بالسكري ووجدوا انهم استخدموا جرعتين على الاقل من 4 انواع من المضادات الحيوية و هي البنسلين والسيفالورسبورين،

و الكينولون ، و الماكروليدات . واكتشف الباحثون إن خطر الإصابة بمرض السكري يرتفع كلما زادت جرعة المضادات الحيوية المتناولة ،حيث وصلت نسبة الإصابة بمرض 8% للأشخاص الذين استخدموا المضادات الحيوية بداية من دورتين وحتى خمس دورات علاجية ،في حين زادت نسبة الإصابة بمرض إلى 23% بالنسبة للأشخاص الذين تناول جرعات أكثر من ذلك . واثبت دراسة أن المضادات الحيوية تقتل البكتيريا النافعة و الضارة في الامعاء ، اضافة إلى إنها تعيق إفراز الجسم لهرمون الانسولين وهو ما يفسر العلاقة بين المضادات الحيوية و الإصابة بالسكري .

### مرض السكري Diabetes mellitus:

مرض السكري هو مرض استقلابي مزمن يتظاهر بزيادة مستوى السكر في الدم نتيجة لنقص نسبي او كامل في الانسولين الذي يفرزه البنكرياس Pancreas إلى الدم أو لخلل في قوة تأثير الأنسولين على الأنسجة التي تستهلك الجلوكوز مثل العضلات و النسيج الدهني و الكبد وينتج عن هذا الارتفاع المتكرر مضاعفات مزمنة في اعضاء مختلفة من الجسم . وهرمون الانسولين Insulin يفرز من خلايا بيتا Beta cells في مجموعات خلوية بالبنكرياس تسمى جزر لانجرهانز Langerhans ويتكون من سلسلتين من الاحماض الأمينية ترتبط بروابط كيميائية بببتيد يسمى بببتيد سي C-Peptide حتى يصبح فعالاً ،و يمر في الكبد أولاً بعد افرازه حيث يستهلك من 50-60% منه لوظائف الكبد كونه المصنع الاول في الجسم .

### دراسات سابقة :

- دراسة دينماركية نشرت في مجلة علمية Journal of Clinical Endocrinology & Metabolism انه كلما زاد تناول المضادات الحيوية يرتفع خطر الإصابة بالسكري وكما وجدوا من النتائج انه لها دور مباشر في التعرض للإصابة بهذا المرض ، وكما قالت الباحثة كريستينا ميكيلسين (KristianHallundbackMikkelsen) انه حذر علماء الاحياء الدقيقة Microbiologists من الاستخدام المستمر و المتكرر لهذه المضادات بسبب زيادة مشكلة مقاومة البكتيريا .

- دراسة علمية نشرت نتائجها عبر الموقع الطبي الأمريكي "Health day News" عن الاستخدام المتكرر لبعض المضادات الحيوية قد ويزيد من مخاطر الإصابة بمرض السكري حيث اكدت النتائج ان الذين استخدموا جرعتين على الاقل من اربعة انواع من المضادات : البنسلين ،الكينولون

،الماكروليدات كانوا اكثر عرضة للإصابة بمرض السكري ،وهذه النتائج اظهرت ارتفاع خطر الإصابة بالسكري بنسبة 8% للذين استخدموا المضادات الحيوية بداية من 2-5 كورسات علاجية وخاصة البنسلين ،وفي حالة 5 كورسات علاجية ارتفع معها خطر الإصابة إلى 23% ،وكما اوضحوا العلماء استخدام الكينولون 5 كورسات علاجية زاد معه خطر الإصابة بنسبة 15% ،وبالتالي ان تغير مستويات البكتريا الامعاء يفسر الصلة بين المضادات ومخاطر الإصابة .

- دراسة دنماركية علمية من جامعة كوبنهاغن تاريخ تطور النوع الثاني من مرض السكري لأكثر من 170 الف مواطن ،حيث تبين ان اغلبهم تناولوا كميات من المضادات الحيوية ،وهذا يشير إلى ان هذه الادوية او المضادات الحيوية قد تكون سبب في عدم تقبل الجسم لهرمون الأنسولين.

### العينات Samples

يمكن ان تكون العينة على عدة صور

منها (سيرم /Serum/ بلازما /Plasma/ سائل النخاعCSF)

يراعى عند فصل السيرم او البلازما بعد سحب العينة مباشرة لأن تركها دون فصل يؤثر على تركيز السكر في العينة .

- لفصل السيرم " Serum " سحب العينة دم وردي ثم توضع في انبوبة سنترفيوج Centrifuge وتترك لتتجلط ثم تدار في جهاز السنترفيوج .

- لفصل البلازما " Plasma " نسحب عينة وريدي ثم توضع في انبوبة سنترفيوج على مانع تجلط مثل ( E.SD.T.A ) وتخلط جيداً ثم تدار في جهاز السنترفيوج .

- الادوات المستخدمة :

بعد فصل البلازما نقوم بإحضار 3 أنابيب في حامل خاص للأنابيب ونقوم بتمييز الأنابيب بالرموز الاتية B – S – T حيث

B- الأنبوبة الخاصة بمحلول البلاك ( Blank )

S- الانبوبة الخاصة بحلول القياسي ( Standard )

T- الأنبوبة الخاصة بعينة الشخص ( Test )

ماصات حجم 10 ميكرون وماصة 1 مليلتر لفصل المحاليل ( Reagent ) المستخدمة في الاختبار وجهاز قياس الألوان ( Colorometar ) وحاضنة ( Incubate ).

- الطريقة الإنزيمية ( Enzimatic Method )

-  $\text{Glucose} + \text{O}_2 + \text{H}_2\text{O} \xrightarrow{\text{God}} \text{H}_2\text{O} + \text{Gluconat}$

-  $\text{H}_2\text{O}_2 + \text{Phenol} + 4\text{-Ap} \xrightarrow{\text{GOD}} \text{Quinonimine} + 4\text{H}_2\text{O}$

- المحاليل المستخدمة ( Reagents ) :

R1 Buffer solution

R2 Enzymes

R3 Standard 100mg/dl

يتم خلط عبوة من R2+R1 لعمل محلول التفاعل وهو يعتبر محلول التلوين ( Working Reagent ) وعند إتمام الخلط تكون صلاحية هذا المحلول محدودة تتراوح من عدة أيام إلى أشهر مثلاً لذلك يتم التحضير حسب الاحتياج .

- تحليل البيانات :

1- توزيع حالات الدراسة حسب الجنس :

جدول (1) يوضح التوزيع حسب الجنس

عدد الحالات	الجنس	النسبة
ذكور	14	29.2%
إناث	34	70.8%
المجموع	48	100%

ومن خلال هذا الجدول يتضح ان عدد حالات الذكور 14 حالة بنسبة 29.2% والإناث 34 حالة بنسبة 70.8%.



## 2- توزيع حالات الدراسة حسب عمر المريض :

جدول (2) يوضح التوزيع حسب الجنس

النسبة	عدد الحالات	عمر المريض
%29.2	14	30-17
%22.9	11	44-31
%18.7	9	58-45
%18.7	9	72-59
%10.5	5	86-73
%100	48	المجموع

من خلال الجدول انه تم تقسيم العينات العمرية إلى خمسة مجموعات حيث كان أعلى عدد حالات في الفئة العمرية ( 30-17 ) سنة بعدد 14 حالة وبنسبة %29.2

## 3- توزيع حالات الدراسة حسب نوع المضاد الحيوي :

جدول (3) توزيع الحالات حسب نوع المضاد الحيوي

النسبة	عدد الحالات	المعدل
%27.1	13	Augmentin
%72.9	35	Rocephin
%100	48	المجموع

من خلال هذا الجدول هنالك 35 حالة كانت تعطى مضاد حيوي Rocephin وكانت النسبة %72.9 ، 13 حالة تعطى مضاد حيوي Augmentin وكانت النسبة %27.1 .

## 4- توزيع حالات التي قل وزاد معدل السكر قيل تناول المضاد الحيوي :

جدول (4) توزيع الحالات حسب معدل السكر قيل تناول المضاد الحيوي

النسبة	عدد الحالات	المعدل
%22.9	11	↑
%0	0	Normal
%77.1	37	↓
100	48	المجموع

نلاحظ من الجدول السابق نلاحظ ان 11 حالة زاد فيها معدل السكر بعد تناول المضاد الحيوي بنسبة 22.9% و 37 حالة قل نقص فيها معدل السكر بعد تناول المضاد الحيوي حيث كانت بنسبة 77.1%

#### 5- توزيع حالات حسب معدل السكر بعد تناول Augmentin :

جدول (5) يبين توزيع حالات حسب معدل السكر بعد تناول Augmentin

النسبة	عدد الحالات	المعدل
7.7%	1	↑
0%	0	Normal
92.1%	12	↓
100	13	المجموع

من الواضح ان 12 حالة نقص فيه معدل السكر بعد تناول المضاد الحيوي Augmentin بنسبة 92.3% وحالة واحدة فقط زاد فيها معدل السكر

#### 6- توزيع حالات حسب معدل السكر بعد تناول Rocephin :

جدول (6) يبين توزيع حالات حسب معدل السكر بعد تناول

النسبة	عدد الحالات	المعدل
22.8%	8	↑
0%	0	Normal
77.2%	27	↓
100	35	المجموع

من الواضح ان 27 حالة نقص فيه معدل السكر بعد تناول المضاد الحيوي Rocephin بنسبة 77.2%، و 8 حالات زاد فيها معدل السكر بعد اخذ المضاد الحيوي

## المراجع العربية :

- 1- د.الحمد بن سعد ،داء السكري :اسبابه ومضاعفاته وعلاجه ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ،فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر ' المملكة العربية السعودية سنة (2008).
- 2- د.رويحة أمين ،داء السكري اسبابه واعرضه طرق مكافحته ، الطبعة الاولى ، دار القلم للنشر ، بيروت سنة (1973).
- 3- د.سليمان رمضان محمد ، القمة في علم التحاليل الطبية ، الطبعة الثانية ، دار الوثائق القومية للنشر ، جمهورية مصلا العربية سنة (2015).
- 4- برديسي سلوى محمود ، مسببات اعتلال الكلى السكري ، الطبعة الاولى ، الرياض سنة (2007) .

## ثانيا : المراجع الاجنبية

- 1- standards of Medical Care in Diabetesd 2015 – Diabetes Care Volume 37, Supplement 1 , January 2015.
- 2- Standards of Medical Care in Diabetesd 2014.
- 3- American Diabetes Association . Medical Management of Type 1 Diabetes. Alexandria, VA, American Diabetes Association,2012.
- 4-American Diabetes Association. Medical Management of Type 2 Diabetes Alexandria, VA, American Diabetes Associaton,2012.
- 5- Clement S, Braithwaite SS, Magee MF et al. Management of diabetes and hyperglycemia in hospitals. Diabetes Care 27:5532004, 591.
- 6- DeFronzo R, Matsuda M, Barrett E. Diabetic Ketoacidosis: a combined metabolicnephrologic approach . Diabetes Review 2:2091994 ,238.
- 7- Wyckoff J, Abrahamson MJ. Diabetic ketoacidosis and hyperomolar state .
- 8- Kahn CR, Weir GC, King GI, et al ,eds. Joslins diabetes mellitus, 14PthP ed.



## عدم التعامل بالنقد المعدنية في ليبيا وآثارها السلبية على المجتمع من الناحية الاقتصادية والشرعية مع المعالجة المحاسبية للنقدية

د. عبد الحميد إبراهيم معتوق

كلية الاقتصاد جامعة طرابلس

### المخلص

هذه الدراسة بعنوان عدم التعامل بالنقد المعدنية في ليبيا وآثارها السلبية على المجتمع من الناحية الاقتصادية والشرعية مع المعالجة المحاسبية للنقدية، وتهدف هذه الدراسة للتعرف على مفهوم المال وانواع النقود ونشأتها والمشاكل السلبية في غياب التعامل بالنقد المعدنية وطرق علاجها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن الكثير من أمناء الخزائن والتجار وغيرهم استغلوا غياب النقود المعدنية للحصول على مبالغ اضافية وهي من الكسب غير الحلال، وأن غياب النقود المعدنية ساهم في وجود ظاهرة التضخم واستغلال البائع لها في اشباع طمعه وجشعه، أن النقود المعدنية تلعب دورا هاما في حياتنا اليومية ولا غنى لنا عنها في أي مجتمع متقدم أم نام غير أن الاقتصاد الليبي دون غيره لا يتعامل بها لا سيما بعد ان هاجرها الناس فترة طويلة من الزمن واصبح يخجل من حملها والتعامل بها، وان السلع تسعر مهما كانت بسيطة إلى أقرب ربع دينار، وان فقدان النقود المعدنية يجعلنا نتصرف بشكل غير رشيد من الناحية الاقتصادية وندخل في الشبهات من الناحية الشرعية، ان الهدف الاساسي من التجارة ليس تحقيق الربح فحسب وإنما الهدف منها هو تقريب السلع لطالبيها حسب ضرورتهم والسعي لتحقيق رزق حلال من ربح بسيط.

**كلمات افتتاحية:** النقود المعدنية في ليبيا، الآثار السلبية على المجتمع، اقتصادية، شرعية.

### ABSTRACT

This study is entitled Non-dealing with civil money in Libya and its negative effects on society from an economic and legal point of view, with the accounting treatment of cash. This study aims to identify the concept of money, types of money and its origin, and the negative problems in the absence of dealing with coins and ways to treat them. This study has reached the following most important results: that many treasurers, merchants and others took advantage of the absence of coins to obtain additional amounts of non-halal income, and that the absence of coins contributed to the existence of the phenomenon of inflation and the seller's exploitation of it to satisfy his greed and greed, that coins It plays an important role in our daily lives and is indispensable to us in any developed or developing society, but the Libyan economy alone does not deal with it, especially after people migrated to it for a long period of time and became ashamed to carry it and deal with it,

and that commodities are priced, no matter how simple, to the nearest quarter dinar, And the loss of coins makes us act irrationally from an economic point of view and enter into suspicions from a legal point of view, that the main goal of trade is not only making profit, but rather the goal of it is to bring goods to their demanders according to their necessities and strive to achieve a halal livelihood from a simple profit.

**key words:** Coins in Libya, negative effects on society, economic and legal aspects.

## 0.1 المقدمة

يعد المال عصب الحياة في جميع الأنشطة الاقتصادية الاستخراجية والصناعية والتجارية والخدمية لا سيما النقود لكونها وسيلة لتقييم السلع والخدمات ووسيط للتبادل وهي الأكثر سيولة من الأنواع الأخرى من الاموال وهنا ننوه على أن الأموال ليست النقود فالنقود جزء من الأموال المنقولة، ويؤكد محمد الهادي العدناني (1991) بأن للأوراق التجارية دور كبير جدا في انتشار الاعمال التجارية لتسهيل المعاملات المالية بين الافراد والشعوب في تبادل السلع والخدمات لما لها من مزايا متعددة تتمثل في كونها وسيلة للإثبات وقابليتها للتحويل إلى نقود وكونها وسيلة للوفاء بالديون وتحصيلها وأخيرا كمصدر للقيد في الدفاتر المحاسبية وسيظل هذا الدور فعالا إلى الأبد في أي نظام اقتصادي مهما كانت فلسفته رأسمالي أو اشتراكي ... الخ.

ويضيف ميلود جمعة الحاسية (1985) إلا أن النقود الورقية والمعدنية دورا بارزا وعظيما في حياتنا اليومية قديما وحديثا لتمتعها بأعلى درجة من السيولة لأنه يمكن استخدامها بشكل مباشر في شراء السلع والخدمات دون الحاجة إلى استبدالها بأية سلعة أخرى بينما يتطلب الأمر بالنسبة لبعض الأصول سواء كانت حقيقية أو مالية إلى استبدالها بالنقود أولا كسلعة وسيطة ثم استخدام النقود في شراء ما يحتاجه الفرد من السلع والخدمات غير أن هذه الأصول تختلف درجاتها من حيث القدرة على استبدالها بالنقود وذلك لاختلاف ظروف السوق المحيطة بها من حيث وجودها أولا ثم التذبذب في اسعارها ووجود من يطلبها في السوق وهذا ما يرمز إليه عادة بالقدرة على تسويق الأصل هذا من جهة ولكثرة التعامل بها من جهة أخرى.

وفي هذا المجال يرى الباحث أن النقود لا سيما النقود المعدنية لها أهمية أبرز حيث لا غنى عنها في أي مجتمع فبالرغم من أن قوتها الشرائية ضعيفة إلا أن نقصها أو غيابها عن السوق

سيؤدي إلى مشاكل اقتصادية تتمثل في التسعير السلع والخدمات وانتشار ظاهرة التضخم ومشاكل شرعية تتمثل في الكسب الحرام.

## 0.2 مشكلة الدراسة.

انطلاقاً من قول الله تعالى: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" سورة البقرة الآية (188) يرى الباحث ظاهرة انتشرت في المجتمع الليبي وهي غياب النقود المعدنية في التعامل اليومي بين الافراد، بعد أن كانت موجودة ويتم التعامل بها بشكل سلس كما هو موجود في جميع دول العالم بدون استثناء، والغريب أن أغلب الافراد على مختلف شرائح المجتمع الليبي لا تعير أي اهتمام بهذه المشكلة من منظور أن ليس لها قيمة كبيرة متناسين أو متجاهلين آثارها السلبية من الناحية الاقتصادية والشرعية. كما أننا لاحظنا من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة أن هذا الموضوع لم يعط الاهتمام الكافي ولم يتم تناوله بشكل واسع في البيئة الليبية عليه نتلخص مشكلة الدراسة في إيجاد اجابة على السؤال التالي: ما هي الآثار السلبية لغياب التعامل بالنقود المعدنية من الناحية الاقتصادية والشرعية على المجتمع الليبي؟

## 0.3 أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم المال.
- التعرف على نشأة النقود وتطورها وأنواعها.
- التعرف على المشاكل السلبية في غياب التعامل بالنقود المعدنية وطرق علاجها.
- التعرف على المعالجة المحاسبية للنقدية.

## 0.4 أهمية الدراسة.

- على مستوى الدولة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- على مستوى التجار وما يدور في فلكهم التسعير والقناعة.
- على مستوى أمناء الخزائن والمحاسبين النزاهة والقناعة.
- على مستوى المستهلك الترشيد في الاستهلاك.

## 0.5 فروض الدراسة

- توجد آثار سلبية لغياب التعامل بالنقد المعدنية من الناحية الاقتصادية.
- توجد آثار سلبية لغياب التعامل بالنقد المعدنية من الناحية الشرعية.

## 0.6 بيئة وعينة الدراسة.

تشمل عينة الدراسة التجار والمحاسبين وأمناء الخزينة والمستهلكين في البيئة الليبية.

## 0.7 الدراسات السابقة.

**0.7.1 دراسة زينب خليفة الجابري وإيناس خليفة التميمي (2007)** بعنوان تقييم طرق تسعير المنتجات النهائية في المنشآت الانتاجية دراسة تطبيقية ، وتهدف هذه الدراسة للتعرف على نظريات التسعير وطرق احتسابها وكذلك التعرف على نظريات التكاليف وتقييم طرق احتساب الاسعار بشركة جفارة للصناعات الغذائية قصر بن عشير بمدينة طرابلس، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي: عدم وجود قسم لمحاسبة التكاليف بالشركة لاحتساب تكاليف المنتجات سواء الثابتة أو المتغيرة ومراقبتها، كما أن الشركة لا تقوم بتوضيح تكاليف التسويق والتوزيع أثناء تسعير المنتجات، وعدم استخدام الشركة لطرق وتحليل وتقييم الاسعار محاسبيا، ووجود فرق بالأسعار الفعلية للشركة مع الاسعار التي تم احتسابها بطريقة التكاليف الكلية، وعدم الاهتمام بالشركات المنافسة ودراسة سياساتها ودراسة السوق دراسة علمية موثقة.

**0.7.2 دراسة إبراهيم محمد عبد السميع محمد (2019)** بعنوان النقد الإلكتروني أحكام فقهية وآثار اقتصادية دراسة مقارنة وتهدف هذه الدراسة للتعرف على المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنقد الإلكتروني، وتاريخها وخصائصها وإجراءات استخدامها، وأطراف التعامل بها، والفرق بينها وبين ما يشبهها، ثم يأتي المبحث الثاني في الأحكام الفقهية للتعامل بالنقد الإلكتروني حيث: التكيف الفقهي والاقتصادي لها، ولل علاقة بين أطراف التعامل بها، ثم بيان أحكام شرعية متعلقة بالتعامل بالنقد الإلكتروني كحكم إصدارها والتبادل بها وتركيتها، ثم تناولت في المبحث الثالث الآثار الاقتصادية للنقد الإلكتروني، كتأثيرها على الطلب على العملة، والاستهلاك وسعر الصرف، ومعدل التضخم، ثم تقييمها كوسيلة من وسائل الدفع، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: النقد الإلكتروني عبارة عن سلسلة أرقام وبيانات مشفرة تعبر عن قيمة نقدية تصدرها مؤسسات مالية

لعملائها بحيث يحصلون عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية مخزنة على وسيط إلكتروني. النقود الإلكترونية قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على وسيط إلكتروني يستطيع صاحبها نقل ملكيتها لمن يشاء دون تدخل شخص ثالث. النقود الإلكترونية تقوم على محاولة خلق وتطوير نظام يمكن أن يقدم نموذجاً بدلاً عن النقود العادية - نقوداً لا ثقل لها ولا وزن يمكن إيجادها في مكان أو في لحظة ولا تحتاج إلى خزائن لحفظها، ويمكن استخدامها من قبل العديد من الناس والحواسيب الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. التعامل بالنقود الإلكترونية يعنى إرسال القيمة النقدية عبر الشبكة العنكبوتية وهي بهذا تختلف عن تقنيات تحويل الأرصدة. إن التعامل بالنقود الإلكترونية كوسيلة للدفع والسداد الإلكتروني يحقق المنفعة لطرفي العقد شأنها في ذلك شأن الوسائل العادية التقليدية. إن الإسلام دين عقيدة وعمل وقد أثبتت التجارب العلمية والعملية أنه شريعة صالحة لكل زمان ومكان.

### 0.7.3 دراسة عبد الحليم شاهين (2021) بعنوان تقييم اقتصادي أولي لمخاطر البيتكوين على

الرغم من المزايا التي تقدمها البيتكوين للمستخدمين، كونها عملة رقمية مشفرة، تتميز بسرعة إنجاز المعاملات، وانخفاض تكلفتها، فضلاً عن التمتع بالخصوصية وغيرها من الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع الأخرى، سواء النقود الورقية أو حتى النقود الإلكترونية في أشكالها التقليدية، إلا أن لها عديداً من المشكلات المترتبة على التعامل بها. مما يستدعي ضرورة عمل تقييم اقتصادي لتلك المخاطر، باستخدام المنهج التحليلي التطبيقي. وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المترتبة على البيتكوين متنوعة ومتعددة الأوجه، تطال كلاً من الأفراد والدول وقد يمتد أثرها على النظام العالمي بأكمله. الأمر الذي جعل منها عملة محفوفة بالمخاطر مقارنة بالعملات التقليدية. يأتي أول تلك المخاطر في التعرض للاحتيال الافتراضي، وثانيهما هو أن معاملاتها غير رجعية، بينما ثالثهما ورابعهما هما مخاطر الاستخدام في الأنشطة غير القانونية، ومخاطر تنظيمية مترتبة على التعامل بها، ويأتي التحدي الخامس لتلك العملة في الثقل الكبير في سعرها. وعلى الرغم من التهديدات التي تشكلها تلك التقنية الرقمية، إلا أنها أحدثت طفرة كبيرة في مجال تقنيات الدفع الرقمي، بما يدعم الاتجاه نحو التحول الرقمي، ويُعزز من التجارة الإلكترونية، فضلاً عن خلق مزيد من التنافس بين وسائل الدفع المختلفة.

### 0.7.4 دراسة تسنيم عبد المجيد غزلان (2022) بعنوان العملات الرقمية " البيتكوين " دراسة

فقهية مقارنة وتهدف هذه الدراسة إلى بحث هذا الموضوع من الناحية الفقهية المقارنة، والتي تقوم



على تحرير محل الخلاف بين الفقهاء في المسألة مثار البحث، ثم ذكر أدلتهم فيها، وما ورد عليها من مناقشات أو اعتراضات، والرد عليها إن أمكن، ثم شفعها ببيان الرأي الراجح مع التعليل، وقد تكونت الدراسة من: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، أما المقدمة: ففيها ورد بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وطبيعته، وصعوباته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته، والمبحث الأول: عن مفهوم النقود ووظائفها في اللغة العربية والفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ومدى اقتصرها على الذهب والفضة من عدمه، والمبحث الثاني: عن حقيقة البيتكوين، وكيفية إصداره، وطريقة الحصول عليه، والتعامل به، والتكليف الفقهي لعملية الحصول عليه، وخصائصه، ومميزاته، وعيوبه، وقد ورد أيضاً في هذا المبحث بيان الحكم الشرعي للتعدين بنوعيه، وهما التعدين الفردي أو الشخصي، والتعدين الجماعي أو المؤسسي، مع تكليف هذين النوعين وإسباغ الوصف الشرعي عليهما، والمبحث الثالث: وهو مرتبط بالدراسة ومحوها، وفيه الحديث عن الحكم الشرعي للتعامل بالبيتكوين، وبيان اعتباره نقداً من وجهة نظر الفقه الإسلامي من عدمه.

#### **0.7.5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

في الوقت التي ركزت فيه الدراسات السابقة على تسعير المنتجات، ومخاطر البيتكوين كونها عملة رقمية مشفرة، وبيان أحكام شرعية متعلقة بالتعامل بالنقود الإلكترونية كحكم إصدارها والتبادل بها وتركيتها، فإن هذه الدراسة تتميز بأنها تسلط الضوء على الآثار السلبية لغياب التعامل بالنقود المعدنية من الناحية الاقتصادية والشرعية في البيئة الليبية.

#### **الجزء الأول: النقود المعدنية وضرورتها في حياتنا اليومية**

##### **1.1: مفهوم المال ونشأة النقود وتطورها.**

###### **1.1.1: مفهوم المال.**

المال لغة : هو ما يمتلكه الانسان من كل شيء فيشمل كل ما يمتلك ويقتنى من الاعيان (الاشياء المادية) سواء كانت ذهبا ام فضة ام حيوان ام نبات ام أي شيء آخر مما ينتفع به.

أما المال اصطلاحاً: هو الشيء الذي يمكن حيازيه لينتفع به الانسان فخرج عن هذا التعريف الاشياء التي لا يمكن حيازتها كالهواء المطلق وإن كانت نافعة له وخرج عن التعريف أيضاً حبة من شعير (مثلاً) وقبضة من تراب وقطرة من ماء لأنه لا ينتفع بهذه الاشياء وقد يكون لبعضها منفعة

إذا ضم إلى غيره لكن هو في حد ذاته ليس له منفعة يعتد بها عند الناس وقد يقال في تعريف المال: هو ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة (عوفكراوي، 2002، ص 23).

ويضيف عبدالسلام المزوغي (1992) والمال هو موضوع التعامل بين الناس من بيع ورهن ووصية إلى غير ذلك وينقسم بهذا الاعتبار إلى أقسام تختلف باختلاف الأحكام كالتالي:

## 1) العقارات والمنقولات:

### أ- العقارات

- العقار بطبيعته: هو ما كان ثابتاً لا يمكن نقله وتحريكه من مكانه دون تلف وهو يشمل جميع أنواع الأراضي والمباني وغيرها.

- العقار بالتخصيص: وهو في الأهل منقول الذي يضعه صاحبه رسداً على خدمه هذا العقار أو استغلاله بشرط أن يكون المنقول والعقار مملوكين لشخص واحد كالسيارة والآلات.

### ب- المنقولات:

- المنقول بطبيعته: هو ما يمكن نقله وتحويله ويبقى على صورته قبل النقل فيشمل على سبيل المثال جميع أنواع الحيوانات والذهب وسائر النقود.

- المنقول بحسب المال: وهو في الأصل عقار ولكنها تأخذ حكم المنقول افتراضاً لأن مصيرها ومآلها أن تكون كذلك في وقت قريب كالمحاصيل الزراعية القابلة للجني كالحبوب والتفاح والاشجار المعدة للتقطيع إلى أخشاب (عبدالسلام المزوغي، 1992 ص ص 290-298).

وفي هذا الصدد يضيف أحمد إبراهيم بك (1981) نوعين آخرين من المال كما يلي:

## 2) المثلي والقيمي:

أ- المال المثلي: هو ما له نظير في أسواق التجارة بدون تفاوت بينهما أو تفاوت بسيط غير ملحوظ فهو يشمل المكيلات والموزونات والمعدودات التي لا تفاوت بين أحداها كالأشياء المصنوعة من مادة واحدة بحجم وشكل واحد وهي لا تحصى أو تكون إحداها متفاوتة تفاوتاً يسيراً في الحجم كالبريق والبض وغيرها مما يباع بالعدد.

ب- المال القيمي: هو ما لا يوجد له مثيل في مجال التجارة أو يوجد ولكن مع وجود التفاوت الذي يعتد به في المعاملات كالبحر والخيول والإبل والصور الزيتية والكتب الخطية والجواهر الكبيرة من الماس والياقوت والزمرد لأنها تتفاوت موقعها وبصفتها هي في ذاتها.

### (3) متقوم وغير متقوم:

- أ- المتقوم: هو ما يباح الانتفاع به شرعا في حالة السعة والاختيار ومنه العقار بأنواعه.
- ب- غير متقوم: هو ما لا يباح الانتفاع به شرعا في حالة الاختيار لكن يحل الانتفاع به في حالة الاضطرار كالجمر والخنزير والميتة ويطلق غير المتقوم أيضا على المال المباح قبل الاحراز كالسمك في البحار والاشجار في الغابات والطيور في الجو وسائر المناجم قبل أن تصل إليها يد الانسان (أحمد إبراهيم بك، 1981، ص ص 6-7).

وحيث أن النقود جزء من المال فقد قسمها عبد المنعم راضي(1990) إلى الأنواع الآتية:

- (1) النقود السلعية: عرف الانسان قديما سلعا مثل الماشية والاغنام والجمال والبن والشاي والنحاس والحديد والذهب .. الخ لا بد وان توفرت لهذه السلع صفة القبول العام من أفراد المجتمع على أن تكون هذه السلعة وسيطا للتبادل ومقياسا للقيمة ومن الملاحظ أن قيمة النقود السلعية تستمد قيمتها كسلعة فهذه النقود لها قيمتها الذاتية ومن النادر أن تختلف القيمة القانونية للذهب الخالص كوحدة للنقود عن القيمة السوقية وإذا حدث هذا فإنه وفي ظل نظام الذهب الآلي وحرية تحويل النقود الذهبية إلى ذهب خالص لا بد وأن تتعادل القيمة.
- (2) النقود الورقية: تعرف بأنها سندات متداولة صادرة من سلطة نقدية (المصرف المركزي) وتمثل ديناً في ذمة هذه السلطة وإذا كانت هذه النقود الورقية إلزامية فإنها تكون غير قابلة للصرف بما يقابله من معدن وتستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها قبولاً عاماً في التداول وهي أوراق البنكنوت أي العملة الورقية كالدولار واللين والليرة والدينار ... الخ
- (3) النقود المصرفية (نقود الودائع): هي ديون في ذمة المصرف قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الصكوك أي أن هذه النقود ليس لها كيان مادي ملموس إذ أنها توجد في صورة حساب بدفاتر المصارف ويلاحظ أن هذه الحسابات هي النقود وليست الصكوك، فالصكوك هي وسيلة تحويل هذه النقود غير أن إحدى مساوئ النقود المصرفية في

الدول النامية هي أنها غير قابلة كوسيلة للدفع بقوة القانون حيث أنه يمكن رفضها كوسيلة لإبراء الذمة بواسطة الافراد المخلصين(عبد المنعم راضي،1990، ص ص 440-446).

كما يمكن أن نضيف نوع رابع للنقود وهو النقود المعدنية.

(4) النقود المعدنية: وهي أجزاء العملة المسكوكة من المعادن كالسنت بالنسبة للدولار والدرهم بالنسبة للدينار والقرش بالنسبة للجنبيه المصري مع ملاحظة أن القيمة الحقيقية للنقود المعدنية أكبر من قيمتها النقدية عكس النقود الورقية فإن قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها النقدية.

### 1.1.2: العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

عددت عزيزة عبد الرزاق(2002) العوامل المؤثرة على سعر الصرف في الآتي:

- (1) موقف ميزان المدفوعات: الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة وبالتالي زيادة سعر الصرف والعجز يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.
- (2) الاحتياطي النقدي في الدولة: كلما زاد مقدار ما تمتلكه الدولة من عملات أجنبية والاحتياطي كلما قل اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية.
- (3) معدل التضخم السائد: كلما زاد سعر السلع والخدمات نتيجة لعجز الانتاج كما انخفضت القوة الشرائية للعملة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.
- (4) معدلات الفائدة على النقود: كلما زاد معدل الفائدة يزيد الطلب على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.
- (5) دور المصرف المركزي في السوق المصرفي: عن طريق شراء مبالغ كبيرة أو بيع كميات معينة للمحافظة على قيمة العملة المحلية وبالتالي ثبات سعر الصرف.
- (6) علاقة العملة المحلية بالعملات الأجنبية: إذا ارتبطت العملة المحلية بعملة أجنبية معينة فإن العملة المحلية تتأثر بارتفاع أو انخفاض العملة الأجنبية.
- (7) السياسات الاقتصادية والمالية للدولة: كلما خفضت الدولة من معدلات التضخم وشجعت التصدير كلما أدى هذا إلى تحسين سعر صرف العملة.

8) درجة الاستقرار السياسي في الدولة: كلما كان هناك استقرار تتمتع العملة بدرجة كبيرة من الثبات والقوة والعكس يؤدي إلى لجوء المتعاملين في أسواق العملات إلى العملات الأكثر ثباتاً (عزيزة عبد الرزاق، 2002 ص ص 37-40).

## 1.2: نشأة النقود وتطورها:

كان الانسان القديم يعيش وبقتات على ما يصادفه من نباتات وحيوانات في طريقه معتمدا على جهده البدني واستمر على هذا الحال لقرون إلى أن استقر في القرى والمدن بعد أن استأنس الحيوان وحرث الأرض وزرعها وطور وسائل الري وصنع بعض الأدوات البدائية التي تساعده على توفير احتياجاته اليومية المحددة وبعد ذلك واجهته مشكلة عويصة وهي كيف يتعامل مع الغير في استبدال السلع؟ فبدأ يفكر في وسيلة أو آلية تساعد في حل تلك المشكلة.

وفي هذا المجال يقول ميلود جمعة الحاسية (1985) أن الفكر الانساني قد توصل إلى ما يسمى بعملية المقايضة أي تبديل سلعة بسلعة أخرى واستمر على هذا الحال فترة من الزمن فكانت هذه التجربة في البداية تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله لوجود عدد قليل ومحدود من السلع آنذاك متمثلة في بعض الحبوب والحيوانات والأقمشة. ولكن بعد أن تطورت المجتمعات وما صاحبها من تعدد في السلع والخدمات وتنوعها من جهة ولعدم معرفة قيمة تلك السلع من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى عجز آلية المقايضة فتوصلوا أولاً إلى حل مشكلة تقييم السلع فقط باستحداث وسيلة وهي جلود الحيوان لكنها لم تحل المشكلة بشكل جذري حيث ظلت مشكلة عدد نسب التبادل أو عدد توافق الرغبات موجود وهو الأكثر تعقيداً (ميلود جمعة الحاسية ، 1985، ص ص 24-28).

وحيث أن **المقايضة (Bartering)** هي عملية تبادل السلع والخدمات من دون استخدام المال، وتعتبر المقايضة أحد أقدم أشكال التجارة البينية التي تعتبر الأساس الحقيقي لظهور فكرة استخدام المال في التعاملات (أبو القاسم عمر الطبولي، وآخرون (1980)

وفي هذا الصدد يضيف ميلود جمعة الحاسية (1985) أنه في غياب النقود من النظام الاقتصادي، تمكين لاقتصاد المقايضة وتبادل السلع والخدمات بين أفراد المجتمع ضرورة ملحة تمليها حاجاتهم إلى التخصيص وتقسيم العمل وتوفير الجهد والوقت يضطرهم إلى مقايضة السلعة بأخرى، وهو أقل من الجهد والوقت المبذولين لو اقتصر كل فرد على إنتاج كل ما يحتاجه من سلع

وخدمات، وهذا ضرب من ضروب المستحيل لو أخذنا حاجات الأفراد والمؤسسات للسلع والخدمات المختلفة في وقتنا الحاضر، دعنا الآن نتصور اقتصادا تتم فيه المبادلات والمعاملات عن طريق المقايضة ولا يستخدم فيه النقود لإتمام تبادل ثلاث سلع مختلفة أ، ب، ج لابد من وجود ثلاث نسب تبادل أب، أج وتتمثل قيمة الوحدة من كل سلعة معبرا عنها بعدد الوحدات التي تساويها من سلعة أخرى، وكلما أضفنا سلعة فإن نسب التبادل ترتفع، وهذا يعني بأن نسب التبادل تزداد بمعدل متزايد كلما ارتفع عدد السلع المنتجة والمراد تبادلها.

ولاستخراج نسب التبادل أو عدد التوافق نستخدم القانون التالي:

$$\text{عدد نسب التبادل} = \frac{n(n-1)}{2} , \text{ حيث } n : \text{عدد السلع}$$

ففي اقتصاد يمتلك 100 سلعة، فإن عدد نسب التبادل بين هذه السلع = 4950 وهذا الرقم يرتفع بصورة مذهلة لأو تخيلنا وجود 1000 سلعة ثم 10000 سلعة للتبادل، وهو أمر أقرب للواقع، حيث تبلغ عدد السلع عشرات الآلاف في أي اقتصاد.

وهكذا فإن استخدام النقود كوحدة للحساب أو مقياس للقم يخفض من تكاليف التبادل، وهذه التكاليف تنعكس في الوقت والمجهود في الحصول على المعلومات عن طريق قيم السلع المختلفة معبرا عنها بمقياس واحد بدلا من معرفة كل سلعة مقاسة بسلع أخرى، وبعد فترة زمنية من المعاناة والتفكير، استلهم الفكر الانساني وتوصل إلى سك العملة، والتي كانت تسبك في شكل أقراص معدنية صغيرة من الذهب خفيفة الوزن وسهلة التداول (ميلود جمعة الحاسية، 1985، ص ص 24-28).

وفي هذا المجال يذكر محمد منصور الزالط (1999) أن أول من ضرب الدنانير هو هرقل، وأول من رسم صورته على العملة هو الاسكندر المقدوني، وأول من استعمل الأوراق النقدية هم الصينيون، وأول من ضرب الدراهم من العرب مصعب بن الزبير عن أمر أخيه عبدالله بن الزبير سنة 70 هجرية، ثم تطورت في عهد عبدالملك بن مروان، وكان قبل ذلك الدنانير بالرومية والدراهم بالفارسية، وأول مصرف ظهر في العالم المصرف البريطاني عام 1654 ميلادية (محمد منصور الزالط، 1999، ص ص 117-152).

ويرى الباحث أن بهذه التطورات انتقلت الحياة البشرية من عصر المقايضة إلى عصر العملة أو النقود، والذي بدوره فتح باب التعاون والتبادل بين الأمم والشعوب الواحدة فيما بينها، وبين الأمم

والشعوب الأخرى، واستمرت العملة في التطور لتسهيل التعاملات بين الافراد إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه الآن، ولم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته إلى ظهور أوراق تجارية متعددة مثل الصكوك والكمبيالة والسند الأدنى، أدت كما اسلفنا إلى انتشار الأعمال التجارية وسهلت ويسرت جميع أنواع التعاملات بين الأفراد والشعوب في أي مكان من العالم، بل استحدثت وسائل مساعدة أخرى في التعاملات، وهو نظام البطاقات (cards system) مثل البطاقات الدائنة وبطاقات الدفع المسبق.

وهكذا أصبح من السهل أن نشترى أو نبيع أي سلعة أو نقدم أي خدمة، بعد أن تم تقييمها بالنقد، والتي تلقي استحسان وقبول عام من الناس، هذا من جهة ودورها الفعال كوسيلة للتبادل من جهة أخرى، مع العلم أن ظهور العملة أو النقد وتطورها لم يلغي عملية المقايضة نهائيا، حيث أصبحت مقتصرة على التبادل بين الدول فقط، مثل مقايضة النفط بالحبوب أو الملابس أو الأسلحة ... وغيرها، بعد أن يتم تقييمها بالنقد.

## 1.2: الآثار السلبية لنقص التعامل بالنقد المعدنية من الناحية الاقتصادية:

كانت النقود المعدنية متواجدة في السوق الليبي، ويتم التعامل بها بشكل يومي، إلى أن منعت التجارة سنة 1980 ميلادية، بحكم القانون المنبثق من النظام الجماهيري! حيث كانت قبل هذا التاريخ تسعر السلع والخدمات باحتساب عناصر تكلفتها ثم يضاف هامش ربح معين، فعندما يكون سعر السلعة (ثمنها) يتضمن جزء من الدينار لم تكن هناك مشكلة، وذلك لوجود نقد معدنية كما ذكرنا بكميات تغطي جميع التعاملات بين الأفراد، وبحلول التجارة من القطاع الخاص إلى القطاع العام أصبحت النقود المعدنية تختفي شيئا فشيئا إلى غاية سنة 1988 ميلادية اختفت نهائيا من السوق ولم نعد نراها حتي الآن إلا بشكل محدود ومقتصر على فئة 250 درهم و 500 درهم.

ففي غياب أو شبه انقراض النقود المعدنية، أصبح من الصعب تسعير السلع والخدمات بأقل من ربع دينار، أي ليس بمقدور أي فرد شراء رغيف خبز واحد على سبيل المثال ثمنه 25 درهم فيضطر لشراء 10 أرغفة يستهلك جزء قليل والباقي يرمى في القمامة، وما ينطبق على الخبز ، ينطبق على غيره من السلع، حيث يضطر المستهلك لشراء السلع بالصندوق 24 أو 48 علبة مثلا، أو الشوال 25 أو 50 كيلو جرام.

وفى هذا المجال يؤكد ميلود جمعة الحاسية (1985) وإذا ما ظل هذا الحال بشكل مستمر يعكس سوء التصرف أو التصرف غير الرشيد بالمعنى الاقتصادي (ميلود جمعة الحاسية 1985 ص 24-28)

وفى الشريعة الاسلامية حرام، لأنه إسراف وتبذير قال الله تعالى (كلوا واشربوا ولا تسرفوا أن لا يحب المسرفين) سورة العراف الآية 31 وقال أيضا (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) سورة الاسراء الآية 27 وقال أيضا (إلى مدين أخاهم شعيبا قال يقوم أعبدوا الله ما لكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط \* ويقوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين) سورة هود الآيتان 84,85 وقال أيضا (كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومن يحل عليه غضبي فقد هوى) سورة طه الآية 81.

وهناك قاعدة فقهية تقول : كل اتفاق في غير حاجة فهو إسراف وتبذير مهما قو، وكل اتفاق في حاجة فهو حلال مهما كثر.

إذا العبرة في أوجه الاتفاق وليس في حجم الاتفاق كما يعتقد البعض.

أما عن الآثار السلبية لنقص التعامل بالنقود المعدنية على ظاهرة التضخم، نورد المثال البسيط وربما في اليوم الذي يليه نجده دينار ونصف، وهكذا في كل مرة يزداد ربع دينار، وهذا ما يسمى بالتضخم (inflation) حيث يتغير سعر السلعة وفى فترة زمنية قصيرة إلى الضعف أو أكثر، وذلك نتيجة عدم وجود نقود معدنية فئة 5 دراهم، 10 دراهم، 20 درهم، 50 درهم، 100 درهم. وما ينطبق على الخضروات والفواكه، ينطبق على غيره من السلع الأخرى، مثل الأدوات القرطاسية والادوات المنزلية والكتب ... وغيرها.

فهذا الوضع يسمى تضخم من الناحية الاقتصادية، واستغلال مقبوت من البائع لأخيه المسلم في الشريعة الاسلامية، يقول عبد الرحمن أبن خلدون في تحديد الربح بالنسبة لأصل المال: يجب أن يكون بسيطا، لأن هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح الاجمالية وينبه إلى أن ارتفاع الأسعار يقلل من دوران رأس المال، وعلى البائع المسلم ألا يغالي في الربح، لأن الربح الفاحش فيه غبن على أخيه المسلم، وفى ذلك يقول المام الغزالي: إن نسبة الربح يجب أن لا تزيد عن ثلث الثمن (ثلث التكلفة) ويوصي بعض الفقهاء ألا يسترسل التاجر في الغبن ولو رضي المشتري، لأن هذا المشتري قد أمن



له، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: غبن المسترسل حرام (محمد كمال عطية 1989 ص 272).

أما عن حدوث الجريمة الاقتصادية بشكل عام بل التفكير فيها، يعتبر تدميرا للمجتمع، لأن إتلاف مورد اقتصادي مثلا كمصدر للطاقة الكهربائية، يعني قتل المجتمع فيسود الظلام بدل النور، والحد بدل الحب، والضياح بدل الاستقرار، وتحل القسوة بدل الرحمة، وهكذا بقية الجرائم الاقتصادية، فإنها تحدث أضرارا اقتصادية من ضياح الأموال، وقد يستفيد منها أعداء الأمة ويحرم منها أبناء المسلمين، ان نبذ الجريمة ومنعها ومكافحتها ووضع العقوبات اللازمة والمناسبة لكل جريمة موضع التنفيذ، كفيل برده المرتكبين والمخططين لمثل هذه الجرائم، والأهم من ذلك اشتراك وسائل الاعلام وأجهزة التعليم والتوعية العامة بمفهوم الجريمة وأخطارها وأضرارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع، إضافة إلى ذلك الدور الرئيس للأسرة والمدرسة في تربية الأجيال، وتوجيه سلوكه إلى عمل الفضائل، والابتعاد عن الرذائل (خلف بن سليمان بن صالح 1999 ص ص 28-29).

ولا يختلف النصب والاحتيال كجريمة اقتصادية من وجهة نظر القانون، وحكمها في الشريعة الإسلامية كسب محرم، لأن المبالغ أخذت بدون مقابل، أي لا تقابلها سلعة ولا خدمة، إذا فهي لا تختلف عن السرقة والتزوير، إلا في الشيء واحد وهو أن المجني عليه في السرقة لا يعلم بها أما النصب برضا الطرفين الآخذ والعاطي، لكن هذا الأخير رضاه ظاهري أي رضا الأمر الواقع أو رضا المضطر.

### 1.3: الآثار السلبية لنقص التعامل بالنقد المعدنية من الناحية الشرعية (الكسب الحرام):

أدى غياب النقود المعدنية في السوق إلى وجود مشكلة رد الباقي أقل من ربع دينار، فالبائع أو أمين الخزينة أو الصراف لا يوجد لديه نقود معدنية لردّها للعميل، والعميل بدوره لا ينتظر أخذ الباقي من البائع أو الصراف لنفس السبب، وهكذا أصبح كل من البائع والصراف يتقاضى مبالغ إضافية من الغير بدون وجه حق، وللأسف يكون في غاية السرور في نهاية اليوم عندما يقلل الحسابات ويوجد أن الدراهم أصبحت عشرات الدنانير، مثال بسيط على ذلك عندما نذهب إلى محطة الوقود لتعبئة البنزين يكون المبلغ الموجود على عداد القيمة 5.050 دينار فنضطر لدفع 5.250 دينار، فما حكم 200 درهم أو 150 درهم ... الخ التي أخذت زيادة عن القيمة المباعة فهي بدون وجه شك حرام، صحيح أن هذا المبلغ بسيط لكل فرد يتعامل مع هذه المحطة ولكن العبرة في أصل المبلغ وليست

القيمة. وما ينطبق على محطة الوقود، ينطبق على جميع الدوائر والمصالح الحكومية من ضرائب وجمارك وجوزات ... الخ عندما نتعامل مع أمناء الخزائن لتسديد الضرائب أو دفع رسوم، والغريب في الأمر أنه قد يصل هذا المبلغ إلى ربع دينار أو نصف دينار بحجة أنه ليس هناك فكة (صرف) وعندما نتعامل مع القطاع الخاص نضطر لشراء سلع إضافية لتسوية الحساب، وقد تكون هذه السلع في شكل علكة أو حلوة وما شابه ذلك، قال الله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) سورة البقرة الآية 188، ولا يفوتنا أن نذكر قصة الصحابي الذي كان مكلف بجمع الزكاة عندما قال: هذا لكم وهذا لي. فرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أين لك هذا؟ فلو لا هذه الوظيفة ما أعطاك أحد هذا المال، وأمر بضمه لبيت مال المسلمين.

وهناك في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة الكثير من الآيات والأحاديث ما يحذرنا من أكل أموال الغير بالباطل وأن نتحرى عن مصادر دخلنا هل هي من الحلال أم من الحرام؟ ونبتعد عن الشبهات ما أمكن ذلك، ومن ذلك حديث النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري:  $\tau$  أنه حدّث وأشار إلى أذنيه وقال: سمعتُ النبيّ صلى الله عليه وسلم بأذنيي يقول: الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما مُشْتَبِهَات لا يعلمهنَّ كثيرٌ من الناس، فمن اتقى الشُّبُهَات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشُّبُهَات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى، يُوشِك أن يقع فيه، ألا وإنَّ لكلِّ ملك حمى، ألا وإنَّ حمى الله محارمه، ألا وإنَّ في الجسد مضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب. وكذلك نجد هناك الكثير من الأمثال والتعابير الشعبية والحكم ما يوجهن للتعفف وكسب الحلال، يقول المثل الشعبي: رزق الحلال يرق ولا ينقطع، وحكمة تقول: لا حيلة في الرزق ولا شفاعاة في الموت، وحكمة أخرى تقول: رزقك يأتيك لعندك وأجلك تذهب إليه برجلك، ويقول الامام الشافعي (محمد الرسي، 2007)

عليك بتقوى الله ان كنت غافلا      يأتيك بالأرزاق من حيث لا تدري

فكيف تخاف الفقر والله رازقا      فقد رزق الطير والحوث في البحر

ومن صن أن الرزق يأتي بقوة      ما أكل العصفور شيء مع النسر

ويقول الامام الشافعي أيضا في القناعة (محمد عبدالله الشافعي 1998 ص 20):

رأيت القاعة رأس الغنى      فصبرت بأذيالها متمسك

فلا ذا يراني على بابي ولا ذا يراني به منهمك

فصرت غنيا بلا درهم أمر على الناس شبه الملك.

وفى هذا الصدد يقول الشيخ شلتوت: وقد دلت التجارب على أن المجتمع الذي يركز فيه التعاون والتراحم بين الناس بعضهم بعض ويكون شعاره إحساس كل فرد بالآلام الآخرين وتموت من بين أفراد نزع المال، دلت التجارب أن يكون مجتمعا سعيدا هائلا ينظر أغنياؤه إلى فقرائه وفقرائه إلى أغنيائه نظرة الحب المتبادل والتعاون المشترك، أما المجتمع الذي تتسلط فيه نزعة المادية على الخلق فإنه يكون أشبه بمجتمعات الذئاب كل يريد أن يستلب لنفسه ما يستطيع ولو مات غيره وكل يتربص بغيره دائرة السوء (فتحي أيوب، 1991، ص ص 7-14).

وفى هذا يقول الباحث: ومن كان هم غيره يسعده ويفرحه .. كفانا الله شره ويبقى بعيدا بعيدا

### الجزء الثاني: المعالجة المحاسبية للنقدية

تحتوي عمليات المشروع في معظمها على أكبر قسم من متحصلات نقدية أو انفاق نقدي وهذه العمليات النقدية هي أكثر مفردات الأصول تعرضا للاختلاس والتلاعب مما يتطلب توافر أنظمة دقيقة للرقابة عليها ومراجعتها وتحقيقها يلخصها مهيب الساعي وآخر (1991) في الآتي:

#### 2.1: الرقابة الداخلية على عمليات النقدية.

##### 2.1.1 : المتطلبات الأساسية للرقابة على عمليات النقدية:

- 1) تحديد واجبات ومسؤوليات أمين الخزينة بدقة ووضوح وهي الوظائف التالية:
  - مشرفا ومسؤولا عن كافة العمليات النقدية (المقبوضات والمدفوعات).
  - مشرفا ومسؤولا عن تسجيل حركة النقدية بدفتر النقدية يوميا.
  - مشرفا ومسؤولا عن ايداع المقبوضات النقدية بالمصرف أولا بأول.
- 2) الفصل التام بين وظيفة أمين الخزينة وبين وظيفة الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية.
- 3) التأكد من المتحصلات النقدية بالمصرف يوميا.

4) تحرير صكوك لكافة المدفوعات النقدية (عدا دفعات صندوق المصروفات النقدية) مع ملاحظة ما يلي:

- عدم سداد المدفوعات النقدية من المتحصلات النقدية.
- تحرير الصك اسم المستفيد وليس باسم أمين الخزينة أو على بياض.
- عدم دفع قيمة الصك من الخزينة.
- ضمان وجود مستند مؤيد للمعاملة والتأكد من قيمتها قبل تحرير الصك.
- 5) الالتزام بانتظام قيد العمليات النقدية بسجل حركة الخزينة.
- 6) تشكيل لجنة جرد للقيام بالجرد المفاجئ من وقت لآخر.
- 7) عمل التسويات اللازمة ومطابقات بين كشوف المصرف والدفاتر (مهيب الساعي وآخر ، 1991 ص ص 220 - 232) .

## 2.1.2: الرقابة الداخلية على المقبوضات (عبدالفتاح محمد الصحن، وآخر 1991):

### 2.1.2.1: المقبوضات الواردة رأساً للخزينة :

- يقوم موظف بقسم الحسابات بإعداد إذن استلام نقدية من أصل وصورتين يسلم للعميل.
- يقوم العميل بتقديم إذن استلام نقدية إلى أمين الخزينة، حيث يسلم المبلغ ويختم على إذن استلام نقدية ويعطى الأصل للعميل ثم تثبت المتحصلات في دفتر حركة الخزينة.
- يقوم أمين الخزينة بإعداد كشف بالمتحصلات خلال اليوم ويحول مع أذونات صرف النقدية إلى قسم الحسابات.
- يقوم موظف بقسم الحسابات بمقارنة الكشف مع صور أذونات الاستلام المحتفظ بها في القسم قبل تسجيلها في الدفاتر.

### 2.1.2.2: المتحصلات النقدية عن طريق المندوبين:

- يجب تحديد المنطقة أو الجهات لكل مندوب.
- يجب تزويد المندوب بتعريف رسمي من الشركة.

- يجب تزويد المندوب بدفتر ايصالات استلام نقدية مؤقتة على أن تكون سلسلة ومختومة.
- عند استلام نقدية يقوم المندوب بتحرير إذن استلام نقدية من أص وصورة يعطى للعميل الأصل ويحتفظ بالصورة.
- يقوم في نهاية اليوم بإعداد كشف بالمتحصلات من أصل وصورتين.
- يسلم صورة إلى قسم الحسابات وصورة إلى أمين الخزينة مرفقة بأذونات استلام نقدية.
- يقوم أمين الخزينة بالتسجيل في دفتر حركة الخزينة وإعداد حافظة ايداع النقدية بالمصرف على أن يقوم شخص آخر بعملية الإيداع بالمصرف.
- يقوم أمين الخزينة بإعداد إذن توريد نقدية من أصل وصورة يبعث الأصل مرفقا بكشف المتحصلات وأذونات استلام النقدية إلى قسم الحسابات.
- يقوم موظف بقسم الحسابات بمقارنة المستندات المستلمة من أمين الخزينة بالكشف المحتفظ به في القسم قبل قيدها في الدفاتر.

### **2.1.2.3 : المقبوضات الواردة بالبريد:**

- يقوم قسم الوارد والصادر باستلام الخطابات الواردة وفرضاها.
- إذا احتوت الخطابات على حوالات أو صكوك يقوم بتظهيرها باسم الشركة وختمها بختم (غير قابل للتحويل).
- يقوم موظف مختص بإعداد كشف بالحوالات والصكوك من أصل وصورتين.
- تسلم الحوالات والصكوك مع صورتين من الكشف إلى أمين الخزينة حيث يوقع على صورة مما يفيد الاستلام.
- يقوم أمين الخزينة بتسجيل المقبوضات بدفتر حركة الخزينة .
- يقوم موظف مختص بإعداد سندات قبض لكل مبلغ إلى قسم الحسابات.
- يقوم موظف مختص بقسم الحسابات بتسجيل المبالغ بحساباتها بدفتر الأستاذ.

- يقوم موظف مختص آخر بقسم الحسابات بتحرير خطابات للعملاء وتسلم مرفقة بأصل سند القبض إلى قسم المراسلات - الصادر - لا رسالها للعملاء.
- يقوم أمين الخزينة بإيداع الصكوك بالبريد بالمصرف في نهاية اليوم.

### 2.1.3: الرقابة الداخلية على المدفوعات:

- 1) الفصل التام بين الوظائف المرتبطة بالمدفوعات النقدية:
  - مراجعة المستندات المؤيدة والموافقة على صرف المبلغ.
  - القيد بحسابات الموردين أو الدائنين وإعداد كشوف حساباتهم.
  - إرسال البريد الصادر (خطابات الموردين ومراسلاتهم).
  - إعداد الصكوك أو توقيعها.
  - القيد بدفتر حركة الخزينة.
  - استلام كشوف المصرف وإجراء التسويات اللازمة.
- 2) الالتزام بإتمام كافة المدفوعات النقدية بواسطة صكوك عد صندوق المصروفات النقدية.
- 3) تحديد حق توقيع الصكوك ويستحسن أكثر من موظف واحد.
- 4) تحديد حق مراجعة المستندات المؤيدة والموافقة على الصرف.
- 5) تحرير الصك باسم المستفيد وعدم تحريره لحامله أو على بياض.
- 6) تقديم الصك للتوقيع مرفقا بالمستندات المؤيدة والموافقة عليها بالصرف.
- 7) ختم المستندات المؤيدة بختم (صرفت بصك) لتجنب التكرار.
- 8) الحصول على كشوف المصرف دوريا ومتابعة الصكوك المحررة للمدفوعات.
- 9) الالتزام بعدم اصدار صكوك (بدل فاقد).
- 10) ضرورة الحصول على سند قبض من الشخص أو الهيئة التي حرر الصك لأمرها (عبدالفتاح الصحن وآخر 1991 ص ص 358-420).

## 2.2: إجراءات مراجعة النقدية.

لا توجد إجراءات ثابتة يمكن تطبيقها في جميع الأحوال بل يتوقف ذلك على النتيجة التي يتوصل إليها المراجعين خلال اختبارهم لنظم الرقابة الداخلية المطبقة (ادريساشتيوي، 1991). ويتكون رصيد النقدية بالميزانية من نقدية بالخزينة ونقدية بالمصارف.

### 2.2.1: النقدية بالخزينة:

وهي عبارة عن عملات ورقية وصكوك لم تودع للمصارف. ومن الاجراءات الخاصة بتحقيق النقدية بالخزينة ما يلي:

#### 1) جرد أو عد النقدية.

يجب توافر عنصر المفاجأة عند الجرد كما يجب عليه أن يضيف أي مقبوضات ويخصم أي مدفوعات للوصول إلى الرصيد الصحيح في نهاية السنة المالية وعند القيام بجرد النقدية بالخزينة يجب مراعاة الآتي:

- التأكد من اتمام عملية القيد في الدفاتر حتى نهاية السنة المالية فيما يتعلق بالعمليات النقدية والتأكد من الحد الفاصل لها.
- طلب احضار النقدية التي في حوزة أمين الخزينة سواء الخاصة بالمصروفات النثرية أو بدفتر الخزينة ويقوم بجردها أمامه.
- جرد الأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية (كمبيالة وسند اذني) وأي أصول أخرى والتي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة في نفس الوقت الذي يقوم فيه المراجع بجرد الخزينة وذلك حتى لا تستخدم في تغطية أي عجز.
- في حالة تعدد أمناء الخزائن فعلى المراجع أن يقوم بعملية الجرد لجميع الخزائن في نفس الوقت وذلك بمساعدة معاونيه وإذا تعذر ذلك يختم على كل خزينة بالشمع الأحمر عند الانتهاء من جردها حتى يتم جرد جميع الخزائن حتى لا يتم تغطية العجز.
- لا يسمح لأمين الخزينة بالاشتراك في عملية الجرد لكن تتم بحضوره.

- عمل محضر جرد نقدي يبين فيه فئات النقدية المتواجدة على أن يذكر فيه أن أمين الخزينة حضر الجرد ويوقع على المحضر.

## (2) مطابقة الجرد الفعلي مع الدفاتر.

بعد الانتهاء من الجرد الفعلي يقوم المراجع بالمطابقة كما يلي:

- مقارنة مجاميع خانات دفتر المصروفات النثرية بالحسابات المساعدة للمصروفات المختلفة وحساب المصروفات بالأستاذ العام.
- تتبع المتحصلات النقدية غير المودعة وتسجيلها في جانب المقبوضات بدفتر حركة الخزينة والتأكد من صحة المستندات المؤيدة.
- إعداد قائمة بالمستندات المشكوك فيها والتحقق منها مثل:

/ صكوك تواريخها قديمة.

/ صكوك محررة لحاملها أو باسم أمين الخزينة.

/ ايصالات خاصة بالمصروفات النثرية لا يوجد بها تواريخ أو تواريخها قديمة أو مستندات تثير الشكوك.

- المراجعة الحسابية لصندوق المصروفات النثرية ودفتر حركة الخزينة وكذلك حسابات النقدية بالخزينة والتأكد من المجاميع الرأسية والأفقية ونقل المجاميع من صفحة لأخرى.

## (3) تتبع عملية الإيداع.

لاستكمال عملية التحقق من النقدية بالخزينة على المراجع تتبع إيداع المتحصلات غير المودعة يوم الجرد وخصوصا الصكوك.

- فإذا أودعت الصكوك بمعرفة المصرف فهذا دليل على صحتها وأنها ليست موضوعة بالخزينة لتغطية أي عجز.

- أما إذا رجعت الصكوك لكونها رديئة فعلى المراجع التحقق في ذلك مخافة أن تكون هناك عملية احتيال أو غش من قبل أمين الخزينة.



## 2.2.2: أساليب تغطية الاختلاسات في النقدية:

### (1) اختلاس المتحصلات النقدية لتغطية العجز بالطرق التالية:

- أ- احتجاز كل أو جزء من المبيعات النقدية وعدم تسجيلها.
- ب- احتجاز جزء من المتحصلات النقدية الواردة من المدينين :
  - تخفيض مجموع خانة النقدية المستلمة في سجل حركة النقدية مع زيادة مجموع خصم المبيعات بنفس القيمة.
  - اثبات الخصم المدين رغم أن العميل سدد إجمالي الفاتورة.
- ج- احتجاز بعض المتحصلات النقدية الواردة من المدينين وعدم تسجيلها في الدفاتر إما اعتبارها ديون معدومة أو مردودات مبيعات.
- د- تسجيل عملية بيع آجل واثباتها بأقل من قيمتها مع مطالبة العميل بكامل القيمة واحتجاز الفرق عند التحصيل.

### (2) اختلاس نقدية من صندوق المصروفات النثرية كما يلي:

- أ- تزوير مبالغ المصروفات بالمستندات المؤيدة للصرف وذلك بتضخيمها.
- ب - اصدار مستندات صرف وهمية وتزوير التوقيعات عليها.
- ج- تغيير التواريخ لمستندات صرف سابقة وتقديمها مرة أخرى.

### (3) اختلاس نقدية من المصارف بإحدى الطرق التالية:

- أ- اصدار صكوك باسم حاملها مع تزوير التوقيعات أو استعمال صكوك موقعة على بياض وعند رجوعها مع كشف المصرف تمزق.
- ب- تحرير صك وتقديمه مرفقا بمستندات صرف قديمة والحصول على التوقيعات ويودع في حساب المختلس.
- ت- تحرير صك لأحد الموردين بقيمة أكبر واثبات المبلغ الصحيح بالدفاتر ومطالبة المورد بترجيح الفرق واختلاسه.

ث- تحرير صكوك تمثل مرتبات لموظفين أنهموا خدماتهم أو أسماء وهمية.

#### (4) عن طريق عمليتي الاحلال والتحويل:

أ- الاحلال.

ولتوضيح عملية الاحلال نورد المثال التالي: نفترض أن شخصا اقترض مبلغ 1000 دينار لمدة شهر وفي تاريخ الاستحقاق تعرض لعسر ففي هذه الحالة يقترض من شخص آخر 1000 دينار ويسدد دينه للأول ويصبح مديون للثاني ... وهكذا حتي يجتاز أزمته المالية ويسدد دينه من أمواله الخاصة. وتستخدم هذه العملية بسهولة مع حسابات المدينين .

ومن الإجراءات المتبعة لاكتشاف عملية الاحلال ما يلي:

- الجرد المفاجئ للنقدية.

- بعث مصادقات للمدينين والتي عن طريقها يمكن اكتشاف تأخير عملية ترحيل إلى حسابات المدينين.

- الفصل التام بين عملية استلام النقدية وتسجيلها في الدفاتر وايداع بالمصرف.

ب- التحويل.

وذلك بأن يحرر صك لتحويل نقدية من حسابات الشركة بمصرف آخر إلى حساب الشركة بالمصرف الذي يوجد به عجز ولأن عملية التحويل تستغرق عدة أيام لتباعد الجغرافي للمصارف وعادة ما تستخدم أثناء قيام المراجع بالتحقق من النقدية بالمصارف في نهاية السنة المالية . مع العلم أن إجراءات اكتشافها أسهل من الاحلال ومن هذه الإجراءات :

- طلب كشف حساب المصرف من كل المصارف التي تتعامل معها الشركة بعد أيام من انتهاء السنة المالية.

- التأكد من الصكوك بالطريق.

- إعداد جدول يبين كل الصكوك الخاصة بالتحويلات بين المصارف المختلفة والتي يتعامل معها الشركة.

- تتبع التحويلات التي حدثت عند نهاية السنة المالية (ادرياسشتيوي، 1991 ص ص 152-176).

ملاحظة/ الكثير من عمليات الاختلاس والتحايل يمكن تلافيها باتباع إجراءات محكمة للرقابة الداخلية على جميع المعاملات الخاصة بالنقدية.

### 2.3: التسويات الجردية لحساب النقدية

#### 2.3.1: فائض الخزينة :

أسباب وجود فائض الخزينة:

- عدم رد الباقي للعميل كما اسلفنا سابقا بحجة عدم وجود صرف.
- ترك الباقي من العميل لضالة المبلغ.

ونتيجة لتراكم الدراهم أو السنوات مع بعضها في حساب واحد تصبح بعد فترة من الزمن عشرات أو مئات أو آلاف الدينار والدولارات ونذكر أمثلة على سبيل التوضيح لا الحصر المثال الأول: أنه كما حدث معي سنة 1983 ميلادية عندما كنت طالب بكالوريوس حيث قمت بإعداد بحث في مصلحة الضرائب بنغازي وجدت أن دخل ضريبة الدمغة من الرسوم 0.02 % ، 0.05 % في تلك السنة كان (600,000) ستمائة ألف دينار، والمثال الثاني: في أمريكا طلب مصرف من مصمم أنظمة الكترونية تصميم نظام مصرفي لحساباته حيث قام الفني بإعطاء أمر للمنظومة بتحويل سنتا واحدا من كل حركة حساب يقوم بها المصرف إلى حسابه الجاري ويعد سنتين اكتشف المصرف خدعة المصمم بعد أن اختلس مبلغ (2,000,000) مليون دولار من عملية الخداع (أحمد حامد حجاج، وآخر، 1989).

#### والمعالجة المحاسبية لفائض الخزينة تتم على النحو التالي:

أنه بعد أن نقارن الرصيد الدفترى بسجل حركة الخزينة مع العد الفعلي في نهاية فترة ما ويكون المبلغ الفعلي أكبر من الرصيد الدفترى نجري قيد محاسبي بالفرق حيث نجعل ح/ الخزينة مدينا بقيمة الفائض ثم نقفل الفائض في ح/ ملخص الدخل كريح للمنشأة التجارية أو المصلحة الحكومية.

### 2.3.2: عجز الخزينة.

أسباب وجود عجز الخزينة:

- عندما يعين أمين خزينة جديد حديث التخرج قليل الخبرة.
- السرقة بسبب ترك مبالغ كبيرة بالخزينة وعدم ايداعها بالمصرف.
- ضعف الرقابة الداخلية على الخزينة.
- أساليب تغطية الاختلاسات في النقدية المذكورة أعلاه.

والمعالجة المحاسبية لعجز الخزينة تتم على النحو التالي:

أنه بعد أن نقارن الرصيد الدفترى بسجل حركة الخزينة مع العد الفعلي في نهاية فترة ما ويكون المبلغ الفعلي أقل من الرصيد الدفترى نجري قيد محاسبي بالفرق حيث نجعل د/الخزينة دائناً بقيمة العجز ثم يعالج هذا العجز بإحدى الاحتمالات التالية:

(1) عادة ما تأمن الشركات على أمناء خزائنها ضد خيانة الأمانة لدى إحدى شركات التأمين وعندما يحدث عجز وتتحري شركة التأمين عن سبب العجز فإذا كان منطقي تعوض ذلك العجز بالكامل أو جزء منه حسب الاجراءات الادارية القانونية.

(2) وإذا لم تقتنع شركة التأمين بالعجز ففي هذه الحالة هناك احتمالان:

- تحمل الشركة العجز على أمين الخزينة وتخصمه من راتبه على أقساط.
- تتحمل الشركة جزء من العجز وتحمل الباقي على أمين الخزينة.

(3) تتحمل الشركة بكامل العجز.

وعموماً إذا تحملت الشركة العجز بالكامل أو جزء منه نجعل حساب الخزينة دائناً بقيمة العجز ثم نقفل العجز في د/ ملخص الدخل كخسارة للمنشأة أو المصلحة الحكومية.

### 3: النتائج والتوصيات:

#### 3.1: النتائج:توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- (1) أن القيمة الحقيقية للنقود المعدنية أكبر من قيمتها النقدية عكس النقود الورقية فإن قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها النقدية.
- (2) أن الكثير من أمناء الخزائن والتجار وغيرهم استغلوا غياب النقود المعدنية للحصول على مبالغ اضافية وهي من الكسب غير الحلال.
- (3) أن غياب النقود المعدنية ساهم في وجود ظاهرة التضخم واستغلال البائع لها في اشباع طمعه وجشعه.
- (4) ان اختفاء النقود المعدنية فتح باب النصب والاحتيال لأخذ أموال بدون وجه حق.
- (5) أن النقود المعدنية تلعب دورا هاما في حياتنا اليومية ولا غنى لنا عنها في أي مجتمع متقدم أم نام غير أن الاقتصاد الليبي دون غيره لا يتعامل بها لا سيما بعد ان هاجرها الناس فترة طويلة من الزمن واصبح يخجل من حملها والتعامل بها.
- (6) ان السلع تسعر مهما كانت بسيطة إلى أقرب ربع دينار.
- (7) ان فقدان النقود المعدنية يجعلنا نتصرف بشكل غير رشيد من الناحية الاقتصادية وندخل في الشبهات من الناحية الشرعية.
- (8) ان الهدف الاساسي من التجارة ليس تحقيق الربح فحسب وإنما الهدف منها هو تقريب السلع لطلابها حسب ضرورتهم والسعي لتحقيق رزق حلال من ربح بسيط.
- (9) لا تختلف عملية النصب والاحتيال عن جريمة السرقة فكلاهما عبارة عن أخذ أموال من الغير بدون مقابل أو بمعنى آخر بدون وجه حق.
- (10) أن المال وسيلة وليس غاية أي وسيلة للعيش في وضع أفضل لحياة كريمة وليس تجميعه غاية في حد ذاتها.
- (11) كل اتفاق في غير حاجة فهو إسراف وتبذير مهما قل، وكل اتفاق في حاجة فهو حلال مهما كثر فالعبرة في أوجه الاتفاق وليس في حجم الاتفاق كما يعتقد البعض.

(12) الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما مُشْتَبِهَات لا يعلمهنَّ كثيرٌ من الناس، فمن اتقى الشُّبُهَات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشُّبُهَات وقع في الحرام (حديث شريف).

### 3.2: التوصيات:

- (1) على الجهات المسؤولة عن اصدار العملة والمتمثلة في المصرف ليبيا المركزي توفير النقود المعدنية بشكل مستمر ومراقبتها.
- (2) على الجهات المسؤولة عن اصدار العملة والمتمثلة في المصرف ليبيا المركزي سك عملة معدنية فئة دينار وخمسة دينار بدلا من العملة الورقية نظرا لكثرة استعمالها وسهولة تلفها.
- (3) على الجهات المسؤولة عن التسعير والمتمثلة في الحرس البلدي تسعير السلع والخدمات بشك علمي وعملي وتقليل الفوارق بين التجار ما أمكن ذلك.
- (4) على البائع وأمين الخزينة رد الباقي للعميل مهما كان قيمته لأن أخذه بدون وجه حق محرم شرعا فهي عملية نصب واحتيال ومن الجرائم الاقتصادية حتى ولو لم يعاقب مرتكبوها فنونا.
- (5) على العميل أن يكون رشيدا في استهلاكه للسلع فالتبذير سلوك غير سوي واعلم أن الحاجة الفائضة لديك هي حاجة إنسان آخر.
- (6) على البائع الأمين الخزينة أن يكونوا قانعين بما رزقهم الله فالقناعة كنز لا يفنى وأن يتحرى الرزق الحرام أو الكسب الحلال ويبتعدوا عن الجشع والطمع والذي يوقعهم في الغش والتزوير.
- (7) على كل فرد في المجتمع أن يبادر باستخراج ما لديه من نقود معدنية للتعامل بها وعلى التاجر وأمين الخزينة أن لا يسعى لإخفائها حتي ترجع إلى السوق وتأخذ دورها الفاعل كما كانت قبل ثمانينات القرن الماضي.

## المراجع.

### - القرآن الكريم

- إبراهيم محمد عبد السميع محمد (2019) "النقد الإلكتروني أحكام فقهية وآثار اقتصادية دراسة مقارنة" مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوطالمجلد 31، العدد 1 - الرقم المسلسل 31، 2019.
- أحمد إبراهيم بك (1981) "المعاملات المالية الشرعية"، دار الانتصار ، القاهرة .
- ادريس عبد السلام اشتيوي (1991)، "المراجعة معايير واجراءات"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا.
- تسنيم عبد المجيد أحمد غزلان (2022) "العملات الرقمية " البيتكوين " - دراسة فقهية مقارنة"، منشورات جامعة الأزهر، المجلد 34 عدد2.
- خلف بن سليمان بن صالح (1990) "الجرائم الاقتصادية وآثارها على التنمية في الاقتصاد الاسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية .
- زينب خليفة الجابري وإيناس خليفة التميمي (2007) "تقييم طرق تسعير المنتجات النهائية في المنشآت الانتاجية"، المركز المهني العالي للمهن الشاملة قصر بن غشير طرابلس بحث غير منشور.
- عبد الحليم شاهين (2021) "تقييم اقتصادي أولي لمخاطر البيتكوين"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسيةالمقالة 2 ، المجلد 22 ، العدد 3 - الرقم المسلسل 88 ، يوليو 2021 .
- عبد السلام علي المزوغي(1992)"النظرية العامة لعلم القانون"، نظرية الحق، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا .
- عبدالفتاح محمد الصحن ، كمال خليفة أبو زيد(1991)"المراجعة علما وعملا"، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية\_ مصر.
- عبد المنعم راضي(1990)"مبادئ الاقتصاد"، جامعة عين شمس، القاهرة .
- عزيزة عبد الرزاق(2002)"المحاسبة والمراجعة الدولية"، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم

المفتوح، القاهرة .

- عوف محمود كفاوي. (2002) "مختصر النظام المالي الاسلامي"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية.
- فتحي أيوب (1991) "الاسلام يحارب الكسب الحرام"، جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، طرابلس ، مجلة جامعة الأزهر المجلد 34، العدد 2، يناير 2022.
- أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبد السلام، فرحات صالح شرنتة. (1980) "أساسيات الاقتصاد" الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا.
- أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد (1989) "المراجعة بين النظرية والتطبيق " ترجمة / منشورات دار المريخ جامعة القسم السعودية.
- محمد الرسي 2007/11/8 مجلة مداد الالكترونية السعودية.
- محمد الهادي العدناني (1991) "المدخل إلى المحاسبة المالية"، الجامعة المفتوحة، طرابلس.
- محمد عبدالله الشافعي (1998) "ديوان الامام الشافعي"، دار المهدي عين مليلة الجزائر.
- محمد كمال عطية (1989) "نظم محاسبية في الاسلام"، منشأة المعارف، الاسكندرية ط2.
- محمد منصور الزالط (1999) "عجائب المعارف وغرائب الفنون والطرائف"، مكتبة بن حمودة، زليتن - ليبيا.
- مهيب الساعي، وهبي عمرو (1991) "علم تدقيق الحسابات"، دار الفكر للنشر والتوزيع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- ميلود جمعة الحاسية (1985) "النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي"، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس لجنة العلوم الاقتصادية بنغازي.





## العوامل المؤثرة على نشأة وظيفة المراجعة الداخلية وأسباب تطورها دراسة استطلاعية على الشركات الليبية العامة بمدينة طرابلس

د. عبد الناصر مسعود تنتوش

المعهد العالي للعلوم والتقنية الزهراء

### المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في نشأة المراجعة الداخلية، وعلى أسباب تطورها - أسباب إدارية، أسباب شخصية، وأسباب تشريعية ومهنية - في البيئة الليبية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم توزيع استبيان على 24 مراجع الداخلي في 10 شركات عامة بمدينة طرابلس، ومن تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي وفق التحليل النسبي والبرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: أن أسباب تطور المراجعة الداخلية حسب ترتيب أهميتها كانت كما يلي: خبرة موظفي القسم المراجعة الداخلية، إتباع أساليب علمية، الحوافز، ثبات المراجعين الداخليين، الاستقلالية، سيادة التخصص المالي، التعاون، التدريب، حجم المكتب. وأن هناك نقص في إلمام ودراية بأهمية ودور وظيفة المراجعة الداخلية. وأن انخفاض الروح المعنوية وعدم الإحساس بالأمان لدى موظفي المراجعة الداخلية لعدم وجود تشجيع وقلة الحوافز هذا ما عزز رغبة المراجعين في الانتقال إلى مكان آخر داخل الشركة أو خارجها، وأن هناك انخفاض في مستوى التدريب والتوعية في وظيفة المراجعة الداخلية. كما أوصت الدراسة بالآتي: الدعوة للعمل على الإطلاع وتطبيق معايير المراجعة الداخلية، والعمل على توعية جميع الأطراف بأهمية دور المراجعة الداخلية ودعمها بكافة الوسائل، والعمل على الاهتمام بالدورات التدريبية للمراجعين الداخليين.

**كلمات افتتاحية:** العوامل المؤثرة على تطور المراجعة الداخلية، أسباب تطور المراجعة الداخلية.

### Abstract.

This study aims to identify the factors influencing the emergence of internal auditing, and the reasons for its development - administrative reasons, personal reasons, and legislative and professional reasons - in the Libyan environment. Data using descriptive statistics according to proportional analysis and the statistical program (SPSS), and this study reached the most important results: The reasons for the development of the internal audit, in order of importance, were as follows: the experience of the internal audit department staff, the adoption of scientific methods, the incentives, the stability of the internal auditors, independence, the supremacy of financial

specialization, the size of the office, cooperation, and training. And that there is a lack of knowledge and awareness of the importance and role of the internal audit function. And that the low morale and lack of a sense of security among the internal audit staff due to the lack of encouragement and lack of incentives, this is what reinforced the desire of the auditors to move to another place inside or outside the company, and that there is a decrease in the level of training and awareness in the internal audit function. The study also recommended the following: a call to work on the knowledge and application of internal auditing standards, work to educate all parties about the importance of the role of internal auditing and support it by all means, and work to pay attention to training courses for internal auditors.

**key words:** the factors affecting the development of internal auditing, the reasons for the development of internal auditing.

### المقدمة:

تعد الرقابة الداخلية، كإحدى مقومات النظام المحاسبي، وكوظيفة من وظائف الإدارة الرئيسية، والتي لا تقل أهمية عن التخطيط والتنظيم والتوجيه، فهي من أهم الموضوعات التي باتت تشغل بال الكثيرين على مختلف المستويات الإدارية في جميع الأنشطة الاقتصادية، الصناعية، التجارية، والخدمية، وحيث أن وظيفة المراجعة الداخلية إحدى عناصر نظام الرقابة الداخلية وأهمها، عليه يجب الاهتمام بهذا العنصر ما أمكن ذلك، لأنه هو العنصر الذي تتوقف عليه نجاح العناصر الأخرى، وهذا الأمر ينطبق على المراجع الداخلي، حيث أنه عنصر من عناصر الرقابة الداخلية وجزء منها ويقوم بتقييمها.

وحيث أن وظيفة المراجعة الداخلية مهمة جداً لأي مشروع مهما كان نشاطه، وحجمه، والجهة التي تمتلكه، وبغض النظر عن هدف تحقيق ربح أم لا، لأن هذه الوظيفة تمثل حلقة الوصل بين الإدارة العليا والإدارات التنفيذية، كما أنها تزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية.

### مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في أن هناك حاجة ملحة إلى وظيفة المراجعة الداخلية، في المشروعات الكبيرة أو المنتشرة جغرافياً، أو ذات الطبيعة الخاصة بالنسبة للعملاء، لأنها توفر لإدارة تلك المشروعات الثقة بالمعلومات أو البيانات التي يولدها النظام المحاسبي، بالإضافة إلى توفير

المعلومات أو البيانات المدققة أولاً بأول، حتلاً تفقد الجهات التي تحتاجها فرصة اتخاذ القرار في الوقت المناسب، كما أن مشكلة المراجعة في ليبيا مشكلة تفعيل لا إنشاء وتكوين.

عليه تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

س : ما هي العوامل المؤثرة في نشأة المراجعة الداخلية وأسباب تطورها ؟

#### أهداف الدراسة :

- التعرف على العوامل المؤثرة في نشأة المراجعة الداخلية بالبيئة الليبية.
- التعرف على أسباب تطور المراجعة الداخلية في البيئة الليبية.

#### أهمية الدراسة :

- على مستوى المراجع الداخلي : التعرف على أهم أسباب تطور المراجعة الداخلية.
- على مستوى إدارة الشركة : التعرف على دور وأهمية المراجعة الداخلية.
- على المستوى الأكاديمي : تكوين أساس نظري للمراجعة الداخلية .

#### فرضيات الدراسة :

- 1H : توجد أسباب إدارية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية .
- 2H : توجد أسباب شخصية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية .
- 3H: توجد أسباب تشريعية ومهنية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية.

#### الجانب النظري للدراسة

#### 1.2. الأسباب الإدارية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية.

(1) إتباع أساليب علمية :يعد التخطيط لعملية المراجعة الداخلية، من الأساليب العلمية الواجب إتباعها، حيث تحدد الاستراتيجية الشاملة والمناسبة للمراجعة، وكذلك بتحديد وتشخيص مواطن خطر المتوقعة ، وحدود الأهمية النسبية للأخطاء، ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية (سعيد سليمان، 2007).

ويجب أن تتسجم عملية التخطيط لنشاط المراجع الداخلي مع وثيقة المراجعة، وهي وثيقة رسمية مكتوبة، يبين غرض أنشطة المراجعة والصلاحيات والمسؤوليات، لا سيما وصول المراجعين إلى فحص المستندات والسجلات والتحقق من الأصول الثابتة، ويجب أن تتوافق مع الخطط التشغيلية والموازنات المتاحة، لتجنب وجود فجوة بين أهداف المراجعين الداخليين وإمكانياتهم المتاحة، ويجب أن يحتوي برنامج المراجعة الداخلية على الأنشطة المراد مراجعتها، وكذلك يتم تطوير وتعديل البرنامج بالمتغيرات في اتجاهات الإدارة (جمعة حميدات، 2007).

مما سبق يتضح جليا الفرق بين الأسلوب العلمي والأسلوب غير العلمي وابتناع المراجعين الداخليين الأسلوب العلمي في أداء وظيفتهم وذلك لأهميته تطبقا لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية التي نصت عليه معايير المراجعة الداخلية الأمريكية أنه يجب على المراجع الداخلي أن يحافظ على كفاءته الفنية من خلال التعليم المستمر ويعتبر المراجع مسئولا عن متابعة تعليم نفسه لكي يحافظ على كفاءته (Institute of Internal Auditors, 1981)

وكما أن استخدام المراجعين الداخليين للتقنية المعاصرة كالحسابات الالكترونية والمنظومات والبرنامج التي تتميز مخرجاتها بالدقة والسرعة وبأقل الجهود مما أدى إلى الرفع من مستوى فاعلية المراجعة الداخلية من جهة وكان سببا في تطورها من جهة أخرى (عادل شحاتة، 1985).

**(2) سيادة التخصص المالي:** عموما يعد التخصص وتقسيم العمل، إحدى مبادئ الإدارة، ومن شأنه أن يرفع الكفاءة الإنتاجية (زكي هاشم، 1995).

وتتقلص فجوة الصراع بين جميع الأفراد، في أي مشروع عندما يكون جل أفراده من ذوي التخصص الواحد، لا سيما داخل القسم الواحد، حيث يفهم كل منهم طبيعة عمل الآخر، وعلى العكس من ذلك، فإن فجوة الصراع تتسع، كلما كان جل الأطراف من ذوي التخصصات المختلفة، حيث لا يفهم أحدهم طبيعة عمل الثاني، وهذا الأمر ينطبق على وظيفة المراجعة الداخلية، فكما كان جميع الأفراد ذوي تخصصات مالية أو إدارية، كلما تقلصت فجوة الصراع بين المراجعين الداخليين والآخرين، كما أدى هذا الوضع إلى الرفع من مستوى فاعلية المراجعة الداخلية (زكريا الصادق، 1998).

وحيث أن أغلب الإدارات، يسود فيها التخصص المالي والإداري بدرجات متفاوتة، فقد نجد منظمات كالمصارف يسود فيها التخصص الواحد بنسبة عالية بينما نجد منظمات كالشركات

الصناعية يسود فيها التخصص الهندسي بنسبة عالية والتخصص المالي بنسبة قليلة، ومنظمات أخرى يزيد فيها التخصص المالي أو يقل ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل تلك المنظمات .

وحيث أن التخصص المالي مطلوب في جميع المنظمات ، أي أنه لا توجد منظمة ، إلا وفيها قسم مالي ، مهما كان حجمها كبيرا أو صغيرا ومهما كان نوع النشاط خدمي أو تجاري أو صناعي أو استخراجي ومهما كان مالكة شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أو شخص اعتباري أو حكومة ومهما كان الغرض تحقيق ربح أم لا (فتحي السوافيري، وآخرون، 2002).

ولأهمية التخصص المالي والإداري ، فقد تم تأسيس المعهد القومي للإدارة ، في طرابلس وبنغازي سنة 1957 ، يهدف إلى الرفع من المستوى الإداري للموظفين في جميع الإدارات الليبية سواء كان الموظف من ذوي التخصص المالي أو غير مالي، كما فتحت أكاديمية الدراسات العليا والعلوم الاقتصادية سنة 1992، المجال أمام الإداريين ذوي التخصصات غير المالية والإدارية للدراسات العليا الماجستير في الإدارة MBA للرفع من مستوى الجهاز الإداري في جميع الإدارات الليبية (محمد أبو زيد، 2005) .

وهكذا ساد إلى حد ما التخصص المالي والإداري جميع المستويات الإدارية في الإدارات الليبية وشيئا فشيئا استوعبت أغلب المستويات الإدارية طبيعة العمل المالي وأهمية المراجعة الداخلية وبذلك يكون عنصر سيادة التخصص المالي سببا في تطوير المراجعة الداخلية.

**3) الاستقلالية:** نصت معايير المراجعة الداخلية الأمريكية ، يجب أن تتوفر للمراجع الداخلي الاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها ويعتبر المراجع الداخلي مستقلا عندما يقوم بأداء عمله بحرية وموضوعية ، والاستقلال يساعد المراجع الداخلي على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة، أي أن تكون تبعية المراجع الداخلي للإدارة العليا وبعيدة عن الإدارات التنفيذية وغيرها من أقسام داخل المشروع الذي يقوم بمراجعة أعمالها لضمان أقصى استقلالية أي أن الاستقلالية تعتبر عنصرا أساسيا في المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وأمر ضروريا لتحقيق فاعليتها ويخدم هذا الاستقلال الأغراض الرئيسية التالية كما حددتها معايير المراجعة الداخلية بالولايات المتحدة الأمريكية وهي :

- حرية المراجعة .
- الموضوعية في إبداء الرأي : عدم التحيز أو المجاملة أو التأثير بآراء الغير .

- الفاعلية في توصيل المعلومات .
  - تحقيق الرقابة الفاعلة على أموال المشروع (Institute of Internal Auditors, 1981) .
- وذكر سعد عسيري، (1993) من ضمن العوامل التي ساعدت على تطور وظيفة المراجعة الداخلية استقلالية قسم المراجعة الداخلية.
- ويضيف (Mihret and Yismaw 2007) أن من ضمن العوامل المؤثرة على فاعلية المراجعة الداخلية دعم الإدارة العليا لقسم المراجعة الداخلية، وذلك عن طريق منحها الاستقلالية اللازمة لأداء عملها بفاعلية.
- وحيث أن جل المراجعين الداخليين يتمتعوا بالاستقلالية عن الإدارات التنفيذية وغيرها من أقسام داخل المشروع الذي يقومون بمراجعة أعمالها وذلك بحكم القوانين المالية والإدارية المعمول بها في ليبيا مما أتاح المناخ المناسب لقيام المراجع الداخلي بوظيفته بكل ثقة الأمر الذي أدى معه إلى تطور في أداء المراجعة الداخلية .
- 4) الحوافز:** من ضمن فروض العلاقة الوكالية فرض تحفيز الوكيل، وحيث أن كفاءة الأفراد تقوم على عنصرين أساسيين، هما المقدرة على العمل والرغبة في العمل وتتمثل الأولى في مهارات الفرد وقدراته التي يكتسبها بالتعليم والتدريب إضافة إلى الاستعداد والقدرات الشخصية (صفا عبد الدائم، 1994).
- أما الرغبة في العمل فتمثلها الحوافز التي تدفع سلوكه في الاتجاه الذي يحقق أهداف المشروع وحيث أن الحوافز سواء كانت مادية أو عينية أو معنوية تؤدي إلى تحسين أداء عمل المراجع الداخلي وهذا الأداء الحسن يكون حتما سببا في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية (أحمد الشريف، 2004).

## 2.2. الأسباب الشخصية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية.

### 1) التعاون :

- أ - تعاون المراجعين الداخليين فيما بينهم : وفي هذا الصدد يقول علي السلمي (2005) التعاون بين الزملاء يسمح بتبادل المعلومات والخبرات ويزيد الألفة بينهم من جهة وتطوير تلك المهنة من جهة أخرى.

وعلى رئيس قسم المراجعة ، عدم إثارة نزاعات التنافس السلبي بين أعضاء فريق المراجعة إن إثارة مثل هذا التنافس يقوض الجو العاطفي الذي قد يوجد فيما بينهم ولذلك فعلى رئيس قسم المراجعة ألا يدع أمور مثل الترقيات أو العلاوات أو المكافآت أو حجم العمل أو الإجازات تغذي جو المنافسة السلبية بينهم بل على العكس يجب عليه أن يغذي روح التعاون والألفة والارتباطات العاطفية بينهم من خلال جعل فرصة الاستفادة من تلك الأمور متاحة للجميع بنفس المقدار وعليه أن يطلب من كل واحد فيهم أن يساعد الآخر في عمله ويشجعه على ذلك ، وبانتشار التعليم والثقافة بين الأفراد والنقد التكنولوجي كالحاسب والانتترنت الأمر الذي زال معه الأفكار الهدامة شيئاً فشيئاً (أحمد العمرات، 1999).

وهذا ما حدث لوظيفة المراجعة الداخلية في البيئة العمل المختلفة حيث يسود روح التعاون بين المراجعين والعمل كفريق واحد ، الأمر الذي انخفض معه معدل دوران العمل بأقسام المراجعة الداخلية الأمر الذي أدى حسب رأي الباحثين إلى تطور وظيفة المراجعة الداخلية

**ب - تعاون الآخرين مع المراجعين الداخليين :** ويدرك الجميع حالياً بأن وجود وحدة للمراجعة الداخلية في المشروعات تقوم بالواجبات المطلوبة منها بصدد الفحص والتحقق يدعو في حد ذاته إلى قيام العاملين بواجباتهم بكل دقة وعناية وبدون تأخير كما يدعو أيضاً إلى منع فرص ارتكاب الغش أو تقلييلها إلى أدنى حد ( محمد الجزار ، 1999 ) .

والعامل النفسي له أثر كبير في هذا المجال ، لأن الفرد الذي يعلم بأن هناك من سيراجع عمله سوق يقوم بهذا العمل وهو يحرص على ألا يقع في أخطاء بخلاف الشخص الذي يعرف بأن عمله لن يخضع لمراجعة ما ( عبد الفتاح الصحن وآخر ، 2001 ) .

كما نصت معايير المراجعة الداخلية فيما يخص الاتصالات والعلاقات الإنسانية ، على أنه يجب أن تتوافر لدى المراجع الداخلي القدرة على التعامل مع الأفراد والاتصال بهم بطريقة فعالة (Institute of Internal Auditors, 1981).

وحيث أن المراجع الداخلي يتصل بجميع الأطراف نتيجة لطبيعة عمله ( نظرية الاتصال ) فهي الوظيفة الوحيدة داخل المشروع لها حق الاطلاع على أعمال الآخرين لا سيما الإدارات التنفيذية ( Jung and Hui, 1998 ) .

وهذا ما خلق صراع بين المراجع الداخلي مع جميع الأفراد وظل هذا الصراع لسنوات طويلة عاني فيها المراجع الداخلي بصفة عامة ، والمراجع الليبي بصفة خاصة ما عاني إلى أن تفهم كل طرف طبيعة عمل الآخر إلى حد ما ، نتيجة إتباع الأساليب العلمية في الإدارة كالعلوم السلوكية والعلاقات الإنسانية .. وغيرها ويمرور الزمن تطورت هذه العلاقات ، شيئاً فشيئاً إلى الأفضل ، وتطورت معها وظيفة المراجعة الداخلية .

**(2) التدريب:** بالنظر إلى مراحل تطور المحاسبة والمراجعة نجدها في كل مرحلة كانت تواكب العصر وما يستجد من تغيرات على دنيا الأعمال ولم تتوقف عمليات التطور ما دام هناك تقدم حضاري ومن بين الوسائل المستخدمة لمواكبة التطور هي الدورات التدريبية التي تتأثر وتؤثر في عمليات التطوير والمراجع الداخلي يحتاج إلى دورات تدريبية من فترة إلى أخرى .

ويحتاج المشروع إلى التدريب للأفراد الجدد الذين يلتحقون لأول مرة بالعمل بالمشروع، كما يحتاج إلى إعادة تدريب الأفراد العاملين فيه ، أما لكي يشغلوا مراكز جديدة ، وأما مقابلة أية تغيرات حدثت في طرق العمل ، أو في العمليات نتيجة تطورات تكنولوجية جعلت الأساليب القديمة المتبعة في العمل لا تتماشى مع هذه التطورات (حسين حسنين، 2005) .

ومن تم يتضح أهمية الدورات التدريبية المتكررة ، والتي يحصل عليها ممارس وظيفة المراجعة الداخلية كغيره من ممارسي المهن والوظائف الإدارية والفنية ، من أجل صفق المهارات التي تتطلبها تلك المهنة أو الوظيفة ، ويمثل عدم حصول المراجع الداخلي على الدورات التدريبية المتكررة ، بما يواكب التطور مشكلة كبرى ، قد تقوض من فاعلية المراجعة الداخلية كوظيفة رقابية اتصالية وإدارية هامة ، وكما نصت عليه معايير المراجعة الداخلية الأمريكية ، يجب على مدير المراجعة وضع البرامج اللازمة لاختيار وتطوير وتدريب وتنمية الموارد البشرية بقسم المراجعة بما يكفل تحقيق أهداف إدارة المراجعة ، وذلك لكي يصفق المراجع الداخلي مهنته ويحسن من أداء عمله بما يتناسب والتقدم التكنولوجي وهذا بدوره يكون سببا في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية (Institute of Internal Auditors, 1981).

**(3) الخبرة:** ساهمت الخبرة ولا تزال تساهم ، في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية سواء كانت خبرة أقدمية التي تعتمد على عنصر الزمن ، أو خبرة نوعية تعتمد على التخصص أو الخبرة المختلطة التي تعتمد على عنصري الزمن والتخصص لا سيما النوع الثالث الخبرة المختلطة ،



حيث أن المراجع الداخلي عادة ما يكون ملما بمبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة المتعارف عليهما وعندما تعرض لمشاكل استطاع التعامل معها بما لديه من أساسيات تؤهله للقيام بمثل هذا العمل (محمد بيرى، 2001) .

وبمرور الزمن استطاع المراجع الداخلي ، رغم البطء في مواكبة التطور ، أن يتعرف على الكثير من الحلول لأغلب المشاكل التي واجهته ، سواء فيما يختص بوظيفته ، أو فيما يختص بتعامله مع الآخرين - البيئة المحيطة به - وهذا بدوره كان سببا في تطور المراجعة الداخلية.

**4 ) ثبات المراجعين الداخليين :** أن معدل دوران العمل بصفة عامة ، يعني ترك الموظفين القدامى وظائفهم وتعيين آخرين جدد الأمر الذي يقلل ويضعف من فاعلية الوظائف التي تنتشر فيها هذه الظاهرة في إداراتها وأقسامها ، ومن بين هذه الأقسام قسم المراجعة الداخلية ، حيث قد ينتقل المراجع الداخلي إلى قسم آخر داخل المشروع ، برغبته أو بأوامر الإدارة ، أو قد ينتقل إلى مشروع آخر ، فكلما قل معدل دوران العمل في قسم المراجعة الداخلية كلما زادت فاعلية المراجعة الداخلية وهذا البقاء يؤدي إلى تحسين أداء عمل المراجع الداخلي ومن ثم اكتساب المزيد من الخبرات وهذا بدوره يكون سببا في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية ( كامل برير ، 2000).

ويرى (Coram P. et al. (2008 وإذا ما وجهت الإدارات العليا الاستثمار في المراجعة الداخلية كان ذلك سببا في تطور وظيفة المراجعة الداخلية ، مما يجعل من أقسام المراجعة الداخلية أكثر فاعلية، الأمر الذي يساعد تحقيق أهداف المشروع.

### 3.2. الأسباب التشريعية والمهنية لتطور وظيفة المراجعة الداخلية على المستوى البيئي الليبي.

#### 1 ) تطور التعليم في ليبيا :

**674 - 1551 ميلادية :** عهد الفتح الإسلامي : كان للمساجد والزوايا والرباطات دورا لا بأس به في النشاط الثقافي في ليبيا ، وساهمت في إحياء التراث الثقافي العربي واستمراره ، اقتصرته الثقافة الليبية على علوم اللغة العربية والدين الإسلامي ، ولم يكن للعلوم الحديثة أي مكان في هذا النشاط (عمر الشيباني ، 2001) .

#### **1551 - 1711 ميلادية :** العصر العثماني الأول .

**1711 - 1835 ميلادية : العصر العثماني الثاني****1835 - 1911 ميلادية : العصر العثماني الثالث**

فرض الحكم العثماني منذ سيطرته على ليبيا ستارا كثيفا من حول ليبيا ، فلم يسمح لها - كما هو الحال في معظم الولايات العربية - بالاتصال بالنهضة الحديثة التي شملت معظم نواحي الحياة في الدول الأوروبية ، ولذلك تجمدت حياة الناس الثقافية في ليبيا في العهد العثماني ووقفت حيث كانت منذ الفتح العربي الإسلامي.

**1911 - 1922 ميلادية : العصر الإيطالي الأول: توقفت جميع الجهود التعليمية التي بدأت في**

ليبيا في عصر الحكم العثماني توقفا تاما في المناطق التي احتلها الإيطاليون والتي تتمثل في المدن الساحلية ، أما بقية البلاد فقد تأثر التعليم فيها أيضا بدخول الإيطاليين الأراضي الليبية بانشغال المواطنين بأمر الجهاد وزاد الأمر سوءا باندلاع الحرب العالمية الأولى ، إلا أن الكتابات بقيت تؤدي دورا تعليميا محدودا وحتى الزوايا السنوسية سرعان ما تعرضت للإهمال والتدهور نتيجة انصراف القائمين عليها إلى تنظيم حركة الجهاد .

**1922 - 1942 ميلادية : العصر الإيطالي الفاشستي : اتخذ الاستعمار الفاشستي سياسة**

محاربة التعليم الديني الوطني وأن يحل محله تعليم إيطالي مفروض ، فقد تم إغلاق الزوايا الإسلامية ومصادرة الأوقاف المحبوسة عليها وحاربت السلطات الإيطالية الكتابات والمدارس القرآنية بل حاربوا أيضا الاتجاهات التي كان يلجأ إليها الليبيون من إرسال أبنائهم للتعليم في جامع الأزهر بمصر وجامع الزيتونة بتونس ، " واقتصر وجود المدارس العربية على المدارس الابتدائية التي تشمل خمسة صفوف ولم يكن يتاح تعليم ثانوي أمام أبناء الشعب العربي في ليبيا فيما عدا المدارس الإيطالية الثانوية التي كان يمكن أن يلتحق بها بعض أبناء الموظفين العرب ، كما أثرت الحرب العالمية الثانية على وضع التعليم المتردي أصلا ( رأفت الشيخ، 1972).

**1942 - 1951 ميلادية: عهدي الإدارة للإنجليزية والفرنسية : فتح المدارس التي أغلقت بسبب**

الحرب العالمية الثانية بعد إلحاح المواطنين المستمر لتعليم أبنائهم ، وبداية التعليم الثانوي .

**1951 - 1969 ميلادية : عهد الاستقلال: استطاع التعليم في ليبيا في عهد الاستقلال - على**

الرغم من كثرة العقبات والمشكلات التي واجهته - أن يخطو خطوات جيدة وسريعة في سبيل التطور

والنمو والنقد لم يخطها من قبل في العهود السابقة التي مرت بها ليبيا ، وبداية التعليم الجامعي (عمر الشيباني ، 2001 ) .

**1969 - 2011 ميلادية:** ثورة الفاتح من سبتمبر: في السنوات الثلاث الأولى انتشر التعليم الابتدائي بنين وبنات لكونه إلزاميا ومجانيا ، والعمل على محو الأمية للكبار الذين كانت أعدادهم كبير جدا ، ومنذ 1977 م أخذ التعليم في التراجع نتيجة الاهتمام بالنظام السياسي الجديد (سلطة الشعب) ، وفأواخر الثمانينيات تم فتح كليات الاقتصاد في العديد من المدن الليبية بدلا من اقتصرها على جامعة بنغازي (عبد الله أبو بطانة وآخرون، 2005).

وبصفة عامة نستطيع القول أن التعليم في هذه المرحلة لم يتوقف، ولكن كان تقدمه بطيء لم يواكب التطور العلمي، مقارنة بالدول المجاورة والمتقدمة.

**2011 - 2022 ميلادية:** ثورة 17 فبراير : يعاني قطاع التعليم وكل القطاعات الأخرى من شلل شبه تام نتيجة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

**2 ) تطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا :** لعبت العوامل الداخلية مثل القوانين واللوائح ( قانون الضرائب والقانون التجاري ... وغيرهم ) ، والتعليم المحاسبي ( بانتشار المعاهد والجامعات والأكاديميات ) ، والمحاسبة المهنية ( بتأسيس نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ) دورا واضحا في ظهور وتطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا ، ورغم أن القوانين ساهمت بشكل كبير في ظهور وتطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا ، إلا أنها كانت عائمة ومتأثرة إلى حد كبير بالتراث التاريخي للإدارات الاستعمارية السابقة ، وقد انعكس هذا التأثير على طبيعة خصائص النظام المحاسبي الليبي ليكون أكثر تشابها مع النظم المحاسبية الأنجلوسكسونية .

وانتشر التخصص المالي والإداري انتشارا واسعا بانتشار المعاهد والجامعات والأكاديميات في كافة المدن الليبية والدراسات بالخارج ، إلا أن غياب إطار عام لنظام المحاسبة في ليبيا ، يمنح المدراء والمحاسبين فرصة للاختيار بين مبادئ المحاسبة الطرق المختلفة بدون أن يكون هناك اعتراض من أحد عن مدى ملائمة تلك المبادئ أو الطرق ، وهو ما قد يؤدي إلى إساءة استخدام ذلك التقدير من قبل المدراء والمحاسبين لمصالحهم الشخصية ، الأمر الذي أدى بأنظمة المحاسبة الحالية المطبقة بالشركات الليبية للاختلاف من شركة إلى أخرى بحسب الخلفية التعليمية للطلاب الليبيين الذين يدرسون المحاسبة في الخارج في أمريكا أو بريطانيا . أما المحاسبة المهنية في ليبيا

مازالت في مراحل تطورها الأولى ودورها محدود في تطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا ، فهي تتبع نفس معايير المراجعة الداخلية والخارجية الأمريكية (محمد أبو زيد ، 2005).

**2004 ميلادية :** خصخصة القطاع العام في ليبيا ، حيث أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارا بشأن خصخصة عدد 360 شركة عامة ، يتم العمل به في بداية 2004 ، وما ترتب هذا القرار من إعادة النظر للعديد من الوظائف ، لا سيما وظيفة المراجعة الداخلية وتعديلها بما يواكب هذا التغيير من اختيار العناصر الجيدة ، وتعيين العدد الكافي لأداء هذه المهمة ، وتحديد الأعمال التي يقومون بها لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها ، وصولا إلى تحقيق الأهداف العامة لتلك الشركات .

**(3) المحاسبة المهنية في ليبيا :** استطاع التعليم في ليبيا في الخمسينيات من القرن العشرين - على الرغم من كثرة العقبات والمشكلات التي واجهته - أن يخطو خطوات جيدة وسريعة في سبيل التطور والنمو والتقدم لم يخطها من قبل في العهود السابقة التي مرت بها ليبيا (عمر الشيباني، 2001).

وبعد اكتشاف النفط في أوائل الستينيات من القرن العشرين قامت الدولة الليبية بالتخطيط للبنية التحتية وما تحتاج إليه من كوادرات إدارية وفنية من جميع التخصصات لإنجاز هذه الأعمال وذلك كنتيجة للنمو الاقتصادي ومن بين ما احتاجت إليه من كوادرات إدارية ، المحاسبون وماسكي الدفاتر ، ولمقابلة هذه الاحتياجات تم فتح العديد من كليات المحاسبة ومعاهد التجارية كما ذكر سالفاً حيث ينقسم التعليم المحاسبي في ليبيا بصفة عامة إلى قسمين هما: التعليم المتوسط المتمثل في المعاهد التجارية لتخريج كتبة الحسابات، التعليم العالي المتمثل في كليات المحاسبة والمعاهد العليا لتخريج المحاسبين.

في البداية كان هناك عجز في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية في جميع التخصصات، لا سيما في مجال المحاسبة مصحوبا بالزيادة السريعة لأعداد الطلاب وقد حلت الحكومة هذه المشكلة بالتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس من بلدان مختلفة جلهم من مصر، وفي الثمانينيات من القرن العشرين أصبح عدد الخريجين يفوق حاجة سوق العمل ، وفي التسعينيات من القرن العشرين أصبح السواد الأعظم لأعضاء التدريس المحليين.

ورغم الاهتمام بمهنة المحاسبة في ليبيا إلى حد فاق حاجة سوق العمل من الخريجين، لم تحضي مهنة المراجعة الداخلية بهذا الاهتمام، وحيث أن جميع الأنشطة الاقتصادية والوزارات والهيئات والمصالح الحكومية تتطلب مهنة المحاسبة الأمر الذي يتطلب معه وظيفة المراجعة الداخلية للتأكد من صحة وسلامة ودقة البيانات الواردة بالسجلات والقوائم المالية والتأكد من إتباع الخطط والسياسات التي تحقق الأهداف العامة التي أنشأت من أجلها تلك المنظمات.

وهكذا يمكن القول أن مهنة المحاسبة ساهمت إلى حد ما في تطور مهنة المراجعة الخارجية ووظيفة المراجعة الداخلية ، وذلك رغم بعض الصعوبات والتي توصلت دراسة صالح خلاط (2001) إلى أنه: لا توجد سياسة عامة في الشركات الليبية التابعة للقطاع العام للرفع من قدرات ومهارات المراجعين بما يضمن تحقيق الكفاءة في أداء أعمال المراجعة الداخلية ، أن وظيفة المراجعة الداخلية لا تحضي بالاستقلال الوظيفي اللازم لمباشرة أنشطتها ، أن وظيفة المراجعة الداخلية مازالت تركز على تقديم خدمات وقائية فقط ولا تتوافر برامج شاملة لممارسة أعمال المراجعة الداخلية.

## الاطار العملي للدراسة

### 1.2. المنهجية والدراسة الميدانية.

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة الدراسات السابقة في مجال الدراسة وما توصلت إليه من نتائج للمساعدة في تطوير التساؤلات في هذه الدراسة وبناء الفرضيات وتغطية بعض الجوانب التي لم تشملها الدراسات السابقة ما أمكن ذلك. كذلك أستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث من خلال سؤال البحث الرئيس وفرضيات الدراسة. وبعد ذلك تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي في جمع وتحليل البيانات لاستخلاص النتائج.

### 2.2. جمع البيانات.

تم جمع البيانات من خلال عينة من مجتمع الدراسة الذي يشمل المراجعين الداخليين والمدرء العامون بالشركات العامة بمدينة طرابلس وهي: الشركة العامة للكهرباء، الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، الشركة الوطنية للنقل البحري، شركة الخدمات العامة، شركة طرابلس لتعبئة المياه الصحية، الشركة الوطنية للمقطورات، شركة الجرارات والمستلزمات الزراعية، شركة المطاحن الوطنية ، الشركة العامة للخردة، وشركة الاتحاد العربي للمقاولات، واشتملت العينة

المستهدفة في هذه الدراسة على عدد 30 مفردة من مجتمع الدراسة. في حين اعتمدت الدراسة على تحليل 24 استبانة صحيحة، ونسبة 80% من اجمالي الاستبانات الموزعة.

تم استخدام صحيفة استبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، والتي اشتملت أولاً على التساؤلات التي ستزود الدراسة بمعلومات خاصة عن المشتركين من حيث المؤهلات العلمية والبيانات الوظيفية للمستهدفين من أفراد العينة. ثانياً اشتمل الاستبيان على محورين، يعرض كل محور الفقرات المرتبطة مباشرة بكل فرضية من فرضيات الدراسة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي الممتد من درجة موافق بشدة إلى درجة غير موافق بشدة. آراء المشتركين في فقرات هذه المحاور ستستعمل لاحقاً في التحليل واستخلاص النتائج. ثالثاً وأخيراً تم إفراة صفحة للملاحظات التي قد يديها المشتركون لإثراء هذه الدراسة.

ولضمان صدق محتوى الاستبانة تم التأكد من شمولها على كل العناصر اللازمة للتحليل بوضوح وشفافية لكل المستخدمين. من خلال الخبرة وبعد مراجعة عامة لأهم للدراسات والبحوث ذات العلاقة في البيئات المشابهة لبيئة هذه الدراسة تم تصميم الاستبانة، تم تحكيمها لاحقاً من قبل عدد من المتخصصين في مجال المحاسبة وطرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي.

### 3.2. تحليل البيانات.

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتحقيق أهداف الدراسة. وابتداءً تم اختبار مستوى الثقة في ثبات الاستبانة وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ كان مستوى الثقة قوي جداً ويعتمد عليه، أكبر من 70%، حيث تجاوز في المجل نسبة 97%. ما يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات وتحت نفس الظروف خلال فترة زمنية معينة. الأمر الذي شجع على الاستمرار في التحليل بناء على بيانات هذه الاستبانة.

### 4.2. صحيفة الاستبيان والتحليل الوصفي لمحور الدراسة

#### 1.4.2. خصائص العينة .

### جدول (1) خصائص أفراد العينة

المؤهل العلمي				
المجموع	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم عال	دبلوم متوسط
24	1	15	4	4
% 100	% 4.18	% 62.50	% 16.66	% 16.66
التخصص				
المجموع	إدارة أعمال		محاسبة	
24	1		23	
% 100	%4.17		% 95.83	
الخبرة				
المجموع	اكثر من 10 سنوات	7 – 10 سنوات	4 – 6 سنوات	1 – 3 سنوات
24	16	1	4	3
% 100	% 66.67	% 4.17	% 16.66	% 12.50
الدورات التدريبية				
المجموع	ثلاث دورات	دورتان	دورة واحدة	لا شيء
24	1	2	7	14
% 100	4.17 %	8.33 %	29.17 %	58.33 %

يبدو جلياً من خلال الخصائص المميزة لأفراد العينة أنها مرضية جداً وتعزز الثقة في المعلومات التي سيقدمها هؤلاء المشتركين ودرجة الاعتماد عليها. أن نسب انتشار المشتركين بين عنصرَي المؤهل العلمي والتخصص مناسبة إلى حد كبير، كما امتدت سنوات الخبرة لدى 87.50% من المشتركين إلى أكثر من 4 سنوات، حيث من المفترض أن لهم الإلمام النظري الكافي بمتغيرات الدراسة ما يعطي مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات المستمدة منهم..

#### 2.4.2. التحليل الوصفي لمحاوَر الدراسة.

تم استخلاص المعلومات المستمدة من ردود المشتركين وآرائهم الخاصة في عبارات كل محور من محوري الدراسة وتحليلها وإدراجها في جدول مستقل يظهر الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب ودرجة كل عبارة من عبارات ذلك المحور وفق الميزان التقديري لمقياس ليكرت الخماسي بالجدول(2):

## الجدول (2) الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي

المتوسط الحسابي	الرأي السائد
من 1 إلى 1.80	عدم الموافقة بشدة
من 1.81 إلى 2.60	عدم الموافقة
من 2.61 إلى 3.40	الحـياد
من 3.41 إلى 4.20	الموافقة
أكبر من 4.20	الموافقة بشدة

## 1.2.4.2. المحور الأول: أسباب تطور وظيفة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية.

## الجدول (3) أسباب تطور وظيفة المراجعة الداخلية حسب آراء عينة الدراسة.

ت	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرأي السائد
1	توجد الخبرة الكافية لمزاولة وظيفة المراجعة الداخلية بمؤسستكم	5.00	0.00	1	موافق
2	عادة ما يتبع قسم المراجعة الداخلية الاساليب العلمية في اتمام عمليات المراجعة بمؤسستكم	4.92	0.28	2	موافق
3	يسود التخصص المالي في قسم المراجعة الداخلية بمؤسستكم	3.92	0.83	5	موافق
4	يوجد تعاون بين المراجعين فيما بينهم	3.75	0.73	6	موافق
5	توجد استقلالية تامة للمراجع الداخلي في أداء وظيفته	3.75	0.73	6	موافق
6	عادة ما تهتم مؤسستكم بالدورات التدريبية للمراجعين الداخليين	3.33	0.96	8	موافق
7	دائما ما تمنح مؤسستكم حوافز مادية ومعنوية للمراجعين الداخليين	4.63	0.65	3	موافق
8	تتصف مؤسستكم بثبات موظفيها لا سيما المراجعين الداخليين	4.25	0.85	4	موافق
9	هناك تعاون من الموظفين بمؤسستكم مع المراجعين الداخليين	3.17	0.96	7	موافق
10	حجم المكتب له علاقة بتطور وظيفة المراجعة الداخلية	3.33	0.96	8	موافق
المتوسط المرجح للمحور الأول		4.01			
الانحراف المعياري للمحور الأول		0.70			

يتضح من جدول (3) أن المتوسط الحسابي المرجح لهذا المحور قد بلغ 4.01 وأن الانحراف المعياري كان بسيطا حيث بلغ 0.70 وأن الاتجاه العام لردود المشتركين على العبارات بهذا المحور تشير إلى الموافقة وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي.



وحيث أن المتوسط المرجح 4.01 يزيد عن المتوسط الفرضي (3)، مما يدعو إلى قبول الفرضية الأولى. عيله نستنتج أن هناك أسباباً لتطور وظيفة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية. وأن ترتيب أسباب تطور المراجعة الداخلية (أسباب إدارية، أسباب شخصية، أسباب تشريعية) كانت كالتالي:

الترتيب الأول: الخبرة

الترتيب الثاني: اتباع الأساليب العلمية.

الترتيب الثالث: الحوافز.

الترتيب الرابع: ثبات المراجعين بالمؤسسة.

الترتيب الخامس: سيادة التخصص المالي (المؤهل العلمي) بقسم المراجعة الداخلية.

الترتيب السادس: الاستقلالية

الترتيب السادس مكرر: تعاون المراجعين فيما بينهم.

الترتيب السابع: تعاون الموظفين مع المراجعين الداخليين.

الترتيب الثامن: الدورات التدريبية.

الترتيب الثامن مكرر: حجم المكتب.

#### 2.2.4.2 المحور الثاني: العوامل المؤثرة على تطور المراجعة الداخلية:

تحليل العوامل المؤثرة على تطور المراجعة الداخلية بالنسب المئوية.

##### 1. المستوى التعليمي.

يتضح من جدول رقم (1) أن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة ( 4.18 % حملة ماجستير ) ويمثل ( حملة شهادة البكالوريوس نسبة 62.50 % ) ويمثل ( حملة الدبلوم العالي نسبة 16.66 % ) والذين ( يحملون شهادة الدبلوم المتوسط نسبة 16.66 % )

كما نلاحظ بالرغم من أن عامل المستوى التعليمي جاء في الترتيب الثاني إلا أن تقييمه جيد ويرجع السبب في ذلك إلى أنه ليس هناك مشكلة في المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة.

## 2. تخصص أفراد عينة الدراسة .

يتضح من جدول رقم (1) أن إجمالي التخصص المالي يمثل 95.83 % والسبب في ذلك أن هذه الوظائف تتميز بالتخصص ويعد هذا المؤشر جيديساعد في تطور المراجعة الداخلية رغم أن جاء في الترتيب الخامس.

## 3. دور قسم المراجعة الداخلية في خدمة الادارة العليا.

البيان	سند	عرقلة	منافس	مكمل	المجموع
العدد	7	-	-	3	10
النسبة %	70 %	-	-	30 %	100 %

### جدول (4) دور قسم المراجعة الداخلية في الشركة

يتضح من جدول رقم (4) أن هناك اعتراف بأهمية وظيفة المراجعة الداخلية حسب رأي الإدارات العليا: 70 % سند لهم، 30 % مكمل لهم.

ولأهمية عامل التخصص جاء في الترتيب الخامس لأن وظيفة المراجعة الداخلية مهمة جدا وهذا ما أكدته الجدول رقم (1) وأن تقييمه جيد فنسبة 95.83 % من المراجعين الداخليين تخصصهم مالي نسبة عالية جدا والعلاقة طردية.

4. التدريب: يتضح من جدول رقم (1) أن هناك تقصير من جانب الإدارات العليا في برامج الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين حيث تمثل نسبة 58.33 % لم ينخرطون في برامج تدريبية كما أن النسبة الباقية كانت دورات تدريبية في مجالات أخرى غير المراجعة الداخلية وهذا مؤشر غير جيد ونتيجته سلبية في تقييم فاعلية المراجعة الداخلية ولا يكفي لرفع من فاعلية المراجع الداخلي، كما يتضح أن ما نسبته 100 % من المراجعين الداخليين في حاجة إلى دورات تدريبية حسب إجابات المراجعين الداخليين وقد جاء عامل التدريب في الترتيب الثامن.

5. الخبرة: يتضح من جدول رقم (1) أن خبرة أغلب أفراد العينة تفوق 7 سنوات وهذا معدل جيد لاسيما إذا أقرن بالدورات التدريبية والاستعداد للتدريب لكن الجدول التالي (5) يعطي مؤشر غير جيد لعامل الخبرة رغم أنه جاء في الترتيب الأول في أسباب تطور المراجعة الداخلية.

### جدول رقم (5) طرق اكتساب الخبرة للمراجعين الداخليين.

إجمالي الإجابات	حجم المكتب	دورات تدريبية	الممارسة العملية	الأساليب البيان
24	5	6	13	العدد
% 100	% 20.83	% 25	% 54.17	النسبة %

يتضح من جدول رقم (5) أن طرق اكتساب الخبرة للمراجعين الداخليين مقتصرة في أغلبها على الممارسة العملية بنسبة 54.17 % وأن الدورات التدريبية في مجالات أخرى كالكمبيوتر وأن أغلب الشركات لا يوجد عدد كاف من المراجعين وهذا المؤشر غير جيد في تقييم هذا العامل حيث أنه في أغلب الأحيان يتبع الموظف أساليب قديمة لا تتمشي مع مواكبة التطور والتكنولوجيا وبأخذها موظف عن موظف لاسيما إذا كان المعطي غير متخصص (نظام الدائرة المغلقة) فسنوات الخبرة في هذه الحالة لا تعني شيئا كما في الجدول رقم (1) ولأهمية عامل الخبرة جاء في الترتيب الأول.

### 6. استقلالية المراجع الداخلي.

جدول (6) تبعية وسلطة عزل المراجعين الداخليين في شركات محل الدراسة.

البيان	تبعية المراجع	النسبة %	سلطة العزل	أخرى
مجلس الإدارة	6	% 25	21	% 87.5
المدير العام	15	% 62.5	3	% 12.5
المدير المالي	3	% 12.50	–	–
الإجمالي	24	% 100	24	% 100

يتضح من جدول رقم (6) أن تقييم استقلالية المراجع الداخلي جيدة وذلك من واقع النسب العالية لتبعية المراجع الداخلي وسلطة عزله إلى المستويات الإدارية العليا واستقلاله عن الإدارات التنفيذية، وقد جاء عامل الاستقلالية في الترتيب السادس.

## جدول رقم (7) صلاحيات قسم المراجعة الداخلية

النسبة %	العدد	البيان
87.50 %	21	توجد صلاحيات كافية
8.33 %	2	من النادر أن تعطى صلاحيات
4.17 %	1	لا توجد صلاحيات كافية
100 %	24	الإجمالي

يتضح من جدول رقم (7) أن نسبة صلاحيات قسم المراجعة الداخلية كافية بنسبة 87.50 % كافية وهذا مؤشر جيد على وجود الاستقلالية وهذا يدعم الجدول رقم (6) .

كما يتضح من إجابات المراجعين الداخليين أن مصادر ومرجعية العمل بقسم المراجعة الداخلية يمثل 100 % القوانين واللوائح وهذا مؤشر على وجود الاستقلالية .

## جدول (8) الوصف الوظيفي واستشارة الإدارة أو مجامعتها

البيان	الوصف الوظيفي	النسبة %	استشارة الإدارة	النسبة %	مجاملة الإدارة	النسبة %
نعم	21	87.5 %	13	54.17 %	6	25 %
أحيانا	-	-	11	45.83 %	0	0 %
لا	3	12.5 %	0	0 %	18	75 %
الإجمالي	24	100 %	24	100 %	24	100 %

يتضح من جدول رقم (8) أنه ليس هناك تداخل في الاختصاصات بنسبة 87.5 % بأن الوصف الوظيفي واضح وهذا مؤشر جيد لتقييم فاعلية المراجع الداخلي وجاء عامل التخصص في الترتيب الخامس كما يوضح الجدول أن نسبة 54.17 % من المراجعين الداخليين يستشيروا الإدارة العليا الأمر الذي لا يؤثر معه في استقلاليتهما أما فيما يتعلق بمجاملة الإدارة العليا فالمؤشر 25 % غير عالي ولا يؤثر على الاستقلالية إذا كانت مجاملات شكلية وهذا ما صرح به المراجعين الداخليين.

## 7. المزايا المادية والمعنوية للمراجعين الداخليين.

جدول (9) المزايا الممنوحة للمراجعين بقسم المراجعة الداخلية

البيان	العدد	النسبة %
نعم	6	25 %
لا	18	75 %
الإجمالي	24	100 %

يتضح من جدول رقم (9) أن نسبة 25 % من المراجعين الداخليين يحصلون على مزايا مالية وعينية وهذه النسبة متدنية جداً وهذا مؤشر غير جيد لتقييم هذا العامل فالتحفيز هنا غير كاف للرفع من فاعلية المراجعة الداخلية وهذا ما جعل ترتيبها الثالث فيما يتعلق بأسباب تطورها.

## 8. علاقات المراجعين الداخليين.

جدول (10) علاقة المراجعين الداخليين مع بعضهم ومع الآخرين

البيان	مع بعضهم	النسبة %	مع الآخرين	النسبة %	النسبة الكلية
حسنة	22	91.67 %	19	79.17 %	85.42 %
عادية	2	8.33 %	5	20.83 %	14.58 %
سيئة	-	-	-	-	-
الإجمالي	24	100 %	24	100 %	100 %

يتضح من جدول رقم (10) أن نسب علاقة المراجعين الداخليين مع بعضهم ومع الآخرين داخل الشركة عالية جداً 91.67 % ، 79.17 % على التوالي وينسبة إجمالية 85.42 % وهذا مؤشر جيد لتقييم عامل التعاون حيث جاء في الترتيب السادس مع بعضهم، والسابع مع الآخرين، مما يؤثر إيجابياً على فاعلية المراجعة الداخلية

جدول (12) تفاهم المراجعين الداخليين لوضع الآخرين

البيان	حق المعارضة	النسبة %	مراعاة الظروف	النسبة %	الاهتمام بالآراء	النسبة %
نعم	17	75 %	16	66.7 %	18	75 %
لا	6	25 %	8	33.3 %	6	25 %
الإجمالي	24	100 %	24	100 %	24	100 %

يتضح من جدول رقم (12) أنه مكمل للجدولين (10) (11) وأنه يوضح بأن هناك شبه إجماع من المراجعين الداخليين بأن للأشخاص الخاضعين للمراجعة حق المعارضة كذلك أن المراجعين يراعون ظروفهم ويهتموا بأرائهم وهذا مؤشر جيد لتقييم عامل التعاون ويدعم العلاقات والتعاون بين جميع الأفراد في بيئة المراجعة الداخلية وقد جاء في الترتيب السابع.

## 9. حجم المكتب

جدول (13) كفاية عدد المراجعين بقسم المراجعة الداخلية

البيان	العدد	النسبة %
العدد كاف	13	54.17 %
العدد غير كاف	11	45.83 %
أكثر مما يجب	0	0 %
الإجمالي	24	100 %

يتضح من جدول رقم (13) أن نسبة 45.83 % من أقسام المراجعة الداخلية لا يوجد بها عدد كاف الأمر الذي يؤدي إلى عدم اكتشاف الأخطاء في حينها والضجر من العمل وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (14) الرغبة في ترك الخدمة أو الانتقال إلى قسم آخر أو شركة أخرى.

جدول (14) الرغبة في الانتقال إلى مكان آخر

البيان	قسم آخر	النسبة %	شركة أخرى	النسبة %	النسبة الكلية
نعم	23	48 %	36	75 %	61.5 %
لا	25	52 %	12	25 %	38.5 %
الإجمالي	48	100 %	48	100 %	100 %

جدول (15) عدد المراجعين الداخليين ونسبتها إلى الملاك الوظيفي للشركات العامة بمدينة طرابلس

ت	اسم الشركة	الكادر الوظيفي	عدد المراجعين	النسبة %
1	الشركة العامة للكهرباء	100	4	4 %
2	الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	400	4	1 %
3	الشركة الوطنية للنقل البحري	80	3	5 %
4	شركة الخدمات العامة	120	2	0.83 %
5	شركة طرابلس لتعبئة المياه الصحية	65	2	3 %
6	الشركة الوطنية للمقطورات	300	2	0.7 %
7	شركة الجرارات والمستلزمات الزراعية	95	2	1 %

8	الشركة العامة للخردة	60	2	3.33 %
9	شركة المطاحن الوطنية	750	4	0.5 %
10	شركة الاتحاد العربي للمقاولات	400	5	1.25 %
	الاجمالي	2370	30	1.27 %

يتضح من جدول (15) أن نسبة 1.27% التي تمثل عدد المراجعين إلى عدد الكادر الوظيفي بالشركات العامة وهذه النسبة إلى حد ما قليلة، وهذا ما يؤكد جدول (13) الذي يوضح عدم كفاية عدد المراجعين بقسم المراجعة الداخلية.

## 2.5. نتائج وتوصيات الدراسة .

### 1.5.2 نتائج الدراسة.

من خلال الدراسات السابقة والجانب النظري واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية :

- (1) أن أهم أسباب تطور المراجعة الداخلية حسب ترتيب أهميتها كانت كما يلي:  
خبرة موظفي قسم المراجعة الداخلية، إتباع أساليب علمية، الحوافز، ثبات المراجعين الداخليين، الاستقلالية، سيادة التخصص المالي، التعاون، التدريب، حجم المكتب.
- (2) نقص الإلمام والدراية بأهمية ودور وظيفة المراجعة الداخلية.
- (3) انخفاض الروح المعنوية وعدم الإحساس بالأمان لدى موظفي المراجعة الداخلية لعدم وجود تشجيع وقلة الحوافز وهذا ما تعزز رغبة المراجعين في الانتقال إلى مكان آخر داخل الشركة أو خارجها.
- (4) انخفاض مستوى التدريب والتوعية في وظيفة المراجعة الداخلية .
- (5) نقص في الخبرات المتخصصة في المراجعة الداخلية، حيث أن طرق اكتساب الخبرة للمراجعين الداخليين مقتصرة على الممارسة العملية حيث يتبع المراجعين الداخليين أساليب تقليدية لا تتماشى مع التطور والتكنولوجيا مأخوذة من الزملاء القدامى ( جيل عن جيل ) كما أن أغلب الشركات يعمل بها فقط مراجع داخلي واحد ذو خبرة محدودة.
- (6) سيادة التخصص المالي في الأقسام المالية وأقسام المراجعة الداخلية وعدم سيادته في كل من الإدارات العليا والإدارات التنفيذية لدى الشركات محل الدراسة .

(7) أن أغلب أفراد عينة الدراسة ذو مستوى تعليمي عال تؤهلهم لأداء وظائفهم، إلا أن عددهم غير كاف وأن هناك شبه إجماع من المراجعين الداخليين بأن الأشخاص الخاضعة أعمالهم للمراجعة لهم حق المعارضة كذلك أن المراجعين الداخليين يراعون ظروفهم ويهتموا بآرائهم وهذا يدعم التعاون ويوطد العلاقة داخل الشركات.

(8) أن موظفي المراجعة الداخلية يتمتعوا باستقلالية عن الإدارات التنفيذية ويتبعون الإدارات العليا وأنهم موضوعيين في إبداء رأيهم ولا يركنوا إلى استشارة الإدارة في كل الأمور وقليل ما يجاملونها إلا في الحدود الضيقة، رغم أن السلطات والصلاحيات المخولة بها المراجعين الداخليين أقل ولا تتوافق مع المسؤوليات الواقعة على عاتقهم.

## 2.5.2 توصيات الدراسة .

1. الدعوة للعمل على الاطلاع وتطبيق معايير المراجعة الداخلية .
2. العمل على توعية جميع الأطراف بأهمية دور المراجعة الداخلية ودعمها بكافة الوسائل التي تراها إدارة الشركة مناسبة على أن يغير المراجع من نفسه أولاً.
3. وضع سياسات للحوافز وربطها بسياسات الأجور مع مراعاة لاعتبارات مستوى المسؤولية ومستوى المعيشة.
4. العمل على الاهتمام بالدورات التدريبية للمراجعين الداخليين تتماشى مع ظروف العمل والتطورات والتغيرات التي تشهدها الدولة والتنوع في أساليب اكتساب الخبرة وعدم الاعتماد على الممارسة العملية فقط .
5. العمل على توفير آلية لتخطيط علمي سليم للمراجعة الداخلية وإجراءات تنفيذها.



## المراجع باللغة العربية :

- (1) أحمد صالح العمرات. (1999) "المراجعة الداخلية- الإطار النظري والمحتوي السلوكي"، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان / الأردن.
- (2) أحمد عبد المولي الشريف. (2004) "أثر الرضا عن العائد المادي من الوظيفة على الأداء الوظيفي" رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.
- (3) جمعة حميدات. (2007) "التدقيق الداخلي"، مجلة المدقق، عدد 69-70، الأردن.
- (4) حسين محمد حسنين. (2005) "تحديد احتياجات التدريب"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (5) رأفت غنيمي الشيخ. (1972) "تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة"، دار التنمية للنشر والتوزيع، بنغازي.
- (6) زكريا محمد الصادق (1998) نحو استخدام نظرية الوكالة في تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة - المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع.
- (7) زكي محمود هاشم (1995) "الإدارة العلمية"، وكالة المطبوعات، الكويت.
- (8) سعد محمد عسيري (1993) "تقويم فاعلية المراجعة الداخلية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة"، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
- (9) سعيد عبد العزيز سليمان، (2007) "إدارة التخطيط الداخلي"، مجلة المدقق، عدد 69-70، الأردن.
- (10) صالح مولود خلاط. (2001) "واقع وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية التابعة للقطاع العام"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر.
- (11) صفا محمد عبد الدائم. (1994) "دراسة تحليلية لاستخدام نظرية الوكالة في تحليل دوافع الإدارة عند اختيار السياسات المحاسبية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- (12) عادل اسحق شحاتة. (1985) "تطور نظم المراجعة الداخلية في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- (13) عبد الفتاح محمد الصحن و سمير كامل. (2001) "الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

- 14) علي السلمي. (2005) "السلوك التنظيمي في الإدارة"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- 15) عمر محمد الشيباني. (2001) "تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا"، منشورات جامعة طرابلس.
- 16) فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد و محمود مراد مصطفى. (2002) "الاتجاه الحديث في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- 17) كامل برير. (2000) "إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- 18) محمد أحمد بيري. (2001) "الإدارة ومستوى الأداء مقالات نقدية لأساليب تنفيذ النظم الإدارية"، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس.
- 19) محمد المبروك أبو زيد. (2005) "المحاسبة في ليبيا جذورها...حاضرها وسبل تطورها"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.
- 20) محمد محمد الجزار (1999) "المحاسبة الإدارية، الإطار الفكري"، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 21) عبد الله بو بطانة ، عبد الله واثق شهيد ، عبد العزيز الجلال ، علي نصار ، نادر فرجاني (2005) "الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي" المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة التربية ، تونس.

المراجع باللغة الإنجليزية :

- 1) Coram, P., Ferguson, C. and Moroney, R. (2008), "Internal audit, alternative audit structures and the level of misappropriation of assets fraud", Accounting and Finance, Vol. 48 N<sup>o</sup>. 4, pp. 1-17.
- 2) Institute of *Internal Auditors* (1981) "Statement of Responsibilities of the Internal Auditing", Florida: IIA, Inc.
- 3) Jung, H.H and Hui, L.H (1998) "An Empirical Study on Effectiveness of Internal Auditing for Listed Firms in Taiwan", *National Central University*.
- 4) Mihret, D. G. and Yismaw, A. W., (2007) "Internal audit effectiveness: an Ethiopian public sector case study", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 22 N<sup>o</sup>. 5, pp. 470-484.



## النشاط البحري لولاية طرابلس الغرب

(1805 – 1557) م

رمزي على صقر عون

كلية الآداب بالجميل

## المخلص

تمكن الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا من هزيمة فرسان القديس يوحنا سنة 1551 م وبذلك أصبحت ليبيا ايةالة عثمانية وعين مراد اغا كأول والي عثماني يحكم ليبيا فاهتم بكافة المجالات داخل طرابلس وركز اهتمامه على الميناء فاصبح في مدة قصيرة قاعدة هامة في البحر المتوسط حيث انطلقت منه حملات الجهاد البحري سواء الاسترداد لبعض المواقع المحتلة او الإغارة على الدول الأوروبية المعادية للدولة العثمانية

## Summary

The Ottoman fleet, led by Sinan Pasha, was able to defeat the Knights of St. John in the year 1551 A.D. Thus, Libya became an Ottoman eyalet, and Murad Agha was appointed as the first Ottoman governor to rule Libya. He took care of all areas inside Tripoli and focused his attention on the port, so it became in a short period an important base in the Mediterranean, from which jihad campaigns were launched. Bahri, whether to recover some of the occupied sites or raid European countries hostile to the Ottoman Empire

## المقدمة

تحدثت العديد من المصادر والمراجع عن النشاط البحري لولاية طرابلس الغرب خلال فترات تاريخية وأشارت للقوة البحرية التي امتلكتها هذه الولاية ، وتمكنت بواسطتها أن تفرض سيطرتها على مياه البحر المتوسط ، وتجبر الدول الأوروبية على دفع الإتاوات وتقديم الهدايا للسماح بمرور سفنها عبر المتوسط ، حتى لا تتعرض لهجمات سفن بحرية طرابلس ، ومن أبرزها ما تحدثت عنه هذه المصادر والمراجع ، المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد يوسف باشا القرمانلي ، حيث تمكن أسطول طرابلس من تحقيق النصر واسر أكبر سفن الأسطول الأمريكي ( فيلادلفيا ) ، إلا أن

المصادر والمراجع لم تتطرق بشكل واضح وتفصيلي لكيفية بناء وتكوين القوة البحرية وتنظيمها وإداراتها حتى وصلت الي ما وصلت إليه .

نحاول في هذا البحث ان نتعرض لذلك لنعرف كيف تكونت هذه القوة البحرية واليه تنظمها وإداراتها وذلك في خلال تتبع بناء الأسطول البحري منذ وضع نواته الأولى خلال العهد العثماني الأول والي أن أصبح بقوته المعروفة في التاريخ وبالتحديد سنتناول الفترة في عام 1557م والتي ثم فيها تعيين ( درغوث باشا ) والياً على طرابلس بعد عزل ( مراد آغا ) حيث قام درغوث بتكوين نواة أسطول ولاية طرابلس ، وحتى عام 1805م والذي يمثل نهاية المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد يوسف باشا القرماني .

تناول البحث من خلال أربع مباحث :

المبحث الأول يتحدث عن الحملات الصليبية على شمال إفريقيا والجهاد البحري في مواجهتها .

المبحث الثاني يتناول النشاط البحري للولاية خلال العهد العثماني الأول .

المبحث الثالث يتناول النشاط البحري للولاية خلال عهد احمد باشا القرماني مؤسس الأسرة القرمانية وأول حكامها .

أما المبحث الرابع فيتحدث عن النشاط البحري لولاية طرابلس الغرب خلال عهد يوسف باشا القرماني أبرز واقوي حكام الأسرة القرمانية .

### المبحث الأول

الحملات الصليبية على شمال إفريقيا والجهاد البحري.

مع بداية القرن الخامس عشر الميلادي ، وقرب نهاية الوجود الإسلامي في الأندلس، تعرضت منطقة شمال إفريقيا للعديد من الحملات الصليبية الأوروبية وتزايدت بعد سقوط ( غرناطة ) عام 1492م<sup>(1)</sup>، في تلك الفترة ظهرت قوة جديدة في البحر المتوسط هي الدولة العثمانية ، وقد تمكن العثمانيون من السيطرة على جزيرة ( رودس ) ، وطردها منها فرسان القديس يوحنا ، الذين انتقلوا إلي ( مالطا ) ليمنحهم الأسبان ( طرابلس ) عام 1530م ، والتي كانوا قد استولوا عليها عام 1510م<sup>(2)</sup>.

في هذه الفترة ظهرت ( حركة الجهاد البحري ) في مواجهة هذه الحملات الصليبية ، وكانت هذه الحركة عاطفية أكثر منها إستراتيجية ، ومع ذلك تألفت قيادات بطولية في تلك المواجهة المحتملة ، عرفت بحماسها وجرائها وذكائها التكتيكي من أمثال : عروج بريروسا وأخيه خير الدين وهذا الأخير تواصل بعد قتل أخيه مع العثمانيين وتولى حكم الجزائر ، وشارك بعد ذلك في قيادة الأسطول العثماني ، وبرز تلميذه ( مراد آغا ) و ( درغوث باشا ) اللذان لعبا دوراً هاماً في هذه المواجهة ، وقد حاول الأسطول العثماني بقيادة ( سنان باشا ) بالتحالف مع درغوث احتلال مالطا عام 1551م ، إلا أنه فشل<sup>(3)</sup> ، وتم توجيه الأسطول إلى طرابلس - بعد استجداد الأهالي بالسلطان العثماني - وتمكن في السيطرة عليها بالتعاون مع قوة مراد آغا وطررد فرسان مالطا منها .<sup>(3)</sup>

### المبحث الثاني

#### النشاط البحري لولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول

يعتبر ( مراد آغا ) أول والي تركي لولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول ، واهم حادث في عهده هو تصديه لحملة فرسان القديس يوحنا على زواره عام 1552م<sup>(4)</sup> ولم يكن لولاية طرابلس أسطول خاص بها في عهد مراد آغا ، ولكن كان الأسطول العثماني هو القوة البحرية الموجودة في البحر المتوسط ، والتي يعتبر مراد آغا أحد قادتها ، وقد انشغلوا بمواجهة النفوذ الاسباني في تونس .<sup>(5)</sup>

قام السلطان العثماني عام 1557م بعزل مراد آغا وعين مكانه ( درغوث باشا ) وكان هذا الأخير من اكبر قادة الأسطول العثماني<sup>(6)</sup> ، وقد جعل مدينة طرابلس القاعدة البحرية الأولى للأسطول العثماني ، وذلك بعد أن كون أسطولا ضخماً ترهبه كل الدول التي لها مصالح في البحر المتوسط ، وقد انضم أسطوله إلى الأسطول العثماني الكبير الذي أرسلته الدولة العثمانية لمحاصرة جزيرة مالطا عام 1564م ، عندما تحالفت اسبانيا وجنوه وفرنسا ومالطا ، ولم يتمكن الأسطول العثماني من احتلال مالطا ، وقد استشهد - درغوث باشا في احد المعارك<sup>(7)</sup> ، بعد وفاة درغوث باشا شهدت البلاد فوضى سببها تمرد الجند الانكشارية على الولاة ، وقد سيطر هؤلاء مدة مئة وخمسين عام ، وقد اشتهر من بينهم العديد في الولاة الذين اهتموا بالنشاط البحري ، منهم ( عثمان الساقزلي ) الذي انشأ أسطولا بحرياً بلغ عدده (24) قطعة حربية ، وتحصل به على إتاوات من

السفن الأجنبية ، وكذلك ( خليل باشا) الذي أقام دارا لصناعة السفن الحربية والتجارية وكان أسطولها يغزو السفن الأجنبية في البحر .<sup>(8)</sup>

### المبحث الثالث

#### النشاط البحري في عهد احمد باشا القرماني

كانت سنة 1711م سنة عاصفة بالأحداث بالنسبة لإيالة طرابلس الغرب وبداية حكم اسرة القرماني<sup>(9)</sup> ، حيث تمكن ( أحمد باشا القرماني ) من السيطرة على الحكم في ولاية طرابلس الغرب عام 1711م ، وهو أول ولاية الأسرة القرمانية التي استمرت في حكم الولاية إلى عام 1835م وقد اهتم بالأسطول فقام بتجديد وزيادة السفن فأعاد بذلك له شهرته القديمة ، التي كانت أيام درغوث باشا ، وذلك بإعلانه الجهاد على السفن الأوروبية ، وكسبت الولاية من وراء ذلك شهرة وثروة ، وألقت سفنه الرعب في قلوب الأوروبيين .<sup>(10)</sup>

لقد ارتبطت علاقة ولاية طرابلس بالدول الأوروبية في عهد احمد باشا القرماني بمدى استجابتها لشروطه المتمثلة في دفع الإتاوات للسماح بمرور سفنها في البحر المتوسط ، دون أن تتعرض لها سفن أسطول ولاية طرابلس ، ويمكن استعراض علاقة بعض الدول الأوروبية بالولاية على النحو التالي : -

أولا : العلاقة مع فرنسا : في سنة 1713م استولى البحارة الطرابلسيون على سفينة فرنسية محملة بالزيوت ، وجاء إلى طرابلس في العام التالي الكابتن دوكسين Duquesne وحصل على ترصية مناسبة ، وقد كان هذا الكابتن ابناً للأميرال ( دوكسين الكبير ) وتم تجديد الصلح بين الطرفين في سنة 1720م على أساس الاتفاقية المبرمة في عام 1685م .<sup>(11)</sup>

ورغم تعكر صفو العلاقة السلمية بين الطرفين ، لسبب قيام البحارة الطرابلسيون بالاستيلاء على سفينة تابعة ( لمرسليا ) عام 1722م ، وقيام سفن حربية فرنسية بقصف مدينة طرابلس ، إلا انه في النهاية تم توقيع اتفاقية صلح جديدة عام 1729م .<sup>(12)</sup>

ثانيا : العلاقة مع إنجلترا

لقد تم في عهد احمد باشا القرماني تعديل اتفاقية السلم التي كانت قائمة بين ولاية طرابلس وإنجلترا منذ عام 1699م، فقد صدق عليها أحمد القرماني سنة 1730م ، وللعلم فان هذه الاتفاقية

ظلت سارية المفعول ولو جزئياً في طرابلس حوالي أربعين عام ، أي منذ اليوم الذي استقر فيه بصفة نهاية القنصل الانجليزي في الولاية تتكون الاتفاقية من (21مادة ) وقد تعرضت للتأكيد والتصديق مع بعض التعديلات الطفيفة منذ تاريخ إبرامها وحتى عام 1730م ، وهو تاريخ تصديق احمد القرمانلي عليها .<sup>(13)</sup>

#### ثالثا : العلاقة مع هولندا

اهتمت هولندا اهتماماً كبيراً بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع ولاية طرابلس حماية لنشاطها البحري الذي كانت تمارسه بالشرق ، ووقعت سنة 1683م اتفاقيات صداقة تم جددتها في سنة 1703م.<sup>(14)</sup> وفي سنة 1712م وصلت الي طرابلس ثلاث سفن هولندية بقيادة نائب الأميرال ( بترسون Peterson ) فجدد العلاقات الطيبة مع طرابلس ، وأهدى مئة قنطار من البارود وأربعة مدافع من البرونز ، وفي سنة 1728م ، أبرمت هولندا اتفاقية سلم جديدة مع احمد باشا القرمانلي الذي أرسل مندوباً طرابلسياً إلي ( لاهاي ) لتأكيد مشاعر الصداقة التي يكنها الطرابلسيون للهولنديين ، وقد عاد المندوب يحمل مبالغ مالية كبيرة أعطت له ولسكرتيرة ولسيدة احمد باشا ، وفي سنة 1743م أرسلت بعثة طرابلسية ثانية إلي هولندا ، واستقبلت استقبالا حسناً ، كما أحيطت بكل مظاهر التكرم.<sup>(15)</sup>

#### رابعا : العلاقة مع النمسا

أقيمت علاقات بين ولاية طرابلس والنمسا بفضل وساطة الباب العالي وفي سنة 1726م ، عقدت اتفاقية بين الطرفين تم بموجبها ضمان السفن النمساوية عن التعرض لهجمات الطرابلسيين<sup>(16)</sup> وإثناء ذلك اصدر السلطان العثماني امراً بما له من سلطة بإرسال ( قابوجي باشا ) إلي طرابلس لتنفيذ معاهدة الصلح التي تم الاتفاق عليها بين سفير النمسا باسطنبول وقبطان باشا الذي كان يتفاوض بأمر السلطان ولمصلحة باشا طرابلس .<sup>(17)</sup>

وكان يلزم الإبرام مثل هذه المعاهدة وإتمامها الكف عن أعمال العدوان بين ولاية طرابلس والإمبراطورية النمساوية ، وتأمين الملاحة بصفه تامة ودائمة ، وتأمين الرسو في املاك هذا الطرف أو ذاك لرعايا ولاية طرابلس ورعاية الامبروطورية النمساوية ، بما فيهم الالمان والهولنديون والصقليون والنايليون وأهالي مينائي فيومي وتريستا ، وبالحملة جميع رعايا الامبروطورية والممتلكات النمساوية وكان على الطرابلسيين أن يتمتعوا عن مهاجمة السفن التي يرفرف فوقها العلم النمساوي .

كما كان يجب رد الغنائم التي أخذت بعد إبرام الاتفاقية ، وتعيين قنصل إمبراطوري في طرابلس تكون له فيها الأسبقية المطلقة على الساحل الأفريقي . (18)

خامسا : العلاقة مع نابولي ومالطا .

في سنة 1742م وقعت خلافات بين احمد باشا القرماني وحكومة نابولي بسبب سفينة طرابلسية تم الاستيلاء عليها عند سواحل ( كالابريا ) وقد انتقم احمد باشا لهذا الحادث بأسر بحارة سفينتين نابوليتين كانت راسيتين بميناء طرابلس في ذلك الوقت ، وقبض على القنصل النابوليتاني وأسرته ، ولم تتم تسوية الحادث إلا في العام التالي ، بعد أن قدمت حكومة نابولي الترضية المطلوبة (19)

ونشأت أيضا خلافات بين مالطا وطرابلس ، وكان ذلك أمرا طبيعياً ، إذ كان في أهم أهداف نظام ( فرسان مالطا ) مطاردة المسلمين ، وحدث صدام ومواجهات بين الأسطول الطرابلسي والسفن المالطية ، ومع ذلك كله فإن العلاقات بين القرمانيين وفرسان مالطا خلال القرن الثامن عشر ، كانت طيبة إلى حد ما ، وكانوا يتبادلون الهدايا والمجاملات والمراسلات الودية وكانت الحوادث التي تقع دون قصد ، من حين إلى آخر ، بين سفن الجانبين تحل بصفة سلمية . (20)

## المبحث الرابع

### النشاط البحري في عهد يوسف باشا القرماني

يعتبر يوسف باشا القرماني (1795-1832) م / من أعظم حكام الأسرة القرمانية ، وقد ازداد النشاط البحري في عهده ، وبلغت بحرية ولاية طرابلس درجة كبيرة في القوة ، جعلها تفرض الإتاوات والغرامات على معظم الدول الأوروبية البحرية واستطاع البحارة الطرابلسيون أن ينزلوا الخسارة بالسفن الأوروبية ، وان يعودوا بالغنائم والأسلاب ، وسنتناول النشاط الحربي في عهد يوسف باشا من خلال النقاط التالية :

#### أولا : تنظيم البحرية

بدا نمط تنظيم البحرية لولاية طرابلس خلال الثلاث سنوات الأولى من تولي يوسف باشا القرماني الحكم يظهر تدريجيا كنظام بسيط ، حيث تشكل كان ( ريس ) مع طاقم يتكون في

(20الي30) رجل وحدة في البحرية تحت قيادة ريس أو قبطان ، ويعتمد عدد الرياس على الحجم العددي للبحرية وكان جميع الرياس تحت قيادة ( أمير بحر ) وهو منصب تولاه ( الرئيس



مراد) حتى نهاية عهد يوسف باشا ، وكان أمير البحر أعلى ضابط بحرية في الدولة ، وكان رئيس البحرية أيضا الي جانب إشرافه على الأسطول ، رئيس الجمارك ومراقب حسابات الموانئ<sup>(21)</sup>، كان تجنيد جميع ضباط البحرية بما فيهم أمير البحر ورئيس البحرية يتم من ثلاثة بمصادر رئيسية :

الأول : سكان البلاد المحليين الذين هم من أصل طرابلسي ، والثاني : المرتزقة الأتراك الذين تم تجنيدهم في الشرق وبصورة خاصة منذ سنة 1800م ومابعدھا ، ويمثلون معظم الرياس ، والثالث : ريا ساخرون اختيروا بعناية من المنشقين الأوروبيين ، الذين هربوا من خدمة بلادهم أحيانا فراراً من عقوبة او لمجرد المغامرة ، ويجد الكثير من هؤلاء المنشقين لسبب مهاراتهم الفنية في الملاحة وفي العمليات البحرية عموما وظائف مفيدة في بحرية يوسف باشا المتنامية ، وكان احد هؤلاء اسكتلندياً يدعي ( بيترليسي ) اعلن إسلامه ، وأصبح اسمه ( الرئيس مراد ) تم عينه يوسف باشا في عام 1795م ، أمير بحر في بحرية طرابلس<sup>(22)</sup>

ثانيا : طرابلس قوة بحرية في مواجهة الدول الأوروبية .

لقد ساهم تنظيم البحرية الطرابلسية وحين إدارتها في تطوير قوة طرابلس وزيادة مكانتها أمام الدول ، وأعلن يوسف باشا القرماني في أواخر عام 1795م، بأن طرابلس قد أصبحت قوة يحسب لها حساب ، وعلى هذا طالب الدول الأوروبية المختلفة في خلال قنصلها المقيمين على إعادة إقامة علاقات ملائمة مع طرابلس في طريق إرسال (( الهدايا القنصلية )) التقليدية .<sup>(23)</sup>

استجابت العديد من الدول الأوروبية لطلب الباشا ، ومن اجل تجيد اتفاقيتهما دفعت للباشا مبالغ مالية كبيرة وهدايا وأثاث ، وبالإضافة لتزويد بحرية بالعديد في الحرفيين المهرة في صناعة السفن ، كما زودته بعض الدول بسفن بحرية مزودة بمدافع ومن بين هذه الدول ، اسبانيا وفرنسا والبندقية<sup>(24)</sup>

أما الدول الأوروبية الاخرى مثل : السويد والدنمارك وهولندا ونابولي ....الخ ، والتا فشلت في تجديد اتفاقيات (( الصداقة والتجارة )) مع طرابلس على أساس أن طلبات احمد باشا كانت عالية جداً ، فأنھا وجدت بحريته تقف ضد سفنها في البحر المتوسط ، الأمر الذي أجبر كلاً من السويد والدنمارك على التفاوض مع طرابلس ودفعنا للباشا خلال سنتي(1797و1798) م ، مبلغ مئة ألف دولار لكل منها لاستعادة سفنهما الماسورة ، وفدية مواطنيها الذين اخذوا أسرى لدى طرابلس ، ووافقت كلاً منهما أن تدفع إعانة مالية سنوية مقدارها خمسة آلاف دولار لطرابلس من اجل الحفاظ على السلام معها .<sup>(25)</sup>

## ثالثاً : المواجهة مع أمريكا

بسبب رغبة يوسف باشا القرماني في زيادة الإتاوات السنوية على السفن الأمريكية ، وامتناع أمريكا عن قبول هذه الزيادة ، قامت الحرب بين الطرفين في سنة 1801م <sup>(26)</sup> ، فبعد تسلم الرئيس الجمهوري توماس جيفرسون الحكم وقف بشدة ضد دفع الاتاوة لدول شمال افريقيا ودعى الى تشكيل تحالف للدول الاوروبية البحرية <sup>(27)</sup> ، حيث تقدم الأسطول الأمريكي نحو الشواطئ الليبية ، وحدثت المواجهة بين الطرفين وتمكن البحارة الطرابلسيون من اسر اكبر السفن الأمريكية ألمسماء (فيلادلفيا) وبحاريتها وضباطها ، واستمر النزاع قائماً لمدة أربع سنوات وانتهت بعقد معاهدة بين الجانبين عام 1805م ، دفعت بمقتضاها أمريكا مبلغاً من المال في مقابل فك الأسرى وجلاء القوات الأمريكية <sup>(28)</sup> .

## الخاتمة

لقد مثلت ولاية طرابلس الغرب خلال مراحل تاريخية قوة بحرية في البحر المتوسط لها أسطولها القوي الذي فرض الإتاوات على سفن الدول الأوروبية وكذلك سفن الولايات المتحدة الأمريكية ، ولعل موقع الولاية الاستراتيجي على البحر المتوسط وتمتعها بشاطئ طويل أهلها لذلك مع الأخذ في الحسبان أن بناء هذه القوة البحرية مر بعدة مراحل لعب فيها العديد من الولاة والحكام دوراً هاماً ، حيث أنهم اهتموا بتقوية الأسطول من خلال الإدارة الجيدة وهي تمثل اول خطوة من خطوات النجاح في أي عمل هذا بالإضافة للاستعانة بخبرات جيدة من خارج البلاد ساهمت في بناء كوادر لديها خبرة بحرية سابقة زادت في خلال احتكاكها بتجارب هؤلاء الخبراء الأجانب ، وهو ما حدث في عهد يوسف باشا القرماني ، الذي يمثل عهده لدوره النشاط البحري لولاية طرابلس ويكفي كدليل عكس ذلك في مواجهة مع أمريكا وهي دولة قوية وتمكنه من هزيمة أسطولها وإجبارها على دفع مبالغ له وانسحابها من أرضيه .

## المراجع:

- 1- محمد مورو ، الحرب الصليبية ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة مصر ، 2005، ص 95.
- 2- محمد محمد المفتي ، الأيام الطرابلسية ، مجلس الثقافة العام طرابلس ، ليبيا ، 2008، ص 29-30.
- 3- محمد محمد المفتي ، المرجع السابق ، ص 31-32 .
- 4- اثوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، ط2 ، 1991، ص216 .
- 5- اثوري روسي ، المرجع السابق ، ص216.
- 6- محمد بن مسعود / معالم ليبية ، مطابع وزارة الإعلام والثقافة ، طرابلس ، ليبيا ، 1968م، ص 67 .
- 7- حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة . مصر، 1962م، ص 68-69 .
- 8- محمد بن مسعود ، مرجع سابق ، ص 68-69 .
- 9- نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ت عماد حاتم ، الدار الوطنية للكتب بنغازي ، 1999م ط - 2 ، ص 103 .
- 10- حسن سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص185 .
- 11- اثوري روسي ، مرجع سابق ، ص334-335 .
- 12- اثوري روسي ، مرجع سابق ، 335.
- 13- كوستانزيو برنبا ، طرابلس من 1510 الي 1850، تعريب خليفة محمد التليسي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، ليبيا ، 1985م ، ص203-225.
- 14- اثوري روسي ، مرجع سابق ، ص336.
- 15- المرجع نفسه ، ص336.

- 16- اثوري روسي ، المرجع سابق ، ص336.
- 17- رودلفوميكاكي ، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني ، ترجمة طه فوزي ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، 1961م/ ص39.
- 18- رودلفوميكاكي ، المرجع سابق ، ص39-40
- 19- اثوري روسي ، مرجع سابق ، ص337.
- 20- اثوري روسي ، مرجع سابق ، ص337-338 .
- 21- كولا فولايان ، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرماني ، منشورات مركز جهاد الليبي ضد الغزو الايطالي ، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحسني ، طرابلس ، ليبيا ، 1980م ، ص45.
- 22- كولافولايان ، المرجع السابق ، ص45-46.
- 23- كولا فولايان ، المرجع السابق ، ص47.
- 24- المرجع نفسه ، ص47-50.
- 25- كولا فولايان ، المرجع السابق ، ص48.
- 26- حسني سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص188-189.
- 27- نصار فتحي حسن ، ليبيا من الاحتلال الاسباني حتى الاستقلال 1510-1951، منشورات الهيئة العامة للثقافة ، بنغازي ، ط2018 ، ص89 .
- 28- محمد بن مسعود ، مرجع سابق ، ص76.



## المبادرات الدولية لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

د . امحمد ضو عمر ابوخريص

كلية القانون والريحيات جامعة نالوت

### المقدمة :

إن المجتمع الدولي يواجه الكثير من التحديات والتهديدات ، ازدادت خطورةً بانتهاء فترة الحرب الباردة ، واشتداد تيار العولمة وهكذا تكون الامم المتحدة في أمس الحاجة لتطوير المجلس الاقتصادي لأن وضعه الحالي غير قادر على مسايرة هذه التطورات خاصة وأن دوره أتسم بالضعف وعدم القدرة على تنفيذ مهام ميدانية واضحة وملموسة بسبب اقتصار وظيفته على وظيفة التنسيق التي جعلته بعيداً عن سلطة اتخاذ القرارات الإلزامية وعن تنفيذها ميدانياً ، كما جعلته بعيداً عن العمل الإداري الذي تقوم به أجهزة تنفيذية تظهر أكثر بالنسبة لمجلس الأمن ، رغم إن المجلس الاقتصادي جهاز رئيسي في مستوى واحد مع باقي الأجهزة الرئيسية الأخرى ، ويضطلع بدور مهم ، وهو الدور الاقتصادي الذي يشكل حجر الأساس في التنمية .

ومن أجل ذلك بذلت الكثير من الجهود وقدمت عدة مقترحات كمحاولة لإصلاح المجلس سواء في فترة الحرب الباردة ، أو بعدها أجمعت كلها على ضرورة تطوير المجلس الاقتصادي .

في إعلان الألفية لسنة 2000 تم التأكيد على ضرورة القيام بإجراءات معينة ، لكي تكون المنظمة قوية وفعالة أمام أعضائها سواء من حيث المشاركة من خلال أجهزتها المختلفة الرئيسية منها والثانوية، أو من حيث مساهمتها العملية في تبني القرارات وتنفيذها حتى تتمكن من تحقيق أهداف الألفية المتفق عليه دولياً ، وهكذا تنطلق دراستي لموضوع الإصلاح على النحو التالي .

### أولاً : مشكلة الدراسة :

يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التنسيق بين الأجهزة والمنظمات المختلفة الدولية منها وغير الدولية ، ووظيفة التنسيق هذه تجعل المجلس بعيداً عن سلطة اتخاذ القرارات الإلزامية وعن

تنفيذها ميدانياً ، حيث لم يمنحه ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات وسلطات واسعة تسمح له بتحقيق نتائج ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي رغم الدور المميز للمجالين المذكورين في تحقيق السلم والأمن الدوليين وهكذا يتناول موضوع البحث الفرضيتين التاليتين :

1- عدم ملائمة النصوص القانونية الواردة بالميثاق للمهام والمسؤوليات التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي وتناقضها وتداخلها مع مهام الجمعية العامة ، إضافة إلى عدم مساهمتها للمتغيرات الدولية الجديدة .

2- صعوبة تحقيق إصلاح جذري للمجلس لارتباطه بإصلاح منظمة الأمم المتحدة ككل وخاصة الجمعية العامة التي يعمل المجلس تحت إشرافها ورقابتها رغم أنه جهاز رئيسي في نفس المستوى مع الجمعية العامة .

#### ثانياً : أهمية الدراسة :

يتناول البحث موضوعاً من الموضوعات المهمة عن طريق التعمق في دراسة ميثاق الأمم المتحدة وخاصة النصوص التي تنظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يشكل البحث أهمية كبرى في لفت انتباه المجتمع الدولي بأهمية إصلاح المجلس الاقتصادي وتطويره كجهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة ، الذي يمثل عماد العلاقات الاقتصادية الدولية والذي لم ينل حقه من الاهتمام مقارنة بمجلس الأمن الدولي رغم أهميته القصوى في إرساء دعائم السلام العالمي المنشود .

#### ثالثاً : منهجية الدراسة :

يرتكز البحث على المنهج التحليلي والقانوني والذي يعتمد على تحليل نصوص الميثاق ومقارنتها بالواقع الذي طبقت فيه للوصول إلى مكان الخلل والقصور لغرض المعالجة والإصلاح .

#### رابعاً : الدراسات السابقة :

لا ندعي الكمال ، وباعتبار هذا الموضوع حساس ومهم ويعتبر من المواضيع المهمة التي لاقت دراسات عدة على الصعيد المحلي والدولي ، وعليه فقد اعتمدت في عملية بحثي هذا على جمع المعلومات من المصادر المختلفة مثل الكتب المتخصصة والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث مع الاستعانة بشبكة المعلومات العالمية ( الإنترنت ) .

## ءامساء : ءطة البءء :

المبءء الأول : أهمللة إءلاءء ءلءس الاءءصاءل ءالءءاءل .

المطلب الأول : الاءءلء ءاللة للإءلاء .

المطلب الءالل : النظرة ءءلءة للءلءس الاءءصاءل ءالءءاءل .

المبءء الءالل : ءءزلء مكانة ءلءس الاءءصاءل ءالءءاءل لمءابءة الءءللءلء ءاللة .

المطلب الأول : ءءللء آللة الءافاؤس كمءاولة للإءلاء .

المطلب الءالل : ءءسلن النواءل الإءرائلة والءنظلملة للءلءس .

المطلب الءالل : ءءسلن ءوانب الءنفلءلءة .

## المباءرء الءوللة لإءلاءء ءلءس الاءءصاءل ءالءءاءل بالأمم المءءة

لءافسل إءرار المءءءء الءولل ءلى ءعل ءلءس الاءءصاءل الآءاة الفاعلة لءءقللء الءافاؤن الاءءصاءل الءولل ولفءلر ءلك من ءلال المءاولاء المءكرة والملاءة ، ففل السنواء الآءلرة من مءلء الءسلعلناء ءضاعفلء ءءوءلء لءءزلء ءلءس وأصءلء ءلءس أهم الاءءاءاء المراءبلة للإءلاء ءاصة ءلك القراءاء الصاءرة عن ءءمعللة العامة من أهمها القرار 57 / 270 الصاءر فل 23 ففونفو 2003 ، والقراء 61 / 16 ، الصاءر فل 2006 ، والقراء الصاءر عن إعلان الألفلءة 2000 م ، لءلك سءنم ءراءة هءا المبءء فل مبءءلن أنءلن - فل المبءء الأول أهمللة إءلاءء ءلءس الاءءصاءل فل المراءلة ءاللة ، ءم ءءزلء مكانة ءلءس فل نءام الأمم المءءة لمءابءة الءءللءلء المءاصرة فل المبءء الءالل .

## المبءء الأول

### أهمللة إءلاءء ءلءس الاءءصاءل ءالءءاءل

لفظلء ءلءس الاءءصاءل بالهمام الاءءصاءللة ءالءءاءللة ءءعله فءللء المكانة المهمة فل نءام الأمم المءءة ، فهو فءءامل مع الءول والهفئاء ءاء الطابع الاءءصاءل وءزءاء أهمللة ءلءس بءراءلء أهمللة المسائل الءل فءالءها ءلءس الءل شهءلء ءطوراء ءلى مءءلف الأصءة .

في هذا المبحث نبين الأهداف الحالية للمجلس في فترة انتهاء الحرب الباردة وذلك في المطلب الأول ، ثم ندرس في المطلب الثاني – ماهي النظرة الجديدة للمجلس ليكون أداة فاعلة ؟

### المطلب الأول : الأهداف الحالية للإصلاح :

رأينا عند دراستنا لموضوع أسباب ضعف المجلس أن المجلس يفتقر إلى السلطة اللازمة التي تمكنه من القيام بدوره في متابعة وتنفيذ توصياته ، فالمجلس لا يملك سلطة إصدار القرارات الملزمة ، وهي سلطة لازمة لجهاز رئيسي يعول عليه تحقيق التعاون الدولي والرفق الاقتصادي والاجتماعي للشعوب كافة ، وفي نفس الوقت فإن تعدد المهام والوظائف وتزايد عدد التقارير التي يقوم باستعراضها وتقييمها شكلت عقبات حقيقية أمام المجلس في أن يتناول المشاكل الرئيسية في المجال الاقتصادي ، لذلك فإن إعادة إحياء المجلس تتطلب إحداث تغييرات جوهرية في هيكله ، وطرق عمله <sup>1</sup> ، واختصاصاته وعملية الإصلاح الحالية تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين هما على النحو التالي :

### أولاً : ديمقراطية الجوانب الاقتصادية في الأمم المتحدة عن طريق المجلس :

إن إصلاح الجوانب الاقتصادية للأمم المتحدة يتطلب بالدرجة الأولى إصلاح المجلس الاقتصادي لأن إصلاحه وديمقراطيته يعزز دور الأمم المتحدة في العمل بشكل حقيقي من أجل تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي الدولي الذي يشكل 70 في المائة من عمل الأمم المتحدة وبالتالي يمكن القول أن ديمقراطية القرارات الاقتصادية التي تصدر عن المجلس الاقتصادي المختص بموجب الميثاق بتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي يعد إصلاح الأمم المتحدة اقتصادياً ، والأمر هنا لا يتعلق بالتوسع في العضوية أو إنقاصها فحسب ، وإنما يتعلق الأمر بالمرودية والفاعلية ، فالدول النامية التي تطالب بجعل المجلس الاقتصادي جهازاً عالمياً وعماماً مفتوحاً لكل الدول الأعضاء بشكل منظم وقانوني فإنه بكل تأكيد سيساهم في ديمقراطية القرارات الاقتصادية إذا ما كانت العضوية والمشاركة في المجلس موزعة بشكل عادل وتناوبي وبقبول هذا التوزيع من طرف جميع الدول الأعضاء وبالتالي فإن ديمقراطية المجلس بتوسيع العضوية يتيح مجالاً أوسع للمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تهم الشأن العام الدولي ، كما إن انفتاح المجلس على كل الأطراف الفاعلة الدولية وغير الدولية في المشاركة في تنفيذ السياسات الاقتصادية سيجعل العالم أكثر اتساقاً وكفاءةً ، لذا فإن عملية إصلاحه

<sup>1</sup> مبطرس بطرس غان: نحو ديمقراطية الأمم المتحدة، مجلس الأمن، عدد 113، يوليو/أغسطس 1993.



كمنتدى للحوار يضم الأجهزة الحكومية ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص سيساهم في تنمية العلاقات الدولية التي شهدت تطوراً في الآونة الأخيرة .

وهكذا يمكن القول إذا انعدمت الديمقراطية في المنظمة وخضوع هذه الأخيرة لسلطة فردية أو جهة معينة سيؤثر ذلك سلباً في بناء علاقات دولية سليمة قائمة على التعاون والمشاركة في رسم السياسات الاقتصادية العالمية الأمر الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة من الناحية النظرية والقانونية ويتوافق من الناحية الواقعية والعملية الحالية لكي لا يعكس واقع السلطة والقوة لأننا نجد المنظمة أمام حالة من عدم التنسيق والتجزئة خاصة بعد الزيادة الهائلة في عدد أعضاء الأمم المتحدة واتساع نطاق الوكالات المتخصصة التي انفردت بسلطة إصدار القرارات الاقتصادية خاصة تلك المنظمات الاقتصادية والمالية ، وبالتالي فإن الحاجة ملحة لإعادة تنظيم العلاقة القانونية بين المجلس و الأجهزة والمنظمات<sup>2</sup> .

**ثانياً : إرساء دعائم السلام العالمي وربطه بتحقيق التنمية :**

إن تحقيق الأمن الاقتصادي العالمي يستوجب من جميع البلدان أن تظهر إدارتها السياسية على تهيئة الظروف اللازمة لضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي ، ولما كان مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي ، هو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي بوجه عام فإن حماية المصالح الاقتصادية الدولية وحماية كل الحقوق والمصالح المشروعة للدول ، ووضع ضمانات فعالة بعدم انتهاكات يعد من أهم وسائل تعزيز الأمن الاقتصادي الدولي وخاصة للدول النامية<sup>3</sup> .

ولقد أدرك واضعو الميثاق حينما ألو على أنفسهم إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب أدركوا أن تحقيق السلام لا يمكن أن يكتب له النجاح ما لم يؤسس على قاعدة متينة من خلال الحفاظ على العدالة وحقوق الإنسان والدفع بالرفقي الاجتماعي والاقتصادي قدماً<sup>4</sup>، من هنا انبثقت فكرة إنشاء المجلس الاقتصادي باعتباره الأداة الحكومية التي تضطلع بتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، أي أن هذا المجلس سيساهم في صنع السلام من خلال مجابهة مصادر التهديدات التي تشكل مخاطر حقيقية في زعزعة الأمن والاستقرار ، وهي مصادر غير عسكرية والتي تفوق خسائرها خسائر

2- اسماء صبيحي عبدالله، نجون نظام عال مَّ جند للقا مرة ، ال هيّة قال عامّة لامصرر قُلتاب ، 1976م ، ص 99 - 100 .

<sup>3</sup> حفد محمود شهاب، *الفي ظمات الدول*، ط 5 للقاهرة، دار النهضة العربية، 1990، ص 140.

<sup>4</sup> -عبدالواحد محمد الحفار ، التقطّم الدولّ، عالم الكتاب المقدس ، 1989 ، ص 220 .

الحروب والتي أصبحت تتفاقم الآن مثل تغير المناخ والهجرة ، والأمراض ، وانتشار الفساد والمخدرات والتي لا تعترف بالحدود السياسية .

من هنا فإن إصلاح المجلس الاقتصادي بجعله الجهاز الذي يتمتع بالسلطات اللازمة القادر على تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال التنمية وربطها بالسلم وحقوق الإنسان يعتبر أمر ضروري إذا ما أريد للعالم أن يعيش في أمن وسلام<sup>5</sup>.

لذلك ينبغي عل المجتمع الدولي أن يركز جهوده في تدعيم التنمية وخاصة للدول الأشد فقراً ، والدول النامية بصفة عامة من خلال وضع ضمانات فعالة للقضاء على الفقر والتخلف ، وإزالة كل مصدر من شأنه تهديد أمن واستقرار المجتمع الدولي ، ويعد هذا من أهم وسائل تعزيز الأمن الاقتصادي ، ووصولاً إلى تلك الغاية ينبغي أن نولي اهتماماً بالمجلس الاقتصادي ، ليلعب الدور المهم في الحياة الاقتصادية الدولية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين<sup>6</sup> ، وتعزيز مكانة المجلس كجهاز دولي يعمل على تحقيق التعاون الدولي ليس لكونه يهتم بالتعاون الدولي الاقتصادي فحسب بل ليعمل على معالجة المسائل التي تشكل مصدر تهديد حقيقي للسلم والأمن والتي ولم يعد بالإمكان معالجتها في ظل الوضع الحالي .

### المطلب الثاني : النظرة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي :

إن الواقع الحالي للمجلس يظهر من خلال صورتين متناقضتين ، الأولى يظهر بوصفه جهاز شبه محدود العضوية يقوم بوظائف اقتصادية وتنفيذية وتنسيقي عموماً ، والصورة الثانية يظهر فيها المجلس بمثابة جهاز عام يشبه الجمعية العامة .

إن هذه الوضعية المزدوجة للمجلس جعلته في وضعية مزدوجة وغير واضحة سواء من حيث وظائفه وعلاقاته مع مختلف الأطراف الدولية وغير الدولية ، وهكذا انطلقت محاولات إصلاح المجلس بأن يظل الجهاز الرئيسي كما هو وارد بالميثاق ، ولكن ضمن نظرة جديدة جذرية تشمل إعادة هيكلة المجلس من حيث تشكيله وعلاقاته مع الأجهزة والمنظمات المختلفة ، ومن حيث اختصاصاته وسلطاته وليس فهذا وحسب ولكن ضرورة تكيفه مع التطورات الجديدة .

<sup>5</sup> -الوثائق الرسم<sup>ة</sup>،الاجمع<sup>ة</sup>العام<sup>ة</sup>الدورة 59 ، ( 565 / 59 / A ) ، ص 34 .

<sup>6</sup> - د.نصير ميلاد<sup>ن</sup>س ،مقدم<sup>ة</sup>لدراسة العلاقات الدولية ،الطبعة الأولى<sup>ة</sup> ، 1998 ، ص 147 .

**أولاً : الإصلاح الجذري للمجلس :**

عند دراستنا لأسباب ضعف المجلس الاقتصادي وجدنا إن المجلس يعاني العديد من العقبات الهيكلية والتنظيمية والوظيفية ، وأهم ما يعاب على المجلس تبعيته للجمعية العامة رغم إنه في مستوى واحد معها من حيث كونه جهاز رئيسي بنص الميثاق وبالتالي اتجهت بعض المقترحات في الإصلاح إلى إعطاء المجلس نوعاً من الاستقلالية في التصرف والعمل والتنفيذ ، وإعادة ترتيب علاقاته المختلفة لتكون أكثر توازناً وخاصةً مع الجمعية العامة ومجلس الأمن ، أي أن الإصلاحات المرتقبة تنطلق من نظرة شمولية حتى لو تمت بشكل تدريجي<sup>7</sup> .

عموماً فإن النظرة الجديدة للإصلاح للمجلس بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تنطلق من المقترحات التالية :

1- تقوية سلطة المجلس لضمان تنفيذ القرارات التي يتخذها .

2- تحسين مستوى التمثيل داخل المجلس بما يكفل زيادة قدرته على صنع القرارات ، وذلك عن طريق تمثيل وزاري متخصص ، أو عن طريق فنيين وخبراء ومستشارين أكفاء يؤدون مهامهم باسم دولهم وللصالح الاقتصادي العام .

3- ضمان درجة عالية من المرونة في وظيفة وعمل المجلس ، وتبسيط هيكل أجهزته الفرعية التي جعلت المجلس ينشئ بكم هائل من البنود والوثائق والتي تستنفذ وقت المجلس بدلاً من ذلك ضرورة الاكتفاء بدراسة مشاريع التخطيط والتنفيذ والتركيز على معالجة التطورات الهامة والقضايا الملحة في الموقف الاقتصادي العالمي ، وأن يظل المجلس هو الجهاز القائم بالرقابة على تطبيق وتنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة .

4- إتاحة المشاركة للأطراف الجديدة والخارجية في الحياة الاقتصادية عن طريق مشاركتها بشكل نظامي وقانوني في أشغال المجلس الاقتصادي .

5- الاستجابة بطريقة فعالة للمشاكل والتحديات الجديدة الناجمة عن المتطلبات المتغيرة للتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

<sup>7</sup> -المرجوع لسابق ، ص 148 .

6- أن يصبح المجلس المنسق العام الحقيقي الذي لا ينافسه أي جهاز أو وكالة أو أي جهة أخرى لتنسيق كافة الأنشطة الاقتصادية مع كافة أجهزة وأنظمة الأمم المتحدة .

ولكي يستجيب المجلس لهذه الأهداف يتطلب إحداث تغييرات في قواعد إجراءات المجلس ، كما يتطلب إعادة النظر في الميثاق بخصوص العضوية ونظام التصويت واتخاذ القرارات داخل المجلس كما يتطلب إعادة ترتيب العلاقة بين المجلس وبين الأجهزة الأخرى المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

#### ثانياً : موائمة المجلس للتطورات الراهنة :

في ظل الظروف الحالية أصبحت أولويات المنظمة لا تتعلق بوقف الحروب بل مواجهة المشاكل ذات الشأن العام الدولي و التي فرضت نفسها على المنظمة الأم ، فالمنظمة في حاجة لمواجهة المشاكل النوعية الاقتصادية و الإنسانية و البيئة و ليس الصراع على توزيع موازين القوى ومناطق النفوذ دون الاهتمام بمتطلبات الدول<sup>8</sup> .

لو نظرنا للمبادئ الواردة في الميثاق ، يمكن القول أن الميثاق تعرض إلى العديد من المبادئ ، لم تعد صالحة الآن لاستيعاب التطورات الحديثة في النظام الدولي ، فمفهوم السلم والأمن المتجسد في الميثاق جاء ضيقاً ، ولا يوجد في قائمة مقاصد الأمم المتحدة مجال لمفهوم العدالة الاقتصادية ، فضلاً عن أن الميثاق الذي حدد التعاون الدولي بطريقة غامضة كنشاط ثانوي لم يعكس على نحو كامل الإدراك الجديد للاعتماد المتبادل بين الدول ، وبالتالي لم يستجيب المجلس بشكل إيجابي التعامل مع القضايا والمسائل الحديثة التي تتطلب اهتماماً واسعاً وحلولاً عالمية في إطار الأمم المتحدة ، ومن الصعب تطبيق الميثاق عليها ، مثال ( البيئة البشرية ، الاستخدامات السلمية والعسكرية لقيعان البحار ، الفضاء الخارجي ، مشاكل الغذاء ، الأمراض ، الآثار السلبية للعولمة ) .

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع الدولي في شكل نظام عالمي جديد المبني على اقتصاد السوق ، وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي ، وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية

<sup>8</sup> شرق قال مصري ، للنظامي عال مآل جدد بروت ، دالعل ملل ملان ، 1992م ، ص 82 .

وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة ، هذه الوضعية جعلت القرارات المصيرية تصدر خارج الأمم المتحدة<sup>9</sup> .

خلاصة القول أن المجتمع الدولي محتاج إلى تطوير المجلس الاقتصادي كأداة مهمة ومسئولة بموجب الميثاق على تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي ضمن نظام الأمم المتحدة حتى يمكن مواجهة التحديات العالمية الجديدة وما أفرزته من مفاهيم جديدة تتعلق ( بالسلم والأمن الدوليين ، الأمن الجماعي ، الأمن الاقتصادي .... الخ ) .

إن المؤسسات التي تعمل خارج الأمم المتحدة سوف لن تعمل في حقيقة الأمر إلى تحقيق التنمية التي تسعى الدول إليها وخاصة النامية لأنها تعمل بشكل مستقل عن الأمم المتحدة .

وأبرز ما تعانيه المنظمة اليوم هو عدم تكيفها مع المعطيات الجديدة للتعامل مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية الحالية في كل المجالات والتي يجب على الميثاق أن يتأقلم أو أن يساير التطور والتغيير ، وهو ما يتعلق بظاهرة العولمة ، والتي تعني إزالة كل القيود والحدود بين الدول في إطار التبادلات التجارية .

## المبحث الثاني

## تعزيز مكانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة التحديات الحالية

في منتصف التسعينات بل بعد انتهاء الحرب الباردة ، ومع بداية الألفية الجديدة جرت اقتراحات هامة من خلال المؤتمرات الرئيسية ، ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة ، كان أهمها اعلان الألفية 2000 ، ضمن الحملة العالمية التي تصاعدت في الفترة الأخيرة بضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة ، فقد صدر عن الجمعية العامة عدة مناقشات تهدف إلى تطوير القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لتفعيل الأنشطة الاقتصادية ، فقد شكلت عدة لجان من قبل الجمعية العامة والأمانة العامة لتقديم توصيات لعل من أهمها مقترحات كوفي أنان 1997 م ، وقد اسفرت هذه المحاولات على تحقيق بعض النتائج المحدودة ركزت على مواجهة المشكلات العالمية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكان الهدف منها جعل المجلس الجهاز الفاعل والمؤهل للتعامل مع التطورات الاقتصادية والعالمية .

9 - عمّون غمة، مقرطة في ظمة الأملمت حدة، المؤسسه الجامع قلل دراسات النشر بروت، 2007، ص 101.

فيما يلي نعرض أهم التطورات التي تحققت كثمرة للجهود التي بذلت سواء في فترة الحرب الباردة ، أو ما بعدها .

### المطلب الأول : تفعيل آلية التفاوض كمحاولة للإصلاح :

من أجل البدء في دفع عملية إصلاح المجلس كخطوة نحو تفعيل دوره كممنتدى لحوار السياسات وصانعا لتوافق الآراء ، وكمسئق فاعل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ، ومن أجل تفعيل المادة 63 / 4 من الميثاق ، ثم إسناد بعض الوظائف الجديدة بهدف تطويره ليكون أداة قادرة على تحقيق المزيد من التكامل والتنسيق<sup>10</sup> .

فيما يلي نعرض أهم هذه التطورات :

#### أولا : منتدى التعاون الإنمائي

بهدف ديمقطة القرارات الاقتصادية والاجتماعية ، لمجابهة تحديات القرن الواحد والعشرين مثل القضاء على الفقر والبيئة والطاقة التي أصبحت تشكل مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين و ليس بالإمكان مواجهتها إلا من خلال العمل الجماعي و مشاركة كل الأطراف الداخلية والخارجية ، و بضرورة وجود تنسيق و ترابط و تكامل بين مختلف الوحدات التي تكون نظام الأمم المتحدة و من ثم فأن العمل على تطوير و تحسين التنسيق و التشاور يعد من أهم المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها اي إصلاح جاد ، لذلك يعد إعلان الألفية نقطة الانطلاق للإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة ، الذي اتخذ قرارات رائدة في مجال التنمية . ففي مؤتمر القمة العالمي 2005 تم التأكيد على أن يكون المجلس الاقتصادي منبرا للمناقشة على مستوى عال من الدول و المؤسسات المالية و القطاع الخاص ، و المجتمع المدني ، و كل الجهات الفاعلة ، و ذلك بأن يعقد المجلس منتدى للتعاون الإنمائي مرة كل سنتين في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس لتعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية ، لاستعراض الاتجاهات في التعاون الدولي في مجال التنمية بما في ذلك استراتيجيات و سياسيات و تمويل و تشجيع مزيد من التماسك بين الأنشطة الإنمائية لمختلف شركاء التنمية و تعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية و التنفيذية للأمم المتحدة . أن مثل شركاء التنمية و تعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية و التنفيذية للأمم المتحدة ، و

<sup>10</sup> - عزالدن براهيم ، الوجز ف العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول للقاهرة ، الوسلة الدلي لقل طباعة الكمبر ، 2001 ، ص 65 .



## أولاً : توصيات الجمعية العامة

في هذا الإطار نعرض أهم توصيات الجمعية العامة بموجب قرار الجمعية العامة القرار 50/277 في 14 مايو 1996 المتعلق بإعادة تشكيل الأمم المتحدة و تنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، والميادين المتصلة هذه المقترحات ركزت على تعزيز المجلس الاقتصادي من الناحية التنظيمية و الإجرائية .

### أ - لائحة و برنامج عمل المجلس :

في هذا الإطار يقترح أن تقسم لائحة المجلس علي أساس محدد من القضايا لتناقش في دورات قصيرة على مدار العام ( عدا فترة انعقاد الجمعية العامة ) من شأنها تكمين المجلس من تكريس اهتمامه للتطورات الهامة التي تتطلب عملاً دولياً و من ممارسة مسؤوليات القيادة و التنسيق المنوطة به على نحو فعال و أهم المقترحات بهذا الخصوص ما يلي :

1 - يعقد المجلس دورة موضوعية أقصر و أكثر تركيزاً لمدة أربع اسابيع في شهر يوليو ، و من ثم تبذل الجهود لتحسين الإعداد للدورة عم طريق الاستخدام الفعال لدورة المجلس التنظيمية ، باللجوء حسب الاقتضاء إلى إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع<sup>13</sup> .

2 - ينبغي أن تظل الدورة التنظيمية للمجلس الإطار المناسب لإجراء مناقشة صريحة لبنود جدول أعمال الدورة الموضوعية و اعتماد هذه البنود فضلاً عن مناقشة و اعتماد برنامج العمل الأساسي السنوي للمجلس ، مع مراعاة النظام الداخلي للمجلس و قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

3 - ينبغي لمكتب المجلس أن يعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة لإشراك أعضاء المجلس من أجل تحسين الجوانب التنظيمية و الإجرائية و الموضوعية لدورات المجلس بغية ابراز القضايا و التوصيات التي تستدعي نظر المجلس .

4 - ينبغي أن يراعي المجلس عند تحديد مواعيد الدورات و المشاورات ، اجتماعات الهيئات الاخرى التي تتناول القضايا الاقتصادية و الاجتماعية لتجنب التداخل و زيادة الأعباء .

<sup>13</sup> - الوثائق الوسمية ، المجموع العام ، الدورة الخمسون ، ( A / Res / 50 / 227 ) ، ص 10 ، 11 ، 12 .





المعينة ، و لكن ليس بالضرورة بطلب من قبلهم أو توصية من المكتب ، و ذلك بهدف رفع مستوى الوعي و إشراك اصحاب المصلحة .

## ب - بالنسبة للوثائق :

يعد تحسين فعالية نظام تقديم التقارير عنصراً مهماً و قد ضل المجلس بصدد العديد من القرارات بصدد تحسين الوثائق ، ذلك أن التقارير التي تقدمها هيئات المجلس الفرعية التابعة له و ذات الصلة تمد المجلس بثروة هائلة من المعلومات حول المتابعة المنسقة و المتكاملة لجدول الأعمال الإنمائي ، و قد قدمت الجمعية العامة توصيات مهمة بصدد تنظيم أعمال المجلس أهمها<sup>15</sup> :

- 1 - ينبغي على الهيئات الفرعية أن تضمن تقاريرها موجزاً عاماً و ينبغي أن تكون مختصرة ( تعرض النتائج و التوصيات ) .
- 2 - تجنب تكرار المناقشات التي تجريها الهيئات الفرعية في الجزء العام من اجتماعات المجلس و التي تتعلق باستعراض الأنشطة و التوصيات و التقارير .
- 3 - وجوب إصدار الوثائق في الوقت المناسب و بكل اللغات العاملة في المجلس .
- 4 - مطالبة الأمانة العامة بتنفيذ القاعدة 13 / 4 من قواعد الإجراءات المجلس و المتعلقة بإخطار المجلس و أجهزته الفرعية بالوثائق التي لم يتم إصدارها طبقاً لقاعدة الستة أسابيع .
- 5 - إصدار تقارير المجلس إلي الجمعية العامة في شكل كراسات مستقلة ، و إعداد تقرير موحد حول البنود المنفصلة .
- 6 - أن يشير البرنامج الأساسي السنوي لعمل المجلس فيما يتعلق بكل بند من جدول الأعمال إلي الوثائق التي يتعين إحالتها إلي ذلك البند و السند التشريعي لإعدادها و ذلك بغية تمكين المجلس من النظر في الوثائق من زاوية مساهمتها في عمل المجلس و مدى ما تتسم به من أهمية و طابع ملح في ضوء الحالة الراهنة .
- 7 - محاولة إعداد تقارير مختصرة قدر الإمكان .

<sup>15</sup> - الوثائق الوسمّة ، المجموعّة العامّة ، الدورة الخمسون ، مرجع سيليبي ، ص 8 ، 9 .

8 - السماح لبعض الهيئات الفرعية أن تتزود بمحاضر موجزة لما تجرية من مناقشات خاصة إذا اقتضى الأمر ذلك .

9 - يجب في بداية كل دورة عادية استعراض كل الوثائق المتاحة ذات الصلة لمعرفة مدى أهمية الوثيقة ، أي أنها أصبحت زائدة عن الحاجة أم أنها فقدت فائدتها.

**ج - الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :**

للمجلس من اجل أن يؤدي دوره في التنسيق عليه أن يتخذ التدابير الرامية إلي تحسين كفاءة و فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة

الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً بما في ذلك جملة أمور ، البرامج التي تركز على تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية ، و لا سيما أقل البلدان نمواً<sup>16</sup>، و العمل على تحقيق التعاون الملائم بين برامج الأمم المتحدة ، و إبقاء التكاليف الإدارية عند المستوى يسمح بإنجاز البرنامج انجازاً كاملاً .كما يجب أن تتسم الأنشطة التنفيذية بالشمولية و تقديمها بصورة طوعية و حيادية و متعددة الأطراف و حتى يقوم المجلس بهذا الدور تقرر الجمعية العامة الاضطلاع بالآتي :

1 - أن ينظر المجلس الاقتصادي على أساس السنوي أثناء الجزء الرفيع المخصص للأنشطة التنفيذية من اجتماعاته في الصورة المالية العامة للصناديق و البرامج بما في ذلك الموارد و الأولويات و البرامج المتفق عليها .

2 - ينبغي تعزيز دور المجلس في توفير التوجيه والتنسيق بوجه عام للبرامج و الصناديق التنفيذية على مستوى المنظومة كلها بما في ذلك الأولويات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة مع التركيز على القضايا العامة و قضايا التنسيق المتصلة بالأنشطة التنفيذية بعدة طرق منه الفرصة لصانعي السياسة بمناقشة المواضيع الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتعاون الإنمائي .

3 - ينبغي أن تنصب الجهود على تحسين الأثر العام لما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية في مجال التعاون الإنمائي وذلك لضمان التنسيق و التنفيذ على الصعيد الميداني .

<sup>16</sup> -حسن افاعه ، الأمم المتحدة وضروة الإصلاح بعد نصف قرن بروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996  
ص ، 250 .

- 4 - تقاديا لتكرار المناقشات ينبغي أن يطلب من مجالس الإدارة أن تسلط الضوء في تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي على القضايا التي تحتاج إلى دراسة ، و أن تحدد ما يتعين اتخاذه من إجراءات .
- 5 - يجب أن يشارك في الجزء الرفيع مسئولون وطنيون ممن يضطلعون بدور مباشر في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في البلدان المتلقية ، فضلا عن ممثلي الأمم المتحدة .
- 6 - ينبغي مواصلة الإسهام في الأعمال التحضيرية لاستعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي تقوم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات .
- 7 - ينبغي أن تركز المناقشات التي تجري مع رؤساء الوكالات المتخصصة علي مواضيع محددة ذات أهمية عامة ، مع الاستعانة بالبلدان المعنية بالدراسات الوطنية و الإقليمية ، كما يتعين توسيع المناقشات السنوية لسياسة البرامج الإنمائية مع التركيز و الإقليمية ، كما يتعين توسيع المناقشات السنوية لسياسة البرامج الإنمائية مع التركيز على دعم العمليات التي تنهض بها البلدان ذاتها بحيث تشمل المناقشات حالة التعاون مع المانحين الآخرين على الصعيدين المتعدد الأطراف و الثنائي و خاصة مع مؤسسات بریتون وودز .
- 8 - ينبغي أن تسند إلى هذا الجزء مهام الاجتماعيات المشتركة الحالية للجنة التنسيق الإدارية و لجنة البرامج و التنسيق<sup>17</sup> .
- 9 - ينبغي متابعة تنفيذ في الجزء العام من الاجتماعات في السنة التالية ، على الصعيد الميداني و تنسيقه مع مؤسسات بریتون وودز و الجهات المانحة ، و يقوم المجلس بتعزيز التوجيه للتنمية التنفيذية، بما في ذلك الأهداف و الأولويات و الاستراتيجيات في تنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة . و تقترح الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و سويسرا و كندا ، بأن تنفذ الاصطلاحات الحالية من خلال أداء الوجود القطري للأمم المتحدة بما في ذلك الدور المعزز للأمم المتحدة للمسئول المقيم .

### ثانياً : تقارير الأمانة العامة للأمم المتحدة الخاصة بالإصلاح

يساهم الأمناء العاملون من خلال تقاريرهم السنوية إلى الجمعية العامة حول نشاط أجهزة الأمم المتحدة بتقديم المقترحات و التوصيات بتطوير نظام الأمم المتحدة ، و يجعل المنظمة الدولية أداة

<sup>17</sup> - الوثيقة ، لختبالعملالدول " ، الدورة 300 ، ( 4 / 300 / GB ) ، نوفمبر 2007 ، ص 7 .

قادرة علي حل المشاكل الدولية و من أهم الأجهزة التي لقيت اهتمام كبير في الفترة الأخيرة " المجلس الاقتصادي " برفع مكانته في نظام الأمم المتحدة و أصبح من أهم الأهداف المرتقبة للإصلاح ، بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية بما فيها أهداف الألفية الجديدة . و ذلك من خلال المقترحات التي نجمها في النقاط التالية :

1 - ينبغي للمجلس الاقتصادي القيام بدور قيادي في مجال وضع القواعد التنظيمية و البحث حول أسباب التهديدات الكثيرة و ما بين تلك التهديدات من روابط ، و تحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن ينشئ المجلس الاقتصادي لجنة معنية بالجوانب الاجتماعية و الاقتصادية بطريقة منقحة وشفافة .

2 - ينبغي إتباع نهج جديد في جدول أعمال المجلس الاقتصادي يكون أكثر تركيزا حوا المواضيع الرئيسة الواردة في إعلان الألفية<sup>18</sup> .

3 - ينبغي الاستفادة من الاجتماعات السنوية بين المجلس الاقتصادي و مؤسسات بريتون وودز لتشجيع اتخاذ إجراءات جماعية لدعم الأهداف الإنمائية و توافق آراء مونتيري .

4 - ينبغي للمجلس الاقتصادي إضفاء الطابع المؤسسي على عمله في إدارة مرحلة ما بعد الصراع بالعمل مع لجنة بناء السلام ، و أن يعزز الروابط القائمة بينه و بين لجنة بناء السلام .

5 - ينبغي للمجلس الاقتصادي أن يرشد عمله من خلال هيكل جديد يتسم بقدر من المرونة ، و لا يكون بضرورة مقيداً بجدول الاجتماعات السنوي الحالي للأجزاء و الدورات الموضوعية ، و إضافة إلى ذلك يحتاج المجلس إلى آلية حكومية دولية تتوفر فيها الفاعلية و الكفاءة و التمثيل من أجل إشراك المؤسسات التي تعمل في مجالي التمويل و التجارة ، و يمكن ان يتحقق ذلك إما بتوسيع نطاق مكتبه أو بإنشاء لجنة تنفيذية ذات تشكيل إقليمي متوازن<sup>19</sup> .

6 - ينبغي أن يكون من أهداف المجلس الاقتصادي أن يقوم ، اعتمادا على إسهامات من أمانته و مجموعة الأمم المتحدة و الإنمائية ، توفير التوجيه بشأن التعاون الإنمائي لمجالس إدارات صناديق الأمم المتحدة و برامجها و وكالتها .

<sup>18</sup> -المرجع لسريلى ، ص 10 .

<sup>19</sup> -عبدالواحد محمد الحفار ، لفظ "الدول" ، مرجع سريلى ، ص 225 .

7 - ينبغي أن يوفر المجلس مكاناً منتظماً لحشد الدوائر الإنمائية على أعلى المستويات بحيث يتحول في الواقع إلى منتدى للتعاون الإنمائي من خلال الآتي :

أ - ينبغي إتباع نهج في جدول أعمال المجلس يبتعد فيه عن التركيز الحالي على المسائل الإدارية ، و تنسيق البرامج بجدول أعمال أكثر تركيزاً حول المواضيع الرئيسية الواردة في إعلان الألفية .

ب - الاستفادة القصوى من الاجتماعات السنوية مع مؤسسات بریتون وودز لتشجيع اتخاذ قرارات جماعية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية .

ج - ينبغي أن يدعم المجلس بقوة الجهود ، و مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز تنسيق عمل الأمم المتحدة على الصعيد الميداني و تنسيقه مع مؤسسات بریتون وودز و الجهات المانحة على أساس ثنائي<sup>20</sup> .

### المطلب الثالث : تحسين الجوانب التنفيذية :

من متطلبات إصلاح المجلس الاقتصادي إصلاح لجانه بحيث تعمل كفريق واحد حتى يمكن تفعيل التنسيق و التكامل بين مختلف اللجان داخلياً و خارجياً .

### أولاً : تحسين أداة عمل اللجان الدولية للمجلس :

للمجلس 10 لجان فنية ، و خمس لجان إقليمية ، و هيئات أخرى ذات صلة بالمجلس وهذه الأجهزة تضطلع بدور مهم في متابعة و تنفيذ قرارات المجلس ، كما تقوم باستعراض نتائج المؤتمرات المنبثقة عن الأمم المتحدة وفقاً للنتائج المتفق عليها التي اعتمدها المجلس في دورته الموضوعية عام 2005م بشأن إجراء متابعة متسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ، تجتمع هذه اللجان سنوياً وترسل تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي كما تقوم لجانه الفنية بالإجراءات التحضيرية للمؤتمرات الدولية ، والمشكلة التي تصادف المجلس هي أن هذه اللجان تكاد تعمل بشكل مستقل عن غيرها بشأن متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ، فمتابعة تنفيذ إعلان الألفية مثلاً وما تضمنه من أهداف يجب أن ينظر إليه كهدف متكامل الجوانب ، أي أنه يتطلب تنسيق وتوحيد الجهود لتتفاعل معاً على مستوى المنظومة ، ولا يجب النظر إليها من منظور خاص ، وقد كان هذا سبباً في الانغلاق والتداخل في أعمال المجلس ، من أجل ذلك طلبت الجمعية العامة

<sup>20</sup> -الوثائق الوسمّة،الجمع"العامّة،الدورة 59 ، ( 2005 / 59 / A ) ، ص 62 .

إلى المجلس الاقتصادي من خلال عدة قرارات " أن تراجع اللجان الفنية أساليب عملها وتعزيز التعاون فيما بينها " ، والعمل على إيجاد تنسيق أفقي بين لجان المجلس نفسها وتنسيق عمودي مع المجلس بهدف تقييم دورها وإعادة توجيهها ولاسيما في مجال الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، وزيادة فعالية تلك الأجهزة واللجان لكي تؤدي دورها في تحقيق أهداف الألفية الجديدة والتي ألقت على المجلس بإعادة النظر في تلك اللجان من حيث الدمج وإلغاء بعضها بهدف منع التداخل والازدواجية وترشيد أعمالها من حيث اجتماعاتها ، ودوراتها وتقديمها لتقاريرها ، وقد قامت معظم اللجان الفنية امتثالاً للقرار 75 / 270 اعتماد برامج عمل متعدد السنوات ، وقد نظمت عدة لجان أنشطة تحاورية مع اللجان الإقليمية، وإلى تعزيز التنسيق والتعاون بين لجانها الفنية والإقليمية وهيئاته الفرعية الأخرى ، وأن تسهم في الاستعراض الوزاري السنوي وفي منتدى التعاون الإنمائي في سياق خطة العمل السنوية ، واكتشاف السبل الكفيلة بجعل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تشارك بانتظام في أعمال اللجان كل في إطار ولايته ، كما حثت الجمعية العامة في قرارها 61 / 16 / 2006م إلى أن تظل لجنة التنمية المستدامة الهيئة الرفيعة المستوى داخل المنظمة ، وأن تكون المنتدى الرئيسي للنظر في المسائل المتصلة بكامل أبعاد التنمية الثلاث<sup>21</sup>.

#### ثانياً : تفعيل دور اللجان الإقليمية :

نظراً لأهمية اللجان الإقليمية في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المختلفة ، فهي تعمل في الظروف البيئية الخاصة بكل منطقة ، وتسعى لتحقيق التعاون على المستوى الإقليمي والمشاركة في تخطيط البرامج والإسهام في صنع السياسة العالمية وتحقيق التعاون الاقتصادي الإقليمي في التنسيق مع الوكالات المتخصصة وخاصة مؤسسات بريتون وودز ، وتقديم تقارير مفصلة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ، وأن يقوم الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية بتنظيم اجتماعات مشتركة بغية تحسين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لنظام الأمم المتحدة في منطقة كل منهم .

ومن المعلوم أن اللجان الإقليمية تقيم علاقة ثنائية بين المنظمات الإقليمية من جهة ، وبمنظمة الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي ، وبهذا فهي تكتسي أهمية بإدخال التحليل الإقليمي في مداورات السياسة العامة لتعزيز التنسيق ولا سيما دعم جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي ، من هنا

<sup>21</sup> - حسن افعة ، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء مخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، الدار البيضاء ، 2009 ، ص 24.

حاول المجلس اتخاذ الخطوات الضرورية للتنفيذ الفعال لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بأعمال المجلس ، فأصدر القرار 206 / 2006 في 15 فبراير 2006م – المعنون " تكييف عمل المجلس " ، وهو يتعلق بوضع قرارات الجمعية العامة موضع التنفيذ و إلي تعزيز التعاون بين اللجان الفنية و اللجان الإقليمية نفسها المنتشرة في قارات العالم التي يمكن الاستفادة منها في مجال التعاون الإنمائي بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع .

من هنا نرى إنه لكي يتم تحسين عمل المجلس ضرورة تقليص لجان المجلس بحيث يتم إلغاء بعض اللجان و إحالة وظائفها و اختصاصاتها إلى جهات أخرى خاصة تلك التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية ليتم فصلها عن المجلس مثل اللجان التي تهتم بالطفل و الشباب و المرأة و المخدرات و حقوق الإنسان و السكان و غيرها وتبقى اللجان مثل لجنة التنمية المستدامة ، لجنة الشركات متعددة الشركات<sup>22</sup>، لجنة

أخيراً نصل في نهاية هذا المبحث إلى وجود عدة خيارات لإصلاح المجلس الاقتصادي يمكن توضيحها من خلال المقترحات التي سبقت الإشارة إليها و ذلك علي النحو التالي :

1 - إعفاء المجلس من وظيفة التنسيق ، بحيث تعني كل وكالة متخصصة باحتياجات التنمية في إطار مجالها الوظيفي على نحو مستقل على أن ترشد برامجها مع الوكالات الأخرى ويصبح المجلس بدوره كوكالة متخصصة في المجال الاقتصادي يكون منبراً لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العام .

2 - تركيز اختصاص المجلس الاقتصادي في الاضطلاع بعملية التنسيق وتخويل المجلس سلطات فعالة في ممارسته لوظيفة التنسيق وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حدود اختصاصاته الحالية بوصفه الهيئة الرئيسية لتحقيق التنسيق الافضل لأعمال المنظمة الدولية ، وإنه ينبغي إعفاء المجلس من عبئ معالجة المسائل غير الهامة لكي يتمكن من العمل على حل المسائل الجوهرية.

<sup>22</sup> مصطفى رجب ، العمل ذات الخطر ادم ، اسبيلها - استراتيجيات الاقتصاد - ستار والقبو " ، الاردن مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 65 .



3 - تخويل المجلس السلطات الملزمة للإشراف على الاقتصاد العالمي في مجموعة وتوجيه كافة المنظمات الاقتصادية التي تعمل في مجال التنمية ، بحيث يصبح الهيئة المماثلة لمجلس الأمن في كل ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

وهكذا يمكن إجراء إصلاحات مناسبة للمجلس وخاصة للاقتراح الأول ، بينما يصعب إجراء الإصلاحات المطلوبة بالنسبة للمقترح الثاني والثالث لأنها تحتاج إلى إجراء تعديلات جوهرية للميثاق بسبب الصعوبات القانونية من ناحية وضعف الإرادة السياسية من ناحية أخرى<sup>23</sup> .

### الخاتمة

من خلال بحثنا المتواضع للمبادرات لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصل البحث إلى النتائج التالية :

- 1 - غموض في المهام والوظائف ، نلاحظ هناك تداخل وازدواجية في العديد من الأجهزة والوكالات المتخصصة تقوم بنفس الدور من الوظائف التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي .
- 2 - رغم إدراك واضعو الميثاق بأهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق السلام العالمي ، إلا أنه لم تكن هناك رغبة حقيقية لدى الدول المؤسسة في إيجاد جهاز قوي يتمتع بسلطات قانونية مثل جهاز الأمن .
- 3 - إن الدور التنسيقي الذي يقوم به المجلس الاقتصادي لا يتناسب والدور الذي يضطلع به من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية .
- 4 - خضوع المجلس للجمعية العامة جعلت المجلس لا يعمل باستقلالية .

<sup>23</sup> -المرجع لسليق ، ص 66 .

## التوصيات

## وعليه يوصي الباحث بعدة توصيات :

- 1 - مواصلة جهود الإصلاح حتى ولو بشكل تدريجي .
  - 2 - زيادة الوعي لجعل الدول أكثر إدراكاً لجدوى منطق العمل الجماعي من خلال المنظمة ، وتغيير الانطباع السائد بأن الأمم المتحدة لا تعدو مجرد منبراً لمناقشات معينة - ومن خلال وسائل الاتصال والإعلام الاقتصادي والاجتماعي داخل نظام الأمم المتحدة - تعريف الرأي العام بالمجلس الاقتصادي، وأهمية دوره في مجالات التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ويمكن الاستفادة من هذا المجال بمؤسسات المجتمع المدني الوطني والدولي .
  - 3 - قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة للاستفادة منها في إيجاد نظام دولي قائم على توازن القوى .
  - 4 - الاستفادة من الدول الكبرى الصاعدة في عملية الإصلاح .
- وفي ختام هذه الدراسة نقترح بأن الإصلاح المثالي للمجلس الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال منظمة دولية جديدة ، تتحول فيها الأجهزة الرئيسية ( مجلس الأمن - المجلس الاقتصادي ) إلى مجالس تنفيذية للجمعية العامة ، أي أن تصبح الجمعية العامة صاحبة الولاية الكاملة للتشريع الدولي .

## المراجع :

### أولاً : الكتب :

- 1 - اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام عالمي جديد ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 1976م .
- 2 - حسن نافعة ، الأمم المتحدة وضرورة الإصلاح بعد نصف قرن ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 .
- 3 - حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2009 .
- 4 - د. منصور ميلاد يونس ، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ، الطبعة الثانية ، 1998 .
- 5 - شفيق المصري ، النظام العالمي الجديد ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1992م .
- 6 - عبدالواحد محمد الفار ، التنظيم الدولي ، عالم الكتاب ، القاهرة ، 1989 .
- 7 - عز الدين ابراهيم ، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، القاهرة ، الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر ، 2001 .
- 8 - عمير نعيمة ، ديمقراطية منظمة الأمم المتحدة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2007 .
- 9 - مصطفى رجب ، العولمة ذات الخطر القادم ، اسبابها - تداعياتها الاقتصادية - آثارها التربوية ، الاردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2009 .
- 10 - مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، ط5 ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1990 .

**ثانياً : الدوريات :**

- 1 - بطرس بطرس غالي : نحو دور أقوى للأمم المتحدة ، السياسة الدولية ، عدد 113 يوليو ، القاهرة ، 1993 م .
- 2 - بطرس بطرس غالي ، الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 116 ، يوليو 1994 .

**ثالثاً : الوثائق :**

- 1 - الوثائق الرسمية ، الجمعية العامة ، الدورة الخمسون ، ( A / Res / 50 / 227 ) .
- 2 - الوثائق الرسمية ، الجمعية العامة ، الدورة 59 ، ( A / 59 / 2005 ) ، ص 62 .
- 3 - الوثائق الرسمية ، الجمعية العامة الدورة 59 ، ( A / 59 / 565 ) .
- 4 - الوثيقة ، مكتب العمل الدولي ، الدورة 300 ، ( GB / 300 / 4 ) ، 7 نوفمبر 2007 .



## دور السياسة المالية والنقدية في ((تخفيض)) معدلات التضخم في ليبيا

The role of fiscal and monetary policy in ((reducing)) inflation rates in Libya

د. موسى بلقاسم الطويل      أ. أمال محمد الطيف      أ. بسمة نوري المغربي  
المعهد العالي للعلوم والتقنية الزهراء

Dr. Musa AL- Taweel

Basma Al-maghrhbi

Amal Al-tayf

Higher Institute of Science- Alzahra

## المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية والمالية التي اتخذتها السلطات الحكومية بهدف مكافحة التضخم وعلاج أثاره السلبية من خلال التركيز على السياستين النقدية والمالية كدراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (2007-2020) وتتبع أهميتها من الأهمية الكبرى للأثار الاقتصادية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي لمعرفة الجانب النظري في السياسة النقدية والاقتصادية والتضخم، والمنهج التحليلي في استخلاص النتائج بالاعتماد على البرنامج الإحصائي مستخدمين معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي المتعدد لتقدير معالم النموذج. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ذات أثر معنوي بين سعر الصرف والتضخم. وتوصي الدراسة بضرورة مراجعة السياسات النقدية والمالية بما يكفل ترشيد الإنفاق العام وتقليص العرض النقدي بما يتلاءم مع حجم المعروض السلعي لكبح جماح التضخم.

الكلمات الدالة: السياسة النقدية، السياسة المالية، التضخم، عرض النقود، عجز الموازنة، سعر الصرف

## Abstract:

This study aimed to know the role of the monetary and fiscal policy taken by the government authorities in order to combat inflation and treat its negative effects by focusing on the monetary and fiscal policies as an applied study on the Libyan economy for the period (2007-2020). Its importance stems from the great importance of the economic effects produced by inflationary pressures in the economy. Libyan. The study followed the descriptive approach to know the theoretical aspect of monetary and economic policy and inflation, and the analytical approach in

drawing results based on the statistical program using the correlation coefficient and the multiple linear regression coefficient to estimate the parameters of the model. The study found several results, the most important of which is the existence of a significant relationship between the exchange rate and inflation. The study recommends the need to review monetary and fiscal policies to ensure the rationalization of public spending and reduce the money supply in line with the volume of commodity supply to curb inflation.

**Keywords:** Monetary policy, fiscal policy, inflation, Moneysupply Budget deficit, Exchange rate

## المقدمة:

يعتبر التضخم من المشاكل التي تواجه معظم الاقتصاديات الحديثة وخصوصا الدول النامية ، لذلك فإن معظم الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم والتي تؤثر على كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية ، وبما أن التضخم يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار ، طالما استمرت تلك القوى على تأثير مستوى النشاط الاقتصادي ، فإن تلك السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة من شأنها أن تؤدي إلى تقليل القوى التضخمية التي تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وتسعى الدول النامية ومن بينها ليبيا للتحكم في معدلات مناسبة ومتدنية من التضخم باستخدام سياستها النقدية والمالية.

## 1- مشكلة الدراسة:

من الطرح السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما مدى تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة من (2007-2020)؟

## 2-فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينعجز الموازنة ومعدلات والتضخم خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

### 3- أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم التضخم وتأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية
- التعرف على أهم السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الضغوط التضخمية في ليبيا
- معرفة الآثار الناجمة عن زيادة معدلات التضخم
- الخروج بتوصيات تسهم في علاج الآثار الاقتصادية التي أفرزتها الضغوط التضخمية

### 4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال معرفة مدى فعالية السياسات النقدية والمالية والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية كوسيلة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإبراز أهميتهما في القضاء على ظاهرة التضخم وفي تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.

### 5- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيان دور السياسات النقدية والمالية وعلى المنهج القائم على أساليب التحليل القياسي في بناء نموذج قياسي يفسر إثر السياسات النقدية والمالية على معدل التضخم وعلى معرفة العلاقة المتبادلة بينهما، باستخدام البرنامج الإحصائي مستخدمين معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي المتعدد لتقدير معلمات النموذج وذلك من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي بالإضافة إلى مختلف الدراسات والبحوث التي تناولت الظاهرة محل الدراسة

### 6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **حدود موضوعية:** تهتم الدراسة بقياس أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم بليبيا
- **حدود زمنية:** تعتمد الدراسة على جمع وتحليل البيانات خلال الفترة من 2007-2020
- **حدود مكانية:** تقتصر الدراسة في تطبيقها على دراسة الاقتصاد الليبي.

## 7- الدراسات السابقة:

- دراسة (السيد، والرشيدي، 2015) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التضخم وعرض النقود في السودان، وذلك عن طريق تحليل بيانات شهرية باستخدام جرنجر لاختبار العلاقات السببية، وقد توصلت النتائج إلى أنه يوجد تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم، وأن العلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عرض النقود في المدى القصير وأن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد في المدى الطويل.
- دراسة (كروش 2014) من أجل تقييم فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) بالإضافة إلى محاولة وضع سياسة نقدية ملائمة تحاول تصحيح الاختلالات في هيكل الاقتصاد، واعتمدت الدراسة المنهج المتبع وتوصلت إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها لم تستطع السياسة النقدية تحقيق أهدافها بحسب المربع السحري لكالدور، ماعدا هدف التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار في حدوده الدنيا، ضعف السياسة النقدية وعدم قدرتها على ابتكار قنوات الموارد المتاحة على قطاعات الجزائر.
- دراسة (خالد حسين احمد 2010) هدفت إلى إيجاد أفضل النماذج من أدوات السياسة المالية والنقدية لمعالجة التضخم في السودان، وكذلك إلى معرفة إي السياسات اسلم لمحاربة التضخم السياسة النقدية ام السياسة المالية ام التنسيق معاً، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر معنوي لأدوات السياسة المالية على التضخم في السودان باستثناء الأثر الضعيف للضرائب، وأن نموذج السياسة النقدية يعتبر نسبياً من نموذج السياسة المالية بخلاف عرض النقود وتمت الاستفادة من الدراسة في التعرف على الآثار المعنوية القوية والضعيفة لأدوات السياسة النقدية والمالية ..
- دراسة (شنيش 2014) بعنوان العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008) والتي هدفت إلى الوقوف على مستويات التضخم وتطوره في الاقتصاد الليبي، وتحديد العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف، وتتبع التغييرات الحاصلة في أسعار المستهلك باعتباره أحد المقاييس الأساسية لمعدل التضخم في ليبيا ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين



كلا من التضخم وعرض النقود بالمعني الضيق في الاقتصاد الليبي ، وان لعرض النقود وسعر الصرف اثر في معدل التضخم .

- دراسة ( نائل الحسامي ، 2010) حاولت هذه الدراسة التعرف على اثر السياسة النقدية والمالية والتغييرات التي أجراها البنك المركزي الأردني على أدواته النقدية على حلة الاقتصاد الكلي من خلال تحليل العلاقة السببية بين أسعار الفائدة والمجاميع النقدية والمؤشرات الحقيقية للاقتصاد الأردني ( معدل التضخم ومستوى النشاط الاقتصادي ) معبراً عنه بالرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ، وقد خلصت الدراسة إلأن اثر السياسة النقدية لم تنعكس بشكل مباشر في المتغيرات الحقيقية في حين كان لها أثر مباشر على كل من المجاميع النقدية وسعر الفائدة في السوق وان هناك فاعلية للسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي في نقل الأثر ولكن بشكل غير مباشر .

في سبيل تحقيق أهداف هذه الورقة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: مفاهيم السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية)

المبحث الثاني: مفهوم وأنواع التضخم وأثاره الاقتصادية

المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر السياسات (النقدية والمالية) على معدلات التضخم

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) والتضخم

المطلب الأول: السياسة النقدية مفهومها وأهدافها وأدواتها:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وذلك لما لها دور فعال من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان أو بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم.

## • أولاً: مفهوم السياسة النقدية:

تتمثل في الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية. (عبد المطلب ، 2013)

## ثانياً: أهداف السياسة النقدية

- 1- للسياسة النقدية دور هام في النشاط الاقتصادي للدولة وتتبع هذه الأهمية من تعدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويمكن حصرها في الآتي: (هاني ، 2002)
- 2- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومحاولة السيطرة على التضخم
- 3- الوصول للتوظيف الكامل وتحقيق معدل نمو أمثل والذي يقاس بحجم الناتج المحلي الإجمالي
- 4- المحافظة على استقرار قيمة النقود في كل المعاملات التجارية الداخلية
- 5- تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان في دفع عجلة التحولات الاقتصادية
- 6- تعمل على توازن ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال العمل على دفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية

## • ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

يمكن للسياسة النقدية تحقيق أهدافها من خلال أدواتها التي يمكن تصنيفها إلى

- 1- الأدوات الكمية: وتعرف أيضاً بالأدوات غير المباشرة، يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير على عرض النقود وسعر الفائدة وقدرة البنوك على منح الائتمان وتتمثل في الآتي:
  - أ- سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لإعادة خصم مالديها من كمبيالات واذونات حزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض مضمونة بهذه الأوراق وبهذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية بسعر خصم معين، ويتم تحديد هذا السعر من قبل البنك المركزي

حسب السياسة المراد تطبيقها للتأثير في كمية السيولة النقدية لدى البنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان (سليمان وآخرون ، 2000)

ب- **نسبة الاحتياطي القانوني:** نسبة المبلغ الاحتياطي الذي يتعين على البنوك التجارية إيداعه لدى البنك المركزي حيث يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني الإجمالي في حالة السياسة الانكماشية، كما يمكن أن يخفض تلك النسبة لتمكين البنوك التجارية من التوسع في الإقراض في السياسة التوسعية (فادي ، 2003).

ج- **عمليات السوق المفتوحة:** تعد سياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات فالبانك المركزي يدخل هذه الأسواق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية لغرض التأثير في كمية الاحتياطيات القانونية لدى البنوك التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب ظروف الدولة الاقتصادية السائدة من كساد أو تضخم. (بلعوز ، 2006)

2- **الأدوات النوعية أو الكيفية:** وتعرف أيضاً بالأدوات المباشرة، وتعمل على التأثير في الائتمان الموجه لقطاعات معينة، والحد من ممارسة البنوك لبعض النشاطات وتمثل في الآتي:

أ- **تأطير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لمنح القروض من طرف البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة نسبة معينة (شعبان، 2007).

ب- **النسب الدنيا للسيولة:** تلجأ السلطات النقدية لهذه الأداة عندما يكون للبنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة وتتخوف من الإفراط في منح القروض، حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة ويقوم بالرقابة عليها. (العزاوي ، 2007)

ج- **الإقناع الأدبي:** يلجأ البنك المركزي في حالة عدم تحقيقه للأهداف المنشودة إلى أسلوب التباحث والإقناع الأدبي حيث يقوم بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان بعدة وسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية والكتابية كما يلجأ إلى أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة وتتوقف فاعلية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي.

## المطلب الثاني: السياسة المالية مفهومها وأهدافها وأدواتها

تعتبر السياسة المالية جزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق الإيرادات عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم أن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.

### أولاً: مفهوم السياسة المالية:

هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعددة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وهيكل الإيرادات التي تحصل عليه من ناحية أخرى (هيك، 1980)

كما تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل دفع عجلة النمو والحد من التضخم. (سيلم، 2014)

### ثانياً: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من قبل الحكومة، فالسياسة المالية تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكيف أدواتها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الأهداف التالية (محمود ونجا، 2016)

#### 1- تسوية التوازن الاقتصادي:

السياسة المالية تقوم بمساعدة فعالة لتسوية الأوضاع الاقتصادية هي تعوض الا توازن الاقتصادي الراهن بتوازن في الموازنة، فعندما تظهر بوادر الاختلال تلجأ السلطة إلى استثمارات عامة للتخفيف من حدة الوضع فيؤدي الاستثمار إلى تنمية الإنتاج، أما في فترات الازدهار فتحد السلطة من الاستثمار العام.

#### 2- تحقيق التنمية الاقتصادية:

تلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانات

لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال الخطط والبرامج التي تتبناها والتي أصبحت تلعب دوراً أساسياً بالإضافة إلى الضخامة للاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها.

### 3- تحقيق العدالة الضريبية:

تسعى السياسة المالية من خلال أدواتها السياسية إلى بلوغ العدالة في توزيع الدخل الوطني كأُسْبُقية أولى في الحد من الفقر والبطالة من خلال التأثير في مستوى الإنفاق الحكومي بغية زيادة الدخل القابلة للإنفاق والعكس فان فائض الموازنة يمكن أن يقلل من الدخل القابلة للإنفاق من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل وإعادة توزيع الدخل المتاح حتى لا يكون هناك تفاوت في الدخل.

ثالثاً: أدوات السياسة المالية:

#### للسياسة المالية أدوات لمعالجة التضخم تمثل في الآتي:

1- الإيرادات العامة: تحصل الدولة على إيراداتها بغرض تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة سواء في الدول النامية أو المتقدمة نظراً لحجمها أو أهميتها النسبية في الدولة، لذلك تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب في حالات ارتفاع الأسعار من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة بهدف تقليل القوة الشرائية لدى الأفراد مما يعمل على خفض الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد

### 2- الإنفاق العام:

يتطور الإنفاق العام بتطور الدولة. فهو ما يتم إنفاقه من خزانة الدولة بواسطة مؤسساتها لإشباع الحاجات العامة، فما يحدث بعد ارتفاع الإنفاق على الأجور والمرتبات والبنية التحتية أو المشروعات الاستثمارية المحلية وغيرها من مصادر الدعم في ظل محدودية الموارد المالية وارتفاع الأسعار والطلب عن الناتج والعرض يتم تخفيض الإنفاق العام للعمل على تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي تخفيض الدخل وتخفيض الطلب للوصول إلى التوازن مرة أخرى واستقرار نسبي في المستوى العام للأسعار وذلك باختلاف الوسائل بين الدول. (خليل ، 2009).

### 3- الدين العام:

وهو من الأدوات الأكثر فاعلية في علاج التضخم خاصة في الدول المتقدمة وذلك بتحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الوحدات الاقتصادية إلى الحكومة لاستخدامها في تمويل الإنفاق العام عن طريق طرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل الأفراد لسحب السيولة الزائدة من الأفراد أو المؤسسات المالية لتخفيض الطلب وهذه السياسة أفضل في تحقيق الهدف في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير بالعمل على استخدام القروض في تشغيل الطاقات الإنتاجية ومستوى التشغيل. (فادي ، 2003)

#### المبحث الثاني: مفهوم التضخم وأنواعه وأثاره

يعتبر التضخم من المشاكل التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب التي ينتج عنها التضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان ومن هنا تبرز أهمية دور السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة تلك الضغوط التضخمية.

#### المطلب الأول: مفهوم التضخم:

التضخم مشكلة اقتصادية، تصيب الدول النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على الاقتصاد كلما توافرت البيئة المناسبة، لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تعدي الضغوط ودفع الأسعار نحو الارتفاع.

وعليه فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهم أهدافها وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار

#### أولاً: تعريف التضخم

يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (الوزنيوالرفاعي، 2008)،

كما يعرف أيضاً بأنه (ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية (محفوظ ، 2003)

## ثانياً أنواع التضخم:

يختلف التضخم باختلاف المعايير المستخدمة في تحديد معناها، ونلخص أنواع التضخم في الآتي:

**1- التضخم الجامع:** ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة، وهو من أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جداً. وتتناقص قيمة العملة بمعدلات كبيرة في فترة زمنية قصيرة.

**2- التضخم الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح. (عباس ، 2008)

**3- التضخم المكبوت:** هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضة بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع انفجاري في الأسعار في مرحلة لاحقة، ويحدث هذا في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاحة من السلع والخدمات (الكفري ، 2004)

**4- التضخم المفرط:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن وهذا التضخم يعكس التضخم المكبوت حيث أن الحكومة لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار، أي الأسعار ترتفع دون أي تدخل من السلطات، فإذا استمر هذا الوضع سوف يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية (عريقات ، 2006)

## ثالثاً: أثار التضخم

إن التضخم كظاهرة له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية حيث أن من أكبر أثاره فقد النقود إلى لأهم وظائفها وهي كونها مقياساً ومخزناً للقيمة، فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود

وأثار التضخم منها ما هو ايجابي ومنها ما سلبي إلا أنه يلاحظ أن الآثار الايجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا إذا كان التضخم في حدود ونسبة بسيطة، أما الآثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما ارتفع معدل التضخم ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:

- 1- ارتفاع الأسعار بشكل مضطرب يؤدي إلى رفع أسعار عناصر الإنتاج وبالتالي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج
- 2- فقدان النقود لوظائفها مما يدفع الأفراد إلى البحث عن وسائل أخرى لتسوية معاملاتهم كاستخدام بعض السلع أو عملات أجنبية.
- 3- يؤدي التضخم إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد فيزداد الميل الحدي لاستهلاك باتجاه محدودي الدخل مما يقلل مدخراتهم.
- 4- يؤدي التضخم إلى ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج، نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية، بسبب ارتفاع أسعار الصادرات وهذا يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة من العملات الصعبة.
- 5- التخلي عن العملة الوطنية واللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتاً في قيمتها.

### المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر السياسات (النقدية والمالية) على معدلات التضخم

تزايد التضخم في الاقتصاد الليبي بسرعة خلال فترة الدراسة ويعزى هذا الارتفاع الى عدة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره، كما يتضح من الجدول رقم (1) ادناه مما يدل على وجود ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وبشكل سريع مما أثر سلباً على مستوى الدخل الحقيقي وتدهور القوة الشرائية.



الجدول رقم (1) يوضح التضخم وعرض النقود وعجز الموازنة وسعر الصرف لليبيا خلال الفترة (2007-2020)

السنوات	معدل التضخم Inf	عرض النقود M2	معدل نمو عرض النقود *ΔM2	عجز الموازنة BD	سعر الصرف P
2007	6.2	26.982.1	-	22.483.3	1.2211
2008	10.4	39.744.5	47.2	28.625.7	1.2454
2009	2.4	44.161.3	11.1	6.107.8	1.2340
2010	2.4	46.350.7	4.9	7.004.3	1.2512
2011	15.9	57.940.9	25	-23.349.6	1.2565
2012	6.1	63.731.5	9.9	16.189.8	1.2533
2013	2.6	69.005.9	8.2	-10.519.9	1.2503
2014	2.4	69.404.9	0.6	-22.270.9	1.3312
2015	9.9	78.606.3	13.2	-19.171.5	1.3894
2016	25.9	96.320.9	22.5	-20.326.1	1.4379
2017	25.8	111.338.7	15.5	-10.354.4	1.3528
2018	13.6	110.720.5	- 0.5	9.857.2	1.3875
2019	-2.2	108.741.4	-1.7	11.555.2	1.3928
2020	1.4	125.543.0	15.4	14.492.0	1.3928

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

$$* \text{تم احتسابه من قبل الباحثين حسب المعادلة الآتية} \frac{(vt-vt-1)*100}{vt-1}$$

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد التضخم في الاقتصاد الليبي بسرعة في السنوات الماضية من 6.2 % سنة 2007 الى 10.4 % سنة 2008 ليسجل تباطأ في السنتين ثم سجل ارتفاعاً عام 2011 يصل الى 15.4 % ليعاود انخفاضه في السنوات من 2012 إلى 2015 ، فقد قفز من 9.9 % في سنة 2015 إلى 25.9 % سنة 2016 وبلغ الذروة عند مستوى غير مسبوق في سنة 2017 ليقدّر بنحو 28% ، ويعزى هذا التضخم الى عدة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره والى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في تلك الفترة .

وان معدلات التضخم في عام 2016 ، 2017 بلغت 25.9 و 28,5 على التوالي وهى أعلى المعدلات خلال الفترة 2007 الى 2020 ، وهذا يدل على وجود ارتفاع مستمر في المستوى العام

للأسعار وفي فترات زمنية متقاربة جدا ، ومن ثم الوصول إلى معدل التضخم في 2020 م الذي بلغ 1.4 حيث يمكن تفسير الضغوطات التضخمية القوية الناجمة عن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد تعود إلى زيادة معدلات التضخم كما تفاقم تضخم الإنفاق العام من حدة العجز في الميزانية العامة للدولة خاصة مع تغير هيكل الإنفاق لمصلحة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق التتويقي فقد شهدت سنة 2011 بلغ عجز 23.3 مليار ويستمر هذا العجز إلى سنة 2017 ويرجع هذا إلى تراجع حجم الصادرات النفطية مما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات العامة وتفاقم تضخم الإنفاق العام ليس مرتبط بسياسة اقتصادية واحدة بل أنه نتيجة أداء السياسات النقدية والمالية.

وتشير البيانات الواردة بالجدول أن عرض النقود بمعناه الواسع كان في تزايد مستمر حيث تراوحت القيمة في سنة 201469.4 مليار دينار بينما معدل التضخم في نفس السنة 15.9%، كما نلاحظ زيادة في عرض النقود وانخفاض في معدل التضخم خلال سنتي 2018 ، 2020 ويتعارض هذا الأمر مع مفهوم نظرية كمية النقود ، ويرجع السبب في هذا التناقض إلى طبيعة السياسة النقدية التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بفرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي حيث ان الزيادة في عرض النقود خارج الجهاز المصرفي قد لا تؤدي الى زيادة مستوى العام للأسعار ( التضخم ) في الاقتصاد الليبي بين الفترة والأخرى ، إما بسبب تطبيق سياسات نقدية تتناقض مع مفهوم نظرية كمية النقود أو لعوامل أخرى.

ويمكن الإشارة هنا ان التضخم المستورد لم يسهم الا بنسبة بسيطة من حجم التضخم المحلي وبالتالي فان العوامل الداخلية المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية أسهمت في خلق الموجات التضخمية أكثر من أثار التقلبات الاقتصادية الدولية

### أولاً: تحليل نموذج الدراسة:

تسعى الدراسة القياسية في البحث عن دور السياسة المالية والنقدية في ضبط معدلات التضخم خلال الفترة 2007-2020 وسيتم بناء نموذج قياسي لأثر السياسة النقدية والمالية على معدلات التضخم وبافتراض وجود علاقة بين المتغير التابع (معدلات التضخم) وبين المتغيرات المستقلة (عرض النقود بمعناه الواسع، سعر الصرف، عجز الموازنة).

## اختبار الفرضيات

لاختبار صحة فرضيات الدراسة عند مستوى الثقة (95%) ومستوى الدلالة (0.05) والتي نقبل عندها وجود علاقات بين متغيرات الدراسة من عدمها، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لإيجاد القيم المحسوبة لمعاملات كل من الارتباط (بيرسون) ومعامل الانحدار البسيط ومستوى التباين للقيمة (F) ومقارنتها بقيمة الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة لقبول أو رفض الفرضيات وذلك كما يلي:

- قبول الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
- رفض الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

وقبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وهي:

للتأكد من عدم وجود علاقة ارتباط شديدة بين المتغيرات المستقلة في الدراسة قمنا بإجراء اختبار معامل تضخم التباين، الذي يرمز له اختصاراً بالرمز (VIF) للمتغيرات المستقلة، واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة.

الجدول (2) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به للمتغيرين المستقلين

المتغيرات المستقلة الفرعية	(VIF)	(Tolerance)
عرض النقود	4.171	0.240
عجز الموازنة	1.165	0.858
سعر الصرف	4.502	0.222

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة كانت أقل من (10)، لأن هذا المقياس يعتبر أنه إذا زادت قيمته عن الرقم (10) دل ذلك على وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة، وإذا قل عن الرقم (10) معناه لا يوجد تداخل بين المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع، كما يتضح أيضاً أن قيمة التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة كانت أكبر

من (0.05)، حيث أنه كلما زادت قيمة التباين المسموح به كلما دل ذلك على عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة.

كما استخدمت الدراسة مصفوفة الارتباط لمعرفة إذا ما وجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث أنه من الجوانب الهامة في إحصاءات تحليل الانحدار عملية تحديد مدى وجود ارتباط وتداخل بين بيانات المتغيرات المستقلة، فإذا كان الارتباط بين متغيرين مستقلين فإن ذلك يعني أن هناك عوامل مشتركة بينهما ومن أجل معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة قامت الدراسة بإيجاد معامل ارتباط بيرسون لها.

الجدول رقم (3) يوضح مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة للدراسة

عرضالنقود	عجز الموازنة	سعر الصرف
عرضالنقود	1	
عجز الموازنة	0.205	1
سعر الصرف	0.867***	-0.335

\*\* إرتباط عند مستوى معنوية 0.01

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة يتبين عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين المستقلين عرضالنقود وعجز الموازنة، كما يتبين وجود علاقة ارتباطية بين عرضالنقود وسعرالصرف عند مستوى معنوية أقل من 0.01

ومن أجل التحقق من إتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، قمنا باحتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة، ويشير إلى أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء أقل من (1.96) وأكبر من (-1.96)، عند مستوى معنوية (0.05)، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول (4) نتائج تحليل معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة

المتغيرين المستقلين	(Skewness)
معدل التضخم	1.006
عرض النقود	0.181
عجز الموازنة	-0.087
سعر الصرف	0.246

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الالتواء للمتغيرات الدراسة كانت أقل من (1.96) وأكبر من (-1.96). كما استخدمت الدراسة اختبار كولمغروف - سميرونوف وظهرت النتائج كما يلي:

الجدول (5) نتائج تحليل إختبار كولمغروف - سميرونوف

المتغيرات	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
معدل التضخم	0.187	0.200
عرض النقود	0.148	0.200
عجز الموازنة	0.190	0.185
سعر الصرف	0.275	0.005

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية للمتغيرات (التضخم، وعرض النقود، وعجز الموازنة) أكبر من 0.05 مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، أما مستوى المعنوية للمتغير سعر الصرف (0.005) وهو أقل من 0.05، حيث إن هذا الاختبار كلما كان مستوى المعنوية له أكبر من 0.05 كلما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي ومن خلال النتائج السابقة يوجد ارتباط قوي بين سعر الصرف وبين متغير عرض النقود، فإن رفع سعر صرف الدينار الليبي (خفض قيمته أمام العملات) خلال فترة الدراسة يعمل على زيادة معدل التضخم من جانبيين: الأول من السلع المستوردة بما فيها عوامل الإنتاج والجانب الآخر ارتفاع الأسعار المحلية البديلة للسلع الأجنبية نتيجة لتحول الطلب المحلي نحوها.

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية والمالية (عرض النقود، عجز الموازنة) على معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة من (2007 - 2020).

ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، كما هو مبين بالجدول رقم (6).

الفرضية الصفرية: معامل الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)

الفرضية البديلة: معامل الانحدار غير معنوي (يختلف عن الصفر)

جدول رقم (6) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة	قيمة R	معامل التحديد R <sup>2</sup>
الانحدار	2	191.023	95.512	1.283	0.316	0.435	0.189
الخطأ	11	818.726	74.430				
المجموع	13	1009.749					

يتضح من الجدول السابق عدم ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية استناداً إلى انخفاض قيمة (F) المحسوبة والبالغة (1.283) بمستوى دلالة (0.316) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، لذلك نفرض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معادلة الانحدار بين التضخم والسياستين.

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على (معدل التضخم) في ليبيا خلال الفترة من (2007-2020).

ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، كما هو مبين بالجدول رقم (7).

جدول رقم (7) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الاولى

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة	قيمة R	معامل التحديد R <sup>2</sup>
الانحدار	1	56.702	56.702	0.714	0.415	0.237	0.056
الخطأ	12	953.047	79.421				
المجموع	13	1009.749					

يتضح من الجدول السابق عدم ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الاولى استناداً إلى انخفاض قيمة (F) المحسوبة والبالغة (0.714) بمستوى دلالة (0.415) وهو أكبر من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثراً للمتغير المستقل عرضاً للنقود على المتغير التابع معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

ويمكن القول ان زيادة حجم الكتلة النقدية (عرض النقود ms2) والارتفاع في سعر صرف الدينار الليبي خلال فترة الدراسة قد ساهمت في تأجيج الأسعار المحلية وكانت مسئولة في جزء مهم من التضخم وفقاً لمقياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعبر عنه (بالتضخم) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة

#### الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عجز الموازنة على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة من (2007-2020).

ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، كما هو مبين بالجدول رقم (8)

جدول رقم (8) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة	قيمة R	معامل التحديد R <sup>2</sup>
الانحدار	1	166.045	166.045	2.362	0.150	0.406	0.164
الخطأ	12	843.704	70.309				
المجموع	13	1009.749					

يتضح من الجدول السابق عدم ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية استناداً إلى انخفاض قيمة (F) المحسوبة والبالغة (2.362) بمستوى دلالة (0.150) وهو أكبر من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثراً للمتغير المستقل عجز الموازنة العامة على المتغير التابع التضخم خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الليبي من حيث جمود الجهاز الإنتاجي حيث يعجز النشاط الاقتصادي عن مواكبة الزيادات المتتالية للإنفاق العام والذي يعتبر أحد أدوات السياسة المالية حيث يدفع بالطلب الكلي لأن يفوق حجم المعروض الكلي وبالتالي تظهر النتيجة في شكل موجات من التضخم .

#### النتائج:

يمكن استخلاص أهم نتائج الدراسة فيما يلي

- 1- توجد علاقة ذات أثر معنوي بين سعر الصرف والتضخم
- 2- شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً خلال مدة الدراسة وخاصة للسنوات من 2015- 2018 كانت نسبة التضخم بمستويات عالية ومرتفعة بسبب الأوضاع السياسية والتي أثرت سلباً على مجمل الحياة الاقتصادية
- 3- أن أعلى معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة بلغ 28.5 % سنة 2017 بينما أقل معدل -2.2 % في سنة 2019 ويعني عدم وجود تضخم بالرغم من زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي



- 4- أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يؤثر في سعر الصرف الليبي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وفق مفهوم القوة الشرائية.
- 5- أظهرت بيانات الدراسة أن ارتفاع نمو العرض وصل الى 47.2 سنة 2008، الأمر الذي حفز على ظهور الموجات التضخمية حتى وصل معدل النمو الى 15.4 سنة 2020 وذلك يعني تزايد الطلب الكلي بشكل لا يتناسب مع العرض الكلي
- 6- يعد عجز الموازنة العامة واختلال هيكل الإنتاج أهم العوامل المؤثرة في التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث جعل الاقتصاد الليبي في منطقة الركود التضخمي الذي يتعذر علاجه من خلال السياسات الاقتصادية في الأجل القصير من فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم.
- 7- أن كل من سعر الصرف وعرض النقود غير مستقرين بمستوياتهما خلال فترة الدراسة وتوجد علاقة بينهما

#### التوصيات:

#### في ضوء ماسبق عرضه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1- التوسع في استخدام المزيد من أدوات السياسة النقدية وتحقيق التوازن بين أهداف السياسة النقدية والأدوات النقدية في نفس الوقت لضمان عدم تضارب فيما بينهما.
- 2- ضرورة مراجعة السياسات المالية والنقدية بما يكفل ترشيد الإنفاق العام لاسيما الاستهلاكي وتقليص العرض النقدي بما يتلاءم مع حجم المعروض السلعي لضبط معدل التضخم
- 3- تعزيز التنسيق والتكامل بين أداء السياستين لتحقيق أكبر قدر من الانسجام في توجهاتهما مما يعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة وتجنب الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها التي تحدث نتيجة عدم التنسيق.
- 4- العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي من اجل توفير بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي.
- 5- توجيه السياسة الاقتصادية للدولة من العمل على ترشيد الاستهلاك الى ترشيد الانتاج للقضاء على تبعية الاقتصاد للخارج الذي يعد مصدراً لعدم الاستقرار النقدي (التضخم المستورد)

## المراجع:

- 1- عبد المطلب ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، 2013 ، ص18
- 2- حسن بن هاني،(2002) اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، الكندي للنشر والتوزيع،الأردن.
- 3- مصطفى سليمان وآخرون،(2000)مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن
- 4- فادي عبد الحميد،(2003) مدخل إلى السياسات الكلية الاقتصادية، ديوان مطبوعات جامعة الجزائر
- 5- بن على بلعوز،(2006)محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،الجزائر .
- 6- هدى العزاوي،(2007)اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر،الأردن .
- 7- عبد العزيز فهمي هيكل،(1980) دور السياسة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 8- يونس محمود، نجاعلي، (2016) الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ومعدلات التبادل وسياسة سعر الصرف، دار العالمية للنشر، القاهرة
- 9- على عبد الله احمد (2006) مبادئ المالية العامة، دار المعرفة للنشر،الأردن .
- 10- سامي خليل (2009) النظريات والسياسات النقدية والمالية، دار الفكر،الجزائر .
- 11- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 12- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي،(2008) مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر،مصر .
- 13- بن عصمان محفوظ، (2003) مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر، الجزائر .
- 14- صباح نوري عباس (2008) إثر التضخم على سعر الصرف التوازني، كلية بغداد.

- 15- العبدالله الكفري (2004) التضخم كظاهرة اقتصادية، الدار الجامعية، مصر.
- 16- حربي محمد موسى (2006) عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، مصر.
- 17- سيلا حمزة ولد بزيو فاتح، فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، دراسة حالة الجزائر، جامعة اكلي، 2014.
- 18- محمد علي احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه، جامعة مصر ، 2007.
- 19- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (المجلد 59 الربع الرابع ، 2019).
- 20- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (المجلد 61 الربع الأول ، 2021).



## الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي للحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الإدارية الحكومية

أ. عبدالهادي الجيلاني الزطريني

المعهد العالي للعلوم والتقنية / قصر بن غشير

### الملخص

تناول هذه الورقة بالدراسة والتحليل الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي ودوره من الحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الادارية الحكومية بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا كنموذج ، وقد اتجهت منهجية البحث في اختيار فرضية رئيسية واحدة مفادها ان اعتماد دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي يحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

ويهدف هذا البحث الى المساهمة في كل ما من شأنه ان يؤدي الى الابتعاد عن الفساد المالي والإداري وحث الوحدات الادارية لاتباع دليل ارشادي يعزز ويرسغ عمل ومهام المراجع الداخلي داخل هذه الوحدات الادارية .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف علي أسبابه وتأثيراته .

المبحث الثاني المراجعة الداخلية مفهومها ومجال عملها .

المبحث الثالث اقتراح دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي وفقا لاتجاهاته المعاصرة .

واختار الباحث لعينة الدراسة عدد من مؤسسات التعليم العالي و التقني هي جامعة طرابلس ، جامعة الزاوية ، كلية طرابلس للعلوم التقنية ، كلية كلية العلوم الادارية والمالية طرابلس ، كلية طرابلس لعلوم الحاسوب ، المعهد العالي للعلوم والتقنية انجيله ، المعهد العالي للعلوم والتقنية قصر بن غشير ، المعهد العالي للعلوم والتقنية العزيزية ، متمثلة في المراجعين الداخليين بمكتب المراجعة الداخلية بهذه المؤسسات التعليمية للتعليم العالي.

وختاما توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نأمل أن تكون من شأنها تفيد عددا من الاطراف ذات العلاقة ومنها مؤسسات التعليم العالي بليبيا .

## Summary

This paper deals with the study and analysis of the contemporary trends of the internal auditor and his role in reducing financial and administrative corruption in government administrative units in higher education institutions in Libya as a model , from the phenomenon of administrative and financial corruption .

This research aims to contribute to everything that would lead to moving away from financial and administrative corruption and urging administrative unit to follow a guide that enhances and establishes the work and tasks of the internal auditor within these units admin .

In order to achieve this goal , this study was divided into three sections :

The first topic : the concept of financial and administrative corruption and identifying its causes and effects .

The second topic is internal auditing , its concept and scope of work .

The third topic proposes a guide for the work of the internal auditor according to his contemporary trends .

The researcher chose for the study sample a number of institutions of higher and technical education , which are the university of Tripoli ,the university of zawia , the tripoi college of technical sciences , the college of administrative and financial sciences Tripoli , the Tripoli college of computer sciences , the higher institute of science and technology angela , the higher institute of science and technology qasr bin ghashir , the higher institute dear science and technology ,represented by the internal auditors of the internal audit office in these institutions education for higher education.

In conclusion , the study reached a set of results and recommendation that we hope will of interest to some of the relevant parties , including higher education institutions in Libya .

## مشكلة البحث

إن دور وعمل المراجع الداخلي يعتمد علي كشف الأخطاء والغش والتزوير من خلال التأكد من العمليات الحسابية ومطابقة القوائم المالية مع الأرصدة الظاهرة في السجلات . وعلي الرغم من اهمية هذا الدور للحد من الفساد المالي والإداري وهو مايرهق كاهل الحكومات التي تسعى للحد من هذه الظاهرة الا أنه غير كاف لقياس وتقويم مدي كفاءة الوحدات الإدارية في تحقيق الأهداف .وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي :

**هل الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي هي الأكثر فاعلية في تقويم أداء الوحدات الإدارية الحكومية ؟ وبالتالي الحد من الفساد المالي والإداري في تلك الوحدات الإدارية الحكومية .**

### فرضية البحث

يقوم البحث علي فرضية رئيسية واحدة وهي ( ان اعتماد دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي يحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي ).

### أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث من خلال التأثيرات السلبية الناتجة عن نقشي ظاهرة الفساد المالي والإداري والتي لا تقتصر تداعياتها علي الوحدات الإدارية وإنما تمتد لتطال كافة أفراد المجتمع والتحديات التي تفرضها تلك الظاهرة علي مهنة المراجع الداخلي لمواكبة التطورات والمستجدات في البيئة المحلية والدولية وذلك من خلال توزيع مجالات المراجع الداخلي ليشمل المراجعة المالية والإدارية وتقويم عمل كفاءة الوحدات الإدارية الحكومية للحد من الفساد المالي والإداري .

### أهداف البحث

يهدف البحث الي تحقيق الاتي :

- 1- التعرف علي مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف علي أسبابه وتأثيراته .
- 2- عرض الاتجاهات المعاصرة للمراجع الداخلي .
- 3- اقتراح دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي وفقا لاتجاهاته المعاصرة .

### تقسيمات البحث

وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث على النحو الاتي :

المبحث الأول مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف علي أسبابه وتأثيراته .

المبحث الثاني المراجعة الداخلية مفهومها ومجال عملها .

المبحث الثالث اقتراح دليل ارشادي لعمل المراجع الداخلي وفقا لاتجاهاته المعاصرة

## **المبحث الأول مفهوم الفساد المالي والإداري والوقوف علي أسبابه وتأثيراته .**

**تعريف الفساد :** يعرف الفساد بأنه مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين التي تؤثر علي سيرالادارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر وهو سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير مشروعة وغير شرعية .

كما يعرف بأنه استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول علي كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة وهو سلوك استثنائي تفرزه الفجوة الكبيرة بين ماينبغي أن يكون وما هو كائن في دنيا الادارة أو الفجوة بين النظرية والتطبيق .

**تعريف الفساد المالي والإداري :** يعرف الفساد المالي بأنه مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة والتي تؤدي بالنتيجة الي المساس بالمال العام سواء تمت عن طريق الفعل أو الامتناع ، وهو عبارة عن سلوك معين يتخذ صفة غير رسمية ويتمثل بالتجاوزات المالية ومخالفة القواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل المالي في كافة القطاعات تزامنا مع الضعف الحاصل بالنظام الرقابي وقلة الوازع الديني والأخلاقي لدى الأفراد وله أثار سلبية علي كافة المجالات .

وهو عبارة عن عمل يرتكبه أحد الموظفين سواء بالعمد أو الأهمال ولا يقتصر علي تحقيق خسائر للدولة بل يستفيد منه ذلك الموظف وقد يكون بالاختلاس أو الاحتيال أو الكسب الغير المشروع كالرشوة .

يعرف الفساد بأنه استخدام السلطة العامة أو المنصب من أجل تحقيق أرباح أو مكاسب شخصية أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية بما أنه يأخذ الجانب المالي في استنزاف لرأس المال العام أو استغلال القانون المالي أو التعليمات المالية أو تجاهلها وغالبا ما يرتبط الفساد المالي بالغش والاحتيال المالي حيث يشترك لتحقيق منافع شخصية تتعلق بتفضيل المصلحة الشخصية علي المصلحة العامة . ( تقرير منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد الصادرة عن سنة 2015 م )

## **أشكال الفساد المالي :**

يأخذ الفساد المالي عدة أشكال منها :

1- الاسراف ونهب المال العام :يتم هذا الشكل من خلال هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق والتي تتمثل بمنح الاعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات دون وجه حق لغرض تحقيق مصالح متبادلة علي حساب المال العام أو يكون من خلال استخدام المال العام تحت ذريعة المساعدات أو تهريب النفط وتمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية .

2- تهريب الأموال : يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء علي الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها للخارج .

3- تبييض الأموال : يرتبط هذا الشكل بما ورد أعلاه حيث ان المسئول عندما يستولي علي المال العام يحاول ادخالها الي المجرى المالي الاقتصادي بهدف اعطائها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة ويتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك .

4 - مخالفة القواعد والأحكام المالية العامة : يكون ذلك من خلال الافتقار الي النزاهة والشفافية في التصرفات المالية وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص اخرون متمثلين بأقربائهم أو أولادهم فيتم احالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول علي الأموال وليس تنفيذها للصفقة وغيرها .

5- اختلاس الأصول : يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للوحدة الادارية الحكومية بطرق مخالفة للأحكام المالية مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك وكذلك عدم تسجيل الديون المتحصلة من المدينين في السجلات فيتم اختلاس المبلغ مباشرة واعتبارا ذلك المبلغ دينا معدوما بعد مضي فترة من الزمن وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للوحدة وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه (الوقار، 2010م ص106

اثار الفساد المالي واجراءات الحد منه :-

أولا : اثار الفساد المالي

يترتب علي الفساد المالي اثار سلبية منها :-

1- اشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع .



- 2- عدم الاستقرار المؤسسي .
- 3- سوء توزيع الدخل بشكل غير متكافئ .
- 4- زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية .
- 5- أضعاف جودة البنية التحتية والخدمات العامة .
- 6- الحد من قدرة الدولة علي زيادة الإيرادات وتوفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع .
- 7- تدني المعدلات الضريبية .
- 8- تنامي ظاهرة الفقر .
- 9- انهيار النسيج الاخلاقي .
- 10- الاخلال بقواعد العمل .

#### ثانيا : اجراءات الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي

ان الفساد المالي ظاهرة خطيرة تعرقل خطط التنمية الاقتصادية وتؤدي الي هدر الموارد والطاقات، اذا لا بد من القيام باجراءات معينة لغرض الحد من تلك الظاهرة ويكون ذلك من خلال ما تقوم به الادارة العليا في الوحدة بعملية تنظيم عمل نظام الرقابة الداخلية كما يلي :-

1-اجراءات الادارة العليا في تشخيص حالات الفساد المالي : يرتبط نظام الرقابة الداخلية من الناحية الادارية والتنظيمية بالادارة العليا ومن خلالهما يستمد صلاحياته واستقلالياته عن المستويات الادارية الاخرى لذلك فان هذا النظام يكون فاعلا في أداء مهامه اذا ماتوفر الدعم اللازم له من قبل الادارة العليا من أجل تشخيص حالات الفساد المالي من خلال تصميم نظام رقابة داخلي كفؤ ومنحه صلاحيات واسعة وامكانيات كافية .

2-إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي : ان إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد تختلف من وحدة لأخرى بحسب حجم تلك الوحدات وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وكذلك الأخطاء والمخالفات التي تحدث ومن أهم الاجراءات الرقابية المتبعة في تشخيص حالات الفساد المالي هي :-

- أ-التأكد علي الالتزام بالتعليمات والأحكام المالية المعمول بها من قبل العاملين في الوحدة .
- ب-التأكيد علي التوصيف الواضح للوظائف داخل الوحدة كونه يساعد على انتشار الفساد .

ج- محاسبة الأشخاص الذين يتعمدون الي مخالفة القواعد والأحكام المالية النافذة .

د-ضبط عمليات الصرف والتحقق منها لمنع هدر المال العام دون وجه حق .  
(حلمي، 2011، ص 76-79)

### الظروف الأساسية لحدوث عمليات الغش والفساد :

هناك ثلاثة شروط ضرورية رئيسية متعلقة بالغش فاذا ما توفرت في مجال معين فان ذلك قد يؤدي الي حالات غش وتلاعب يتم ارتكابها من قبل بعض العاملين في الوحدات الاقتصادية وهي :

**أولاً :- الضغوط "الدوافع"** : تتمثل بالضغوطات التي تواجه العاملين أثناء عملهم وتعتبر بمثابة الحافز الذي يساعد علي اقتراف حالات الغش والاحتيال ، حيث ان هناك ثلاث أنواع من الضغوطات المنتشرة في الواقع العملي بين الأفراد العاملون تتمثل بالتالي :

1-الضغوط أو الدوافع المالية : هي التي تنشأ بسبب قضايا تتعلق بالجانب المادي وقد ترتبط الي حد كبير مع الأسباب الاقتصادية للفساد المالي المتمثلة بتدني رواتب وأجور العاملين وارتفاع تكلفة العيش وعدم توفر العدالة الضريبية وارتفاع الديون والخسائر المالية وما شابه ذلك .

2-الضغوط أو الدوافع العاطفية : يحدث هذا النوع من منطلق المشاعر العاطفية وبعض المشكلات النفسية التي يحس بها الفرد وتتمثل بعدم الرضا الوظيفي نتيجة لسياسات التهميش والاقصاء التي تمارسها الادارة بحق العاملين والخوف من فقدان المنصب والطمع وغيرها .

3- نمط الحياة : يتعلق هذا النوع بسلوك العاملين من خلال كيفية تدبير الأموال اللازمة لأجل ديمومية حياته الخاصة وما يتعلق بها من أمور أخرى كالضغوط العائلية والادمان علي المخدرات .

**ثانياً :- المبررات "المسوغات"** : يمكن تبرير ارتكاب الفساد المالي عندما يكون هناك أفراد لديهم القدرة علي ذلك وبطرق معينة تجعل من صاحبها تبرير سلوكه غير المشروع الذي ارتكبه باعتباره متفقا مع قواعدهم الأخلاقية ومثال علي ذلك عندما يسرق أمين الصندوق أو من له صلاحية ذلك من خلال ادعائه بأنه أخذها لحاجته الماسة لها في الوقت الحالي و انه سوف يعيدها لاحقا .

**ثالثاً :- الفرص** :- تتمثل بوجود ثغرات في النظام الرقابي أو عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة الاقتصادية مما يسمح بتوفير بيئة حاضنة في طياتها كل ما يترتب عليه من

مخالفات متعلقة بالأحكام والتعليمات المالية وتكون أكثر ملائمة لحدوث وتكرار حالات الفساد المالي. (حلمي، 2011م، ص 83، 82)

## المبحث الثاني المراجعة الداخلية مفهومها ومجال عملها .

### مفهوم المراجعة الداخلية :

لقد تعددت الكتابات التي تناولت تعريف المراجعة الداخلية ولكنها كانت جميعا تركز على بيان الهدف منها ومجال عملها وتحديد طبيعتها والنظرية التي تعمل علي أساسها وقد تطور مفهوم المراجعة الداخلية وتعددت تعريفات الباحثين والمهتمين والمجمعات المهنية له بحسب تطور أهدافها منذ أن كان الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية حماية ممتلكة المنظمة من الغش والاختلاس ودقة البيانات الي أن وصل الي جانب ذلك الي التركيز علي الكفاءة والفاعلية فضلا علي اتباع السياسات المرسومة وتنفيذها .

فيما يلي يتم استعراض بعض التعريفات التي تخص المحمعات المهنية وبعض الكتاب والباحثين لمفهوم المراجعة الداخلية ، فقد قدم معهد المراجعين الداخليين بتوضيح العديد من المفاهيم فيما يتعلق بمفهوم المراجعة الداخلية ، منذ بداية تكوينه عام 1941م وحتى الوقت الحالي ، وتلك المفاهيم عكست وبشكل واضح التطورات المهنية والوظيفية للمراجعة الداخلية ، وذلك لتلبية احتياجات الادارة في كل فترة زمنية معينة .

ففي نشرة عام 1947م ، وهي أول نشرة رسمية للمعهد ، عرفت المراجعة الداخلية بأنها عبارة عن نشاط تقييمي مستقل بالمنظمة ، يهدف الي مراجعة العمليات المالية والمحاسبية والعمليات الأخرى، وهي أداة لتقديم خدمة وقائية بناءه للادارة ، وتعتبر أداة تقييم وقياس لدرجة فعالية أدوات الرقابة الأخرى .

في حين جاء في نشرة عام 1971م انها عبارة عن وظيفة تقييميه مستقلة تؤسس داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة لها ، ويهدف المراجع الداخلي الي مساعدة موظفي المنشأة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية . ومن أجل هذه الغاية يزودهم المراجع الداخلي بالتحليلات والتقييمات والمشورة ومعلومات خاصة عن النشاطات الي يقوم بمراجعتها .

من خلال المفهومين السابقين التي وردت فيما يتعلق كمفهوم المراجعة الداخلية نجد انها اشتركت في ان المراجعة الداخلية وظيفة تتم داخل المنشأة وهي أداة وقائية تقييميه ، في حين أن نشرة عام 1971م أشارت بالاضافة الي كون أن المراجعة الداخلية أداء وقائية فهي أداة لخدمة الادارة من خلال تقديم التوصيات والمشورة التي تساعد المنشأة في تسيير أعمالها . ( العبادي 1999م ص 164 )

كما تعرف المراجعة الداخلية بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقل داخل المنظمة ،تتضمنها الادارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والبنود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال المنظمة ، وفي التحقق من اتباع موظفي المنظمة للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم ، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها ، واقتراح التحسينات التي يجب ادخالها عليها .

كما تعرف من الناحية الوظيفية علي أنها نشاط تقييمي مستقل داخل المنظمة بغرض فحص وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من نواحي أنشطة التشغيل للمنظمة ، وذلك كأساس لخدمة الادارة في وظيفتها الرقابية ، فهي تعتبر وسيلة رقابية في خدمة الادارة بحيث تعمل علي قياس وتقييم فاعلية نظم الرقابة المختلفة . ( الصحن 1991م ص173 )

وعرف التقرير الخاص بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادر عام 1978م المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقييم مستقلة أنشئت داخل التنظيم تهدف الي مساعدة أعضاء هذا التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية ، وذلك عن طريق امدادهم بالبيانات والمعلومات التحليلية ، وعمل الدراسات وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي تمت مراجعتها، لقد أحدث هذا التقرير قفزة هامة حيث أصبح عمل المراجعة الداخلية لا يخدم الادارة العليا فقط بل يخدم الادارات جميعها داخل المنظمة ، وفي عام 1991م عرف المعهد المراجعة بأنها وظيفة تقييم مستقلة داخل المشروع لفحص وتقييم أنشطة بقصد خدمته ، وفي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى .

وفي عام 1994م قام معهد المراجعين الداخليين باعادة النظر في مفهوم المراجعة الداخلية وعرف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقييم داخل المنظمة لفحص وتقييم أنشطة بقصد خدمته، وهي تهدف الي مساعدة جميع أفراد المنظمة بما في ذلك الادارة والعاملين للقيام بمسؤولياتهم بشكل فعال ، وذلك

عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييمات وتوصيات واستشارات ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص، ويشمل هدفها ايجاد نظام رقابي فعال بتكاليف مناسبة، وفي عام 1999م أصدر مجمع المراجعين الداخليين احدث تعريف للمراجعة الداخلية حيث عرفها كما يلي :

المراجعة الداخلية نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن يهدف الي زيادة قيمة عمليات وتحسينها وتساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف هذه المنظمة عن طريق مدخل منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية اجراءات ادارة المخاطر والرقابة والتحكم . (شاهين 2010م)

وتقدم المراجعة الداخلية خدمتين رئيسيتين هما ضمان التأكيدات، وتقديم الاستشارات، حيث تعني الأولى بتقديم الأدلة وتوفير آرائها فيما يتعلق بعمليات المنشأة، أما الثانية فهدفها استشاري، تؤدي بطلب خاص من جهة معينة ، وغالبا ماتكون الادارة العليا .

ومن خلال ما قدم من مفاهيم مختلفة استخلص المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المراجعة الداخلية منها :

1-تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة ، فالمراجع الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ، فبدون هذه الاستقلالية تكون النتائج والتوصيات التي يقدمها غير موضوعية .

2-اتسعت مسؤولية المراجع لتتعدى كونها خدمة للادارة العليا وحدها الي خدمة لأهداف المنظمة العامة ، وبالتالي تقديم الخدمات الي جميع أعضاء المنظمة.

3-وصف وظيفة المراجعة الداخلية بأنها وظيفة إدارية ولهذا التوسع ما يبرره من وجهة نظر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بسبب التوسع في احتياجات المنظمات وحاجتها لحماية أموالها وضمان حقوقها .

وفي اطار المساهمات المحلية ، فقد عرف مصرف التجارة والتنمية في احدى نشراته المراجعة الداخلية بأنها عملية فحص وتدقيق مستمرين للدفاتر والسجلات وتقييم لفعالية الأداء وكفاءة التشغيل ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والتأكد من احكامها وحسن تطبيقها ، فهي بمثابة أداء ضبط تستعملها الادارة العليا ،لحماية نفسها

وبالنظر الي المفاهيم السابقة للمراجعة الداخلية يرى الباحث بأنه يمكن تعريفها بأنها عبارة عن أداة رقابية مهمتها انتقادية بصفة مستمرة ومستقلة عن المستويات التي تراقبها وليس لها حق اصدار

الأوامر انما تقوم بالرقابة عن طريق الفحص حيث لا يتم اعداد التقارير وكذلك عن طريق المراجعة التي يتم فيها اعداد التقارير والمقارنة لكافة العمليات بعد اتمامها ، ثم تقييمها للتأكد من فاعليتها ، ومن دقة البيانات المحاسبية والاحصائية وكشف الأخطاء والانحرافات عن سياسة الادارة وتطبيق القانون . ( الراحلة 2005م ص54)

### مجال عمل المراجعة الداخلية :-

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء المنظمة دون استثناء ، وتراجع كافة العمليات الادارية والمالية والتشغيلية ، وعليه فان مجال عمل المراجعة الداخلية لا يقتصر علي نشاط معين من أوجه الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بل تمتد لتشمل كافة الأنشطة ، ويمثل مجال عمل المراجعة الداخلية لا يقتصر علي نشاط معين من أوجه الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بل تمتد لتشمل كافة الأنشطة ، ويمثل مجال عمل المراجعة الداخلية في الاختصاصات التالية : (لطي 2006م ص 27-29)

#### 1/ المراجعة المالية :

وهي المجال التقليدي للمراجعة الداخلية وتهتم بمتبع القيود المحاسبية للأحداث التي تحصل داخل المنظمة ومراجعتها حسابيا ومستنديا والتقرير عن مدى صحتها وفحص النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ولتأكيد من كفاءتها وفعاليتها والتحقق من الوجود الفعلي للأصول والاجراءات المناسبة لحمايتها من الاختلاس والسرقة ، وترتكز المراجعة المالية علي ضرورة منع الأخطاء المتعددة وغير المتعددة واكتشافها فور وقوعها .

#### 2/ المراجعة الادارية :

تسعي هذه المراجعة الي فحص أداء وتقييم أداء أعمال المنظمة ككل لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في ضوء موضوعية لتقييم ذلك وتعتبر هذه المراجعة التطور الطبيعي للمراجعة المالية وان كانت تتجاوزها من حيث النطاق حيث يتجاوز دور المراجع الداخلي الناحية المحاسبية والمالية الي جميع أقسام المنظمة واعداد التقرير للجهات المسؤولة عن نتائج التقييم والتوصيات اللازمة للتحسين والتطوير .

#### 3/ المراجعة التشغيلية :

يقصد بها عمليات المراجعة التي تهدف الي تحديد فعالية وكفاءة التنظيم ، حيث تقيس الفاعلية كيفية تحقيق المنظمة لأهدافها وأغراضها بنجاح ،أما الكفاءة فهي تقيس كيفية استخدام المنظمة لمواردها بشكل جيد لتحقيق أهدافها.

كما تهدف المراجعة التشغيلية الي أداء عمليات فحص لكل أو بعض أجزاء المنظمة لتحديد درجة فاعليتها أو كفاءتها التشغيلية ، وعلي النقيض من المراجعة المالية ومراجعة الالتزام فان المعايير المستخدمة لتقييم التأكيدات في المراجعة التشغيلية نادر ما يتم تحديده بشكل رسمي ، حيث يتم تحديدها عن طريق المراجعين ذاتهم في ضوء معرفتهم وخبرتهم الشخصية من واقع ممارستهم العملية لأغراض تقييم الكفاءة و الفعالية .

فقد يتم استخدام المراجعة التشغيلية بهدف تقديم أنشطة المنظمة العادية مثل اجراءات اعداد الموازنات الرأسمالية ، وقد يتم توجيهها لتقييم مدى تحقيق البرنامج الاجتماعية لاهدافه .

وتتميز المراجعة التشغيلية بالعديد من الخصائص العامة ومنها : أن المراجعون الذين يؤدون عمليات المراجعة التشغيلية حياديين عن الأنشطة محل المراجعة ويتم توجيه نتائج عملية المراجعة التشغيلية الي أحد المسؤولين المختصين أو أحد الأقسام المعنية داخل التنظيم الذي يعمل به المراجع، كثيرا ما يتم اعداد تقرير عن مشاكل أو عيوب يتم مواجهتها أثناء عملية المراجعة التشغيلية وليس فقط مجرد تقرير نهائي ، وغالبا ما يعمل المراجعين بالمراجعة التشغيلية بالمنظمة التي تعتبر أنشطتها محل التقييم ، ويجب أن يكون هؤلاء المراجعون حياديين وذلك عن طريق عدم ارتباطهم بأداء الأعمال محل الفحص والتقييم ، بالإضافة الي حتمية توجيه تقريرهم الي مستوى أعلى سلطة من المستوى الذي يقومون بمراجعتة وتقييمه .

#### **4/المراجعة الاجتماعية:**

رغم أن ما طرحه فكر المراجعة حول تحميل المراجع الداخلي مهام ومستويات المراجعة التشغيلية يلقي عبئا كبيرا علي المراجعين الداخليين فان الواقع العلمي يشهد قصورا كبيرا في القيام بتلك المهام والمسؤوليات فقد استمر فكر المراجعة في اضافة المزيد من المهام والمسؤوليات علي عاتق المراجعة الداخلية ومن هذه المهام والمسؤوليات علي عاتق المراجعة الداخلية ومن هذه المهام والمسؤوليات مسؤولية القيام بالمراجعة الاجتماعية .

ان فكرة المراجعة الداخلية تقوم علي ادراك واهتمام الفكر المحاسبي والاداري حول أهمية العلاقة بين أي المنظمة من ناحية أخرى ، والنظرة المحدودة للبيئة ترى أنها تتكون من العملاء والموردين والأسواق والمنافسين والمستثمرين الحاليين والمحتملين والعاملين الحاليين والمحتملين والجهات الحكومية وغيرها من الأطراف التي تؤثر علي المنظمة في تحقيقها لأهدافها من حيث الربحية أو تقديم السلع للعملاء ، ولكن الاتجاهات المعاصرة في الفكر المحاسبي والاداري قد طرحت أبعادا جديدة للمحاسبة والتقرير وكذلك مراجعة المسؤولية الاجتماعية وتتأسس تلك النظرة المعاصرة علي أن البيئة التي تعمل بها المنظمة تؤثر علي مستقبل المنظمة وكذلك تقوم علي فكرة جديدة مؤداها أن المنظمة بأنشطتها تؤثر علي المجتمع بأسره أي أن التأثير متبادل بين المنظمة والمجتمع .

### 5/مراجعة الأنظمة الالكترونية :

تتمثل في ذلك النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في المنظمات التي تتبع نظم الحاسب الالي للتأكد من صحة واكتمال هذه النظم وسلامة الرقابة الداخلية للحاسب الالي بالاضافة الي الفعالية الفنية للنظم الالية .

عند مراجعة الأنظمة الالكترونية أصبح المراجع يواجه عدة صعوبات أو مشاكل ومجالات جديدة لاعد له بها في السابق فبالرغم من أن أساسيات الرقابة الداخلية في الأنظمة الالكترونية هي نفسها المتعارف عليها في الأنظمة اليدوية غير أن ادخال الحاسب الالكتروني في المحاسبة أدى الي ظهور عدة نقاط رقابية جديدة متعلقة بالجهاز الالكتروني والبرامج المشغلة له ، هذا بالاضافة الي اجراءات الرقابة علي المدخلات والمخرجات .

والمشكلة أن الصعوبة الأخرى هي اختفاء عنصر المراجعة التبعية ، لأن أغلب المستندات والمعاملات المالية والحسابات مسجلة علي وسائل حفظ الكترونية يصعب قرائتها بالعين المجردة ، فكما هو معروف في الأنظمة اليدوية ( التقليدية ) يستطيع المراجع الاعتماد علي سجلات يسهل قراءتها ومن ثم تتبعها .

### المبحث الثالث دليل ارشادي مقترح لعمل المراجع الداخلي وفقا لاتجاهاته المعاصرة

أعد الباحث دليلا استرشاديا مقترحا لعمل المراجع الداخلي في مجال التدقيق المالي والتشغيلي يتضمن البنود الاتية وذلك من خلال المقابلة الشخصية وطرح مجموعة من الاسئلة مع عدد من



المراجعين الداخليين بمكتب المراجعة الداخلية للوحدات الادارية الحكومية بمؤسسات التعليم العالي  
بليبى كنموذج استخلص منها البنود التالية :

البند رقم (1) يسمى هذا الدليل (دليل عمل المراجع الداخلي ) ويعد الدليل الارشادي لعمل مكتب  
المراجعة الداخلية

البند رقم (2) يكون للكلمات والعبارات الاتية حيثما وردت في هذا الدليل المعاني المخصصة لها

مكتب المراجعة : مكتب المراجعة الداخلية في الوحدات الادارية الحكومية .

مدير المكتب : مدير مكتب المراجعة الداخلية في الوحدة الادارية الحكومية .

المراجع الداخلي : كل موظف يعمل في قسم المراجع الداخلي ويمارس أعمال المراجع.

الموضوعية : هي خاصية عقلية عادلة تمكن المراجعين الداخليين من ممارسة عملهم بطريقة  
يؤمنون فيها بنتائج عملهم ، ولم تكن هناك تسوية علي حساب النوعية .

المهارة : يقصد بها المهارة المطلوبة من المراجعين الداخليين لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بصورة  
فاعلة .

العناية المهنية اللازمة : يقصد بها أن علي المراجعين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة  
المتوقع أن يكون عليه أي مراجع داخلي وتقاس هذه العناية من خلال التزام المراجع بطبيعة معايير  
المراجع بشكل صحيح وعدم مخالفة أخلاقيات المهنة وعدم مخالفة القوانين والتعليمات التي تنظم عمله  
البند(3) :يمتد نطاق عمل قسم المراجع الداخلي ليشمل المراجعة المالية والإدارية في المجالات  
التالية :-

1/الأصول واستخداماتها.

2/الموارد البشرية وشؤون الموظفين .

3/الأداء واجراءات العمل .

4/الأنظمة والتعليمات المالية والادارية .

5/السجلات والمستندات والوثائق والملفات المالية والادارية .

البند (4): يرتبط قسم المراجع الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي بالرئيس الأعلى للوحدة الادارية مباشرة.

البند (5): يلتزم المراجع الداخلي بأداء المهام المنوطة به باستقلالية تامة وعليه أن يبذل الجهد اللازم والحياد التام والحذر المهني المعقول لانجاز عمله ، وأن يتمتع بالتدريب والخبرة والكفاءة العلمية والعملية وتحديث معلوماته الفنية والعلمية بصورة مستمرة .

البند (6): مهام وواجبات المراجع الداخلي :

1- الفحص والتحقق والتقييم لكافة أوجه النشاط المتعلقة بسلامة وصحة المعاملات واجراءات العمل والموارد البشرية والمادية .

2- التأكد من تحصيل الايرادات في مواعيدها وتوثيقها بالسجلات أول بأول .

3- التحقق من الالتزام بالخطط ومستويات الأداء والأهداف المرسومة .

4- التأكد من صحة ودقة السجلات والمستندات والوثائق والملفات المالية والادارية وحسن استخدامها وحفظها .

5- التأكد من مستندات الصرف ومراقبتها وقبض الايرادات والتأكد من مطابقتها للنظم واللوائح المعمول بها

6- التفتيش الدوري والمفاجئ علي وحدة الخزينة والعمليات المالية الادارية الأخرى ذات العلاقة بطبيعة عمل الوحدة الادارية .

7- اجراء الدراسات والتحليلات والاختبارات الخاصة بالأمور المالية واعداد أية تقارير حولها بناء علي طلب رئيس قسم الحسابات بالوحدة الإدارية أو إذا اقتضت طبيعة العمل ذلك .

8- اعداد التقارير الدورية والشهرية أوكلما لزم الأمر بخصوص عملية الرقابة ورفع هذه التقارير الي مدير مكتب المراجعة .

9- إبلاغ المدير فوراً بأية مخالفات جوهرية تم اكتشافها أثناء عملية المراجعة وتزويده بأية وثائق يطلبها .

- 10-تقييم مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الإدارية وتقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف ورفع تقرير سنوي للمدير بذلك .
  - 11-اعداد النماذج والمعايير اللازمة لعمل مكتب المراجعة الداخلية ليتم الالتزام بها .
- البند(7):تتم المراجعة الداخلية على النحو التالي :
- 1-الاجراءات السابقة لعملية الصرف أو القبض والتي تسمى وقائية لتلافي الخطأ قبل وقوعه :
    - أ/ الرقابة علي عمليات الشراء ، ويتم من خلال :
      - التبديل الدوري للجان المشتركة .
      - مراجعة عروض الشراء ومقارنتها مع أسعار السوق قبل صرف المبلغ ، اذ يطلب من لجنة المشتريات جلب ثلاثة عروض يأخذ بأقلها سعرا .
      - اشتراك أعضاء من لجنة المراجعة الداخلية في عقد الصفقات الكبيرة الداخلية والخارجية .
      - التأكد من أن عملية الشراء تمت مع الجهات المتفق عليها مسبقا أو المنشأ المحدد .
    - ب/ الرقابة علي أعمال المقاولات ، وتتم من خلال :
      - المحافظة علي سرية أسعار العطاءات .
      - اشراك عناصر من مكتب المراجعة الداخلية في جميع لجان منح العطاءات .
    - ضرورة مشاركة عضوعلى الاقل من مكتب المراجعة الداخلية في دراسة التكلفة التقديرية والتأكد من ملائمة التكلفة مع المهندس المسئول عن تقدير كلف الاعمال .
  - عند مراجعة الأعمال المنجزة لا يتم الصرف إلا بعد احضار الفحوصات الفنية التي تؤيد سلامة الانجاز .
- أن تقوم لجنة من المراجعين الداخليين بالكشف عن المواد المطروحة في ساحة العمل لغرض تحديد كميتها ونوعيتها ، وان لا تكتفي بالاعتماد علي تقدير المهندس المقيم حين الصرف .
- متابعة جدول تنفيذ الأعمال والمدة الزمنية المحددة لانجازها لغرض تحديد غرامات التأخير .

ج/لمنع صرف قوائم وهمية أو ادراج أسماء وهمية في قوائم المرتبات ، لابد لمكتب المراجعة الداخلية من مراجعة سجلات الحضور والانصراف للموظفين مع قوائم الرواتب للتأكد من سلامتها .

د/الرقابة على عمليات شطب الأصول الثابتة المستهلكة والمفقودة لمنع شطب الأصول الثابتة الصالحة للاستعمال بهدف شراؤها بالتنسيق مع المشتري أو لمنع سرقة جزء منها لغرض خفض قيمتها التقديرية عند البيع ، ولغرض الرقابة على هذه الظاهرة عليه لابد من وضع عضو من مكتب المراجعة الداخلية في لجان جرد الأصول الثابتة .

2-الاجراءات اللاحقة لعملية الصرف أو القبض وتهدف الى كشف التورط في جريمة الفساد المالي وتتمثل في :

أ-الاجراءات المتعلقة بعمليات الشراء والتجهيز والبيع :

- تشكيل لجان استلام المواد المشترة وفحصها ومطابقتها مع الشروط المحددة في طلب الشراء ، بالاستعانة بالمختصين وينبغي ان لا يكون في لجان الاستلام عضو من لجنة الشراء .

- مراقبة الاستلام المخزني وتثبيت مواصفات البضاعة التفصيلية وتسلسلات ارقامها ان وجدت ، وتثبيت اسم دولة المنشأ في السجلات لغرض تلافي عمليات التبديل كلياً أو جزئياً .

- أجراء زيارات مفاجئة الي المخازن والمطابقة مع الموجود الفعلي .

- متابعة مدة الضمان التي تضمنها عقد الشراء لغرض تخفيض مصروفات الصيانة .

- متابعة نقل ملكية الأصول الثابتة في الدوائر ذات العلاقة كدوائر المرور والتسجيل العقاري .

(ب) الإجراءات المتعلقة بأعمال المقاولات أو الأعمال المرتبطة بالجهد الهندسي

-ينبغي تسمية لجان الاستلام قبل يوم أو يومين من التاريخ المحدد للاستلام والحفاظ علي سرية الاسماء ، لمنع التواطؤ بين المقاول ولجان الاستلام .

-اشتراك متخصصين من خارج الوحدة الادارية في لجان الاستلام في الأعمال الكبيرة

-عندما تكتشف لجان الاستلام الأولى نواقص أو خلل في التنفيذ يجب أن يكلف مهندس غير الذي اشرف علي تنفيذ العمل لمتابعة تنفيذ النواقص التي وردت في تقرير لجنة الاستلام الأولى

ج-الرقابة علي استعمال الأصول الثابتة وذلك لمنع استخدامها لأغراض شخصية

## د- الرقابة علي الفصل بين الوظائف لمنع التحريف والتزوير

البند(8):يتم مراجعة الأداء كالتالي :

1-تقييم القرارات الادارية للتأكد من انسجامها مع التشريعات المعمول بها

2-التأكد من صحة وسلامة اجراءات العمل في كافة اقسام الوحدة الادارية علي وفق الخطط والأهداف المرسومة وطبقا للقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات التي تحكم اجراءات العمل في تلك الوحدة

3-متابعة حضور الموظفين لدي الشؤون الادارية وحثهم علي اعداد كشوفات بأسماء الموظفين غير الملتزمين بأوقات الدوام الرسمي

4-تدقيق المغادرات والاجازات العادية والمرضية والاجازات الرسمية والتحقق من صحتها وتسجيلها في السجلات الرسمية

5-مراجعة سجلات قسم المخازن للتحقق من ادخال المواد بشكل صحيح واخراجها بحسب الاصول

6-مراجعة المخازن والتأكد من أن المواد المخزنة تمت بالشكل الصحيح من حيث نظافة المخزن والتهوية والانارة الجيدة وأن بطاقات الصنف والفهرسة موجودة بحيث يسهل الوصول الي أي مادة بشكل صحيح

7-التفتيش علي أوامر الحركة للسيارات والتحقق من مطابقة المسافة المقطوعة مع كمية الوقود المستهلكة

8-فحص ودراسة الشكاوي التي تصل من موظفي الوحدة الادارية بشأن اجراءات العمل ورفع التوصيات والمقترحات بهذا الشأن

9-مراجعة القرارات الادارية الخاصة بشؤون الموظفين في جميع مراحلها السابقة واللاحقة ومدى مطابقتها لأحكام الأنظمة والتعليمات المعمول بها في الوزارة التي تعمل فيها الوحدة الادارية .

10-المراجعة والتفتيش عن مدى صحة استخدام الحاسوب لأغراض المصلحة العامة من قبل الموظفين .

11-التحقق من أن الأعمال تنفذ بحسب المسؤوليات والصلاحيات وعدم وجود تداخلات وتقاطعات في المهام والواجبات الموكلة للموظفين .

12-الفحص والتحقق من سلامة أساليب الأداء واجراءات العمل .

13-تشخيص المشاكل الادارية وتقديم التوصيات بالاجراءات التصحيحية والحلول المقترحة وابداء الرأي في أي موضوع ذي صبغة ادارية .

**البند رقم (9):** تجري عمليات المراجعة في المكان الذي توجد فيه الحسابات والسجلات والمستندات أو الحاسبات الخاضعة للمراجعة والجرد .

**البند رقم (10):** يرفع مدير مكتب المراجعة الداخلية تقارير دورية أو عند الطلب متضمنة نتيجة الجولات والمقترحات والمخالفات المرتكبة والمسؤولية عليها والملاحظات والتوصيات بشأنها .

**البند رقم (11):** لمكتب المراجعة الداخلية حق الاطلاع علي أية بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات لدى أية قسم أو ادارة في الوحدة الادارية تساعد في عملها الرقابي .

**البند رقم (12):** تكون المعلومات التي يحصل عليها المراجع الداخلي نتيجة القيام بانجاز العمل وكذلك التقارير التي يرفعها سرية .

**البند رقم (13):** يمارس المراجع الداخلي مهامه علي كافة أنشطة الوحدة الادارية وفقا لخطة سنوية معدة لهذه الغاية علي أن تشمل معايير لقياس الأداء لمكتب المراجعة وللمدير تكليف المراجع الداخلي بأية مهام تدقيقية أخرى .

**البند رقم (14):** أن تكون كتابة وعرض تقرير المراجع الداخلي وفقا لمعايير المراجع الداخلي الدولية :

**1/مقومات تقرير المراجع الداخلي الجيد - ويضم البنود التالية :** الوضوح ، التوازن و الايجابية ، والموضوعية ، اللباقة ، الدقة والايجاز ، الاقتناع ،. بناء وتركيب الجمل والفقرات ، فهرسة وتبويب التقرير .

**2/محتويات وشكل التقرير - وتضم البنود الاتية :** التعريف ، المقدمة . ملخص تنفيذي . أهداف التقرير الداخلي . نطاق المراجع الداخلي . الملاحظات. النتائج . التوصيات

## النتائج والتوصيات

### 1/ النتائج :

1/ ان مهام المراجع الداخلي ذات وجهين الأول الحماية من خلال التحقق من أن العمليات التي تقوم بها الوحدة الادارية تقع ضمن نطاق المخطط الموضوع من قبل الادارة . ويتمثل الوجه الوجه الثاني بتطوير أسس وسبل العمل بحكم اطلاعه علي جميع نواحي نشاط الوحدة الادارية بما يمكنه من تكوين فكرة واضحة وصحيحة عن الأهداف والمخططات الموضوعية وطرق تنفيذها .

2/ للرقابة التي يقوم بها المراجع الداخلي دورا مهما في رفع مستوى الأداء المالي والاداري الحكومي وتعد العنصر الاساس في حماية الممتلكات والاموال العامة .

3/ لم يعد دور المراجع الداخلي مقيدا بالمعنى التقليدي الذي اقتصر علي فحص وتقييم مدى سير العمل وفقا للأنظمة الموضوعية . انما أصبح بطابع استشاري لمساعدة الوحدة الادارية علي تحقيق أهدافها واطافة قيمة الي عملياتها .

### التوصيات :

1/ ان حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج اصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضمونا استراتيجيا يقوم علي تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الاجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وارساء المبادئ والقيم الأخلاقية للادارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية .

2/ قيام التنظيم المهني بنشر الوعي الخاص بضرورة مكافحة الفساد المالي والاداري في أجهزة الدولة بمساعدة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الأخرى كما أن جهدا موازيا يبذل باتجاه أجهزة المحاسبة والمراجعة في مؤسسات القطاع العام للتقيد بالمعايير المحاسبية الموجهة نحو الحد من الفساد وتبني اعلاما مؤثرا في تسليط الأضواء علي الجهود المضرة بالمال العام التي ستعكس لاحقا أضرارا كبيرة علي التنمية

3/ ضرورة تطوير أدلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير المراجعة الدولية لتفعيل دور المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي والاداري .

## المراجع

- ابراهيم عثمان شاهين ، المراجعة دراسات معاصرة وحالات عملية ، مدخل سلوكي ، 2010م  
عبد الفتاح محمد الصحن ، المراجعة علما وعملا ، ( الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1991م )  
محمد ياسين الرحاحلة ، فاعلية أجهزة المراجعة في الجامعات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال  
( عمان 2005م ).  
مصطفى راشد العبادي ، تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة العلمية ، المجلة العلمية للاقتصاد  
والتجارة ( القاهرة ، جامعة عين شمس 1999م )





## المشروعات الصغرى والمتوسطة ومعوقات تمويلها في ليبيا

## Small and medium enterprises and their financing constraints in Libya

د. عبد الناصر محمد ابوزقية

Dr. Abdul Nasser Abu Zaki

كلية الاقتصاد جامعة مصراتة  
University of Misurata

د. موسى بلقاسم الطويل

Dr. Musa AL- Taweel

المركز العالي للعلوم والتقنية الزهراء  
Higher Institute of Science

## المخلص

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على المشروعات الصغرى والمتوسطة باعتبارها أداة تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم وباعتبارها قاطرة الاقتصاد نحو التنويع الاقتصادي، وكذلك هدفت الدراسة الى البحث في أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة والتعرف على معوقات تمويلها في ليبيا تلك التي تعيق نموها وتطورها والتعرف على دور المصارف والصعوبات التي تواجهها في تمويل هذا القطاع في ليبيا. ومن اجل تحقيق هذه الأهداف سابقة الذكر فقد تم استخدام الاستبانة كاده لجمع البيانات وتم توزيعه على مصرف الجمهورية فرع الفلاح ومصرف التجاري الوطني فرع الزاوية كعينة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك الاحصائي وتم تحليل الاستبيان باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج حققت صدق الفرضيات المستخدمة في الدراسة.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغرى والمتوسطة، تمويل، معوقات، المصارف، ليبيا

## Abstract

The study aims to shed light on small and medium enterprises as a tool for achieving economic development in all countries of the world and as the locomotive of the economy towards economic diversification. And the difficulties it faces in financing this sector in Libya. In order to achieve these aforementioned goals, the questionnaire was used as a tool for data collection and was distributed to Jumhouria Bank, Al-Falah Branch and the National Commercial Bank, Al-Zawiya Branch, as a sample. The study used the descriptive analytical as well as the statistical method. The questionnaire was analyzed using the SPSS statistical package. used in the study

Key Words: Small and medium enterprises, financing, obstacles, banks, Libya

## المقدمة

للمشاريع الصغرى والمتوسطة أهمية استثمارية وتنموية كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافيا الأمر الذي يشير إلى وجود تنمية إقليمية شاملة وفعالة تساعد في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي كما تساعد على تحقيق ترابط راسي واقفي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة أداة تنموية فاعلة تعمل على خلق العديد من فرص العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع إنتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل الذي بدوره ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات للدول. ويعتبر هذا النوع من المشاريع مهم في ليبيا مما يجعلها ضرورية لا ستعاب العمالة وتخفيض نسبة البطالة ورفد الاقتصاد الوطني بالسلع والخدمات ونتيجة الاهتمام بهذا النوع من المشاريع في ليبيا فقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (109) لسنة 2006 وذلك بإنشاء هيئة خاصة تعنى بتمويل هذه المشروعات باسم صندوق ضمان الإقراض بهدف التمويل المناسب للمشروعات الصغرى والمتوسطة. وبرغم من ذلك بقيت هذه المشاريع تعاني من مجموعة من المشاكل والتي من أهمها هي مشكلة التمويل التي تعتبر أحد أهم الأسباب التي تعيق نمو وتطور المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. فبعث المشروعات لا يتحقق بإنجاز النواحي الفنية وحدها وإنما يتطلب بالضرورة التمويل اللازم الذي يتطلب هو الآخر إن يكون مغطى - وفقا لرؤية المؤسسات المالية- بالضمانات الكافية ولا شك إن قيام صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل بهذا الدور وفقا لاختصاصاته سيكون له الأثر البالغ في إطلاق وبعث هذه النوع من المشروعات التي نعول عليها كثيرا في دعم الاقتصاد الوطني..

مشكلة الدراسة: منذ صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (109) لسنة 2006 بإنشاء صندوق ضمان الإقراض للمشروعات الصغرى والمتوسطة وما تلاها من قرارات وإنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة غير أن بيئة عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة لم يحدث بها التطور المأمول نظرا لوجود صعوبات في التمويل تعوق من حصول تطور في هذا القطاع، لذى فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على المعوقات والصعوبات التي تحول دون تمويل هذه المشروعات في ليبيا ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي ما هي المعوقات والصعوبات التي تحول دون الحصول على تمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة من المصارف التجاري في ليبيا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تتناوله فالمشروعات الصغرى والمتوسطة تكتسب أهمية كبرى في كافة الدول وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات وتحقيق تنمية شاملة، وتطوير وتوفير وظائف جديدة وتقليل مستويات البطالة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن للدراسة أهمية من خلال التعرف على المعوقات التي تحول دون حصول أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة على التمويل اللازم للبحث هذه المشروعات مما يساهم في نمو الاقتصاد الليبي ومحاولة إظهار هذا الدور على الاقتصاد الوطني.

الهدف من الدراسة: دراسة واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة وخصائصها في ليبيا وكذلك التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه نموها حتى تساهم في نجاح الاقتصاد الليبي

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد دلالة إحصائية على ان هناك معوقات تحول دون الحصول على تمويل من المصارف التجارية الليبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

توجد عوامل ذو دلالة إحصائية تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة:  $H_0$

$H: 1$  لا توجد عوامل ذو دلالة إحصائية تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة

الفرضية الثانية:

توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:  $H_0$

$H: 1$  لا توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

اختبار الفرضية الثالثة:

توجد مخاطر ذات دلالة إحصائية تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:  $H_0$

$H: 1$  لا توجد مخاطر ذات دلالة إحصائية تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

منهجية الدراسة: لمحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة تم إتباع المنهج الوصفي لعرض وتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة بالاعتماد على المراجع المتوفرة من المواقع الإلكترونية وكذلك إلى بعض الأبحاث خاصة بالموضوع. وكذلك إتباع المنهج الإحصائي الكمي في جمع وتحليل البيانات من خلال استخدام استبيان تم تصميمه بعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتم جمعها من خلال الاستبيان المقدم الى أصحاب الشأن المشاركين من العاملين في مصرف الجمهورية فرع الفلاح والمصرف التجاري الوطني فرع الزاوية

الدراسات السابقة:

(دراسة رحاب واخرون، 2019) دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتراجع هذا الدور مع صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، وقد خلص الباحثان إلى عدة توصيات أهمها إيجاد سبل لدعم المصارف الاستخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المرابحة والمشاركة واستصناع والمزارعة والإجارة المنتهية بالتملك.

(دراسة عبد الله، 2016) الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة واقعها، والتعرف على معايير منح الائتمان لهذه المشروعات وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوءها يتم منح القرض.

(دراسة غميقة، 2015) المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة وكيفية حصولها على القروض والتسهيلات من المصارف التجارية، والتعرف على معايير منح الائتمان للمشروعات الصغرى والمتوسطة المتبعة بالمؤسسات المالية في السوق الليبي. وكان من أهم النتائج

التي توصلت إليها الدراسة أن ضعف الجدارة الائتمانية لبعض المشروعات الصغرى والمتوسطة يرجع لعدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوءها يتم منح القروض.

(دراسة ابوشنب، 2015) دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تهدف الدراسة إلى التعرف على دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها، وتوسيع انتشارها. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن عدد من صيغ التمويل الإسلامي تقدم حلولاً فعالة لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

دراسة (مفتاح، 2008) معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عينة من المشروعات الخدمية والصناعية بمنطقة بنغازي، واتبعت الدراسة منهجية استكشافية على عينة من هذه المشروعات بمدينة بنغازي، لكن الدراسة لم تتطرق لوجهة نظر المصارف اتجاه هذه المعوقات التي تحول دون تقديم التمويل اللازم لنمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبيّنت الدراسة أن هناك معوقات وصعوبات من نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة إدارية وفنية وتمويلية وتسويقية تحد من نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة.

(دراسة Koldertsova، 2007)، التعرف على المشاكل التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود ضمان كافٍ للحصول على التمويل من المصارف وقلة الخبرات الإدارية والفنية.

(دراسة باعمر وأخرون، 2002) دراسة معوقات تمويل المشروعات الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية باستخدام عينة من المصارف السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم ملائمة معايير الإقراض المتبعة في المصارف للمشروعات الصغيرة وكذلك عدم انتظام السجلات المحاسبية للمشروعات الصغيرة، وضعف الضمانات المقدمة، وعدم القدرة على إعداد ملف ائتماني مستوفي، وارتفاع درجة المخاطرة، وعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية سليمة، تعتبر هي المعوقات الأساسية أمام المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة.

## المبحث الأول - المشروعات الصغرى والمتوسطة المفاهيم والخصائص والأهمية

أولاً: مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة

يصعب تقديم تصنيف موحد لمفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث تعتمد كل دولة على تصنيف مختلف بناء على معايير معينة منها حجم الإنتاج، حجم المبيعات، حجم العمالة، حجم الطاقة المستهلكة وغيرها من المعايير التي يمكن أن نميز بها المشاريع الصغرى والمتوسطة. ومع تزايدت أعداد المشروعات الصغرى والمتوسطة في مختلف اقتصاديات العالم بشكل متسارع فوجدت العديد من التصنيفات منها تصنيف المفوضية الأوروبية في سنة 2006 للمشروعات الصغرى والمتوسطة على وفق معايير كما في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) معايير تميز المشروعات الصغرى والمتوسطة حسب المفوضية الأوروبية

تصنيف المشروع	عدد العاملين	إجمالي مبيعاتها	حجم الميزانية العمومية
مصغرة	أقل من 10	أقل من 2 مليون يورو	أقل من 2 مليون يورو
صغرى	أقل من 50	أقل من 10 مليون يورو	أقل من 10 مليون يورو
المتوسطة	أقل من 250	أقل من 50 مليون يورو	أقل من 34 مليون يورو

المصدر . 2006,3,European, Commission

وفي الجدول رقم (2) عرف القانون الياباني المشروعات الصغرى والمتوسطة على أساس نوع القطاع الإنتاجي، (ابتهاج يعقوب وآخرون، 2017).

جدول رقم (2) معايير تميز المشروعات الصغرى والمتوسطة حسب المشروع الياباني

نوع القطاع	عدد العاملين	رأس المال
الخدمات	أقل أو يساوي 100	أقل أو يساوي 50 مليون ين
مبيعات التجزئة	أقل من 50	أقل من 50 مليون ين
مبيعات الجملة	أقل من 100	أقل من 100 مليون ين
الصناعة	أقل من 300	أقل أو يساوي 300 مليون ين

المصدر . مجلة دراسات في المالية الإسلامية. 2017.

كما تصنف الولايات المتحدة المشروعات الصغرى والمتوسطة وفق بعض المعايير كما في الجدول رقم (3)، (قمر، 2015)

جدول رقم (3) معايير تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة في الولايات المتحدة

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما اقل
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	اقل من 5 مليون دولار
الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	اقل من 5 مليون دولار
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل فما اقل
الزراعة	قيمة المبيعات السنوية	اقل من 5 مليون دولار
مقاولات البناء	قيمة المبيعات السنوية	اقل من 17 مليون دولار
أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	اقل من 7 مليون دولار

المصدر: قمر الملي، رسالة ماجستير، 2015.

#### تصنيف البنك الدولي

عرف البنك الدولي المشروعات الصغرى أنها تلك التي يكون عدد العمالة فيها لا يقل على (50) عامل ويكون إجمالي أصول مبيعاتها لا يقل على (3) مليون دولار. في حين عرف المشروعات المتوسطة هي التي يكون عد العاملين فيها (300) عامل وإجمالي الأصول للمبيعات يصل إلى (10) مليون دولار ، (السهلاوي، 2001)

تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

عرفت هذه المنظمة المشروعات الصغرى والمتوسطة بأنها مستقلة وغير حكومية ويعمل عدد محدود من العمال كما يختلف هذا العدد حسب النظام الاقتصادي داخل البلد، وبصفة عامة عرفتها

بأنها تلك المشروعات التي يعمل اقل من (50) عامل تكون مشروعات صغيرة، إما المشروعات المتناهية الصغر فهي التي يكون عدد عمالها (10) كحد أقصى. (البديري، 2006).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية:

تعرف في المملكة السعودية أنها المشروعات الصغيرة هي التي تشغل (10) عمال ولا يتجاوز رأس مالها مليون ريال سعودي، إما المشروعات المتوسطة هي التي يكون عدد العمال فيها ما بين (10-40) عامل إما المشروعات الكبرى هي التي توظف أكثر من (50) عاملاً (السهلاوي، 2001).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

تم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بناء على قرار للجنة الشعبية سابقاً رقم (109) لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق ضمان الإقراض على النحو التالي:

يكون المشروع صغيراً إذا لم تتجاوز التكلفة الكلية للاستثمار أو صافي الأصول بالإضافة إلى التوسعة في الاستثمار مبلغ 1,000,000 مليون دينار ليبي.

يكون المشروع من المشروعات المتوسطة إذا زادت قيمة التكلفة الكلية للاستثمار عن مبلغ 1,000,000 مليون دينار ولا يتجاوز 5,000,000 مليون دينار.

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع. التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

2- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.

3- سهولة تأسيس هذا النوع من المشروعات يفسح المجال أمام تحقيق العمل الذاتي وتشجيع الاقتصاد العائلي مما يجعل هذه المشروعات منتشرة في العالم.



4- تتميز بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة بصفة خاصة تلبية رغبات وأذواق المستهلكين ويكون ذلك من خلال القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتمويل في مواجهة التغيرات السريعة والعميقة مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية. إضافة إلى زيادة القدرة على التجديد والابتكارات وذلك حسب رغبات السوق كذلك سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية، (سردوك، 2013)

5- المشروعات الصغرى والمتوسطة لها القدرة على جذب المدخرات، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مدخرات أفراد الأسرة أو الادخار الذاتي للمشروع لتأسيس أو توسيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك تصبح أداة جيدة في استغلال الفوائض المالية المتراكمة بما يخدم التنمية الاقتصادية (البدرى، 2006)

6- إن المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتمد على السوق المحلي نظراً لانهصار نشاطها في الغالب على المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة، وهذا بدوره يؤدي إلى إكساب المشروع خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين وسبل إشباع حاجياتهم حسب الطلب الحالي والمستقبلي (ونبس، 2014).

7- تمتاز المشروعات الصغرى والمتوسطة بسهولة الإدارة حيث تعتمد في تنظيم أعمالها على ما يسمى بتنظيم الرجل الواحد، حيث أن المالك هو المدير في اغلب الأحيان وبهذا فإنها تتسم بالمرونة والسهولة وعدم وجود تعارض في المصالح، (ونبس، 2014)

ثالثاً: أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة

يزداد الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بصورة كبيرة في العالم اجمع حيث تمثل هذه المشروعات النواة نحو إقامة الصناعات الكبيرة وإمدادها بالمستلزمات الوسيطة كما أنها تعتبر أحد المداخل الرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمثل في، (الطويل، ابوزقية، 2015).

1-زيادة متوسط دخل الفرد

2-تعمل على رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية

3-زيادة الناتج الصناعي والخدمي باستغلال الموارد المتاحة والطاقات العاطلة

4- تحقق زيادة في فرص الادخار والاستثمار مما يساعد في تخفيض معدلات الهجرة من الريف والمناطق النائية إلى المدن والمناطق الحضرية بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.

5- دعم وتنمية الصادرات حيث تساهم هذه المشروعات بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم وتنمية الصادرات من خلال ازدياد كميات المنتجات المصدرة بسبب مشاركتها في عملية التصدير، مما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية داخل الدولة.

6- تساهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في توظيف العمالة، فهي أداة فعالة للقضاء على مشكلة البطالة سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وبهذا تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة التوظيف، (سردوك، 2013).

7- تعمل المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيادة حركة الابتكار والتجديد من خلال طرح المنتجات والتكنولوجيا الجديدة بتكلفة أقل من تكلفة المشروعات الكبيرة، (السهلاوي، 2001).

رابعاً: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة بصفة عامة

بالرغم من أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة والدور المتعاظم الذي تلعبه تلك المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، إلا أنه وكما أشار "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تبدو شبه مهملة وضعيفة وتواجه تحديات ومشاكل متعددة في كثير من الدول النامية والعربية على وجه الخصوص (العربي، 2005). ومن الجدير ذكره بأن هذه المعوقات قد تكون بسبب وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ويمكن أن تصنف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى.

#### 1- المعوقات الاقتصادية

هي المعوقات المرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل في "حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون المشروع مرتبطاً به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة" (خضر، 2002). بالإضافة إلى "المنافسة بين المشروعات الصغيرة ذاتها أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على

المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة" (الربيعي، 2006). ومن المعوقات الاقتصادية أيضاً التضخم من حيث أثره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل، مما سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التشغيل، وهنا تعترض هذه المنظمات إلى مشكلة أساسية وهي تعرضها للمنافسة من المشاريع الكبيرة مما يمنعها ويحد من إمكانياتها على الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وسعر المواد الأولية.

## 2- معوقات تمويلية

إن توفر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي صناعي سواء كان صغير أو متوسط أو كبير الذي يجب أن يمر بثلاثة مراحل تمويل المشاريع بدءاً بمرحلة التأسيس ويأتي بعدها مرحلة التشغيل وانتهاءً بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع، وفي هذه المراحل الثلاثة قد يكون هناك اختلاف لمصادر التمويل ومتطلبات المشروع، فإذا كانت مدخرات الأفراد كمصادر تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير كافية، فلا شك أنه يوجد مصادر بديلة لتمويل هذه المنظمات وخاصة التمويل المصرفي. ومن المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على التمويل من المصارف نجد هناك ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وقصر فترة السداد إلى جانب محدودية التمويل التي تتعلق بالحجم والشروط والأولويات. ومن أبرز هذه الصعوبات: عدم توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية. قلة الترابط مع المنظمات الصناعية الكبيرة، وتدني الإمكانية التنافسية، وغياب الدراسات الاقتصادية والدراسات الفنية. كذلك نقص المعلومات حول حجم السلعة وطبيعتها وأسعار السلع المماثلة لها. بالإضافة لغياب أجهزة الإشراف وأجهزة الرقابة واتباع مركزية اتخاذ القرار من ناحية ضعف الثقة بين المستهلكين والمنتجات الوطنية. وبسبب أن هذه المخاطر تتجنب المصارف التجارية توفير التمويل الضروري لهذه المشروعات بسبب الحرص على أموال المودعين، الأمر الذي أجبر العديد من البلدان على إنشاء منظمات مصرفية خاصة تقوم بتوفير التمويل اللازم لها بشروط ملائمة التمويل لحجم وإمكانية هذه المشاريع خاصة أن هذه المشاريع من غير الممكن لها أن تقوم باستقطاب الاستثمارات المالية الأجنبية، (الربيعي، 2006).

## 3- المعوقات القانونية أو المعوقات التشريعية

فهي تتمثل في غياب القوانين وغياب التشريعات والمنظمات التي تقوم على الدعم وحماية للمنظمات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وهي تشكل القوانين الناطمة لعمل هذه المشاريع مثل التشريع الضريبي والقوانين التي لها علاقة بالاستيراد والتصدير، وعدم وجود ضمان اجتماعي في هذه المشاريع والبيروقراطية الحكومية.

## 4- المعوقات التسويقية

أن التطور الكبير الذي شهدته الأسواق التي يقوم المستهلك بفرضها على السوق وتبدل رغباته وسلوكه وتحديد طبيعة المنتجات التي يتم طرحها في السوق من قبل تلك المشاريع. هذا الأمر جعل طرق التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة محددة من السوق. وتتعرض هذه المشاريع لمنافسة كبيرة من قبل المشاريع الكبيرة، وفي الغالب ما تكون غير قانونية ما يجعل التسويق أحد المشاكل التي يجب على إدارة المشاريع الصغيرة وضع حلول لها لتتجاوز هذه المعوقات، ويجدر بالملاحظة أن الإدارات غالباً ما تنقصها الخبرة اللازمة في مجال السوق والحصول على المقومات المناسبة في هذه الشأن حول المنافسين، والموردين، والتكنولوجيا وأموال التصدير وغيرها الكثير، (خضر، 2002). وتعاني بذلك المنظمات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من مشكلة (التسويق) سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوى المحلي والتصدير ويعود ذلك أحياناً إلى المنافسة التي تواجهها هذه المشروعات من جانب دخول المنتجات الأجنبية لأسواقها والذي ينتج عنه صغر حجم سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية. ويكون هذا بسبب ضيق المعابر التسويقية التي يتم عن طريقها تصريف المنتجات، وقد يؤدي ذلك إلى تعرض تلك المشروعات إلى احتمالات التوقف المؤقت أو النهائي، وهذا يرجع إلى عدم وجود دراسات للأسواق الخارجية، واعتماد البلد لسياسة الإغراق السلمي وعدم تفعيل القانون وعدم تفعيل حماية المنتج المحلي. وكذلك المعوقات التكنولوجية. فإن من أبرز خصائص المنظمات الصغيرة والمتوسطة في أكثر البلدان النامية هو اتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي واقف عثرة أمام تلك المنظمات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة، هذا الأمر الذي يقوم بتعرضها للمنافسة الشديدة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة.

## 5- معوقات إدارية

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع لدية المهارة في الإدارة والتسويق، بالرغم من ذلك إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث "تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها" (خضر، 2002)

## 6- معوقات فنية

من أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي أنها "تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدرس، مما يكتب للكثير من المشروعات بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الانتاج لا سيما المشروعات الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة" (الحناوي، 2006).

□ خامسا: العراقيل والتحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا اجمالاً.  
(ابوزقية، 2022)

□ ضعف ثقافة ريادة الاعمال في المجتمع على الرغم من الدور الذي يقوم به البرنامج هذا المجال من خلال نشاط أذرعه الفنية المنتشرة بمختلف مناطق الدولة الليبية.

□ عدم وجود مصادر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ارتفاع المخاطر.

□ عدم ملائمة التمويل المتوفر من المصارف الجارية لاحتياجات المشروعات في ليبيا.

□ ضعف بيئة عمل المشروعات الصغيرة بما فيها التشريعات المحفزة لبعث المشاريع.

□ الاختلال بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة باستمرار.

□ ضعف البنية التحتية كالمراكز التجارية والحدائق التكنولوجية والمناطق الصناعية.

□ نقص الخبرة في المجال وعدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لارتفاع تكاليفها

□ ظهور منتجات بديلة باستمرار وبأقل التكاليف.

- وجود ضمانات تعجيزية وغير متوفرة أمام أصحاب المشاريع، كاشتراط ضمانات.
  - يُعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية.
  - عدم تفعيل التسجيل العقاري والشباك الموحد حال دون بعث المشاريع الجديدة.
  - استيراد السلع من جميع دول العالم دون ضوابط أدى إلى توقف عدد من المشروعات الصغرى والمتوسطة.
  - ضعف بيئة عمل المشروعات الصغيرة بما فيها التشريعات المحفزة لبعث المشاريع.
- سادسا: العراقيل والتحديات التي واجهت وتواجه عمل البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة
- عراقيل وتحديات تؤثر بشكل سلبي على عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة. (ابوزقية، 2022)
- من وجهة نظر قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ومن خلال ما يعرضه البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة تبين وجود عدة عراقيل تشمل:
- الحاجة لوجود دراسات اقتصادية توضح ما هي المشاريع الواعدة التي تمتلك ميزة تنافسية نسبية، وقابلية للنجاح والنمو أكثر من غيرها في السوق الليبي. نوصي في هذا الجانب بأعداد دراسات بالخصوص بالتعاون مع احدى المنظمات الدولية.
  - الحاجة لتهيئة المناطق الصناعية، ويوصى في هذا الجانب بتسهيل تفعيل المناطق الصناعية للقطاع الخاص، خصوصا بأنه لا يوجد ما يمنع اقامتها بالتشريعات الليبية، وتكمن اهمية خلقها في خلق المنافسة بين المناطق في التنمية المكانية وتهيئ الفرصة للبنوك.
  - ضعف الميزانية الممنوحة للبرنامج الوطني خلال السنوات الماضية حيث عانت دائما من قصور في الباب الثاني والخاص بالنفقات التسييرية من خدمات وتجهيزات وأنشطة والتي يعتمد عليها البرنامج في كافة النشاطات التي يقدمها.

- عدم توفر أماكن للاحتضان الداخلي للمشروعات المحتضنة، حيث يبذل البرنامج الوطني جهوداً حثيثة للاحتضان بالإمكانات المحدودة، لذا نوصي بتخصيص مبالغ في الباب الثالث للمنح الإنطلاقية والاحتضان، محددة بعدد من المحتضنين وتهيئة البيئة لذلك.
- عدم توفر مقرات ممنوحة من الدولة لمراكز وحاضنات الاعمال التابعة للبرنامج الوطني حيث تم الاقتصار على تأجير هذه المقرات وبالتالي عانت من تغيير مكانها وعدم ملائمتها للعمل وارتفاع تكاليف الإيجارات.
- لا يوجد تحديث للبيانات والمعلومات الإحصائية فيما يتعلق بالإحصائيات السكانية وإحصائيات الواردات السنوية من المواد والسلع المختلفة يعتمد عليها في إعداد الدراسات التسويقية والتنبؤ بالطلب وتقدير معدلات الاستهلاك وغيرها.

### المبحث الثاني: وسائل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

#### 1- البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

تأسس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بموجب القرار رقم 845 لسنة 2007 وحدد الهدف الأساسي للبرنامج في تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي سنة 2011 تم اصدار القرار رقم 73 يكون البرنامج الوطني جهة مستقلة تعنى برعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة. (نور الدين وآخرون، 2017). وقد حدد هذا القرار اهداف البرنامج في تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المبادرين وتنمية ثقافة الريادة والابتكار وله على وجه الخصوص وعلى سبيل دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ما يلي.

1- التعاون مع المؤسسات التنظيمية وغيرها من الجهات ذات العلاقة لنشر ثقافة الريادة والمبادرة.

2- تشجيع وتسهيل تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من خلال اقتراح الإجراءات اللازمة لذلك.

- 3- جمع المعلومات المتعلقة بتنمية الريادة ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة وإجراء الدراسات اللازمة بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة.
  - 4- التعاون والتنسيق مع جهات التمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
  - 5- اقتراح وتوزيع مصادر وآليات التمويل المتخصصة للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
  - 6- استقطاب الرياديين وتدريبهم وتوفير الاستشارات الفنية والاقتصادية لهم ومساعدتهم على تأسيس مشروعاتهم والحصول على التمويل وربطهم مع الجهات ذات الاختصاص.
  - 7- اقتراح وتنفيذ برامج تحديث وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحسين أساليب الإدارة والهيكلية والموارد البشرية والتسويق بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية بما يضمن تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية.
  - 8- التعاون مع الجهات المحلية والدولية لتطوير وتنفيذ برامج مشتركة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وربطها بالأسواق الخارجية
- 2- صندوق ضمان الإقراض (صندوق التحول للإنتاج)
- أنشأ الصندوق بموجب القرار رقم 815 لسنة 2001 تحت مسمى صندوق التحول للإنتاج، ويتحصل الصندوق على موارده المالية مما يخصص لهو من الميزانية العامة للدولة والأموال التي يتحصل عليها من مؤسسات التمويل المحمية والدولية، ومن أهداف هذا الصندوق
- إقراض المشروعات الإنتاجية والخدمية
  - اقتراح قيمة القروض المقدمة للمشاريع من الصندوق
  - اقتراح تقديم التسهيلات المصرفية لتشغيل المشروعات التي يتم الإقراض لأقامتها
  - ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المالية بحيث يضمن الصندوق ما نسبة 70% كحد أقصى من قيمة إجمالي القروض الممنوحة وحسب النشاط وطبيعة المشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية. ولصندوق في سبيل تحقيق أغراضه القيام بعقد الاتفاقيات مع المصارف ومؤسسات التمويل المحمية للحصول على التمويل اللازم لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المشورة والدعم الفني لها، والاشتراك



مع غيره من المصارف والمؤسسات الأخرى المتخصصة في منح القروض لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (فوزي رحاب، وآخرون، 2019). (القرار رقم 475 لسنة 2008)

### 3- إنشاء حاضنات الأعمال

صدر في سنة 2007 القرار رقم 846 بإنشاء حاضنات الأعمال والابتكار التقني والذي حدد مهامها في دعم ومساندة وتشجيع المبادرين على تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل

### 4- إنشاء صناديق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء خمسة صناديق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بموجب القرارات رقم 515، 516، 518، 519 لسنة 2013 وهي (صندوق ثقة، وصندوق مبادرة، وصندوق إبداع، وصندوق ابتكار، وصندوق ريادة) وتهدف هذه الصناديق إلى توفير تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأساليب تتوافق مع أحكام الشريعة أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى القيام بأنشطة أخرى مثل تقديم الضمانات اللازمة للمحصول على التمويل وتأسيس الشركات و المشاريع الاستثمارية، واقتراح ووضع الخطط والآليات اللازمة لتسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات داخل أو خارج البلد، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية (فوزي رحاب، وآخرون، 2019).

### المبحث الثالث: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

#### أولاً: أنواع التمويل

للتحويل أشكال عديدة تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي وبمدى اتساع وتطور الأسواق المالية ففي الاقتصاديات المتقدمة هنالك تنوعاً في الهيكل التمويلي والائتماني، لذا يشمل التمويل بالأسهم والسندات والقروض المصرفية وغيرها من المنتجات التمويلية المتنوعة. أما في الدول النامية فنتيجة لضعف دور الأسواق المالية وضعف التنوع في الهيكل الائتماني، نجد أن التمويل يقتصر على الائتمان المصرفي، وبشكل عام يمكن وضع المتطلبات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (البرغثي، 2014).

1- التمويل الاستثماري: هذا النوع من التمويل يستخدم لتغطية المشتريات الاستثمارية للمشروع والتي تشكل جزء من الأصول الثابتة له، مثل شراء الآلات والمعدات والأراضي والمباني والأثاث، (الربيعي، 2006).

2- التمويل التشغيلي: هذا النوع من التمويل يستخدم لتغطية المصاريف التشغيلية الجارية للمشروع للحصول على المواد الأولية وعناصر الإنتاج المختلفة ودفع الأجور والرواتب وكذلك بعض المصاريف المختلفة، عليه يحتاج هذا النوع من التمويل إلى موارد عادية قصيرة الأجل ويمكن توفيرها من خلال المصارف التجارية (برجي، 2012).

ثانيا: مصادر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

يمكن الحصول على التمويل اللازم لأصحاب المشروع من خلال المصادر التالية (عزام، 2004).

1- المدخرات الشخصية وتعتبر غي كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في اغلب الدول النامية، كما يمكن للجو للإقراض من الأقارب والأصدقاء كما يمكن للجو إلى مشاركة الآخرين لتوفير التمويل ألازم للمشروع وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة والأرباح مما قد تؤدي إلى فشل المشروع.

2- الاقتراض من المصارف أو من المؤسسات المالية الأخرى، لا إن هذا النوع من الإقراض للمشروعات الصغرى والمتوسطة يصاحبها مخاطر مرتفعة وكذلك ارتفاع تكلفة تمويل القرض وهذا قد يكون سبب فشل للمشروع.

3- الائتمان التجاري، تعتبر تكلفة هذا النوع من تمويل المشروع مرتفعة في حالة لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي المتفق عليه، إضافة إلى إن المورد للسلعة سوف يزيد من السعر في حالة الدفع النقدي مما يعرقل عمل لمشروع وقد يسبب في فشله.

4- التمويل التأجيري هذا النوع يستخدم في حالة استئجار الأصول الثابتة.

5- السوق المالي، هذا النوع من التمويل يعتبر مرتفع التكلفة فحالة تمويل لمشروعات الصغرى والمتوسطة لأنه يكون محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل.

دور المصارف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

يظهر دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحا وخاصة المصارف التجارية والمتخصصة ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات، كما يتضح أن حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأموال واسعة فهي تشمل الأموال الموجهة لاستغلال وتزداد حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف إذا علمنا أنه ليس باستطاعتها اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية خاصة في الدول النامية ويبقى الاعتماد على امكانياتها الذاتية انطلاقا من التدفقات النقدية المتولدة داخلها (عبدة وآخرون، ). وعلى أية حال فإن قدرة المصارف على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على توفير التمويل المباشر من خلال منح الائتمان لهذه المشروعات بل يمتد دور المصارف في هذا المجال بصورة غير مباشرة ليشمل التمويل للمؤسسات المالية غير المصرفية التي تقوم بدورها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وعند تقديم هذه الخدمات لابد على المصارف أن تأخذ بالاعتبار ما يلي.

- ان تكون المنافذ الخاصة بتقديم هذه الخدمات قريبة من مواقع المشروعات
- استخدام إجراءات مبسطة لمنح القروض
- التقليل من الوقت ما بين التقديم الطلب القرض وما بين الحصول عليه.

وهذه الخصائص كلها يجب ان تتوفر في وحدات المصارف المتخصصة التي تقدم الخدمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة

دور صندوق ضمان الائتمان في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقا لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني. وفي هذا المجال فقد أنشأ صندوق ضمان الإقراض بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (109) لسنة 2006م تحت مسمى (صندوق

التشغيل) وكان الهدف من الصندوق هو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفيذاً للسياسات المعتمدة لضمان ربط الاقراض بالتشغيل لإتاحة فرص العمل اللائق امام الباحثين عنه من خريجي الجامعات ومؤسسات التدريب المهني للأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة كما نص القانون الخاص بصندوق ضمان الإقراض ان يتم تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بأساليب التمويل المختلفة مثل الاقراض - المشاركة - المرابحة - التأجير التمويلي وغيرها ويتم ذلك من خلال :

أ- التمويل المباشر وهو الاقراض الذي يتحصل عليه صاحب المشروع مباشرة من المؤسسات المالية المعنية وفقاً للترتيبات المتبعة بها

ب- التمويل المضمون جزئياً (التمويل المشترك) الي يتم بضمانة صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل من المبالغ المخصصة لهذا الغرض بالميزانية العامة للدولة

ج- التمويل من خلال المصارف التجارية بضمانة صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل من المبالغ المخصصة لهذا الغرض بالميزانية العامة للدولة

د- التمويل من المبالغ المخصصة بالميزانية العامة لإقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل والمصارف التخصصية مثل مصرف التنمية - المصرف الزراعي - المصرف الريفي.

من خلال دور صندوق ضمان الائتمان في نجاح تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة فعلى جهات التمويل المختلفة والجهات ذات العلاقة اعطاء الاولوية وتسهيل الاجراءات للمشاريع الصغرى والمتوسطة المحالة من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة للحصول على التمويل المناسب بالتنسيق مع صندوق ضمان الائتمان تكون نسبة ضمان اقراض اصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة المستهدفة بالتمويل وفقاً لأحكام هذا القرار التي يضمنها صندوق ضمان الائتمان لأغراض التشغيل (70%) كحد اقصى من قيمة اجمالي القروض الممنوحة وحسب نوع نشاط وطبيعة المشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية.

ثالثا: أهمية التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة

تتبع أهمية التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات الاقتصادية للدول جميعا، ومن

هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في (قمر المللي، 2015).

- يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أنتضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المخطط لها من قبل المؤسسة
- يسهل التمويل ويؤمن عملية انتقال الفوائض النقدية والقوى الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي يكون لها عجز مال
- يوفر التمويل المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات عجزها، إذ يعمل على حوافز كأن تتنازل الوحدات ذات الفائض عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، مما يعطي حركية وحيوية لتحقيق نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة
- يساهم التمويل المصرفي في تحقيق أهداف المؤسسة لتجديد أو تحسين الرأس المال الثابت للمؤسسة أو استبدال المعدات والآلات، ويعتبر أيضا وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي

رابعا: مشكلة التمويل المصرفي التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة

يشكل التمويل حجر الأساس في قيام ونجاح واستمرار أي مشروع، وتحتاج المشروعات عموما إلى نوعين من التمويل، تمويل داخلي وتمويل خارجي: -

مشاكل تمويل داخلية:

يظهر هذا النوع من المشاكل نتيجة لعدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المشروع والذمة المالية للمشروع كشخصية معنوية مستقلة ، مما يسمح لأصحاب المشروعات بتغطية العجز في الميزانيات الخاصة بهم من خلال السحب من ميزانية المشروع ، ويؤدي ذلك إلى إرباك الوضع المالي للمشروع ، و كذلك لعدم احتفاظ معظم المشروعات الصغرى والمتوسطة بنسبة من الأرباح مما يضعف من الاحتياطيات المالية ومصادرها الذاتية للتمويل ، كما أن ضعف الوعي المحاسبي لأصحاب تلك المشروعات إما لعدم معرفتهم بقواعد المحاسبة أو لنقص خبرتهم واضطرارهم للجوء

إلى مكاتب المحاسبة الخارجية يجعلهم يتحملون نفقات إضافية تكبد المشروع المزيد من التكاليف إلى جانب تفضيل المشروعات الصغرى والمتوسطة لسوق الائتمان غير الرسمي كمصدر بديل للتمويل الرسمي مما يؤدي إلى حصولهم على التمويل بتكلفة عالية وبشروط غير ملائمة ، وكذلك عدم قدرة المشروعات الصغرى والمتوسطة على تقديم دراسات جدوى مقنعة تبرهن على تمتع المشروع بالكفاءة والجدارة الائتمانية التي تؤهله للحصول على القروض ، و عدم قدرتها على تقديم الضمانات مقابل القروض المصرفية (دوابه،2006).

#### مشاكل تمويل خارجية:

تجابه المشروعات الصغرى والمتوسطة عند لجوئها إلى المصادر الخارجية للتمويل وبخاصة التمويل المصرفي مجموعة من الشروط التي ينبغي توفرها في المشروع الذي ينوي الحصول على القروض، ومن أهم هذه الشروط ضرورة بيان نوع النشاط الاقتصادي للمشروع، ومدى قدرته على تدوير رأس المال المستثمر، فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بجودة الموقع، ومدى توفر الإدارة الجيدة وتوفر رأس المال الذاتي المناسب وقد بدأت المصارف بوضع هذه الشروط الصعبة على المشروعات الصغرى والمتوسطة بعد ارتفاع نسبة الديون المتعثرة و زيادة حالة التخلف عن سداد الفوائد و المشكلات الأخرى ذات الصلة ، كمشكلة طول ويطء إجراءات التقاضي واثبات الحقوق المالية عند تعثر المقرض عن السداد ، وارتفاع المخاطرة وعدم توفر الضمانات الكافية لدى أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وخصوصا الضمانات من الدرجة الأولى كالعقارات والأراضي ، ودفعت هذه العوامل وغيرها المصارف إلى التمسك بعدم تقديم القروض للمشروعات الصغرى والمتوسطة إلا إذا تمكنت من توفير تلك الشروط وبخاصة تقديم الضمانات الشخصية كتقديم سند ملكية أو شهادة عقار أو عقد انتفاع صادر عن جهة مختصة، ونتيجة لعدم تمكن المشروعات الصغرى و المتوسطة من توفير تلك الضمانات فإنها ستضطر لتحمل التكلفة العالية والشروط غير الملائمة للتمويل من المصادر غير الرسمية مما يرهق ميزانياتها ويستقطع الجزء الأكبر من أرباحها(البرغثي،2014).

- خامسا: مشاكل تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، (ابوزقية، 2022)
- ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم.
  - عدم تمكن البرنامج من الحصول على بيانات رسمية من المصارف التي قامت بتمويل المشروعات المحالة لها من قبل صندوق ضمان الائتمان أدت إلى عدم قدرة البرنامج على متابعة المشروعات الممولة وتقديم الدعم الفني لها.
  - اقتصار تعامل صندوق ضمان الإقراض مع مصرفين فقط أدى إلى تضيق فرص التمويل.
  - توقيع الاتفاق بين مصرف الجمهورية وصندوق ضمان الائتمان بخصوص تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة دون أن يكون البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة طرفاً فيه، كذلك لا نعلم عن تفاصيلها وما هيته.
  - عدم تخصيص ميزانية للمنح الإنشائية للمشاريع المحتضنة مما أدى عرقلة إلى دور البرنامج في دعم المشاريع متناهية الصغر والتي لديها فرصة كبيرة في النجاح في ظل الظروف الحالية للليبيا.
  - عدم تمكن ادارة البرنامج من الحصول على بيانات رسمية من مصرف الجمهورية المتعلقة بالمشروعات المحالة من قبل صندوق ضمان الائتمان للأسباب التالية: -
    - الاتفاقية المبرمة بين مصرف الجمهورية وصندوق ضمان الائتمان التي لم يكن البرنامج طرفا فيها مما لم يتمكن من مراقبة ومتابعة المشروعات المحولة.
    - قوانين ولوائح المصرف لا تسمح بالإفصاح عن بيانات او معلومات تخص عملاء المصرف.
    - اقتصار تعامل صندوق ضمان الائتمان مع مصرف الجمهورية فقط أدى إلى تضيق فرص التمويل للمشروعات وتقويت فرص الاستفادة من التعامل مع المصارف الأخرى بما يلبي الاحتياجات التمويلية.

- إن أغلب المشروعات لا يوجد بها نسبة مساهمة في رأس مال المشروع، في حين تشترط بعض المصارف ألا تقل نسبة مساهمة صاحب المشروع عن 30% مما سبب في صعوبة تمويل تلك المشروعات.
- توقف مصرف الجمهورية استلام دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الموجودة حالياً لدى صندوق ضمان الائتمان وذلك حتى الانتهاء من البث في الدراسات الموجودة لديه.

### المبحث الثالث: تحليل الاستبيان والنتائج

في هذا المبحث سنقوم بدراسة معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من وجهة نظر المصارف وبهذا الشأن تم تصميم استبيان لهذا الغرض وتوزيعها على العاملين في مصرف الجمهورية فرع الفلاح وكذلك المصرف التجاري الزاوية. ولتحقيق اهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد استخدمت الدراسة الأسلوب الاحصائي المناسب للتحليل البيانات (SPSS) ومن ثم تحليل نتائج الاستبيان لإثبات صحة او نفي فرضيات الدراسة من خلال إيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل متغير وذلك بالنسبة لكل الفقرات التي يتكون منها الاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون والجداول التالية توضح ذلك.

أولاً: العوامل التي تشكل عائقاً أمام المشروعات الصغرى والمتوسطة

جدول رقم (4) يوضح معاملات الارتباط لكل فقرة والعوامل التي تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة

المجال	معامل الارتباط	الدلالة المئوية
ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات	0.704	0.000
عدم وجود ثقافة تمويل لهذه المشروعات	0.718	0.000
ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة	0.736	0.000
عدم القدرة على إعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة	0.742	0.000
انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من المشروعات عند تمويلها	0.714	0.000
عدم دقة المعلومات المتوفرة عن المشروعات	0.565	0.000
نقص الخبرة في الإدارة لصاحب المشروع	0.534	0.000

المصدر: إعداد الباحثين



من خلال الجدول (4) فان معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول في الاستبيان والتي تتمثل في العوامل التي تشكل عائقاً أمام المشروعات الصغرى والمتوسطة والمتوسط الكلي والذي يوضح ان معاملات الارتباط المبينة تكون دالة عند وبذلك يعتبر هذا المحور صادق لما وضع لقياسه.  $0.534 - 0.742$  وتراوح بين  $\alpha = 0.5$  مستوى معنوية

ثانياً: الصعوبات التي تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

جدول رقم (5) يوضح معاملات الارتباط لكل فقرة والصعوبات التي تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

المجال	معامل الارتباط	الدلالة المئوية
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد أقساط التمويل	0.677	0.000
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة	0.838	0.000
عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح	0.816	0.000
نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات	0.780	0.000
طول الفترة اللازمة لدراسة طلب التمويل	0.653	0.000

المصدر: إعداد الباحثين

من خلال الجدول (5) الذي يوضح ان معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني في الاستبيان والتي تتمثل في الصعوبات التي تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والمتوسط الكلي فان معاملات الارتباط المبينة ذو دلالة معنوية  $\alpha = 0.5$  وتراوح بين  $0.653$  و  $0.838$  بذلك يعتبر هذا المحور صادق لما وضع لقياسه

ثالثاً: المخاطر التي تعيق المصرف على تمويل المشروعات

جدول رقم (6) يوضح معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات الاستبيان والمخاطر التي تعيق المصرف على تمويل المشروعات

المجال	معامل الارتباط	الدلالة المئوية
عدم توفر مناطق صناعية خاصة بالمشروعات	0.776	0.000
توقف مصلحة التسجيل العقاري في منح سند الملكية	0.763	0.000
عدم التزام صاحب المشروع بالسداد	0.850	0.000
المخاطر والاحداث السياسية والأمنية	0.666	0.000

المصدر: إعداد الباحثين

من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) فانا معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان الخاص بهذا المحور فانا معاملات الارتباط البينة تكون دالة عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وتراوح بين 0.666 و 0.850 وبذلك يعتبر المحور الثالث صادق لما وضع عليه

رابعا: ثبات الاستبيان / معامل ألفا كرو نباخ

استخدمت الورقة طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) يوضح نتائج ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	معامل الارتباط	الدالة المئوية
العوامل التي تشكل عائقا أمام المشروعات	0.796	0.000
الصعوبات التي تواجه المصرف التمويل	0.804	0.000
المخاطر التي تعيق المصرف على تمويل المشروعات	0.753	0.000
الكلية	0.884	0.000

المصدر: إعداد الباحثين

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) فإن قيمة معامل ألفا كرو نباخ كانت جيدة ذات قيمة 0.884 وكانت قيم المتغيرات المتعلقة بكل محور تراوحت 0.796، 0.804، 0.753 وهذا ما يؤكد صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة الاستبيان وصلاحياتها لتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

خامسا: اختبار فرضيات الدراسة

قامت الدراسة بصياغة الفرضيات ليتم اختبارها بهدف الوصول للنتائج الملائمة لهدف البحث وبهذا الشأن تم اجراء اختبار

الفرضيات من خلال تطبيق اختبار One sample t-test من اجل معرفة إذا كان متوسط الاستجابات يختلف معنويا مع القيمة المتوسطة 3 ام لا ومن خلال الاختبار كانت النتائج كما يلي. اختبار الفرضية الأولى:

توجد عوامل ذو دلالة إحصائية تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة:  $H_0$

H : 1 لا توجد عوامل ذو دلالة إحصائية تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة

تم أجرى الاختبار وكانت النتائج كما في جدول (8) والنتائج اوضحت ان المتوسط المرجح يساوي 3.76 وهو أكبر من 3 والدالة المعنوية 0.00 أصغر من القياسية لذلك نقبل فرضية القائلة بان هناك عوامل تشكل عائق امام المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول رقم (8) يوضح اختبار الفرضية الأولى

المتوسط المجح	الانحراف المعياري	احصاءه T	الدالة الاحصائية	النتيجة
3.76	0.66	8.18	0.000	HO

المصدر: إعداد الباحثين

اختبار الفرضية الثانية: توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة: Ho

H : 1 لا توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

جدول رقم (9) يوضح اختبار الفرضية الثانية

المتوسط المجح	الانحراف المعياري	احصاءه T	الدالة الاحصائية	النتيجة
3.79	0.729	7.602	0.000	HO

المصدر: إعداد الباحثين

تم اجراء الاختبار وكانت النتائج كالتالي في الجدول (9)، نجد ان المتوسط الحسابي المرجح يساوي 3.79 وهو أكبر من 3 ، والدالة معنوية 0.000 اصغر من القياسية لذلك نقبل الفرضية القائلة بان هناك صعوبات تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

اختبار الفرضية الثالثة:

توجد مخاطر ذات دلالة إحصائية تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة: Ho  
H : 1 لا توجد مخاطر ذات دلالة إحصائية تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

## جدول رقم (10) يوضح اختبار الفرضية الثالثة

المتوسط المجح	الانحراف المعياري	احصاءه T	الدلالة الاحصائية	النتيجة
4.430.	0.596	16.896	0.000	AOقبول

المصدر: إعداد الباحثين

تم اجراء الاختبار وكانت النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) ان الوسط الحسابي المرجح 4.43 وهو أكبر من 3، ودلالة إحصائية 0.000 أصغر من القياسية لذلك نقبل الفرض القائل بان هناك مخاطر تعيق المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

## النتائج

- 1- ضعف ثقافة ريادة الاعمال في المجتمع على الرغم من الدور الذي يقوم به البرنامج هذا المجال من خلال نشاط أذرعه الفنية المنتشرة بمختلف مناطق الدولة الليبية.
- 2- عدم وجود مصادر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ارتفاع المخاطر.
- 3- عدم ملائمة التمويل المتوفر من المصارف الجارية لاحتياجات المشروعات في ليبيا.
- 4- من خلال تحليل نتائج الاستبيان بالنسبة للفرضية الأولى تبين انه توجد عوامل تشكل عوائقا امام تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مثل ضعف قدرة المشروعات على تقديم بيانات مالية مطلوبة وكذلك ضعف القدرة الائتمانية لها.
- 5- ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم.
- 6- بالنسبة للفرضية الثانية النتائج أظهرت ان هناك صعوبات تواجه المصارف اما تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مثل الضمانات المطلوبة من المشروعات وكذلك نظام العمليات المصرفية فيما يتعلق بشروط سداد القرض الممنوح للمشروعات.
- 7- اما الفرضية الثالثة فانا النتائج اكدة انا هناك عوامل تشكل عائقا لتمويل لمشروعات الصغرى والمتوسطة حسب نوع المصرف سوى كان عام او خاص او مؤسسة تمويلية.

8- ان غياب تشريعات وقوانين خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة يساهم في سرعة انهيارها

9- ان وجود بيئة أعمال مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستيعاب القطاع المصرفي لخصوصية هذه المشروعات وتوفير الاحتياجات لها هي من أهم الخطوات في اتجاه تطوير الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

10- ان المشروعات الصغرى والمتوسطة المحتمل تمويلها من المصارف سوفى تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني تتمثل في زيادة وتوسيع الموارد المالية للدولة من خلال الضرائب مما تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد فقط على سلعة النفط

التوصيات

أولاً: توصيات عامة

1- ضرورة عمل الحكومة على استحداث تشريعات لإعفاء المشروعات الصغرى والمتوسطة من الضرائب مساهمة في إنجاحها وحماية من الانهيار وتطوير البيئة القانونية والتشريعية بحيث يشمل المشروعات الصغيرة عامة لتلائم خصوصيتها وتستجيب لمتطلبات واحتياجات تلك المشروعات

2- تدريب أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغرى والمتوسطة وتقديم دورات في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة والإنتاج بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات.

3- الاستعانة بأفضل الممارسات الدولية في مجال تمويل المصارف التجارية للمشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك لوضع دليل موحد ومتعارف عليه لدى المصارف الليبية للتعامل مع متطلبات تمويل هذه المشروعات

4- العمل على إنشاء مراكز للمعلومات بين المصارف والمشروعات الصغرى والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سلامتها وجدارتها للحصول على التمويل

5- العمل على تفعيل صندوق ضمان الائتمان لتمويل لمشروعات الصغرى والمتوسطة بحيث يكون مشارك في راس مال هذه المشروعات تجنباً لمخاطر عدم السداد.

6- تخصيص جزء من ميزانية الدولة لتكوين صندوق خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة يعمل على تمويلها وتطوير عملها حسب الخطط المرسومة من الدولة.

ثانياً: توصيات تخص تفعيل واسناد عمل البرنامج الوطني مباشرة، (ابوزقية، 2022)

□ تخصيص ميزانية مناسبة للبرنامج الوطني في الأبواب الثاني والثالث لتسهم في (برامج التدريب - التعاون المؤسسي - المنح الإنطلاقية - تفعيل الحاضنات وبرامج الرياديين - المنح للمشروعات متناهية الصغر التي أثبتت جدواها)، يذكر أن ميزانية البرنامج الوطني خلال الست أعوام الأخيرة قد خفضت بشكل كبير الأمر الذي أدى لتوقف وعجز كثير من المناشط.

□ التوجيه لصندوق ضمان الائتمان بأن يقوم بالتعاون مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ووزارة الاقتصاد فيما يتعلق بضمان الائتمان بأن يكون هناك تنسيق مشترك بينهم بحيث يتولى الصندوق ضمان الائتمان وفقاً للوائح ونظام عمله، ويتولى البرنامج الوطني تقديم الدعم الفني والمساندة المتمثل في المساعدة في إعداد دراسات الجدوى وتقديم الاستشارات بالإضافة للحقيبة التدريبية، ومتابعة المشروع ما بعد التمويل لضمان حسن التشغيل والاستدامة.

□ التوجيه لهيئة الإشراف على التأمين بإعطاء الأذن بالتأمين الائتماني وأن يكون التأمين الائتماني ضمن حدود ونطاق ضيق للحماية من مخاطر فشل المشاريع بحيث يمنح التأمين الائتماني من شركات التأمين مبدئياً للمشاريع الصناعية وأن تكون في المناطق الصناعية وحصراً بحيث تكون المنطقة الصناعية طرفاً ضامناً بالعقد من حيث الأصول والآلات بعدم خروجها من المنطقة.

- تأسيس سوق للمشروعات الصغرى والمتوسطة، بأن يقوم البرنامج الوطني بتقديم طلب التأسيس وفقاً للوائح المعمول بها بالهيئة، ومن ثم يطرح للاكتتاب العام.
- عقد اجتماع تقابلي مع المنظمات الدولية الداعمة والمانحة، وتوجيهها بان تكون خططها وبرامجها موجهة لدعم خطة الوزارة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة
- اصدار تعليمات من السيد وزير الاقتصاد والتجارة للجهات التابعة من اجل العمل ضمن منظومة واحدة ومتعاونة تحت مسمى منظومة دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث سبق اقتراح آلية عملها على الوزارة.
- تسهيل إقامة المناطق الصناعية الخاصة نظراً لمرونة عملها وتحقيقها للأغراض وفاعلية القطاع الخاص في الإنجاز وتخفيف العبء عن كاهل الميزانية في المصروفات، وتحقيق المنافسة بين المدن في تأسيس المناطق الصناعية.
- تخصيص ميزانية لصندوق المنح الإنطلاقية للمشروعات الواعدة المحتضنة.
- تأسيس صندوق وطني لتسجيل براءات الاختراع.
- تفعيل صندوق المنح الإنطلاقية للمشروعات الواعدة المحتضنة، وكذلك متاهية الصغر.
- تشجيع المصارف على منح التمويلات للمشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك بزيادة نسبة ضمان التمويلات.
- تفعيل أدوات التمويل الغير مصرفية ومن بينها سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة وسوق الصكوك. ويذكر أن لدى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة تصور لتفعيل هذه المقترحات حال إقرارها.
- العمل على إعداد خطة بالتنسيق مع وزارة التخطيط تعتمد على الخارطة الاستثمارية لليبيا توضح المشاريع التي يمكن الاستثمار فيها بناءً على الموارد الاقتصادية المتاحة لكل منطقة.
- ثالثاً: توصيات أخرى تخص سياسة الحكومة إجمالاً بخصوص المشروعات الصغرى والمتوسطة، (ابوزقية، 2022).

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع قائمة لضمان تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة تكون رافده لهذه المشروعات وتحقق تكامل اقتصادي.
- تخصيص نسبة من الضرائب أو الواردات أو المشتريات لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- تخصيص نسبة من الضرائب أو الواردات أو المشتريات لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- استحداث سجل ائتماني للأفراد يوضح الجدارة الائتمانية للفرد و ربطه بمنظومة الرقم الوطني وذلك لتسهيل اتخاذ قرار منح التمويلات والتعاون فيه مع التصنيف الائتماني.
- توسيع قاعدة التمويل والائتمان من خلال استحداث جهات تمويلية وائتمانية مثل المصارف المتخصصة وكذلك صناديق لضمان الائتمان.
- اعتماد التأمين الائتماني كأحد أدوات ضمان الائتمان، بأن يأذن وزير الاقتصاد والتجارة لهيئة الاشراف على التأمين للبدء فيه.



## المراجع:

- 1- ابتهاج يعقوب، خوله حمدان، "تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية"، مجلة بحوث ودراسات في المالية الإسلامية، المجلد 1، العدد 2، 2017.
- 2- صلاح الدين سرودك، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني في الجزائر رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013.
- 3- السهلاوي، خالد بن عبدا لعزيز، "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، العدد الثاني، 2001.
- 4- البدري، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا" دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي ليبيا، 2006 .
- 5- ونيس البر غثي، "معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها" بحث تخرج منشور، جامعة قار يونس، بنغازي 2014 .
- 6- قمر الملي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، جامعة دمشق كلية الاقتصاد قسم المصارف والتأمين، 2015.
- 7- موسى الطويل، وآخرون، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا مجلة
- 8- ونيس البر غثي معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، 2014.
- 9- الربيعي، فلاح خلف، "دراسة تحليلية لمصادر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على برامج ضمان القروض"، ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2006.

- 10- برجى، شهرزاد "إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- 11- سليمان، عزام، "المشكلات التمويلية في المشروعات الصغيرة" رسالة ماجستير جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2004.
- 12- احمد دهشان، "المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية"، جامعة الجزائر، 2017.
- 13- مفتاح رمضان غميقة، المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية والمؤسسات التمويلية داخل منطقة طرابلس، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، 2015.
- 14- أبو شنب، سامح عبد الكريم، دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 2015، 45.
- 15- عبد الله، الصادق امحمد بمقاسم، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 3، 2016.
- 16- فوزي رحاب، وآخرون، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الثامن، 2019.
- 17- بأعمر، سمير مجمد، معوقات تمويل المنشآت الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية، ورقة بحثية مقدمة لندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2002.
- 18- العبري، خليفة، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى العربي الثالث، سلطنة عمان، 2005.
- 19- خضر، حسان، (تنمية المشاريع الصغيرة)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 01، الكويت، 2002.

- 20- الحناوي، حمدي، (2006)، "تنظيم المشروعات الصغيرة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر
  - 21- فوزي رحاب، عبد الرزاق الفراح، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الثامن، يوليو ، 2019
  - 22 -نور الدين، على أبوبكر وآخرون، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، 2017.
  - 23- ونيس البرغثي، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات عاجلها، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة قاريونس، 2014.
  - 24- عبد الناصر ابوزقية، مدير عام البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، حي الاندلس، طرابلس، لقاء، 2022
- 25- Koldertsova, A., (2007)"Improving the entrepreneurial finance: Venture Capital and access to credit for SMEs", Working Paper for Lebanon National Investment Reform Agenda Workshop Background Paper Session IV



## دراسة التدرج الحبيبي لخمس مصادر من الركام الخشن في الجبل الغربي

أ.م/ كريمة علي الغويل / أ.م/ خيرية محمد المشري / أ.م/ زينب التهامي امبارك

المعهد العالي للمهن الهندسية الزاوية / قسم الهندسة المدنية

## المخلص

إن خواص الركام تؤثر بدرجة كبيرة على مثانة وسلوك هيكل الخرسانة، ومن الخواص المهمة لركام الخرسانة هي تدرجه الحبيبي، ولغرض الحصول على هيكل خرساني كثيف يجب أن يكون تدرج الركام مناسباً، فتدرج حبيبات الركام عاملاً مهماً في السيطرة على قابلية التشغيل للخرسانة الطرية، فعند تحديد كمية الركام الموجودة في وحدة الحجم للخرسانة تكون قابلية التشغيل للخليط أكثر عندما يكون تدرج الركام مناسباً، بذلك تكون الحاجة لكمية الماء أقل بدوره، ذلك يؤدي إلى زيادة مقاومة الخرسانة الناتجة، كما يؤثر ذلك على الكلفة الكلية للخرسانة، على ذلك الأساس قمنا بإجراء مسح لخمس مناطق في الجبل الغربي (الغرب الليبي) وجلب بعض مصادر الركام منه لدراسة مدى ملائمتها للاستخدام كتهيئة لاختبارات متقدمة للخرسانة إضافة لتحقيق المتطلبات الاقتصادية والمقاومة على المدى البعيد للخرسانة، ومعرفة التدرج الحبيبي لها، فكانت كل منطقة تحوي ثلاث تدرجات للركام ومن ثم مزج التدرج الحبيبي لكل منطقة بثلاث تدرجات كمحاولة لمعرفة السلوك ومقارنته بالأخرى .

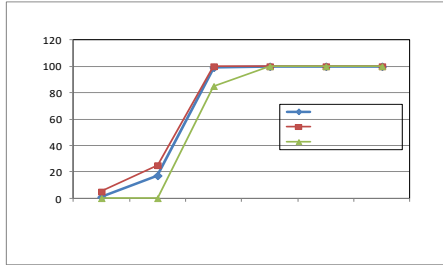
## Abstract

The properties of aggregates greatly affect the strength and behavior of the concrete structure, and one of the important properties of concrete aggregates is its granularity, for the purpose of obtaining a dense concrete structure, it must be an appropriate gradation in the aggregate, gradation of aggregates is an important factor in controlling the workability of soft concrete. when determining the amount of aggregate present in a unite volume of concrete, the workability of the mixture is more than the aggregate gradation is appropriate. Thus the need for a mount of water is less in turn, and this leads to an increase in the resistance of the resulting concrete, and it also affects the total cost of concrete. On that basis, we conducted a survey of five regions in the western mountains (Libyan west), we were bringing some sources of rubble from it, to study their suitability for use. As preparation for advanced tests of concrete, in addition to achieving the economic requirements and long-term strength of concrete, and knowing its granular gradation each

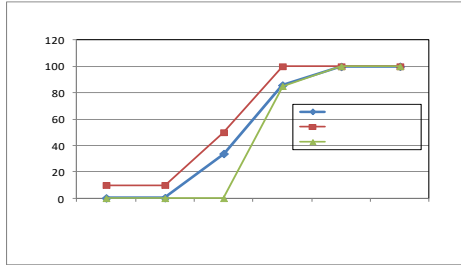


0.05	1.0	17.20	99.20	100	100	100	0.5	A
0.05	0.20	0.35	33.85	85.75	99.85	100	1.0	وادي
0.00	0.10	0.25	2.55	12.65	97.35	100	1.5	الحي
-	1.05	3.55	42.40	90.00	100	100	الخليط	(سم)
								النسبة
								المنوية
								للمار %
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم	
0.03	0.48	21.48	97.70	100	100	100	0.5	B
0.05	0.4	0.4	15.50	85.5	100	100	1.0	الجوش
0.00	0.05	0.05	0.05	2.10	96.90	100	1.5	(سم)
0.02	0.12	2.77	18.17	87.65	99.15	100	الخليط	النسبة
								المنوي
								للمار %
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم	
0.00	0.40	14.00	98.50	100	100	100	0.5	C
0.05	0.30	0.30	22.50	87.50	100	100	1.0	وادي
0.00	0.10	0.10	0.10	2.45	97.40	100	1.5	الأتل
0.03	0.17	2.67	18.17	87.65	98.65	100	الخليط	(سم)
								النسبة
								المنوية
								للمار %
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم	
0.10	1.10	23.15	89.75	100	100	100	0.5	D
0.02	0.02	0.02	30.50	95.80	100	100	1.0	راس
0.00	0.00	0.00	0.80	13.20	92.90	100	1.5	اللاقع
0.07	0.02	5.60	29.25	85.50	100	100	الخليط	(سم)
								النسبة
								المنوية
								للمار %
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم	
0.03	0.48	4.60	95.60	100	100	100	0.5	E
-	0.25	0.25	36.25	89.25	100	100	1.0	الرحيبات
-	0.06	0.06	0.15	19.20	95	100	1.5	(سم)
0.00	0.25	2.75	27.75	87.75	100	100	الخليط	النسبة
								المنوية
								للمار %

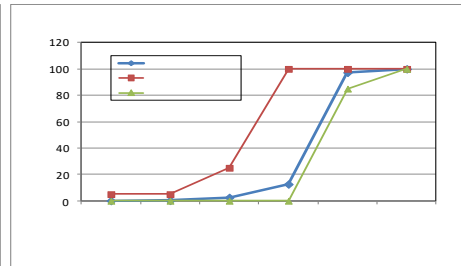
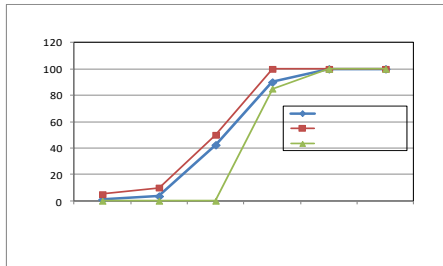
## منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخشن كسارة وادي الحبيبي



الشكل 2 مقاس الركام 1.0cm

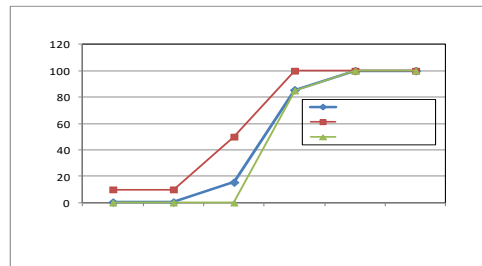
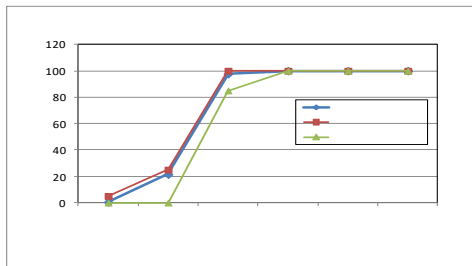


الشكل 1 مقاس الركام 0.5cm

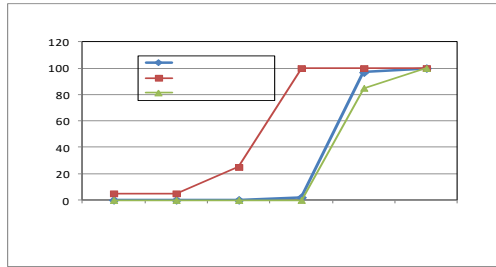
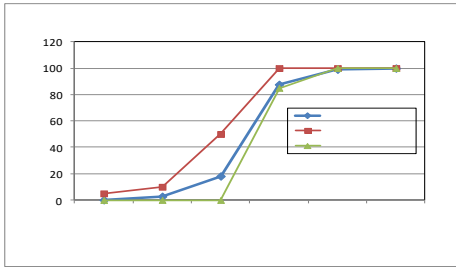


الشكل 3 مقاس الركام 1.5cm      الشكل 4 مقاس خليط الركام ( 0.5 + 1.0 + 1.5 ) cm

## منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخشن كسارة الجوش

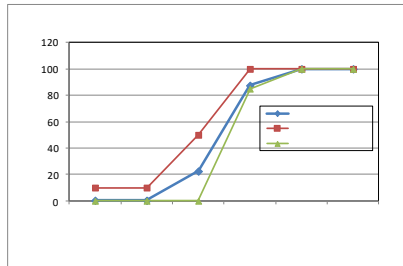
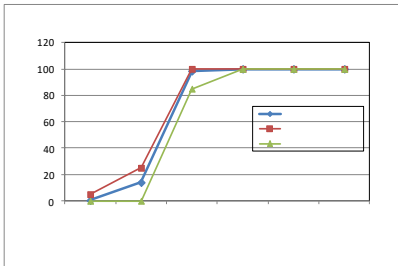


الشكل 5 مقاس الركام 0.5cm      الشكل 6 مقاس الركام 1.0cm

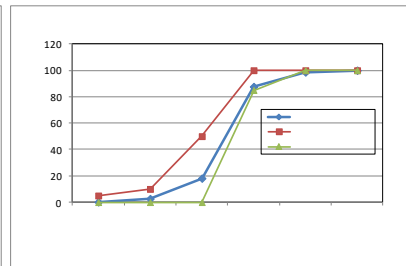
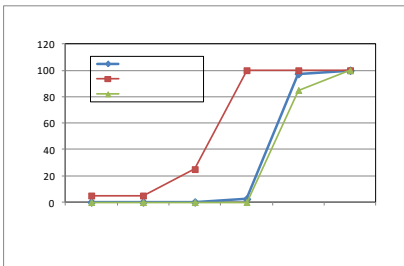


الشكل 7 مقياس الركام 1.5cm الشكل 8 مقياس خليط الركام (0.5 + 1.0 + 1.5)

### منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخشن كسارة ودي الأتزل



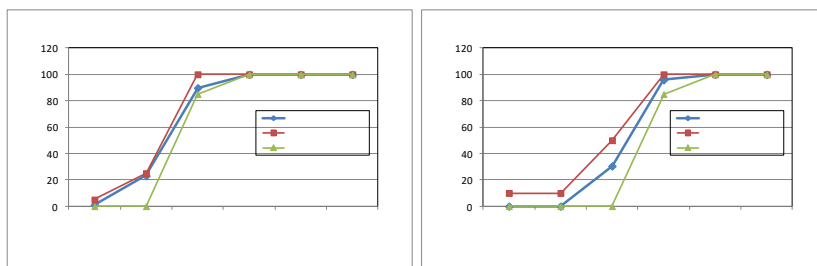
الشكل 9 مقياس الركام 0.5cm الشكل 10 مقياس الركام 1.0cm



الشكل 11 مقياس الركام 1.5cm الشكل 12 مقياس خليط الركام (0.5 + 1.0 + 1.5)



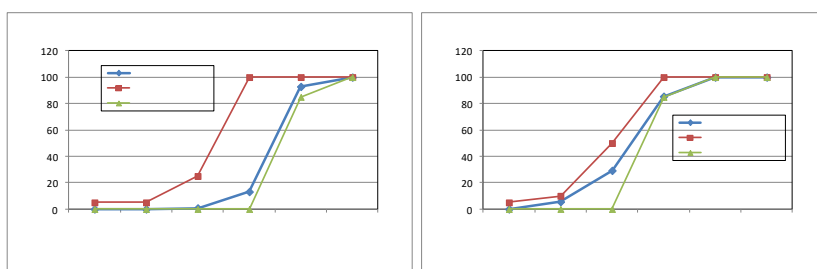
## منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخش كسارة رأس اللافع



### الشكل 13 مقاس الركाम

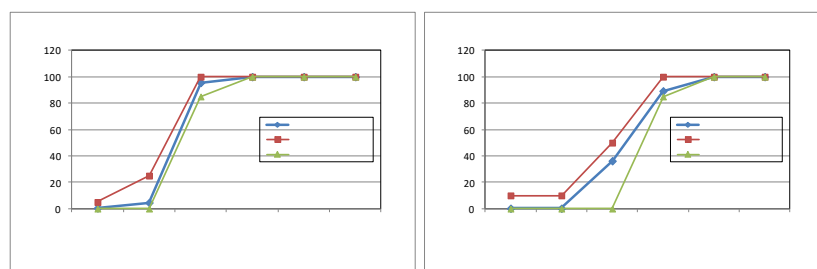
0.5cm الشكل 14 مقاس الركاب 1.0cm

## منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخش كسارة رأس اللافع

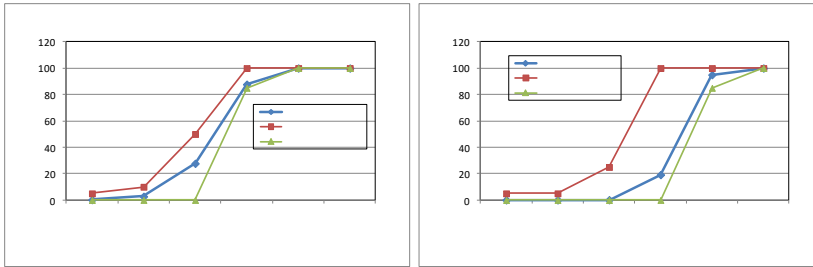


الشكل 15 مقاس الركام 1.5cm الشكل 16 مقاس خليط الركام (0.5 + 1.0 + 1.5) cm

## منحنيات التدرج الحبيبي لعينة الركام الخشن كسارة الرحيات



الشكل 17 مقاس الركام 0.5cm الشكل 18 مقاس الركام 1.0cm



الشكل 19 مقاس الركام 1.5cm الشكل 20 مقاس خليط الركام (0.5 + 1.0 + 1.5) cm

جدول 2 مقارنة مصادر الركام لنفس التدرج الحبيبي لكل الكسارات بالمناطق المختلفة

7	6	5	4	3	2	1	رقم المنخل		
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم		
-	5 - 0	25 - 0	100 - 85	100 - 100	-	-	النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 0.5 cm	حدود المواصفة البريطانية BS(882)	A
0.05	1.0	17.20	99.20	100	100	100	النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 0.5 cm	وادي الحي	
0.03	0.48	21.48	97.70	100	100	100		الجوش	
0.00	0.40	14.00	98.5	100	100	100		وادي الأثل	
0.10	1.10	23.15	89.75	100	100	100		راس اللقع	
0.03	0.48	4.60	95.60	100	100	100		الرحيبات	
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم		
-	-	10-0	50-0	100-85	100-100	-	النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 1.0 cm	حدود المواصفة البريطانية BS(882)	B
0.05	0.20	0.35	33.85	85.75	99.85	100	النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 1.0 cm	وادي الحي	
0.05	0.40	0.40	15.50	85.50	100	100		الجوش	
0.05	0.30	0.30	22.50	87.5	100	100		وادي الأثل	
0.02	0.02	0.02	30.50	95.80	100	100		راس اللقع	
	0.25	0.25	36.25	89.25	100	100		الرحيبات	
الوعاء	2.36	5	10	14	20	37.5	مقاس المنخل ملم		
-	-	5-0	25-0	100-0	100-85	100-100	النسبة المئوية للمار % ركام مقاس 1.5 cm	حدود المواصفة البريطانية BS(882)	

0.00	0.10	0.25	2.55	12.65	97.35	100	النسبة المئوية للممار % ركام مقاس 1.5 cm	وادي الحى	C
0.00	0.05	0.05	0.05	2.10	96.90	100		الجوش	
0.00	0.10	0.10	0.10	2.45	97.40	100		وادي الأثل	
0.00	0.00	0.00	0.80	13.20	92.90	100		راس الألقع	
	0.06	0.06	0.15	19.20	95.00	100		الرحيبات	

### 3. نتائج اختبار التحليل المنخلي لعينة لركام الخشن: -

### 3-1. كسارة وادي الحي

من الجدول 1 الفقرة A، تبين النسبة المئوية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة وادي الحي بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة الي الخليط بنسب وزنية (30،30،40) %، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992). والأشكال 1،2،3،4 يتضح لنا الاتي: -

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود القصوى.
- الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات باستثناء المنخل رقم (20mm).
- الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
- الخليط للركام مقاس (0.5، 1.0، 1.5)، بنسبة خلط (30، 30، 40) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود القصوى ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة وادي الحي.

### 3-2. كسارة الجوش

من الجدول 1 الفقرة B، تبين النسبة المئوية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة الجوش بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة الي الخليط بنسب وزنية (30،30،40) %، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992) . والأشكال 5،6،7،8 يتضح لنا الاتي: -

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود القصوى.
- الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات باستثناء المنخل رقم (20mm).
- الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.

- الخليط للركام مقاس (0.5، 1.0، 1.5)، بنسبة خلط (30، 30، 40) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود القصوى ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة الجوش لركام مقاس (0.5).

### 3-3. كسارة وادي الاثل

من الجدول 1 الفقرة C، تبين النسبة المئوية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة وادي الاثل بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة الي الخليط بنسب وزنية (30، 30، 40) %، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992). والأشكال 9، 10، 11، 12 يتضح لنا الاتي: -

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود القصوى.
- الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
- الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
- الخليط للركام مقاس (0.5، 1.0، 1.5)، بنسبة خلط (30، 30، 40) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة وادي الاثل لركام مقاس (0.5).

### 3-4. كسارة رأس اللافع

من الجدول 1 الفقرة D، تبين النسبة المئوية للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة رأس اللافع بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة الي الخليط بنسب وزنية (30، 30، 40) %، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992). والأشكال 13، 14، 15، 16 يتضح لنا الاتي: -

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود القصوى.
- الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود القصوى.
- الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.

- الخليط للركام مقاس (0.5،1.0،1.5)، بنسبة خلط (30، 30، 40) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة رأس اللافع لركام مقاس (0.5).

### 3-5. كسارة الرحيبات

من الجدول 1 الفقرة E، تبين النسبة المئة للمار % للاختبار التحليل الحبيبي المنخلي لعينات الركام كسارة الرحيبات بمختلف المقاسات (0.5، 1.0، 1.5) سم، إضافة الي الخليط بنسب وزنية (30،30،40) %، ومقارنتها مع المواصفة البريطانية (BS882:1992). والأشكال 17،18،19،20 يتضح لنا الاتي: -

- الركام مقاس (0.5) مطابق للمواصفات وأقرب من الحدود الدنيا.
- الركام مقاس (1.0) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
- الركام مقاس (1.5) مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا.
- الخليط للركام مقاس (0.5،1.0،1.5)، بنسبة خلط (30، 30، 40) % مطابق للمواصفات وأقرب للحدود الدنيا ومن أفضل النتائج التي تم الحصول عليها لكسارة الرحيبات لركام مقاس (0.5).
- من خلال المقارنة من (الجدول 1)، لجميع المقاسات للركام وكذلك (الجدول 2)، ومن تم الرجوع للأشكال البيانية لجميع مقاسات العينات (0.5،1.0،1.5) نلاحظ أن أفضل عينة كانت ركام رأس اللافع ومن ثم عينة ركام الرحيبات وأقل نسبة عينة كانت لركام وادي الحي.

## 4. الاستنتاجات: -

ومن خلال الدراسة نلاحظ الآتي: -

- 1- أن عينة ركام الرحيبات كانت أفضل العينات التي تم جلبها ولذلك نوصي باستخدام هذا المصدر "ركام الرحيبات" لكونه اعطاء نتائج جيدة في الاختبارات المبدئية التي تم اجراءها.
- 2- استخدام خليط الركام الخشن حسن من التدرج الحبيبي للركام عند مقارنته بالمواصفة القياسية (BS882:1992).
- 3- نستنتج من خلال اجراء نسبة خلط لركام الخشن التي تتراوح من (30، 30، 40) % بأنه أكثر العينات كانت مطابقة للمواصفات كسارة الرحيبات حسب النتائج المتاحة في هذا الدراسة.

## المراجع

- 1- مواد البناء واختباراتها القياسية، 1981، بيروت، د. محمد بركات.
- 2- الخلطات الخرسانية، د. إبراهيم علي الدرويش، د. عبد الوهاب محمد عوض، دار الراتب الجامعية، بيروت.
- 3- تكنولوجيا الخرسانة، د. مؤيد نوري محمودي، هناء عبد يوسف، مركز التعريب والنشر الجامعة التكنولوجية، بغداد 1984.

[www.4shared.com](http://www.4shared.com) -4

5- American society for Testing and Materials, " ASTM C127 ".

6- British Standards institute, " BS 882: Part3 :1975 ".

7- British Standards institute, " BS 882: 1992 ".



## دور المرأة في الحفاظ على الموروث الشعبي في منطقتي رقدالين والجميل

د. خديجة عبد الله أبوسدرية

عضو هيئة تدريس بكلية الآداب الجميل جامعة صبراتة

### الملخص

يأتي هذا البحث المعنون بدور المرأة في الحفاظ على الموروث الشعبي في منطقتي رقدالين والجميل في إطار تعزيز الهوية الوطنية حيث تطرق البحث الى جوانب من موروثنا الشعبي , كما تحدثت البحث عن الدور الريادي للمرأة ودورها في الحفاظ على الموروث الشعبي سواء اكان لباس تقليدي او مأكولات شعبية او حرف وصناعات يدوية او طب شعبي .

### Research Summary

This research entitled The role of women in preserving the popular heritage in the regions of Raqdal and Al-Jamil comes within the framework of strengthening the national identity, as the research touched on aspects of our popular heritage. Crafts and handicrafts or folk medicine.

### المقدمة

يعد الموروث الثقافي في المجتمع الليبي من المصطلحات التي تمتاز بالشمولية والانتساع والخصوصية في أن واحد فعندما نذكر عبارة "موروث شعبي" نتبادر إلى أذهاننا مواضيع ومسميات فرعية عديدة ، كلها تعبر عن الهوية الوطنية الليبية سواء كان ذلك في جانب اللباس التقليدي ، أو المأكولات الشعبية ، أو الحرف والصناعات اليدوية أو الطب الشعبي وغيرها من صور ومظاهر التراث التي تتمتع بقيمة فنية أو تاريخية تدخل في سياق بناء الهوية الوطنية وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على دور المرأة في الحفاظ على الموروث الشعبي في مدينتي رقدالين والجميل ، وتبين كيف لازال هذا الموروث راسخاً في حياة وأذهان الأجيال حتى وقتنا الحالي في هذه المنطقة غرب ليبيا.

مع العلم ان هذه الورقة ستتطرق إلى الجوانب التي توفرت فيها المادة العلمية ، وليس كل الجوانب التراثية وذلك لأسباب هي نفسها التي دفعتني لإختيار هذا الموضوع ، وتتمثل هذه الدوافع في انعدام

الدراسات السابقة التي تتناول التاريخ الاجتماعي بصورة عامة ودور المرأة بصورة خاصة كركيزة يعتمد عليها المجتمع الليبي في الحفاظ على الموروث الشعبي.

كذلك نذرة المصادر والمراجع وهذا بالتالي جعلنا كباحثة اعتمد على مصدر الرواية الشفوية إلى جانب بعض المراجع البسيطة ، ولأن تاريخ منطقتي رقدالين والجميل في الغرب الليبي مجهول للليبيين في المدن الأخرى ، وخاصة التفاصيل التي تتعلق بالتراث الشعبي والموروث ، وأود من خلال هذه الورقة التعريف بدور المرأة في هاتين المدينتين ، ومعرفة مدى حفاظها على الإرث الشعبي الذي يمثل هوية وطن كبير هو ليبيا ، وانتماء عربي بدوي أصيل يتجسد في كل الصور الشعبية في أدق تفاصيله سواء في الملبس أو المأكّل أو الحرف... إلخ ، وستنتهج الباحثة في هذه الدراسة المنهج التاريخي والسردى والتحليلي معاً وقد تم تقسيم الورقة إلى عناوين كالتالي:-

أولاً : مفهوم الموروث الشعبي :-

ثانياً :العوامل والأسباب التي ساعدت المرأة في الحفاظ على موروثها الشعبي في منطقتي رقدالين والجميل.

ثالثاً : الموروث الشعبي ودور المرأة في الحفاظ عليه وينقسم إلى:-

- اللباس التقليدي
- المأكولات الشعبية
- الحرف والصناعات اليدوية.
- الطب الشعبي.

وستصل الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج في الخاتمة إن شاء الله.

أولاً : مفهوم الموروث الشعبي :-

إن كلمة موروث تعنى كل ما خلفه وتركه الانسان من شواهد روحية أو مادية في تراثه الفكري ، ورفيقه الإنساني ، سواء اكان موروثاً معنوياً كالأمثال ، والحكم ، والحكايات الشعبية ، والأساطير والأهازيج ، والرقصات ، أم كان مادياً كالحرف ، والصناعات ، والأزياء التقليدية ، وصناعة الحلي.



لقد ارتبط موروثا الشعبي الليبي ارتباط شديد بالعادات والتقاليد ، ويمكن ان نطلق عليه مصطلح " الحضارة الشعبية " على اختلاف صورها من : أغاني ورقص شعبي وأطعمة ومأكولات ، ولباس تقليدي ، وحكايات وأمثال ، وألغاز وغيرها من صور التراث والموروث الشعبي ، الذي تعهدته ، وتداولته الأجيال المتعاقبة بالإقبال والتعذيب دون تدليس ، يطمس المعالم الحقيقية ، أو يخفي الروح ، وصفلته الأيام بالتداول المتواصل ، مع المحافظة على الأصل فصار له مميزات نفيسة منفردة.

**ثانياً : العوامل والأسباب التي ساعدت المرأة في الحفاظ على مورثها الشعبي في منتطقتي رقدالين والجميل :-**

من العوامل التي ساعدت على استمرارية وحفاظ المرأة الليبية على موروثها في هاتين المنطقتين هو كونهما يشكلان امتداد جغرافي واحد ، ومزيج وتكوين اجتماعي واحد رغم الاختلاف القبلي فيهما . فلا نستطيع ان نفصل بينهما ، نظراً لعلاقات القرابة والمصاهرة التي تجمع بينهما ، فما وجدت قبيلة في رقدالين إلا ولها امتداد في الجميل والعكس ، فمثلاً نجد قبيلة النوائل موجودة في الجميل وكذلك رقدالين ، كذلك الصيعان وغيرها من القبائل.

نضيف أيضاً طابع البداوة الذي طغى على المنطقة ، فموقع المدينتين في أقصى الغرب الليبي ، وعلى مقربة من الحدود التونسية ، وبعدهما عن المدن الكبرى كطرابلس ، جعل المنطقة تحتفظ بطابعها الريفي البدوي ، والمرأة في هذا المجتمع البدوي البسيط لازالت تدعو للترابط وصلة الرحم وتعتز وتمسك بتراتها ، وماضي أبائها وأجدادها الذي يجب الحفاظ عليه ، لأنه جزء من هويتها ، وهوية المجتمع الصغير الذي تعيش فيه ، تلك وجهة نظر نساء المنطقة اللواتي ينظرن إلى موروثهن الشعبي على انه حلقات وسلسلة تاريخية لا يمكن قطعها أو الانفصال عنها ، لان ذلك ضياع للهوية الليبية بصورة عامة ، والهوية المناطقية أو البدوية الأصيلة بصورة خاصة .

ولكن رغم ذلك لا نستطيع ان نفصل هوية المرأة في رقدالين والجميل عن الهوية الليبية ، لأن هناك بعض السمات والخطوط العريضة التي يتفق عليها وفيها كل نساء ليبيا فيما يتعلق بالتراث والموروث ، خصوصاً في مجالي " الأكلات الشعبية واللباس التقليدي " وفي نفس الوقت نستطيع القول ان هناك بعض الفوارق والمميزات التي تميزت بها المنطقة عن غيرها من مدن ليبيا.

ثالثاً : صور من الموروث الشعبي في مدينتي " الجميل ورقدالين " :-

تجسدت هذه الصورة التراثية أو الموروثة في الجوانب التالية :-

#### • اللباس التقليدي :-

عندما نقول اللباس الليبي التقليدي ، فهو يعني المتعارف عليه والمألوف ، والذي يتماشى مع تقاليدنا وعاداتنا وأعرافنا .

ونرمز للباس الشعبي أيضاً بالوطني ، وهو يعني الوطنية والانتماء لهذا الوطن الغالي " ليبيا . "

أيضاً يقال اللباس القومي فهو يعني الهوية الليبية والعربية معاً .

كلها معاني ملتصقة ومرتبطة بالهوية الوطنية رغم اختلاف المسميات .

إن اللباس التقليدي أو القديم والأصلي يتشابه عند النساء ، في أغلب مدن وقرى ليبيا ، مع بعض الاختلافات في الشكل ، والألوان ، أو طريقة الإرتداء ، والوضع .

فمدن الشرق الليبي يختلف لباس المرأة فيه عن مدن الغرب والجنوب وهكذا ، ولذلك فقد امتاز اللباس التقليدي النسائي في منطقتي الدراسة بنوع من الخصوصية التي ميزته عن المدن الأخرى ، بل يمكن القول ان هذا الطابع الخاص لايمكن ايجاده في مدن أخرى من ليبيا خاصة الاختلاف الذي يتجسد في التفاصيل الصغيرة ، كالألوان ، وطريقة الإرتداء .

ومما يجدر الإشارة إليه ان الاختلاف في اللباس يوجد حتى في نطاق المنطقة نفسها ، ومن قبيلة إلى أخرى ، فمثلاً نجد لبسة الجلال والتخليلة المزوجة لازالت موجودة في مجتمعنا الصغير رقدالين والجميل ، ويرتديها العجائز كبار السن خاصةً ، وتختلف هذه اللبسة من حيث ألوان الملحفة والحزام ، فنساء قبيلة وريمة مثلاً يلبسون الحزام الأحمر ، والنوائل الحزام الأبيض \* ، والحמידات القشطة البيضاء بالإضافة للباس اللفافة ، وهي غطاء للرأس كالعمامة ، وأيضاً الغطاية التي لها لونان أحمر وأسود .

ولكن هناك ألبسة شعبية مشتركة مع المدن الليبية الأخرى ، كالبدة الكبيرة ، والصغيرة ، والجلوة وغيرها ، كما لا نستطيع أن نتجاهل الحنة عندما نتحدث عن اللباس والتزين فلازال نساء المنطقة يصبغن ايديهن وأرجلهن بالحناء في الأعياد والأفراح والمناسبات الاجتماعية الصغيرة كالنفاس والخطبة ويحرصن على ذلك كل الحرص ، بالإضافة للباس الحلي الذهب والفضة<sup>2</sup> .

## • المأكولات الشعبية -:

تميزت وانفردت منطقتي رقدالين والجميل بمجموعة من الأكلات والأطباق الشعبية التي ميزتها عن غيرها من المناطق والمدن الليبية وهذه الأكلات كالمرفوسة ، والشبثية" العبودة " ، والكناف أو ما يعرف "بكسكسي العسلوز "في مدن أخرى ، والعيش باللوسة الذي امتازت بها قبيلة العباسية والحساء العربي والعيش بالخميرة ، بالإضافة إلى العصيدة بزيت الزيتون أو السمن ، والرفيسة بالتمر ، ولازال أهالي نافي هذه المنطقة يعدون دقيق الحلبة ، والزميطة ، ودقيق الشعير والبسيصة ، هذا بالإضافة إلى الأطباق الشهيرة في كل المدن الليبية كالبززين والكسكسي والأرز والمكرونه وغيرها من الأطباق ، وفيما يخص الحلويات فمازال الكعك الحلو والمالح والمقروض والسفنز والغريبة تحتل الصدارة وأضيفت وأدخلت عليهم حلويات أخرى بالمكسرات والشكولاتة ونحن نتحدث عن المأكولات الشعبية يجدر بنا ان نشير إلى عادة شعبية جميلة في بيوتنا وهي نصب عالة الشاهي حيث يعتبر الشاي مظهر من مظاهر الكرم والحفاوة عند دخول الضيف ، حيث في نصب العالة إحياء بقبول الضيف والترحيب به والرغبة في استقباله ، وتقديراً لحضوره وتهيئة وبداية جلسة اجتماعية جميلة ، وخاصة داخل العائلة الواحدة ، فهي تعبر عن روح الود والمحبة واللمة والتكاتف ؛ والشاي في بلادنا عُرف منذ عهود قديمة. \*\*

فشرب الشاي بالعالة لازال عادة اجتماعية رائدة ، ومنتشرة بكثرة في مجتمعنا الصغير غرب ليبيا ، وهي عادة لها خصوصيتها ومعانيها ، وتجسد في نفس الوقت مظهر من مظاهر تراثنا الشعبي العريق، كما اقترنت عالة الشاهي في بيوتنا بالمرأة التي تجمع أفراد العائلة حولها ، وهي هنا ترمز للحمة ، وصلة الرحم الوثيقة ، ان دلت على شيء فهي تدل على ان للمرأة دور كبير في الحفاظ على العادات الاجتماعية التي تمس بشكل أو بآخر هويتنا الوطنية.

## • الحرف والصناعات اليدوية-:

لنساء المنطقة نقوشهن وابداعاتهن في مجال الحرف والصناعة اليدوية ، فالمرأة ولفترات ليست بالبعيدة كانت تصنع بيت الشعر ، وتصبغ ، وتنسج خيوطه ، كذلك تصنع مايعرف بالبطانية ، والحمول التي كانت قديماً تستخدم في الغطاء شتاءً ، وفي فرش البيوت ، فيغزلن الصوف ، ويصنعن منه ما يعرف بالوزرة ، والحولي ، والجرد كلباس للرجال.

ونذكر منهم أسماء بعض النساء الشهيرات بهذه الحرفة مثل: عائسة بنت امحمد ، ومباركة بنت مفتاح صوان ، وسليمة بنت علي بن خليفة ، قمر محمد سالم العلاقي ، ومبروكة بنت عبد الله الغريب ، وغيرهن من جداتنا المبدعات في منطقة رقدالين<sup>3</sup>

أما عن نساء مدينة الجميل ، فقد برزت منهن أسماء مثل : ساسية بن ناصر الحاجي ، وهي من مواليد مدينة العسة 1893 م ، واشتهرت بصناعة الصوف :

الحمل- البخنوق ،الجرد ، وبيت الشعر ( ، وقد توفيت سنة 1984 م)<sup>4</sup>.

كما عرفت أيضاً أمباركة رمضان التاورغي ، وهي من مواليد الجميل ولدت سنة 1924 م ، وامتازت بصناعة المنسوجات الصوفية أيضاً كالجرد ، والحمل ، بالإضافة للتفصيل والخياطة<sup>5</sup>.

ويمكن ان نضيف رائدة أخرى في هذا المجال الحرفي وهي رمضانة سالم صالح الحران ، ولدت بالجميل سنة 1930 م واشتهرت بصناعة الصوف (الجرد والعبي) ، والمرقوم " البطانية " ، وفي نفس العائلة شاع صبت رقية أوحيدة ابوحميده الحران في صناعة النسيج والحرف اليدوية ، وهي من مواليد الجميل سنة 1934 م ، وتوفيت 2012 م<sup>6</sup> .

وأخيراً السيدة عائشة عمر صالح الحميدي ، وهي من مواليد الجميل سنة 1941 م ، وعرفت بصناعة " المسدة " ، الصوف ، وصناعة الألبسة الصوفية.

إلى جانب الحرف والصناعات السالفة الذكر شاعت حرفة صناعة الأطباق من سعف النخيل ، وإخاطتها بخيوط ملونة ، كذلك صناعة السخاب ، وهو نوع من الحلي ، واعداد وتحضير البخور ، وهما حرفتان امتازت بهما عائلة سليانة.

ولا نستطيع ان نتجاهل الحرف المتعلقة بالحبوب القمح والشعير ، كتحضير الزميطة ، البسيصة ، والحلبة التي امتازت وانفردت بها المنطقة.

خلاصة القول جميعها حرف وصناعات مارسهن نساء المنطقة ، والبعض منها لازالت موجودة حتى وقتنا الحالي.

• الطب الشعبى - :

يعتبر الطب الشعبى منتجاً ثقافياً يماثل القصص ، والأمثال ، والأهازيج ، فهو نتاج جماعى لأفكار وتجارب ، ونظراً لأهميته فهو محل إهتمام ، ودراسة من قبل علماء الأنثروبولوجيا " علم الإنسان \* . "

وهو مجموعة صفات متوارثة للعلاج والوقاية من الأمراض سواء كان ذلك بتناول جرعات معينة، أو بوضع مواد محددة على أجزاء الجسم ، أو استخدام ، واتباع ممارسات معينة ، ويطلق على هذه الممارسات مسميات عديدة منها

(التكميلي الطب أو التقليدي الطب أو البديل الطب)

ونحن نتحدث عن الطب الشعبى يجدر بنا ان نشير إلى دور النساء فى منطقتى رقدالين والجميل فى هذا المجال ، حيث برزت أسماء لامعة كطبيبات ، شعبيات كان لهن الباع الطويل وسنحاول أن نذكر البعض منهن مثل : فجرة بن ناصر الحاجي ، وهي من مواليد العسة ، ولدت سنة 1884 م وكان لها دور كبير فى تطبيب وعلاج الأطفال ، واشتغلت قابلة ، وولد على يدها العديد من أبناء المنطقة ، وقد توفيت سنة 1983 م<sup>7</sup> .

كذلك عرفت الباهية فضل محمد الزوام ، من مواليد سنة 1911 م ، التي كانت تعالج الأطفال ، وقابلة ، وامتنت مهنة الحجامة ، وتوفيت سنة 2003 م<sup>8</sup> .

نذكر أيضاً عائشة أحمد ارحومة القمودي، من مواليد العسة سنة 1924 م ، عالجت الأطفال بالكي ، هي وعائشة بنت القدر ، وتوفيت سنة 2003 م ونضيف سلطنة عبد اللطيف أحمد أبوشنانه، من مواليد الجميل ، سنة 1939 م ، وهي ابنة الحاجة حليلة أبوشنانه ، أخذت عن والدتها المعالجة بالأعشاب ، وتوفيت سنة 2017 م<sup>9</sup> .

ولا ننسى أيضاً: يزة ارحومة بن راجح ، من مواليد العسة سنة 1936 م ، كانت تحفظ الشعر والحكم والألغاز الشعبية ، وتحفظ للسيرة الهلالية كاملة شعراً ، وبعض سور القرآن ، وكان لها حضور اجتماعي قوي ، وتوفيت سنة 2017 م<sup>10</sup> .

يجدر بنا ان نشير إلى نعيمة الصيد منصور الطبيب ، وهي من مواليد الزاوية سنة 1948 م اشتغلت كمرمضة نساء ، وامتنت مهنة الطب البديل كالحجامة<sup>1</sup>.

ومن الشخصيات النسائية التي كانت أكثرهن شهرة في مجال الطب الشعبي ، جازية بنت ارحومة الشاطر ، التي كان لها الدور الرائد في علاج الأطفال ، والأمراض المختلفة ، وعائشة المبروك مفتاح امقدم من مواليد سنة 1917 م ، وتوفيت سنة 2011 م ، وكانت قد شهرت بعلاج الصغير ، وامباركة الجلدية التي سميت بالفقيرة، عالجت الأطفال ايضاً ، وفاطمة الزناتي لعلاج النساء ، والقائمة تطول هناك أيضاً : فاطمة الجلدية ، ودهم ، وكحيل الدرغومية ، وغزالة بنت أحمد رحومة ، وفاطمة بنت علي حصو، وامدلة بنت علي دخيل ، ونويرية بنت طروم ، ومبروكة العمرانية العكاري ، وقمر بنت أحمد السريتي<sup>2</sup>.

## الخاتمة

وتتضمن النتائج والتوصيات التي أهمها -:

### أولاً:

مهما كانت الاختلافات سواء في الملبس ، المأكل ، او الحرف أو غيرها من صور التراث ، فإن الهوية واحدة ، وهي الهوية الليبية ، والانتماء واحد ، وهو الانتماء للوطن ليبيا.

### ثانياً:

نصل في نهاية المطاف إلى ان المرأة في مجتمعنا الليبي هي الودت والشریان والنبع المتدفق الذي لايتوقف عن العطاء في مجالات الحياة ولا نستطيع تجاهل دورها في الماضي والحاضر والمستقبل.

### ثالثاً:

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها كالآتي:

- يجب البحث عن مادة وثائقية مخطوطة ، تفيدنا في دراسة تفاصيل الحياة الاجتماعية في مدينتي رقدالين والجميل ، والتي تعتبر المرأة الركيزة الأساسية فيها.
- ان تدرس الأدوار المختلفة للمرأة بشيء من التفصيل والتوسع ، لأن هذه الورقة و البحث المصغر ما هو إلا نقطة إنطلاق ونافذة صغيرة تفتح الآفاق لدراسات جديدة.

- يحب تحفيز وتشجيع المرأة في المنطقة ، ودعمها لتحقيق أهدافها ، فعلىنا دعم المرأة الحرفية التي تشتغل بأصابعها وبمجهودها وامكانياتها البسيطة كالخياطة ، والطباخة ، والحلوانية ، صانعة الحلويات ، والتي تحاول ان تسلك مسارات جديدة في سوق العمل ، ولكنها تفتقد التشجيع ، فعلى المسؤولين في هذا المجال القيام بدورهم لنصنع منها إمرأة رائدة وناجحة في كل مجالات الحياة . ويمكن ان تقام مراكز مختصة بشؤون المرأة العاملة وفي الختام ارجوا ان يكون هذا البحث المتواضع إضافة جديدة للمكتبة التاريخية وبنال الرضا ، وان لم يكن كذلك فلي شرف المحاولة كباحثة.

## الملاحق







دور لجرافى لىخا اظعل لى لهوروٲ لى عىفى فى قىرق دلهن ول سمى ل



أكلة البازين التي لا غنى عنها ولازلنا نحافظ عليها  
وخاصة يوم الجمعة



الزميطة



العالة الليبية ولمة العائلة والنقاش في مواضيع عدة



الطبق

## المصادر والمراجع

- الرزقي : الصادق ، الأغاني التونسية ، مراجع وتعليق : لجنة من أهل الأدب والفن ، تابعة للشؤون الثقافية والأخبار ، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب ، ص 5.
- \*أعسطيني: هنريكودي ، سكان ليبيا ، ترجمة وتقديم : خليفة محمد التليسي ، توزيع : الدار العربية للكتاب ، ج 1، ص 37 عبد الكافي : محمد ، العادات الليبية في الموسم الدينية ، تونس ، دار العزب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 2012- 1433 م ، ص 33، ص.34
- -\*\*الشاهي في حياتنا الاجتماعية " مجلة تراث الشعب ، السنة التاسعة عشرة / العدد 3-4 ، 1429هـ 1999 م / ، ص - 62ص.66
- الفلاح: سالم عبد الله " : الشاهي في حياتنا الاجتماعية " مجلة تراث الشعب ، السنة التاسعة عشرة / العدد 3-4 ، 1429هـ 1999 م / ، ص - 62ص.66
- الغريب : فتحي محمد ، رقدالين سيرة المكان والزمان ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، 2017 م ، ص.87
- طروم : بشير أحمد وآخرون ، ذاكرة مدنية ومسيرة رواد ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، 2018 م ، من ص - 216ص.218
- المرجع نفسه ، ص.217
- المرجع نفسه ، ص.218
- الغريب ، مرجع سابق ص.86
- طروم وآخرون ، ص. 212
- المرجع نفسه ، ص. 212
- المرجع نفسه ، ص. 282
- المرجع نفسه ، ص 282



## واقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الثلاث الاولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين

د. آمنة حسين عبد المولى بركات

استاذ مشارك بكلية آداب الجميل

جامعة صبراتة

### الملخص

هدف البحث إلى التعرف على الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الثلاث الاولى للمرحلة الابتدائية من التعليم الاساسي من وجهة نظرهم تكون مجتمع البحث من معلمي الصفوف الاولى من مرحلة التعليم الابتدائي في مدينة الزاوية وتم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض البحث وتم اختيار عينة البحث بنسبة 55% من مجتمع البحث وكان عددها ( 55 ) وتوصل البحث إلى: الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية متوسطة المستوى، والكفايات التدريسية لكفاية التخطيط لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية منخفضة المستوى، ويرجع ذلك الى: عدم حرص ودراسة المعلم بأهمية التخطيط، كذلك قلة الامكانيات للتخطيط اليومي والاسبوعي والسنوي، والكفايات التدريسية لكفاية التنفيذ والتقييم لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية متوسطة المستوى، واوصت الباحثة الاهتمام بالدورات التدريبية للمعلمين لرفع كفاءاتهم التدريسية، واهتمام المفتشين التربويين بالتوجيه للمعلمين، قيام دراسات تعتمد على برامج تدريبية توجيهية في مجال التخطيط والتنفيذ والتقييم للمعلمين.

### المقدمة:

يعد تطوير النظام التعليمي التربوي في المدارس بجميع عملياته مدخلاته، ومخرجاته هو الأداة الرئيسية التي يركز عليها تطور الامم وبناء شخصية المواطن، وتأهيله، واعداده اعداداً سليماً شاملاً.

والتركيز على شخصية المعلم له دور أساسي وفعال في النظام التعليمي، والمسؤول عن الاعداد والتتفيذ والتطبيق، وكل هذه الممارسات تتم داخل غرف الدراسة، والمدرسة، فهي كفايات ضرورية للمعلم واكتسابها يؤهله لاستثمارها في مجال التعليم والتربية.

الكفاية في التدريس تتمثل في جميع الخبرات، والمعارف، والمهارات التي تتعكس على سلوك المعلم، وتظهر في أنماط مهنته من خلال الدور الذي يمارسه عند تفاعله مع جميع عناصر الموقف التعليمي (الحفظي،

5513، 13). من هنا تأتي ضرورة رفع كفايات المعلم الأساسية، فالتغيير عملية مهمة، وموضوعية، ومنظمة. فالمعلم له الحرية داخل الصف الدراسي باستخدامه للأساليب التربوية التي تحقق له كفايات فنية وعلمية تحتاجها داخل غرفة الصف، وتوظيف الكفايات المنسجمة مع شخصيته، وقدراته، وميوله. فمهام المعلم وأدواره لم تعد مختصرة على مجرد إيصال الحقائق والمعلومات والمفاهيم إلى المتعلمين بل اتسعت وتنوعت لتواجه التطورات المستمرة والسريعة، كالثورة العلمية والتكنولوجية، والانفجار المعرفي، وظهور التقنيات التربوية الجديدة في ميادين الأهداف والمناهج وطرائق التدريس، والوسائل التعليمية، والادارة، والتقييم. وهو بهذه الأدوار أصبح مدرساً، ومربياً، وقائداً، ومرشداً، وموجهاً، ومساهماً في البحث والاستقصاء. (الفاى، 5515، 33)

فمن خلال الملاحظة لواقع مدارسنا، من حيث قصور بعض المعلمين في أدائهم داخل غرفة الصف، والمامهم بجميع عناصر العملية التعليمية. فالواقع يعكس تبايناً واضحاً بين المعلمين في الأداء، والممارسات الصفية.

وفي ميدان التربية تزداد الفجوة بين النظرية والتطبيق والدلائل على ذلك واضحة وبينه، وبالنظر إلى حال المعلم نجد أن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية، فهو مهندس يخطط، ويصمم، وينفذ، ويقدم لشخصيات لا تملك شيئاً؛ بالتالي يكون مشرف، وموجه، وميسر، ومسهل، والقوة التي يقتدي بها طلابه، فلا بد أن يكون نموذجاً يحتذى به والكثير من الكتابات التربوية أكدت على إن اصلاح العملية التعليمية يتم بإصلاح المعلم، بتطوير نظم اعدادده، ويتم ذلك باستراتيجيات لتنمية التفكير ليكسبها لطلابه بعد أن يمددهم بأدوات التفكير التي تمكنهم من قيادة حياتهم في صناعة مصائرهم، فالعالم من حولنا يطبق ونحن من ورائهم نردد (العسل، 5552، 55).

## مشكلة البحث:

المعلم مطالب بممارسة العديد من الأدوار الحديثة للارتقاء بالعملية التعليمية فالمعلم ذو الكفايات التعليمية والسمات الشخصية التي يستطيع بها اغناء طلبته بالخبرات المتنوعة، وتوسيع مداركهم، وتنمية شخصياتهم، وأساليب تفكيرهم، وقدراتهم المختلفة؛ يتضح من ذلك حاجة المعلم إلى امتلاك جملة من الكفايات التي تختلف بدورها عن تلك التي يمتلكها معلم الأمس، فكفاية المعلم التدريسية تعد ضرورة لتحقيق الفعالية المرجوة. هذا ما التمسته الباحثة لتواجدها في ميدان التعليم لسنوات عديدة. فتحسين الكفايات التدريسية للمعلم كان ولازال غاية كل أنواع وأنماط تكوين وتدريب المعلم أثناء الخدمة، أو من خلال المراقبة والتفتيش.

هذا ما اتضح في العديد من الدراسات منها: دراسة فاطمة الزهراء سليمان (5555) الجزائر تهدف الى التعرف على واقع ممارسة الكفايات التدريسية لمعلمي التعليم الابتدائي بولاية يتارت، يمارسون الكفايات التدريسية بدرجة حسنة وأن الكفايات الفاعلة في الميدان كفاية التفاعل الصفي.

أما دراسة تامر السلمي (5552) تهدف إلى التعرف عن واقع كفايات معلم الصفوف الاولى في الفكر التربوي الاسلامي، أثبتت حيابة المعلمين إلى درجة قليلة من الكفايات، التخطيط ، العرض، التنفيذ، ادارة الصف، الوسائل التعليمية، الأنشطة.

ودراسة قاسم خزعلي وعبد اللطيف مومني (5515) التي تهدف إلى معرفة مدى امتلاك معلمات المرحلة الأساسية الدنيا في المدارس للكفايات التدريسية من وجهة نظرهن في ضوء متغيرات المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص وتوصلت النتائج أن أبرز الكفايات التي تمتلكها المعلمات هي استغلال وقت الحصة، فاعلية واستخدام أسلوب تدريس ملائم للموقف التعليمي، وصياغة الأسئلة النوقمية بطريقة واضحة، وجذب انتباه الطلبة، والمحافظة على استمراريته.

من خلال تواجد الباحثة في ميدان التعليم لسنوات عدة؛ اتضح لها أن النظام التعليمي يرتقي بمستوى معلميه، وكفايات المعلم التدريسية تعتبر مطلباً أساسياً لتحقيق الأهداف المطلوبة، ومن اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة الخاصة بالكفايات التدريسية أن أغلبها لم تتوفر كل الكفايات التدريسية بطريقة فعالة داخل الصف الدراسي، وبالتالي لابد من معرفة واقع الكفايات التدريسية في ليبيا واستحداث برامج وأساليب جديدة لتنميتها في الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية، من هنا انبثقت فكرة هذا البحث والمتمثلة في التساؤل التالي:

ما واقع استخدام الكفايات التدريسية الفعالة في العملية التعليمية للصفوف الثالث الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين ؟

**أهداف البحث:**

- 1- التعرف على الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الاولى من مرحلة التعليم الابتدائي.
- 2- التعرف على واقع استخدام الكفايات التدريسية في تخطيط الدرس من قبل معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظرهم.
- 3- التعرف على واقع استخدام الكفايات التدريسية في تنفيذ الدرس من قبل معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظرهم.
- 4- التعرف على واقع استخدام الكفايات التدريسية في تقييم الدرس من قبل معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظرهم.

**تساؤلات البحث:**

- 1- ما واقع استخدام الكفايات التدريسية التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائي؟
- 2- ما واقع استخدام الكفايات التدريسية في تخطيط الدرس التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائية من وجهة نظر المعلمين؟
- 3- ما واقع استخدام الكفايات التدريسية في تنفيذ الدرس التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائية من وجهة نظر المعلمين؟
- 4- ما واقع استخدام الكفايات التدريسية في تقييم الدرس التي يمتلكها معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الابتدائية من وجهة نظر المعلمين؟

**أهمية البحث:**

يستمد البحث أهميته من حداثة الموضوع في الجانب النظري والتطبيقي.

• الجانب النظري: من خلال هذا البحث يتم التعرف على الكفايات التدريسية مفهوماً، وأنواعها، وعلاقتها بمخرجات التعليم والاطلاع على البحوث السابقة وماتوصلت اليه ومقارنتها بالبحث الحالي.

• الجانب التطبيقي: الوصول إلى نتائج ومعرفة:

أ- مدى استخدام المعلم للصفوف الأولى للكفايات التدريسية وربطها بتحقيق الأهداف.

ب- الوصول إلى نتائج ومن النتائج نصل إلى مقترحات وتوصيات لتحسين أداء المعلم وتقييمه، وذلك بوضع برامج تدريبية للتطوير من أداء المعلم.

### مصطلحات البحث: التعريفات الاجرائية

1- الكفايات التدريسية: هي عبارة عن مجموعة من المهارات والاتجاهات والمعارف والقدرات التي يمتلكها المعلم، وتنعكس على أدائه داخل الصف الدراسي، وتمكنه من القيام بعمل ذو كفاءة عالية.

2- معلمي الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية: هم المعلمون المهتمون بتدريس وتعليم تلاميذ المرحلة الابتدائية في بداية دخولهم للمدرسة في السنوات التعليمية الاولى من حياتهم.

### حدود البحث: يتحدد تعميم نتائج هذا البحث في ضوء المحددات الآتية

\_ الحدود البشرية: اقتصر البحث على معلمات الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي بمدينة الزاوية

\_ الحدود الزمنية: اقتصر البحث على الفصل الدراسي الثاني.

\_ الحدود المكانية: مدارس مدينة الزاوية.

### اجراءات البحث المتمثلة في:

1- منهج البحث: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي.

2- مجتمع البحث: يتمثل في معلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي بمدينة الزاوية المركز ويبلغ عددهم (200) معلمة يمثل هذا العدد المجتمع الكلي للبحث.



3- عينة البحث: اختيرت عينة عشوائية بسيطة من مجتمع البحث تمثلت في 25% من المجتمع الكلي للبحث وكان حجم العينة (50).

### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في الكفايات التدريسية منها مايلي:

- 1- دراسة فخرو والبغلي (2002) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الكفايات التعليمية لدى معلمي ومعلمات الصفين الخامس والسادس الابتدائي من وجهة نظر الموجهين وتكونت عينت البحث من (113) موجه، وتوصلت إلى توافر الكفايات التعليمية لدى المعلمين والمعلمات بدرجة عالية باستثناء عدد من الكفايات التعليمية التي توافرت بدرجة نادرة أو غير متوافرة في مجالات التنفيذ والتقويم.

- 2- دراسة مرعي ( 2008 ) هدفت إلى تحقيق الكفايات التعليمية التعلمية الضرورية لمعلم المدرسة الأساسية في الأردن وتوصلت الدراسة إلى أن الأنشطة التعليمية وطرق التدريس كانت في المرتبة الأولى، وتحقيق ذات المعلم في المرتبة الثانية والتخطيط للتعليم في المرتبة الأخيرة.

- 3- دراسة فرغلي وبالقاسم ( 2013 ) هدفت إلى التعرف على بعض الكفايات اللازمة لمعلمي التعليم الأساسي في ضوء مفهوم التنمية المهنية المستدامة لمواجهة التغيرات المعاصرة، أكدت نتائجها أن المعلمين في مجال التخطيط يلجئون إلى استخدام خطة درس لسنوات عديدة دون تغييرها وانهم يتبعون اسلوباً واحداً لتحضير جميع الدروس ولا يحددون أساليب التقويم المتعلقة بالدرس داخل الفصل الدراسي.

- 4- دراسة طبشي وممادي (2015) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة معلمي المرحلة الابتدائية للكفايات التدريسية، وأسفرت نتائجها على أن مستوى أداء معلمي المرحلة الابتدائية لكفايات التخطيط منخفض عن المستوى الافتراضي الذي يدل على بلوغ المعلمين المستوى الجيد من الأداء ولا يختلف هذا الاداء باختلاف الخبرة في التدريس.

تتعيباً على الدراسات السابقة وربطها بالبحث الحالي: فالبحوث في مجال الكفايات التدريسية موجودة قديماً وخاصةً في التخطيط، والتنفيذ، والتقييم، وباطلاع الباحثة على دراسات سابقة عديدة ذكرت جزءاً منها في بحثها الحالي، حاولت الباحثة الاستفادة منها في تجميع وحصر

الكفايات التدريسية الأدائية في بناء أداة البحث بما يتماشى والبيئة التعليمية لمجتمع البحث، كذلك عن طريق ملاحظات للمعلم جمعتها الباحثة.

### الجانب النظري للبحث:

**مفهوم الكفايات التدريسية:** تعتبر الكفايات التدريسية التدريبية هي مقياس النجاح للمعلم، ومدى قدرته على أداء واجبه، فهو المسؤول عن تحقيق الأهداف التربوية، يكون المعلم بها قادراً على الانجاز اذا توافرت لديه الكفايات اللازمة. تعددت مفاهيم الكفايات التدريسية، اختارت الباحثة من المفاهيم التي تتماشى مع البحث الحالي ومنها:

1- تعريف زيتون (55، 5552) أنها جميع الخبرات والمهارات التي تنعكس على سلوك المعلم المتدرب وتظهر في أنماط وتصرفات مهنية خلال الدور الذي يمارسه المعلم عند تفاعله مع جميع عناصر الموقف التعليمي.

5- قالت (فاعور، 5515، 12) هي مجموعة من المهارات والاتجاهات التي يمكن اشتقاقها من أدوار المعلم.

3- عرفت (شحنة، 55، 5552) أنها مجموعة من الصفات لا تستطيع المعلمة من دونها أن تؤدي واجبها ومن ثم ينبغي أن يعتبر توافرها شرطاً لإجازتها فإن ارتفع مستوى أدائها وتوقتت على غيرها أصبحت كفوّاً.

ومن اطلاع الباحثة على المراجع والمصادر وجدت أن مفهوم الكفايات التدريسية اتفق في جميع المصادر على أنها تتكون من معارف، ومهارات، وحقائق، ومفاهيم، وقوانين، ونظريات يستند إليها الأداء السلوكي الذي يعبر عنه مجموعة من الحركات، والأعمال، والأفعال في إطار من الاتجاهات والقيم والمعتقدات والسلوك الوجداني لتحكيم الأداء.

**الكفايات التدريسية الواجب توفرها في معلم الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي:**

المعلم هو العنصر الأساسي، ويتوقف عليه نجاح العملية التعليمية، فأغلب المشاكل في مؤسساتنا ترجع إلى افتقارها إلى المعلم القدير.؛ بالتالي لابد من توفر كفايات مهنية تدريسية تؤمن توافقه المهني، واستعداده على القيام ببعض الأفعال والأعمال التي تتجسد في قدرته على الانتاج الجيد

والسريع والخلق والابداع والحكم وغيرها. هناك العديد من الكفايات الواجب توفرها في المعلم مثل: كفايات سلوكية، وكفايات مهنية، وكفايات معرفية، وكفايات تدريسية يهتم هذا البحث بالكفايات التدريسية.

**المهام التي يقوم بها المعلم:** تم تحديد أهم المهام التي يقوم بها المعلم في الصف الدراسي وهي: (شيلي، 5512، 121)

1- الوظائف التنظيمية: مشاركة التلاميذ، تنظيم حركة التلاميذ في الفصل، تحديد وضعية العمل وترتيب العمل.

5- الوظائف المفروضة: عرض المشكلات البحثية، طرق الحل للمعلومات التي يقدمها المعلم.

3- الوظائف التطورية: التحفيز، التوجيه، المساعدة.

2- الوظائف الشخصية: التحدث عن تجربة شخصية، ترجمة وضعية شخصية.

5- وظائف التغذية الراجعة: تثبيت المعلومات، وصل الكفاءات.

3- الوظائف الملموسة: استخدام أجهزة خاصة بتقديم الدرس.

2- الوظائف الانفعالية الايجابية: المدح، التشجيع، المكافأة.

ومما سبق يمكن حصر الكفايات التدريسية في : كفاية التخطيط للدرس، كفاية تنفيذ الدرس، كفاية تقويم الدرس، كفاية التفاعل الصفّي. واقتصر هذا البحث على دراسة ثلاث كفايات فقط وهي (التخطيط، التنفيذ، التقويم).

**أولاً - كفاية التخطيط:** هو أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر الامكانيات المادية والموارد البشرية المتوفرة ودراستها وتحديد اجراءات الاستفادة منها لتحقيق أهداف مرجوة خلال فترة زمنية كافية، وتشمل عناصر مختلفة لتحقيق أهداف محددة.

**أهمية التخطيط للدرس:**

- يجعل عملية التدريس متقنة الأدوار ومنظمة ومتربطة.
- تجنب المعلم كثير من المواقف المحرجة .

- يساهم في نمو خبرات المعلم المعرفية، أو المهارية.
- يساهم على رسم وتحديد أفضل الاجراءات المناسبة.
- يساهم في التعرف على مفردات المقررات المدرسية.
- يساعد المعلم على التعرف على الاهداف العامة والخاصة وكيف يتم التحقق منها.
- يساعد المعلم على اختيار وسيلة التعلم المناسبة واعدادها.

### أنواع التخطيط:

- 1- تخطيط بعيد المدى: وهويتم لمدة طويلة كالتخطيط كعام دراسي.
  - 5- التخطيط قصير المدى: وهو في فترة قصيرة كالتخطيط الأسبوعي، أو اليومي.
- ثانيا - **كفاية تنفيذ الدرس:** يقصد بها سلوك المعلم التدريسي داخل الفصل الدراسي، الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف لدى التلاميذ وتعد كفايات التنفيذ المحك العملي لقدرة المعلم على نجاحه في المهنة.

### أنواع كفايات التنفيذ:

- 1- كفاية التهيئة.
- 5- كفاية حيوية المعلم.
- 3- كفاية التعزيز.

### خطوات أو مراحل تنفيذ الدرس:

- 1- التهيئة للدرس.
- 5- مهارة عرض الدرس ومشاركة التلاميذ أثناء الدرس.
- 3- استخدام الوسائل التعليمية للدرس.
- 2- إنهاء الدرس.
- 5- أهمية تحقق الأهداف السلوكية أثناء تنفيذ الدرس.

3- مراعاة الفروق الفردية.

2- صياغة الأسئلة.

2- إدارة الصف.

ثالثاً - كفاية تقويم الدرس: هي اصدار حكم على مدى وصول العملية التعليمية إلى أهدافها وتحقيقها لأغراضها، والكشف عن مختلف الموانع والمعوقات التي تحول دون الوصول لذلك، واقتراح الوسائل المناسبة من أجل تلافي هذه الموانع.

**أنواع التقويم:**

1- تقويم قبلي أو تشخيصي.

2- تقويم بنائي أو تكويني أو تنبئي.

3- تقويم ختامي أو نهائي.

### **الجانب الميداني**

أولاً: أداة الدراسة: لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بإعداد استبانة كوسيلة لجمع البيانات وذلك بعد الرجوع إلى الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

• مقياس واقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي يتكون من (52) من الفقرات موزعة على ثلاث كفايات اعتمدت في هذا البحث وهي (التخطيط للتنفيذ . التقويم) وتم استخراج صدق وثبات المقياس وكان كما يلي:

• صدق المحكمين: تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين ذو الاختصاص لا بداءأراءهم حول مدى ملائمة الفقرات للموضوع و ملائمتها للكفايات، وقد تم اعتماد اتفاق المحكمين أنها جميعا تلائم الفقرات بالنسبة للكفايات وبالتالي يكون المقياس في صورته النهائية يحتوي على (52) فقرة.

• ثبات المقياس: تم تطبيق المقياس على أفراد عينة استطلاعية وعددها ( 35 ) معلمة من مجتمع البحث وتم حساب الثبات باستخدام معامل كرونباخ واستخراج معامل الفا للثبات كما مبين في الجدول رقم ( 1 ) وبلغت قيمة الثبات للمقياس ككل 5822 وللکفايات كانت كالتالى: ( التخطيط

5822، التنفيذ 5822، التقويم 5.86 ) وهي مرتفعة وتحقق ثبات المقياس ويمكن تطبيقه في البحث الحالي.

جدول رقم (1) يبين قيم الثبات

الكفايات	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
التخطيط	2	5822
التنفيذ	2	5822
التقويم	2	5823
المقياس ككل	52	5822

نتائج البحث ومناقشتها: يتضمن هذا البند ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اجابات أفرا العينة عن التساؤل التالي:

السؤال الأول: ما واقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظرهم؟

جدول رقم (5) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة ككل

الكفايات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التخطيط	5832	5.55
التنفيذ	5821	5.32
التقويم	5823	5.25
المقياس ككل	5822	5.22

من الجدول السابق تم ايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كل كفاية على حدة و للتطبيق ككل تم الاجابة عليها من قبل المعلمين وكان المتوسط 5822 والانحراف المعياري 22.0 بدرجة متوسطة.

السؤال الثاني: ما واقع استخدام الكفايات التدريسية في تخطيط الدرس التي يمتلكها معلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي من وجهة نظرهم؟ للإجابة عن هذا التساؤل تم ايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما موضح في الجدول التالي

جدول رقم (3) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة كفاية التخطيط

ت	كفاية التخطيط	المتوسط	انحراف معياري
1	أحدد الأهداف المنبثقة من الأهداف العامة	5821	5832
5	أصوغ الأهداف التعليمية إلى أهداف سلوكية	5822	5825
3	أصنف الأهداف السلوكية إلى أهداف نفس حركية	5825	5855
2	أحدد الاجراءات المناسبة لتحقيق الهدف	5833	5822
5	أختار أنشطة ثلاثم قدرات التلاميذ	5855	5833
3	أختار أنشطة في ضوء الامكانيات المتوفرة في المدرسة	5822	5822
2	أحدد طرائق وادوات لقياس مدى تحقيق الأهداف	5823	5822
2	أعد خطة يومية تتوافق مع الخطة السنوية	5852	5833

من الجدول السابق يتضح أن أعلى قيمة للمتوسط الفقرة (1) التي تنص على ( أحدد الأهداف المنبثقة من الأهداف العامة) متوسط حسابي 5821 وبالتالي يكون الانحراف المعياري لهذه الفقرة 5832 نو درجة كبيرة مما يدل على أن هذه الفقرة مؤثرة وأقل متوسط حسابي للفقرة رقم (2) تقول (أعد خطة يومية تتوافق مع الخطة السنوية ) متوسط 5852 وانحراف معياري 5853 انحراف منخفض وبالتالي الفقرة غير مؤثرة والأغلب لا يطبقها.

جدول رقم (2) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة كفاية التنفيذ

ت	كفاية التنفيذ	المتوسط	انحراف معياري
1	أقدم المادة الدراسية بشكل واضح	5.32	5.55
5	أوجز في الشرح النظري وركز على العملي	5.55	5.52
3	أستخدم أساليب التدريس ثلاثم الموقف التعليمي	5.35	5855
2	أراعي الفروق الفردية بين التلاميذ	5.55	5.52
5	أنظم الوقت متاح بما يتناسب مع الأنشطة التعليمية	5.25	5.22
3	أتمكن من تنظيم وإدارة الصف	5.25	5822
2	أنمي وأعلم المهارات الحركية	5.33	5.55
2	أذلل الصعوبات التي تحول دون فعالية التواصل	5.32	5855

من الجدول السابق يتضح أن أعلى قيمة للمتوسط الفقرة (5،3) التي تتصا على ( انظم الوقت المتاح بما يتناسب مع الأنشطة التعليمية، أتمكن من تنظيم وإدارة الصف ) متوسط حسابي 5.25 وبالتالي يكون الانحراف المعياري لهذه الفقرة 5.22 ذو درجة كبيرة مما يدل على أن هذه الفقرة مؤثرة وأقل متوسط حسابي للفقرة رقم (5) نقول ( اوجز في الشرح النظري وركز في العملي ) متوسط 5.55 وانحراف معياري 5.82 انحراف منخفض وبالتالي الفقرة غير مؤثرة .

جدول رقم (2) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة كفاية التقويم

ت	كفاية التقويم	المتوسط	انحراف معياري
1	اطبق أساليب التقييم المناسبة	5.23	5.32
5	أنوع في أساليب التقييم	5.25	5.51
3	أعد الاختبارات الادائية لتقييم أداء التلاميذ	5.25	5.32
2	اخطط اجراءات علاجية في ضوء التغذية الراجعة	5.25	5.21
5	اساعد التلاميذ على التقويم الذاتي بموضوعة	5.25	5.82
3	استخدم السجلات التقييمية	5.23	5.82
2	استخدم التقييم المستمر بعد كل خطوة	5.25	5.25
2	ابني المعايير المناسبة لتقييم أداء التلميذ	5.25	5.21

من الجدول السابق يتضح أن أعلى قيمة للمتوسط الفقرة (5) التي تنص على ( انوع في أساليب التقييم) متوسط حسابي 5.25 وبالتالي يكون الانحراف المعياري لهذه الفقرة 5.51 ذو درجة كبيرة مما يدل على أن هذه الفقرة مؤثرة لان العلاقة عكسية كلما قل الانحراف المعياري كلما كانت الفقرة مؤثرة . وأقل متوسط حسابي للفقرة رقم (2، 5،2 ) ( اخطط اجراءات علاجية في ضوء التغذية الراجعة، اساعد التلاميذ على التقويم الذاتي بموضوعة، ابني المعايير المناسبة لتقييم أداء التلميذ ) متوسط 5.25 وانحراف معياري يتراوح بين 5.21- 5.82 انحراف منخفض وبالتالي الفقرة غير مؤثرة.



## النتائج والتوصيات

النتائج: في ضوء نتائج التحليل الاحصائي للبحث المتعلق بواقع استخدام الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الاولى المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي من وجهة نظرهم أظهرت نتائج البحث ما يلي:

- 1- الكفايات التدريسية لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية متوسطة المستوى.
- 5- الكفايات التدريسية لكفاية التخطيط لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية منخفضة المستوى، ويرجع ذلك الى: عدم حرص ودراية المعلم بأهمية التخطيط، كذلك قلة الامكانيات للتخطيط اليومي والاسبوعي والسنوي.

- 3- الكفايات التدريسية لكفاية التنفيذ والتقييم لمعلمي الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية متوسطة المستوى وقريبة لبعضها

## التوصيات:

- 1- تطوير برنامج التربية عملي في اعداد المعلمين في كليات التربية.
- 5- تشجيع المعلمين على التخطيط للتدريس لانه عنصر مهم للكفايات التدريسية.
- 3- تنمية مهارات المعلمين وذلك بالقيام بدورات تدريبية للرفع من الكفاءة
- 2- الاهتمام والتركيز من قبل المفتشين والموجهين من خلال زياراتهم للمعلمين.

## المراجع:

- 1- الحفظي، هاني محمد (5513) الكفايات التدريسية الاساسية للمعلم، المملكة السعودية: ادارة الخدمات العامة.
- 5- الفقي، شمس الدين فرحات (5515) كيف تكون معلم ناجحاً، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- 3- السليماني، فاطمة الزهراء (5555) الكفايات التدريسية في التعليم الابتدائي دراسة ميدانية بولاية يتارت، مجلة الباحث، العدد 13.
- 2- السلمي، تامر (5552) كفايات معلم الصفوف الاولى في الفكر التربوي الاسلامي، جامعة ام القرى، محافظة جدة.

- 5- زيتون، كمال (5552) التدريس نماذجه ومهاراته، جامعة الاسكندرية: عالم الكتب.
- 3- فاعور، بسمه (55151) التعلم النشط واستراتيجياته، الاردن: اليونسكو.
- 2- عائد، فاطمة شحته (5552) الكفايات التربوية اللازمة لتقديم المفاهيم الدينية للطفل، جامعة المنصورة، رسالة ماجستير.
- 2- طعيمه، رشدي (5553) المعلم كفاياته اعداداه وتدريبه، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 2- شبلي، نورة (5512) التواصل اللفظي واشكالية تحليل مهام الاستاذ داخل الوضعية البيداغوجية، القاهرة: مجلة البحوث والدراسات.
- 15- مصطفى، عبد السميع . جواله، محمد ( 5555) اعداد المعلم وتنمية وتدريبه، عمان: دار الفكر للنشر.
- 11- فخرو، عائشة . البغلي، حصة (5555) الكفاية التعليمية لمعلمي ومعلمات للصفوف الخامس والسادس بمرحلة التعليم الابتدائي، مجلة الرسالة وعلم النفس، العدد الرابع، دولة قطر.
- 15- مرعي، توفيق (5552) الكفايات التعليمية الادائية الاساسية عند معلم المدرسة الابتدائية في الاردن، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة عين شمس.
- 13- فرغلي، عبد الله. القاضي، دلال (5513) ورقة مقدمة إلى مؤتمر رؤية استشرافيه لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- 12- طبشي، بالخير. ممادي ، شوقي (5515) مدى ممارسة معلمي المرحلة الابتدائية للكفايات التدريسية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2.